

الجمهورية العراقية  
وزارة الاوقاف

# التعارض والتزجج بين الادلة الشرعية

رساله قدمها  
عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي

الجزء الاول

الطبعة الاولى

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

مطبعة العاني

هذه الرسالة اعدت لنيل درجة « الماجستير » في الشريعة الاسلامية  
بقسم الدين من كلية الآداب - جامعة بغداد ونوقشت مساء يوم الخميس  
١٠/ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩/٥/١٩٧٥ م ، وحصل صاحبها  
على تقدير « ممتاز » ، وكان اعدادها تحت اشراف الاستاذ الجليل الدكتور  
حمد عبيد الكبيسي العميد بكلية الامام الاعظم .

# الافتاء

— الى والديَّ اللّذين ربّاني صغيرا ، وعنيا بتربيتي علما ، وخلقا ،  
ودينا ، واختارا لي دراسة الشريعة الاسلامية ، ولا سيما والذي  
[ الحاج السيد عبدالله عزيز البرزنجي الواژه نئي ] •

— الى اساتذتي الكرام الذين صرفوا اوقاتهم ، واثمن ممتلكاتهم في سبيل  
تعليمي وتوجيهي ، وكانوا مثالا في الحرص على طلب العلم ، والدعوة  
الى الاسلام ، وخاصة [ الحاج السيد عارف ابو بكر الجوري ] تغمدهم  
الله برحمته وجزاهم الله عني خير الجزاء •

— الى اكل من ينهض بخدمة الشريعة الاسلامية ، ويلود عن السنّة  
المطهرة ، ويريد ان يستقى الاحكام الشرعية من معينها الحقيقي : كتاب  
الله وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم •

اهلى اليهم هذه الرسالة التي هي ثمرة جهدي وارجو الله ان يجعلها  
موضع الانتفاع في الدنيا ، وذخرا للآخرة ، انه على ذلك قدير •

عبد اللطيف عبدالله عزيز البرزنجي الواژه نئي

المدرس المساعد بكلية الامام الاعظم

والامام بجامعة صالح افندي بالاعظمية



# الحمد لله

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والآخرة دار بقا

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والآخرة دار بقا

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والآخرة دار بقا

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والآخرة دار بقا

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والآخرة دار بقا



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( ربنا آتانا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً )

الحمد لله الذي أضاء الكون بنور الاسلام ، وأنزل القرآن على خير الانام ، الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين ولا من خلفه تنزيل من الحكيم العلم ، الرسالة الخالدة ، والخالية من الاخطاء والاوهام ، والمتصف بالتآلف والوثام .

والصلاة والسلام على خير البرية ، واستاذ البشرية ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صفوة الانسانية ، وخير الخلايق خلقا وسجية ، معلم بني الانسان الحضارة والرقية ، ومفسر القرآن بسنته القولية والفعلية ، ومبين الاحكام بجوامعه الكلم الافصحية .

وعلى آله واصحابه الذين آمنوا به واتبعوا هديه المين ، وتمسكوا بدينه واعتصموا بحبله المتين ودافعوا عن شريعته بكل غال وثمين ، وشددوا النكير والعداء على النزاع والخلاف بين المؤمنين ، ورفعوا راية الاسلام في المشارق والمغرب قاصدين بذلك رضا رب العالمين ، ثم على أئمة وعلمائه المجتهدين المخلصين الذين صرفوا أعمارهم في خدمة الشريعة واحكامها ، فوقفوا بين نصوصها ، ودفعوا التخالف بينها ، وأعملوا راجحها ، وأولوا مرجوحها ، فجعلوا لكل مسألة حكمها ، ولكل مشكلة حلها ، ولكل قضية مسارها ، ولكل معارضة جمعها وتوفيقها ، فبذلك كونوا ثروة فقهية عظيمة ، فصارت - ولا تزال - مصدر كل باحث ، ومعين كل تشريع .

## مقدمة :

ان علماء الاسلام عنوا عناية خاصة - أزيد من اكثر العلوم - بعلم أصول الفقه<sup>(١)</sup> وخاضوا غمار ابحاثه ، واجهدوا قرائحهم في فسيح مجالاته الى أن حددوا معالنه ، وسوروه بما يميزه من غيره ، وجعلوه أمرا قائما بذاته ، وغرضهم في ذلك الوصول الى مقاصد المشرع الحكيم ، ومرامي شريعته الغراء ، وأوجه دلالة ألفاظ الكتاب الكريم ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم على المعاني المقصودة ، وبالتالي الوصول الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية المستقاة من الادلة الاجمالية والتفصيلية .

ولعل من المفيد ان نذكر أن أول من ألف في هذا العلم هو الامام الشافعي<sup>(٢)</sup> حيث ألف رسالته فيه ، وذلك استجابة لطلب الامام الحافظ عبدالرحمن بن المهدي<sup>(٣)</sup> فكان أول عمل لاطهار معالم هذا العلم ، وخير مرشد لمن أراد أن يركب متن هذه اللجة فيما بعد .

---

(١) وعرف بأنه دلائل الفقه الاجمالية ، وقيل معرفة ذلك مع طرق استفادتها ، وحال مستفيدها ، وواضعه الامام الشافعي ، وموضوعه الدلائل الاجمالية [ التوضيح والتلويح ١/ ٢٠-٢١ ، وشرح المحلى ٣١/١ - ٣٥ ] .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي القرشي ، اليه تنسب الشافعية ، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ وتوفي ليلة الجمعة سنة ٢٠٤هـ له مؤلفات تربو المائة منها الرسالة والام واحكام القرآن ، راجع [ مناقب الشافعي للبيهقي ، ومقدمة احكام القرآن ص ٥-١١ ومقدمة الرسالة ٥ - ١٤ والاعلام للزركلي ٦/ ٢٥ والشافعي لابن زهرة ] .

(٣) هو ابو سعيد عبدالرحمن بن المهدي البصري العنبري ، الحافظ الامام العلم المقدم في الحديث والفقه ، قال الشافعي : « ما رأيت له نظيرا في الدنيا » ولد سنة ١٣٥هـ ومات سنة ١٩٨هـ راجع [ الاعلام ٤/ ١١٥ ومقدمتي الرسالة والاحكام للامام الشافعي ٥-١٤ ] .



ثم الذين كتبوا والفوا بعده لم يسلكوا مسلكا واحداً ، فمنهم : من سلك  
تقرير القواعد الاصولية وفق ما تدل عليه الحجج والبراهين ، واخضاع  
الاحكام العملية الجزئية لهذه القواعد ، واثبات ما أنطبق عليها ونفي  
ما خالفها ، وذلك كالشافعية والمالكية والمعتزلة وغيرهم ، ومنهم : من سلك  
تقرير الاصول ، وتقعيد القواعد على مقتضى ما وصل اليه في مذهبه من  
المسائل الفرعية المنقولة عن أئمة المذهب ، وذلك كعلماء الحنفية .  
ولقد ألف في كلا المسلكين كتب أصولية كثيرة بين متون مختصرة ،  
وسروح مبسطة مفصلة<sup>(٤)</sup> .

وعلماء الاصول عندما كتبوا في هذا العلم حاولوا الامام بجميع مسائله  
والتطرق الى جميع ابوابه ومباحثه ، وقليل ما نجد أصوليا أفرد موضوعا  
من موضوعات هذا العلم بالتأليف ، وتناول فيه وجهات نظر أصولي المذهب  
الاسلامية وأثبت ادلتهم ، ثم وازن وناقش ، اذ أن هذا اللون من الدراسة  
هو سمة من سمات الباحثين في هذا العصر ، واسلوب يطرقه اصحاب  
الرسائل العلمية من طلاب الماجستير والدكتوراه غالبا ، فنجد - مثلا -  
من يكتب في القياس او في العلة او في الاجماع او نحو ذلك فيتناول  
الموضوع من جميع جوانبه ، ويبين آراء علماء المذاهب المختلفة حوله ، ويعرض  
ادلتهم ويناقشها مناقشة علمية خالية عن الهوى والتعصب ، فيرجح ما يهديه  
اليه علمه وتوصله اليه دراسته .

### اهمية الموضوع :

ولعل من المباحث القيمة بالبحث والدراسة هو موضوع التعارض  
والترجيح بين الادلة ، لأنه موضوع واسع الاكثاف متعدد الجوانب ، ومتشعب

---

(٤) راجع لتفضيل مسالكهم وكتبهم المؤلفة في المسلكين اصول الفقهاء  
للمخضري ص ٧ - ١١ ، واصول الفقهاء لركي الدين شعبان ص ١٧ ،  
والانموذج للدكتور فاضل عبدالواحد ص ١٦ - ٢٣ .



الاطراف ، يكاد يتيه في شعابه الخريت ، ولا يفي بحقه الا من اوتي حظا  
غير قليل من الفهم ، وشيئا غير يسير من العلم ومقدارا وافرا من الدراية  
والاطلاع ، لذلك نجد ان العلامة الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري<sup>(٥)</sup>  
يقول : ( وانما يكمل للقيام بمعرفة مختلف الحديث الائمة الجامعون بين  
صناعاتي الحديث ، والفقه والغواصون على<sup>(٦)</sup> المعاني الدقيقة )<sup>(٧)</sup> .  
ويقول الجزائري : ( وهو - أي اختلاف الحدين - أمر لا يقوم به  
حق القيام غير أفراد من علماء الاعلام الذين لهم براعة في اكثر العلوم لاسيما  
الحديث والفقه والاصول والكلام )<sup>(٨)</sup> .

ولقد ادرك أهمية هذا الموضوع بعض العلماء الاعلام ، فكتبوا فيه  
الرسائل ، منهم : الامام الشافعي ، الذي كتب في مختلف الحديث<sup>(٩)</sup> ،

---

(٥) هو الشيخ تقي الدين العلامة الحافظ عثمان بن عبد الرحمن الكردي  
الشهرزوري احد الفضلاء المتقدمين في الفقه والحديث ، ولد في شرخان  
قرب شهرزور سنة ٥٧٧ هـ ومات بدمشق سنة ٦٤٣ هـ له مؤلفات  
منها : الفتاوي ، ومقدمة في علم الحديث راجع ( طبقات الفقهاء  
الشافعية لابن هداية ص ٢٢٠ والاعلام للزركلي ٣٦٩/٤ ) .

(٦) كلمة على بمعنى في كقوله تعالى « ودخل على حين غفلة » : اي في  
حينها ، أو من غاص على الشيء : هاجم عليه ( الصحاح للجوهري  
١٠٤٧/٣ - ١٠٤٨ باب الصاد فصل الغين ) .

(٧) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح مع شرح التقييد والايضاح لعبد  
الرحيم العراقي الكردي ص ٢٨٥ .

(٨) سيأتي تعريف هذه العلوم في مبحث شروط الجمع في الباب الثاني .  
وراجع ( توجيه النظر للجزائري ص ٢٤٤ ) .

(٩) وهو عند المحدثين أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا ، وهو  
يساوي التعارض عند الاصوليين الآتي تفصيله في المبحث الاول  
( هامش الباحث الحثيث محمد شاكر ص ١٧٤ - ١٧٦ والتقيد  
والايضاح ص ٢٨٥ - ٢٨٨ ) .

وابن قتيبة الذي كتب في تأويل مختلف الحديث ومشكل القرآن ،  
والتبريزي<sup>(١٠)</sup> الذي ألف مشكاة المصابيح واليزدي الذي ألف رسالة في  
التعارض والترجيح ، والطحاوي الذي كتب تأويل لمشكل الآثار .

وانني على الرغم من قصر باعي في هذا المجال ، وعدم اهليتي لارتداد  
هذا الميدان بما انا فيه من حال ، أحببت أن أطرق باب هذا الموضوع ، وأرد  
هذا المورد والم شتات فكري لاجمع ما تناثر بين الكتب من مسائله واشحذ  
الهمة لاقتصص بعض ما يتعاصى عن الفهم من دقائقه ، لذلك اخذت بمراجعة  
كتب الاصول في مختلف المذاهب لاقف في كل جزئية على آراء العلماء  
وادلتهم ، واقوم بتدوينها لاشخص بعد ذلك الى مناقشة الادلة وترجيح  
ما يطمئن اليه فهمي من تلكم الآراء وسرد مايفتح الله علي من الادلة والحجج  
على ما أذهب اليه من الترجيح . وقد راجعت بعض الكتب المؤلفة في علوم  
الحديث فان للمحدثين فضلا كبيرا في تدوين هذه القواعد ، بل لا أبالغ لو  
قلت بأن الاصوليين أخذوها منهم لذلك عنيت بها عناية خاصة .

وقد يدعو بي البحث الى مراجعة الكتب الفقهية لمختلف المذاهب  
لدراسة الاحكام الفقهية لمختلف المذاهب التي تتجاذب ما أنا بصدد بحثه  
ودراسته ، وذلك بغية التأكد من صحة ما نسبت من الاقوال والآراء الى  
العلماء والفقهاء .

وكت بجانب هذا وذاك وذلك اراجع أمهات كتب الحديث لتخريج  
ما اقف عليه وأستشهد به من الاحاديث لا بين مقدار قوتها ومدى امكان  
الاحتجاج بها ، وبناء الاحكام عليها ، كل ذلك فضلا عن مراجعتي قسما من  
كتب النحو والصرف والمنطق والتفسير والآداب والمناظرة وغيرها كلما

---

(١٠) يأتي ترجمة كل من الجزائري وابن قتيبة والجزائري والطحاوي

والتبريزي واليزدي فيما بعد .



افضت الدراسة مني ذلك ، كما وأنني مع كل ما تقدم ، أذكر في الهوامش  
ترجمة موجزة لكل من اذكر اسمها سواء كان من الصحابة او من العلماء  
ليكون القارىء على بصيرة منه .

### لمحة تاريخية عن قواعد الترجيح والتوفيق بين الأدلة المعارضة :

ان أهم قواعد التوفيق بين المتعارضين ، وترجيح بعضها على بعض  
ترتكز على السنة أو القياس أو السنة والقياس معا .  
فاذا ما رجعنا الى اسلافنا في عصر اوائل الاسلام وعصر الصحابة  
والتابعين ثم من بعدهم نجد ان هذه القواعد كانت معروفة عندهم ، ومتداولة  
بينهم .

ويدل على ذلك أمور نذكر فيما يلي اهمها وهي :-

الاول - نرى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم اختاروا  
أحد الدليلين المتعارضين أو جمعوا بينهما ، فحينما أمرهم الرسول صلى الله  
عليه وسلم بالذهاب الى بني قريظة وقال لهم : « لا يصلين احدكم العصر الا  
في بني قريظة »<sup>(١١)</sup> فمنهم من صلاها في الطريق قبل الوصول اليها ، ومنهم  
من صلاها قضاء بعد دخولهم فيها وسببه هو انهم بعد ما ذهبوا خيل لهم  
توجه خطابين متنافين ظاهرهما اليهم ، وهما - نهى الرسول صلى الله عليه  
وسلم عن الصلاة الا بعد دخولهم بني قريظة وان فات الوقت كما يوحى  
بذلك ظاهره ، وترغب الرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الصلاة لوقتها

---

(١١) بنو قريظة حي من اليهود ، وهم وبنو النضير قبيلتان من يهود خيبر  
وقد دخلوا في العرب على نسبهم الى هارون أخي موسى (ع) وقد  
أمر الرسول (ص) بقتلهم لنقضهم العهد ( لسان العرب ٤٥٦/٧  
وصحاح الجوهرى ١١٧٧/٣ ) والحديث رواه الشيخان والطبراني  
والبيهقي وابو نعيم وابو يعلى وأهل السير والمغازي . راجع (ارشاد  
السايرى مع صحيح البخارى ١٢٧/٦ - ١٢٩ وسيرة ابن هشام ٣/٣  
٢٤٤ - ٢٥٧ ) .



كقوله صلى الله عليه وسلم « احب الاعمال - وفي بعض الروايات - افضل الاعمال الى الله الصلاة لوقتها » (١٢) فصلاة عصر ذلك اليوم تدخل في عموم هذا الحديث وغيره مما يرغب في ادائها لوقتها وينهي عن اخراجها من وقتها . فالصحابه رضوان الله تعالى عنهم اجمعين حاولوا الجمع بينهما فمنهم من رجح الخطاب الجديد وخصص به عموم الصلاة الواجب ادائها في اوقاتها لخصوصيتها والتخصيص عليها من الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهم من رجح الامر بالاداء في اوقاتها ، وقيد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ادائها الا في بنى قريظة بلزوم ادائها في وقتها وبعدم تأديته الى فوت الصلاة وخروجها عن وقتها او بحمل النهى على الكراهية (١٣) .

الثاني - ورد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم عن ام المؤمنين

(١٢) رواه الشيخان والحاكم والترمذي والشافعي والدارقطني وابو داود والنسائي وابن ماجة ، وفي بعض الروايات « في اول وقتها » وصححها الحاكم والترمذي ، وفي بعض آخر « ٠٠ ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله راجع ( الجامع الصغير مع شرح فيض القدير ١/١٦٤ - ١٦٥ وسبل السلام مع بلوغ المرام ١/١١٥ - ١١٦ ، وارشاد الساري مع صحيح البخاري ١/١٨١ - ١٨٢ ، ومختلف الحديث هامش الام للامام الشافعي ٧/٢٠ وما بعدها ) .

(١٣) النهى عند الاصوليين هو : القول المخصوص الطالب لاقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء ، ويأتي لمعان كثيرة منها التحريم نحو ( لا تقربوا الزنا ) ومنها الكراهية كقوله (ص) : « لا يمسن احدكم ذكره بيمينه » ومنها الدعاء نحو « ربنا لا تزغ قلوبنا » وهل هو حقيقة في التحريم فقط ومجاز في البقية ام وضع لكل منها بالاشتراك؟ فيه خلاف راجع ( شرح الاستنوي على منهاج البيضاء ٢/٣٥ - ٥٤ وشرح البدخشى ٢/٤٩ - ٥٢ ) .

عائشة<sup>(١٤)</sup> رضي الله عنها حديث مفاده وجوب الغسل بالتقاء الختانين ،  
 وورد عن ابي هريرة رضي الله عنه عدم وجوبه الا بالانزال ، فالصحابية  
 رضي الله عنهم رجحوا الخبر الاول ، لان مثله على مثلها اجلى وأظهر<sup>(١٥)</sup>  
 الى غير ذلك من وقائع كثيرة تعارضت الادلة فيها ، وجمعوا بينها ، او رجحوا  
 بعضها على بعض كما يأتي ذلك ان شاء الله تعالى .

الثالث - نرى في عصر التابعين حينما التقى الاوزاعي بالامام ابي  
 حنيفة وسأله عن رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام في الصلاة فقال لم  
 يثبت عند ناشي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر الاوزاعي  
 بحديث ابن عمر في رفع اليدين ، وعارضه ابو حنيفة (رض) بحديث ابن  
 مسعود (رض) فرجح الاوزاعي حديثه بعلو السند وقلة الوسائط فيه .  
 فأجابه الامام ابو حنيفة مرجحا حديث ابن مسعود بفقهِ الرواة<sup>(١٦)</sup> وهكذا  
 نرى المحدثين والذين شرحوا الاحاديث عند تعارض الحديثين في واقعة  
 اما يجمعون بينهما او يرجحون احدهما على الآخر او يحكمون بنسخ  
 احدهما بالآخر وهكذا ، ففعل الصحابة ذلك وتقرير الرسول لهم في عصره ،  
 وعدم انكار الصحابة بعده فيه ثم درج العلماء من عصر التابعين عليه الى  
 يومنا هذا يدل دلالة واضحة على مشروعية القضية وكونها مسلكا اسلامية  
 خالصا بل وكونها امرا مستحبا ومرغبا فيه .

(١٤) وهي ام المؤمنين عائشة الصديقة بنت ابي بكر الصديق - رضي الله  
 عنهما زوجها الرسول (ص) قبل الهجرة بسنتين - وهي بنت ست  
 او سبع سنين - وابتنى بها بالمدينة - وهي بنت تسع سنين ،  
 وتوفيت سنة ٥٧ هـ وقال في فضلها النبي (ص) : « فضل عائشة  
 على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » [ الاصابة لابن حجر  
 ٣٥٩/٤ والاستيعاب بهامشها ٣٥٦/٤ - ٣٦١ ] .

(١٥) يأتي تخريج الحديث وترجمة ابي هريرة فيما بعد .

(١٦) يأتي الحديث وتخرجه في مبحث الترجيح بقوة السند في الباب  
 الثالث .

## سبب اختياري لهذا الموضوع :

لقد شدني بهذا الموضوع وحملني على امتطاء عابه أمور اذكر فيما يأتي أهمها :-

الاول - ان ادلة الاحكام متآلفة لا متنافرة متوافقة ليس بينها خلاف في المدلولات ولا تباين في المفهومات متى كانت قطعي الثبوت والدلالة يتجلى ذلك في قوله سبحانه وتعالى « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » (١٧) .

غير ان بادی النظر قد يجد التعارض بين الدليلين والتنافي بين مفهوم الحجتين وذلك لنقص في علمه او لخلل في فهمه لهذه الاصول والقواعد ، فمثل هذا الشخص يجب ان يبصر ولا يكون ذلك الا بتأليف رسالة تعالج الموضوع بأسلوب علمي سهل .

الثاني : ان الباحث في الفقه الاسلامي في الوقت الحاضر يمجج التقليد ولا يطمئن الى اتباع أي قول لاي فقيه ما لم يعضد قوله دليل ، وهو قد يجد أثناء بحثه قولين مختلفين لفقيهين كل منهما يدعم قوله بدليل شرعي ، فيختار في الامر ولا يدري أي القولين اولى بالاتباع ، أو أنه قد يوفر على نفسه مؤنة الرجوع الى اقوال الفقهاء للوقوف على حكم في موضوع فيحاول ان يلتمسه رأسا من الادلة ، فيواجهه دليلا يفيده كل منهما حكما يباين حكم الآخر فيلتأثر عليه الطريق ، فهو بحاجة اذن الى رسالة تعالج مسائل التعارض والترجيح وتشرح القواعد التي يمكن بها الباحث من دفع التعارض بين الادلة ورفع التناحر بينهما كلما وجد مثل هذا التعارض أثناء بحثه عن الادلة .

الثالث : لم يصل الينا كل نصوص السنة على وجه التواتر لا بل الثابت على هذا الوجه ان هو الا القسم الاقل منها ، وان نصوص القرآن

---

(١٧) سورة النساء ٨٢/٤ .



الرغم من كونها قطعي الثبوت غير ان بعضها ظني الدلالة وتحتمل أكثر من معنى ، فمن كان في نفسه مرض وأراد الطعن في بعض احكام الشريعة يتذرع بهذا الامر فحينما يحاول رد حديث بحجة عدم تواتره وحينما آخر يبروم الاتصال من حكم قرآني بحجة احتمال النص لمعنيين ليس أحدهما اجدر بالاتباع من الآخر في نظره فلا بد اذاً من دراسة قواعد الترجيح ومحاولة التوفيق بين النصوص كلما امكن الجمع بينهما وبخلافه ترجيح ما يترجح على ما يعارضه والعمل به دون ما ينافيه •

واننى بعملى هذا ارجو أن أكون قد أدت بعض ما علي من واجب نحو التراث الاسلامي الخالد ، ووضعت لبنة في صرح الحضارة الاسلامية وفمت بسد فراغ كان ينتظر من يمد اليه يده •  
هذا ، وقد ألفت الرسالة من المقدمة - وقد تقدمت - ، وثلاثة أبواب وخاتمة ، فترجو الله سبحانه ان يجعل التوفيق خير رفيق وهو حسبي ونعم الوكيل •

عبد اللطيف عبدالله عزيز البرزنجي الواهني

## الباب الاول

### في حقيقة التعارض ومستلزماته ويشتمل على فصلين

الفصل الاول : في شرح عنوان الموضوع •

الفصل الثاني : فيما يحتاج اليه التعارض وما ينتج عنه •





## الفصل الاول

### في شرح عنوان الموضوع

ويحتوي على ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول - في معنى التعارض لغة وشرعية .

المبحث الثاني - في معنى الترجيح لغة وشرعية .

المبحث الثالث - في الادلة الشرعية .

## المبحث الاول

معنى التعارض لغة ، واصطلاحا :

ويتناول هذا المبحث معنى التعارض لغة ، ومستعملاته عند الاصوليين ، ومعنى التعارض في اصطلاح الاصوليين ، وتعريف عندهم ومناقشة تعاريفهم ، وذكر التعريف المختار ، وشرحه ، والاستنتاجات من هذه التعاريف والنقاش ، والفرق بين التعارض والتناقض ، والتعادل ، والتعارض ، والمعارضة ، واقسام التعارض والمذاهب المختلفة وادلتهم ، ومناقشتها حول جواز التعارض ، وعدم جوازه بين الادلة مطلقا او بين الادلة القطعية .

## معنى التعارض لغة :

التعارض : تفاعل وباب التفاعل يدل على المشاركة بين اثنين فأكثر وهو من العرض وتدور مادته حول المعاني الآتية :-

أ - المنع ، تقول : عرض الشيء يعرض ، واعترض : انتصب ومنع وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في الطريق أو النهر أو نحوهما فتمنع السالكين سلوكها ومنه قوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم ان تبروا وتتقوا » (١) أي لا تجعلوا الله مانعا يعترض بينكم وبين ما يقربكم اليه سبحانه وتعالى .

ب - الظهور ، والاضهار ، يقال : عرض له كذا يعرض : أي ظهر له وبدا ، وعرض الشيء له : اظهره له ، ومنه قوله تعالى : « ثم عرضهم على الملائكة » (٢) .

ومنه أيضا : عرضت البعير على الحوض - وهو من المقلوب - أي أدت الحوض عليه لأن الأراءة يلزمها الاظهار له ، ويقال لصفحة الخد : عارض لظهورها ولذلك يطلق على الجبل ويقال عارض اليمامة .

ج - حدوث الشيء بعد العدم ، نقل ابن منظور (٣) عن اللحياني (٤) والعرض ما عرض للانسان : أي يحدث له من أمر يجسه من مرض ،

---

(١) سورة البقرة ٢٢٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ٣١/٢ .

(٣) هو محمد بن مكرم ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الافريقي ولد ٦٣٠ هـ ١٢٣٢ م الامام المغوي له مؤلفات كثيرة اشهرها لسان العرب ، توفي سنة ٧١١ هـ انظر ( الاعلام للزركلي ٣٢٩/٧ ) .

أو لصوص • أو هموم أو اشتغال<sup>(٥)</sup> •

د - المقابلة ، يقال : عارض الشيء بالشيء قابله ، وفي الحديث : ( ان جبريل كان يعارضه القرآن في كل سنة مرة وأنه عارضه العام مرتين )<sup>(٦)</sup> قال ابن الاثير<sup>(٧)</sup> : ( أي كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن ، من المعارضة المقابلة )<sup>(٨)</sup> وقد يكون في المقابلة معنى الدفع والممانعة ، ومنه قولهم : « جاءت المرأة بابن عن عراض » وهو ان يعارض الرجل المرأة فيأتيها حراما . ويقول الجوهري<sup>(٩)</sup> : وحقيقة المعارضة حينئذ ان يكون كل منهما في

---

(٤) هو زكريا بن احمد الهنتاني من ملوك الدولة الحفصية في افريقية

ولد بتونس سنة ٦٥٠ هـ وقرأ الفقه والعربية وتآدب ، وصير اليه

الملك سنة ٦٨٠ هـ وتوفي بالاسكندرية ، انظر : ( الاعلام ٧٩/٣ ) •

(٥) لسان العرب لابن منظور ٧٣٦/٢ - ٧٤٤ والصحاح للجوهري

١٠٨٢/٣ - ١٠٩٠ وتاج العروس بشرح القاموس للزبيدي ٥١/٥ - ٥٣ •

(٦) رواه البخاري عن عائشة (رض) عن فاطمة (رض) بلفظ ( أسر الى

النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل يعارضني بالقرآن كل سنة ،

وانه عارضني العام مرتين ولا أراه الا حضر اجلي • ) قال القسطلاني

« والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما يقرأ والاخر يسمع • »

راجع ( صحيح البخاري ٦٨/٦ ، وارشاد الساري عليه لاحمد بن

محمد القسطلاني ٤٥٥/٧ ) •

(٧) هو المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجدالدين المحدث اللغوي

الاصولي ولد في جزيرة ابن عمر ٥٤٤ هـ له مؤلفات منها (النهاية ط)

٤ مجلدات وتوفي ٦٠٦ هـ ( الاعلام ١٥٢/٦ ) •

(٨) انظر لسان العرب ٧٣٦/٢ - ٧٤٤ •

(٩) هو اسماعيل بن حماد الجوهري اول من حاول الطيران ومات في

سبيله من اشهر كتبه الصحاح لغوي من الائمة توفي سنة ٣٩٣ هـ

راجع ( الاعلام ٣٠٩/١ ) •



عرض صاحبه ، بعد ان ذكر أن عارض بمعنى عدل عنه وجانبه<sup>(١٠)</sup> .

هـ - المساواة والمثل ، تقول : عارض فلان فلانا بمثل صنيعه : أي اتى اليه بمثل ما اتى عليه . وقال الزبيدي<sup>(١١)</sup> بعد ان فسر العارض بالمقابلة والمساواة :- ومنه اشتقت المعارضة كأن عَرَضَ فعله كعرضِ فعليه<sup>(١٢)</sup>

وقال الفسارى<sup>(١٣)</sup> - وهو من الاصوليين : « وهو المقابلة على سبيل المناعة أعنى المدفعة ، ومنه سمي المدافع عوارض ،<sup>(١٤)</sup> » .

وقال محمد كاظم اليزدي<sup>(١٥)</sup> بعد ذكر معاني التعارض انه بمعنى الظهور والانظهار وضد الطول والمتاع ، والمجانبة ، والمقابلة :- ( و - عارض - فلانا بمثل صنيعه : أي بمثل ما أتى ومنه المعارضة ويمكن أخذه من العرض بمعنى الظهور . . والانساب اخذه من العرض خلاف

(١٠) انظر الصحاح للجوهري ٥٢٧/١ - ٥٢٨ .

(١١) محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي علامة باللغة والحديث والرجال والانساب اصله من ( واسط ) عراقي ولد ١١٤٥هـ بالهند له مؤلفات منها تاج العروس بشرح القاموس . ( عشر مجلدات - ط ) وتوفي في مصر سنة ١٢٠٥هـ انظر ( الاعلام ٢٩٧/٧ - ٢٩٨ ) .

(١٢) تاج العروس ٥١/٥ والصحاح للجوهري ١٠٨٢/٣ .

(١٣) هو محمد بن حمزة بن محمد شمس الدين الفناري او الفنري عالم بالمنطق والاصول ولد سنة ٧٥١هـ له مؤلفات منها ( شرح السراجية ) في الفرائض ومنها ( فصول البدائع ) ، في اصول الفقه ، توفي سنة ٨٣٥هـ ( الاعلام ٣٤٢/٦ ) ، وطبقات الاصوليين ٤٣٠/٢ ) .

(١٤) انظر فصول البدائع - خ - ٢٧٤ ، وكشف الاسرار للبخاري ٧٩٦/٣ .

(١٥) محمد بن كاظم الطباطبائي اليزدي بلدا الاصفهاني تحصيلا ، الغروي مسكنا ومدفنا فقيه من مجتهد الامامية له مؤلفات منها الاستصحاب خ - في الاصول « الصحيفة الكاظمية - ط » ، توفي سنة ١٣٣٧هـ ، راجع ( الاعلام للزركلي ٢٣٤/٧ ) .

الطول كأن كلا من المتعارضين يجعل نفسه في عرض الآخر (١٦) .

### الخلاصة :

يتبين من هذه النصوص المنقولة عن اللغويين والاصوليين امور  
اهمها :-

١ - ان اهم معاني ( عرض ) هو المعاني الخمسة التي ذكرناها قبل

• قبل

٢ - ان لفظ عرض يستعمل لازما ومتعديا لكنه اذا نقل الى باب  
التفاعل يكون لازما دائما كما يقول التبريزي (١٧) في المشكاة (١٨) والظاهر  
ان سببه هو ان باب التفاعل لكونه في الغالب يجرى للمطاوعة ، يجعل الفعل  
المتعدى لازما كما ان باب المفاعلة يجعل اللازم متعديا (١٩) يقول ابن  
الحاجب (٢٠) - في الشافية - : ( وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله

---

(١٦) التعادل والتراجع لمحمد كاظم ص ٣ - ٤ .

(١٧) هو محمد بن علي بن ابي الحسن الحسن الحائري مولدا الفروى  
مسكنا والتبريزي ابا فاضل من اصحاب كتب التراجع ولد في الهور  
قرب النجف سنة ١٢٤٧ له كتب في النحو والصرف والاصول من  
مؤلفاته ( مشكاة المصابيح في التعارض والتعادل والتراجع ) توفي  
في كربلاء سنة ١٢٩٠ هـ . راجع ( الاعلام ١٩٣/٧ ) .

(١٨) انظر مشكاة المصابيح في التعارض والتعادل والتراجع ص ٢ - ٣ -  
١٨٠ .

(١٩) اللازم عند الصرفيين هو الفعل الذي لا يتجاوز من الفاعل الى المفعول  
به نحو فقد زيد والمتعدى عندهم هو الفعل الذي يتجاوز من الفاعل  
الى المفعول به نحو « أعطيناك » ( شذ العرف للحملاني ص ٤٩ ) .

(٢٠) هو عثمان بن عمر بن ابي بكر جمال الدين ابن الحاجب فقيه مالكي  
من كبار العلماء بالعربية كردي الاصل ولد في أسنا سنة ٥٧٠ هـ  
ومات بالقاهرة سنة ٦٤٦ هـ له مؤلفات منها الكافية في النحو والمختصر  
في الاصول ( الوفيات ٣١٤/١ والاعلام ٣٧٤/٤ ، والطبقات ٦٥/٢ ) .

صريحا نحو تشاركه ، ومن ثمة نقص مفعولا عن فاعل - ويقول - وفاعل  
لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجىء العكس  
ضمنا نحو ضاربه وشاركه ، ومن ثمة جاء غير المعتدي متعديا (٢١) .

٣ - بعد اتفاقهم على استعماله في هذه المعاني اختلف في المعنى الذي  
نقلت منه المعارضة الى المعنى الاصطلاحي كما ذكرنا .

ويبدو لي ان صاحب البدائع قد سامت الصواب بقوله : المعارضة  
( المقابلة على سبيل المناعة لانه أنسب بالمعنى الاصطلاحي الآتي ذكره ) .  
واما القول بنقله من العرض خلاف طول فلا يناسب تعارض الأدلة  
، لأن العرض الحقيقي والطول للأجسام المحسوسة دون المعاني  
والمدلولات ، وكذا القول بأنه من التظاهر غير مناسب ، لان التظاهر من  
صفات الأعيان حقيقة دون المعاني .

واما القول بأنه نقل من « عارض فلانا بمثل صنيعه الخ » فهو بعيد كل  
البعد ؛ لان أحد الدليلين المتعارضين لا يأتي بمثل ما اتى به معارضة بل  
يأتي بضد ما اتى به الآخر والا لم يكونا متعارضين مع ان « العرض خلاف  
الطول » اسم جامد لا يصوغ منه المشتقات وما اجاب به اليزدي بقوله  
« وكونه - اي العرض خلاف الطول - معنى اسميا - أي جامدا - لا يضر بعد  
استعمال فعله بهذا المعنى كثيرا » (٢٢) غير مسلم لما قدمناه من معاني  
« عرض » .

#### معنى التعارض عند الأصوليين :

اختلف الفقهاء والأصوليون في تعريف التعارض تبعا لاختلافهم في  
مسائل اصولية :-

(٢١) الشافية ص ٨ .

(٢٢) راجع رسالة التعارض والترجيح لمحمد كاظم اليزدي ص ٢ - ٣ .

منها : جواز او وقوع التعارض بين الادلة الظنية او القطعية . ومنها  
اشتراط التساوى بين المتعارضين وعدمه ، الى غير ذلك ونحن نستعرض  
بعضاً من تعاريف الاصوليين ، ونذكر بعد ذلك التعريف الراجح ونعقبه  
بأهم المستتجات .

أ - عرفه السرخسي<sup>(٢٣)</sup> بقوله : وأما الركن فهو : تقابل الحجتين  
المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجه الاخرى كالحل  
والحرمة والنفي والاثبات<sup>(٢٤)</sup> .

ب - وقال صدر الشريعة<sup>(٢٥)</sup> - في تعريفه : ( تعارض الدليلين :  
كونهما بحيث يقتضى احدهما ثبوت امر والآخر انتفاء من محل واحد ومن  
زمان واحد بشرط تساويهما في القوة او زيادة احدهما بوصف هو تابع )<sup>(٢٦)</sup>  
وعرفه البخاري<sup>(٢٧)</sup> على هذا الفرار الا انه زاد « . . . » على وجه لا يمكن

(٢٣) هو محمد بن احمد شمس الدين السرخسي مجتهد حنفي كان اماماً  
علامة حجة فقيها اصولياً مناظراً ، له مؤلفات منها : اصول الفقه  
جزءان ، ومنها المبسوط ٣٠ جزءاً املاء وهو سجين في الحب بأوزجند ،  
توفي في حدود سنة ٤٩٠ هـ ، راجع [ الاعلام للزركلي ٢٠٨/٦ ،  
ومختصر طبقات الفقهاء لطاش كوبريزادة ص ٧٥ - ٧٦ ] .

(٢٤) اصول الفقه للسرخسي ١٢/٢ .

(٢٥) هو عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي الملقب بصدر الشريعة الاصغر  
من علماء الحكمة ، والطبيعيين ، واصولي الفقه والدين ، له مؤلفات منها  
« التنقيح وشرحه التوضيح - طه . توفي ببخارى سنة ٧٤٧ هـ ( الاعلام  
٣٥٤/٤ مفتاح السعادة ٦٠/٢ ، وطبقات الاصوليين ١٥٥/٢ ) .

(٢٦) شرح الكوكب المنير ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢٧) هو عبدالعزيز احمد البخاري الحنفي الاصولي توفي سنة ٧٣٠ هـ  
له مؤلفات منها : - ( شرح البزدوى المسمى بكشف الاسرار - ط )  
من اهم الكتب الحنفية في الاصول اربعة اجزاء ( ١٠٨٠ ) صحيفة  
تقريباً ( الاعلام ١٣٧/٣ ، وطبقات الاصوليين ١٣٦/٢ ) .



الجمع بينهما ، (٢٨) .

وجاء في مختصر التحرير انه ( تقابل الدليلين ولو عامين على سبيل

المناعة - وعرف التعادل بأنه التساوي ) (٢٩) .

وعرفه ابن الهمام (٣٠) ( بأنه اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى

الأخر (٣١) .

وقال القمي (٣٢) والتبريزي : ( تعارض الدليلين عبارة عن : تساوي

اعتقاد مدلوليهما على وجه التناقض او التضاد (٣٣) وتعادل الامارتين :-

عبارة عن : تساوي مدلوليهما - وزاد التبريزي قبل عبارة عن تساوي نفس

الدليلين عند المجتهد (٣٤) وزاد الخراساني (٣٥) على تعريف التعارض بعد

(٢٨) كشف الاسرار للبخاري ٧٩٦/٣ .

(٢٩) شرح الكوكب المنير ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٣٠) كمال الدين بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي ، عارف

بأصول الديانات والتفسير والفقه ولد سنة ٧٩٠هـ بالاسكندرية

توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ من مؤلفاته ( شرح فتح القدير - ط )

٨ مجلدات على الهداية و ( التحرير ) في اصول الفقه ( الاعلام

١٣٤/٧ - ١٣٥ ، وطبقات الاصوليين ٣٦/٣ - ٣٧ ) .

(٣١) التقرير والتحجير لابن امير الحاج ٣٢٢/٣ .

(٣٢) ابو القاسم بن محمد حسين القمي الامامي المتولد سنة ١١٥٠هـ

والمتوفى سنة ١٢٣١هـ بقم ، من مؤلفاته : ( القوانين المحكمة ط )

في الاصول ( الاعلام ٢١٨/١٦ ) .

(٣٣) الضدان - صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد يستحيل

اجتماعها كالسواد والبياض والفرق بين الضدين والنقضين ان

النقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود والضدين لا

يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد والبياض ( تعريفات الجرجاني

ص ٥٠ - ٦٠ ) .

(٣٤) القوانين ٢٧٦/٢ - ٢٨٢ والمشكاة ص ٣/٢ ، ١٨ .

(٣٥) تأتي ترجمته في ص ١٥١ ، وتأتي مناقشة معه حول معنى التعارض

لغة واصطلاحاً .

التناقض او التضاد ( حقيقة او عرضا ) (٣٦) وهناك تعاريف أخر لا تخرج عما ابتناه .

### مناقشة هذه التعاريف :

ويمكن ان تناقش هذه التعاريف بما يلي : -

اما التعريف الاول - فانه يرد عليه - اولاً - أنه جعل جنس التعريف « التقابل » وهو لفظ مشترك لانه يستعمل بمعنى المقابلة والمقابلة التي فيها معنى الدفع والمنع ، واستعمال المشترك في التعريف معيب عند اهل المعقول ، فالاولى ان يقول بدله « تمناع ، او تدافع » كما قاله غيره . والجواب بأن قوله « على وجه » قرينة على ارادة المعنى الثاني ، والمشارك مع القرينة جائز استعماله ، مردود ؛ لان القرينة انما تسوغ استعماله في غير التعاريف ، واما فيه فلا اذ يشترط في اجزاء التعاريف ان تكون معلومة ليفيد العلم بها العلم بالمعرف ، وعلى فرض جوازه كما ذهب اليه الامام الغزالي فان غيره اولى ، و - ثانياً - ان ذكر الحجتين يدل او يشعر بعدم وجود التعارض في اكثر من حجتين بدليل السكوت في معرض البيان فالاحسن ان يقول بدله تعارض الحجج او تعارض الحجتين فأكثر ، ويجب عن هذا بان ذلك بيان لادنى مراتب التعارض بمعنى ان أقل مرتبة يمكن تحقق التعارض فيها حجتان وهذا لا ينافي وجود التعارض في أكثر من حجتين ، ويرد بأن هذا انما يستساغ في غير التعاريف أما فيها فلا بد من بيان ذلك والا يخل بالمقصود فلا تمكن المسامحة فيه ، ( فان قلت ) ان هذا الاعتراض انما يتحقق عند الاخذ بمفهوم المخالفة وصاحب هذا التعريف لا يرى ذلك . ( قلت ) ليس الكلام في افادة السكوت لذلك الايراد ، وانما المراد هو أن عليه بيان ذلك بقيد يفيد وبين المقامين تفاوت ،

(٣٦) كفاية الاصول لمحمد كاظم الخراساني ص ٣٨ .

و - ثالثا - يرد عليه أنه ذكر « الحجتين » في التعريف وفيه فسادان :

الحجة نقص  
اراد ان يصفه

الاول - ان الحجة تعني الادلة القطعية ومعنى هذا يشترط في الدليلين المتعارضين ان يكونا قطعيين وهذا باطل فانه لو سلمنا وجود التعارض في الظنين بناء على عدم ضرورة تحقق مدلوله فلا يمكن التسليم بوجود ذلك في القطعيين ، على ان هذا قيد لا داعي اليه لان التعارض يتحقق في الظنين ايضا ان تحقق ، والثاني - ان في وجود التعارض بين القطعيين - حتى التعارض الصوري - خلافا فالأكثر على عدم جوازه بخلاف الظني فالأكثر على جوازه فيرد عليه انه ترك المتفق عليه لدى الأكثر وذكر المختلف فيه او ما لا يجوز لدى الأكثر فالأولى بدل الحجتين ( الدليلين ) ان اراد الشمول للقطعي والظني كما فعله ابن الهمام ، أو ( الامارتين ) ان اراد تخصيصه بالظني كما فعله كثير من الاصوليين .

ورابعا - ذكر فيه قيد « المتساويتين » وهو يشعر بأمرين ، الاول - عدم وجود التعارض في دليلين يمكن ترجيح احدهما على الآخر لوجود فضل فيه وهذا غير سديد كما يأتي ان الاصح دخول ذلك في محل التعارض ، والثاني - أن كون الحجتين متساويتين لو فرض التسليم به لكان شرطا والشرط كما يأتي في محله - غير داخل في ماهية الشيء فلا يحسن ادخاله في التعريف ، على أن كلام السرخسي يفيد خلاف ذلك في مواضع منها ما ذكره في مبحث الترجيح انه ( لغة اظهار الفضل في احد جانبي المعادلة وصفاتها اصلا فيكون - اي الترجيح - عبارة عن مماثلة يتحقق بها التعارض - ويقول ايضا - « فكذلك الرجحان - اي الرجحان الاصطلاحي كالرجحان اللغوي - يكون بزيادة على وجه لا تقوم به المماثلة ولا ينعدم بظهوره أصل المعارضة » ( ٣٧ ) .

( ٣٧ ) اصوله ٢٢٩/٢ ، ٢٥٣ وانظر التوضيح والتلويح ١٠٣/٢ .

فلو زاد قيدا يفيد ادخال مثل هذا كما في تعريف صدر الشريعة لكان  
التعريف جامعاً لما ذكرنا ولمثل تعارض دلالة النص والاشارة ونحو ذلك  
ولكان اولى •

خامساً - يرد على قوله ( واما الركن فهو تعارض الخ ) ان الركن  
يطلق على جزء الشيء ، كما نقول : الركوع ركن الصلاة ، وعلى كله كما  
يقال : ركن البيع الايجاب والقبول الخ فاذا لايعلم ان هذا تعريف لجزء من  
التعارض ولبعض افراده ، أم انه عام وشامل لجميعها ؟ وهذا يؤدي الى  
جعل التعريف مبهما لانه محمول للمشارك المبهم ، فالاولى ان يقول  
- كغيره - التعارض تقابل الخ •

سادساً - قوله ( على وجه التضاد ) بيان لكيفية التنافي والتقابل بين  
الحجتين ويفيد اخراج دليلين متنافيين لكن لا بحجية التضاد بل بحيث يمكن  
الجمع بينهما ، وهذا - كما يأتي - خلاف الصواب والله أعلم •  
واما التعريف الثاني - فيمكن ان يناقش من جوانب أهمها ما يلي :

الاول - ما هو موجود في التعريف الاول وخلاصته : ذكر الدليلين  
ولم يتعرض لما زاد عليهما وادخال الشرط وهو قوله « من محل واحد ومن  
زمان واحد بشرط تساويهما .. » في التعريف •  
الثاني - ذكر قيوداً لا حاجة اليها في التعريف وهو « من محل  
واحد الخ » •

الثالث - ان الصموغ الحقيقي ان يقول : تقابل الدليلين انتفاء احدهما  
الآخر او تقابل الحجتين او امارتين ، لان جنس التعريف هو ذلك لا ما ذكره  
فسيب ذلك غموضاً في التعريف •

الرابع - كلمة « أو » لدلالاتها على الترديد او التشكيك غير سديد  
استعمالها في التعريف ، نعم يجاب عنه - كما يأتي في شرح التعريف المختار -



صلى الله عليه وسلم  
المراد به  
المراد

بأن أو هنا للتقسيم وبيان أقسام التعارض فلا ترديد ولا تشكيك ، ولكن مما لا شك أن عدمها في التعريف أولى إذا أمكن ذلك وقد قيل أن المراد لا يدفع الإسراء •

وأما التعريف الثالث - فيرد عليه زيادة على ما يرد على التعريف الثاني - أن قوله « على وجه لا يمكن الجمع بينهما » زيادة مخلة بالتعريف ، لأن الصحيح كما يظهر من التوفيق والجمع بين النصوص المتعارضة الكثيرة وترجيح بعضها على بعض - أن عدم إمكان الجمع ليس شرطا في كون الدليلين يعتبران من المتعارضين •

عدم إمكان الجمع  
ليس شرطا في كون  
الدليلين يعتبران من  
المتعارضين

نعم يمكن أن يوجه بأن المراد هو التعارض الحقيقي الذي هو مرادف للتناقض ولا شك في لزوم مثل هذا لما ذكر ، ولكن يرد عليه أن لو سلم هذا فهو شرط وادخاله في التعريف غير سديد على ما لو أراد التعارض الحقيقي فإنه لا يمكن وجوده بين الأدلة الشرعية المنزلة من لدن حكيم عليم ، وإن أراد مجرد التعارض الأعم من ذلك فلا وجه لذكره لإخراجه أكثر الآيات والاحاديث ومثل هذا القيد عدمه أولى والله أعلم بالصواب •

ويرد على تعريف صاحب التحرير ما تقدم إيراده على التقابل وعلى الدليلين ، ويزيد هذا على ما تقدم - أولا - بأن اختصاص التعادل بما ذكر صريح في التغاير بينهما والأصح أنهما مترادفان ، و - ثانيا - بأن قوله « ولو عامين » لا داعي لذكره لعدم كونه من حقيقة الماهية فلا حاجة لإيراده •

وأما تعريف ابن الهمام فهو - مع وجازته - خال عن أكثر هذه الإيرادات لكن يرد عليه أن جنس التعريف هو التقابل دون الاقتضاء ، فالأولى أن يقول - غيره - تمنع كل من الدليلين على وجه يقتضي الخ ، وأما أنه لم يذكر أكثر من دليلين فيمكن الإجابة عنه بأن تعارض الأكثر

جنس التعريف  
هو التقابل

منهما صادق عليه انه يقتضى كل منهما عدم مقتضى الآخر ، نعم لو صرح به لكان احسن .

وأما تعاريف الشيعة فيرد عليها اولا - ان قيد « على وجه التناقض او التضاد » يوحي بكون مثل ذلك من جملة ماهية التعارض وهذا يتناقض مع ما يصرح بعد بأنه من الشروط حيث يقول : « ويشترط في التنافي وحدة الموضوع مع باقى الوحدات الثمانية المشروطة في التناقض » (٣٨) .  
و - ثانيا - ان الاصح ان التساوي - على فرض لزومه هو شرط ، وعلى فرض كونه شرطا صفة للدالة وهنا اضاف للاعتقاد فيفيد ان النزاع في تعادل الدليلين بالنسبة لاعتقاد المجتهد مع أنه كما صرح غير واحد أن تعادلهما في نفس المجتهد متفق عليه واما الخلاف في وقوعه في نفس الامر ، وقد نقل ذلك القزويني في هامش القوانين المحكمة عن تمهيد القواعد (٣٩) .

و - ثالثا - بأن تخصيص كيفية التنافي بالتضاد او التناقض يوهم عدم اطلاق التعارض على غيرها مما يكون بين العام والخاص او المطلق والمقيد ، وبين ما يمكن الجمع بينهما وهو خلاف الصحيح فان الكل داخل في التعارض ، و - رابعا - بأن ( او التضاد ) زائدة لا داعي لذكرها فلاحسن اما ترك القيدان او ان يأتي بدله بـ « على وجه التناقض او مطلق التنافي » فيكون التعريف على الاول اخصر وغير شامل على كلمة « أو » وعلى الثاني يكون أعم فيكون اجمع واشمل لافراده كما أنه لا داعي لتخصيص التعارض بالدليلين المفيدين بظاهرها أن يكونا قطعيين بقريضة مقابلتهما بالامارتين ، ولتخصيص التعادل بالامارتين ، حيث يصرح بعد باشتراط ما يشترط في التعارض فيه ، وبهذا نكتفى عن مناقشة التعاريف ، والله أعلم بالصواب .

---

(٣٨) مشكاة المصابيح في التعارض والعدل والتراجيح للتبريزي ص ٢-٨ .

(٣٩) هامش القوانين المحكمة ٢/٢٧٦ - ٢٨٢ .

## التعريف المختار :

والتعريف الذي نرتضاه للتعارض الاصطلاحي هو : « التمانع بين الأدلة الشرعية مطلقاً بحيث يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر » .

## شرح التعريف :

ولابد من شرح موجز للتعريف ليتبين وجه العدول عن التعاريف السابقة واختيار ما ذكرناه على ضوء ما يأتي من حيث شموله لجميع الأنواع التي نريد ادخالها في التعريف ومن حيث اتساع دائرة التعارض للأدلة الشرعية وإلى غير ذلك .

أولاً - « التمانع » تفاعل من المنع : أي التعارض : ان يمنع أحد الدليلين مقتضى الدليل الآخر وهو جنس أو كالجنس للتعريف (٤٠) فدخل فيه كل التمانع سواء كان بين الأدلة أو غيرها كالحكمين مثل القول بوجوب الوتر - وإليه ذهب الحنفية - وكونها واجبة كما عند الشافعية ، وكالقول بجواز بيع الجلد المدبوغ وإليه ذهب الشافعية في الجديد والقول بعدم

(٤٠) الجنس عند المناطقة : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو كالعبادة جنس للصلاة والصوم وغيرهما والحيوان جنس للإنسان والفرس وغيرهما ، واصطلحوا على إطلاق الجنس على ما يذكر في أول التعريف والفصل على ما يذكر بعده وعرفوه بأنه كلى مقول على كثيرين في جواب أي شيء هو في ذاته ، ثم ان التردد في أنه « كالجنس » إشارة إلى الاختلاف في أنه يكون للجناس الاصطلاحي ذاتيات أخرى وراء ما اصطلاحوا عليه فيكون حينئذ كالجنس أم لا يكون لها ذلك فيكون جنساً راجعاً : ( شرح الشيخ عبد الله الخبيصي على تهذيب المنطق ص ٢٥ وهامش أصول الأحكام للدكتور حمد عبيد الكبيسي ص ٨ ) .

لكن في بين الأدلة الشرعية مطلقاً بحيث يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر .

كقولهم في أنواع التمانع دائرة القول

كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو كالعبادة جنس للصلاة والصوم وغيرهما والحيوان جنس للإنسان والفرس وغيرهما ، واصطلحوا على إطلاق الجنس على ما يذكر في أول التعريف والفصل على ما يذكر بعده وعرفوه بأنه كلى مقول على كثيرين في جواب أي شيء هو في ذاته ، ثم ان التردد في أنه « كالجنس » إشارة إلى الاختلاف في أنه يكون للجناس الاصطلاحي ذاتيات أخرى وراء ما اصطلاحوا عليه فيكون حينئذ كالجنس أم لا يكون لها ذلك فيكون جنساً راجعاً : ( شرح الشيخ عبد الله الخبيصي على تهذيب المنطق ص ٢٥ وهامش أصول الأحكام للدكتور حمد عبيد الكبيسي ص ٨ ) .



جوازه واليه ذهب في قوله القديم<sup>(٤١)</sup>، والتمانع أولى من التقابل الموجود في تعريف السرخسي وغيره ، لأن التقابل مشترك بين المعنيين المتقدمين بخلاف التمانع ولا يحسن ذكر المشترك في التعاريف لاشتراط المعلومية في أجزاء التعاريف ، وإفادة الاشتراك الإبهام وهما متخالفان ، كما أنه أولى من الاقتضاء الموجود في تعريف صدر الشريعة وغيره ، لأن التعارض تمنع لا اقتضاء وإن كان التعارض يستلزمه .

ثانياً - « بين الأدلة » قيد أول في التعريف وفصل له يخرج به التمانع بين غير الأدلة كالتخالف الواقع بين أقوال الصحابة أو المجتهدين من بعدهم أو بين الوجوه المستتبطة من أصول الإمام المجتهد بناء على القول بعدم حجيتها ، وخرج به أيضاً التخالف والتنافي بين كلام واحد ، كما لو أقر شخص بأن بستاني - مثلاً - لزيد ، فإن قوله بستاني يقتضي أن يكون البستان كله ملكاً له ، وقوله - لزيد - يقتضي أن يكون كله لزيد فيتنافيان<sup>(٤٢)</sup> ، ثم

---

(٤١) راجع للمثالين المذهب لأبي إسحاق الشيرازي ٨٣/١ - ٨٤ وشرح الهداية للمرغيناني مع شرح فتح القدير عليها لابن الهمام ٣٠٠/١ - ٣٠٨ .

(٤٢) راجع مشكاة المصابيح للتبريزي ص ٢ وفيها « فالمشهور البطلان - لمثل هذا الإقرار - لامتناع اجتماع مالكن مستوعبين على شيء واحد » وفيه نظر ، لا مكان التوزيع بينهما ، أو إمكان حمل قوله ملكي على الماضي ولزيد على الحال أو الاستقبال ، أو حمل قوله لزيد على الإنشاء بمعنى حمل كلامه على الهبة ، ثم إن الأصوليين عرفوا المشترك بأنه/ ما وضع لمعنى كثير - أي ما فوق الواحد - بوضع كثير ، مثل القرء وضع مرة للظهر وأخرى للحيض وكالعين وضعت مرة للجراحة الباصرة ، ومرة للذهب ، وأخرى لما ينبع من الماء الخ ٠٠ راجع التلويح مع التوضيح ٣٢/١ وأصول الأحكام لاستاذي الدكتور حمد الكبيسي ص ٣٠٣ ثم أنه جاء في البرهان للكلنبوي في المنطق ص ١٣٢ - ١٣٣ « ويجب في الكل - أي جميع أنواع التعاريف - الاحتراز عن استعمال المجاز والمشارك من غير قرينة ظاهرة ، وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه في الحدود ، » .

ان المراد بالادلة - وهي جمع دليل - المرشد الى الاحكام الشرعية مطلقا ، سواء كان طريق وصوله قطعيا او ظنيا ، وطريق دلالاته مطابقة ام تضمننا ام التزاما<sup>(٤٣)</sup> ، وأعم من أن تكون دلالاته قطعية او ظنية ، فدخل في التعريف - التعارض في المواضع الآتية :-

أ - تعارض دليلين قطعيين سنداً ودلالة كآيتين وستين متواترتين أو آية وسنة متواترة اذا كانت دلالتها قطعية .

ب - تعارض دليلين ظنيين سنداً ودلالة كخبرين آحاديين أو مشهورين أو مشهور وآحاد وكقياس فقهي أو غير ذلك مما تدل دلالة ظنية .

ج - تعارض دليلين أحدهما قطعي والآخر ظني كخبرين أحدهما متواتر والآخر آحاد سواء كانت دلالتها قطعية او ظنية او مختلفة .

د - تعارض دليلين دالين بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام ، او أحدهما مطابقة والآخر تضمن او التزام او أحدهما تضمن والآخر التزام ،

هـ - تعارض القولين أو الوجهين أو الطريقتين المرويين من المجتهد بناء على رأي من يرى لزوم التقليد<sup>(٤٤)</sup> .

(٤٣) قسم المناطقة الدلالة الى ثلاثة اقسام : ١ - المطابقة ، وهي الدلالة على تمام المعنى الذي وضع اللفظ له كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق الذي هو مجموع المعنى الذي وضع اللفظ له ، ٢ - التضمن ، وهو دلالة اللفظ على جزء من المعنى الذي وضع اللفظ له ، كدلالة الفعل على الحدث ، او الزمان - عند النحويين - في ضمن دلالاته عليهما ، ٣ - الالتزام ، وهو دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع اللازم له ، كدلالة الضرب - الموضوع للحدث الذي هو الدق - على الضارب والمضروب كلنبوي برهان في المنطق ص ١٧ - ١٨ ومعنى الطلاب ص ١٣ - ١٧ .

(٤٤) انظر البرهان في الاصول لامام الحرمين الجويني لوحة ١٤٠ حيث يقول بوجود اختيار مذهب معين على العامي .

و - تعارض دليلين عقليين أو نقليين أو عقلي وعقلي ، وهاك فيما يلي بعض الامثلة لذلك •

١ - تعارض آيتي العدة وهما ، قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا »<sup>(٤٥)</sup> وقوله تعالى : « وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن »<sup>(٤٦)</sup> فالآية الاولى منهما تفيد ان عدة المرأة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ، وتدخل في عمومها المرأة الحامل ، وتفيد الآية الثانية أن عدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، وهي بعمومها تشمل المتوفى عنها ، فيتعارضان •

٢ - تعارض ما روي « ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل رجله - وما روى - انه صلى الله عليه وسلم توضأ ، ورش على قدميه »<sup>(٤٧)</sup> ومعلوم ان الغسل غير الرش فالاول يوجب جريان الماء على رجله بخلاف الثاني ، فيتعارضان •

٣ - تعارض قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت - ان تترك خيراً - الوصية للوالدين والاقربين ... »<sup>(٤٨)</sup> مع قوله صلى الله عليه عليه وسلم : « الا ان الله اعطى كل ذي حق حقه ، فلا يجوز وصية

---

(٤٥) سورة البقرة ٢٣٤/٢ •

(٤٦) سورة الطلاق/ ٤ •

(٤٧) روى اصحاب الكتب الست حديث غسل الرجلين بطرق مستفيضة

وروى رش القدمين النسائي وغيره - كما قاله الامام النووي في

المجموع ، راجع ( شرح المذهب له ٤٥٦/١ - ٤٥٨ ، وسنن ابن ماجه

١٥٤/١ - ١٥٥ ، ونيل الاوطار للشوكاني ١٩١/١ ، والام ٢٤/١ ) •

(٤٨) البقرة/ ١٨٠ •

نوارث ، (٤٩) ، بيان ذلك ان الآية تتضمن ايجاب الوصية للوالدين والاقرباء ، وهي بعمومها تشمل الوارث وغيره ، والوالدان من الورثة أيضا والحديث صريح في عدم صحة الوصية للوارث ، فيتناهيان •

د - تعارض القياسين العقليين كقياس المتكلمين الصحيح « العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث » • وقياس الفلاسفة « العالم ائثر القديم ، وكل ائثر القديم قديم فالعالم قديم » •

هـ - تعارض قولي ابي بكر (٥٠) « اي سماء تظلني وأي أرض تقلني اذا قلت في كتاب الله برأئي » و « أقول فيها - في الكلاله - برأئي ، فان يكن صوابا فمن الله ، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان » (٥١) مع عمله مرارا وتكرارا بالرأي ، بناء على حجية قول او عمل الصحابة (٥٢) •

و - كما دخل فيه تعارض القياسين الفقهيين •  
من أمثلة ذلك : قياس الحنفية الثمار المبيع أصولها فقط على الزرع في

---

(٤٩) رواه الدارمي واحمد والنسائي والترمذي - وصححه - والبيهقي ، وابن ماجه ، والدارقطني والطبراني ، وابو نعيم ، وابن هشام في اواخر السيرة ، والسيوطي في الجامع الصغير ، راجع : [ المهذب بشرح النووي ٤٥١/١ ، وسنن الدارمي ٣٠١/٢ - ٣٠٢ والجامع الصغير للسيوطي بشرح فيض القدير ٤٤٠/٦ ومنتقى الاخبار مع نبيل الاوطار ٤٥/٦ - ٤٧ ] •

(٥٠) هو عبدالله بن عثمان بن عامر القرشي سماء الرسول (ص) صديقا وعتيقا ذكر الزمخشري ان له ثلاثين خصلة حسنة منها انه اول من ولد ٥١ قه ، وتوفي ١٣ هـ ، راجع : ( طبقات الاصوليين ٤٦/١ - ٤٨ ، والخصائص للزمخشري ص ٣٢ - ٤٤ ، والاصابة ١٠١/١ - ١٠٤ ) •

(٥١) المستصفى للامام محمد الغزالي ٣٤٢/٢ و ٣٤٧ •

(٥٢) البرهان لامام الحرمين لوحة ١٣٩ - ١٤١ •



وجوب القطع اذا بيعت الارض فقط بجامع ان كلا منهما وضع للقطع وقياس الشافعي ذلك على أرض استؤجرت للزرع مدة وانتهت المدة قبل وقت الحصاد فلا يجب اخلاء الارض فورا بل تمدد مدة بعوض<sup>(٥٣)</sup> .

ز - ويشمل أيضا تعارض العقلين والنقلين كما تقدما ، والعقلي مع النقلي .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا »<sup>(٥٤)</sup> المفيد مشروعية خيار المجلس مع ما استدل به الحنفية على عدم جوازه من ان فيه ابطال حق الغير فلا يجوز<sup>(٥٥)</sup> .

ج - ويشمل أيضا التعارض الحقيقي الجزئي كالتعارض بين العام والخاص . مثاله : قوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من أيام اخر »<sup>(٥٦)</sup> حيث يفيد المقطع الاول من الآية وجوب الصوم على كل واحد ويشمل المسافر والمريض ، ويفيد المقطع

---

(٥٣) الهداية للمرغيناني ١٩/٣ .  
(٥٤) رواه الشيخان والشافعي واحمد والنسائي وابو داود والترمذي والدارمي ، راجع ( فتح العلام محمد صديق خان ٢٥/٢ - ٢٦ الصغير للسيوطي بشرح فيض القدير للمناوي ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ٣٧٧/٦ - ٣٨٢ ، وسنن الدارمي ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، وموارد الظمان ص ٢٧٠ ) .

(٥٥) شرح الهداية ١٧/٣ وحمل الحديث على ايجاب احدهما قبل قبول الآخر والتفرق على تفرق الاقوال ، والجواب - أولا - ان هذا خلاف الظاهر وانه لا يسميان متبايعين حقيقة آنذاك ، وان التفرق بالابدان بدليل ما في زوائد ابن حبان ص ٢٧٠ « من ابتاع بيعا فوجب له فهو بالخيار على صاحبه ما لم يفارقه » .

(٥٦) سورة البقرة ١٨٥/٢ .

الثاني منها عدم فرضيته عليهما<sup>(٥٧)</sup> ، وكذلك داخل فيه التعارض الواقعي وما في نفس الامر بناء على القول بجوازه وان لم يوجد في الخارج للزومه العجز والنقص المحالين على الشارع ، والتعارض الصوري سواء كان متعارضان قطعيين أم ظنيين أم مختلفين ، ويشمل ايضا تعارض الادلة المتعارض بين دليلين كما مر او اكثر منهما ثلاثة فأزيد ، وذلك بأن يعارض كل من الادلة الآخر بناء على وجوده<sup>(٥٨)</sup> ، وهي أولى من « دليلين » الموجود في تعريف التبريزي وابن الهمام وغيرهما لما تقدم ، وأولى من « دليلين او الادلة » الموجود في بعض التعاريف ، للاختصار ولعدم اشتغال التعريف على كلمة « او » المفيدة للترديد والابهام<sup>(٥٩)</sup> .

ثالثا - « الشرعية » صفة للادلة منسوبة الى الشرع وهو لغة : الطريق الموصل الى الماء ، وفسره القرطبي<sup>(٦٠)</sup> في قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا »<sup>(٦١)</sup> بأنها الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها الى النجاة<sup>(٦٢)</sup> .

(٥٧) تفسير الاحكام لابن العربي ٢٠٤/١ واصول الاحكام ص ٢٩٦ .

(٥٨) والمراد ما اذا كان قوام التعارض بأزيد من دليلين بحيث لا يكون بين كل من اثنين منها تناف كما اذا قال يجب اكرام زيد يوم الجمعة وقال : يجب اكرام عمرو يوم الجمعة وقال لا يجب اكرام شخصين يوم الجمعة ( التعادل والترجيح لمحمد كاظم اليزدي ص ٦ ) .

(٥٩) راجع الاسنوى على منهاج البيضاوي ٣٥/١ و ٣٩ و شرح البدخشي ٣٤/١ - ٣٥ .

(٦٠) هو محمد بن احمد بن ابي بكر الانصاري الخزرجي الاندلسي من كبار المفسرين صالح متعبد من اهل ( قرطبة ) وسكن مصر وتوفي بها سنة ٦٧١ هـ من مؤلفاته ( الجامع لاحكام القرآن ) عشرون مجلدا . ( الاعلام ٢١٧/٦ ) .

(٦١) سورة المائدة ٤٨/٥ .

(٦٢) التفسير الجامع لاحكام القرآن ٢١١/٦ .

الطريق الموصل الى الماء  
الطريق الموصل الى الماء  
الطريق الموصل الى الماء

والمراد هنا كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من الله تعالى سواء كان الطريق الموصل اليه عقلا او سمعا وسواء كان الوصول بطريق قطعي او ظني فتدخل في ذلك الادلة الشرعية المتفق عليها كالكتاب والسنة أو المختلف فيها كالاستصحاب والاستحسان .

رابعاً ( مطلقاً ) قيد للدلالة وتصريح بما يستفاد من اطلاقها او شمولها : أي التعارض : تمنع الادلة حال كونها مطلقة عن جميع القيود من كونها عقلية او عقلية ونقلية ، وعن كونها مقيدة بالظنية او القطعية او غير ذلك يعني ان التعارض يتحقق بأي واحد مما ذكر .

خامساً : ( بحيث يقتضي ... الخ ) قيد آخر للتعريف فخرج به الدليلان الشرعيان المتوافقان كآية الوضوء وتوضوئه صلى الله عليه وسلم فلا يعتبر من التعارض ، كما خرج بذلك الطريقان او الوجهان الواردان من الشارع لكن أحدهما لا ينافي الآخر لان المال في الكل واحد . ومن أمثلة ذلك : ما ورد في صلاة الوتر أنها تؤدي بركة وثلاث ركعات ،

وبتسليمين او اربع تسليمات<sup>(٦٣)</sup> فان مثل هذا لا يدخل في باب التعارض ونظير ذلك التخيير بين خصال الكفارة فان منافاة مثل هذا لا تعتبر تعارضاً لان العمل بأي منها يقوم مقام الآخر وبهذا القيد دخل في التعريف التعارض في المواضع الآتية :

أ - التعارض بين دليلين يمكن الجمع بينهما كقولي الرسول صلى الله عليه وسلم « فر من المجذوم فرارك من الاسد » الحديث مع قوله صلى الله

---

(٦٣) راجع في ذلك ( نيل الاوطار بشرح منتقى الاخبار للشوكاني ٣/

٥٢ - ٥٦ والمهذب ١/٨٣ - ٨٤ وبداية المجتهد ١/١٩٣ - ١٩٥

وسنن الدارمي ١/٣١٢ - ٣١٣ وبداية المجتهد لابن رشد ١/١٢٧ -

١٢٨ ونصب الراية للزيلعي ٢/١٢٥ - ١٢٩ ) .

## فرض المجتهد حرر والإسار

عليه وسلم « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة »<sup>(٦٤)</sup> . كما يشمل التعارض بين الأدلة - على التفصيل السابق - ما لا يمكن الجمع بينهما ، فيتوقف المجتهد ، أو يحكم بعدم صحة أحدهما ، أو يذهب الى العمل بدليل آخر بناء على وجوده وغير ذلك مما يأتي في حكم التعارض ، .

ب - التعارض بين دليلين متساويين في القوة ، او دليلين يكون لأحدهما فضل يرجحه على الآخر بوصف او بما يستقل بالحجة<sup>(٦٥)</sup> .

ج - التعارض بين دليلين ينسخ أحدهما الآخر - سواء كان النسخ والمنسوخ كتابين أو سنتين ، أو أحدهما كتاب والآخر سنة على التفصيل الآتي في رفع التعارض بالنسخ .

من أمثلة ذلك : ما ورد ( انه لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح الا شهرا ، ثم تركه ، لم يقنت قبله ولا بعده )<sup>(٦٦)</sup> .

(٦٤) الحديثان صحيحان متفق عليهما انظر ( شرح النووي على صحيح مسلم هامش ارشاد الساري ٥١/١ وارشاد الساري ١٤/١ ، على صحيح البخاري والباعث الحثيث ص ١٧٤ - ١٧٥ وفيض القدير ٤٣٤/٦ ومقدمة ابن الصلاح بشرح التقييد والايضاح ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ) .

(٦٥) سيأتي ان الفقهاء مختلفون في وجود هذا النوع : اي وجود دليلين لا يمكن الجمع بينهما ثم العمل بدليل آخر او التوقف كما يأتي من الحنفية مثال لذلك مع مناقشته في حكم التعارض ، وفي انه هل يوجد التعارض ؟ واما مثال دليلين لأحدهما فضل يرجحه فهذا كثير يأتي في باب الترجيح ، ويمكن ان يكون تعارض حديثي القنوت مثالا لذلك ، ويرجح حديث ابي هريرة بتأخر اسلامه .

(٦٦) رواه البزار ، والطبراني وابن ابي شيبة ، والطحاوي راجع (مختلف الآثار للطحاوي ص ١٤٤ والسنن للبيهقي ٢/٢١٣ ، ونصب الراية للزيلعي ٢/١٢٧) .



مع ما أخرجه البخاري<sup>(٦٧)</sup> عن ابي هريرة - رضى الله عنه -<sup>(٦٨)</sup> انه قال :  
( لاقربن بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يقنت في الركعة  
الاخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده فيدعو للمؤمنين  
ويلعن الكفار )<sup>(٦٩)</sup> فقد قال جماعة من الفقهاء والمحدثين ومنهم الحنفية بأن  
الحديث الاول نسخ الحديث الثاني ، ولهذا لم يروا سنية القنوت في الصبح  
بخصوصها<sup>(٧٠)</sup> وذهب جماعة اخرى من المحدثين والفقهاء ، ومنهم الشافعي

(٦٧) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ، حبر الامة ، والحافظ الامين  
لاحاديث رسول الله (ص) الذي قال فيه ابن خزيمة : « ما تحت اديم  
السما اعلم بالحديث منه » ولد ببخارى سنة ١٩٤هـ ورحل فسي  
طلب الحديث الى مصر والشام والعراق وخراسان ، وسمع عن نحو  
الف شيخ ، وجمع نحو ستمائة الف حديث ، توفي سنة ٢٥٦هـ  
في سمرقند في قرية « خرتنك » من مؤلفاته « الجامع الصحيح » الذي  
هو اصح الكتب بعد القرآن [ تذكرة الحفاظ ١٢٢/٢ ، والاعلام  
٢٥٩/٦ ] .

(٦٨) هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي على الصحيح من ثلاثين قولاً في  
اسمه ، حمل هرة في كفه فسمي به فلازمته التسمية به ، قال  
الشافعي : « هو احفظ من روى الحديث في الدنيا » وقد اجمع اهل  
الحديث على انه اكثر الصحابة حديثاً ، وقد بلغ مروياته اكثر من  
خمس آلاف وثلاثمائة ، وقد صح ان النبي (ص) قال : « اللهم اهد  
دوسا » وقال : « اللهم حبب عبيدك هذا يعني ابا هريرة ، وأمه الى  
عبادك المؤمنين ، وحبب اليهم المؤمنين » روى البخاري عنه نحو  
(٨٠٠) حديث في صحيحه ، راجع ( شرح فيض القدير ٣٥/١ ،  
والاصابة ٢٠٢/٤ - ٢١١ ، واقباس من اخبار ابي هريرة لعبد المنعم  
صالح العلى ص ٩ - ٢٣ ) .

(٦٩) رواه البخاري ومسلم والامام احمد وغيرهم راجع ( منتقى الاخبار  
مع شرح نيل الاوطار ٣٨٩/٢ - ٣٩٠ وسنن ابن ماجه ٣٧٤/١ .

(٧٠) راجع المذهب للشيرازي ٨١/١ - ٨٢ ، وشرح الهداية مع شرح فتح  
القدير ٣٠٤/١ - ٣٠٩ ، ونيل الاوطار ٣٨٤/٢ - ٣٩١ ، ونصب

واصحابه الى ان الحديث الثاني الذي رواه ابو هريرة نسخ الحديث الاول  
ولهذا استجبوا قراءة القنوت بعد القيام من ركوع الركعة الثانية منه ولكل  
من الفريقين ادلة من الاحاديث والآثار لا يناسب تفصيلها هنا (٧١) .

د - التعارض بين دليلين احدهما ناطق بحكم والآخر ساكت عنه ،  
من أمثلة ذلك قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين -  
الآية ) (٧٢) فان ظاهره متعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال  
باليات ، وانما لكل امرئ ما نوى » الحديث (٧٣) حيث بينت الآية أركان  
الوضوء، وسكتت عن ذكر النية، والحديث بين أن الأعمال انما تعتبر ، وتصح  
بها ، أو انما يثاب عليها بالنية ، والوضوء من جملة الأعمال ، فيحتاج  
اليها ، فيتناهيان (٧٤) .

الراية في تخريج احاديث الهداية ١٢٣/٢ - ١٣١ ، وارشاد الساري  
بشرح البخاري ٢٣٣/٢ - ٢٣٥ ، وشرح الامام النووي على صحيح  
مسلم ٣٦٢/٣ - ٣٦٦ ، والمغنى مع الشرح الكبير ٧٨٤/١ - ٧٩٠ .  
(٧١) راجع المصادر السابقة مع سنن الدارمي ٣١٢/١ - ٣١٣ ، وسنن  
ابن ماجه ٣٧٤/١ - ٣٧٥ .

(٧٢) سورة المائدة ٦/٥ ، وتفسير القرطبي ٩١/٦ - ١٠٠ .  
(٧٣) رواه البخاري ، ومسلم ، وصاحب السنن الاربع والامام مالك ،  
وأحمد ، والدارقطني ، وابن عساكر ، وغيرهم عن ٣٣ صحابيا  
والحديث صحيح ومشهور ، راجع [ ارشاد الساري ١٤٧/١ - ١٤٩ ،  
و٥٧-٥١ وفيض القدير ٣٠/١ - ٣٥ ، ونيل الاوطار ١٥٦/١ - ١٥٩ ،  
ونصب الراية للزيلعي ٣٠١/١ - ٣٠٣ ، وسنن ابن ماجه ٢/  
١٤١٣ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ٦/١ - ١٠ ) .  
وفيض القدير ٣٠/١ - ٣٥ ، ومفتاح الصحيحين القسم الاول ص ٦٩  
والقسم الثاني ص ١٩ ، ونيل الاوطار ١٥٦/١ - ١٥٩ ، ونصب  
الراية للزيلعي ٣٠١/١ - ٣٠٣ ] .

(٧٤) تحفة المحتاج ١٨٥/١ - ٢٠١ ، والمهذب ١٤/١ و٣٣ و٧٠ ، وشرح  
فيض القدير على جامع الصغير ٣٠/١ - ٣٥ ، والاختبار لتعليق  
المختار ٨/١ ، وشرح الهداية للمرغيناني ٤/١ - ٥ ، والمصدرين  
السابقين الاخيرين ] .

هـ - التعارض بين روايتين أو حديثين ثبت كل منهما من الرسول صلى الله عليه وسلم أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم فعله ، والثاني أنه صلى الله عليه وسلم ما فعله كرفع اليدين عند النزول الى الركوع والقيام منه - الآيتين في باب الترجيح - حيث تفيد الرواية الاولى استحبابه ، لرواية الصحابة ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وأمر الله سبحانه وتعالى بالاعتداء به لاسيما في العبادات ، وتفيد الرواية الثانية اباحته وجواز الصلاة بدونها مع الاستواء في الثواب حيث روى عنه صلى الله عليه وسلم تركه .

و - كما يشمل التعارض الذي يحصل بين أمرين على وجه التضاد والتناقض ، بحيث لا يمكن اجتماعهما ، أو لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما ، وهذا هو التنافي والتباين الكلي .

من أمثلة ذلك ما روي ( ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة<sup>(٧٥)</sup> ، وهو حلال<sup>(٧٦)</sup> مع الرواية الاخرى ( أنه - صلى الله عليه وسلم - نكحها ، وهو محرم<sup>(٧٧)</sup> ) فان كونه في الاحرام يناقض تماما كونه

---

(٧٥) هي : ميمونة بنت الحارث الهلالية ، آخر امرأة زوجها النبي صلى الله عليه وسلم في سنة ٧هـ ، روت احاديث عن النبي (ص) ، عاشت (٨٠) سنة ، وتوفيت سنة ٥١هـ ، راجع : [ الاعلام ٣٠١/٨ - ٣٠٣ ] .  
والاصابة في تمييز الصحابة ٤/٤١١ - ٤١٣ ] .

(٧٦) حديث نكاح ميمونة في الحل رواه الامام احمد ، والشافعي ، ومالك ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، ومسلم ، والبيهقي ، والطحاوي ، والدارمي ، وغيرهم ، راجع : [ سنن ابن ماجه ١/ ١٣٢ ، والدارمي ١/٣٩٨ - ٣٩٩ ، وبداية المجتهد لابن رشد ١/ ٣٢٠ ] .

(٧٧) حديث انكاح النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة في الاحرام رواه صاحب الصحاح الست ، واحمد ، والشافعي (رض) والطحاوي .

صلى الله عليه وسلم في الاحرام ، ان كان الحل بمعنى العام ، وهو عدم كونه في الاحرام ، او يضافه ان كان المراد ، الحل الذي يكون بعد الاحرام ، كما يشمل التعارض الجزئي مثل التنافي الموجود بين العام والخاص والمطلق والمقيد - الآتي ذلك في مبثيها - •

### ما يستتبع من هذه التعاريف :

يتبين من التعاريف المتقدمة لتعارض ، ومن التعريف المختار وشرحه اختلاف الأصوليين في مسائل نجملها فيما يلي :-

( المسألة الاولى ) اختلفوا في اشتراط المساواة بين الدليلين المتعارضين وعدمها ، وسيأتي توضيحها في مبحث شروط التعارض ، وحاصله أن من يرى اشتراطها زاد في التعريف ما يفيد ذلك صراحة او اشارة ، ومن لا يرى ذلك ترك مثل هذا القيد من تعريفه<sup>(٧٨)</sup> .

( المسألة الثانية ) اختلفهم في أن ما يمكن الجمع بينهما هو من المتعارضين أولا ؟

ذهب الجمهور - كما يبدو من تعاريفهم - الى اعتبار الدليلين الممكن التوفيق والجمع بينهما بضرب من التصرف في أحدهما ، أو كل منهما من متعارضين ؛ لأنهما كانا قبل الجمع متعارضين ظاهراً ، والا لما كانا محتاجين الى الجمع والتوفيق بينهما ، كيف لا والجمع دليل التعارض ؟

---

وغيرهم ، راجع : [ البخاري ٢٤٨/١ ، ٦١١/٢ ، ومسلم ١/٤٥٣ ، ونصب الراية ١٧١/٢ - ١٧٤ ، ومختلف الحديث هامش الأم ٢٣٨/٧ - ٢٤٠ ، وبداية المجتهد ٣٢٠/١ ، وسبل السلام ٢/١٩٢ - ١٩٣ ] •

(٧٨) راجع التعاريف السابقة ص ٢٤ - ٢٦ •



وذهب فريق آخر الى عدم اعتبارهما من التعارض ، ولهذا تراهم  
رادوا في التعريف قيد عدم امكان الجمع<sup>(٧٩)</sup> وتوجيههم في ذلك هو أن  
الجمع يخالف التعارض ، كيف لا والجمع يجعل الدليلين متوافقين  
لا متعارضين ؟

والراجح هو مذهب الجمهور ؛ لأن محاولة الجمع دليل التعارض ،  
ولأن كثيرا من الأدلة التي يجمع بينها بعض العلماء يبقى متعارضا عند بعض  
آخر فيذهب فيه الى الترجيح أو غير ذلك<sup>(٨٠)</sup> .  
والذى يظهر أن منشأ الخلاف هو الخلاف في المراد بالتعارض عند  
إطلاقه ، فان أرادوا منه التعارض الواقعي فحينئذ يشترط عدم امكان الجمع ،  
لأن الجمع لا يكون في دليلين تعارضا في الواقع ، وان أرادوا من التعارض  
التعارض الظاهري ، أو ما في نظر المجتهد فلا يشترط عدم امكان الجمع بل  
التعارض الظاهري من مستلزمات الجمع بين الدليلين ، فان الجمع انما ينافي  
حقيقة التعارض دون التعارض الظاهري ، كما يمكن أن يبنى على اختلاف  
آخر وهو انه أيكون المراد بالتعارض الأصولي هو التناقض الحقيقي المقرر  
عند المناطقة ، فحينئذ يشترط ان لا يمكن الجمع بين المتعارضين ، أم المراد  
منه ما هو أعم منه عموما مطلقا أو من وجه ؟ وهذه هي ما يأتي الآن في  
( المسألة الثالثة ) هي اختلاف الأصوليين في أنه أ يطلق التعارض عندهم  
بالتساوي على ما يطلق عليه التناقض كما تسمى ماهية واحدة بالإنسان  
والبشر - مثلا - بأن يطلق كل منهما على الآخر كلياً أم بينهما عموم  
وخصوص أم غير ذلك ؟ هنالك تفرق الأصوليون الى رأيين وهما : -  
الرأي الاول - ان التعارض هو التناقض وكذلك العكس كليا ،  
وهذا ما ذهب اليه جمهور الحنفية والشافعية والجعفرية ، كما يظهر ذلك

---

(٧٩) راجع اصول الفقه للجامي ص ٧٧ ، والكوكب المنير ٤٢٥ - ٤٢٦ .  
(٨٠) راجع المصدرين السابقين .

جليا من التعاريف المتقدمة منهم للتعارض ومن اشتراطهم في التعارض شروط  
التناقض<sup>(٨١)</sup> .

يقول عبدالعزيز البخاري بهذا الصدد : ( والظاهر أنهما - أي  
التعارض والتناقض - بمعنى المترادفين ؛ لأن التناقض في الكلام يقتضي لذاته  
أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا ، وهذا هو عين التعارض )<sup>(٨٢)</sup> .

ويقول التبريزي : ( ويشترط في التعارض وحدة الموضوع مع باقي  
الوحدات الثمانية المشروطة<sup>(٨٣)</sup> في التناقض )<sup>(٨٤)</sup> .

الرأي الثاني - أنهما ليسا بمترادفين بل بينهما فرق وهذا ما ذهب  
اليه بعض الحنفية ، وهو المفهوم من صنيع جمهور المحدثين والفقهاء عند  
جمعهم وتوفيقهم بين النصوص المتعارضة ، يقول البزدوي بصدد الفرق  
بينهما :- ( فالتناقض عند من لم يجوز تخصيص العلة : هو وجود الدليل  
في بعض الصور مع تخلف المدلول عنه بلا مانع ، والتعارض : تقابل الحجتين  
انساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجهه الاخرى ،  
فالتناقض يوجب بطلان نفس الدليل و التعارض يمنع ثبوت الحكم من غير

---

(٨١) راجع ص ٢٣ - ٢٤ عندنا ، والمستصفي للامام الغزالي ٢/٢٢٦ .

(٨٢) راجع كشف الاسرار مع أصول البزدوي بهامشه ٣/٧٩٦ .

(٨٣) خلاصة ذلك اشترط المنطقة في القضيتين المفروض وجود التناقض  
فيهما ان تكونا متحدتين في ثمانية اشياء : الموضوع ، المحمول ،  
الزمان ، المكان ، الشرط ، الاضافة ، الجزء ، الكل ، القوة ، الفعل ،  
فاذا اختلفتا في شيء من ذلك لا يتحقق التناقض . راجع [ شرح  
مغنى الطلاب على الايساغوجي ص ٤٩ - ٥٠ ، والمنطق في شكله  
العربي القسم الثاني/٣ - ٨ ، والبرهان لاسماعيل الكلبوي  
ص ٢٦٠ - ٢٦٢ وشرح ميزان الانتظام ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ومشكاة  
المصابيح للتبريزي الامامي ص ٣٢٢ ] .

(٨٤) المصدر الاخير السابق .

ان يتعرض بالدليل ، وهذا هو الفرق الذي ذكره الأصوليون<sup>(٨٥)</sup> وبمثله صرح الحسامي<sup>(٨٦)</sup> ، وغيره .

وقبل بيان الرأي بصدد الفرق أرى أن هذا التناقض الذي ذكره الأصوليون هو النقض الذي يذكر مع المنع والمعارضة التي يأتي في المبحث الثالث من هذا الفصل - ان شاء الله - دون التناقض المنطقي ، لأن تناقض المنطقة يبطل الدليل والمدلول معا على فرض تحققه<sup>(٨٧)</sup> والله أعلم .

### مناقشة الرايين :

واذا أردنا أن نعرف أي الرايين أرمى بسهم الصائب ، أو أيهما أقرب إلى الحق فلا بد لنا من بيان عدة أمور :

الأول - المعنى اللغوي لكل منهما .

أما معنى التعارض فقد تقدم مفصلاً ، وأما معنى التناقض فهو من نقض البناء والجل وغيرهما ، وضد الأبرام ، كالاتقاض ، والمناقضة في القول : أن تكلم بما يناقض معناه<sup>(٨٨)</sup> .

---

(٨٥) كشف الاسرار لعبدالعزیز البخاري الحنفي مع اصول البزدوى ٣/

٧٩٦ ، وحاشية الرهاوي على شرح المنار لعبدالمالك ص ٦٦٧ .

(٨٦) هو : محمد بن عمر الاخسيكي ، الحنفي ، كان اماما في الفروع ، والاصول ، والخلاف ، من مؤلفاته : « اصول الحسامي » ، توفي سنة ٦٤٤ هـ راجع : [ مختصر طبقات الحنفية لطاش كوبريزاده ص ١٠٨ ، والصفحة الاخيرة من اصوله طبعة الهند ] .

(٨٧) راجع : المصادر السابقة على الاول ، والثاني ، والمستصفي للغزالي ٢/ ٢٢٦ .

(٨٨) قاموس المحيط ٢/ ٣٥٣ ، وترتيب لسان العرب ٣/ ٧٠٥ ن - ض ، والصحاح للجوهري الطبعة الحجرية بلا رقم صفحة باب الضاد فصل النون .

وقال الباجوري<sup>(٨٩)</sup> : ( التناقض لغة : اثبات الشيء ورفعه )<sup>(٩٠)</sup> .

الثاني - المعنى الاصطلاحي لهما :

تقدم معنى التعارض الاصطلاحي ، واما التناقض فقد عرفه المنطقة ، بأنه « اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب ، اختلافا يلزمه أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته »<sup>(٩١)</sup> .

الثالث - ما يصدق عليه التعارض والتناقض :-

من خلال تعريف التعارض عند الأصوليين ، وتعريف التناقض عند المنطقة ، ومن ملاحظة جمع الأصوليين ، والمحدثين ، وتوفيقهم بين النصوص المتعارضة من لكتاب والسنة ، أو منهما :- يتبين بوضوح أن التعارض عند الأصوليين ، والمحدثين يطلق على الأدلة المتأقية مطلقا ، على التفصيل الآتي :-  
فيقال مثلا : ان قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا صلاة - وفي رواية ،

---

(٨٩) هو ابراهيم بن محمد الباجوري ، شيخ الجامع الازهر من فقهاء الشافعية ، ولد في باجور سنة ١١٩٨هـ ، ونشأ بها ، وتوفي سنة ١٢٧٧هـ ، له مؤلفات منها : ( حاشية على مختصر السنوسي في المنطق ، وتحفة المريد على جوهرة التوحيد في علم الكلام ، وحاشية على فتح القريب في الفقه الشافعي ) تقلد مشيخة الازهر الى آخر حياته ، راجع [ الاعلام ١/ ٦٦ - ٦٧ ، وايضاح المكنون ١/ ٢٤٤ ، طبعت في درعليه [ استنبول ] سنة ١٣٦٤ ، و١٣٦٦هـ ] .

(٩٠) حاشية الباجوري على السلم في المنطق ص ٥٤ .

(٩١) راجع المصدر السابق ، والبرهان في المنطق للكلنبوي ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، ويعرفه فيه بانه : ( اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ) ، وكتاب المنطق في شكله العربي للمشيخ محمد بن المبارك ٤/ ٤ - ٥ ، ويقول فيه بصدد شرحه للتعريف المذكور اعلاه - ( فبإضافة الاختلاف الى القضيتين يخرج اختلاف المفردين كشجر يخالف لا شجر ، واختلاف المفرد والقضية ، نحو : التفاح فاكهة لا الحنظل ، كما يخرج اختلاف المركبين الناقضين ، كقلم محمد وكتاب علي ، واختلاف الانشائيتين ، ( اسكت ولا تسكت ، فان كل ذلك لا يسمى تناقضا عند المنطقة لان الاختلاف فيها ليس اختلافا بالايجاب والسلب ) .



لأنجزى صلاة - الا بفتح الكتاب<sup>(٩٢)</sup> يعارض قوله صلى الله عليه وسلم:  
( انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا قرأ فأنتصوا )<sup>(٩٣)</sup> .

بيان ذلك ان الاول يدل ، أو ينص على عدم جواز الصلاة مطلقا ،  
فريضة كانت ، أو نافلة ، منفردا كان المصلي أم مأموما الا بقراءة فاتحة  
الكتاب فيها ، واليه ذهب الشافعي ، وجمهور المحدثين وغيرهم ، والحديث  
الثاني يأمر بالانصات ، والاستماع عند قراءة القرآن ، وقراءة الفاتحة في  
الصلاة حين قراءة الامام مانعة من الانصات لها ، فلا تجوز عندئذ للمقتدي ،  
واليه ذهب الحنفية<sup>(٩٤)</sup> .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ( فر من المجذوم ) المتقدم ، فانه  
معارض لقوله صلى الله عليه وسلم : ( فمن أعدي الاول ؟ )<sup>(٩٥)</sup> .

---

(٩٢) رواه صاحب الصحاح الست ، وأحمد ، والدارقطني ، وابن الجارود ،  
والدارمي ، وابن حبان ، وابن خزيمة بالفاظ متقاربة ، راجع [سنن  
الدارمي مع هامشها ٢٣٧/١ ، وفيض القدير مع الجامع الصغير ٦/  
٤٢٩ ، ونصب الراية للزيلعي ٣٦٥/١ - ٣٦٧ ، وسنن ابن ماجه  
٢٧٣/١ - ٢٧٥ ] .

(٩٣) رواه الشيخان وصححه مسلم ، وابن ماجه ، والدارمي ، وغيرهم  
راجع [ سنن ابن ماجه ٢٧٦/١ ، وفيض القدير ٤١٦/١ ، وصحيح  
البخاري ١٦٥/١ ، و٦٣/٢ ، وصحيح مسلم ١٢١/١ - ١٢٢ ،  
ومفتاح الصحيحين القسم الاول ص ٧١ ، والقسم الثاني ص ١٩ ] .

(٩٤) راجع شرح الهداية مع فتح القدير ٢٠٥/١ - ٢٠٧ ، والمهذب  
للشيرازي ٧٢/١ ، والقرطبي ١١٧/١ - ١٢٣ ، وسبل السلام ١/  
١٦٩ - ١٧١ ، ونيل الاوطار للشوكاني ٢٣٤/١ - ٢٤٧ ، وبداية  
المجتهد ١٢١/١ - ١٢٢ .

(٩٥) تقدم تخريج الحديث الاول ، واما الحديث الثاني فانفق عليه  
الشيخان ، ورواه ابو داود عن ابي هريرة راجع [ فيض القدير مع  
الجامع الصغير ٤٤٤/٣ ، وصحيح البخاري ١٨/٧ ، وشرح النووي  
على صحيح مسلم ٩٩/٩ - ١٠٦ ، ومفتاح الصحيحين القسم الاول  
ص ١٠٨ ، والقسم الثاني ص ٣٣ ] .

توضيح ذلك أن الاول يشير الى وجود العدوى ، ولهذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجدوم ، - ومثله كل من عنده مرض معد - والثاني يفيد نفي ذلك ، لأن الاستفهام فيه - بقرينة السياق - للانكار أو للنفي (٩٦) .

وكذلك يتعارض ما ورد منه صلى الله عليه وسلم ( ثلاث اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها ، وأن نقر فيها موتانا : عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وعند زوالها حتى تزول ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب ) (٩٧) مع ما ورد منه صلى الله عليه وسلم من ( أنه أقر

---

(٩٦) تأتي كلمة « مَنْ » بفتح الميم لعدة معانٍ منها : الشرطية فتجزم فعلين مضارعين نحو : « مَنْ يعمل سوءاً يجز به » ، ومنها : الاستفهامية فتدخل على الاسم نحو « من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ؟ » وقد تستعمل صيغة الاستفهام لمعانٍ آخر منها : الانكار ، ومنها : التقرير ، ومنها : النفي ، فتكون الجملة التي فيها الاستفهام حينئذ خبرية ، ولهذا جاء عطف الاخبار عليها ، مثل قوله تعالى : [ ألم نشرح لك صدرك ، ووضعنا عنك وزرك ٠٠ ] ، راجع [ شرح المطول على تلخيص المفتاح ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، وتفسير البيضاوي ص وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري مع حاشية الشيخ يس عليه ١٦٣/٢ ، و ٢٤٨ - ٢٥١ ] ، والقرطبي ١٠٤/٢٠ - ١٠٥ .

(٩٧) رواه الشيخان ، وصاحب السنن الاربع ، وقال السيوطي بتواتره ، وأورده الكتاني في المتواترات راجع [ سنن الدارمي ٢٧٤/١ ، وابن ماجه ٤٨٦/١ - ٤٨٧ ، والجامع الصغير مع فيض القدير ٤٢٨/٦ ، ومختلف الحديث للإمام الشافعي - رضي الله عنه - هامش الأم ١٣٥/٧ - ١٣٦ ، ومفتاح الصحيحين القسم الاول ص ١٢٨ ، ونظم المتناثر ص ٦٨ - ٦٩ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١١١/٤ - ١٢٥ ] .

قيسا الانصاري<sup>(٩٨)</sup> - : أي كف عن الانكار عليه - على قضاءه فائته الصبح عند طلوع الشمس<sup>(٩٩)</sup> .

وكذلك الحديث الاول معارض مع ما فعله صلى الله عليه وسلم ( من قضائه قبلية الظهر بعد العصر - وفي رواية الركعتين اللتين بعد الظهر - في بيت أم سلمة<sup>(١٠٠)</sup> رضى الله عنها )<sup>(١٠١)</sup> .

حيث ان الحديث الاول ينهى عن الصلاة في هذه الاوقات ، والنهى يفيد الحرمة عند الاطلاق والحديث الثاني يبين ان الرسول صلى الله عليه وسلم سكت عن الانكار على قضاء فاتة الصبح في واحد من هذه الاوقات

---

(٩٨) قيس بن شماس الانصاري وهو من الصحابة كما اورده علي بن سعيد العسكري ، لكن نازع فيه ابن حجر ، وقال : مات في الجاهلية ، وكل الراوي ثابت بن قيس ، وهو صحابي معروف ، ويقول الشوكاني : انه قيس بن عمرو أو ابن سهل ، راجع [ نيل الاوطار ٢٩/٣ - ٣٠ ، والاصابة ٢٨٣/٣ ] .

(٩٩) أخرجه ابو داود ، والترمذي ، والامام الشافعي ، والبيهقي ، والطبراني ، وابناء خزيمة ، وماجه وحبان وجريج وحزم وغيرهم راجع : [ الاصابة ٢٨٣/٣ ، ومختلف الحديث للشافعي ١٣٩/٧ ، ومنتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٢٨/٣ - ٣٠ ، وبلوغ المرام مع سبل السلام ١١١/١ - ١١٢ ] .

(١٠٠) هي : أم المؤمنين زوجة النبي (ص) اسمها هند بنت أمية ، هاجرت الى الحبشة ، والمدينة ، قيل توفيت سنة ٦١ هـ أخرى نساء الرسول موتا (ص) روت احاديث من الرسول (ص) ، راجع : [ الاصابة في تمييز الصحابة ٤٥٨/٤ - ٤٦٠ ] .

(١٠١) رواه البخاري ، والشافعي ، وابن عساكر ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والترمذي - وحسنه - عن عائشة وأم سلمة بلفظ ( ما ترك النبي (ص) السجدين بعد العصر عندي قط ) راجع [ مختلف الحديث ١٢٨/٧ ، والبخاري مع القسطلاني ٥١٢/١ - ٥١٣ ، وصحيح مسلم ١٧٤/١ ، ونيل الاوطار ٣٠/٣ - ٣١ ، والقسم الاول من مفتاح الصحيحين ص ١٠١ ] .

وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم - وهو مبلغ الشرع من الله - يفيد مشروعية الصلاة فيها ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أعلى من أن يقر أحداً على حرام ، والحديث الثالث يبين أنه صلى الله عليه وسلم صلى في واحد من هذه الأوقات ، وفعله أحد الأدلة الشرعية الدال على مشروعية العمل بمتافيان مع الحديث الاول .

وأما التناقض فهو : اختلاف قضيتين مطلقا سواء كانتا من الأدلة الشرعية ام لا ، بشرط توارد الايجاب والسلب على شيء واحد<sup>(١٠٢)</sup> ، فلا يطلق على الاشائيتين<sup>(١٠٣)</sup> سواء كانتا أمرين أو استفهاميين ، أو نهيين ، كما لا يطلق على القول المخالف للفعل ، ولا لتنافي الفعل أو القول مع السكوت ، واما التعارض الاصولي فانه يطلق على كل ذلك كما تقدم من الامثلة .

وبعد هذه المقدمات يمكن الافصاح بأن القول بتباين التعارض والتناقض كلياً ليس بصحيح ، كالقول بتساويهما اطلاقاً على شيء واحد ، ولهذا ترى

---

(١٠٢) قدماء المناطقة تقول يشترط في التناقض الوحدات الثمانية المتقدمة ، والمتأخرون منهم يشترطون توارد الايجاب والسلب على نسبة واحدة ، وهذا أدق وأضبط راجع [ البرهان ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، وميزان الانتظام ص ١٥٣ - ١٥٤ وهامشه ص ١٧٣ ] .

(١٠٣) الانشاء : المركب التام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه اولاً ، او هو الكلام الذي يصح أن يقال لقائله : انه صادق فيه أو كاذب ، وعليهما الخبري خلافاً ، والانشاء انواع : منها التمني ، نحو : ليت الشباب يعود يوماً . ومنها : الاستفهام ، نحو : « ألم أعهد اليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان ؟ » ، انه لكم عدو مبين ، ومنها : الامر ، نحو : ( وآتوا اليتامى أموالهم ) ، ومنها : النهي ، نحو : « لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » ، وغير ذلك ، راجع : ( شرح المطول للتفتازاني ص ٢٤٤ - ٢٤٦ والكلنبوي ص ٣٢ - ٣٣ ) .



تسبباً من الاضطراب في كلام الأصوليين كالبخاري ، والبزدوي ، وغيرهما حيث يذكرون الفرق بينهما مرة ، ويجعلونهما مترادفين مرة أخرى (١٠٤) .  
وانا هنا نميل الى القول بأن هنالك فروقا واضحة ، بينة بين التعارض والتناقض ، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :-

١ - ان التعارض الأصولي محله الأدلة الشرعية ، والتناقض المنطقي مورده القضية مطلقا ، كما علم ذلك من تعريفيهما .  
٢ - التناقض لا يكون بين الانشائيتين ، ولا بين الانشاء والاخبار ، بعكس التعارض الذي يحصل غالبا في الانشائية ، أمرا كانت ، أو نهيا ، أو استفهاما .

٣ - التعارض يطلق على التناقض الموجود بين القولين ، أو فعلين ، أو قول وفعل ، أو فعل وسكوت ، ولا يطلق التناقض على ذلك عدا الأول ؛ لأن مورد التناقض القضية وهي قول فقط ، فالتناقض لا يكون الا بين القولين والمراد بالقول : المركب التام الخبزي ، متفوقا كان ، أو ملفوظا .  
٤ - اشترط المنطقيون ان يكون التناقض بين المتناقضين لذاتهما ، ولم يشترط ذلك الأصوليون في تحقق التعارض (١٠٥) .

---

(١٠٤) كشف الاسرار ٧٩٦/٣ مع اصول البزدوي وتعليق الحامي على اصول الحسامي ص ٧٧ .

(١٠٥) عرف المنطقة القضية بانها : قول يصح ان يقال لقائله ، صادق او كاذب فيه ، ثم انهم قيدوا الاختلاف بين القضيتين لتحقيق التناقض بكونه لذاتهما : اي لذات القضيتين ، وأرادوا بذلك اخراج الاختلاف بين القضيتين ، اذا كان بواسطة قضية أخرى كقولنا : زيد انسان ، زيد ليس بناطق ، فان الاختلاف بين القضيتين ، بواسطة قضية خارجية وهي : كل انسان ناطق ، واخراج ما اذا كان الاختلاف بينهما لخصوص المادة ، راجع في ذلك : [ البرهان في المنطق ص ١٣٦ - ١٣٧ ، وص ٢٦٠ - ٢٦١ ، وشرح المبيدي على الشمسية هامش ميزان الانتظام ص ١٧٣ - ١٧٤ ، والميزان ص ١٥٢ ] .

٥ - التنافي بين المتعارضين يكون صوريا - وهو الذي يدور عليه كلام الأصوليين والمحدثين - وقد يكون حقيقيا ، وهذا ما لا يمكن وقوعه في كلام الشارع الحكيم وهو المراد من نفي الخلاف في كلام الباري ببلغ وجه فقال عز من قائل :

( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) (١٠٦) ، وأما التناقض فهو يعتمد على التخالف الواقعي فقط ، ولهذا لا يوجد في كلام الشارع قطعا .

٦ - ترتب على التعارض نتائج وهي - كما سيأتي تفصيلها - أما انجمع ، أو الترجيح ، أو غيرهما ، وأما حكم التناقض : السقوط لكل من المتناقضين لا غير .

وهذه هي الفروق الجوهرية بينهما ، وهي تؤكد - لا محالة - أن بينهما تباينا جزئيا متحققا في عموم وخصوص من وجه بمعنى انهما يجتمعان جزئيا ، ويفترقان جزئيا ، فقد يوجد التناقض فقط في قضيتين تكلم بهما أحد غير الشارع ، بمعنى كون التقيضين في غير أدلة الشرع ، وقد يوجد التعارض وحده في الأدلة الشرعية من الإنشائيتين ، أو الإنشائية والإخبارية ، وقد يجتمعان : التعارض والتناقض في الدليلين الشرعيين الاخباريين (١٠٧) ،

---

(١٠٦) راجع التفسير الجامع لأحكام القرآن ٢٩٠/٥ ، قال القرطبي : ( اختلافا كثيرا : أي تفاوتنا وتناقضا عن ابن عباس وقتادة وابن زيد ، ولا يدخل في هذا اختلاف الفاظ القراءات ، والفاظ الأمثال ، ومقادير السور والآيات ، وإنما أراد اختلاف التناقض ، والتضاد ) . (١٠٧) مثال الاول : قول الأشاعرة : العالم حادث ، مع قول الفلاسفة ، العالم قديم ، ومثال الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم : « فمن أعدى الاول ؟ » المفيد انكار العدوى ، مع قوله (ص) : [ فر من المجذوم ] الخ المتقدم .

ومثال الثالث : « ما تقدم من » [ انه صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة في الحل ، - مع رواية - نكحها في الأحرام ] .

بناء على وجوده في الواقع ، أو في ظن المجتهد والله أعلم بالصواب .  
( المسألة الرابعة ) اختلف في أنه هل يشترط في التعارض الأصولي ،  
ما يشترط في التناقض عند المناطقة ؟

والحق ان هذه المسألة مبنية على المسألة المتقدمة من أن التعارض  
والتناقض متساويان أم بينهما فرق ، فبناء على الاول يشترط فيه ما يشترط  
في التناقض لانه على هذا بمنزلة اسمين لمسمى واحد فما يشترط في أحد  
الاسمين يشترط في الآخر ، وعلى القول بأن بينهما فرقا - وهو الصحيح  
كما تقدم - لا يشترط في مطلق التعارض كل ما يشترط في التناقض ، نعم  
يشترط ذلك لنوع خاص منه وهو التعارض الذي يجتمع مع التناقض الذي  
تقدم الآن .

( المسألة الخامسة ) اختلف في اعتبار الدليلين الذين يمكن ترجيح  
أحدهما على الآخر من باب التعارض وعدمه ، كما سيأتي في محله ،

من أمثلة ذلك ما تقدم من حديثي « القنوت » وعدمه في الصبح ،  
فالحنفية رجحوا حديث عدم القراءة ، بكثرة الطرق ، وبأنه صرح في  
روايات وطرق ( انه صلى الله عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه ) ، وفي بعضها  
( لم يقنت في الصبح الا شهراً ، ثم تركه ، لم يقنت قبله ، ولا بعده )  
ونحو ذلك ، ورجح الشافعي وأصحابه حديث قراءة القنوت ، بعدة أمور ؛  
بكثرة صحة الرواة ، وبكونه متأخر الإسلام ، وبقراءة بعض الصحابة بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم - ومنهم أبو هريرة - الى أن « اتوا » الى غير  
ذلك (١٠٨) ، والله أعلم .

---

(١٠٨) راجع : نصب الراية في تخريج أحاديث هداية للزيلعي ١٢٦/٢ -  
١٣٧ .

( المسألة السادسة ) اختلف الاصوليون في أقسام التعارض : فبأن على ما فصله العبادي<sup>(١٠٩)</sup> لا يدخل في ذلك الدليلان القطعيان دلالة مطلقا سواء كانا عقليين ، أم نقليين ، أم مختلفين ، ويعتبر من التعارض ما يلي :-

أ - دليلان ظنيان دلالة سواء كان سنداهما قطعيين أم ظنيين أم مختلفين ، وذلك كالأيتين أو السنتين المتواترتين ، أو آية وسنة متواترة ، أو السنتين من الأحاد ، أو سنة متواترة وسنة أحادية .

ب - دليلان تعارضا ظاهراً ، سواء أمكن الجمع بينهما ، أو لم يمكن ذلك .

ج - دليلان تعارضا ظاهراً سواء يوجد فيه ما يرجح ويقدم أحدهما على الآخر ، أم لا ، كما سيأتي تفصيلها في أنواع التعارض ، ومحلّه .

( المسألة السابعة ) الاختلاف في أنه يطلق التعارض والتعادل والمعارضة على شيء واحد بلا فرق أم يوجد فرق في إطلاق هذه المصطلحات ؟  
ففي هذا ذهب الاصوليون الى ثلاثة آراء :-

الرأي الاول - ذهب جمهور الاصوليين - كما يفهم من عباراتهم ، وإطلاقاتهم ، واستعمالاتهم تلك الكلمات - الى أنها مترادفة : بمعنى أن الكل يطلق على شيء واحد ويستعمل فيما يستعمل فيه الآخر .

---

(١٠٩) هو : محمد بن احمد الهروي ، كان دقيق النظر ، ولد بهراة سنة ٣٧٣هـ ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ ، له مؤلفات ، منها : [ طبقات الفقهاء ، والآيات البينات ] ، راجع : [ طبقات الفقهاء لابن هداية الله الحسيني الجوري ، الكوردي ص ١٦١ ، والاعلام ٢٠٦/٦ ، وشذرات الذهب ٣٠٦/٣ طبعة مصر ، سنة ١٩٤٨ ، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٣/٣٠١ ، طبعة مصر سنة ١٩٤٨ ] .



يقول الأسنوي<sup>(١١٠)</sup> في شرح المنهاج : ( اذا تعارضت - اي الأدلة - فان لم يكن لبعضها مزية على الآخر فهو التعادل وان كان فهو الترجيح )<sup>(١١١)</sup> .  
فانت ترى انه وضع كلمة التعادل مكان التعارض .

ويقول التفتازاني<sup>(١١٢)</sup> - بصدد شرحه لكلام صدر الشريعة في المعارضة مع المساواة ومع رجحان أحدهما - ( يعني اذا دل دليل على ثبوت شيء والآخر على انتفائه فاما ان يتساويا في القوة او لا ، وعلى الثاني اما ان تكون زيادة احدهما بما هو بمنزلة التابع أو لا ، ففي الصورة الاولى معارضة ولا ترجيح وفي الثانية معارضة مع ترجيح وفي الثالثة لا معارضة حقيقية فلا ترجيح لابتنائه على التعارض المبني عن التماثل ٠٠٠ )<sup>(١١٣)</sup>  
فقد استعمل التعارض والمعارضة فيما استعمل فيه الأسنوي التعادل .

---

(١١٠) الأسنوي ، هو : عبدالرحيم بن الحسن بن علي ، جمال الدين ، فقيه ، أصولي ، من علماء العربية ، ولد بأسنا سنة ٧٠٤ هـ ، وقدم القاهرة سنة ٧٢١ هـ ، وانتهت اليه رئاسة الشافعية ، له مؤلفات ، منها : ( نهاية السؤل شرح منهاج الاصول - ط ) ، توفي سنة ٧٧٢ هـ ، راجع في ذلك : [ الاعلام ١١٩/٤ ، وطبقات الفقهاء لابن هداية الله الجوري ص ٢٢٣/٦ ، والدرر الكامنة ٤٦٣/٢ ، والبدر الطالع ١/٣٥٢ وطبقات الاصوليين ١٨٦/٢ - ١٦٧ ) .

(١١١) نهاية السؤل ١٦٠/٣ - ١٦١ وراجع بهذا الصدد شرح المحلى على جمع الجوامع ٣٥٧/٢ .

(١١٢) هو : مسعود بن عمر بن عبدالله سعدالدين التفتازاني ، ولد بتفتازان ، بلاد خراسان سنة ٧١١ هـ ، وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٣ هـ ، من مؤلفاته ( التلويح على التوضيح في الاصول ، وشرح التصريف ، ومقاصد الطالبين ، وشرح المواقف في العقائد ، والمطول على تلخيص القزويني في البلاغة ) راجع : [ مفتاح السعادة ١٦٥/١ ، والاعلام ١١٤/٨ ، وطبقات الاصوليين للمراغي ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ ] .

(١١٣) راجع شرح التلويح على التوضيح ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، وشرح الأسنوي والابهاج بشرح المنهاج ١٤٢/٣ [ .

الرأي الثاني - ما ذهب اليه الجعفرية ، وهو كما يفهم من عباراتهم الفرق بين هذه الالفاظ فالتعارض عندهم تنافي مدلول متعارضين ، ولا يتحقق في الأدلة القطعية ، واما التعادل فهو مساواة اعتقاد مدلوليهما مطلقا ، ويتحقق بين الأدلة .

يقول صاحب القوانين المحكمة بهذا الصدد :- ( التعارض : عبارة عن تنافي مدلوليهما ، وهو لا يكون في القطعيين - ويقول - تعادل الدليلين ، عبارة عن : تساوي اعتقاد مدلوليهما ، ولا ريب في امكانه ، ووقوعه ٥٥ ) ، وبمثله صرح التبريزي في مشكاة المصابيح (١١٤) .

الرأي الثالث - ما ذهب اليه الحنابلة ، وهو المفهوم من ظاهر عبارة الأصوليين من الشافعية وغيرهم ، وهو : أن التعادل قسم من التعارض ، وهو المعارض الذي يتساوى فيه الدليلان في القوة من حيث السند ، والدلالة ، كأن كانا متواترين ، أو كانا آحاديين ، وكل منهما خاص ، أو عام ، أو ظاهر ، أو نص ، والتعارض أعم من ذلك ، لانه يقسم الى تعارض استوى فيه الدليلان ، والى تعارض يكون لأحد الدليلين المتنافيين فضل يرجح به على الآخر ، كأن كان أحدهما متواترا والآخر آحاداً ، أو أحدهما ظاهراً ، والآخر نصاً (١١٥) .

( والحق ) ان هذا النزاع ان كان مجرد اصطلاح فلا مشاحة في الاصطلاح ، ولأهل كل فن أن يصطلح على ما شاءوا ، لكن تغير الأسماء لا يدل على تغير الاحكام ، ما دامت الحقيقة شيئاً واحداً ، وان كان النزاع

---

(١١٤) القوانين المحكمة ٢/٢٧٦ - ٢٨٢ ، ومشكاة المصابيح ص ١ - ٢ ،

١٨ ، والمعالم ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(١١٥) شرح المحلى مع البناني والشرييني ٢/٣٥٧ - ٣٦١ ، والكوكب

المنير ص ٤٢٤ - ٤٢٦ .

حقيقاً - كما يفهم ذلك من مسلك الشيعة الامامية - ، فالصحيح ما عليه الجمهور ، فان كلام الأصوليين والمحدثين صريح في ذلك ، حيث استعملوا أحدهما مكان الآخر كثيراً ، ولا داعي الى ارتكاب التأويلات البعيدة ، والتمحلات الضئيلة لبيان الفرق بينهما<sup>(١١٦)</sup> .

ثم يضعف مسلك الجعفرية من تخصيص التعارض بالقطعيين ، والتعادل بالأمارات ، ما اشترطوه في التعارض من كون المتعارضين ظنيين ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ان الفرق بينهما بأن التعارض يعنى تنافي الدليلين في الواقع ونفس الأمر ، والتعادل يعنى تخالفهما في ظن المجتهد - مردود ، لا يؤيده دليل صحيح ، اذا تقرر ذلك فاعلم ان القول بعدم الامكان في التعارض الخاص بالقطعيين ، وجواز تحقق التعادل الخاص بالأمارتين ان كان مبنيًا على هذا الفرق فقد عرفت ما فيه والا فقد يأتي أن الفرق بين القطعي والظاني في عدم جواز تحققه في الاول ، وجواز ذلك في الثاني غير صحيح ، والله أعلم .

( المسألة الثامنة ) اختلف العلماء من الأصوليين ، والمحدثين ، والفقهاء في جواز أو وقوع التعارض وعدمها ، الى مذاهب مختلفة ، وأهمها ثلاثة وهي ما يلي :-

---

(١١٦) راجع ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، وص ٢٧٥ ، وشرح العبادي على شرح المحلى على الورقات هامش : ارشاد الفحول ص ١٤٦-١٤٨ ، وشرحي الاسنوي ، والبدخشي على منهاج الاصول ٢/٢٠٦ - ٢٠٩ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٣٥٧ - ٣٦١ ، وشرح عضدالدين على مختصر ابن الحاجب ٢/٤١٧ - ٤١٨ ، وشرح الابهاج على المنهاج ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

( المذهب الاول ) ذهب جمهور الاصوليين ، ومنهم أئمة مذاهب الأربعة ، والجمهور من تابعيهم ، وجمهور المحدثين ، ومنهم ابن خزيمة<sup>(١١٦م)</sup> ، واهل الظاهر ، ومنهم - ابن حزم<sup>(١١٧)</sup> ، وهذا ما مال اليه الشوكاني<sup>(١١٨)</sup> ، وينقل عن الكيا الهراسي<sup>(١١٩)</sup> ، وابن السمعاني<sup>(١٢٠)</sup>

(١١٦) هو : محمد بن اسحاق السلمي ، ابن خزيمة ، امام نيسابور فسي عصره ، كان مجتهدا ، فقيها ، عالما بالحديث ، ولد سنة ٢٢٣هـ ، وتوفي سنة ٣١٠هـ ، تربو مؤلفاته مائة واربعين (١٤٠) ، منها « التوحيد واثبات صفات الرب » ، راجع : [ طبقات الشافعية للسبكي ١٣٠/٢ ، وطبقات ابن هداية الله ص ٤٨ ، والاعلام ٢٣٥/٦ وشذرات الذهب ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ] .

(١١٧) هو : علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الاندلس في عصره ، وأحد أئمة الاسلام ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ ، وتوفي سنة ٤٥٦هـ ، له مؤلفات ، نحو (٤٠٠) مجلد ، منها « المحلى » ، راجع : [ الاعلام ٥٩/٥ ، وطبقات الاصوليين ٢/٢٤٣ - ٢٤٤ ، والنجوم الزاهرة ٥/٧٥ طبعة دار الكتب الملكية سنة ١٣٥١هـ ] .

(١١٨) هو : محمد بن علي الشوكاني ، فقيه مجتهد ، من علماء اليمن ، يرى تحريم التقليد ، ولد سنة ١١٧٣هـ ، وتوفي بصنعاء سنة ١٢٥٠هـ ، له مؤلفات ، منها : « فتح القدير - ط في التفسير ، وارشاد الفحول - ط - في الاصول » ، راجع : [ طبقات الاصوليين ٣/١١٤ ، والاعلام ٧/١٩٠ - ١٩١ ] .

(١١٩) هو : علي بن محمد ، الملقب بعماد الدين ، فقيه ، شافعي ، مفسر ، ولد في طبرستان سنة ٤٥٠هـ ، ودرس بالنظامية ، من مؤلفاته : « أحكام القرآن » ، راجع : [ هدية العارفين ١/٦٩٤ ، ووفيات الاعيان ٢/٤٤٨ ، وطبقات الاصوليين ٦/٢ ، والاعلام ٥/٤٩ ] .

(١٢٠) هو : محمد بن منصور ، ابو بكر السمعاني المروزي ، ولد بمرو سنة ٤٦٦هـ ، وتوفي بها سنة ٥١٠هـ ، له مؤلفات ، منها : « الامالي في الوعظ والارشاد » ، راجع ، [ الاعلام ٧/٢٢٢ ، وطبقات ابن هداية الله ص ١٧٩ - ١٨٠ ، وهناك سنة وفاته ٤٨٩هـ ] .



انه مذهب عامة الفقهاء<sup>(١٢١)</sup> ، ونسبه المحلي الى الأكثر<sup>(١٢٢)</sup> ، واليه ذهب بعض المعتزلة ، والشيعية ، ذهب هؤلاء كلهم الى أنه لا يوجد التعارض بين الأدلة الشرعية العقلية أو النقلية ، القطعية أو الظنية في الواقع ونفس الأمر ، وذلك بمعنى ورود دليلين : آيتين ، أو حديثين صحيحين ، أو حكم دائر بين القياس على أمرين متضادين من الشارح الحكيم ، العالم بخفيات الأمور ، الذي لا يعذب عنه مثقال ذرة في الأرض ، ولا في السماء ، وكذلك من رسوله الكريم المعصوم من الخطأ والردى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى ، فاذا وجد دليلا من ذكر ، ويوهمان بظاهرهما التافي والتخالف فانما هو في ظن المجتهد ، لا في نفس الأمر والواقع ،

يقول الامام الشافعي - رضى الله عنه - بهذا الصدد ، كما نقل عنه انصريف<sup>(١٢٣)</sup> :- ( لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يشبه الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والاجمال والتفصيل الا على وجه النسخ وان يجده )<sup>(١٢٤)</sup> .

(١٢١) ارشاد الفحول بتحقيق الحق في علم الاصول للشوكانى ص ٢٧٥ ،

وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٧ - ٤١٩ .

(١٢٢) شرح المحلي على جمع الجوامع ٢/ ٣٥٩ ، والابهاج بشرح المنهاج

للسبكي ٣/ ١٤٢ - ١٤٣ .

(١٢٣) هو : محمد بن عبدالله البغدادي ، ولد سنة ٢٦٤هـ ، وتوفي سنة

٣٣٠هـ ، وولي القضاء بمصر ثلاث مرات ، كان اماما في الفقه ،

والاصول ، قال الشاشي : الصيرافي ، اعلم الناس بالاصول بعد

الشافعي ، راجع : [ طبقات الفقهاء الشافعية لابن هداية الله ص ٦٣ ،

والاعلام ٦/ ٢٧٤ ، وطبقات الاصوليين ١/ ١٨٠ ] .

(١٢٤) ارشاد الفحول ص ٢٧٥ ، وفيه كلمة ( يجده ) بالياء المثناة التحتية ،

لكن الاولى بالتاء المثناة الفوقية للخطاب او بالنون للمتكلم ، وذلك

لعدم تقدم المرجع للضمير الغائب .

وروى الخطيب البغدادي<sup>(١٢٥)</sup> بإسناده عن ابن خزيمة ، أنه قال :  
( لا أعرف أنه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين  
صحيحين متضادان ، فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما )<sup>(١٢٦)</sup> .

وينقل الخطيب أيضا عن أبي الطيب الطبري<sup>(١٢٧)</sup> قوله بهذا الصدد ،  
ونصه : ( كل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهما فلا يصح  
دحول التعارض فيهما على وجه - وإن كان ظاهرهما متعارضين ، لأن معنى  
التعارض بين الخبرين ، والقرآن من أمر ، ونهى ، وغير ذلك أن يكون  
موجب أحدهما منافيًا لموجب الآخر ، وذلك يبطل التكليف إن كان أمراً  
ونهيًا ، أو إباحة وحظراً ، ويوجب كون أحدهما صدقاً ، والآخر كذباً إن  
كانا خبرين ، والنبي صلى الله عليه وسلم منزّه عن ذلك ... ومعصوم منه  
بانفاق كل مثبت للنبوة )<sup>(١٢٨)</sup> .

(١٢٥) هو : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، أحد الحفاظ ، والمؤرخين ،  
مولده في خزيمة سنة ٢٩٢هـ ، ووفاته ببغداد سنة ٤٦٣هـ رحل إلى  
مكة ، وبصرة ، وكوفة ، وغيرها لطلب العلم ، ونشره ، من مؤلفاته :  
« الكفاية في علوم الحديث ، والفقيه والمتفقه » ، راجع : « طبقات  
الاصوليين ١/١٨٠ » ، وطبقات أبو بكر الجوري ص ١٦٤ - ١٦٦ ،  
والاعلام ١/١٦٦ ] .

(١٢٦) الكفاية للخطيب البغدادي في علوم الحديث ص ٦٠٦ - ٦٠٧ ، والابهاج  
١٤٦/٣ ] .

(١٢٧) هو طاهر بن عبد الله الطبري ، قاض من اعيان الشافعية ، ولد  
بطرستان سنة ٣٤٨هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ ، من مؤلفاته :  
« شرح مختصر المزني ١١ جزءاً - خ - في الفقه » ، راجع : [ طبقات  
ابن هداية الله ص ١٥٠ - ١٥١ ، والاعلام ٣/٣٢١ ، وطبقات الاصوليين  
١/٢٣٨ - ٢٣٩ ، وشذرات الذهب ٣/٢٨٤ مطبعة القدسي ] .

(١٢٨) الآيات البيّنات للعبادي على المحلى شرح جمع الجوامع نقلاً عن ابن  
السبكي في منع الموانع ج/٢٠١ ، والابهاج بشرح المنهاج ٣/١٤٢ -  
١٤٣ .

ويقول ابن حزم : ( فاذا ورد نصان كما ذكرنا ، فلا يخلو ما يظن  
مه انتعارض - وليس تعارضا - من أربعة أوجه )<sup>(١٢٩)</sup> ، وجه الدلالة  
واضح ، وهو أنه أنكر وجود التعارض الواقعي ، بل بين أنه في الظن لا في  
الواقع .

ويقول الشاطبي<sup>(١٣٠)</sup> : ( ان كل من تحقق بأصل الشريعة ، فأدلتها  
عنده لا تكاد تعارض ، كما ان كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف  
في متشابه ، لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة ، ولذلك لا تجد - البتة -  
دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما ، بحيث وجب عليهم الوقوف - أي  
التوقف والامتناع عن ابداء الرأي في المسألة - ... ثم يقول بعد كلام :-  
اذا تقرر هذا ، فعلى الناظر في الشريعة بحسب هذه المقدمة أمران :  
أحدهما - أن ينظر بعين الكمال ، وأن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ،  
ولا بين الاخبار النبوية ، ولا بين أحدهما مع الآخر ... ، فاذا أدى بادیء  
الرأي الى ظاهر اختلاف ، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الخلاف ، لأن الله  
قد شهد له أن لا اختلاف فيه ، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه  
الجمع ، أو المسلم من غير اعتراض .

واما الأمر الثاني - فان قوما قد أغفلوا - ولم يمعنوا النظر ، حتى  
اختلف عليهم الفهم في القرآن ، والسنة ، فأحالوا بالاختلاف عليهما ، وهو

---

(١٢٩) الاحكام في اصول الاحكام ٢١/٢ - ٢٢ .

(١٣٠) هو : الامام ابو اسحاق ابراهيم بن اسحاق ، اللخمي ، الغرناطي ،  
الاصولي ، الحافظ ، المالكي ، له عدة مؤلفات منها : « الاعتصام ،  
والموافقات في الاصول » ، توفي سنة ٧٩٠ هـ ، راجع : [ طبقات  
الاصوليين ٢/٢٠٤ ، ونيل الابتهاج على الديباج ١/٢٥ طبعة مصرية  
سنة ١٣٢٩ هـ ، والاعلام ١/٧١ ] .

الذي غاب عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من حال الخوارج<sup>(١٣١)</sup>  
حيث قال صلى الله عليه وسلم - أي فيهم ، أو محمول عليهم - : ( يقرأون  
القرآن ولا يجاوز حناجرهم<sup>(١٣٢)</sup> .. )<sup>(١٣٣)</sup> .

( المذهب الثاني ) جواز التعارض مطلقا سواء كانت الأدلة عقلية أو  
نقلية ، وأعم من أن تكون قطعية أو ظنية ، وإلى هذا ذهب جمهور المصوبة ،  
وبعض الفقهاء الشافعية ، كالعبادي ، وابن السبكي<sup>(١٣٤)</sup> ، والصفيّ

---

(١٣١) الخوارج : هم : الفئة الذين خرجوا على عليّ ( رضي الله عنه ) في  
حرب صفين ، لانه قبل التحكيم في أمر بدا هو وجيشه الجهاد ،  
والاستشهاد من اجله ، [ الفرق والعقائد الاسلامية للدكتور عرفان  
عبد الحميد ص ٦٧ - ٨٢ ، والتنبيه والرد لمحمد بن احمد الملطي  
ص ٤٧ ] .

(١٣٢) هذا جزء من حديث رواه الشيخان ، وأحمد ، وابو داود ، والترمذي  
وغيرهم ، راجع : [ صحيح البخاري مع شرحه ارشاد الساري ٥٥/٦ -  
٦٠ ، والمصدر السابق الاول ص ٧٠ - ٧١ وأدب الخوارج هامش  
الفرق ص ٤ ، والجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ١١٧/٤ ] .

(١٣٣) الموافقات للشاطبي ٢٩٤/٤ ، والاعتصام ٢٠٢/٢ - ٢٠٤ .  
(١٣٤) هو : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، المشهور بابن السبكي ،  
الشافعي ، الاصولي ، ولد سنة ٧٢٧ هـ ، وتوفي سنة ٧٧١ هـ بدمشق ،  
له مؤلفات ، منها : « جمع الجوامع » ، راجع : [ طبقات الاصوليين  
للمراغي ١٨٤-١٨٥ ، وطبقات السيد ابي بكر الجوري ص ٢٣٠ -  
٢٣١ ، والاعلام لخير الدين الزركلي ٣٣٥/٤ ] .



الهندي (١٣٥) ، وبعض الجعفرية (١٣٦) .

نقل الشوكاني أنه حكى الماوردي (١٣٧) ، والرويانى (١٣٨) عن  
الأكثرين ، ان التعارض على جهة التكافؤ في نفس الأمر (١٣٦) ، بحيث  
لا يكون أحدهما أرجح من الآخر جائز ، وواقع ، وقال القاضي أبو

---

(١٣٥) هو : محمد بن عبدالرحيم الارموى ، صفي الدين ، الفقيه ، الاصولي ،  
الشافعي ، ولد سنة ٦٤٤هـ بالهند ، وتوفي بدمشق سنة ٧١٥هـ ،  
من كتبه : « نهاية الوصول الى علم الاصول -خ- » راجع : [ طبقات  
الاصوليين للمراغي ١٨٦/٢ - ١٨٧ ، والدرر الكامنة لابن حجر  
العسقلاني ٥١٥/١ ، والاعلام ٧٢/٧ ] .

(١٣٦) نهاية السؤل للاسنوى ١٥٧/٣ - ١٦٠ ، وشرح المحلى ٣٥٧/٢ -  
٣٥٩ ، ومشكاة الانوار بشرح المنار لابن نجيم ١٠٩/٢ - ١١٠ ،  
والادلة المتعارضة ص ٢٦ ، والابهاج بشرح المنهاج ١٣٢/٣ - ١٣٣ .  
(١٣٧) هو : علي بن محمد بن حبيب ، أقضى القضاة بمصر ، ولد في  
البصرة سنة ٣٦٤هـ ، وانتقل الى بغداد ، وتوفي بها سنة ٤٥٠هـ ،  
من مؤلفاته [ الحاوى -خ- في الفقه الشافعي في نيف وعشرين جزءاً ] .  
راجع : (الاعلام ١٤٦/٥ - ١٤٧ وطبقات الفقهاء لابن هداية الله ابى  
بكر الجوري ص ١٥١ - ١٥٢ ، وطبقات الاصوليين للمراغي ٢٤٠/١ -  
٢٤١) .

(١٣٨) هو : احمد بن محمد الرويانى فقيه ، اصولي ، قاضٍ شافعي ، من  
اهل رويان بطبرستان ، من كتبه « الجرجانيات » توفي سنة ٤٥٠هـ  
راجع : [ الاعلام ٢٠٧/١ ، وكشف الظنون ١٧١/٢ ، والطبقات  
الكبرى ٧٧/٤ ، وطبقات ابن هداية ص ١٥٨ ] .

(١٣٩) اى واما في ظن المجتهد وبجسب الظاهر ، فموضع اتفاق راجع :  
الاسنوى ١٥١/٣ والمحلى ٣٥٩/٢ ، ومشكاة الانوار لابن نجيم ٢/٢  
١٠٩ وتنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٧ - ٤١٨ ، والابهاج للسبكي  
١٣٧/٣ ] .

بكر (١٤٠) ، وأبو منصور الاسفراييني (١٤١) ،  
والغزالي (١٤٢) ، وابن الصباغ (١٤٣) : ( ان الترجيح بين الظواهر المتعارضة  
انما يصحح على قول من قال : ان المصيب من الفروع واحد ، وأما القائلون  
بأن كل مجتهد مصيب فلا معنى - عندهم - لترجيح ظاهر على ظاهر ، لأن  
الكل صواب عنده ) (١٤٤) ، وهذا يعني ان التعارض عند المصوبة جائز ،  
وواقع ، ولا يحتاج الى الحل .  
ويقول صاحب القوانين : ( والحاصل انه لا ريب ولا شك في وجود

---

(١٤٠) هو : القاضي أبو بكر محمد بن الطيب ، من كبار علماء الكلام ،  
انتهت اليه رئاسة مذهب الاشاعرة ، ولد في البصرة سنة ٣٣٨ هـ ،  
وتوفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ ، من كتبه : « تمهيد الدلائل ، والمقنع  
في أصول الفقه » راجع : الاعلام ٤٦/٧ ، وطبقات الاصوليين ١/٢٢١ -  
٢٢٣ ) .

(١٤١) هو : عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي الاسفراييني ، ولد ونشأ  
في بغداد ، من ائمة الاصول كان صدر الاسلام في عصره ، مات في  
اسفرايين سنة ٤٢ هـ من مؤلفاته « التحصيل » في أصول الفقه  
[ طبقات الاصوليين ١/٢٣٤ - ٢٣٥ ، وطبقات ابن هداية ص ١٣٩ -  
١٤٠ ] .

(١٤٢) هو : محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، ولد سنة ٤٥٠ هـ ،  
وتوفي سنة ٥٠٥ هـ ، حجة الاسلام ، وفيلسوفه ، متصوف ، له مائتا  
مصنف منها « احياء العلوم ، والمستصفى ، والمنخول ، وشفاء الغليل ،  
والاقتصاد في الاعتقاد » راجع [ مفتاح السعادة ١/١٩١ والوافي  
بالوفيات ١/٢٧٤ ، وطبقات ابن هداية الله ص ١٩٢ - ١٩٥ ، والاعلام  
٧/٢٧٢ ، وطبقات الاصوليين ٨/٢ - ١٠ ] .

(١٤٣) هو : عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، البغدادي تفقه على القاضي  
ابي الطيب ، ولد سنة ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٧٧ هـ ، له مؤلفات ،  
منها : « الكامل ، والشامل ، وفتاوى » راجع : [ الوفيات ٢/٣٨٥  
والطبقات لابي بكر الجوري ص ١٧٣ ، وطبقات المراغي ١/٢٥٨ ] .

(١٤٤) راجع ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٥ ، والابهاج بشرح المنهاج  
للسبكي ٣/١٣٢ - ١٣٣ ، و ١٤٦ - ١٤٧ ] .

التعارض بين الأدلة الفقهية (١٤٥) ، واليه يميل الاسنوي (١٤٦) ونقله  
أيضا عن الامام الرازي (١٤٧) .

(المذهب الثالث) ذهب جماعة من الفقهاء الشافعية ، ومنهم البيضاوي (١٤٨) ،

---

(١٤٥) القوانين المحكمة ٢/٢٧٨ ، ومشكاة الانوار ٢/١٠٩ - ١١٠ .

(١٤٦) نهاية السؤل للاسنوي ٣/١٦٥ ، يؤخذ من كلامه ذلك ، حيث يفند  
كلام المانعين من تعارض الادلة في القطعيات ، وينقل عن الامام الرازي  
جوازه ، ثم يقول : « فدل على أن اطلاق المنع مردود » .

(١٤٧) هو : محمد بن عمر بن الحسن البكري ، الرازي ، الامام المفسر ،  
الاصولي . الفيلسوف ، أوجد زمانه في المعقول ، والمنقول ، الاديب ،  
الشاعر ، الحكيم ، أصله من طبرستان ، تفقه على والده ، ومنه تلقى  
أصول الفقه ، رحل الى خوارزم ، وما وراء النهر ، وخراسان في  
سبيل العلم ، ولد بالري سنة ٥٤٤هـ ، وتوفي بالهراة سنة ٦٠٦هـ  
من مؤلفاته : « مفاتيح الغيب - في التفسير - ط ، و اساس التقديس  
- في الكلام - ط ، والمحصول - في الاصول - ، ، راجع : [ الاعلام  
٢٠٣/٧ ، وطبقات ابى بكر الجوري ص ٢١٦ - ٢١٨ ، وطبقات المراغي  
٢/٤٧ - ٤٩ ] .

(١٤٨) هو : عبدالله بن عمر البيضاوي ، الشافعي ، ناصرالدين ، ولد في  
مدينة « البيضاء » بفارس قرب شيراز ، كان اماما نظارا ، خيرا ،  
صالحا ، متعبدا ، فقيها ، اصوليا ، متكلميا ، تولى قضاء شيراز مدة ،  
وتوفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ على الأرجح ، له مؤلفات كثيرة ، منها :  
« شرح المطالع - في المنطق - ، والايضاح - في اصول الدين ، وشرح  
الكافية لابن الحاجب - في النحو - ، ومختصر الكشف - في  
التفسير - ، ومختصر المحصول المسمى بمنهاج الوصول ، وشرح  
مختصر ابن الحاجب - في الاصول ، راجع : [ الاعلام ٤/٢٤٨ ،  
وطبقات الاصوليين للمراغي ٢/٨٨ ، وطبقات ابن السبكي ٥/٥٩  
الطبعة الحسينية ] .

والشيرازي<sup>(١٤٩)</sup> ، وغيرهم - الى جواز التعارض بين الأمارات ، وعدم جواز ذلك بين الأدلة القاطعة .  
ونسب الأسنوي هذا الرأي الى الجمهور<sup>(١٥٠)</sup> ونسبه المحلي الى الأكثر<sup>(١٥١)</sup> .

هذه هي المذاهب المشهورة في جواز التعارض بين الأدلة الشرعية<sup>(١٥٢)</sup> .

---

(١٤٩) هو : الشيخ ابراهيم بن علي بن يوسف ، الفيروزآبادي ، العلامة المناظر ، ولد بفيروزآباد سنة ٣٩٣ هـ ، وانتقل الى شيراز ، واتصل بعلمائها ، وانصرف الى البصرة ، ومنها الى بغداد سنة ٤١٥ هـ ، وبني له نظام الملك المدرسة النظامية ، على شاطئ دجلة ، وتوفي سنة ٤٧٦ هـ ، له مؤلفات : « التنبيه - في الفقه - و ( اللمع ، والتبصرة - في الاصول ، راجع : ( طبقات ابن هداية الله الحسيني ص ١٧٠ - ١٧١ ، وقاموس الاعلام للزرزكلي ٢٥٦/١ ، وطبقات المراغي ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٧ ، وطبقات ابن السبكي ٨٨/٣ ) .

(١٥٠) شرح نهاية السؤل على منهاج الاصول ٢٥٦/٣ .

(١٥١) شرح المحلي ٣٥٩/٢ ، ومشكاة الانوار شرح اصول المنار ٤١٧/٢ .

(١٥٢) وهناك مذاهب أخرى تشير اليها موجزا وهي :-

أ - ما ذهب اليه الاسنوي ، والرازي ، وصاحب الحاصل - كما نقل عنه الارموي ، من ان الامارتين ان كانتا واردتين على حكم واحد ، في فصلين متنافيين ، فهو جائز ، وواقع ، ومقتضاه التخيير ، وان كان الحكم في فعل واحد ، كالاباحة والحرمة ، فهو جائز عقلا ، ممتنع شرعا .

ب - مذهب العز بن عبدالسلام على ما نقله ابو زرعة في الغيث الهامع ، ان تعارض الظنيات لا يجوز كالقطعيات ، وانما التعارض في اسباب الظنون ، يقول العز بن عبدالسلام في قواعد الاحكام بمصالح الانام ٥٢/٢ - ٥٣ : « ولا يتصور تعارض العلمين ، ولا تعارض ظنين ، وانما يقع التعارض بين أدلتها التي ذكرناها : فتعارض الشهاداتان والخبران ، والاصلان والظاهران ، وتعارض الادلة المفيدة للظنون ، .



وقد استدل كل فريق بما يؤيد مذهبه ، ويوجه سهام النقاش والاعتراض الى دليل الفريق الآخر ، ونحن نسرد أدلة الفرق مع مناقشتها ، ثم نعقبها ببيان الرأي الراجح ان شاء الله تعالى •

#### ادلة المانعين :

استدل المانعون من جواز وقوع التعارض بأدلة ، وهذه أهمها :-  
الاول - نصب الأدلة المتعارضة من الشارع ، واثبات الأحكام الشرعية بها يدل على عجزه عن الأدلة الخالية من التعارض ، ويدل أيضا على انجهل بعواقب الأمور ، وكل من الأمرين نقص يجب تنزيه الشارع الحكيم العليم القادر عنه (١٥٣) •

الثاني - ثبوت التعارض يؤدي الى التناقض لأن المفروض في الأدلة ثبوت نتائجها في الخارج ، فلو أمر الشارع بشيء - مثلا - بنص ، ونهى عنه بنص آخر ، للزم منه أن يكون الشيء الواحد حلالا وحراما ، أو واجبا وحراما ، وهو التناقض ، والتناقض باطل ، وكذا ما يؤدي اليه ، وهو التعارض (١٥٤) •

---

ولكن كيف يقع التعارض في الادلة المفيدة للظن دون الظن المستفاد منها ؟

ج - ذهب جماعة الى الفرق بين الجواز العقلي ، فقالوا بوجوده ، وبين الوقوع الفعلي ، فقالوا بعدمه •

د - ذهب بعض الشيعة الى أنه جائز وواقع عقلا ، واختلفوا في وقوعه شرعا ، فذهب بعض الى جوازه كالعقلي ، ومنعه بعض آخر مثل الكرخي واحمد بن حنبل ، راجع في ذلك [ نهاية السؤل ٣/ ١٥١ والقوانين المحكمة ٢/ ٢٧٨ والفيث الهامع - خ - ، والابهاج للسبكي ٣/ ١٣٢ - ١٣٤ ] •

(١٥٣) كشف الاسرار ٣/ ٧٩٦ للبخاري ، وكشف الاسرار للنسفي ٢/ ٥٢ وشرح المنار ص ٦٦٧ •

(١٥٤) فواتح الرحموت ٢/ ١٨٩ •

٧

الثالث - أن ثبوت التعارض يؤدي الى نتيجة باطلة ؛ اذ لو عمل المجتهد ،  
أو المكلف بكل واحد منهما ، لآل الأمر الى اجتماع المتنافيين ، وان لم يعمل  
بهما بل أهملهما كان نصب الأدلة من الشارع عبثاً<sup>(١٥٥)</sup> ، وان عمل بأحدهما  
واهمل أحدهما تضمن ذلك التحكم والترجيح بلا مرجح ، وقولا في الدين  
بالتشهي والهوى ، وذلك محال ، فلا يجوز أيضاً<sup>(١٥٦)</sup> ، وان عمل بواحد  
غير معين على سبيل التخيير ، كان ذلك ترجيحاً لأمانة الاباحة على امانة  
الحرمة ، وهذا شيء محذور ، لأن الأمة مجتمعة على أن المكلف لا يخير  
في المسائل الاجتهادية<sup>(١٥٧)</sup> ، وهذا ما ذهب اليه الزركشي<sup>(١٥٨)</sup>

---

١١٠ والابهاج بشرح المنهاج ١٣٣/٣ - ١٣٤ ، وتنقيح الفصول  
ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

(١٥٦) ودليل ذلك ان الشارع نهى عن اتباع الهوى ، وارضاء العنان له  
بقوله : [ ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ] - سورة ص ٣٨ /  
٢٦ - ، وبقوله : [ ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السماوات  
والارض ] - سورة المؤمن ٧١ / ٢٣ - ، وبقول النبي صلى الله عليه  
وسلم : ( لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به ) رواه  
الديلمي في مسنده ، ( كنوز الحقايق للمناوى ، هامش جامع  
الصغير ١٧١ / ٢ ) .

(١٥٧) شرح نهاية السؤل ١٥١ / ٢ ، ومنهاج العقول ١٥٠ / ٢ ، والمعتمد  
لابي الحسين ٨٥٥ / ٢ ، وحاشية البناني على شرح المحلى ٣٥٨ / ٢ .  
(١٥٨) الزركشي : محمد بن بهادر بن عبدالله بدر الدين ، عالم بفقهاء الشافعية ،  
والاصول ، مصري المولد سنة ٧٤٥ هـ ، والوفاة سنة ٧٩٤ هـ ، له  
مصنفات ، منها : ( شرح المنهاج للبيضاوي - خ - ، والبحر المحيط ،  
والاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة - ط - ) راجع :  
[ شذرات الذهب ٣٣٥ / ٦ وفهرست الكتبخانه ٢٢٧ / ٣ ، والاعلام  
٢٨٦ / ٦ ، وطبقات الاصوليين للمراغي ١٣٧ / ٢ ، وطبقات ابن هديا  
ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

وابو الحسين البصري<sup>(١٥٩)</sup> وذكره الأسنوي وغيرهم .  
الرابع - تعادل الامارتين يقتضي التخيير بين الحكمين ، من غير وجود  
لفظ « خَيْر » ، وأجمعت الامة على بطلان ذلك ، وكذا ما يؤدي اليه وهو  
تعادل الأمارتين<sup>(١٦٠)</sup> .

الخامس - ان تعارض الأدلة يؤدي الى الاختلاف ، وهو غير موجود  
في الشريعة الاسلامية ، ودليل ذلك عدة أمور ، منها : ما يلي :-

١ - قوله تعالى : ( أفلا يتدبرون القرآن ، ولو كان من عند غير الله  
لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) ،

وجه الدلالة واضح حيث انه تعالى جعل عدم وجود الاختلاف فيه من  
علامة كونه من عند الله ، فدل على عدم وجود الاختلاف فيه ، وبالتالي على  
عدم وجود التعارض المؤدى اليه ، لأن نفي اللازم يدل على نفي الملزوم .

٢ - قوله تعالى : ( وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا  
السبل ، فتفرق بكم عن سبيله )<sup>(١٦١)</sup> .

وجه الدلالة : ان الله تعالى بين أن طريق الاسلام واحد وأمر باتباعه ،  
ونهى عن اتباع الطرق الكثيرة ، والسبل المتفرقة ، وتعارض الأدلة يؤدي

---

(١٥٩) هو : محمد بن علي الطيب البصري ، شيخ المعتزلة ، ولد في البصرة ،  
وسكن بغداد ، واشتهر بالذكاء والديانة على بدعته ، من مصنفاته :  
« المعتمد - ط - في الاصول ، وغرر الادلة » ، توفي سنة ٤٣٦ هـ ،  
راجع : ( طبقات الاصوليين ٢٣٧/١ ، ووفيات الاعيان لابن  
خلكان ٤٨٢/١ ، والاعلام ١٦١/٧ ) .

(١٦٠) انظر المعتمد ٨٥٦/٢ نقله القاضي أبو الحسين عن الشيخ ابي  
الحسن .

(١٦١) سورة الانعام ١٥٣/٦ .

الى تفرق السبل ، وكثرة الطرق ، فاذن انه منهي عنه ، وبالتالي انه غير موجود بين الأدلة الشرعية المأمور باتباعها<sup>(١٦٢)</sup> .

٣ - قوله تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله ورسوله )<sup>(١٦٣)</sup> وجه الدلالة : ان الله تعالى بين أن الرجوع انما يكون الى الشريعة الاسلامية: كتاب الله ، وسنة رسوله عند وجود المنازعة ، والجدال ، فلو وجد التعارض في أدلتها لكان قد أفضى الى الاختلاف ، لأن كل واحد من المتعارضين يفيد حكما خلاف حكم الآخر ، فلا توجد فائدة في الرجوع اليها في رفع النزاع<sup>(١٦٤)</sup> .

ويقول ابن حزم الظاهري - بصدد تقريره هذا المعنى بعد الاستدلال بعدة آيات :- ( فاخبر عز وجل أن كلام نبيّه ( صلى الله عليه وسلم ) وحي منه ، فهو عنده كالقرآن ، في انه وحي ، وفي انه كل من عند الله عز وجل ، وأخبرنا أنه راض عن افعال نبيّه صلى الله عليه وسلم ، وأنه موافق لمراد ربّه تعالى فيها ، لترغيبه تعالى في الاتساء به ( عليه السلام ) ، فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى ، ووجدناه تعالى قد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى صح أن لا تعارض ولا اختلاف في شئ من القرآن والحديث الصحيح ، وانه كله متفق - كما قلنا - ضرورة )<sup>(١٦٥)</sup> .

السادس - اتفق الأصوليون على ثبوت الترجيح بين المتعارضين اذا لم يمكن الجمع بينهما ، أو مع عدم معرفة التأريخ بينهما كما ، اتفقوا على عدم جواز اعمال احدهما جزافا من غير نظر في ترجيحه ، والقول بوجود

---

(١٦٢) الأدلة المتعارضة ص ٣٠ ، والموافقات ١١٨/٤ .

(١٦٣) سورة النساء ٥٩/٤ .

(١٦٤) المصدرين السابقين قبل الاول .

(١٦٥) راجع الأدلة المتعارضة ص ٣٠ ، والاحكام لابن حزم ٣٥/٢ .





### مناقشة ادلتهم :

ونوقشت هذه الادلة ، ووجهت اليها سهام الطعن والانتقاد ، وهذه خلاصتها :-

( اما الدليل الاول ) فنوقش - أولا - بأننا لا نسلم لزوم العجز ، والجهل ، لأن ما ذكرتم انما يتم على القول بأن حكم التعارض سقوط المتعارضين<sup>(١٦٨)</sup> وهو غير متفق عليه ، لجواز أن يكون ورود الأدلة ، ونصبها

---

(١٦٨) اعترض على هذا الجواب - اولاً - بان لزوم العجز والجهل ليس

مبنياً على سقوط المتعارضين بل على بقائهما ، والعمل بهما ، و - ثانياً - بأن ورد الادلة المتعارضة لغرض ثواب الباحث على البحث والجهد غير مسلم ، و - ثالثاً - يلزم العبث في التكليف بالمحال لغرض الاختبار ، اذ لا يتأتى التكليف الا بالمقدور ، على أنه مخالف لقوله تعالى : [ ما جعل عليكم في الدين من حرج ] ، والجواب عن الاول - ان معناه : سقوط المتعارضين لعدم امكان العمل بكل منهما ، أو بأحدهما ، لا اذا كان الدليلان بحيث يحكم بسقوطهما ، وفرق بين المقامين ، وعن الثاني - أن المعنى ان الدليلين متوافقان في الاصل ، لكن وردا بصورة المتعارضين لما ذكر فلا بأس به حينئذ ، وعن الثالث - أولاً - بأن العبث انما يلزم ، اذا كان المراد من تكليف العبد بالشئ ، فعله ، والاتيان بما أمر به فعلاً ، وهو غير منحصر فيه ، بل قد يكون الغرض اختبار العبد ، ليتبين انه هل يصرف جميع ما في وسعه ، ومقدوره ، فهو من المطيعين لله السعداء ، أو لا يبالي بما أمر به ، فلا يعزم على الفعل ، فيكون من المهملين الاشقياء ، وحاصله ، ان المراد من التكليف هو : العزم الاكيد الجازم ، دون تحقق الفعل منه في الواقع ، الا يرى ان الله سبحانه وتعالى كيف مدح سيدنا ابراهيم (ع) بقوله : [ فلما اسلما ، وتلّه للجبين ، وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ، انا كذلك نجزي المحسنين ، وفديناه بذبح عظيم ] مع ان حقيقة الذبح لم يصدر منه ، و - ثانياً - بأنه كثيراً ما يكلف العبد بالمحال ، لكن المراد منه الاتيان بالمقدمات ، وأسبابه ، من جملة ذلك التكليف بالايمان ، لانه من مقولات الكيف ، والانفعال النفساني ، وهو انما يكون مقدوراً باعتبار اسبابه ،

على صورة التعارض لحكم ، منها : ان يكون الغرض تخيير الشارع المكلف بين الحكيمين بواسطة تعارض الأدلة ، ومنها : حصول الباحث على ثواب البحث في الأدلة المتعارضة ظاهراً بسبب جهده ومحاولة الجمع بين المتعارضين نظير ذلك - ما قال المتكلمون بجواز التكليف بالمحال (١٦٩).

ومقدماته والا فهو غير مقدور العبد ، اذا فلا ينافى مثل ذلك التكليف قوله تعالى : [ وما جعل عليكم في الدين من حرج ] ، لاسيما ، وقد نطق الكتاب بكون الابتلاء غرضاً ، [ ليبلوكم ايكم أحسن عملاً ] وهو العزيز الغفور .

(١٦٩) قسم الاصوليون المحال ( اى الممتنع وجوده ) الى ثلاثة اقسام ، وهي :-

١ - المحال لذاته ، وهو : الممتنع عقلاً ، وعادة ، بمعنى : انه لا يوجد بحسب العادة ، ولا يجوز العقل وجوده ، كان يكون شيء واحد أسود ، وأبيض ، اى يجتمع السواد ، والبياض في مكان واحد .

٢ - المحال لغيره ، وهو على نوعين :

أ - المحال عادة ، بمعنى انه غير ممكن وجوده بحسب العادة ، لكن العقل يجوز وجوده كالطيران في الانسان ، والمشى في الزمن ( ذو الشلل ) .

ب - المحال عقلاً لا عادة وبحسب الظاهر ، وهو : ما يسمى بالمحال العلمي كإيمان من علم الله انه لا يؤمن ، مثل : فرعون ، وقارون ، وابي لهب ، ونحوهم .

ثم ان التكليف بالمحال العلمي جائز ، وواقع ، وهو الشق الثالث ، واختلف في الاول والثاني الى مذاهب :

الاول - أنه يجوز التكليف بالاول ، والثاني وهو المحال لذاته ، عقلاً ، وعادة كالجمع بين الضدين ، والمحال العادي كالطيران من الانسان ، ونقل عن الاشعري ، وهو لازم مذهبه ؛ ولم يقل به

لا لذاته ، بل لغرض الابتداء ، والاختبار •

وثانيا - بن لزوم العجز ، والجهل انما يكون بناء على القول بأن  
التعارض من الشارع ، لكن هذا غير مسلم ، لجواز أن تكون - بل قد يكون  
هو المتعين - الأدلة من الشارع ، وفي نفس الأمر متوافقة لا تعارض فيها ،  
الا أن الباحث فيها التبس عليه الأمر في وصوله الى الحقيقة ، وفي وجه  
الجمع ، والتوفيق بينهما •

صراحة ، لقوله تعالى : « ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » - البقرة ٢/  
٢٨٣٠ - اذ لو لم يجوز تكليف المحال ، وما لا يطاق لما جاز طلب  
دفعه ، لعدم جواز طلب المغفرة للكافر ، والجمع بين الضدين ، فلما  
جاز طلبه ، جاز التكليف به •  
والثاني - المنع مطلقا ، وهو : قول أكثر المعتزلة ، واختاره ابن  
الحاجب ، والاصفهاني ، في شرح المحصول ، ونقل عن صاحب  
التلخيص حكايته عن نص الشافعي ، واليه ذهب الشيخ ابو حامد ،  
وامام الحرمين ، وذلك لان طلبه يستلزم العبث ، وهو مما ينزه  
الشارع عنه •  
والثالث - الامتناع في المحال لذاته ، وجوازه في المحال للعادة ، واليه  
ذهب معتزلة بغداد ، وهو : مختار الآمدي ، وصرح به الغزالي في  
المستصفى ، واختاره ابن دقيق العيد في شرح العنوان ، يقول  
البرماوي بهذا الصدد :

يعم ما كان محالا ان يقع	لعلم ربنا بانه امتنع
كأمره لكافر ان يؤمن	مع علمه بكفره الى الفنا
كذلك ما محاله للعادة	كحمله لجبل ما اعتاده
وما محاله لذاته كذا	لجمعه الضدين لكن نبذا
وقوع ذين دون ما تقدما	والسر الابتلاء حيث حكما

راجع : [ احكام الاحكام للآمدي ١/١٢٤ ، وشرح تنقيح الفصول  
للقرافي ص ١٤٣ ، ومختصر المنتهى بشرح القاضي عسدي ١/٩-١٢ ،  
وشرح المحلى ١/٢٠٦ - ٢١٠ ، والمستصفى للغزالي ١/٨٦ - ٩٠ ،  
وروضة الناظر للمقدسي ص ٢٨ - ٢٩ ، والفوائد السنوية الجزء  
الاول مخطوط للبرماوي ، واصول الاحكام ص ٢١٢-٢١٣ وحاشية  
المحقق الخطيب الشربيني هامش شرح المحلى ٢/٣٥٧ - ٣٥٩ ] •



ثالثاً - بان لزوم ما ذكرتم انما يكون على اساس وجهة نظر المصوبة  
القائلين بأن كل مجتهد مصيب<sup>(١٧٠)</sup> .

يقول العلامة البناني المالكي<sup>(١٧١)</sup> بهذا الصدد : ( اما توجيه المجوز  
- أي للتعارض - فهو : لأنه لا محذور في تعادل القاطعين الثقليين ، في  
نفس الأمر ، عند المصوبة ، والآ يلزم منه اجتماع المتنافيين ، لأن المصوبة  
يرون أن الحق في المسائل متعددة ، فلا مانع عندهم ، من أن يتعبد بعض الأمة  
فيها بحكم ، وبعض آخر بحكم آخر بحسب ما يتلقاه مجتهدان عن  
دليل مثلاً )<sup>(١٧٢)</sup> .

( واما الدليل الثاني ) فقد أجيب عنه بما يلي :-

أ - قد ظهر الفرق بوضوح بين التعارض ، والتناقض ، وثبت - بناء

---

(١٧٠) المصوبة : جماعة من الاصوليين ذهبوا الى أنه تعالى ليس له حكم  
معين في الاحكام الفرعية ، بل هو تابع لظن المجتهد ، فحكم الله تعالى  
في حق كل مجتهد - ما أداه اليه اجتهاده ، واليه ذهب جمهور  
المتكلمين ، ومنهم : الاشاعرة ، والقاضي ابو بكر ، وبعض المعتزلة ،  
والمخطئة : قوم ذهبوا الى ان الله تعالى حكماً معيناً ، وان المصيب في  
المسائل الفرعية المختلف فيها واحد ، والباقي مخطيء ، مع اتفاق  
الفريقين على رفع الائم من الكل اذا كان من اهل الاجتهاد ، راجع :  
[ احكام الاحكام ١٥٩/٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ - ٤٤١  
وارشاد الفحول ص ٢٥٩ - ٢٦٣ ، وشرح العبادي على شرح  
الورقات ص ٢٦٥ - ٢٧٢ ] .

(١٧١) هو : عبدالرحمن بن جارالله ، البناني ، المغربي ، العمدة ، في مذهب  
الامام مالك ، أخذ العلم عن اعلام عصره ، كالحفني ، والصعيد ،  
توفي سنة ١٢٤٥ هـ ، من مؤلفاته : حاشية على شرح جلال الدين  
المحلي جزءان ، راجع : [ طبقات المراغي ١٣٤/٣ ، وطبقات المالكية  
٣٤٢ ، والاعلام ٧٣/٢ ] .

(١٧٢) حاشية البناني على شرح المحلى مع الشرييني ٣٥٧/٢ .

على الأصح مما تقدم - أنه أعم مطلقا بحسب الإطلاق ، وأعم منه من وجه بحسب المفهوم ، ومعلوم ان الحكم الذي يترتب على العام من حيث عمومته لا يترتب على الخاص ، الا يرى أن وصف النطق ثابت للانسان ، والصهل ثابت للفرس ، وهما أخص من الحيوان ، ولا يشتان للحيوان من حيث عمومته ، فتقول : الانسان ناطق ، والفرس صاهل ، ولا تقول : الحيوان صاهل ، أو ناطق من حيث عمومته ، كما انه لا يترتب الوصف المترتب على أحد الكليين مما بينهما عموم وخصوص من وجه ، اذ قد يكون لأحدهما وصف لا يثبت للآخر ، فمثلا : اذا قلت الانسان جوهر ، والأبيض عرض<sup>(١٧٣)</sup> جائز ، ومستساغ ، مع انه لا يمكن العكس .

ب - ترتب النتائج قطعاً انما يكون عند قطعية الأدلة العقلية ، أما الأدلة النقلية فلا ضرورة في ثبوت نتائجها ، ومقتضاها ، لأن دلالتها بالجعل ، وما كان كذلك يجوز تخلفها عن مدلولها ، بخلاف الدلالات العقلية ، فلا يجوز تخلفها عن مدلولها<sup>(١٧٤)</sup> أقول : كذا قيل في مناقشة هذا الدليل ، ولكن ،

---

(١٧٣) الجوهر : ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ، وهو

يقسم الى خمسة : هيولى ، وصورة وجسم ونفس وعقل ، أو هو : ما يقوم بنفسه ، دون غيره ، والعرض لغة : ما يعرض للانسان من مرض ، ونحوه ، وعند الفلاسفة : ما يوجد في حامله ويزول عنه من غير فساد حامله ، كصفرة اللون ، وقد لا يزول كسواد الغراب ، أو هو : ما يعرض في الجوهر ، مثل الالوان ، والطعوم ، مما يستحيل بقاءه بعد وجوده .

راجع في ذلك [ ترتيب لسان العرب ٤٧٣٨/٢ ، والتعريفات للسيد

شريف الجرجاني ص ٣٥ - ٣٦ ، و ٦٥ ، وحاشية الخيالي الطبعة

التركية دار سعاد ص ٣٧ - ٣٨ ] .

(١٧٤) انظر حاشية البناني ، وحاشية الشربيني ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ .

هذا في غاية الضعف ، فان الأدلة الشرعية ما وضعت ، الا لأن تكون دالة على الأحكام الشرعية ، فانفكاكها عن دلالتها - وان كان جائزا عقلا - هو مجرد احتمال عقلي لا يؤثر في الواقع ، بل دلالتها ثابتة ، ويجب المصير الى ذلك ، والا فيؤدي الى بطلان نظام الشريعة ، فعدم الاعتبار بمثل هذه الاحتمالات الضئيلة أقرب الى الحق ، بل هو المتعين والله اعلم .

ج - ان نتائج الأدلة المتعارضة قد لا تكون متناقضة عند تحققها في الخارج ، فمثلا : اذا افاد احد المتعارضين وجوب عمل ، والآخر استجابه ، أو كونه مباحا ، ثم عمل المكلف بمقتضى الدليل المفيد للوجوب وعمله ، لكان قد تحقق بذلك مقتضى الدليلين ، فلا يتحقق التناقض عند تحقق نتائجهما ،

وكذلك اذا افاد دليل من المتعارضين كون فعل ما مستحبا ، وأفاد الطرف الآخر كونه مباحا ، وآتى المكلف بالفعل ، فانه يخرج بذلك عن عهدة كل منهما ، وتبرأ ذمته من المطالبة بكل منهما ،

من أمثلة ذلك : ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( الوتر حق ، - وفي رواية ، واجب - على كل مسلم )<sup>(١٧٥)</sup> ، فان ظاهره متعارض

---

(١٧٥) حديث ( الوتر حق ) رواه ابو داود ، والحاكم ، وصححه ، وحديث ( الوتر واجب ) ، رواه البزار ، وفي اسناده جابر الجعفي ، ضعفه الجمهور ، ووثقه الثوري ، ورواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا » ، وقال المناوي : « رواه احمد وابو داود والحاكم في باب الوتر من حديث ابي المنيب العتكي عن بريدة ، قال الحاكم ، صحيح ، وابو المنيب ثقة ، وردّه الذهبي بان البخاري قال عنده مناكير اه وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح . » [ فيض القدير ٣٧١/٦ - ٣٧٢ ، ومنتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٣/٣٤ - ٣٦ ، وراجع بلوغ المرام مع سبل السلام ٢/١٢ - ١٣ ، ونصب الراية ٢/١١٢ - ١١٣ ، والزوائد ٢/٢٤٠ ، والتلخيص الحبير ص ١١٦ ) .

ما ورد منه (الوتر ليس بحتم ، كهيئة المكتوبة ، ولكنه سنة ، سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١٧٦) ،

حيث يفيد الحديث الاول وجوب الوتر يلزم فعله على المكلف ، والثاني يفيد كونها سنة فاذا أدى المكلف صلاة الوتر يكون بذلك قد أدى مقتضى كل منهما ، لأن كلا من الإيجاب ، والاستحباب يقتضى فعله ، وقد فعله .

وكذلك ما ورد من النبي - صلى الله عليه وسلم - من الاختلاف في صيغة التشهد التي هي : ( التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات . الخ ) (١٧٧) ،

---

(١٧٦) رواه الامام احمد ، وابن ماجه ، والحاكم ، والترمذى ، وحسنه - كلهم عن علي بن ابي طالب - رضي الله عنه - راجع في ذلك : [نيل الاوطار ٣/٣٤ ، وبداية المجتهد ١/١٩٦ - ١٩٧ ، ونصب الراية للزيلعي ٢/١١٤ - ١١٥ ، وسنن ابن ماجه ١/٣٧٠] بلفظ « قال علي بن ابي طالب : « ان الوتر ليس بحتم ، ولا كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله (ص) أوتر ، ثم قال : يا اهل القرآن أوتروا ، فان الله وتر يحب الوتر » .

(١٧٧) التشهد بهذا اللفظ اتفق عليه صاحب السنن الاربعة ، والشيخان ، والدارقطني ، وابن حبان ، والبيهقي ، والطبراني ، والدارمي ، وابن الجارود ، والبزار ، وأورده الكتاني في المتواترات ، ونقل عن جماعة من المحدثين أنه روي عن (٢٤) صحابيا منهم ابن مسعود ، وابن عباس ، وابو موسى ، وعمر ، وابنه ، وعائشة ، راجع : [ نظم المختار ص ٦٤ - ٦٥ ، وسنن الدارمي ١/٢٥٠ - ٢٥١ ، ونصب الراية ١/٤١٩ - ٤٢١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٣/٣٠ - ٣٤ ، وصحيح البخاري مع شرح القسطلاني ٢/١٢٩ - ١٣٠ ، وفتح الباري ٢/٢٦٣ ، و١١/٤٨ ، وبلوغ المرام مع سبل السلام ١/ ١٨٩ - ١٩٠ ] .



و ( التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الخ ) (١٧٨) •

فقد أخذ بالرواية الاولى جمهور الفقهاء ، والمحدثين - ومنهم :  
الحنفية - ، لما فيها من مزايا لا توجد في الرواية الاخرى ، منها : مرافقتها  
لعمل جماعة من الصحابة ، ومنها : موافقة عائشة - رضي الله تعالى عنها - ،  
واضافتها الى النبي صلى الله عليه وسلم •

وبالثانية أخذ الشافعية ، ومن معهم ، وذلك لأن راويه ابن عباس (١٧٩) ،  
وهو أعلم ، وأضبط ، ولأن فيها زيادة لا توجد في الاخرى وهي : لفظة  
« انباركات » مع أنه لو قرأ في الصلاة أيتها اجازت الصلاة ، وتبرأ ذمته (١٨٠) •  
( وأما الدليل الثالث ) فيجاب عليه - أولاً - بأن هذا مبنى على قاعدتي

---

(١٧٨) التشهد بهذا اللفظ رواه الإمام الشافعي ، ومسلم ، وابو داود ،  
والترمذي - وصححه - ، وابن ماجة - وغيرهم ، راجع : [ مسند  
الإمام الشافعي هامش الأم ٦/٦٤ ، وصحيح مسلم ١/١١٨ ، ومع  
شرح النووي ٣/٣٤ - ٣٥ ، وارشاد الساري على البخاري ٢/  
١٣٠ ، وبداية المجتهد ١/١٢٦ ، وبلوغ المرام مع سبل السلام ٢/  
١٩٠ - ١٩١ ، ونصب الراية ١/٤٢٠ - ٤٢١ ] •

(١٧٩) هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، ابن عم الرسول (ص) ولد  
في سنة ٣ ق هـ ، وروى الترمذي انه رأى جبريل مرتين ، وقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم :- « اللهم علمه تأويل الكتاب » ،  
توفي سنة ٦٨ هـ بطائف ، له في الصحيحين [ ١٦٦٠ ] حديثان ، راجع :  
[ الاعلام ٤/٢٢٨ - ٢٢٩ ، والاصابة ٢/٣٣٠ - ٣٣٤ ، والاستيعاب  
٢/٣٥٠ - ٣٥٧ ، وحلية الاولياء ١/٣١٤ ] •

(١٨٠) راجع شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٣٠ ، ويقول « فبه تشهد  
ابن مسعود ، وتشهد ابن عباس ، واتفق العلماء على  
جوازها كلها ، واختلفوا في الافضل منها ، وبداية المجتهد ١/١٢٦ ،  
وفيه « وقد ذهب كثير من الفقهاء الى أن هذا كله على التخيير » •

النحسين ، والتقبيح ، العقلين ، وهي مردودة ، كما تقرر في محله (١٨١) .

و - ثانيا - بأن استلزام التعارض للعبث مبني على عدم جواز العمل بأحدهما ، اما بناء على القول بأن حكمه التخيير - مثلا - فيجوز العمل للمجتهد بأيهما شاء ، فلا يلزم من ذلك العبث (١٨٢) .

و - ثالثا - بأن الحصر بين ما ذكرتم من الشقوق الثلاثة ممنوع ، وذلك لاحتمال شق آخر عقلا ، وهو جواز العمل بأحدهما - لا بالتشهي ،

---

(١٨١) راجع في ذلك شرح الاسنوي ١٥١/٣ ، وشرح الابهاج للمسبكي

٣٦/١ - ٤٠ ، وشرح المحلى مع حاشية البناني ٣٥٨/٢ ، هذا ، ثم ان المراد بالتحسين ، والتقبيح العقلين - ان يحكم العقل بأن الفعل الفلاني - كالصدق مثلا - فعل حسن ، فاعله يستحق المدح في الدنيا ، والثواب في الآخرة ، وان خلافه - كالكذب مثلا - ، فعل قبيح ، فاعله يستحق الذم في الدنيا ، والعقاب في الآخرة فسي الحسن ، والقبح بهذا المعنى وقع الاختلاف بين العلماء : فذهبت الشيعة الامامية والمعتزلة الى القول بحسن الفعل ، وقبحه بالعقل ، وأنهما عائدان الى امر حقيقي ذاتا ، أو وصفا ملازما ، سواء كان دركه بضرورة العقل ، كانفاذ الغرقى ، أو بنظره كحسن الصدق ، أو بالسمع ، كحسن الصلاة مثلا ، وذهبت الاشاعرة الى خلاف ذلك ، وقالوا : ان الحسن : ما حسنه الشارع ، والقبيح : ما قبحه الشارع ، فالفعل قبل الشرع لا يتصف بشيء منهما ، ويؤيده قوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ، فمقتضى الآية ، وظاهرهما انه لا عقاب - ومثله الثواب لعدم الفارق بينهما نفياً وعدمًا - الا بعد ورود الشرع ، وبعثة الانبياء ، وتأويل الرسول بالعقل تأويل لا تستسيغه اللغة ، ولا الشريعة ، وهناك مذاهب أخرى ، راجع في تفصيله : [ العقل عند الشيعة للدكتور رشدي عليان ص ١١٣ - ٢٤٧ ، ونهاية السؤل للاسنوي ٥٠/١ - ٥٣ ، وشرح التوضيح ١٨٩/١ - ١٩٩ ، وتنقيح الفصول للقرافي ص ٨٨ ، والمستصفي ٥٥/١ - ٦١ ] .

(١٨٢) راجع المسألة الثالثة ص ٤٤ - ٥٣ من هذه الرسالة .

ولاً بالتحكم - بل العمل به لما فيه من فضل ، وقوة لا يوجد في الآخر •  
يقول الأسنوي - بهذا الصدد - : ( وهذا - أي الحصر بين العمل  
بكل منهما ، أو لا بأحدهما ، أو بأحدهما بالتحكم - ضعيف ، فلقاتل أن  
يقول : نعمل بأحدهما ، ولكن لمرجح ، وهو المدعى ) (١٨٣) •

و - رابعا - على فرض التسليم بكل ما ذكرتم لا يلزم العبث ، لأن  
لزوم العبث مبني على تساوى التعارض ، والتناقض ، وهو غير صحيح ، كما  
تقدم سابقا •

و - خامسا - بأنه يمكن أن يؤخذ من مجموع الدليلين حكم واحد ،  
ويعمل به ، أو يتوقف المجتهد في العمل بواحد منهما ، على أنه قد يقال :  
ما المانع من ترك الدليلين ، والرجوع الى غيرهما من الأدلة - مطلقا ، أو اذا  
كان ذلك الغير أدون من المتعارضين (١٨٤) ؟

يقول الأسنوي - بهذا الصدد - : ( بقي قسم رابع ، وهو العمل  
بمجموعهما - أي مجموع المتعارضين - ، وذلك بأن يجعلنا كالمدلل الواحد ،  
وحينئذ فيقف المجتهد ، أو يتخير - في العمل بأيهما شاء - ) (١٨٥) •

( وأما الدليل الرابع ) فيناقش - أولا - بأن حصر ما يفيد التخيير في  
لفظ « خَيْر » ممنوع ، فقد ورد في لغة العرب كلمات أخرى تفيد ذلك ،  
نص عليه الأصوليون ، والنحاة ، منها : « أو » العاطفة ، فهي استعملت في  
معاني ، منها : التخيير •

---

(١٨٣) شرح الاسنوي على المنهاج ١٥٧/٣ •

(١٨٤) راجع في هذا الاختلاف المستقصى ٢٤٠/٢ - ٢٧٨ ، والتوضيح  
بشرح التلويح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع  
٣٦٠/٢ - ٣٦٢ ، واصول الاحكام ص ٣٢٢ •

(١٨٥) نهاية السؤل للاسنوي ١٥١/٣ •

يقول ابن مالك الأندلسي (١٨٦) :

خير ، أبج ، قسّم بأو ، وأبهم  
واشكك ، واضراب بها أيضا نمي (١٨٧)

ومنها : صيغة « افعَل » أي الأمر مطلقا ، فتأتي لعدة معانٍ منها  
التخيير (١٨٨) .

---

(١٨٦) هو : ابو عبدالله محمد بن مالك الطائي ، الاندلسي ، النحوي ،  
المتولد سنة ٦٠٠هـ تقريبا ، والمتوفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ ، له  
مؤلفات ، منها : « الكافية » و « الالفية » كلاهما في النحو ، راجع :  
[ الاعلام ١١١/٧ ، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢ ] .

(١٨٧) راجع : حاشية الصبّان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك ٣/  
١٠٨ ، والانموذج في الاصول ص ١٧٣ ، وغاية الوصول بشرح لب  
الاصول ص ٦٤ .

(١٨٨) خلاصة ما ذكره البرماوي في الفوائد السننية بشرح الفيته من معاني  
الامر (٣٣) ، وهي : الوجوب ، والندب ، والاباحة ، والتهديد ،  
والارشاد ، والاذن ، والتأديب ، والانذار ، والتكوين ، والأكرام ،  
والتسخير ، والاهانة ، والتسوية ، والدعاء ، والتمنى ، وبمعنى  
الخبر ، والمشورة ، والاعتبار ، والانعام ، والاحتقار ، والوعد ،  
والوعيد ، والاحتياط ، والالتماس ، والتحسير ، والتصبير ، وقرب  
المنزلة ، والتحذير ، والاخبار عما ينول اليه ، وارادة الامثال ،  
والتخير ، والتفويض ، والتعجب ولكن أصبح المذاهب من ثلاثة عشر  
مذهبا ان الامر حقيقة في الوجوب ، ويستعمل في الباقي مجازا عند  
وجود قرينة صارفة ، يقول البرماوي :

فصيغتنا الامر على الوجوب - حقيقة كصل للمكتوب  
ولسوى هذا مجازا برد كالندب في «فكاتبوهم» يوجد  
راجع في هذا [ الفوائد السننية الجزء الاول - خ - وشرح الابهاج  
٩/٣ ، وشرحي البدخشي ، والاسنوي على منهاج البضاوي ٢/  
١٣ - ١٨ ، والغيث الهامع لوحة ٤٨ ) .



يقول العلامة البرماوي<sup>(١٨٩)</sup> في ألفيته :

وكالاباحة التي ، مثل : « كلوا » :

من طيات ما رزقناكم ،<sup>(١٩٠)</sup> تلو

والاباحة تخير المكلف بين الفعل وتركه ، ثم يقول في شرحه زيادة

على هذا - :

( ومنها : - أي من المعاني التي يستعمل فيها صيغة الأمر - التخير ،

نحو : ( فاحكم بينهم ، أو أعرض عنهم<sup>(١٩١)</sup> ) -<sup>(١٩٢)</sup> .

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى ( وكلوا ، واشربوا ، حتى يتبين لكم

الحيط الأبيض ، من الخيط الأسود ، من الفجر )<sup>(١٩٣)</sup> .

فإن الأكل ، والشرب قبل الفجر ، وبعد النوم في رمضان ، كانا

محظورين ، والأمر بعد الحظر للاباحة<sup>(١٩٤)</sup> ، والاباحة - كما قلنا -

---

(١٨٩) البرماوي : محمد بن عبدالدائم بن موسى ، النعيمي ، العسقلاني ،

البرماوي ، الشافعي ، الأصولي ، النحوي ، من أهل دمشق ، ولد

سنة ٧٦٣ ، وسمع الآمدي ، ولازم بدرالدين الزركشي ، وأخذ عن

البلقيني ، جاور سنة بمكة ، ورحل إلى القدس لنشر العلم ، وولى

الصلاحية بالقاهرة ، له : [ اللامع الصبيح على الجامع الصحيح ،

والفية في الأصول ، وشرحه « شرحاً لم يسبق إليه » توفي سنة

٨٣١ هـ ، راجع [ طبقات الأصوليين ٢٩/٣ ، والاعلام ٦٠/٧ ] .

• سورة الاعراف ١٦٠/٧ .

• سورة المائدة ٤٢/٥ .

(١٩٢) شرح الفوائد السننية للبرماوي مخطوط الجزء الاول مبحث الامر .

• سورة البقرة ١٨٧/٢ .

(١٩٤) شرح الفوائد السننية والالفية للبرماوي ، يقول فيها :

وان ترد صيغة اثر حظر      او بعد الاستئذان حيث يجري  
والامر فيه طلب الماهية      كانت قرينة على الاباحة

قال البرماوي في شرحه - بعد هذه الايات ، وان فيها اقوالا - :

[ احدها - هذا الذي اقتضت عليه في النظم - اي للاباحة ، ورجحه

ابن الحاجب ، وجزم به الصيرفي ، والخفاف في الخصال ، ونقله ابن

التخير ، فبين أن الأمر هنا للتخير .

يقول العلامة القرطبي - بهذا الصدد ، في تفسيره - : ( وهذا أمر اباحة ، كقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » )<sup>(١٩٥)</sup> يعنى بعد التحلل من الاحرام بالحج ، يحل الاصطياد ، لا أن الاصطياد واجب بعده .<sup>(١٩٦)</sup> .

برهان في وجيزه عن اكثر الفقهاء ، والمتكلمين ، والقيرواني فسي المستوعب ، وابن التلمساني في مختصر المعالم عن نص الشافعي ، وكذلك نقله عن نصه عبدالعزيز بن عبد الجبار الكوفي ، كما في شرح المحصول للاصفهاني ، وفي مختصر التقريب للقاضي انه أظهر اجوبة الشافعي ، وقال الشيخ ابو اسحاق الشيرازي : للشافعي كلام يدل عليه ، وفي قواطع ابن السمعاني انه نص عليه في احكام القرآن ، وكذا نقله الشيخ ابو حامد قال : وقال الشافعي في احكام القرآن : وأوامر الله ، ورسوله تحتل معاني ، منها : الاباحة ، كالأوامر الواردة بعد الحظر ، كقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » ، « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا » ٠٠٠ قلت : وفي نصوصه في الام ما قاله في كتاب النكاح - « والامر في الكتاب ، والسنة ، وكلام الناس محتمل معان : احدها - ان يكون الله عز وجل حرم شيئا ، ثم اباحه ، فكان امره احلال ما حرم ٠٠ ومثل بالآيتين - » .  
[ القول الثاني ] : أنه على حاله - الامر بعد الحظر - للوجوب ، كما لو وردت ابتداء ، وبه قال الامام الرازي ، واتباعه كالبيضاوي ، وهو : قول المعتزلة .

[ القول الثالث ] : التفصيل ، راجع في هذا التفصيل ايضا [ شرحي الأسنوي والبدخشي ، والمنهاج ٣٤/٢ - ٣٥ ، وشرح غاية الوصول للانصاري ص ٦٥ ، وتفسير القرطبي ٤٤/٦ ، و ١٠٨/١٨ - ١٠٩ ، واحكام القرآن للامام الشافعي ، والرسالة له ، ولم اجد النص فيهما ، والابهاج بشرح المنهاج للسبكي ٢٦/٢ - ٢٧ ، م والفيت الهامع شرح جمع الجوامع لابي زرعة لوحة ٥٠ ] .

(١٩٥) سورة المائدة ٢/٥ .

(١٩٦) تفسير القرطبي ١٠٨/١٨ - ١٠٩ ، واحكام القرآن للجصاص ٣/٤٤٩ .

و - ثانيا - بان الاجماع الذى ادعيتموه ان ادعيتم به الاجماع على بطلان التخيير بغير لفظ « خير » فبطلانه معلوم مما تقدم من تنصيب الأصوليين والنحويين على جواز ذلك ، وان اردتم به الاجماع من الأصوليين على عدم التخيير عند تعارض الدليلين فهو ممنوع أيضا ، اذ كما يأتي في حكم التعارض أنه مذهب جماعة من الأصوليين فدعوى الاجماع غير سليمة .

( وأما الدليل الخامس ) فقد أجيب عنه - أولا - بان استلزام تعارض الأدلة لحصول الخلاف غير مسلم ، ولاسيما على مذهب القائلين بسقوط الدليلين عند تعارضهما ، ثم بالرجوع الى غيرهما من الدليل - ان وجد - مطلقا ، أو الى الأدون ، وكذا على القول بالتخيير في العمل بأيهما شاء ،

و - ثانيا - بانه ان ادى الى الاختلاف فهو في الأحكام الفقهية التي لا يوجد عليها نص قطعى ، والاختلاف في مثل ذلك أمر مستساغ ، اذ ليس كل أنواع الاختلاف ممنوعا ، بل الاختلاف من حيث الجواز ، وعدمه على أنواع ، منها : ما يكون ممنوعا كالاختلاف في الامور الاعتقادية ، ومنها : ما يكون جائزا كالاختلاف في الأمور الفرعية الاجتهادية ، ومنها : ما يكون ضروريا ، واجبا ، كالاختلاف بين المؤمنين ، للمشركين<sup>(١٩٧)</sup> ، فان ادعيتم ان

---

(١٩٧) الاختلاف مطلقا يقسم الى عدة أقسام ، وهذا موجزها :-

( القسم الاول ) الاختلاف المذموم شرعا ، وذلك كاختلاف الكفرة للمؤمنين بالله في التوحيد ، وغيره ، وكالاختلاف بين اهل البدع ، والاهواء للمسلمين واهل السنة كالخوارج ، والرافضة ، وان كان الخلاف بتأويلات فاسدة ، ويدخل في هذا القسم أمور ، وهي : (آ) الاختلاف بين اهل مقلدى المذاهب ، كالحنفية مع المالكية ، والعكس ، وغيرهما ، وايثار النزاع ، والجدال ، والفتنة بينهم ، (ب) الاختلاف بين المقلدين ، وغيرهم ممن لا يقبلون التقليد ، فقد ينكر احدهم عمل الآخر ، ويثير الجدل ، والمرء بينهم من غير جدوى . (ج) الاختلاف بين المتفهمة ، والمتصوفة ، فقد ينكر أحدهما عمل الآخر ، وينسبه

الى البدعة ، او الى عدم الاهتمام بالدين ، وهذا مما لا داعي له ، فان الشريعة المحمدية الغراء كما أتت لبيان الاحكام الشرعية ، وبث نظام العدل والحق بين الناس ، وهداية الامة الى طريق السعادة من العبادات والمعاملات ، والمناكحات ، والجنايات ، كذلك جاءت بالامر بتطهير النفس من الرذائل ، والنقائص ، فكما قال تعالى ، [ أقيموا الصلاة ، واحلّ الله البيع وحرم الربا ، وأنكحوا الايامى منكم ، والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ، ولكم في القصاص حياة ] - كذلك جاءت بنصوص ترسخ دعائم التصوف ، والزهد ، وتطهير النفس ، فقال « ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون ، ونفس وما سواها فالهها فجورها وتقواها ، قد افلح من زكّاها ، وقد خاب من دساها » ، وغير ذلك من النصوص فأصل كل منهما في الشريعة موجود ، والزيادة في كل منهما مما لا يشهد له كتاب وسنة ، وأعمال السلف الصالح من الصعابة ، والتابعين ، وتابعيهم تعتبر بدعة ، وضلالة ، فانكار اصل التصوف كانكار اصل الفقه قبيح ، يقول الامام الشافعي - وهو من كبار الفقهاء - ،

فقيها وصوفيا فكن ليس واحدا  
فاني - وحق الله - اياك أنصح  
فذلك قاسر لم يذق قلبه تقى  
وهذا جهول ، كيف ذو الجهل يصلح

( القسم الثاني ) الاختلاف المدوح ، وهو - ايضا - على أنواع :  
(أ) مخالفة المسلمين للمشركين ، فمخالفة المسلمين لاهل الشرك ، والكفرة ، وعدم اتباعهم في الآداب ، والتقاليد واجب ديني مأمور بها من الشارع ، يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - خالفوا المشركين : احفوا الشوارب ، واعفوا اللحى ، ولهذا يحرم التخثث ، والتزلف ، ومشابهة الرجال بالنساء ، وعكسها .

ب - مخالفة المسلمين للتقاليد الجاهلية ، واحوالها ، مما كان الناس عليها قبل الاسلام ، قال الله تعالى « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى » ، فالتبرج ، واطهار العورة من النساء ، يرجعان الى ما قبل الاسلام ، فدعوى التقدم فيها باطلة ، بل ان نص القرآن يوثق الصلة بينهما وبين الرجعية ، والرجوع الى الوراء ، ومن هذه العادات النياحة ، والبكاء ، وشق الجيب فقد قال صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى



جميع أنواع الاختلاف ممنوع فالكلام غير صحيح ، وان ادعيت ان بعضها ممنوع فمسلم لكن لا يفيد اثبات مدعاكم ، لجواز ان يكون هذا الاختلاف

الجاهلية ، ، فاختلاف المسلمين في هذه الحالات لتقاليد الكفرة ، ودعاة الفساد أمر واجب ، وتقليدهم ، والتقرب اليهم ، والمساواة معهم ، في هذه الامور شيء محذور وحرام شرعا .

( والقسم الثالث ) الاختلاف السائغ المقبول ، وهذا ايضا يدخل تحته افراد ، منها : اختلاف المجتهدين في الاحكام الشرعية ، فهو أمر سائغ ، متوارث من الصحابة ، والتابعين الى يومنا هذا ، ولكن هل النظر في الامور الدينية ، والفتوى في الاحكام الشرعية جائز لكل واحد ، علما كان او جاهلا ؟ ( الجواب ) ان ادعاء ذلك امر غير يسير ، وليس لكل واحد طرق هذا الباب ، كما انه ليس كل فارس يمكنه الجولان في هذا الميدان ، فلضبط هذا الامر ، والقضاء على الفوضى والفساد من الجهلة ، جعل له الفقهاء شروطا يجب توفرها لكي يعتمد على اقوالهم ، ويوفر اساس التوثيق والاعتماد على كلامهم ، ومن هذه الشروط ما يلي :-

أ - ان تكمل الآلة للمجتهد ، بمعنى توفر العلم الكافي اللازم ، والتقوى ، والصلاح التي تؤهله للاجتهد ، وتقوي الوثوق بكلامه .  
ب - ان يكون الاجتهاد في مسائل فرعية ، لا يوجد نص قطعي ، فالاجتهاد في مثل قوله تعالى : « للذكر مثل حظ الانثيين » يعتبر اجتهادا باطلا شرعا ، لنص القرآن عليه وبيان انه من حدود الله وترك حدود الله ظلم .

ج - ان يكون الغرض منه الوصول الى الحق ، والصواب ، دون التشبهى او الهوى أو غيرهما .

د - بذل أقصى الجهد من المجتهد للوصول الى الحق .

هـ - ان لا يؤدي الاجتهاد الى التفرق ، واختلاف القلوب ، يراجع في هذا : [ محاضرات للدكتور عبدالكريم زيدان ص ٧ - ١٥ ، وأصول الاحكام ص ٣٧٠ - ٣٧٢ ، وأدب القاضي للماوردي ٢٨٢/١ ، و٥١٤ ، والقسطاس المستقيم للغزالي ص ٥٤ - ٥٨ ، وشرح الاسنوي ٢٠٠/٣ ، وديوان الامام الشافعي تحقيق محمد عفيف .

من المستساغ دون المحظور ،

و - ثالثا - بأنه لم يتفرد التعارض بين الأدلة بالتأدي الى الاختلاف ، فقد ورد في لغة العرب أشياء أخرى تدعو بالمجتهدين الى الاختلاف في فهم النصوص ، وسلوك كل واحد منهم غير مسلك الآخر ، وذلك كالنقل ، والاشتراك ، والاضمار ، والمجاز ، وغيرها<sup>(١٩٨)</sup> ، مع أن وجود هذه الأمور

(١٩٨) مثال الاول : قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم » ، فانه بعد الاتفاق على جواز استعمال لفظ النكاح ومشتقاته في الوطء ، وهو معناه اللغوي ، وفي العقد ، وهو معناه الشرعي اختلف في المراد به في « ما نكح آبائكم » هل هو باق على الاول ، أم نقل الى المعنى الشرعي ؟ فعلى الاول - واليه ذهب الحنفية - انه يحرم عقد نكاح كل من وطئها الآباء سواء كان بالعقد الصحيح ام بغيره ، وعلى الثاني - واليه ذهب الشافعية - يحرم نكاح كل من عقدها الآباء ، فلا يحرم عليه المزني بها من الوالد ، وسبب هذا الاختلاف هو وجود النقل من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي ومثال الثاني : قوله تعالى : « يتربص بانفسهن ثلاثة قروء » ، فان الفقهاء بعد اتفاقهم على جواز استعمال « القروء » في كل من الطهر ، والحيض بالحقيقة - اختلفوا في المراد به في هذه الآية هل هو الطهر ، فعلى المطلقة ان تعتد ثلاثة اطهار ، او الحيض ، فهي تعتد بثلاث حيضات ؟ ، وسبب الاختلاف ، وجود الاشتراك ووضع لفظ واحد لمعنيين فاكثر ، وجواز استعماله في كل منهما بالاشتراك اللفظي . ومثال الثالث : قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة - الآية - » فانه اختلف في المضمرة في هذه الآية بعد الاتفاق على عدم جواز الحمل على الحقيقة ، فقليل يضمم الاكل فيدل على حرمة اكل الميتة فقط ، دون بقية الانتفاع بجلدها وشعرها ، وقيل بقدر الانتفاع ، فيدل على تحريم كل الانتفاعات بالميتة اكلا كان او غيره ، وسببه ، وجود دلالة الاضمار ، وتعارض المقدرات . ومثال الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم - في النهار - : « اذا انا صائم » اختلف هل المراد به معناه الحقيقي الشرعي ، وهو الصوم المشهور الاصطلاحي ، أو المعنى اللغوي ، وهو مجرد الامساك بدون النية فهو مجاز بالنسبة لاهل الشرع ؟ فعلى الاول يجوز الصوم بدون تبين نية النية للنافلة ، وعلى الثاني لا يفيد جواز ذلك ، وسبب الاختلاف جواز الحمل على المعنى الحقيقي والمجازي .

مستساغ ، لغة ، وشرعا ، ومسلم به لدى الجمهور ، ثم ان أردتم بتأدية  
التعارض الى الاختلاف تأديته الى الاختلاف المحظور فممنوع ، اذ الاختلاف  
في الأمور الفقهية التي ليس عليها نص قطعي أمر متوارث من الصحابة ،  
والتابعين ، ومن بعدهم من العلماء ، والمجتهدين الى يومنا هذا ، ومن نظر  
في كتب الخلاف ، كالمغنى لابن قدامة (١٩٩) ، وبداية المجتهد لابن رشد (٢٠٠) ،  
وغيرهما لا يبقى له شك فيما قلنا .

وان اردتم به انه يؤدي الى مطلق الاختلاف فمسلم ، ولكن لا يؤدي  
الى محظور ، فلا يكون التعارض المؤدي الى الاختلاف مؤديا بالمحظور .

و - رابعا - بأن الآية لم تنف جميع أنواع الاختلاف ، ولا كل فرد من  
أفرادها ، بدليل أن المفسرين قالوا : الاختلاف المراد هنا ، اختلاف تناقض ،  
وتضاد ، وعلى فرض التسليم بأنها تنفي جميع أنواع الاختلاف فنحملها على  
الاختلاف المذموم ، وهو : الاختلاف في الأمور الاعتقادية جمعا بين هذه  
الآية ، وغيرها الموافقة لها عقلا ونقلا ، وبين الآيات ، والآثار الواردة التي

---

(١٩٩) هو : عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ، موفق الدين ، الدمشقي ،  
الحنبلي ، المقدسي ، صنف ما يزيد على سبعين كتابا ، ولد سنة  
٥٤١ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٠ هـ ، من مؤلفاته : [ تاريخ الاسلام  
الكبير - خ - ٣٦ مجلدا ، وسير النبلاء ١٥ جزءا ، والمغنى ١٠ أجزاء  
راجع [ الاعلام ٢٢٢/٦ ، وبغية الوعاة ص ١٢ ، والبداية والنهاية  
٢١٠/١٤ ، وطبقات الاصوليين للمراغي ٥٣/٢ - ٥٤ ] .

(٢٠٠) هو : محمد بن احمد بن محمد بن رشد ، من اهل قرطبة ، الفيلسوف  
الاندلسي ، المالكي ، المتولد سنة ٥٢٠ هـ ، والمتوفي سنة ٥٩٥ هـ ،  
عنى بترجمة فلسفة أرسطو الى العربية ، له مؤلفات منها « بداية  
المجتهد ، ومنهاج الادلة ، وتهافت التهافت - في الرد على الغزالي » ،  
راجع : [ الاعلام ٢١٢/٦ - ٢١٣ ، وطبقات الاطباء ٧٥/٢ ، وطبقات  
الاصوليين ٣٨/٢ - ٣٩ ، وقضاة الاندلس ص ١١١ ] .

نستسيغ الاجتهاد ، والاختلاف في الاحكام الفرعية (٢٠١) .

( واما الدليل السادس ) فيعرض عليه - أولا - بأنهم ان ارادوا بالاتفاق على الترجيح ، وما ينافي جواز التعارض ، وثبوتة - اتفاق الأصوليين . كلهم ، فانه ممنوع ، اذ - كما يأتي في حكم الترجيح - ان بعضهم ذهبوا الى عدم لزوم الأخذ بالترجيح ، وان ارادوا به اتفاق بعضهم فهو مسلم لكن اتفاق كلهم ليس بحجة ، فضلا عن اتفاق بعضهم ، و - ثانيا - بأن الترجيح - على فرض الاتفاق عليه - لا ينافي التعارض لأن الترجيح انما يكون عند وجود الفضل ، والمرجح لأحد المتعارضين ، واما عند عدم ذلك فلم يقل به أحد ، على أن القول بالترجيح يؤيد جواز التعارض ، ووجوده ، ولا ينافيه ، اذ لولا التعارض لما تدعو الحاجة الى الترجيح .

( واما الدليل السابع ) فقد تقدم الجواب بالنسبة للشق الاول ، واما بالنسبة للشق الثاني فيجاب عليه ، بانه انما كان صحيحا ، اذا كان النهي عن الشيء للحرمة ، والأمر به للوجوب فيتم ذلك ، لكن الحصر في ذلك ممنوع ، اذ كما يجوز ذلك ، يجوز أن يكون النهي عن الشيء من الشارع ، لكونه خلاف الاولى والأفضل ، والأمر به لبيان أن الفعل جائز ومباح ، أو يكون ورود النهي عن الشيء ، لما في الفعل من الضرر على الجسم والصحة العامة ، والأمر به أيضا اما لبيان جواز الفعل ، أو لبيان ان الاسباب لا تؤدي مفعولها بالذات انما بمشيئة الله سبحانه وتعالى (٢٠٢) .

من أمثلة ذلك : ما تقدم من نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن اختلاط المرضى ، وما يفيد جواز مخالطتهم وانكار العدوى المفهومين من حديثي « فرّ من المجذوم ، ولا عدوى » (٣٠٢) .

(٢٠١) المعتمد ١٥٦/٢ ، وتفسير الجامع لاحكام القرآن ٢٩٠/٥ .

(٢٠٢) راجع ارشاد الساري ١٤/١ و ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥٠/١ - ٥٩ ، وفيض التندير ٣١٥/٦ .

(٢٠٣) تقدم ذلك في ص ٣٨ - ٣٩ من هذه الرسالة فراجعها .

تقدم الجواب  
بالنسبة للشق الاول  
واما بالنسبة للشق الثاني  
فيجاب عليه  
بانه انما كان صحيحا  
اذا كان النهي عن الشيء  
للحرمة والأمر به للوجوب  
فيتم ذلك لكن الحصر في ذلك  
ممنوع اذ كما يجوز ذلك  
يجوز أن يكون النهي عن الشيء  
من الشارع لكونه خلاف  
الأولى والأفضل والأمر به  
لبيان أن الفعل جائز ومباح  
أو يكون ورود النهي عن الشيء  
لما في الفعل من الضرر على الجسم  
والصحة العامة والأمر به أيضا  
اما لبيان جواز الفعل أو لبيان  
ان الاسباب لا تؤدي مفعولها  
بالذات انما بمشيئة الله سبحانه  
وتعالى (٢٠٢) .



وكذلك ما يأتي في مبحث الجمع وشروطه « من نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائماً » « وشربه صلى الله عليه وسلم الماء قائماً » .

ومثال آخر : ما ورد ( ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول قائماً )<sup>(٢٠٤)</sup> وما ورد أنه ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء - قال الراوي - فجئت به فتوضاً )<sup>(٢٠٥)</sup> .

فان البول قائماً خلاف الاولى والأفضل ، لكن عند طريان شغل

---

(٢٠٤) روى حديث النهى عن البول قائماً بعدة طرق ، فمنها : عن ابن عمر ، عن عمر ( رضي الله عنهما ) ، قال : « رأني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا ابول قائماً ، فقال : « يا عمر لا تبل قائماً » ، فما قلت قائماً بعد [ ، ومنها : ما روي عن عائشة ( رضي الله عنها ) ، قالت : « ان حدثك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً ، لا تصدقه ، أنا رأيته يبول قاعدا » ، ومنها : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبول قائماً » روى حديث البول قائماً البيهقي ، والدارمي ، والحافظ ابن حجر ، والترمذي ، والبخاري ، وابن ماجه ، وأبو عوانة ، وابن شاهين ، والدارقطني ، وغيرهم ، راجع في ذلك : [ منتقى الاخبار مع نيل الاوطار ١/١٠٦ - ١٠٩ ، وسنن الدارمي ١/٣٦ ، وسنن ابن ماجه ١/١١٢ ، وحاشية الشيخ سليمان الكردي على شرح المقدمة الحضرمية ١/٨١ ] .

(٢٠٥) هذا الحديث رواه صاحب الكتب الستة ، ومالك ، وأحمد ، والدارمي ، وابن الجارود ، وابن أبي شيبة ، وأخرجه البيهقي من عدة طرق ، راجع في ذلك : [ المصادر المتقدمة ، ونقل الشوكاني في نيل الاوطار ١/١٠٧ - ١٠٨ ، عن الحافظ ابن حجر ( أنه لم يثبت شيء في النهى عن البول قائماً ) ، وقال الشيخ سليمان الكردي في المرجع المتقدم : « وخبر النهى عن البول قائماً ضعفه البيهقي ، وغيره ، وكذا نهيه لعمر لما رآه فعله » ، وراجع البخاري مع ارشاد الساري ١/٢٩٣ - ٢٩٤ ، وفيه ( ٠٠ فبال ٠٠ قائماً ، بيان للجواز ، أو لانه لم يجد مكاناً فاضطر للقيام ٠٠٠ ، أو استشفاء من وجع صلبه على عادة العرب في ذلك ، أو أن البول قائماً احسن للفرج ٠٠ الخ ، وقد أباح البول قائماً جماعة كعمر ، وابنه ، وزيد

ضروري ، أو خوف الضرر من امساك البول ، أو نحو ذلك فهو جائز .  
 ( وأما الدليل الثامن ) فيناقش - أولاً - بأن النسخ ، أو الجمع بين  
 الدليلين ، لا ينافي التعارض الظاهري ، أو التعارض الحقيقي بمعناه العام ،  
 على أن النسخ والنسخ قسم من المتعارضين ، وسيأتي أن النسخ من جملة  
 ما يدفع به التعارض بينهما ، فالدليل ينقلب عليهم ، باثبات التعارض ،  
 و - ثانياً - بأنه لم يقل أحد بنسخ جميع المتعارضين ، ولا بدفع التعارض بين  
 جميع الأدلة المتعارضة بالنسخ ، فان كان النسخ يدفع التعارض في بعض ،  
 فلا يمكن دفعه به في الجميع ، وبهذا نكتفي عن مناقشة ادلة المانع من  
 جواز التعارض ، والله أعلم بالصواب .

### ادلة المجوزين للتعارض :

واستدل المجوزون للتعارض بعدة ادلة عقلية ، ونقلية لاثبات مدعاهم ،  
 ولتوطيد ما ذهبوا اليه ، وهذه خلاصتها :

( الاول ) ان المنع من جواز التعارض أما أن يكون من جهة العقل ،  
 أو من جهة الدليل السمعي ، اما من جهة العقل فاطل ، لأننا لا نجد في العقل  
 ما يحيل تساوي الأمرين في القوة لجواز ان يخبر رجلان احدهما باثبات  
 شيء ، والآخر بنفيه ، ويستوي عندنا عدالتهما ، وصدق لوجهتهما ، وذلك  
 كتعارض الأمارات الدالة على جهة القبلة ، وكوجود القيم الرطب المشف  
 في زمن الشتاء ، حيث يمكن أن يستوي العقلاء ، او عقولان في موجه ،  
 ومقتضياته ، فكان مما أجازته العقول ، وأما من جهة الدليل السمعي ، وهو

---

ابن ثابت ، وسعيد ابن المسيب ، وابن سيرين ، والنخعي ، والشعبي ،  
 وأحمد ، وقال مالك : ان كان في مكان لا يتطابق عليه منه شيء فلا  
 بأس به ، والا فمكروه ، وكرهه للتنزيه عامة العلماء ، والابهاج  
 بشرح المنهاج مع شرح الاسنوى ١٣٣/٣ .

ما استدلوأ به من انه اما ان يحكم بكل منهما ، فلا يمكن لوجود التخالف بينهما ، او بواحد منهما على التخيير ، فلا يجوز ، لاجتماع الأمة على عدم تخيير المكلف ، فهذا أيضا باطل ، لأن تعادل الأمارتين بمنزلة لفظة « خيّر » في ذلك الحكم (٢٠٦) .

( والثاني ) ان الشارع أتى بأدلة على الاحكام الشرعية ، بعضها قطعية ، وبعضها ظنية ، سواء كانت من الكتاب ، أو السنة ، وهناك ادلة أخرى ، كالقياس ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، ونحو ذلك ، فمما لا شك فيه أنه قد يتحقق تعادل قياسين ، أو علمين ، أو مصلحتين فكما يجوز ذلك في الأقيسة ، والمصالح ، والعله ، فليجز ايضا بين الكتاب ، والسنة (٢٠٧) .

( والثالث ) تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم الاجتهاد بقسميه : الصحيح ، والخطأ ، بقوله : « اذا حكم الحاكم ، فاجتهد فأصاب فله أجران ، واذا حكم ، فاجتهد ، فأخطأ ، فله أجر واحد » (٢٠٨) ، والاجتهاد

(٢٠٦) انظر المعتمد ٢/ ٨٥٤ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٧-٤١٨ ،

(٢٠٧) الموافقات للشاطبي ٤/ ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢٠٨) هذا الحديث رواه الامام احمد ، والشيخان ، واصحاب السنن الاربعة - من حديث ابى هريرة ، وهم الا الترمذي ، من حديث عمرو بن العاص ، وعقبة ابن عامر ، وعبدالله بن عمرو بلفظ « اذا اجتهد الحاكم فله أجر ، وان أصاب فله عشرة أجور ، ونقل الكتاني عن التفتازاني أنه متواتر المعنى ، راجع : [ البخاري ٨/ ١٤٨ ، ومع ارشاد الساري ١٠/ ٣٤٣ ، وفيض القدير ١/ ٣٣١ ، وصحيح مسلم ٢/ ٤١ ، وشرح النووي ٧/ ٣٢٩ ، ومفتاح الصحيحين ق ١/ ١٤ ، ق ٢/ ٥ ، - وراجع في تفصيل انه هل المصيب واحد ، او الكل مصيب ؟ - المصدر الثاني والرابع ، والمنخول للغزالي مع هامشه ص ٤٤٩-٤٥٠ ، والمستصفي له ٢/ ٣٦٣ ، ومسلم الثبوت ٢/ ٢٨١ ، وشرح المحلى ٢/ ٣٨٩ ، وأصول الاحكام للدكتور احمد عبيد الكبيسي ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ) .

بالضرورة يؤدي الى الاختلاف في الأمور الاجتهادية ، التي لا يوجد عليها نص قطعي وذلك لاختلاف الانظار ، وتفاوت الآراء ، والقرائح بمقتضى الخلقة والفطرة التي فطر الله الناس عليها، وخلقهم عليها لذلك، والتقرير على الاجتهاد المؤدي الى الاختلاف في الاحكام يكون تخييراً في الحكم الذي يجتهد فيه ، فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم - بتقريره الاجتهاد ، المؤدي - بلا شك - الى الاختلاف في الحكم - ، أفرهم على الاختلاف ، والتعارض فهو اذاً له مساغ في الشريعة ، وبالتالي انه حق ، وغير محظور شرعاً (٢٠٩) .

(والرابع) تمسكوا بأمور أخرى تقتضي الاختلاف ، والتعارض وهذه بعض منها :-

أ - الآيات المتشابهات ، كقوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » (٢١٠) ، وقوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » (٢١١) ، وقوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » (٢١٢) ، وغير ذلك ، مما هو وارد في الكتاب ، والسنة (٢١٣) ، التي تؤدي بلا شك - الى الاختلاف في فهم معناه ، لأنها مجال لتباين الأفكار والآراء ، ومؤدية الى اختلاف الانظار ، والمدارك ،

---

(٢٠٩) الموافقات للشاطبي ٤/١٢٣-١٢٤ ، وادلة التشريعية المتعارضة للدكتور بدران ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢١٠) سورة الفتح ٤٨/١٠ .

(٢١١) سورة طه ٢٠/٥ .

(٢١٢) سورة الرحمن ٥٥/٢٧ .

(٢١٣) القرطبي ١٦/٢٦٧ - ٢٦٨ ، و١١/١٦٩ - ١٧٠ ، و٧/٢١٩ - ٢٢٠ ، و١٧/١٦٤ - ١٦٦ ، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٤٤ - ٥٨ ، وأساس التقديس للرازي ص ١٢٣ - ١٢٨ ، و١١٤ - ١٢٠ ، و١٤٩ - ١٥٨ .



فورود المتشاببات في الكتاب والسنة دليل على جواز الاختلاف ، ثم على جواز  
تعارض الأدلة المؤدية اليه (٢١٤) .

ب - ما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - في حديث الزكاة  
الطويل الذي منه - : ( وفي كل أربعين ابنة لبون ، ووفي كل خمسين  
حقة ) (٢١٥) .

فهذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير ، لمن يملك مأتين من  
الأبل - أن يدفع خمس بنات لبون ، لأنه حصل عنده ما يسوى ٥ × ٤٠  
ابلا ، أو يدفع أربع حقائق ؛ لأنه يملك ما يساوى ٤ × ٥٠ ابلا وذلك  
لوجود نصين كل واحد منهما يقتضى واحداً من ذلك ، فليكن تعارض  
الأدلة كذلك مفيداً للتخير (٢١٦) .

ج - ومنها : ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( أصحابي

---

(٢١٤) الموافقات ٤/١٢٣-١٢٤ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٢٧-٢٨ ،  
والابهاج مع شرح الاسنوى ٣/١٣٣ - ١٣٤ .

(٢١٥) رواه البخارى ، والامامان : الشافعي ، واحمد ، وابن حبان ،  
والحاكم ، واصحاب السنن الاربعة ، والدارقطني ، وابن عبد البر ،  
وابن حجر ، وغيرهم ، - راجع : [ مسند الشافعي هامش الام ٦/  
١٢١ ، وارشاد الساري ٣/٤٥ - ٤٦ ، وفيض القدير ٤/٤٥٥ ،  
وسنن ابن ماجة ١/٥٧٣ - ٥٧٤ ، والمغني لابن قدامة مع الشرح  
الكبير ١/٤٥٠ - ٤٥٣ ، وبداية المجتهد ١/٢٥١ - ٢٥٢ ) .

(٢١٦) الابهاج بشرح المنهاج ٣/١٣٤ ، مع شرح الاسنوى ٣/١٣٣ .

كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم (٢١١) .

وجه الدلالة : أن الصحابة ، - وهم : كل من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ، ومات على دينه - اختلفوا في الأحكام الشرعية الفرعية ، التي لا يوجد عليها نص قطعي ، والنبي صلى الله عليه وسلم حث في هذا الحديث أمته على الاقتداء بهم ، وبين أن في ذلك هداية ، إذا فالاخذ بكلامهم ، والاقتداء بأفعالهم يؤديان بلا شك الى جواز الاختلاف وجوازه

---

(٢١١) هذا الحديث اخرج به البيهقي في المدخل ، وابن عدي في الكامل ، وابن عبد البر ، وابن عساكر ، والحاكم ، والدارقطني في المؤلف ، وفي غرائب مالك ، والقضاعي في مسند الشهاب ، وغيرهم بالفاظ متقاربة المعاني مختلفة المياني ، وبطرق متعددة ، كلها ضعيفة لكن بكثرة الطرق وصل الى درجة الحديث الحسن ، ولذلك حسنه الصغاني ، وقال ابن أمير الحاج : له طرق من رواية عمر ، وابنه ، وجابر ، وابن عباس ، وانس ، بالفاظ مختلفة ، فعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل اصحابي مثل النجوم ، يهتدى بها فبأيهم اخذتم بقوله ، اهتديتم » ومن الدار قطني عن جابر بلفظ « مثل اصحابي مثل النجوم فبأيهم اقتديتم ، اهتديتم » راجع في ذلك ( آتقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٩٩/٣ ، وكتاب الاعتقاد للبيهقي ص ٦٠ ، والتلخيص الحبير ص ٤٠٤ ، في ادب القضاء ، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩٠/٢ - ٩٢ ، واقامة الحجة للكنوي مع هامشه ص ٤٨ - ٥١ ، والكافي الشاف في تخريج احاديث الكشف لابن حجر العسقلاني ٩٤/٤ ، والادلة المتعارضة ص ٢٩ ، وهامش المنحول ص ٤٧٤ ) ، هذا ، وقد اعترض علي أثناء مناقشة الرسالة بأن هذا حديث موضوع ، فلا يجوز ادخاله في الرسالة ، [ والجواب ] تبين مما تقدم ان القول بوضعه غير مسلم ، بل ان الحديث - وان كان جل - ، أو كل طريقه بالانفراد ضعيف - وصل الى درجة الحديث الحسن ، بكثرة الطرق ، وتعدد الروايات ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان الاستدلال بمعناه دون لفظه ، ومعناه صحيح بلا اختلاف ، على ان ايراده ليس على سبيل الاقناع به ، بل أتى به من قبل القائلين بوجود التعارض ، ثم ردّه ببيان ضعفه .

الاختلاف من علامة تعارض الأدلة ، اذا ففيد جواز التعارض ، أو يقال : ان الصحابة اختلفوا ، وان اختلافهم ما كان الا عن تعارض الأدلة عندهم ، فتقرير النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة ( رضى الله عنهم ) على الاختلاف والحث على الاقتداء بهم - دليل على جواز التعارض بين الأدلة الشرعية ( ٢١٢ ) .

د - ومنها : تخيير الشارع من صلى داخل الكعبة أن يتوجه الى أي جهة شاء ، بالاتفاق ، وهذا دليل على جواز الاختلاف في الاحكام الشرعية ، ثم على جواز تعارض الأدلة ( ٢١٣ ) .

هـ - ومنها : ما ذهب اليه جماعة من العلماء من أنه يجوز للعامة أن يستفتي من العالين المتساويين فقها ، وورعا ، وتقوى أيهما شاء ، اذا أفتاه كل منهما بما يخالف الآخر ، فتجوز تقليد أي مجتهد من غير ترجيح متفق بينهم يدل على جواز الاختلاف ، ثم على جواز تعارض الأدلة ، المؤدى الى ذلك ( ٢١٤ ) .

و - ومنها : تخيير المسافر في الاحكام الشرعية بين كونه صائما ، أو مفطرا في رمضان ، وبين كونه أن يصلي اربع ركعات ، أو ركعتين في الصلوات الرباعيات ، فهذا قد يؤدي بلا شك الى الاختلاف .  
( والخامس ) تمسكوا بآيات الكفارات ، حيث خير سبحانه وتعالى

---

( ٢١٢ ) الموافقات للشاطبي ١٢٣/٤ - ١٢٤ .

( ٢١٣ ) ارشاد الساري ٤١٣/١ - ٤١٤ ، وتحفة المحتاج لابن حجر ١/ ٤٩٣ - ٤٩٤ ، وبداية المجتهد ١٠٩/١ ، وشرحى الابهاج ، ونهاية السؤل على المنهاج ١٣٣/٣ - ١٣٤ .

( ٢١٤ ) المصدر السابق على الاول .

المكلف على الايمان باحدى خصال الكفارة ، فهو مفيد ايضا تخير المكلف بين الأحكام الشرعية ، وبالتالي جواز ، ووقوع التعارض المؤدي الى الاختلاف ، وتخير المكلف في الاحكام الشرعية<sup>(٢١٥)</sup> .

( السادس ) تمسك الشيعة الامامية بما رووه من الأئمة ( رضى الله عنهم ) بطرق كثيرة ، ومتعددة ، في ورود التعارض ، والاختلاف من أقوالهم ، وأفعالهم ، مما يدل بوضوح على جواز ، ووقوع التعارض في الشريعة ،

منها : ما روى عن الامام علي الرضا<sup>(٢١٦)</sup> أنه ( رضى الله عنه ) حينما سأله الحسن بن جهم عن الاحاديث المختلفة المروية عنهم ، أنه أمره ( بان يعرضه على كتاب الله ، فان لم يشبهه ، ولم يعلم أيتهما ، فانه موسع عليه يجوز الأخذ بكلها )<sup>(٢١٧)</sup> .

( السابع ) الاخبار الكثيرة التي روتها الشيعة بطرق كثيرة في معالجة الاخبار المتعارضة .

---

(٢١٥) المصدر السابق .

(٢١٦) هو : الامام علي بن الامام موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، ثامن الأئمة عند الشيعة الاثنى عشرية ، ومن اجلاء سادة اهل البيت ، وفضلائهم ، ولد في المدينة سنة ١٥٣ هـ ، عهد اليه المأمون بالخلافة من بعده ، وزوجه ابنته ، وضرب اسمه على الدينار ، والدرهم ، توفي سنة ٢٠٣ هـ ، راجع : [ جعفر الصادق للاستاذ محمد ابي زهرة ، والاعلام ١٧٨/٥ ، ومنهج المقال ص ٢٣٩ ، والذريعة ٢/ ١٠٥ ، وعقيدة الشيعة ص ١٦٥ - ١٧٥ ] .

(٢١٧) القوانين المحكمة ٢/ ٢٧٨ ، وهامشها للسيد اسماعيل التبريزي المشهور بالموازين .



من ذلك : ما رَوَاهُ عن محمد الباقر (٢١٨) أنه قال - بهذا الصدوق : ( خذ بما اشتهر بين أصحابك ، ودع الشاذ النادر ، خذ بما يقوله أعدلهما عندك ، وأوثقهما في نفسك .. الخ ) (٢١٩) .

( الثامن ) عمل المجتهدين من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم الى يومنا هذا ، فانهم منذ العصور الاولى ، اجتهدوا واختلفوا ، ونظروا في الأدلة ، وجمعوا بين المتعارضين ، ورجحوا أحدهما على الآخر ، واستنبطوا الاحكام الشرعية من هذه الأدلة بهذه الطرق ، ولم ينكر أحد على أحد ، بل أقروا المصيب منهم ، والمخطيء ، وأقروا لكل منهما أجره ، علما بأن معظم الاختلاف ينشأ من تعارض الأدلة ، فهذا منهم يعتبر اجماعا عمليا على وجود الاختلاف في الشريعة ، وعلى الاعتراف بتعارض الأدلة ، وبالتالي على وجود التعارض بينها (٢٢٠) .

---

(٢١٨) هو : محمد بن علي ، زين العابدين بن الحسين ( رضي الله عنهم ) ابو جعفر الصادق ، خامس الائمة عند الشيعة الاثني عشرية ، كان ناسكا ، عابدا ، له آراء في العلم ، والتفسير ، ولد في المدينة سنة ٥٧هـ ، وتوفي بالحميمة ، ودفن بالمدينة سنة ١١٤ او ١١٧ ، أو ١١٨هـ راجع : [ الاعلام ١٥٣/٧ ، والذريعة ٣١٥/١ ، ومنهاج السنة ١١٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٥٠/٩ ] .

(٢١٩) الشاذ : ما يكون مخالفا للقياس ، من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته ، والنادر : ما يكون قليلا ، وان لم يكن مخالفا للقياس ، والمراد بالشاذ في اصطلاح المحدثين : ما خالف فيه الراوى الثقة الجماعة مع تعذر الجمع بينهما [ التعريفات للسيد شريف الجرجاني ص ٥٤ ، وحاشية لقط الدرر ص ٥٤ ، والقوانين المحكمة ٢/٢٧٩ ] .

(٢٢٠) الادلة المتعارضة ص ٢٨ - ٢٩ ، والقوانين المحكمة مع هامشها ٢٧٨/٢ - ٢٧٩ ، وبداية المجتهد ١٣٣/١ ، و١٤٧ ، و٣٢٠ ، و٢/٨٤ ، ١٩٤ .

( التاسع ) قياس التعارض الواقعي ، والخارجي على التعارض الذهني ،  
فإن الأخير جائز بالاتفاق فليجز الأول قياسا عليه ( ٢٢١ ) .

( العاشر ) استدلوأ بأنه لا يلزم من فرض وقوع تعارض الأدلة محال  
لا لذاته ، وهو معلوم ، ولا لدليل آخر ، لعدم وجوده ظاهرا ، والأصل عدمه  
فليكن جائزا ( ٢٢٢ ) .

#### مناقشة الأدلة :

ليس من العسير توجيه الانتقادات ، والاعتراضات الكثيرة الى هذه الأدلة  
انتقادات ، واعتراضات تستهدفان صحتها ، وتستظهران ضعفها ، وعدم صحة  
اتمسك بها وعدم التقريب بينها ، وبين الدعوى التي سبقت هي لأجلها ،  
وبالتالي انهيار صرح مبني عليها ، وهذه خلاصتها :-

( اما الدليل الاول ) فيعترض عليه - أولا - بأن تجويز مساواة  
الدليلين عند العقل ان كان مجرداً عن النتائج التي تترتب عليها فمسلّم  
ذلك ، لكن الكلام ليس في ذلك ، وان كان مع ما يترتب عليها من نتائج  
متنافية مؤدية الى الباطل ، فغير مسلّم ، اذ لو جوتز هذا ، لجوتزت نتائج  
المتناقضة الباطلة ، و - ثانيا - بعدم التسليم بكون تعارض الأدلة بمنزلة لفظ  
( خير ) حيث يشهد اللغة ، والنقل الصحيح من نصوص الكتاب للأخير ،  
دون الاول .

( واما الدليل الثاني ) فيناقش - أولا - بأنا لانسلم استلزام الأدلة الظنية  
لوجود الخلاف ، وتحقيق التعارض - ان ارادوا بذلك ، التعارض ،  
والاختلاف الواقعيين ، لجواز ورود أدلة ظنية متوافقة ، غير متعارضة ،  
و - ثانيا - بأن التعارض - كما تقدم - من علامة المعجز ، وهو أمر ينتزه  
كلام البارئ تعالى عنه ، و - ثالثا - بأن تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم  
الاجتهاد فيما ليس فيه نص قطعي ، فهو لا يثبت الاختلاف بين الأدلة الشرعية ،

( ٢٢١ ) الابهاج بشرح المنهاج للسبكي ١٣٣/٣ - ١٣٤

( ٢٢٢ ) المصدر السابق .

نعم ربما يؤدي الى الاختلاف في الاحكام الشرعية ، بأن يرى كل مجتهد رأيا يخالف الآخر ، وأين هذا الاختلاف في الاحكام الشرعية من تعارض الأدلة التي تستلزم ورود دليلين صحيحين من الشارع يخالف أحدهما مقتضى الآخر ؟ وبينهما بون شاسع •

وعلى فرض دلالة على ثبوت التعارض بالاستلزام ، بأن تقول : ان الاختلاف يتحقق من التعارض ، والتعارض قد يستلزم الاختلاف ، فهذا ايضا غير مسلم ، اذ قد تقرر في علم الميزان انه لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ، بل وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ، والا ما كان لازما (٢٢٣) .  
كما واعترض على (الدليل الرابع) - أولا - بان وجود التشابه لا يدل على وجود التعارض بين الأدلة ، بل يدل على التعارض ، والاختلاف في الآراء ، الا على تقدير ان يكون لكل واحد من صاحب الرأيين المختلفين دليل ، وهذا غير مسلم ، بل قد لا يوجد لأحدهما أو لكل منهما دليل صحيح ، وعلى فرض التسليم بذلك ، فالدال على التعارض هذه الأدلة ، دون التشابه ، لانها لو كانت متشابهة لما كانت أدلة ، لان التشابه لا يمكن الاستدلال بها ، و - ثانيا - بأن وجود التشابه غير مستلزم للاختلاف ، لعدم حصر المتصور بازاء التشابه الاختلاف فقط بل يمكن أن يتحقق التشابه ، ولم يبد أحد الرأي حوله ، أو يبدون الرأي متفقين على شيء واحد ، كالتفويض الى الله كما فعله السلف ، اذا فلاحتمالات ثلاثة لا يستلزم

---

(٢٢٣) اللازم : ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ، والملزوم ، هو : ذلك الشيء ، كاستلزام الضرب ، للضارب ، والمضروب ، او استلزام الحبشي للسود ، اما السواد فلا يستلزم وجود الحبشي لجواز تحقق في ضمن أشياء أخرى ، وكذا المضروب ، والضارب لا يستلزم من وجودهما وجود الضرب ، لجواز تحققهما بدونه ، راجع [ شرح الخبيص على تهذيب المنطق ص ٤٤ - ٤٦ ، وشرح ميزان الانتظام على الشمسية ص ٥٦ - ٥٧ ] •

الاختلاف الاحتمال واحد<sup>(٢٢٤)</sup> ، و - ثالثا - بأن وضع التشابهات لقصد الاختلاف ممنوع ، لأن القرآن نفسه يبين أن وضعها لقصد الابتلاء ، كما قال سبحانه : ( ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حيّ على بينة )<sup>(٢٢٥)</sup> ، وقال تعالى : ( ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك )<sup>(٢٢٦)</sup> ، على أن أدلة الأحكام الشرعية هي : الآيات المحكمات ، دون التشابهات<sup>(٢٢٧)</sup> .

ويناقش الدليل السادس من تمسكهم بأخبار الأئمة - بأن هذا تمسك غير سائغ ، لأنه يتوقف على عدة مقدمات منها :-

أ - كون كلامهم حجة بمنزلة كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما رووا عن جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال : قولي قول جدي ، وقول جدي قول الرسول صلى الله عليه وسلم .

ب - عصمتهم عن الخطأ في الكلام ، والتشريع ، الذي هو مدار الحجية في أقوالهم وأفعالهم ، التمسك فيها بقوله تعالى : ( انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ، ويطهركم تطهيرا )<sup>(٢٢٨)</sup> .

---

(٢٢٤) من جملة ما اعترض به خلال المناقشة الاعتراض الثاني والثالث .

(٢٢٥) سورة الانفال ٤٢/٨ .

(٢٢٦) سورة الهود ١١٩/١١ ، والقسطاص المستقيم ص ٥٤ - ٥٨ .

(٢٢٧) المحكم ، هو : المكشوف المعنى الذي لا يتطرق اليه اشكال واحتمال ، والمتشابه : ما يتعارض فيه الاحتمال ، او المحكم : ما انتظم ترتيبه مفيدا ، اما ظاهرا ، واما بتأويل ، والمتشابه : الاسماء المشتركة ، كالقرء المشترك بين الطهر والحيض ، وكالذى بيده عقده النكاح ، المشترك بين الزوج والولي ( شرح مسلم ٩٩/١٠ - ١٠٠ ) .

(٢٢٨) سور الاحزاب ٣٣/٣٣ ، وتفسير الجامع لاحكام القرآن ١٧٨/١٤ و ١٨٢ - ١٨٣ ، يقول القرطبي : « والذي يظهر من الآية انها عامة في جميع اهل البيت من الازواج ، وغيرهم » .





أدعاء لادخالهم في محتوى الآية لا دلالة فيه على تخصيصه بهم وحصر الآية عليهم (٢٣٠) كما وقد صرح جمهور الاصوليين بأن اجماع اهل البيت ليس بحجة .

ويقول الأسنوي - بصدد مناقشته لاستدلالهم بالآية - : ( انا لا نسلم اتقاء الرجس في الدنيا ، لجواز ان يكون المراد به نفي العذاب في الدار الآخرة ، سلمنا ، لكن لا نسلم ان الخطأ رجس ، سلمنا لكن المراد بأهل البيت هؤلاء مع ازواج النبي (٢٣١) .

فالحق الذي ذهب اليه جمهور المسلمين ، والعلماء ، والمحدثين ، ان كلام هؤلاء الأئمة بهذا الصدد ، وما أثر عنهم بمنزلة ما أثر عن بقية المجتهدين ، مثل الامام الشافعي ، ومالك ، وغيرهما ، فلا حجة فيه ، ولا تثبت الاحكام الشرعية به ، وعلى فرض حجيتها ، ودالاتها على حجة كلامهم فهي معارضة بما هو أقوى منها ، في منع الاختلاف ، كقوله تعالى : ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ) (٢٣٢) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا تختلفوا ، انما هلك من كان قبلكم بسؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم - وفي رواية - لاختلافهم في كتاب الله ) (٢٣٣) .

---

(٢٣٠) المصدرين السابقين ، وتفسير النسفي ٣/٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢٣١) سورة الاسراء ، والابهاج للسبكي ، ٣/٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢٣٢) سورة آل عمران ٣/١٠٣ .

(٢٣٣) الحديث رواه الشيخان ، والترمذي ، والدارقطني ، والسيوطي في الجامع الصغير ، ولفظ البخاري [ عن ابي هريرة (رض) عن النبي (ص) قال : « دعوني ما تركتكم ، انما هلك من كان قبلكم بسؤالهم ، واختلافهم على انبيائهم ، فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، واذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ] راجع في ذلك : [ شرح البخاري للقسطلاني ١٠/٣٠٨ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٠/١٠٠ - ١١١ ، وفيض القدير ٣/٤ - ٥ ] .

ويناقش الدليل الثامن - بأن اختلاف المجتهدين، وتقرير بعضهم بعضاً على الاجتهاد لا دليل فيه على وجود التعارض ، الا على التقرير السابق ، غاية ما هنالك ، ان الشارع سوغ لهم مجال الاجتهاد للتوصل الى الحق ، وما يقصده الشارع من نصوصه وما يطلب من المكلفين من الأحكام حسب المقدرة العلمية ، وما أتاه الله من قابلية ، وقد يختلف بعضهم عن بعض في ذلك ، ولا يعنى هذا تقرير الاختلاف والتنافي بين الأدلة الشرعية . لاسيما ، وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن الحق واحد ، وأن المجتهد منهم مخطئ ، ومنهم مصيب ، وأنه لا يجوز للمجتهد أن يرتأى برأيتين متخالفين ، فالحق واحد ، والتوصل اليه مطلوب ، والاجتهاد مستساغ لكن التوصل الى نتيجة واحدة متعذر ، والرسول صلى الله عليه وسلم ما قرّرهم على الاختلاف الا أن هذا شيء محتم لاختلاف الأذواق ، والقرائح ، والقابلات ، وحاصل القول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستسغ الا قولاً واحداً ، لكن القول الواحد نسبي بالنسبة لمن لم يتوصل الى نتيجة واحدة ، فلم يرد من الشارع نص يستسغ لكل من المجتهدين اكثر من حكم واحد ، أو الذهاب الى اكثر من رأي واحد ، اذاً فلم يظهر من الأدلة قصد الاختلاف ، ولا التوصل الى النتائج المتناقضة (٢٣٤) .

ويناقش الدليل التاسع - بالفرق الكبير بين جواز التعارض الذهني ، والتعارض الواقعي ، فان الاول على فرض جوازه ، ووجوده لا يمنع من امكان التوصل فيه الى رجحان احدي الأمارتين ، فلا يؤدي نصبهما الى العبث (٢٣٥) ، وقد تقرر في علم الميزان ان في تصور الاشياء ، أو الماهيات في الذهن لا يترتب أي نتائج متناقضة ، الا يرى أنه يمكن تصور الحار

---

(٢٣٤) الأدلة المتعارضة ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢٣٥) الابهاج بشرح المنهاج ١٣٤/٣ .

والبارد لشيء واحد في مكان واحد ، في الذهن ، ولا يجوز ذلك في الخارج ،  
إذا وجود ، أو جواز ذلك في الذهن ليس قرينة على جواز ، أو وجوده في  
الخارج ، أ لا يرى أن وجود التعارض الذهني متفق عليه عند  
الأصوليين (٢٣٦) .

كما ويعترض على الدليل العاشر بالعكس ، فإنه استدل على جوازه  
بأنه لا يلزم من وجوده فساد ، ونحن نعكس عليه الأمر فنقول : لا يترتب  
على عدمه فساد ، أو نقول : عدم استلزام ذلك للفساد غير صحيح ،  
بل الصحيح أنه يؤدي الى الفساد ، وهو ما تقرر سابقا من العبث ، أو  
الترجيح بلا مرجح ، أو العجز ، أو الجهل ، أو اجتماع النقيضين أو  
ارتفاعهما . وكل ذلك باطل ، وكذا ما يؤدي اليه (٢٣٧) .

وبهذا نكتفي عن مناقشة هذه الأدلة والله أعلم بالصواب .

### [ أدلة المللح الثالث ]

قد تقدم أنه ذهب جماعة من الأصوليين الى الفرق بين الأدلة الظنية ،  
والقطعية ، فقالوا بجواز تعارض الأدلة في الأولى ، بينما امتنعوا عن جواز ،  
أو وقوعها في الثانية ، وقد تمسكوا بعدة أدلة على ما ذهبوا اليه ، وخلاصتها :  
ان ما تمسك الفرق القائلون بجواز ، أو وقوع التعارض مطلقا ، تمسكوا هم به  
على جواز التعارض في الأدلة الظنية ، وحملوه عليها ، وما تمسك به الفرق  
المانعة من جواز التعارض مطلقا حملوها على الأدلة القطعية وقالوا بعدم  
جواز تعارض الأدلة فيها فقط .

---

(٢٣٦) البرهان للكليني ص ٣٩ - ٤٠ ، والابهاج مع الاسنوي ١٣٢/٣ -  
١٣٣ .

(٢٣٧) الابهاج ١٣٤/٣ ، والأدلة المتقدمة في منع التعارض ص ٦٧-٧٢ .



فمثلا - يقول البيضاوى - : ( لا ترجيح في القطعيات ، اذ لا تعارض بينهما ، والا ارتفع النقيضان ، أو اجتماعا ) (٢٣٨) .

ويقول - تاج الدين السبكي بشرح ذلك - : ( والحجة على ذلك - عدم جريان الترجيح في الظنيات - ان الترجيح فرع وقوع التعارض ، وهو غير متصور فيها - في القطعيات - ، لانه لو وقع لزم اجتماع النقيضين ، او ارتفاعهما ، وذلك لان الدليل القطعي : ما يفيد العلم اليقين ، فلو تعارض قطعيان لم يمكن اثبات مقتضى أحدهما دون الآخر للزوم التحكم ) (٢٣٩) .

وفي القوانين المحكمة جاء : ( وهو - أي التعارض - لا يكون في القطعيين ، لاستحالة اجتماع النقيضين ) (٢٤٠) ، وكذا في شرح العبادي على الورقات (٢٤١) ، وشرح المحلي على جمع الجوامع (٢٤٢) ، والتلويح للفتاواني (٢٤٣) ، والذي يلاحظ هنا وفي العبارات الآتية انهم قصرُوا تحقق الباطل ، من اجتماع النقيضين وارتفاعهما ، وغير ذلك على (تعارض القطعيين) ، بينما يتحقق ذلك المحذور من تحقق التعارض مطلقا ما دام في الواقع ، ومن عند الشارع الحكيم ، كما تمسك بذلك الباكون .

يقول تاج الدين السبكي - بهذا الصدد - : ( وقد احتج من منع من تعادل الأمارتين مطلقا بانه لو وقع ، فامّا ان يعمل بهما ، وهو جمع بين

---

(٢٣٨) منهاج الاصول للبيضاوي ص ٦٩ ، ومع شرحي البدخشي ، والاسنوى ١٥١/٣ ، وص ٦٧ - ٧٢ ، و ٩٣ - ١٠١ عندنا .

(٢٣٩) شرح الابهاج لتاج الدين ابن السبكي مع شرح نهاية السؤل للاسنوى ١٣٩/٣ - ١٤٠ .

(٢٤٠) القوانين المحكمة ٢/٢٧٦ .

(٢٤١) شرح العبادي على شرح الورقات هامش ارشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٢٤٢) شرح المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٥٧ ، وانظر ايضا روضة الناظر ، وجنة المناظر ص ٢٠٨ .

(٢٤٣) شرح تلويح للفتاواني ٢/١٠٣ .

التنافي ، أو لا يعمل بواحد منهما ، فيكون وضعهما عتاً ، أو يعمل بأحدهما على التعيين ، وهو ترجيح من غير مرجح ، أو لا على التعيين ، بل على التخيير بين المباح وغيره . يقتضي ترجيح امارة الاباحة بعينها (٢٤٤) .

فقد ظهر هنا ان ما يترتب من المفاسد في تعارض القاطعين يترتب على تعارض الامارتين .

### راينا بالموضوع :

والذي نراه صحيحاً هو : التوفيق بين الفرق المتنازعة وذلك بحمل كلام القائلين بجواز ، أو وقوع التعارض بين الأدلة الشرعية مطلقاً ، أو في الأدلة الظنية ، والأمارات - على التعارض بمعناه العام الصادق بالتنافي بين العام ، والخاص ، والمطلق ، والمقيد ، والمجمل والمبين ، والظاهر ، والنص ، ونحو ذلك ، وحمل كلام المانعين من جواز التعارض مطلقاً ، أو في الأدلة القطعية فقط - على التعارض الخاص الذي بمعنى الناقض ، أو التضاد ، والدليل على ذلك عدة أمور ، هاك أهمها :-

( الاول ) يفيد ذلك كلام الامام الشافعي ( رضى الله عنه ) المؤسس الاول لقوانين الأصول تدويناً وتبويباً ، وكذلك كلام الامام ابن خزيمة المتقدمين منهما ، حيث جاء فيهما ( لا يوجد - باسنادين صحيحين متضادان ) (٢٤٥) .

( الثاني ) ان الامام الشافعي ( رحمه الله ) قد استثنى التعارض بالمعنى العام من عدم الجواز كما تقدم عرض ذلك في المسألة الثامنة (٢٤٦) .

( الثالث ) نصوص بعض الاصوليين في بيان توجيههم الأدلة لجواز ،

---

(٢٤٤) شرحى الابهاج والاسنوى ١٣٣/٣ - ١٣٤ .  
(٢٤٥) راجع الابهاج ١٤٦/٣ ، وص ٦٠ - ٦١ عندنا .  
(٢٤٦) راجع ص ٦٠ - ٦١ من هذه الرسالة .

أو عدم جواز التعارض بين الأدلة مطلقا .

فمثلا - يقول عبدالرحيم الأسنوى : ( التعادل بين الدليلين القطعيين  
ممتع لما ستعرفه ، وكذلك بين القطعي والظني ، لكون القطعي مقدما ، واما  
التعادل بين الأمرين : أي الدليلين الظنيين فاتفقوا على جوازه بالنسبة الى  
نفس المجتهد ، واختلفوا في جوازه في نفس الأمر فمنعه الكرخي <sup>(٢٤٧)</sup> ،  
والامام أحمد <sup>(٢٤٨)</sup> كما نقله ابن الحاجب ، لأنهما لو تعادلتا ، فان عمل

---

(٢٤٧) هو : عبيدالله او عبدالله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، الكرخي ،  
أخذ الفقه عن ابي السعيد البردعي ، عن اسماعيل بن حماد بن ابي  
حنيفة ، عن ابيه ، عن جده ابي حنيفة ، انتهت اليه رئاسة الحنفية  
بعد ابي حازم ، وعد من المجتهدين في المسائل ، ولد في سنة ٢٦٠هـ  
نسب الى الكرخ ، وهي قرية بنو احي العراق ، ونقل المراغي انه ينسب  
الى كرخ جده١ ، ولد هناك ثم انتقل الى العراق ، وتفقه عليه الجصاص ،  
والشاشي ، والطبري ، وغيرهم ، له مؤلفات ، منها : [ شرح الجامع  
الصغير ، وشرح الجامع الكبير ] توفي ليلة النصف من شعبان سنة  
٣٤٠هـ ، راجع [ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٤٥ ، وطبقات  
الاصوليين ١/ ١٨٦ - ١٨٧ ، والاعلام للزركلي ٤/ ٤٣٧ ، وفيه  
« له رسالة في الاصول التي عليها مدار الفروع الحنفية » ، ] .

(٢٤٨) هو : الامام احمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، الامام ،  
المحدث الفقيه ، ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ بعد ان انتقلت به أمه من  
« مرو » وهو في بطنها ، وطلب الحديث في السادسة عشر من عمره  
رحل الى الكوفة ، والبصرة ، ومكة ، والشام ، والمغرب ، والجزائر ،  
والفارس ، وغيرها ، أخذ العلم عن سفيان بن عيينة ، وابراهيم بن  
سعد ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن المهدي وللشافعي  
فضل كبير في تكوين شخصيته ، وحضر دروس الشافعي في الاصول  
مدة سنتين فأكثر في بغداد ، ويقول : « خرجت من بغداد ، وما خلفت  
فيها افقه ، ولا اروع ، ولا ازهد ، ولا اعلم من ابن حنبل » ، وقد  
ابتلى وحبس ، وضرب لمعارضته القول بخلق القرآن ، توفي سنة  
٢٤١هـ ، ودفن بمقبرة باب ضرب ، له مذهب ، وتلاميذ وكتب  
مشهورة ، راجع : [ طبقات الاصوليين ١/ ١٤٩ - ١٥٥ ، والاعلام  
١/ ١٩٣ . وابن خلكان ١/ ١٧ - ٢٠ ] .

المتجهد بكل واحد منهما ، لزوم اجتماع المتنافيين (٢٤٩) .  
فان لزوم اجتماع المتنافيين أو لزوم العتب ، أو نحو ذلك انما يتحقق  
اذا كان بين الدليلين تناقض ، وتضاد ، أما اذا كان احدهما عاما ، والآخر  
خاصا ، وعملت بالخاص ، في معناه ، وبالعامة فيما عدا الخاص أو بالطلق  
والمقيد فلا يلزم شيء مما ذكر .

ويقول صاحب القوانين : ( لاشك في وجود التعارض ) (٢٥٠) فانه لو  
لم يحمل على ما قلناه للزم الكذب ، وخلاف الواقع ، لأن التناقض متنفذ  
بالأدلة القاطعة عن الشريعة .

كما قال سبحانه وتعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا  
كثيرا ) المتقدم ، وقد فسر اكثر المفسرين بحمل الاختلاف الكبير على  
التناقض ، فلو قال هؤلاء الاصوليون - أو حملنا قولهم - على التعارض بمعنى  
التناقض ، لكان قولهم ذلك باطلا لمعارضته للدليل القاطع .

( الرابع ) ان اكثر حجج الفرق الثلاثة الذي استدلوا به على نفس  
التعارض مطلقا ، أو في القطعين ، أو على جواز التعارض ، ووقوعه كذلك  
انما ينهض حجة ، اذا كان محمولا على ما قلنا ، فمثلا - لزوم العتب ،  
وذبوت النتائج المتناقضة ، ولزوم الجهل والمعجز المترتبة على أدلة النافين  
للتعارض (٢٥١) انما تتحقق اذا ما حملنا التعارض على التناقض .

ومن الطرف الآخر فاكتر أدلة القائلين بجواز التعارض لا يفيد اثبات  
التعارض الا اذا حملناه على معناه العام ، ويدل على ذلك أيضا ان الفرق  
الثلاثة متفقة على تنزيه الأدلة الشرعية عن التناقض والتضاد .

---

(٢٤٩) راجع : شرح الاسنوى مع الابهاج على المنهاج ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

(٢٥٠) القوانين المحكمة ٢٧٨/٢ ، ٢٨٢ .

(٢٥١) راجع الأدلة الاول والثاني والثالث والرابع للفرقة النافين للتعارض .



( الخامس ) ان قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرا » المتقدم يدل بمنطوقه على نفي التعارض بمعنى التناقض ، ويدل بمفهومه على ثبوت التعارض بمعناه العام ؛ لأن الآية تشير الى قياس استثنائي (٢٥٢) تقديره :

لو كان القرآن من عند غير الله لوجد فيه الاختلاف الكثير والتناقض. لكنه ليس فيه الاختلاف الكثير والتناقض فثبت أنه من عند الله ، ومفهومه الاختلاف القليل موجود وهو لا ينافي كونه من عند الله ، والتعارض بمعناه العام الشامل للتنافي بين العام والخاص والمطلق والمقيد داخل تحت الاختلاف القليل ؛ لأنه غير التناقض ، وهذا وقد حاول الشيخ بخيت المطيعي (٢٥٣)

---

(٢٥٢) القياس : قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى ، ولو في الادعاء ظاهرا ، ويقسم الى الاستثنائي والاقتراني فالاول : ما اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معا او صورة نقيضها نحو : كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث والثاني : ما اشتمل على مادتها فقط كقولنا : العالم حادث ، لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث راجع [ البرهان للكليني ص ٢٨٥ - ٢٨٦ وص ٣٠٣ - ٣٠٤ ] .

(٢٥٣) هو : الشيخ محمد بخيت المطيعي ، المصري ، الحنفي ، ولد سنة ١٢٧١هـ في بلدة المطيعية من أعمال اسيوط ، من عائلة درجت على العلم ، وخدمة الدين ، اخذ يتلقى العلم عن اكابر علماء الازهر ، مثل الشيخ الحلواني ، وعبدالرحمن البجراوى ، والشيخ الدمهوري ، وعبدالرحمن الشربيني ، والسيد جال الدين الافغاني وغيرهم ، وتعمق في اكثر العلوم لا سيما الفقه ، واصوله ، والتفسير ، والتوحيد ، والمنطق ، وتقلد منصب القضاء وعدة مناصب عالية في مختلف مدن مصر ، وتخرج على يديه شيوخ مثل الشيخ الظواهري ، والشيخ المراغي ، وغيرهما ، وله تأليفات كثيرة ، ومفيدة ، منها : « القول المفيد في علم التوحيد ، وسلم الوصول شرح نهاية السؤل للاستوى ، والبدر الساطع ، على مقدمة جمع الجوامع » . توفي سنة ١٣٥٤هـ . راجع : [ طبقات الاصوليين ١٨١/٣ - ١٨٧ ، والاعلام ٢٧٤/٦ ] .

التوفيق بين الفرق المتنازعة بحمل كلام القائلين بالتعارض على التعارض  
الصوري ، وحمل القائلين بنفي ذلك على نفي التعارض الحقيقي وفي نفس  
الأمر (٢٥٤) وهذا توجيه وجيه لو وافقه الواقع ونصوص الفقهاء والاصوليين ،  
لكن الواقع ليس معه ، كما ان عبارات الاصوليين تخالفه ، أما الواقع فلأن  
التعارض بمعنى العام موجود في نفس الأمر لأن كتب الاحاديث والخلاف  
ملئية بالأمثلة المتعارض فيها العام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ  
وغيرها وكما يأتي في موضعها ، وأما نصوص الاصوليين فكثيرة جداً .

يقول ابن السبكي : « يمتنع تعادل القاطعين وكذا الامارتين في نفس  
الأمر على الصحيح » ويقول المحلّي بصدده شرحه : « اما تعادلهما في ذهن  
المجتهد فواقع قطعاً . . فان توهم التعادل : اي وقع في وهم المجتهد : أي  
ذهنه تعادل الامارتين في نفس الأمر بناء على جوازده » (٢٥٥) .  
وبهذا انتهى الكلام عن المبحث الاول ، ولله الحمد اولاً وآخراً .

---

(٢٥٤) راجع سلم الوصول شرح نهاية السؤل على منهاج الاصول للشيخ  
نجيب المطيعي ٤/٤٣٢ - ٤٣٦ .

(٢٥٥) شرح المحلّي على جمع الجوامع مع حاشيتي البناني ، والشربيني  
٣٥٧/٢ - ٣٦١ ، وانظر ايضاً شرح الكوكب المنير ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ،  
وشرح التوضيح ٣٠٤/٢ ، والتلويح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، وشرح  
الابهاج ، مع شرح الاسنوى ١٣٢/٣ - ١٣٣ ، وحاشية الموازين  
هامش القوانين المحكمة ٢/٢٨٢ . وجاء فيها : « وانت بعد التأمل  
في كلام القوم ، واستدلالاتهم ، واستدلال القائلين بعدم الجواز ،  
والوقوع تحكم بضعف ما يظهر للمصنف - يعني : صاحب  
القوانين - من ان نزاعهم في التعادل بالنسبة الى اعتقاد المجتهد ،  
ومما يشهد على أن نزاعهم في تعادل الدليلين في نفس الامر تصريح  
غير واحد من الاعيان ، .



## المبحث الثاني

### الترجيح لغة ، وشريعة

ويذكر في هذا المبحث معنى الترجيح لغة ، واستعمالاته عند الاصوليين ومعناه الاصطلاحي ، وتعريف للترجيح ، ومناقشتها ، والتعريف المختار له ، وشرحه ، ومسائل اصولية مختلف فيها ، وحكم العمل بالراجح ، وانه هل الترجيح من فعل المجتهد ، ام هو صفة للدلة ؟ والعلاقة بين المعنى اللغوي ، والاصطلاحي ، وهل يوجد الترجيح بين القطعيين ؟ ومناقشة ذلك ، ونقسمه على مطلبين :



## المطلب الاول

معنى الترجيح لغة ، واصطلاحاً :

معنى الترجيح لغة :

الترجيح مصدر باب التفضيل من رَجَحَ يرجح ترجيحاً ، وتدور مادة  
« رَجَحَ » حول المِيزان ، والثقل ، والمِيزان من الثقل .

تقول : رَجَحَ المِيزان - بثَلِثَ الجِمْ أعطاه راجحاً ، ترجحت به  
الأرجوحة : مالت (١) .

وجاء في لسان العرب ( رَجَحَ الشيء بيده : وزنه ، ونظر ما ثقله ،  
وارجح المِيزان : أي أثقله حتى مال ، ورجح في مجلسه فلم يخف ) (٢)  
ومن هذا المعنى يقال للحليم : الثقيل ، فيصفون الحلم به ، كما يصفون ضده  
بالخفة ، ومنه جاء قوله صلى الله عليه وسلم - لجويرية (٣) أم المؤمنين  
- « رضى الله عنها - ( لقد قلتُ بعدك كلمات ، لو وزن لرجحن بما قلت :  
سبحان الله عدد ما خلق الله ، سبحان الله رضاء نفسه ، سبحان الله زنه عرشه ،  
سبحان الله مداد كلماته ) (٤) .

(١) قاموس المحيط ج ١/ بلا رقم صفحة .

(٢) لسان العرب ١/ ١١٢٥ - ١١٢٦ .

(٣) هي : جويرية بنت الحارث ، اسمها برة ، فغيرها الرسول (ص) ،  
وزوجها في سنة خمس ، أو ست من الهجرة ، وهي من سبائيا بن  
المصطلق ، توفيت سنة ٥٦ هـ انظر ( الاصابة ٤/ ٢٦٥ والاستيعاب  
٤/ ٢٥٨ هامش الاصابة ) .

(٤) رواه الامام احمد ، ومسلم ، وابو داود ، وغيرهم ، ولفظ الامام  
مسلم عن ابن عباس ، عن جويرية ، ان النبي (ص) خرجت من  
عندها بكرة حين صلى الصبح ، وهي في مسجدها ، ثم رجع بعد أن  
أضحى ، وهي جالسة ، فقال [ ما زلت على الحال التي فارقتك

وذكر الاصوليون ايضا معاني استعمل فيها لفظ الترجيح منها :

- أ - ( الترجيح في اللغة : التميل والتغليب )<sup>(٥)</sup> .  
ب - ( جعل الشيء راجحا ، ويقال مجازا لاعتقاد الرجحان )<sup>(٦)</sup> .  
ج - وقال المولى خسرو<sup>(٧)</sup> ( وهو في اللغة : اثبات الفضل في احد جانبي المعادلة وصفا : أي بما لا يقصد فيه المائلة ابتداء كالحبة في العشرة ، بخلاف الدرهم فيها ، ومنه : قوله صلى الله عليه وسلم : ( زن وارجح ، نحن معاشر الانبياء هكذا نزن )<sup>(٨)</sup> : أي زد عليه فضلا قليلا تابعا بمنزلة الجودة ، لا قدرا يقصد بالوزن ، للزوم الربا )<sup>(٩)</sup> .  
وقال البزدوى<sup>(١٠)</sup> : ( الترجيح : عبارة عن تقوية احد المتساويين على

---

عليها ؟ قالت : نعم ، قال النبي : [ لقد قلت بعدك اربع كلمات ثلاث مرات ، لو وزنت بما قلت ، لوزنتهن ، سبحانه الله وبحمده عدد خلقه ، ورضاء نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته ] راجع في ذلك : [ صحيح مسلم ٣١٨/٢ ، وبشرح النووى هامش ارشاد السارى ١٠٤/١٠ - ١٩٥ ، ومسنند الامام احمد ٩٧/٤ ، والاذكار المنتخبة من كلام سيد الابرار للنووى ص ١٦ - ١٧ ] .

- (٥) نهاية السؤل للاسنوى ١٥٦/٣ .  
(٦) احكام الاحكام للأمدى ٢٠٦/٤ ، ومشكاة الانوار ٥٢/٣ - ٥٣ .  
(٧) هو : محمد بن فرامرز بن علي ، المعروف بملا ، أو المولى خسرو ، عالم بفقهاء الحنفية ، وأصولهم ، روسي الاصل ، توفي بقسطنطينية سنة ٨٨٥هـ ، من مؤلفاته « مرآة الاصول بشرح مرقاة الوصول - ط ، راجع [ الاعلام ٢٩/٧ ] ، ومفتاح السعادة ٦١/٢ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين ٥١/٣ - ٥٢ ) .  
(٨) ذكر المقطع الاول « زن وأرجح » السيوطي في الجامع الصغير ، ورواه الامام احمد وابو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والنسائي ، وابن حبان ، والطبراني ، والبخارى في تأريخه ، والحاكم ، وغيرهم ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، وقال الترمذي : حسن ، صحيح ، وبهذا يضعف ما ذهب اليه ابن الجوزي حيث عده من الموضوعات ، راجع : ( الجامع الصغير مع شرح فيض التقدير ٦٥/٤ - ٦٦ ) .  
(٩) شرح مرآة الاصول للملا خسرو ص ٢٧١ .  
(١٠) هو : علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، فخر الاسلام البزدوى ،

الآخر وصفا ، فصار الترجيح بناء على المائلة وقيام التعارض بين المائلين) (١١) . وقال السرخسي بعد تفصيل في المعنى اللغوي ، وانه يكون بزيادة وصف : ( فكذا في الشريعة عبارة عن زيادة تكون وصفا ، لا اصلا . . . ) واما يكون الترجيح بما لا يصلح علة موجبة للحكم ، وبيان ذلك في الشهادات (١٢) .

### الخلاصة والاستنتاج :

- ويمكن ان نستنتج من هذه النصوص اللغوية والاصولية ما يلي :-
- ١ - يدور معنى ( رجح ) سواء كان لفظه مجردا ، أو مزيدا فيها حول الثقل ، والميلان ، والميلان من الثقل .
  - ٢ - يظهر من كلام الاصوليين أن للترجيح استعمالات أخرى ، وهي : التميل ، والتغليب ، واعتقاد الرجحان ، ونحو ذلك .
  - ٣ - أنه كما يظهر من كلام اهل اللغة ، والاصوليين - ان الترجيح مطلق الزيادة ، والثقل بأي شيء كان .
  - ٤ - ويظهر من نصوص الاصوليين من الاحاف ما يلي :-

---

من سكان سمرقند ، ومن فقهاء ما وراء النهر ، صاحب الطريقة على مذهب الامام ابي حنيفة ، ولد سنة ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ له مؤلفات منها : ( المبسوط - خ - ، وكنز الوصول الى معرفة الاصول - ط ) ، وغيرهما ، راجع : ( مختصر طبقات الفقهاء لطاش كوبري زاده ص ٨٥ والاعلام ١٥٨/٥ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين ١/٢٦٣ - ٢٦٤ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد بن عبدالحى اللىكنوى ص ٥٢ ) .

(١١) شرح البزدوى هامش كشف الاسرار ١١٩٨/٤ ، وكشف الاسرار للنسفي ١/٢٠٤ ، واصول الفقه للحسامي بتعليق الحامى ص ١١٩ .

(١٢) اصول الفقه للسرخسي ٢/٢٤٩-٢٥٠ ، وادلة التشريع المتعارضة للدكتور بدران ص ٦٣ - ٦٤ .

- أ - تخصيص معنى الترجيح بما يكون وصفا ، ولا يقاوم في المقابلة •  
 ب - قياس المعنى الاصطلاحي ، والرجحان المعنوي على الرجحان الحسي ، والمعنى اللغوي ، وهذا قياس في اللغة •  
 ج - قياس الأدلة على الشهادات •  
 وسأتي مناقشة هذه الأمور في الباب الثالث وخلاصتها :  
 عدم جواز التخصيص من غير مخصص ، وجواز الترجيح بكثرة الأدلة على الصحيح ، وإن القياس في اللغة رأي مرجوح • لا يقول به الحنفية ، وأن قياس الأدلة على الشهادة قياس مع الفارق •

#### معنى الترجيح اصطلاحاً :

#### أ - نماذج من تعاريف الفقهاء للترجيح :

لقد اختلف الفقهاء في بيان المعنى الاصطلاحي ، تبعاً لاختلافهم في مسائل اصولية ويمكن تلخيص هذه الاختلافات باتجاهات ثلاث :

( الاتجاه الاول ذهب الجمهور من الحنفية ، والشافعية ، وبعض الحنابلة ، والجعفرية الى ان الترجيح من فعل المجتهد فعرفوه بتأريف متقاربة :-

أ - عرفه البخاري - وهو لكثير من الحنفية - بأنه اظهار قوة لاحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة <sup>(١٣)</sup> ، وقريب منه تعريف الملا خسرو <sup>(١٤)</sup> •

ب - عرفه الرازي « بأنه : تقوية احد الطريقتين ، ليعلم الاقوى فيعمل به ،

(١٣) كشف الاسرار للبخاري ١١٩٨/٤ •

(١٤) مرآة الاصول للملا خسرو ص ٢٧١ •



ويطرح الآخر ،<sup>(١٥)</sup> وقريب منه تعريف الأرموى وابن السبكي ،  
والشموكاني<sup>(١٦)</sup> .

ج - عرفه التبريزي الشيعي « بأنه : تقديم احد المتعارضين على الآخر في  
العمل ، لمزية له عليه ، بوجه من الوجوه ، بحيث لم تكن تلك المزية  
ملغاة ألقاها الشارع ، ولم تبلغ درجة الاعتبار ، ولم تكن موهنا للطرف  
الآخر ،<sup>(١٧)</sup> .

( الاتجاه الثاني ) ان الترجيح صفة الأدلة ، والى هذا ذهب بعض  
الشافعية ، ومنهم : الآمدي<sup>(١٨)</sup> وبعض الحنابلة ومنهم : ابن مفلح<sup>(١٩)</sup> وبعض  
المالكية ، ومنهم : ابن الحاجب ، وبعض الحنفية ، ومنهم : البزدوي ، وبعض

---

(١٥) ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، نقلا عن الامام الرازي ، والادلة المتعارضة  
ص ٦٣ - ٦٤ ، وانظر شرح الابهاج لابن السبكي ١٣٨/٣ - ١٣٩  
مع شرح الاسنوى .

(١٦) المصدر الاول ، والبرهان لامام الحرمين لوحة ١٣٩ ، وشرح المحلى  
٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

(١٧) مشکاة المصابيح ص ٧٣ - ٧٤ .

(١٨) هو : علي بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي ، وليّ ، باحث ،  
أصله من ( آمد - ديار بكر ) وهي مدينة في شمال العراق ، ولد  
بها سنة ٥٥١هـ ، وتوفي سنة ٦٣١ ، من مؤلفاته : ( الاحكام فسي  
اصول الاحكام - اربعة اجزاء - ط ) راجع : ( طبقات الاصوليين  
٥٧/٢ ، والاعلام ١٥٣/٤ ) .

(١٩) ابن مفلح : محمد بن مفلح بن محمد شمس الدين المقدسي ، أعلم  
اهل عصره بمذهب الامام احمد بن حنبل ، ولد ونشأ في بيت المقدس  
سنة ٧٠٨هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٧٦٢هـ ، له مؤلفات ، منها :  
( اصول الفقه ) ( الاعلام ٣٢٧/٧ ، وطبقات الاصوليين للمراغي  
٥٧/٢ - ٥٨ ) .

الشيعة ، ومنهم صاحب القوانين ، فلهذا عرفوه بتعاريف متقاربة وهذه بعض منها :-

أ - عرفه الآمدي « بأنه اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر » (٢٠) .

ب - عرفه ابن الحاجب ، « بأنه اقتران الأمانة بما يقوى به على معارضتها » (٢١) .

ج - عرفه البزدوي « بأنه : فضل احد المتساويين على الآخر وصفا » (٢٢) .  
وهناك تعاريف أخرى ترجع الى ما ذكرناه (٢٣) .

( الاتجاه الثالث ) الجمع بين الاصطلاحين ، وسلكه عبدالعزيز البخاري الحنفي ، وابن امير الحاج (٢٤) ، والتفتازاني ، وغيرهم (٢٥) .

#### مناقشة التعاريف :

أما ( التعريف الاول ) - وهو لعبدالعزیز البخاري الحنفي - ،  
فيناقش - أولا - بأن الدليل عند الأكثر يختص بالقطعي ، فيخرج به ترجيح  
احدى الأمارتين على الاخرى ، وترجيح القطعي على الظني ، ويمكن ان

(٢٠) الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ ، والاسنوى ١٣٩/٣ .

(٢١) شرح عضدالدين على مختصر ابن الحاجب ٣٠٩/٢ .

(٢٢) شرح البزدوي هامش كشف الاسرار لعبدالعزیز البخاري ١١٩٨/٤ .

(٢٣) راجع كشف الاسرار للنسفي ٢٠٤/١ ، وارشاد الفحول للشوكانى ص ٣٧٣ .

(٢٤) هو : محمد بن محمد فقيه من علماء الحنفية مشهور بابن أمير الحاج ،  
ولد سنة ٨٢٥هـ ، وتوفي ٨٧٩هـ ، من مؤلفاته : « التقرير والتحجير  
- ط - ) ثلاث مجلدات في الاصول ، راجع : ( اعلام النبلاء ٢٨٥/٥ ،  
وأعلام الزركلي ٢٧٨/٧ ، وطبقات الاصوليين ٤٧/٣ ) .

(٢٥) التلويح للتفتازاني ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، والتقرير والتحجير ٤-٣/٣ .

يجاب عنه بأن الأصح - كما يأتي في المبحث الثالث - أنه يطلق على الظني ،  
والقطعي ، فيسقط الاعتراض •

ولأجل التخلص من هذا قال الآمدي ، ومن هنا نحوه : « الترجيح :  
اقتران الامارة • الخ ، بل ، وأحسن منه ما ذكره الامام الرازي من أن  
« الترجيح : تقوية أحد الطريقتين » (٢٦) •

و - ثانيا - بانه ترك ذكر المجتهد في التعريف ، مع أنه من أهم اركان  
الترجيح ، فلو قال : ( اظهار المجتهد قوة لأحد الدليلين الخ ) لكان أحسن ،  
لأنه على هذا يدخل في التعريف تقديم أحد الدليلين ، ولو لم يكن المقدم  
مجتهداً ، ومن أهل الترجيح ، مع انه لا يسمى ذلك ترجيحاً عند الاصوليين ،  
ولا اعتداد عندهم بمثل هذا التقديم في ابتناء الاحكام الشرعية عليه (٢٧) •

و - ثالثاً - بأن قوله : « لا تكون حجة معارضة » ، وهو : معنى قول  
بعضهم : « تكون وصفاً » ، أو « بما لا يستقل حجة لو انفرد » ، ويخرج من  
التعريف بهذا القيد عدة امور ، منها :-

أ - الترجيح بكثرة الأدلة •

ب - الترجيح بكثرة الروايات ، وكثرة الطرق •

ج - الترجيح بموافقة أحد الدليلين المتعارضين من الكتاب للسنة •

د - الترجيح بموافقة أحد المتعارضين من السنة للكتاب •

هـ - ترجيح أحد المتعارضين ، من الكتاب ، أو السنة بموافقة للقياس ،

ونحو ذلك (٢٨) •

---

(٢٦) راجع الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ ، وارشاد الفحول للشوكانى نقلا عن  
الامام الرازي ص ٢٧٣ •

(٢٧) شرح الاسنوى على منهاج الاصول ٤٩/١ •

(٢٨) اصول الفقه للسرخسي ٢٤٩/٢ - ٢٥١ ، و٢٦٤ - ٢٦٥ ، ومشكاة  
الانوار ٥٢/٣ - ٥٣ •

وسياتي - ان شاء الله - في الباب الثالث أن هذه ترجيحات صحيحة  
 فإخراج هذه الترجيحات يخل بكون التعريف جامعا لأفراده، ولشروط صحته  
 ويناقش - رابعا - بأنه يرد عليه ان التعريف خال عن الاشارة الى  
 ثمرة الترجيح ، أو الغاية منه ، كما قال بعضهم : « يعمل به » ، ونحو  
 ذلك<sup>(٢٩)</sup> ، فان اشتمال التعريف على العلل الأربعة من المستحسنات<sup>(٣٠)</sup> .  
 وأمّا ( التعريف الثاني ) - وهو للامام الرازي - ، فيناقش من  
 عدة أوجه :-

الاول - انه ترك ذكر المجتهد كما تقدم قبل قليل .  
 الثاني - قوله : « يعلم الأقوى » قيد زائد ، لا حاجة اليه ، لأن المجتهد  
 لو لم يعلم أنه أقوى ، لا يقدمه على معارضه الآخر ، ومن شرائط جودة  
 التعريف ، أن يصاب عن الحشو ، والزوائد .

---

(٢٩) راجع التعريفات المتقدمة ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٣ ، والاحكام  
 للآمدى ٢٠٦/٤ ، والمنهاج بشرح الاسنوي ، والابهاج لابن السبكي  
 ١٣٨/٣ - ١٣٩ .

(٣٠) العلة : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا مؤثرا فيه ،  
 أو هو : ما يجب الحكم به معه ، وهي على قسمين ، الاول ، ما يقوم  
 به الماهية من اجزائها ، ويسمى علة الماهية ، والثاني - ما يتوقف  
 عليه اتصاف الماهية المقومة باجزائها بالوجود الخارجي ، ويسمى علة  
 الوجود ، وعلة الماهية ، اما ان يجب بها وجود المعلول بالقوة ، وهي  
 ( العلة المادية ) ، واما ان يجب بها وجوده بالفعل فهو ( العلة  
 الصورية ) ، وعلة الوجود ، اما ان يكون مؤثرا في المعلول ، وموجدا  
 له ، فهي ( العلة الفاعلية ) ، واما ان لا يوجد بها ، بل يكون موجودا  
 لاجلها ، فهي ( العلة الغائية ) ، وتقسم العلة ايضا الى ( العلة  
 التامة ) وهي : تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء ، والى ( العلة  
 الناقصة ) ، وهي : بخلاف ذلك ( التعريفات للسيد شريف ص ١٣٤ -  
 ١٣٥ ، وهامش شرح ملا جامي ص ٢ ) .



الثالث - جعل التقوية جنسا لتعريف الترجيح ، فيرد عليه ، أن الترجيح من فعل المجتهد وتقوية الدليل : أي جعله حجة قوية ، من فعل الشارع فينهما تناف ، وقد تقرر في علم الميزان ينبغي أن يكون جنس التعريف مع الفصول ، والقيود التي بعدها ، والمعرف متساويين ، ويكون الجنس بوحده أعم من المعرفة ، والا لا يكون التعريف جامعا ، ولا حاويا لشرائط الصحة ، واما التعريف بالمتباين فلا يجوز قطعاً (٣١) .

ويمكن أن يجب بأن المراد من « التقوية » بيان ، أو اظهار قوته ، وحيث يندفع الاشكال - لكن يرد عليه من طرف آخر أن استعمال التقوية في بيان ، أو اظهار القوة ، مجاز ، واستعمال المجاز من غير قرينة معينة للمراد غير مستساغ ، ولا سيما في التعاريف ، فلاحسن بدل هذا « اثبات الفضل » ، أو بيان القوة ، فقد صرح بذلك محمد بن عبدالعزيز الفتوحى (٣٢) ، حيث يقول : ( فالترجيح ، فعل المرجح ، الناظر في الدليل ، وهو : تقديم احدى الأمارتين الصالحتين للافضاء الى معرفة الحكم ، لاختصاص تلك الأمانة بقوة في الدلالة ) (٣٣) .

( واما التعريف الثالث ) - وهو للتبريزي - فيرد عليه ما يلي :-

(٣١) شرح الخبيص ص ٥١ - ٥٢ ، والبرهان ص ١٢٩ - ١٣٠ ، وشرح الابهاج ١٣٩/٣ .

(٣٢) محمد بن احمد بن عبدالعزيز بن علي بن ابراهيم بن رشيد الفتوحى المعروف بابن النجار ، ولد سنة ٨٩٨ هـ ، وتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، تولى وظيفة قاضي قضاة الحنابلة ، له مؤلفات ، منها : ( شرح الكوكب المنير ) في اصول الفقه ، راجع : ( الاعلام ٣٣/٦ ) ، وطبقات الحنابلة للشطبي ص ٨٧ ) .

(٣٣) الكوكب المنير ص ٤٢٥ ، و ٤٢٨ ، وشرح الابهاج لابن السبكي ٣/ ١٣٩ .

الاول - أن فيه تطويلا ، وزيادات لا داعي اليها ، فبعضها أقرب الى الحشو ، والتعريف مما يصاب عن مثل ذلك ، ولو كانت لغرض التوضيح .  
يقول الأسنوي بصدد شرحه تعريف اليضاوي للمكروه بانه - ما يمدح تاركه ، ولا يذم فاعله - : ( واما الذم فانه لو حذفه فقال : ما لا يتعلق بفعله ، وتركه مدح ، لما كان يرد عليه شيء ، فهي اذا زيادة في الحد ، والحدود تصان عن الحشو والتطويل ) (٣٤) .

الثاني - أن قوله « بوجه من الوجوه » يشمل كل أوجه التراجع قوية أو ضعيفة ، متفقا عليها أو مختلفا فيها ... الخ فلا يناسب هذا التعميم قوله « بحيث لو لم تكن ملغاة الخ ، فلو قال : بدل قوله ( بوجه من الوجوه بحيث لو لم تكن ملغاة ألغاهما الشارع ) : لمزية معتبرة شرعا لكان أخصر ، وأحسن .

الثالث - قوله : « ملغاة ألغاهما الشارع » اراد بهذا القيد - كما قال التبريزي نفسه - : ان يخرج ترجيح احد المتعارضين من الكتاب والسنة بموافقته للقياس ، زاعما هو ، وامثاله أن القياس ليس بحجة (٣٥) وأنه ورد نصوص كثيرة من الشارع بالفائه ، وعدم استعماله في الأحكام الشرعية . ويرد عليه - أولاً - ان الالفاء انما تستعمل لما يكون مشروعا في فقرة ثم نسخته الشارع فان اراد هذا فالناسخ غير موجود وانه مخالف لما ذهبوا اليه أنه غير مشروع ، وأنه ليس بحجة أصلا ، و - ثانيا - بأن الشارع الحكيم اشار اليه في كتابه بقوله : « فاعتبروا يا اولي الأبصار » (٣٦) ،

(٣٤) نهاية السؤل ٤٩/١ .

(٣٥) مشكاة المصابيح ص ٧٤ ، وارشاد الفحول ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، والمستصفي ٢/٢٥٤ ، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٣١٣/٢ .

(٣٦) سورة الحشر ٥٩/٢ .

واستعمله الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) في قضايا كثيرة ، بحيث وصلت ألفاظها درجة الشهرة ، ومعانيها درجة التواتر القطعي ، وقد ألف في القياس الشرعي ، وأقيسة النبي صلى الله عليه وسلم كتب عدة<sup>(٣٧)</sup> فمن جملة ذلك : ما روى في الصحاح ( ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، وسأله عن جواز قضاء النذر للميت - فقال صلى الله عليه وسلم - في جوابه - : نعم : اي ذلك جائز ثم قال له : أرايت لو كان على أهلك دين فقضيته ، أكان يجزىء عنه ؟ قال : نعم ، قال صلى الله عليه وسلم - حج - وفي رواية - قال : حج عنه ، واعتمر )<sup>(٣٨)</sup> .

(٣٧) منها : كتاب الاقيسة لابن تيمية ، وابن القيم ، ومنها : أقيسة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم للإمام ناصح الدين عبدالرحمن الانصارى المعروف بابن الحنبلي المتوفى سنة ٦٣٤ هـ ، ومنها : حجية القياس ، رسالة دكتوراه للدكتور فاضل عبدالواحد ، ومنها : نبراس العقول للاستاذ عيسى منون ، وغير ذلك .

(٣٨) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وعدة الفاظ منها : ( ان رجلا جاء الى النبي ، وقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ان ابى شيخ كبير ، لا يستطيع الحج ، أفأحج عنه ؟ ، وفي رواية اخرى ، جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ان امي نذرت أن تحج ، فماتت قبل ان تحج ٠٠٠ الخ ، وفي اخرى ، ان رجلا سأل : ان أختي نذرت ان تحج ٠٠ الخ ) ، واجابة رسول الله صلى الله عليه وسلم رويت ايضا بالفاظ مختلفة ، منها : انه (ص) قال : ( فهو : أى فدين الله - احق بالقضاء ، وفي بعضها ، اقضوا الله ، فالله احق بالوفاء ٠٠٠ الخ ) رواه الشيخان ، وصاحب السنن الاربعة ، والبيهقي ، والطبراني ، واحمد ، والشافعي ، وغيرهم راجع : ( نصب الراية للزيلعي ١٥٣/٣ - ١٥٩ ، وصحيح مسلم ٤٣١/١ ، والبخاري ٣٥٠/١ ، وسنن ابن ماجه ٥٥٨/١ ، و٩٦٩/٢ - ٩٧١ ، والدارقطني ٢٧٢/١ ، وسنن الترمذي ١٢٤/١ ، وأقيسة النبي للانصارى ص ٧٨ - ٧٩ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٨٦ ) .

وعمل به جمهور مجتهدى الصحابة ، ومن بعدهم الى يومنا هذا .  
يقول المحلى بهذا الصدد : ( والصحيح ان القياس حجة ، لعمل كثير  
من الصحابة به متكرراً شايعاً ، مع سكوت الباقيين ، الذي هو في مثل ذلك  
من الأصول العامة وفاق عادة ، ولقوله تعالى : « فاعتبروا » ، والاعتبار :  
قياس الشيء بالشيء » (٣٩) .

فبناء على ذلك دعوى كون القياس ملغى من قبل الشارع : أي غير  
مسروع ، ممنوعة ، و - ثالثاً - بأن ما ورد في ذم القياس واستعماله في  
الاحكام الشرعية ، معارض بما تقدم من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم  
والصحابه ، والمجتهدين ، رضى الله عنهم . ومن العجب أن الشيعة والظاهرية  
مع استعمالهم بعض أنواع القياس ، مثل القياس المنصوص العلة (٤٠) ، ومع  
موافقتهم للجمهور في جواز الاجتهاد ، وتقرير الرسول صلى الله عليه وسلم  
الصحابة على الاجتهاد ، والرأي عند فقدان النص ، يخالفونهم في القياس  
وشرعيته مع أنه نوع من الاجتهاد المطلق ، و - رابعاً - بأنه يحمل  
الاحاديث الواردة في ذم القياس ، كقوله صلى الله عليه وسلم : ( ستترق  
أمتي خمساً وسبعين فرقة : أعظمها فتنة قوم يقيسون الأمور برأيهم ،  
فيحلون الحرام ، ويحرمون الحلال ) (٤١) .

(٣٩) شرح المحلى ٢/٢٠٨ .

(٤٠) شرح الاسنوى والبدخشى على المتهاج ٣/٢٤ - ٢٥ ، وغاية  
الوصول ص ١٣٧ ، وشرح الابهاج ٣/٦ - ٧ ، وذلك بأن تكون  
علة الاصل منصوبة اما بصريح اللفظ ، او بايمانه ، كان يقول  
الشارع : يحرم النبيذ كالخمر للاسكار .

(٤١) راجع ملخص ابطال القياس لابن حزم ص ٦٨ - ٦٩ ، واحكام  
الاحكام ٧/٥٣ - ٢٠٤ ، والمستصفي للفضالي ٢/٢٥٨ - ٢٥٩ ،  
وفواتح الرحموت ٢/٣١٤ - ٣١٦ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي  
ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ، واحكام الاحكام للامدى ٣/٢٨ - ٣٩ .



ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : ( تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب ، وبرهة بالسنة ، وبرهة بالقياس ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا ) (٤٢) .

وكذلك الآثار الواردة في ذلك ، كقول عمر بن الخطاب (٤٣) رضي الله عنه : ( اياكم والمكايلة قالوا : وما المكايلة ؟ قال : المقايسة ) (٤٤) ، وكقول ابن مسعود (٤٥) رضي الله عنه : ( يذهب قراؤكم وصلحاؤكم ،

---

(٤٢) شرحي البدخشي ، والاسنوى ١٨/٣ - ٢١ ، وشرح الابهاج مع الاسنوى ١٠/٣ - ١٤ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٨٦ ، وملخص ابطال القياس ص ٦٨ - ٦٩ .

(٤٣) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي ، ابو حفص ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمير المؤمنين ، صاحب الفتوحات الاسلامية ، عز الله الاسلام به ، ولد سنة ٤٠ ق هـ ، وقتل سنة ٢٣ هـ ، راجع ( عبقرية عمر للعقاد ، وعمر بن الخطاب قاضيا ومجتهدا ، والاعلام ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والاصابة ٥١٨/٢ - ٥١٩ ، والاستيعاب ٤٥٨/٢ ، والخصائص ص ٥١ - ٥٦ ) .

(٤٤) الانموذج للدكتور فاضل عبدالواحد ص ١١٠ - ١١١ ، ومصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه لعبد الوهاب خلاف ص ٣٨ - ٤٠ ، والمستصفى ٢٤٧/٢ ، والقرطبي ١٧١/٧ - ١٧٣ ، و ٢٢٩/١٥ ، وسنن الدارمي ٤٥/١ ، والابهاج بشرح المنهاج ١٠/٣ - ١١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٨٦ .

(٤٥) هو : عبدالله بن مسعود ، ابو عبد الرحمن ، الهذلي ، احد العبادلة ، لازم النبي (ص) ، وحدث عنه كثيرا ، أخى النبي (ص) بينه وبين أنس ، توفي سنة ٣٢ أو ٣٣ هـ بالمدينة ، ودفن بالبقيع ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، وهاجر الهجرتين ، وصلى الى القبلتين ، وشهد له الرسول بالجنة مع العشرة المبشرين بها ، قال النبي (ص) : « من سره ان يقرأ القرآن غضا كما نزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد » راجع : ( الاصابة ٣٦٨/٢ - ٣٧٠ ، والاستيعاب بهامشها ٣١٦/٢ - ٣٢٤ ) .

ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقيسون الأمور بالرأي) (٤٦) فيحمل هذا وغيره - على القياس الغير الجامع لشروط صحته ، أو القياس عند وجود النص ، كقياس ابليس حينما أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام (٤٧) امتنع وقال : انا أحسن منه ؛ لأنني خلقت من النار وهو من الطين ، والنار خير من الطين ، وأفضل منه ، والمفضول يسجد للفاضل ، دون العكس ، وقد ذكر الله هذه القصة في معرض الذم فقال : ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، إلا ابليس ، استكبر وكان من الكافرين ، قلنا : يا ابليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ؟ ، أستكبرت ، أم كنت من العالين ؟ ، قال : أنا خير منه خلقتني من نار ، وخلقته من طين ) (٤٨) .

قال القرطبي : فضل النار على الطين ، وهذا جهل منه ، لأن الجواهر متجانسة ، فقاس فأخطأ القياس (٤٩) .

وقال الامام الغزالي - بهذا الصدد - : ( وقد أدرك ابليس في هذا ميزانين : اذ علل منع السجود بكونه خيراً منه ، ثم أثبت الخيرية بأنه خلق

(٤٦) النموذج للدكتور فاضل عبدالواحد ص ١١٠ - ١١١ .

(٤٧) آدم عليه السلام ، هو : أبو الانسان ، وهو أول من عمر الارض من الانسان ، وخليفة الله ، وواحد من الانبياء والمرسلين ، ورد ذكره في القرآن الكريم عدة مرات منها : قوله تعالى : « واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الملائكة كلهم » ، وقوله تعالى : ( ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ، خلقه من تراب ، ثم قال له : كن ، فيكون ) .

(٤٨) سورة ص ٧٤/٣٨ - ٧٨ ، وسورة الاعراف ١٢/٧ - ١٣ .

(٤٩) التفسير الجامع لاحكام القرآن ١٧١/٧ - ١٣ ، و ٢٢٩/١٥ ، وجاء فيه : « قال ابن عباس والحسن وابن سيرين : أول من قاس ابليس فأخطأ القياس ، فمن قاس الدين برأيه قرنه الله مع ابليس » .

من نارٍ ، واذا صرح بجميع أجزاء حجته ، وجد ميزانه مستقيم التركيب ،  
لكن فاسد المادة ، وكمال صورته أن يقول :

ما خلق من نار خير ، والخير لا يسجد ، فإنا إذا لا أسجد ، فكلا  
أصلي هذا القياس ممنوع ، لأنه غير معلوم ، والعلوم الخفية توزن بالعلوم  
الجلية ، وما ذكره غير جلي ، ولا مسلم ، اذ نقول له : لا نسلم أنك خير  
منه ، وهذا منع الأصل الأول ، والآخر أنا لا نسلم ان الخير لا يلزمه  
السجود ، لأن اللزوم والاستحقاق بالأمر ، لا بالخيرية ، لكن ترك ابليس  
الدلالة على الأصل الثاني ، وهو أن اللزوم والاستحقاق بالأمر لا بالخيرية ،  
واشتغل بأقامة الدليل على انه خير ، (٥٠) .

أو يحمل على قياس صدر ممن ليس أهلا له ، أو يفتى ، ويجتهد ،  
ويقيس على حسب هواه ، أو على قياس يؤدي الى تحريم حلال ، أو  
تحليل حرام ، أو على ترك الكتاب والسنة للقياس أو تأويلها لموافقة ،  
ويحمل ما تقدم من الأمر به ، وتقرير الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفعل

---

(٥٠) راجع القسطايس المستقيم للامام الغزالي ص ٤٧ - ٤٨ ، ثم يبين  
باسلوب آخر فساد هذا القياس . ويرجعه الى مقدمتين أخريين وهما  
قوله : المنسوب الى الخير خير ، وانا منسوب الى الخير ، ثم يبطل  
كلاهما ، وحاصله : لا نسلم ان المنسوب الى الخير خير ، فيجوز  
أن يكون الحديد خيرا من الزجاج ، ويصنع من الزجاج ما هو خير  
من المتخذ من الحديد ، فان ابراهيم (ع) كان مخلوقا من ( آرز ) ،  
وهو كافر ، مع انه خير من ولد نوح (ع) ، وهو نبي ، وكذلك لا نسلم  
ان النار خير ، بل الطين خير ، لانه من التراب والماء ، وبامتزاجهما  
قوام الحيوان والنبات ، واما النار فمفسدة ومهلكة ، للجميع ، ثم  
قال : فهذه الموازين صحيحة الصورة ، فاسدة المادة ، فهي كسراب  
بقيمة يحسبها الظمان ماء ، حتى اذا جاءه لم يجد شيئا ، ووجد الله  
عنده ، فوفاه حسابه ، ا هـ بتصرف .

الصحابة له على القياس الصحيح المستجمع للشروط وذلك جمعاً بين أدلة الطرفين ، وأعمالهما - بلا شك - أولى من العمل بأحد الطرفين ، وأهدار الطرف الآخر ، والله أعلم .

ومن امثلة ذلك : تعارضت الرواية في صلاة الكسوف ، فبعضها أنها كبقية الصلوات بركوع وسجدين ، وبعضها بركوعين وسجدين<sup>(٥١)</sup> .  
فقد رجح الامام الشافعي رضى الله عنه الرواية الاولى ، الموافقة للصلاة الاخرى ، لموافقتها للقياس عليها ، وقال الحنفية : تعارضت الروايتان فتركانهما الى العمل بالقياس<sup>(٥٢)</sup> والمأل واحد ، وسيأتي تفصيله في حكم التعارض .

الاعتراض الرابع - قوله « ولم تبلغ درجة الاعتبار » يرد عليه ما تقدم في مناقشة التعريف الاول على قوله : « لا تكون حجة معارضة » من انه يخرج به الترجيح بموافقة احد المتعارضين لدليل آخر ، وزيادة على ما تقدم يرد عليه - ان بين القيدين : « لم تكن ملغاة . . . » ، و « ولم تبلغ درجة الاعتبار » ، شبه تناقض ، اذ الادلة ، أو المرجحات ، اما ان تكون مقبولة ، ومعتبرة من قبل الشارع كالكتاب ، والسنة ، ونحوهما ، واما أن تكون ملغاة ، وغير مقبولة ، اللهم الا أن يؤول الثاني بأنه لم تبلغ درجة الاعتبار في عدها حجة مستقلة ، وتكون تلك المزية معتبرة للترجيح ، وتقوية دليل آخر به ، ولكن لا تكون معتبرة ، بأن تكون حجة مستقلة ، وهذا فيه ، لا يرتكب مثله في التعاريف .

الخامس - يرد على قوله : « تقديم احد المتعارضين - في العمل ،

---

(٥١) راجع شرح الابهاج ، والاسنوى ١٠/٣ - ١٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٨٦ .

(٥٢) الكوكب المنير ص ٤٢٥ ، ومشكاة المصابيح ص ٧٣ - ٧٤ ، والتلويح مع التوضيح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، وارشاد الفحول للشوكانى ص ٢٧٤ ، ومشكاة الانوار بشرح المنار لابن نجيم ١١٠/٢ - ١١١ .



يفهم أن الترجيح تقديم في العمل فقط بل الترجيح بيان مزية أحد الدليلين على الآخر ، والعمل ثمرته ، وشيء آخر يكون الترجيح بالفعل وهو يكون بتقديم أحد المتعارضين على الآخر في العمل ، ويكون بالقول ، كأن يبين أن العمل به أولى ، أو يفتى به ، أو يؤلف بينهما ، أو نحو ذلك ، فالتقديم في العمل فقط يخرج التقديم القولي ، فيكون قاصراً عن أداء أوجه الترجيح تماماً ، فيصبح التعريف به غير جامع لجميع الافراد .

السادس - قوله « ولم تكن موهنا للطرف الآخر » أراد بقوله هذا : أن لا تكون المزية في أحد المتعارضين بحيث تضعف الطرف الآخر ، وتفقده الحجية والاعتبار ، وذلك كما قال التبركزي : بأن تعارض خبران : عام ، وخاص ويكون في العام شهرةً صالحةً لترجيحه على الخاص وتكون قاذحة في حجية الخاص وتخرجه عن درجة الاعتبار ، فيبقى العام بلا دليل معارض (٥٣) .

ولكن يرد عليه - أولاً - ان الشهرة في أحد المتعارضين لا تفقد الحجة من الآخر ، فكم من أخبار ، وأحاديث تتعارض ، بعضها مشهور ، وبعضها آحاد فيجرب بينهما التعارض ، وقد يرجح المشهور بقوة السند ، وقد يرجح الآحاد بقوة الدلالة ، فاذا تعارض عام في خبر الآحاد ، وخاص في المتواتر يجعل المتواتر مخصصاً للعام ، والعام تبقى دلالة ظنية ، فلا يخرج به عن الاعتبار .

نعم لو مثل بالقطعي والظني فيكون له وجه في ذلك ، وذلك بناء على اشتراط المساواة بين المتعارضين ولكن هذا أيضاً غير مسلم ، كما يأتي في مكانه ، فإن ما صححناه ان القطعي والظني يتعارضان وأن القطعي هو المعارض الراجح على الظني ، فلو ترك هذا القيد لكان أحسن ، والله أعلم .

---

(٥٣) : مشكاة المصابيح ص ٧٣ - ٧٤ .

( واما التعريف الرابع ) وهو للآمدي فانه مع وجازته خال عن أكثر هذه الاعتراضات وجامع لافراد التعريف ومانع عن دخول الأغبار ، لكن يرد عليه - أولا - أن كلمة ( الاقتران ) الواردة جنسا للتعريف هو وصف للدليل ، والترجيح على الأصح فعل المرجح<sup>(٥٤)</sup> ، كما تقدم ، وثانيا - أن الامارة لا تشمل التعارض في القطعيين ، أو القطعي والظني ، وهذان الاعتراضان بالنسبة للواقع والصحيح من الآراء العامة عند المقارنة ، والا فالتقيدان يمثلان وجهة نظره حيث يرى ان الترجيح وصف للدليل الراجح ، وان التعارض لا يوجد في القطعيين ، و - ثالثا - قوله : « بما يقوى به » كلمة عامة تشمل جميع أنواع المرجحات ، القوية ، والضعيفة ، والنصيحة ، وغير الصحيحة ، وبه يكون التعريف غير مانع ، فلو قال : « بما يقوى به - وهو صحيح ، أو » وبمزية مقبرين » أو نحو ذلك لكان أولى .

( واما التعريف الخامس ) وهو للبزدوي فيرد عليه ما يأتي :-

الاول - ان ( الفضل ) من خصائص الدليل ، لا من فعل المرجح كما تقدم .

الثاني - ترك قيد انتعاضين ، وهو مخل بكون التعريف جامعا ، ومشملا ، على جميع اركانه .

الثالث - « ذكر المتساويين » فيرد على هذا ان اثبات الفضل ينافي القون بتساويهما كما تقدم .

الرابع - قوله « وصفا » خرج أوجه كثيرة من الترجيحات الصحيحة فلو تركه لكان أولى .

---

(٥٤) شرح الاسنوى مع الابهاج ١٣٨/٣ - ١٣٩ .

( واما التعريف السادس ) وهو لابن الحاجب - فيناقش من عدة

جوانب خلاصتها :-

الاول - يرد على قوله « اقتران » ما تقدم في تعريف الآمدي •

الثاني - « أحد الصالحين للدلالة » به يدخل التعارض بين القطعيين والظنيين والطريقين والوجهين ، لكن يرد عليه أن مذهبه لا تعارض بين القطعيين فيخالف تعريفه رأيه •

الثالث - قوله « بما يوجب العمل به » وهذا انما يتحقق اذا كان الفضل أو المزية مرجحة قطعية وهذا قليل جدا ، ويخرج به المرجحات الظنية وهي جل المرجحات الموجودة والمتداولة على ألسن الأصوليين فيرد عليه أن التعريف يكون غير جامع لاكثر أفراده ؛ وذلك لأن المرجح النسبي لا يوجب العمل بالدليل الموجود فيه ذلك •

فمثلا : ان بين قولي النبي صلى الله عليه وسلم : « فر من المجذوم » ، الحديث المتقدم ، و( لا يوردن - وفي رواية ، لا يورد - ممرض على مصحح )<sup>(٥٥)</sup> تعارضا ، من حيث أن الأول يفهم وجود العدوى ، والثاني يفهمها ، لكن يوجد في الاول مرجح ظني يصلح لترجيحه به على الآخر ، وهو أنه ورد فيه الأمر ، وهو بظاهره للوجوب ، وانه فيه تسميه المصاب بالجذام بالأسد ، والحيوان المقرس ، ولا يوجد هذا في الحديث الثاني ، وكذلك في الحديث الثاني نفى العدوى صراحة ، وأكده بأداة الاستفراق ،

---

(٥٥) هذا الحديث رواه الشيخان عن ابي هريرة بهذا اللفظ ، وبلغظ « لا توردوا الممرض على المصحح » راجع : ( صحيح البخاري ٢٩/٧ ، وشرح العيني عليه ٢١٢/١٠ ، وصحيح مسلم ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، ومع شرح الامام النووي ٥٨/٩ - ٦٢ ، ومفتاح الصحيحين ، ١٢٦ ص ٢٢ ، وشرح ارشاد الساري على البخاري ٨/٤١٠ - ٤١١ ، ونيل الاوطار للشوكاني ١٩٧/١ - ١٩٨ ) •

كما في الرواية الموافقة لها « لا عدوى » المتقدمة بينما نرى بعض الفقهاء يجمعون بين الحديثين ، وذلك بحمل النفي في الثاني على نفيها بطبعها ، الغير المخالف لحصول الضرر عند ذلك بقدره الله ، وحمل المفهم لوجوده على الارشاد الى الاحتراز عما يحصل عنده الضرر بفعل الله وارادته •

يقول الامام النووي<sup>(٥٦)</sup> : ( ان حديث لا عدوى ، المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقد ، أن المرض والعاة تعدى بطبعها ، لا بفعل الله واما حديث لا يورد ممرض على مصحح ، فارشد فيه الى مجانية ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله وقدره •• )<sup>(٥٧)</sup> •

ونرى بعضا آخر منهم يرجحون الحديث الاول ، ولا يعتبرون بالمرجحات في الحديث الثاني ، وبعضا آخر منهم يرجحون الثاني ولا يلتفتون الى المرجحات الموجودة في الحديث الاول<sup>(٥٨)</sup> فلو كان الترجيح بالمرجحات الظنية واجبا ، لما كان ذلك مستساغا لهم ، فلو قال بدل قوله « بما يوجب » بما يجعل العمل به أولى ، لكان أولى ، لانه يشمل الواجب ، وغيره ، ويشمل المرجحات القطعية ، والظنية •

---

(٥٦) هو : محي الدين بن مرئي ابي زكريا ، النووي الشافعي ، ولد

سنة ٦٣١هـ بنوي قرية من قرى حوران من بلاد سوريا كان ذا تصانيف مفيدة مباركة ، منقحا لمذهب الشافعي ، ومحققا له ، من مؤلفاته : ( المجموع ، شرح المذهب ، وشرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين ) ، توفي سنة ٦٧٦هـ ، راجع : ( طبقات الاصوليين ٨١/٢ - ٨٢ ، وطبقات ابن هداية الله الجوري ص ٢٣٥ ، والاعلام ١٨٤/٩ - ١٨٥ ) •

(٥٧) شرح النووي على صحيح مسلم ٥٨/٩ - ٦٢ •

(٥٨) راجع شرح ارشاد الساري ٤١٠/٨ - ٤١٤ ، وشرح فتح الباري ١٣٢/١٠ - ٢٠٨ ، وشرح العيني ١٦٨/١٠ - ٢٠٨ وشرح النووي ٥٨/٨ - ٦٦ •



الرابع - ان قوله : « واهمال الآخر » اي بما يوجب اهمال الآخر  
يرد عليه - أولا - ان الترجيح لا يوجب اهمال الدليل المرجوح ،  
و - ثانيا - ان هذا يفهم من القيد الاول ، فانه لما كان المرجح يوجب العمل  
بالراجح يفهم منه جليا أنه يوجب اهمال المرجوح •

نعم : يمكن أن يراد بكل من القيدين مجتهداً بمعنى أن المجتهد لما  
ضن ترجيح أحد المتعارضين يجب عليه العمل به وهذا صحيح • ولكن العمل  
كما تقدم ثمرة الترجيح ، والله أعلم •

وبهذا نكتفي عن مناقشة التعاريف ، والله الموفق لطريق الخير  
والصواب •

#### التعريف المختار :

« الترجيح : تقديم المجتهد بالقول او بالفعل احد الطرفين المتعارضين  
لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به الركن الآخر » •

ويجمل بنا بعد عرض التعريف أن نبدأ بشرحه مشيراً فيه الى بعض  
ما تقدم من مناقشة التعاريف السابقة •

قولنا : ( تقديم ) هو جنس للتعريف أو كالجنس ، واختياره جنساً  
للتعريف دون غيره ، لأن التقديم فعل المجتهد ، وكذلك الترجيح فعله ،  
دون ما ذكرناه من التقوية والتغليب ونحوهما فان ذلك كله من فعل الشارع  
فلا تتم المساواة بين المحدود ، وجنس الحد ، والمراد بالتقديم : بيان المجتهد  
أن أحد المتعارضين أقوى من معارضة الآخر ، وأن العمل به أولى سواء  
كان هذا البيان بالقول ، أو بالفعل ، أو بالكتابة •

٢ - قولنا : « المجتهد » سيأتي الكلام عليه عند الكلام على أركان  
الترجيح في الباب الثالث ، والمراد به هنا : من كان عنده ملكة العلم ،  
والتقوى ، بحيث يقدر على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة ، على

النهج الذي يريده الشارع، ويكون ملائماً مع روح الشريعة الإسلامية<sup>(٥٩)</sup>.  
٣ - قولنا : « بالقول أو بالفعل » تصريح بما تقدم تفصيله وتوضيح

للتقديم .

والتقديم بالقول ، كأن يقول المجتهد : العمل بهذا الحديث أولى ، أو  
نأخذ بهذا الحديث ، أو نميل الى هذا الرأي أو نحو ذلك .

مثال ذلك : ما قال الامام الشافعي - رضى الله تعالى عنه - : في ترجيح  
حديث التنفيس : أي صلاة الفجر في أول وقتها على حديث الاصفرار  
الآيتين : « وبهذا نأخذ ، - : أي نقدم حديث صلاة الفجر في أول وقتها -  
لأن التنفيس أولاها بمعنى كتاب الله ، وأثبتهما عند أهل الحديث »<sup>(٦٠)</sup> .  
ويدخل في هذا أن يفتي المجتهد بمقتضى أحد الدليلين أو احدي  
الروايتين المتعارضتين .

مثال ذلك : ما روي أن ابا هريرة كان يفتي بالفصل ثلاث مرات من  
ولوغ الكلب ، فان ذلك ترجيح لرواية « يفصل من ولوغ الكلب ثلاثا »  
المعارضة لرواية « خمساً أو سبعا »<sup>(٦١)</sup> .

والتقديم بالفعل ، كأن يعمل بمقتضى أحد الدليلين المتعارضين ، أو  
أحد المحتملين المتساويين لدليل واحد .

---

(٥٩) المستصفي للغزالي ٣٥١/٢ .

(٦٠) راجع : مختلف الحديث للامام الشافعي هامش الام ٢٠٧/٧ ، و ٢١١ و ٢٣٦ .

(٦١) المغني لابن قدامة ٤٦/١ ، وشرح المحلى ١٣٥/٢ ، وشرح الامام  
النووي على صحيح مسلم ٣٠٧/١ - ٣١٠ ، وجاء فيه : ( ورجح  
الشافعي رواية السبع - أي الفصل سبع مرات من ولوغ الكلب - ؛  
لأنها متفق عليها ، .

مثال ذلك : ما روى ان ابن عمر<sup>(٦٢)</sup> - الذي روى حديث « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » ، المتقدم ، الذي يتعارض فيه احتمالان : احدهما التفرق بالأقوال ، وثانيهما التفرق بالأبدان - ، لما عقد البيع ، واراد تنجيذه ، خرج من المجلس ، فان مثل ذلك يعتبر ترجيحاً للاحتمال الثاني<sup>(٦٣)</sup> .

ويدخل تحت التقديم بالفعل ما كتبه المجتهدون في كتبهم ومؤلفاتهم من تقديم دليل على آخر أو قول ، أو طريق ، أو وجه على معارضة ، ومثل هذا اكثر من أن يحصى .

وخرج بقولنا « بالقول ، أو الفعل » سكوت المجتهد على عمل مقلد مجتهد آخر فمثل ذلك لا يعتبر ترجيحاً عنده ؛ اذ لو كان راجحاً عنده لكان واجباً عليه العمل به ، لكنه لما لم يعمل به لم يدل على ذلك ، نعم يفيد ذلك تقريره ، وأنه عمل صحيح ؛ لأنه ليس للمجتهد أن ينكر على مجتهد آخر اذا كان ما اجتهد فيه لا يخالفه نص قطعي .

مثال ذلك : ما نقل ان الامام الشافعي رضى الله عنه لما دخل بغداد ،

---

(٦٢) هو : عبدالله بن عمر بن نفيل القرشي ، ولد في سنة ٨ ق هـ ، وأسلم مع ابيه وهاجر وهو ابن عشر سنين ، وتوفى بمكة سنة ٧٦ هـ عن عمر ٨٧ سنة صح أنه عرض على النبي (ص) في غزوة احد فردّه النبي (ص) ، لانه كان عمره (١٤) سنة ، وأجازه في خندق وهو (١٥) سنة ، وكان من اهل الورع ، والعلم ، كثير الاتباع لآثار رسول الله (ص) كان اعلم الصحابة بمناسك الحج ، افنى في الاسلام ٦٠ سنة ، وروى عنه نافع ، وجابر ، وابن عباس ، وعلقمة ، ومسروق ، وابن ابي ليلى ، وغيرهم ، راجع ( الاصابة ٣٤٧/٢ - ٣٥٠ والاستيعاب ٤٦١/٢ - ٤٦٦ ) .

(٦٣) راجع : ( نيل الاوطار للشوكاني ٢٠٨/٥ ) .

وصلّى مع الجماعة الخفية ، صلاة الصبح - ترك القنوات فيها<sup>(٦٤)</sup> .

والتصريح بالقيدين ، القول والفعل ، والمجتهد ، ، غير موجودين  
 مما في تعريف القدامى ، مع أنني أرى ضرورة وجودهما فيه ، اما الأول  
 فليكون توضيحا أو بيانا للتقديم ، وليخرج به سكوت مجتهدين على  
 مقلدي غيرهم ولو في مسألة من المسائل فيكون تركه مخلا بكون التعريف  
 مانعا من دخول غير المعرف في التعريف ، وهذا من عيوب التعريف .

جاء في الكوكب المنير : « وشرطه : اي شرط الحد الصحيح أن يكون مطرداً ، وهو : أي المطرد ، هو : المانع والمانع ، هو : الذي كلما وجد انحدراً ، وجد المحدود ، وأن يكون أيضاً منعكساً ، وهو : الجامع الذي كلما وجد انحدوداً ، وجد الحد ، <sup>(٦٥)</sup> .

٤ - ( احدى الطريقتين ) المراد من الطريق : كل ما يوصل المكلف الى الاحكام الشرعية ، سواء كان الموصل الدليل الشرعي من الكتاب ، أو السنة ، أو غيرهما ، من الأدلة المختلف فيها عند القائلين به ، وقد تقدم ذلك ، أو كانا وجهين خرجهما امام في المذهب ، أو كان الوجهان كل واحد منهما لامام ، أو كانا قولين لامام واحد ، أو لامامين ، أو كانا روايتين مختلفتين ، أو احتمالين لدليل واحد ، كل ذلك داخل تحت كلمة « الطريقتين » .

من أمثلة تعارض الوجهين : ما ذكره العلامة ابو اسحاق الشيرازي ، وقال - بصدد بيان نواقض الوضوء بخروج شيء من القبل ، أو الدبر - :

(٦٤) راجع : ( المغني لابن قدامة الحنبلي ١٥/١ ، وفيه ، فقالت الحنفية : انه فعل ذلك تأديبا بامامهم ، وقالت الشافعية : تغير احتجاده . ،

(٦٥) الكوكب المنير ص ٢٦ ، وراجع ايضا : وشرح المحلى على جمع الجوامع ١/ ١٣٣ - ١٣٦ ، وشرح الخييص على تهذيب المنطق ص ٥١ ، والبرهان في المنطق ص ١٢٩ - ١٣١ .



« وان أفسد المخرج المعتاد ، وانفجح دون المعدة مخرج فيه ، وفيه وجهان : أحدهما لا يتنقض - به الوضوء - ، لأنه ليس بفرج ، والثاني يتنقض لأنه سبيل للحدث ، فاشبه الفرغ ، (٦٦) .

ومثال تعارض القولين : ما ذكره أيضا في مبحث الاستنجاء فقال : « وان خرجت منه - اي من المخرج - حصة او دود ، لا رطوبة معها ، فيه قولان : أحدهما يجب منه الاستنجاء ، لأنهما لا تخلو - اي غالبا ، أو عادة - من رطوبة ، والثاني لا يجب ، وهو الأصح ، لأنه خارج من غير رطوبة ، فاشبه الريح ، (٦٧) .

ومثال تعارض الروايتين : ما ذكره ابن الهمام - بصدد السهو عن القنوات في الوتر فقال : ( روي عن أبي حنيفة (٦٨) أنه لو سها عن القنوات فتذكره بعد الاعتدال لا يقنت ، ولو تذكر في الركوع ، فعنه روايتان : أحدهما لا يقنت ، والآخرى يعود الى القيام ، فيقنت ، - ونقل عن الخلاصة

---

(٦٦) المذهب للشيرازي ٢٤/١ و ٣٢ ، وفيه « فان أحدث ، واجنب فيه ثلاثة أوجه » .

(٦٧) المصدر السابق ص ١٢٧ ، وانظر أيضا ص ٢٧ و ٢٨ .

(٦٨) هو : النعمان بن ثابت بن زوطي ، الكوفي ، الفرسى ، يتصل سببه بالملك العادل « أنوشيروان » ، ولد في عصر الصحابة سنة ٨٠ هـ ، لا اختلاف في أنه لقي جماعة من الصحابة ، كأنس ، وعامر ، وعبدالله ، وسهل ٠٠٠ الخ اول من ألف ، وبرع في الفقه ، ونشأ في زمن التابعين ، لقد ألف في مناقبه كتب كثيرة منها : (الخيرات الحسان) لابن حجر الهيتمي ، و ( أبو حنيفة ) لابن زهرة قال الامام مالك : فيه - « لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهباً ، لقام بحجته » . راجع في ترجمته : ( مختصر طبقات طاش كوبرى زاده ص ١١ - ١٤ ، وتاريخ الخطيب البغدادي ٣٥٢/١٣ وما بعدها ، والنكت الطريفة ص ٩٠ - ٩٢ ، ومناقبه لابن البرزاي ١٢١/١ ، وطبقات الاصوليين للمراغى ١٠١/١ - ١٠٥ ) .

١٢٨

بعد ذلك انه في رواية - يعود ، ويقنت ولا يعيد الركوع ، وعليه السهو  
قنت أو لم يقنت ... ، (٦٩) .

ودخل في قولنا : « الطريقين » أيضا الأدلة المتعارضة مطلقا سواء كانت  
عقلية ، أو عقلية ، قطعية ، أو ظنية ، والتعبير به أولى من التعبير بالدليلين ،  
أو الأمارتين ، لشموله لما ذكرنا ، بخلاف التعبير بالدليلين ، فانه يخرج  
تقديم احدي الأمارتين على القول بتخصيص الدليل بالقطعي ، كما أنه  
لا يشمل تعارض الوجهين ، أو القولين ، أو الروايتين من المجتهدين ،  
وترجيح واحد منهما على الآخر من قبل المخرجين والمرجحين في المذهب ،  
فيكون التعريف غير جامع لأفراده ، وكذلك التعبير بالأمارتين يخرج به  
التعارض بين القطعيين ، والقطعي والظني ، فلا يكون التعريف به جامعا  
لأفراده ، وهو أحسن أيضا من أن تقول : « تقوية أحد الدليلين ، أو  
الأمارتين ، أو الوجهين ، لأنه أخصر ، ولأنه على هذا لا يشمل التعارض  
بين الوجهين ، والطريقين ، ولأنه لا يحمل في طياته كلمة « أو » المفيدة  
للتريدين والله أعلم .

هذا وقد ترك هذا القيد الذي يفيد تقديم أحد الوجهين أو  
الطريقين ... الخ في التعريف كثير من الأصوليين مع أن وجوده فيه  
ضروري ، وبدونه يصبح التعريف غير جامع لأفراده ، فان عمل الفقهاء  
خير شاهد على ذلك ، فكثيرا ما يستعملون الترجيح لتقديم أحد الوجهين أو  
أحد القولين ... الخ كما يطلق على هؤلاء العلماء اهل الترجيح ، وأما  
ما قيل ان الفروع غير الأصول فلا دخل لها بالقواعد الأصولية ، فهو غير  
سليم ، لأن أدلة الفروع الفقهية أكثرها هو القواعد الأصولية ، وما يطبق  
عليها القواعد الأصولية انما هي المسائل الفقهية ، ولهذا يكون الأصول

(٦٩) فتح القدير بشرح الهداية ٣٠٥/١ .

ترك الأمثلة الفقهية جامدة لا تفيد الحياة العملية . هذا ، وما قاله القاضي زكريا<sup>(٧٠)</sup> : « وتعبيري بالدليل أولى من تعبيري بالطريقتين ، ممنوع ، لما عرفت<sup>(٧١)</sup> » .

٥ - ( المتعارضين ) صفة للطريقتين وتقييد لهما ، وهو يشمل الدليلين اللذين بينهما تناف ، وتخالف مطلقا ، وما بينهما تناقض ، وتضاد ، فخرج به الدليلان اللذان لا يوجد بينهما تعارض ، ويبين تفضيل أحدهما على الآخر ، فمثل هذا لا يسمى ترجيحا اصطلاحاً ، فلذلك لا بد من وجود هذا القيد ، وتركه يكون مخلا بكون التعريف مانعا لأفراده ، كما أن الركن الأهم في الترجيح هو التعارض ، فلولاه ، لما احتاج المجتهد الى الترجيح ، يؤيد ذلك ان ابن السبكي لما عرف الترجيح بأنه ( تقوية أحد الطريقتين ) وترك هذا القيد « المتعارضين » استدرك عليه الشارح بقوله : « أي المتعارضين »<sup>(٧٢)</sup> .

ويقول القاضي عضد الدين<sup>(٧٣)</sup> بصدد شرحه تعريف ابن الحاجب :

(٧٠) هو : زكريا بن محمد بن احمد الانصاري المصري الشافعي شيخ الاسلام ، قاضي ، مفسر من حفاظ الحديث ، ولد سنة ٨٢٣هـ وكف بصره في اخريات حياته ، تولى منصب القضاء ، وتوفي سنة ٩٢٦هـ ، له تصانيف منها ( غاية الوصول على لب الاصول ، وشرح منهج الطلاب ) ، ( الاعلام ٨٠/٣ - ٨١ ، وطبقات الاصوليين ، والكواكب السائرة ٦٢/١٢ ) .

(٧١) شرح غاية الوصول على لب الاصول للقاضي زكريا الانصاري ص ١٤١ .

(٧٢) الفيت الهامع - خ - ، وشرح المحلى ٣٦٠/٢ .

(٧٣) هو : عبدالرحمن بن احمد عبدالغفار عضد الدين الايجي ، عالم بالاصول والمعاني العربية ، من اهل ( ايج - بفارس ) ولي القضاء ، وأنجب تلاميذ عظام مات مسجوناً سنة ٧٥٦هـ له مؤلفات في البلاغة والكلام والوضع ، أهمها : ( المواقف بالكلام ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، في الاصول ) راجع : ( الاعلام ٦٦/٤ ، وطبقات السبكي ١٠٨/٦ ، وطبقات الاصوليين للمراغي ، ١٦٦/٢ ) .

( وقولنا : مع تعارضهما ، احتراز عن الصالحين اللذين لا تعارض بينهما ،  
فإن التراجع إنما يطلب عند التعارض لا عند عدمه ) (٧٤) .

ويقول صاحب الكوكب المنير : ( ولا يكون - الترجيح - إلا مع  
وجود التعارض ، فحيث انتفى التعارض ، انتفى الترجيح ، لأنه رفعه ، لا يقع  
إلا مرتباً وجوده ) (٧٥) .

هذا وقد ذكر بعض الأصوليين مكان المتعارضين « المتساويين » ، أو  
المتماثلين ، ومثل هذا القيد مكان ما قلنا يعتبر مخالفاً بالتعريف  
- أولاً - لأن ذكر التعارض ضروري كما قلنا ، و - ثانياً - إن التساوي ،  
أو المماثلة ينافي وجود الفضل ، أو تقديم أحدهما لوجود الفضل ، على أن  
تقديم أحد المتساويين ترجيح بلا مرجح .

وخرج بمجموع « أحد الدليلين المتعارضين » تقوية الدليلين بتخريج  
سنديهما ، وبيان الفضل في كل منهما من جهة ، كما خرج به تقوية أحد  
الدليلين ببيان الضعف في سند الآخر فإن الأول يبقى متعارضاً ويحتاج إلى  
تقوية أخرى ، وإن الثاني يكون سالماً من المعارضة ويكون الدليل هو الذي  
لا ضعف فيه .

مثال الأول : ما تقدم من الروايتين المختلفتين في التشهد فإن الرواية  
الأولى مرجحة لأنها متفق عليها من قبل المحدثين ، وقالوا أنها أصح شيء في  
الباب ، وترجّح الرواية الثانية بأن فيها زيادة « المباركات » وتفيد زيادة  
علم الراوي ، أو بأن راويه ابن عباس وهو أحفظ وأقدم ، إلى غير ذلك ، فمثل

---

(٧٤) شرح مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد ٣٠٩/٢ .

(٧٥) الكوكب المنير ص ٤٢٨ .



هذا لا يسمى ترجيحاً اصطلاحاً بل يبقى الدليلان متعارضين<sup>(٧٦)</sup> .  
ومثال الثاني : ما تقدم من حديث « ان الله زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم ، الوتر ٠٠ » مع قوله صلى الله عليه وسلم ( الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم )<sup>(٧٧)</sup> فقد ضعف كل من الفريقين حديث الآخر حتى يبقى الحديث الآخر سالماً وذلك لعدم امكان الجمع بينهما<sup>(٧٨)</sup> وما حمله عليه الحنفية من ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم ( انه سنة ) : اي ثابت بالسنة<sup>(٧٩)</sup> فممنوع ، لبعده ولعدم ايراد السنة بهذا المعنى .

٦ - « لمزية » هي والقوة والفضل والزيادة كلها يراد بها معنى واحد ، وهو : أن يوجد لاحدهما زيادة قوة فوق درجة الحجية بينها المجتهد في احد الدليلين أو الوجهين - مثلاً - سواء كانت الزيادة وصفاً للدليل الموجود هي فيه وهو المتفق عليه ، أو تكون حجة مستقلة تصلح لمقاومة الدليل المعارض ، كأن تمارض دليلان من السنة ويوافق احدهما كتاب أو قياس أو سنة أخرى ، فيرجح المجتهد هذا الدليل الموافق له الآخر على معارضه الذي لا يوافقه ذلك . وتعم المزية ما اذا كانت مرجحة قطعية بحيث تقطع

(٧٦) راجع ص ٣٣ - ٣٥ عندنا ، ونصب الرأية ٤١٩/١ - ٤٢١ ، ومشكاة الانوار بشرح المنار لابن نجيم ٥٦/٣ ، والاحكام ٢٠٦/٤ .  
(٧٧) تقدم تخريج الحديثين راجع في ذلك نصب الرأية ١١٤/٢ - ١١٦ ، ونيل الاوطار ٣٤/٣ - ٣٦ ، والهداية مع شرح فتح القدير ١/ ٣٠٠ - ٣٠٣ ) .

(٧٨) وذلك ؛ لانه ورد في أحدهما انه سنة ، وفي الآخر انه واجب ، والسنة : ما لا يعاقب على تركه ، والواجب : ما يعاقب على تركه فبينهما تناقض فلا يمكن الجمع بينهما فوجه الطعن الى كل منهما فالحديث الاول : اي حديث ( ان الله زادكم ) طعن بان فيه ( قرّة بن عبد الرحمن ) ضعفه ابن معين ، وفي رواية اخرى في سننه محمد بن عبد الله العزمي ضعفه الدارقطني ، والحديث الثاني ضعف .

(٧٩) ينظر : شرح الهداية مع فتح القدير ١/ ٣٠٠ - ٣٠٣ .

احتمال ترجيح الآخر ، أو ظنية بحيث تغلب على الظن ترجيحه على معارضة ، وهذا شأن اكثر المرجحات •

وخرج بهذا القيد تقديم أحد الدليلين المتعارضين من غير أن يوجد فضل وقوة في احدهما لا يوجد في الآخر فمثل هذا لا يسمى ترجيحا اصطلاحاً ، وان سمي به فيسمى ترجيحا بلا مرجح وهو باطل بالاتفاق<sup>(٨٠)</sup> ، كما خرج به العمل بهما جميعا على سبيل التخيير ، فلا يسمى مثل هذا ترجيحا ، وذلك لانه ليس العمل بواحد منهما لوجود المزية فيه •

٧ - ( معتبرة ) قيد للمزية والمراد بها : ما اعتبر مثله للتقوية وتفضيل دليل على آخر ، فخرج بها المرجحات الضعيفة التي لا اعتبار لمثلها في تقديم الدليل كما خرج بها المرجحات المختلف فيها فمثلها لا يسمى ترجيحا عند المخالف وذلك مثل الترجيح بعمل أهل المدينة عند الظاهرية<sup>(٨١)</sup> والترجيح

---

(٨٠) التوضيح والتلويح ١٠٣/٢ - ١٠٤ •

(٨١) يراجع الاحكام لابن حزم ٩٧/٢ - ١٢٣ وقد حاول ابطال كون عمل اهل المدينة دليلا بعدة ادلة ، واستقصى الاحتمالات كلها وابطلها كلها ، ثم ابطال كونها مرجحا ، ولكن يمكن ان يجاب عليه بانه لا يلزم من عدم كون الشيء دليلا عدم كونه مرجحا ، بل ابطال كونه دليلا مستقلا يقرر كونه مرجحا كما ذهب اليه الحنفية ، وخلاصة القول : ان عمل اهل المدينة عند الجمهور مرجح فقط فاذا تعارض خبران ووافق احدهما عمل اهل المدينة وفقهائها السبعة فانه يكون مرجحاً على الآخر ، وحجة مستقلة ومرجح ايضا عند المالكية ، فيجعله المالكية معارضا لاخبار الآحاد ، وقد يردون به الخبر الصحيح ، كما في حديث خيار المجلس • وعند اهل الظاهر لا حجة ولا مرجحة ، راجع ( شرح تنقيح الوصول للقرافي ص ٤٢٣ وص ٤٤٥ ، ومشكاة الانوار ٤/٣ ، وفواتح الرحموت ٣٣٢/٢ وارشاد الفحول ص ٨٢ ) •

بموافقة أحد الدليلين للقياس عندهم ، وعند الجعفرية (٨٢) .

٨ - ( تجعل العمل به أولى دون الآخر ) قيد آخر في التعريف وصفة ثانية للمزية ، يعنى تكون المزية باعثة لأن يعمل المجتهد بما فيه تلك الزيادة ويكون العمل به عنده أولى من العمل بالآخر .

وخرج به المرجحات الضعيفة التي لا يفيد وجودها قوة ولا تجعل العمل به أولى من الآخر .

وفيه اشارة لبيان الغاية من هذا التقديم وهو العمل به دون الآخر ، لأنه لما تعارض دليلان عند المجتهد يتوقف او يتخير الى ان يظهر الترجيح فيه يكون العمل بالدليل الراجح أولى .

وهذا أولى من قولهم « ليعمل به » ؛ لأنه حينئذ يكون التعريف صريحا في بيان الغاية بخلاف ما هنا فلا يرد علينا ، ان المعروف ما يبين حقيقة المعروف دون الفائدة منه وشرطه ، وكذلك أولى من قولهم : « بما يوجب العمل به واعمال الآخر ؛ لأنه يشمل الترجيح القطعي والترجيح الظني ، وأما قوله هذا فلا يشمل سوى الترجيح بالمرجح القطعي ؛ اذ المرجح الظني لا يوجب العمل به وترك الآخر .

نعم يجب على المجتهد اتباع ظنه في ذلك لكن لا يلزم أن يكون الظن الحاصل به عنده حاصلاً عند مجتهد آخر ؛ وذلك لوجود الاختلاف في فهم

(٨٢) والحاصل : ان القياس حجة ومرجحة عند الجمهور ، وحجة عند الحنفية غير مرجحة ، وغير حجة عند الظاهرية والشيعة ، لكن صنيع الحنفية وهو الرجوع الى القياس عند تعارض الخبرين ماله وفاق مع الجمهور كما سيأتي تفصيله ، راجع في ذلك ( مشكاة الانوار ١٠/٣ - ١١ و ٥٢ ومشكاة المصابيح ص ٧٤ وشرح المحلى ٢٠٣/٢ و ٢٠٨ و ٣٣٧ ، وفواتح الرحموت ١١٨/٢ - ١٤٨ والكوكب المنير ص ٣٢٧ و ٤٤٦ وارشاد الفحول ص ١٩٩ - ٢٠٤ و ٢٨٠ ، وشرح المحلى ١٧٩/٢ - ١٨٠ و ٣٧٠ .

جميع موصى  
كذا المحلى  
جميع موصى  
كذا المحلى

الظنيات بخلاف المرجح القطعي •  
 وأيضاً ما قلنا يشمل عمل المجتهدين والمقلدين ؛ لأن الأولوية حاصلة لكل  
 منهما ، لكن الوجوب بالمرجح الظني انما يكون للمجتهدين فقط •  
 وأيضاً التعبير بما قلنا يشمل ويناسب المذاهب المختلفة في جواز العمل  
 بالدليل المرجوح وعدم جوازه<sup>(٨٣)</sup> بخلاف التعبير بوجوب العمل بالراجح  
 وإهمال المرجوح •  
 وكذلك أيضاً أولى من تركه ؛ فيكون غير مانع من دخول الأغيار ؛  
 لأنه يدخل فيه تقديم أحد الدليلين على الآخر لكونه فصيحاً أو أفصح  
 لا للعمل به ، أو تقديمه لكونه قطعياً<sup>(٨٤)</sup> •  
 وبهذا نكتفي عن شرح التعريف والمناقشة ، والله الهادي الى طريق  
 الصواب •

#### المطلب الثاني

#### ما يستنتج من التعاريف والمناقشة والشرح :

بعد عرض المجموعات المقدمة من التعاريف ومناقشتها وشرح التعريف  
 المختار يمكن أن نستخلص منها عدة مسائل أهمها ما يلي :-  
 ( المسألة الأولى ) ان حكم العمل بالدليل الراجح الوجوب وسيأتي  
 التفصيل في ذلك في باب الترجيح ( ان شاء الله تعالى ) •  
 ( المسألة الثانية ) اختلف الأصوليون في ان الترجيح فعل المجتهد ام  
 هو صفة للأدلة ، ويأتي تفصيلها في باب الترجيح ايضاً •  
 والى هذا ذهب بعض الأصوليين ومذهب الرازي وابن السبكي وغيرهما  
 ولذا تركوا قيد التعارض في تعريفاتهم للترجيح •

(٨٣) راجع الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ •  
 (٨٤) شرح القاضي عضد على المختصر ٣٠٩/٢ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٣  
 نقلاً عن الامام الرازي في المحصول •



( المسألة الثالثة ) اختلف الأصوليون في انه ايبنى الترجيح على التعارض - بمعنى أنه لا يوجد الترجيح بدون التعارض - أم الترجيح لا يكون بين المتعارضين - بمعنى أن ، ما يمكن ترجيح احد دليله على الآخر لا يسمى تعارضا - ؟  
ففي هذا ذهبوا الى مذهبين :-

المذهب الاول - ان الترجيح لا يوجد الا بين المتعارضين ، والى هذا ذهب جمهور الأصوليين ومنهم الآمدي والزركشي والتبريزي ولذلك لما عرفوا الترجيح ذكروا قيد المتعارضين فيه<sup>(٨٥)</sup> .

وتوجيههم في ذلك أنه لولا التعارض لما كانت الحاجة الى الترجيح ، وان الترجيح من جملة ما يدفع به التعارض ، وان محاولة الترجيح ما هي الا للتخلص من التعارض .

والمذهب الثاني - أن الترجيح لا يوجد مع التعارض ، ولا يشترط لتحقيق الترجيح وجود التعارض بل التعارض يبين الترجيح ، وأيدوا مذهبهم بأمور منها :-

أ - ان التعارض يشترط فيه مساواة الدليلين ، والترجح لا بد ان يكون لاحدهما فضل وزيادة فالقول بالتعارض قول بالتساوي بين الدليلين والقول بترجح أحدهما قول بعدم المساواة بينهما فاذا بينهما تناقض صريح .

ب - ان التعارض هو التناقض ، والتناقض نقص لا يوجد في كلام الشارع ، والترجح تفضيل أحد الدليلين ، وبيان زيادة احدهما على الآخر ،

---

(٨٥) الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ ، وشرح المختصر ٣٠٩/٢ وارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، والكوكب المنير ص ٤٢٨ ، وراجع تعريفات الترجيح ومناقشتها عندنا ، وغيث الهامع - خ .

ومثل هذا كثير بين نصوص الشارع فين التعارض والترجيح اختلاف  
بالملكة والعدم<sup>(٨٦)</sup> .

والراجح من المذهبين هو المذهب الأول ، وهو : أن الترجيح يعتمد على  
وجود التعارض ، وإن الدليل الراجح هو الدليل المتعارض قبل الترجيح ،  
وإن الترجيح من جملة المخلصات عن التعارض ، وذلك لأمر منها : أن  
الترجيح من أحكام التعارض قبل الجمع أو بعده على اختلاف فيه ، بمعنى  
أن المجتهد لا يحاول الترجيح إلا عندما أحسّ بوجود التعارض ، ومنها أن  
الاصوليين كادوا أن يتفقوا على أن الأدلة المتعارضة تقسم إلى : ما يوجد فيها  
التعارض وهما متساويان ، ولا يخالف في عدم وجود مثل هذا في الأدلة  
الشرعية إلا قليل من الأصوليين ، وإلى ما يوجد فيها التعارض مع وجود  
زيادة في أحدهما يرجح به على الآخر<sup>(٨٧)</sup> .

ويجاء عما تمسكوا به - أولاً - بعدم التسليم باشتراط المساواة في  
التعارض ، ولو سلم ، فهو في التعارض المساوي للتناقض الغير الموجود في  
الأدلة الشرعية ، وأما التعارض فلا تعادل ، ولا مساواة بينهما ، ولو سلم  
اشتراطها في التعارض العام ، فهي إنما تشترط لبقاء التعارض الذي لا حل  
له ، لا لأصل التعارض ، و - ثانياً - بأنه تقدم أن التحقيق اختلاف التعارض  
والتناقض ، وإن التعارض أعم منه مطلقاً أو من وجه ، فلا يلزم من استلزام  
التناقض للنقص استلزام التعارض له ذلك ، وإن التعارض المنفي المتفق عليه  
هو التعارض الخاص ، وبه جمعنا ووفقنا بين كلام الأصوليين الكثير المختلف  
والمضطرب ظاهراً .

---

(٨٦) راجع المصادر المتقدمة .

(٨٧) التلويح مع التنقيح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، والمستصفي للغزالي ٢/٢  
٣٩٢ و ٣٩٥ والمصدر السابق .

فعلى هذا ظهر أن هذا النزاع الموجود في بناء الترجيح على التعارض وعدم بنائه عليه مبني على النزاع المتقدم في مساواة التعارض والتناقض وعدم مساواتهما ، وقد رجحنا الرأي الثاني ، فإذا يحمل كلام القائلين بأنه لا يبنى على التعارض - على التعارض بمعنى التناقض ، أو التعارض الثابت الغير الممكن دفعه ، فإن التعارض بهذا المعنى لا يمكن بناء الترجيح عليه ، كما يحمل كلام القائلين ببنائه عليه - على التعارض العام الشامل للعام والخاص والمطلق والمقيد ، والزائد والنقصان ، والساكت والناطق ، فعلى هذا لاشك أنه لا يمكن وجود الترجيح أصلاً بدون التعارض بهذا الشكل ؛ إذ الترجيح فضل أحدهما على الآخر عندما يوهم بظاهره نوعاً من الاختلاف ، وهو الذي يسميه الأصوليون والفقهاء بالترجيح ، والا فلا ترجيح ، وقد صرح بمثل هذا القاضي عضد الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى الحبلى وغيرهما<sup>(٨٨)</sup> والله أعلم .

(المسألة الرابعة) ماهي العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ؟ والذي يظهر مما تقدم ، أن العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلقان ، وذلك لأن الترجيح في اللغة معناه : الثقل ، والميلان ، والميلان من الثقل ، والتغليب ، والتقوية ، مطلقاً : سواء كان بوصف ، أو بغير وصف ، وسواء كان الثقل أو التقوية ... الخ للدليل أو لغيره ، وأما في الاصطلاح فهو : بيان قوة أحد الدليلين أو ثقله ... الخ كما تقدم نصوص الأصوليين واللغويين بهذا الصدد ، فالمعنى اللغوي أعم والمعنى الاصطلاحي

بيان قوة أحد الدليلين أو ثقله ... الخ

(٨٨) المصدر السابق الثاني وشرح المختصر ٣٠٩/٢ والاحكام ٢٠٦/٤ -

٢٠٧ ، والكوكب المنير ص ٤٢٨ .

أخص منه (٨٦) .

وذهب بعض المعلقين على كفاية الأصول لملا محمد الكاظمي

(٨٦) ذكر اهل الميزان ان النسب بين الاشياء الموجودة في الذهن كلية او جزئية لا تخلو من أربع نسب ، وهي : التباين ، والتساوي ، والعموم والخصوص المطلقان ، والعموم والخصوص من وجه ، اما بين الجزئيات الموجودة في الخارج ، (التباين) فقط ، كعمر ، وخالد ، وغيرهما ، او التساوي ، كما اذا اشترنا الى زيد الموجود امامنا - بهذا الضاحك ، وهذا الكاتب ، وهذا القاعد ، - مثلا - فالهذيات كلها متساوية ، متصادقة ، واما بين الكلين فتتحقق هذه النسب الاربع ، ووضعوا الضوابط لمعرفة هذه النسب بين الماهيات فهذه خلاصتها :

فكل كليين يمكن ان يصاغ منهما قضيتان : ( جملتان خبريتان ) كليتان بالسلب يكون احد الكلين فيها موضوعا ( مبتدا ) ، والآخر محمولا فيها ( أى خبرا ) ، وفي القضية الثانية بعكس ذلك ، فهاتان الكليتان ( متباينتان ) ، وبينهما تباين كلي .

من ذلك ، الكافر والمؤمن ، والظلمات والنور ، والليل والنهار ، والابيض والاسود ونحو ذلك فنقول : لا شيء من الظلمات بالنور ، ولا شيء من النور بالظلمات وهكذا .

الثاني : التساوي - فكل كليتين ، يمكن ان يصنع منهما قضيتان موجبتان كليتان بالايجاب كما تقدم في الاول ، فهما : (متساويان) ، وبينهما تساوي ، كالانسان والبشر ، والمؤمن والمسلم ، على رأى من قال بتساويهما - ، والازلبي والقديم بمعناه الخاص ، والحدود محدوده ، والقضية والجملة الخبرية المقصودة ، ونحو ذلك ، فنقول : كل مؤمن مسلم ، وكل مسلم مؤمن ، وكل انسان بشر ، وكل بشر انسان . الخ .

الثالث - العموم والخصوص المطلق كالانسان والناطق ، والتعارض والتناقض ، والحيوان والفرس ، والابيض والقطن ، وضابطهما : كل كليتين ، يمكن ان تصدق بينهما قضية كلية موجبة بجعل



الخراساني<sup>(٨٧)</sup> ، الى ان بينهما تباينا ، وعلل ذلك بأن الترجيح في اللغة :  
احداث في أحد الشيئين المتساويين ، وهو مفقود في المعنى الاصطلاحي ،

احدهما موضوعا والآخر محمولا من طرف احدهما ، وقضيتان  
جزئيتان ، احدهما كلية ، والاخرى جزئية من الطرف الآخر ،  
( فهما : عام وخاص مطلقان ) ، فتقول : كل انسان ناطق ، فالناطق  
عام مطلقا ومن الطرف الاخر تقول : بعض الناطق انسان ، وبعض  
الناطق ليس بانسان ، كالملائكة والجن ، ولا يجوز ان تقول : كل  
ناطق انسان ، لان الملائكة والجن ناطقان وليسا بانسان ، فالانسان  
خاص ، والناطق عام ، وكذلك التعارض عام والتناقض خاص كما  
تقدما ، والابيض عام ، والقطن خاص ، وكذلك الحيوان عام ،  
والفرس خاص .

(الرابع) : العموم والخصوص الوجهين - بمعنى ان كلا منهما عام من  
وجه ، وخاص من وجه ، وضابطة ذلك : ان كل كليتين لا يصدق  
فيهما القضية الكلية لا سلبا ولا ايجابا بل يصدق فيهما ثلاث قضايا  
جزئية : سالتان ، وموجبتان جزئيتان فهما : ( عام وخاص من  
وجه ) وبينهما عموم وخصوص وجهي ، كالانسان والابيض ،  
والفضة والخاتم والاسود والطير وغير ذلك ، فتقول : بعض الانسان  
ابيض ، وبعض الانسان ليس بأبيض وبعض الابيض انسان وبعض  
الابيض ليس بانسان ، ولا يصدق اذا قلت : كل ابيض انسان او  
كل انسان ابيض وهكذا في البقية ، راجع لتفصيل ذلك : ( معيار  
العلم للامام الغزالي ص ٩٢ ، والبرهان في المنطق للكليني ص ٥١ -  
٦٩ ، وميزان الانتظام على الشمسية ص ٦٣ - ٧٠ ، وشرح الميبدي  
عليها بهامشه ص ٩٩ - ١١٢ ، وشرح الخبيصي على تهذيب المنطق  
ص ٣٢ - ٣٥ ، وحاشية عبدالله يزدي ص ٤٣ - ٥٠ ) .

(٨٧) هو : محمد كاظم الخراساني ، فقيه من مجتهدي الامامية ، ولد  
بطوس سنة ١٢٥٥ هـ وسكن النجف ، وتوفي بها سنة ١٣٢٩ هـ له  
مؤلفات ، منها « كفاية الاصول - ط » في اصول الفقه ، و « تكملة  
التبصرة - ط » في الفقه ، ( الاعلام / ٢٣٤ ، والذريعة ٤ / ٤١٢ ) .

لأنه - : أي الترجيح في الاصطلاح - : اما تقديم أحد الدليلين - : أي بناء على أنه من فعل المجتهد - أو تقدمه عليه كذلك ، - بناء على أنه من وصف الدليل ، - أو هو نفس المزية المعتبرة - بناء على اطلاق الترجيح بمعنى الرجحان - ، وعلى أي تقدير يكون من قبيل المباین - على حد قوله (٨٨) .  
و يمكن أن يجاب عما ذهب اليه وقرره بعدة أمور منها ما يلي : -

( الاول ) انا لا نسلم - أن الترجيح بمعنى احداث المزية ، بل هو : وجود المزية ، وذلك يدل على ان الترجيح مساو مع الرجحان ، وعلى فرض التسليم بذلك . ان حصر معنى الترجيح في احداث المزية ممنوع ؛ لأنه تقدم من اللغويين ، والاصوليين خلاف ذلك ، بل أهم معانيه اللغوي : الميلان ، والثقل ، وبقيّة المعاني ترجع اليهما .

( الثاني ) ان الدليل المعارض بتقديمه من قبل المجتهد أو بتقدمه على المعارض الآخر تحدث الزيادة فيه ؛ اذ التقديم ، أو التقدم ، ما هو الا لوجود الزيادة فيه ، والا لا يسمى ترجيحاً اصطلاحاً ، اذا على فرض التسليم بأن الترجيح لغة احداث الزيادة مطلقاً فهو في الاصطلاح احداث الزيادة وبيانها في أحد الدليلين المتعارضين فينبهما العموم والخصوص المطلقان (٨٩) .

( الثالث ) عدم التباين بين المعنى اللغوي المذكور عند اللغويين والمعنى الاصطلاحي الذي هو « المزية المعتبرة » ؛ لأن المزية في الدليل ، أو الثقل فيه سيان ، فمثلاً : اذا كان أحد المتعارضين مشهوراً ، والآخر آحاد ، فانه يرجح الأول على الثاني لوجود المزية فيه ، وهو : الشهرة ، أو لكونه

---

(٨٨) حاشية الشيخ علي المشكيني الاردبيلي على كفاية الاصول

ص ٣٧٦ .

(٨٩) الادلة المتعارضة ص ٦٣ - ٦٤ ، ولسان العرب ٣/ ٣٧٠ .

أقوى من الآخر ، وكونه أقوى ما هو الا لوجود المزية ، أو الثقل ، أو القوة ، فنستعمل هذه الكلمات بعضها مكان البعض الآخر ، فيوجد - أذا - المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي مع زيادة تخصص فيه فعلى أي من التقادير لا تباين بينهما والله أعلم<sup>(٩٠)</sup> .

( المسألة الخامسة ) اختلف الفقهاء والأصوليون في جواز الترجيح بين القطعيين وعدم جواز ذلك الى مذهبين :

( المذهب الاول ) ذهب المحدثون والأصوليون الى عدم جواز الترجيح بين الأدلة القطعية نقلية كانت أو عقلية ، بل استبعدوا بعضهم ، وقالوا : بالتناقض بين القول بقطعية الدليلين ، وتقرير الترجيح بينهما ، فهذا هو المحقق الأسنوي بصدد شرحه لكلام اليبضاوي ، الذي هو : ( لا ترجيح في القطعيات ، اذ لا تعارض بينهما ، والا ارتفع التقيضان أو اجتماعهما )<sup>(٩١)</sup> يقول : ( يعني أن الترجيح يختص بالدلائل الظنية ، ولا يقع في القطعيات ، سواء كانت عقلية ، أو نقلية ، لأن الترجيح متوقف على وقوع التعارض فيها ، ووقوعه - اي التعارض - فيها - في القطعيات - محال )<sup>(٩٢)</sup> .

ويقول الشيرازي : ( واعلم ان الترجيح لا يقع بين دليلين موجبين للعلم ، ولا بين علتين موجبتين للعلم ، لأن العلم لا يتزايد ، وان كان بعضه أقوى من بعض ، وكذلك لا يقع الترجيح بين دليل موجب للعلم ، او علة موجبة للعلم ، وبين دليل او علة موجبة للظن ، لما ذكرنا ، ولأن مقتضى للظن لا يبلغ رتبة الموجب للعلم ، ولو رجح بما رجح لكان الموجب للعلم

---

(٩٠) المصدر السابق الاول .

(٩١) منهاج الاصول ص ٦٩ ، ونهاية السؤل ١٥٦/٣ ، والأدلة المتعارضة ص ٧١ - ٧٢ .

(٩٢) المصدر السابق الثاني .

مقدما عليه فلا معنى للترجيح (٩٣) .

ومن جملة المانعين للترجيح بين القطعيين الامام الغزالي ، اذ يقول :  
( فلا ترجيح لعلم على علم ، ولذلك قلنا : اذا تعارض قاطعان فلا مييل الى  
الترجيح بل ان كانا متواترين حكم بان المتأخر ناسخ ، ولا بد ان يكون  
احدهما ناسخا ، وان كان من أخبار الآحاد وعرفنا التاريخ ايضا حكمنا  
بالتأخر ، وان لم نعرف فصدق الراوي مظنون فتقدم الأقوى في نفوسنا ،  
وكما لا يجوز التعارض والترجيح بين نصين قاطعين ، فلا يجوز ان ينصب  
الله علة قاطعة للتحريم في موضع ، وعلة قاطعة للتحليل في موضع ، وتدور  
بينهما مسألة توجد فيها العلتان وتتعد بالقياس ، لأنه يؤدي الى ان يجتمع  
قاطع على التحريم وقاطع على التحليل في فرع واحد ، في حق مجتهد  
واحد ، وهو محال ) (٩٤) .

وقال الخطيب البغدادي : ( ما اوجب العلم من الاخبار لا يصح دخول  
التفوية والترجيح فيه ، لأن المعلومين اذا تعارضا ، استحال تقوية احدهما  
على الآخر ، اذ العلوم كلها تتعلق بسائر المعلومات على طريقة واحدة ،  
لا يصح التزايد ، والاختلاف فيها ، اذا لم يمكن الجمع بينهما في الاستعمال  
لنعارضهما في الظاهر ) (٩٥) .

والى هذا ذهب جمهور الشافعية ومنهم الشيرازي ، والغزالي ، والآمدي ،

---

(٩٣) اللمع لابي اسحاق الشيرازي ص ٦٦ .

(٩٤) المستصفي ٣/٣٩٣ - ٣٩٤ ، والمنخول ص ٤٤١ .

(٩٥) الكفاية في علوم الحديث للخطيب البغدادي ص ١٠٨ .



وامام الحرمين<sup>(٩٦)</sup> ، وبعض المالكية كابن الحاجب ، والقرافي<sup>(٩٧)</sup> ، واليه ذهب بعض الحنابلة كالمقدسي ، ومحمد بن أحمد الفتوحى ، وجمهور الحنفية ، كالبخاري ، والبزدوي ، وغيرهم ، وبه قال بعض المعتزلة كالجبائي<sup>(٩٨)</sup> وغيره<sup>(٩٩)</sup> .

(٩٦) هو : عبدالمك بن عبدالله بن يوسف الجويني النيسابوري الموطن ، والمنشأ ، الطي . الاصل ، ولد سنة ٤١٩ هـ ، أو ٤١٧ هـ ، وتوفى سنة ٤٧٨ هـ له مؤلفات ، منها : ( في الاصول ، البرهان ، والارشاد ، والورقات ، والمجتهدين ، وفي الكلام الارشاد ، والشامل ، وشفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والانجيل من التبديل ، راجع : ( سلسلة اعلام العرب رقم ٤٠ للدكتورة فوية حسين ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٠م والطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٨/٣ - ٢٥٧ ، و اعلام النبلاء ١١/١٣٧ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين ١/٢٦٠ - ٢٦٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي المطبعة الحسينية ٤٩/٣ ) .

(٩٧) شهاب الدين ، ابو العباس ، احمد بن ابى العلاء ادريس القرافي ، المالكي ، ولد في اواخر القرن السادس ٥٩٠ هـ تقريبا ، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ ، كان بارعا في الفقه ، وأصوله ، والحديث ، وعلم الكلام ، من مؤلفاته : ( الفروق ، وتنقيح الفصول وشرحه ، والذخيرة ) راجع : ( طبقات الاصوليين للمراغي ٨٦/٢ - ٨٧ ، ومقدمة شرح التنقيح ص - ي ) .

(٩٨) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ، من أئمة المعتزلة ، ورئيس علماء الكلام في عصره ، واليه نسبة الطائفة الجبائية ، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب ، هو من اهل ( جبى ) من قرى بصرة ، ولد سنة ٢٣٥ هـ وتوفي بها سنة ٣٠٣ هـ ( الاعلام ٧/١٣٦ ، والمقرئزي ٢/٣٤٨ ، ووقيات ١/٤٨٠ ) .

(٩٩) راجع : المستصفى ٢/٣١٣ ، واللمع ٦٩ ، والاحكام ٤/٣٠٧ ، وشرح مختصر ابن الحاجب ٢/٣٦٠ ، والبرهان - خ - لوحة ١٣٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٠ ، والمسودة ص ٤٤٨ - ٤٤٩ ، وكشف الاسرار للبخاري ٣/١١٩٧ ، وروضة الناظر ص ١٥٦ ، وشرح التلويح ٢/١٠٣ والكوكب المنير ص ٤٢٦ ، ومشكاة الانوار ٣/٥٢ .

### ادلة المانعين من الترجيح في القطعيات :

واستدل جمهور الأصوليين على ما ذهبوا اليه من منع ترجيح أحد الدليلين القطعيين المتعارضين على معارضة الآخر - بعدة أدلة ، نوجزها بما يأتي :-

( الاول ) ان الترجيح انما يتحقق عند وجود التعارض في القطعيات ، والتعارض فيها محال ، لانه يلزم منه اجتماع النقيضين ، أو ارتفاعهما ، فالترجيح المبني على (التعارض المحال) محال (١٠٠) .

( الثاني ) ان الترجيح فرع التفاوت في العلم بالشيء ، والمعلوم المقطوع به لا تفاوت فيها ، فلا يوجد الترجيح في القطعيات .

يقول الآمدي : ( ٠٠ لأن الترجيح لا بد وأن يكون موجبا لتقوية أحد الطريقتين المتعارضتين على الآخر ، والمعلوم المقطوع به غير قابل للزيادة والتقصان ، فلا يطلب فيه الترجيح (١٠١) ، وبهذا استدل عبدالعزيز البخاري ، والغزالي ، والتفتازاني ، وابن السبكي ، والكوراني (١٠٢) ، والعبادي ، وغيرهم (١٠٣) .

---

(١٠٠) المصدرين السابقين الثاني والثالث ، والآيات البيّنات شرح المحلى للعبادي ٢١٠/٤ ، والابهاج بشرح المنهاج ١٣٩/٣ - ١٤٠ .  
(١٠١) المصادر الثلاث المتقدم ، والاحكام ٣٠٧/٤ .

(١٠٢) هو : احمد بن اسماعيل الكوراني الشافعي ، ثم الحنفي ، مفسر ، كردي الاصل ، من اهل شهرزور ، ولد سنة ٨١٣هـ ، وتوفي سنة ٨٩٣هـ له كتب ، منها : ( غاية الاماني في تفسير السبع المثاني ، والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع ، راجع : ( الاعلام ٩٤/١ ، وتاريخ السليمانية للمرصوم امين زكي بك ص ٢٣٣ ، وهديّة العارفين ١/١٣٥ ) .

(١٠٣) كشف الاسرار ١١٩٧/٣ ، وروضة الناظر ص ١٥٦ ، والتلويح ١٠٣/٢ ، والابهاج ١٤١/٣ .

( الثالث ) ان الأدلة القطعية يجب ان تكون مقدماتها بديهية ، أو لازمة عنها ، كما يجب أن تكون تركيباتها بديهية الصحة ، ولا يمكن التعارض بين الدليلين بهذه الصفة ، ثم لا يوجد الترجيح بينهما ، وبهذا استدل الأرموي ، وكلام الغزالي يشير اليه أيضا ، ونقله البدخشي <sup>(١٠٤)</sup> عن الجاربردي <sup>(١٠٥)</sup> ، وغيرهم <sup>(١٠٦)</sup> .

( الرابع ) ان الترجيح تقوية ، وهي مستحيلة في الدلائل القطعية ، وذلك أن احتمال النقيض ان كان قائما في أحدهما ، لم يكن يقينا ، وان لم يكن احتمال النقيض موجوداً يتمتع التقوية ، والترجيح ، وبهذا استدل الأرموي أيضا <sup>(١٠٧)</sup> .

( الخامس ) الترجيح المترتب على التعارض يستلزم المحال ، لأنه يلزم منه اما التحكم ، ان عمل بأحدهما - أي بدون زيادة ، وقوة في

---

(١٠٤) هو : محمد بن الحسن بن علي بن عمر الاسنوي ، أخو عبدالرحيم الاسنوي ، ولد باسنا وتفقه بها ، وبالقاهرة ، شافعي المذهب ، ولد سنة ٦٩٥هـ ، ناب بالحكم في القاهرة مدة ، وتوفي بها سنة ٧٦٤ أو ٧٧٢هـ من مؤلفاته : « المعتبر في علم النظر ، وشرح منهاج البيضاوي » راجع : [ الاعلام ٣١٩/٦ ، وكشف الظنون ١٨٧٩/٢ ، وطبقات الاصوليين ٧٧/٢ ، وفيها : وفاته سنة ٧٦٤هـ ، وولادته سنة ٦٤٩هـ ] .

(١٠٥) هو : احمد بن الحسن بن يوسف ، فخرالدين الجاربردي ، فقيه شافعي توفي بتبريز سنة ٧٤٦هـ ، وقيل ٧٤٢هـ ، من مؤلفاته : ( شرح شافية ابن الحاجب في الصرف ، وشرح منهاج البيضاوي في الاصول ) ، راجع [ الاعلام ١٠٧/١ ، وطبقات الاصوليين ٢/١٥٢ ، والبدر الطالع للشوكاني ٤٧/١ ] .

(١٠٦) الحاصل للأرموي - خ - ، والبدخشي ١٥٧/٣ ، ونهاية السؤل ١٥٦/٣ - ١٥٧ .

(١٠٧) المصدر السابق الاول .

أحدهما ، لأنه المفروض - وأما اجتماع النقيضين ، ان عمل بكل منهما ،  
وأما ارتفاع النقيضين ، ان لم يعمل بشيء منهما ، وهذا ان كانا انشائيين ،  
وان التعارض بين الاخباريين يستلزم الكذب في الاخبار ، وكل ذلك محال ،  
فالتعارض في القطعيين الاخباريين ، أو الانشائيين محال ، فالترجيح المترتب  
على التعارض محال كذلك (١٠٨) .

( السادس ) لا يجوز الترجيح بين القاطعين ، للقطع بعدم وقوع  
التعارض من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استدل بهذا ابن السبكي في  
منع الموانع ، واستشهد عليه بكلام ابن خزيمة المتقدم في عدم وقوع التعارض  
بين الدليلين ، ثم أيد به بقاعدة « رفع الظن بالعلم اليقيني ترفع التناقض في  
القواطع السمي » ، لما عندنا من القطع به ، يعني اذا كان الدليل السمي  
قاطعا بمعنى كونه متواتراً كتاباً أو سنة نعلم قطعاً أنه من الله ورسوله صلى  
الله عليه وسلم ، واذا علمنا هذا ، نعلم قطعاً أنه لا يصدر من الشارع نصان  
متناقضان ، فمعنى هذا ، أن عدم صدور التناقض ، والتعارض من الشارع  
قطعي ، واذا رأينا دليلين يوهم كل منهما ذلك ، فهو ظن منا ، فلا شك ان  
الظن يدفع عند وجود القطع ، فاذا لا يوجد التعارض ، ثم بالتالي لا يوجد  
الترجيح بين القطعيين السميين ، بل ان وجد مثل ذلك لا بد ان يكون  
احدهما ناسخاً ، والآخر منسوخاً (١٠٩) .

( السابع ) اشترط لكون الدليل النقلي مفيداً للقطع ، وكونه دليلاً  
قاطعاً ، شروطاً منها : عدم وجود معارض صحيح ، فالقول بوجود التعارض ،  
قول بظنيته ، والقول بظنيته ، ينافي القول بكونه قطعياً ، فالتعارض والقطع

---

(١٠٨) منهاج الاصول ص ٦٦ ، واللمع ص ٦٦ ، ونهاية السؤل ١٥٦/٣ .

(١٠٩) الآيات البينات ٢٠١/٤ .



متافيان ، فكذلك الترجيح ، والقطع متافيان<sup>(١١٠)</sup> .

### ( المذهب الثاني )

وذهب جماعة من الأصوليين - ومنهم : ابن أمير الحاج من الحنفية ، والصفى الهندي والأسنوى ، والرازي من الشافعية - الى جواز الترجيح بين الأدلة مطلقا : قطعية كانت ، أو ظنية ، نقلية كانت ، أو عقلية .

يقول ابن أمير الحاج - عند شرحه كلام ابن الهمام ، الترجيح : اقتران الامارة - : ( وانما ذكرها - : اي الامارة - لا الدليل القطعي ، ولا ما هو أعم منهما ، لأنه لا تعارض مع قطع ، - ثم يقول : - بل التحقيق جريانه في القطعيين ايضا ، كما في الظنيين ، وان تخصيص الظنيين ، دون القطعيين تحكماً )<sup>(١١١)</sup> .

ويقول الاسنوى : ( واعلم ان اطلاق هذه المسألة - وهو عدم الترجيح في القطعيات ، فيه نظر ، لما ستعرفه ، في تعارض النقيضين ... ثم ينقل عن الامام الرازي - ان التعارض ، والترجح قد يقع في القطعيات على وجه خاص ، يأتي ذكره<sup>(١١٢)</sup> .

### ادلته على جواز الترجيح في القطعيات :

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا اليه ، من جواز الترجيح بين القطعيين بأدلة ، وحجج ، من أهمها ، ما يلي :-

أولا - ان التعارض جائز في القطعيات ، والترجح مبني على جواز التعارض فيها ، ثم ناقشوا دليل المانع ، بأنهم - ان أرادوا بذلك ، عدم

---

(١١٠) حاشية الشربيني هامش شرح المحلى ٣٦١/٢ .

(١١١) التقرير والتحجير ١٦/٣ - ١٧ .

(١١٢) نهاية السؤل ١٥٨/٣ - ١٦٢ .

جواز التعارض في القطعيين في الواقع ، ونفس الأمر ، فالأدلة الظنية كذلك لا يجوز التعارض فيها ، وان ارادوا به عدم جوازه في ظن المجتهد ، وبحسب الظاهر ، فلا مانع من وقوع التعارض في القطعي كالظني ، فالقول بجواز التعارض في الأدلة الظنية دون القطعية تحكم<sup>(١١٣)</sup> .

ثانيا - ان التعارض في الاذهان جائز ، وواقع ، فبناء على جواز التعارض في الأذهان يجوز الترجيح في القطعيات ، وهذا ما استدل به الصفي الهندي ، والعبادي ، ويميل اليه كلام المحلي .

يقول الصفي الهندي - بهذا الصدد :- ( ولقائل أن يقول : التعارض بين القاطعين حاصل في الأذهان فانه قد يتعارض عند الانسان دليلان قاطعان ، يعجز عن القدح في احدهما ، وان كان يعلم ان احدهما في نفس الأمر باطل قطعا ، واذا كان كذلك ، فلم لا يجوز ان يتطرق الترجيح اليها ، بناء على هذا التعارض ، كما في الامارات ؟ فانه ليس من شرط تطرق الترجيح الى الامارات ، أن تكون متعادلة في نفس الأمر ، بل لا يتصور جريان الترجيح في المتعادلين في نفس الأمر ، والا لم يكن متعادلة )<sup>(١١٤)</sup> .

ثالثا - ويمكن ان يستدل لهم بما قالوا ، من وقوع التعارض بين الاجماعين ، او الاجماع والنص القطعي ، والترجيح بينهما ، مع قولهم : ان دلالة الاجماع قطعية<sup>(١١٥)</sup> .

رابعا - ان دلالة الخاص قطعية ، وقالوا بجواز التعارض بين الخاصين ،

---

(١١٣) التقرير والتجيب ١٦/٣ - ١٧ .

(١١٤) الآيات البينات نقلا عن الصفي الهندي ٣١٠/٤ - ٣٩١ ، والابهاج ١٤٣/٣ .

(١١٥) التقرير والتجيب ٢٥/٣ ، ٣٠٠ ، وشرح المحلي ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ ، ونهاية السؤل مع شرح الابهاج ١٦٣/٣ .

والخاص والعام<sup>(١١٦)</sup> فيلزم من قولهم بهذا ، قولهم بالتعارض بين القطعيين ، وبالتالي جواز الترجيح بينهما •

خامسا - بما تقرر في المنطق ، والكلام : ان الأدلة القطعية ليست في درجة واحدة ، بل في دلالتها تفاوت ، فالأوليات مقدمة على غيرها ، ثم المشاهدات ، فبناء على تفاوت الدرجات في القطعيات ، يجوز الترجيح فيها لبعضها على بعض آخر منها<sup>(١١٧)</sup> •

سادسا - ان النسخ متفق عليه بين الأدلة قطعية كانت ، أو ظنية ، ولا يوجد النسخ بدون التعارض ، فاتفقهم على ذلك يستلزم القول بالتعارض فيها ، ثم القول بالترجيح بينها •

#### مناقشة ادلة المانعين من الترجيح بين القطعيات :

وبعد ان استدلل المثبتون بما تقدم ناقشوا ادلة المانعين ، وفندوا آراءهم ، وابطلوا التلازم بين علمهم ومعلوماتهم ، ولا ضير في ذلك اذا كان الغرض من المناقشة اظهار الحق ، وانبات ما هو اللابق بمحاسن الشريعة ، وتوطيد ما هو الواقع وما هو الأجدر ، وخلاصة ذلك ما يأتي :-

( اما الدليل الاول ) فوقش - أولا - بأننا لا نسلم عدم جواز التعارض في الأدلة ، وقد تقدم في البحث الاول ان الأصح جواز التعارض بمعنى العام<sup>(١١٨)</sup> ومنع هذا يعتبر مكابرة<sup>(١١٩)</sup> ، و - ثانيا - نمنع دليل عدم

---

(١١٦) شرح البزدوى ، ٧٩/١ - ٨٢ ونهاية السؤل ١٤٣/٣ •

(١١٧) انظر محك النظر للغزالي ص ٥٧ - ٦٨ ، والبرهان للكليني ص ٣٩٣ - ٤٠٠ •

(١١٨) راجع ص ١٠٩ - ١١٤ عندنا •

(١١٩) المكابرة : هي المنازعة في المسألة لا لشيء والمجادلة : هي لا لظهور الحق ، بل لالزام الخصم ، والمناظرة : توجه الخصمين في النسبة بين الشيتين لظهور الصواب • ( الآداب الشريفة ص ١٣٢ ) •

الجواز ، وترتب المحال عليه •

قال الأسنوي :- بعد ذكر دليل المانعين ، الذي حاصله : أنه لو وقع لكان يلزم منه اجتماع النقيضين ، أو ارتفاعهما - : « وهذا ضعيف فلقائل ان يقول : نعمل بأحدهما ولكن لمرجح ، وهو المدعى » (١٢٠) •

( واما الدليل الثاني ) الذي حاصله : عدم التفاوت في العلوم ، ثم عدم التعارض والترجيح بناء على هذا - فيناقش - أولا - بأن عدم التفاوت خلاف التحقيق ، بل الحق انها متفاوت - كما تقرر في محله (١٢١) ، فالركون الى عدم الترجيح بين القطعيات لعدم التفاوت غير سديد ، لضعف ما بنوا عليه رأيهم هذا (١٢٢) ، و - ثانيا - منع الملازمة بين عدم الترجيح وعدم التفاوت في القوة والضعف بان التفاوت بين الأدلة في القوة والضعف ، ولا يقتضى التعارض ولا عدمه ، كما ان عدل التفاوت فيهما لا يستلزم شيئا منها •

يقول العبادي - في رد كلام الكوراني الذي حاصله : عدم التعارض الا بين المتفاوتين في القوة والضعف ، وكذلك الترجيح المبني عليه ، - : ( لم لا يجوز أن تتفاوت الأدلة في الحاجة الى التأمل وعدم الحاجة اليه ، أو في كثرة التأمل وقلته ؟ ) (١٢٣) •

ويقول ابن السبكي : ( وان كان - اي الاستدلال على منع التعارض في القطعيات مبنيا - على الثاني - : اي على اعتبار منع التعارض في اذهان المجتهدين - فمنسوخ ، لانه قد يعارض عند المجتهد شيان يعتقد انهما دليلان يقينان ، ويعجز عن القدرح في

---

(١٢٠) انظر ميزان الانتظام ص ٣٠٢ - ٣١٠ ، وتهذيب المنطق ، مع حاشية عبدالله يزدي عليه ص ١٦٠ ، حيث قسموا اليقين الى الاوليات والحسيات ، والمشاهدات وغيرها •

(١٢٢) شرح العقائد النسفية مع حاشية الكستلى عليه ص ٣٥ ، والآيات البيئات ٢١١/٤ •

(١٢٣) المصدر السابق الاخير •



أحدهما - وان كان يعلم بطلان أحدهما في نفس الأمر ، وان كان كذلك فنحن نقول : يجوز تطرق الترجيح اليها بناء على هذا التعارض بالنظر في أحوال المقدمات ، وأحوال التركيب ، ويرجح بقلة المقدمات ، وأحوال التركيب ، ويرجح بقلة المقدمات والتراكيب ، وهذا طريق يقبله العقل (١٢٤) .

( واما الدليل الثالث ) فيمكن ان يناقش ، بأن القطعيات لها أنواع كثيرة فان ادعيتم أن جميع انواع القطعيات بديهي ، وأجزاؤه بديهية ، فهذا غير مسلم ضرورة وجود غير البديهي فيها ، بل هناك كثير من الأدلة ، التي ادعيت قطعيتها ، يحتاج في التسليم بها الى أدلة وبرهان (١٢٥) .

وان ادعيتم ان بعض القطعيات بديهي كما تقولون به ، فمسلم ، ولكن لا يفيد اثبات الدعوى ، لانه أخص من المدعى ، فلا تقرب بين الدليل والدعوى (١٢٦) .

---

(١٢٤) شرح الإيهاج على المنهاج ١٤٠/٣ ، والظاهر « المقدمات » بدل المقامات .

(١٢٥) الا يرى ان المتكلمين قالوا : العالم متغير ، وكل متغير حادث، بديهي ، والفلاسفة قالوا ببداهة عكسه : العالم أثر القديم وكل أثر القديم قديم مع سوق الأدلة الكثيرة من الطرفين لبيان ذلك راجع [ درء تعارض العقل والنقل القسم الاول ص ١٤٤ - ١٤٧ ] .

(١٢٦) منهاج العقول للبدهشي ١٥٧/٣ حيث نقل عن الجاربردي منسح التعارض في القطعيات لكونها بديهية ثم انه اشترط اهل المناظرة ان يكون بين الدليل الذي يسوقه المدعى لاثبات دعواه ، وبين المدعى تساوا ، أو يكون الدليل مثبتا لما هو أخص من المدعى ، كأن يستدل على كون الشيء انسانا بانه بشر صحيح ، لكن لو كانت دعواه خاصنا ، فأثبت الدليل ما هو اعم منه مطلقا ، او من وجه يكون الاستدلال غير صحيح ، وللخصم ابطاله ، ويعترض على الدليل بعدم التقريب وهو : ان لا يستلزم الدليل المطلوب ، كما عرفوا التقريب بانه : سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب ، يقول السيد شريف - بعد تعريف التقريب بما ذكر - : فاذا كان المطلوب غير لازم ، واللازم غير مطلوب لا يتم التقريب ، راجع : [ التعريفات للرجزاني ص ٢٩ ، والآداب الشريفة ص ١٣٣ ، والآداب للكلنبوي ص ٥٠ - ٥٣ ] .

( واما الدليل الرابع ) فمما لامجال لانكاره ، فان القول بقطعية الدليل ينافي القول بوجود المعارض الظني فضلا عن المعارض القطعي ، ولكن هذا التنافي انما يكون مع التعارض الحقيقي ، لا مع التعارض الظاهري ، وكلامنا فيما هو أعم منهما ، فلا تعارض ولا تنافي بين قطعية الدليل والتعارض الظاهري ، ولا سيما مع الجزم ببطالان هذا التعارض في الواقع وعدم صحة أحد المتعارضين<sup>(١٢٧)</sup> أو عدم ارادة المعنى الذى يفهم التعارض من ظاهر لفظه<sup>(١٢٨)</sup> .

( واما الدليل الخامس ) فيناقش ) - أولا - بان استلزامه للتناقض ، والكذب ممنوع ؛ لأن الكذب انما يتحقق عند ارادة ظاهر كل منهما ،

---

(١٢٧) فمثلا ان المتكلمين المسلمين لما أثبتوا بالدليل القطعي ان لله صفة الارادة ، وهي تخصص ما يريدہ تعالى بأي وقت اراده ، وأبطلوا التلازم بين كون الشيء قديما ، وكونه أثر القديم ، ضرورة ان ما يحدث كل يوم بخلقه تعالى ، ويصدر من القديم ، ومع انه حادث بالضرورة - فلما فعلوا هذا لم يبق التعارض بين قولهم ببدها « العالم حادث » وبين سفسطة المتفلسفين « العالم أثر القديم فهو قديم » .

(١٢٨) فلا يبقى عندئذ التعارض ، والتناقض بين قوله تعالى - حكاية عن ابراهيم - : [ فجعلهم جنادا ] ، : أى كسر ابراهيم الاصنام ، مع قول ابراهيم (ع) : « بل فعله كبيرهم » : أى كسر الاصنام كبيرهم ، لانه لم يرد حقيقة ذلك ، وانما أراد أن ينطقهم بعجز آلهتهم ، ولهذا قال لهم « فاسألوهم ان كانوا ينطقون » . يقول القرطبي - بهذا الصدد - : « وكان قوله من المعارض ، وفي المعارض مندوحة - خلاص - عن الكذب ، : أى سلوهم ان نطقوا فانهم يصدقون ، وان لم يكونوا ينطقون فليس هو الفاعل ، وفي ضمن هذا الكلام اعتراف بانه هو الفاعل ، وهذا هو الصحيح اهـ » راجع القرطبي ١١/٣٠٠ والآيتان ٥٨ و ٦٣ من سورة الانبياء [ .

وأما بعد الترجيح فيظهر خلاف ذلك ، فلا يتحقق الكذب (١٢٩) ،  
 و - ثانيا - بأن التناقض انما يتحقق عند العمل بكل منهما ، أو عند ما كان  
 حكم التعارض العمل بكل منهما ، وأما عند ترجيح أحدهما وترك العمل  
 بالآخر فلا يلزم ذلك ، و - ثالثا - التحكم ممنوع ، لأن هذا انما يكون  
 اذا كان العمل بواحد منهما من غير داع وباعت له ، وأما ترجيح احدهما  
 لما فيه من زيادة ، أو فضل يوجب تقديمه على الآخر ، فليس هذا بالتحكم ،  
 وقد تقدم كلام الأسنوي بهذا الصدد .

( وأما الدليل السادس ) فيجاب عليه بأن تنزيه كلام الشارع عن  
 الاختلاف ، والتعارض واجب ، ولكن هذا اذا كان التعارض بمعنى الخاص ،  
 وكلامنا في التعارض الأعم من ذلك فالدليل الأخص من المدعى لا يشتمها -  
 كما تقدم غير مرة .

( وأما الدليل السابع ) فيمكن ان يناقش - أولا - بأنه ما المراد من  
 القطعي الذي ادعيتموه ؟

---

(١٢٩) فمثلا : قوله تعالى - خطابا لبني اسرائيل - : « واني فضلتكم على  
 العالمين » - البقرة ٤٧/٢ ، مع قوله خطابا لامة سيدنا محمد (ص) -  
 « كنتم خير امة اخرجت للناس » سورة آل عمران ١١٠/٣ - ظاهره  
 التعارض ، لان الاول منهما يفيد تفضيل بني اسرائيل على جميع  
 الامم ، والثاني يفيد تفضيل الامة الاسلامية على جميع الامم ، ويدخل  
 فيهم بنو اسرائيل ولكن هذا الظاهر غير مراد ، فالامة الاسلامية - امة  
 محمد (ص) - لم تكن موجودة في وقت ذلك الخطاب ، فلا يدخلون  
 تحته ، ولكنهم أي بني اسرائيل كانوا موجودين وقت الخطاب  
 الثاني ، فالاسلام خير امة اخرجت الى الدنيا ، ووجدت على الارض ،  
 ومن بينهم بنو اسرائيل ، وبنو اسرائيل فضلهم الله على العالم  
 الموجود في ذلك العهد بواسطة ارسال الرسل فيهم وانزال الكتب  
 السماوية فيهم لكنهم لما لم يسمعوا ، ولم يطيعوا ، ولم يؤمنوا  
 اهلكهم ، وأغرقهم ، وجعل منهم القرود والخنازير ، راجع : [القرطبي  
 ٣٧٦/١ ، والاحكام لابن حزم ٢٨/٢ - ٣٠ ] .

أهو : الدليل الذي لا يحتمل النقيض مطلقا - وهذا هو القطع بمعنى الخاص - ، أم هو الذي لا يحتمل النقيض لدليل - وهو القطع بمعنى العام - ؟ فإن اردتم الاول فمسلم لكن هذا ليس كل المدعى ، وإن اردتم انعنى الثاني ، فلا تعارض بينه ، وبين وجود التعارض بالمعنى العام ، ووجد النقيض بمعنى الخاص •

و - ثانيا - بأنه كثيرا ما يتوهم التعارض الظاهري بين الدليلين سواء كانا ظنيين ، أو قطعيين ، ثم بعد التأمل فيهما والتروي التام يظهر أنهما متوافقان ، أو أن أحدهما أرجح من الآخر فيعمل به ويترك الآخر ، فالقول بوجود التعارض الظاهر لا ينافي قطعية المتعارضين ولهذا قال العلامة ابن امير الحاج ، فتخصيص الظن بوجود التعارض دون القطعي تحكم كما تقدم (١٣٠) •

#### مناقشة أدلة المجوزين :

ونوقشت أدلة المجوزين للترجيح بين القطعيين بما يلي :-  
( أما الدليل الاول ) الذي حاصله عدم الفرق بين القطعي والظني ، وإن تخصيص القطعي بجواز التعارض فيه تحكم ، فنوقش : - أولا - بأن بينهما فروقا كثيرة منها : ضرورة تحقق مدلول القطعي ، لعدم جواز تخلف المدلول عنه ، بخلاف مدلول الدليل الظني • ومنها : الفرق بين الظنيات بالاضافات والاشخاص ، بخلاف القطعيات (١٣١) ، ومنها : عدم التفاوت في أكثرها ، بخلاف الظنيات ، ومنها : كونها بديهية وكون أجزائها بديهية ، على

---

(١٣٠) التقرير والتحجير لابن امير الحاج ١٦/٣ - ١٧ •

(١٣١) يقول الخطيب البغدادي « وإنما يصح دخول الترجيح فيها لانها تقتضي غلبة الظن ، دون العلم والقطع ، ومعلوم ان الظن يقوى بعضه على بعض عند كثرة الاحوال والامور المقوية ، ( الكفاية ص ٦٠٨ - ٦٠٩ ) •



الأكثر ، بخلاف الظني ، ومنها : عدم احتمال النقيض في القطعي ، دون  
الظني وهذه اهم الفروق فجواز التعارض في الظنين ، لجواز وجود المقابل ،  
والنقيض فيه ، ولكونه ظناً ، ثم يحتاج الى دفع التعارض لها بالترجيح ، أو  
بغيره ، بخلاف القطعي ، وثانياً - بأن تخصيص الظنين بجواز التعارض ،  
والترجيح فيهما لا يكون تحكماً ، لأن التحكم استواء الطرفين والعمل  
بأحدهما ، من غير مزية وسبب لتقديمه ، وتخصيصه بالحكم ، وهنا السبب  
في جواز الترجيح بين الظنين فقط ، هو : وجود التفاوت بالعلم بهما ،  
وكونهما نظريتين ، ومركبتين من مقدمات نظرية ، فلهذا يجوز الترجيح  
فيها ، دون القطعيات .

واما الدليل الثاني الذي حاصله : اما قياس وجود التعارض في الواقع ،  
ونفس الأمر ، على الذهني ، او الاكتفاء بالتعارض الذهني في وجود الترجيح  
بين القطعيين ، فيجاب عنه - اولاً - بأن قياس التعارض الواقعي ، على  
التعارض الظني ، قياس مع الفارق ، لأنه قد تقرر في علم الميزان أنه  
لا يترتب على تصور الماهية : أي وجودهما في الذهن أثرها الخارجي  
بخلاف تحققها في الخارج ، فان الانسان يتصور النار في الذهن ، ولا توجد  
حرارة فيه ، وقد يتصور فيه الاشياء المتضادة كالثلج والنار ، ولا يترتب عليه  
أي أثر ، بخلاف وجودهما في الخارج ، لتضادهما (١٣٢) .

و - ثانياً - بأن التعارض الذهني يكفي الترجيح الذهني ، وليس  
المراد تحقق مثل هذا التعارض والترجيح ، بل المراد تحقق دليلين قطعيين  
دلالة ، أو سنداً ، مثل الأمر بوجوب الشيء امرأً حتماً ، والنهي عنه  
نهيًا تحريمياً ، أيوجد في الشريعة مثل هذا حتى يحتاج الى الترجيح ، أم

---

(١٣٢) انظر البرهان في المنطق مع حاشية الشيخ عمر القرداغي  
ص ٣٩ - ٤٠ .

لا يوجد فلا ترجيح بينهما ؟

( واما الدليل الثالث ) فيمكن ان يناقش - اولا - بان وجود التعارض والترحيج بين الاجماعين ليس متفقا عليه ، بل ذهب الأكثرون الى عدم جوازه بينهما ، وعللوا ذلك بأن الاجماع يفيد القطع<sup>(١٣٣)</sup> ، فلو عللنا جواز الترحيج في القطعيين بجاوز الترحيج بينهما للزم الخلف والمنافاة<sup>(١٣٤)</sup> ، و - ثانيا - بانه ليس كل انواع الاجماع يفيد القطع ، بل بعضها مفيد للقطع ، وبعضها للظن ، وبعضها غير متيسر ، حتى قال الامام احمد رضي الله عنه : ( من ادعى ذلك فهو كذاب )<sup>(١٣٥)</sup> ، فان ادعيتم افادة جميع انواع الاجماع القطع ، فمننوع ، وان ادعيتم ان بعض أنواع الاجماع يفيد القطع كاجماع الصحابة - مثلا - فمسلم ، لكن لا يفيد اثبات المدعي ، لانه حينئذ يكون الدليل أخص ، والمدعي اعم ، فلا يتم التقريب ، على أن ما ادعوه من تعارض الاجماعين مجرد كلام لا واقع معه ، فلا يوجد مثال صحيح لتعارض اجماعين ، و - ثالثا - لو فرض التسليم بثبوت التعارض بين الاجماعين ، لجاز القول بسقوطهما<sup>(١٣٦)</sup> ، و - رابعا - ان القائلين بحجية الاجماع ، وقطعيته ، يقدمونه على جميع الأدلة فلا يبقى للتعارض أثر • يقول المقدسي : ( يجب على المجتهد في كل مسألة ان ينظر اول شيء

---

(١٣٣) شرح المحلي ١٩٥/٢ ، ٢٠١ ، والتلويح ١٠٣/٢ •

(١٣٤) حاصله ان الاكثر جعلوا القطعية علة لعدم وجود التعارض والترحيج في الاجماع ، فلو جعلنا وجود التعارض والترحيج في الاجماع علة لوجودهما في القطعتين يلزم الدور ، والدور محال ، فكذا هذا الاحتجاج الذي يستلزم المحال •

(١٣٥) انظر ارشاد الفحول للشوكانى ص ٧٣ ، والابهاج بشرح المنهاج ١٣٢/٢ •

(١٣٦) راجع روضة الناظر ص ٢٠٠ ، وشرح المحلي ٣٥٩/٢ •

الى الاجماع ، فان وجده لم يحتج الى النظر في سواء ، ولو خالفه كتاب او سنة علم ان ذلك منسوخ ، او متأول ، لكون الاجماع دليلا قاطعا لا يقبل نسخا ولا تأويلا (١٣٧) .

( واما الدليل الرابع ) فيمكن ان يجاب عنه ، بأن دلالة الخاص انما يكون قطعية عند وجود قرائن تدل على ارادة معناه ، وعلى عدم ارادة المنجاز ، وعدم وجود المعارض ، فعند وجود التعارض تفوت مثل هذه القرائن ، فبالتالي لا تسلم دعوى القطعية فيما ذكروه .

( واما الدليل الخامس ) فيمكن أن يناقش بأن وجود التفاوت بين رتب القطعيات لا يستلزم لا وجود الترجيح ، ولا وجوبه ، كما انه لا يتوقف وجود التفاوت على وجود التعارض والترجيح ، ولكن التفاوت شرط لجواز الترجيح ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

( واما الدليل السادس ) فيجاب عليه بأن وجود النسخ لا يدل على وجود الترجيح ، ولا يثبت لأن التعارض المدفوع بالنسخ ، لا يمكن وجود الترجيح فيه ، لأن الترجيح انما يكون عند عدم العلم بتقديم أحدهما وسخه بالآخر ، على أن التعارض الواقعي الموافق للتناقض متنف في النسخ والمنسوخ ، لتوقف ذلك على اتحاد زمان الدليلين ، وفي النسخ الزمان متعدد بينهما (١٣٨) .

### الترجيح بين الرايين :

وبعد الموازنة بين ادلة الطرفين نرى وجهة رأي القائلين بوجود الترجيح بين القطعيين ، لأن التعارض بالمعنى الأعم لا شك في تحققه بين القطعيين فبالتالي يوجد الترجيح المعتمد عليه ، كما ان التعارض بحسب

---

(١٣٧) انظر روضة الناظر وجنة المناظر ص ٢٠٨ .

(١٣٨) قاله العبادي في الرد على الكوراني ، راجع الآيات البينات ٢١١/٤ .

الظاهر يوجد في الأدلة القطعية ولا دليل على اشتراط التعارض الحقيقي لوجود الترجيح ، ولأن التحقيق كما حققه وصرح به السيالكوتي (١٣٩) وجود التفاوت بين القطعيات لتفاوت الطرق الموصلة اليها (١٤٠) ، لأن وجود التعارض الظاهري ، لا يوجب النقص في الأدلة التي وردت عن الشارع ، التي يجب الاعتقاد بتزهرها من الاختلاف والتناقض ، وانما يتوجه الى عدم رشد الباحث أو المجتهد لوجه الصواب والحق فيها .

على ان هذا النزاع في الجواز العقلي دون وجوده وتحققه في الخارج فلم يوجد ولن يوجد التعارض ولا الترجيح بين الأدلة الشرعية القطعية في الواقع ونفس الأمر ، ومن تتبع نصوص الشريعة لا يكاد يجد اختلافا ولا تناقضا بينها هذا والله أعلم بالصواب .

---

(١٣٩) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي من اهل « سيالكوت » التابعة للاهور بالهند له مؤلفات : منها ( عقائد السبالكوتي ، - ط ) وحاشية على المطول في البلاغة ، توفي سنة ١٠٦٧ هـ ، انظر ( طبقات الاصوليين للمراغي ٩٨/٣ ، وخلاصة الاثر ٣١٨/٢ ، والخزانة التيمورية ١٥٠/٣ ، والاعلام ٥٥/٤ ] .

(١٤٠) وهو الذي رجحه العلامة ابي القاسم العبادي في الرد على الكوراني ، انظر الآيات البيئات ٢١١/٤ ، ويميل اليه كلام ابن السبكي في الابهاج على المنهاج ١٤٠/٣ .





## المبحث الثالث

### الأدلة الشرعية :

يشتمل هذا المبحث على معنى الدليل لغة ، واصطلاحاً ، وعلى شرح المعنى الاصطلاحي ، وعلى الآراء المختلفة في التوصل الى النتيجة اهو بطريق الوجوب ، او التوليد ، او العادة ، او بطريق اللزوم ؟ وعلى ادلة كثيرة على حدوث الخلق ، واثبات الصانع للعالم ، ومناقشة الماديين ، والطبيين ، وعلى تقسيم الادلة الى عدة اقسام من المتفق عليها ، والمختلف فيها ، وعلى بيان الرأي الصحيح في الدليل عند الاصوليين ، والتكلمين هل هو مفرد او مركب؟ وينقسم الى مطلبين :

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

## المطلب الاول - معنى الدليل لغة واصطلاحاً :

### أ - معنى الدليل لغة :

الدليل لغة : المرشد ، والكاشف عن الشيء ، ويطلق على الناصب للدليل ، وعلى ما فيه دلالة وإرشاد<sup>(١)</sup> ،

قال الآمدي : « وهذا الأخير ، هو المسمى دليلاً في عرف الفقهاء »<sup>(٢)</sup> .

### ب - معنى الدليل اصطلاحاً :

وهناك اتجاهات مختلفة حول تعريف الدليل بناء على اختلافهم في كون الدليل مفرداً ، أو مركباً ، وفي كونه موصلاً إلى العلم ، أو أعم منه ، ومن

(١) قاموس المحيط ٢/٠ باب اللام فعل الدال ، والتعريفات للجرجاني

ص ٤٦ ويقول فيه : « هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر » .

(٢) الاحكام للآمدي ١١/٠

(٣) مراد الاصوليين عندما اطلقوا مصادر التشريع ، او دلائل الفقه ، او

أدلته ، او علة الاحكام ، او اصول الشريعة ، او نحو ذلك :- ما

يرشد الى حكم الله تعالى في افعال المكلفين من وجوب ، او ندب ، او

مباح ، او حرمة ، او مكروه ، ومن كون الشيء سبباً لشيء آخر او

مانعاً ، او شرطاً له . كما ان عند الاصوليين مصطلحات اخرى

تستعمل بهذا المعنى وهي :-

(أ) الحجة ، وهي لغة : من حج : اى غلب ، تقول : حاججته ، فحججته :

اى الزمته بالحجة ، وغلبت عليه ، وسميت الحجة حجة فسي

الشريعة ، لانه يلزمنا حق الله تعالى بها على وجه ينقطع بها

العذر ، أو مأخوذ من معنى الرجوع سمي بذلك لوجوب الرجوع

اليها من حيث العمل بها شرعاً ، سواء كان موجياً للعلم واليقين ،

أو يكون موجياً للعمل والظن ، دون العلم والتصديق .

(ب) البينة ، وهي لغة : من البيان ، وهو : أن يظهر للقلب وجهه



الموصل الى الظن الى غير ذلك .

أ - فالدليل عند الفقهاء ، والمتكلمين ، وكذا عند الأصوليين عند التحقيق يكون مفرداً ، ويكون مركباً ، فعلى هذا يكون تعريفه : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه ، أو في احواله ، الى مطلوب خبري ، توصلاً يقيناً ، أو ظناً<sup>(٤)</sup> .

ب - وعند الأصوليين في المشهور عنهم ، هو : ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله ، الى مطلوب خبري ، والذين خصصوا الدليل بالقطعي ، يعرفونه ، بأنه : ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله الى العلم بمطلوب خبري<sup>(٥)</sup> .

---

الالزام بها سواء يوجب العلم ، اولاً ، ومنه قوله تعالى « فيه آيات بينات » .

ج) البرهان : وهو يستعمل استعمال الحجة عند الفقهاء ، ولكن المناطقة يخصصونه بما يؤدي الى العلم لذاته .

د) الآية ، وهي لغة : العلامة ، وشرعاً - عند الاطلاق : يستعمل

فيما يوجب العلم ، ولهذا تسمى معجزات الرسل - عليهم الصلاة والسلام - آيات بينات ، قال تعالى : « ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات ، فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين » راجع ( اصول الفقه للسرخسي ٢/٢٧٧ - ٢٧٨ ، والقاموس ١/١٨٨ و ٤/٣٠٣ ، و ٤/٢٠٣ و ٣/٣٨٨ ، الطبعة الثانية لمصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧١هـ ، و١٩٥٢م ) .

(٤) راجع شرح حسن باشا ص ١١ - ١٣ ، ورسالة الآداب للكلنبوي ص ٣٨ - ٣٩ .

(٥) حاشية البناني ١/١٢٤ - ١٢٥ ، وحاشية الشربيني ١/١٢٧ ، والاحكام للأمدى ١/١١ ، وشرحي الاسنوي ، والابهاج ١/٨ ، و١٤٠ .

ج - واما المنطقة فلهم في ذلك اتجاهان :

- ١ - الاتجاه المشهور - وهو : ما عليه اكثرهم - فالدليل عندهم : قول مؤلف من قضايا ، يلزم لذاته العلم بقضية أخرى<sup>(٦)</sup> .
- ٢ - الاتجاه التحقيقي - وهو ما ذهب اليه الكلنوي<sup>(٧)</sup> فانه عرفه بأنه : قول<sup>(٨)</sup> مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق به

---

(٦) ميزان الانتظام ص ٢٠٤ وشرح الخبيص ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وشرح المحلي ١٢٤/١ - ١٢٥ وفواتح الرحموت ٢٠/١ .

(٧) هو العالم الفاضل علامة العصر ، وفريد الدهر ، الشيخ اسماعيل بن مصطفى ، المعروف بشيخ زاده الكلنوي ، له مؤلفات منها رسالة في علم الآداب شرحها « حسن باشا » وعلق عليها الشيخ عمر القرداغي والشيخ عبدالرحمن البينجويني - رضي الله عنهما - والبرهان في المنطق توفي سنة ١٢٠٥ هـ مقدمة البرهان .

(٨) والفرق بين التعريفين عند المنطقيين أمور :

(أ) العلم المكتسب من المقدمتين ، ان لم يكن بطريق اللزوم فلا يعتبر دليلا عندهم في المشهور ، ودليل حسب التعريف الثاني .

(ب) العلم اللازم من المقدمتين ان لم يكن بطريق اللزوم ، ولذات القضيتين ، سواء كان بواسطة مقدمة اجنبية ، او غريبة لا يعتبر دليلا بناء على التعريف الاول ، بخلافه حسب التعريف الثاني .

(ج) ما يفيد غير العلم لا يعتبر برهانا ، ولا دليلا على الاول ، ويعتبر من الدليل بناء على التعريف الثاني .

(د) التعريف الاول يشمل المذاهب الآتية في العلم المكتسب من المقدمتين ، وأما التعريف الثاني ففيه تصريح بأن العلم مكتسب كما هو مذهب الاشعري .

(هـ) التمثيل ، والاستقراء ، والقياس الفقهي تعتبر من الادلة عند المناطق على التعريف الثاني ، بخلافها على التعريف الاول .

التصديق<sup>(١٠)</sup> بقضية أخرى ، ولو في الادعاء ظاهرا سواء كان له استلزام كلي لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية أو غريبة ، أو لم يكن ، سواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين ، أو الظن كما في الامارات ، أو غيرهما كما في السفسطة<sup>(١١)</sup> .

### شرح تعريف الدليل :

والذى يتعلق بغرضنا تعلقا مباشرا ، هو تعريف الاصوليين وانما ذكر الاصوليون الدليل عند المناطقة مع ذكر الدليل الاصولي ، لما يتعلق به من عرض الاستدلال ، وانه نوع من الأدلة ، فلا نطيل بشرح تعريفهم ، وانما نوجز بشرح للتعريف مشيرا الى ما وقع فيه الاختلاف من أجزاء التعريف .

(١) فقولهم « ما » اسم موصول جنس للتعريف فيدخل في التعريف ما يلي :- أ - الدليل العقلي ، ب - الدليل السمعي ، ج - ما يدل بالدلالة الحسية ، كما يدخل فيه الدليل المفرد ، والمركب ، وما يفيد القطع ، والظن .

---

(١٠) صريح في أن العلم المستنبط من المقدمتين ، تصديق اى مركب وليس بتصوير كما هو مذهب بعض المناطقة ان التصديق مفرد .

(١١) البرهان في المنطق مع حاشيتي الشيخ عبدالرحمن البنجويني ، والشيخ عمر ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ، هذا ، والمراد من السفسطة ، هو : القياس المركب من الموهومات ، كعقل من يقول : الباري تعالى موجود ، وكل وجود له مكان ، وجهة ، فالبارى تعالى له مكان وجهة ، فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه : سفسطة ، واعظم المنافع في معرفتها التوقي عنها ، وهى بشرط العلم ببطالانها ، تسمى مغالطة ، والغرض منها - على الاول : زعم تحصيل العلم ، وعلى الثاني - تخليط الخصم ، واسكاته ، راجع : [ التعريفات ص ٥٢ ، والبرهان في المنطق ص ٣٩٧ - ٣٩٩ ] .

(٢) « يمكن » من الامكان الخاص المقيد بجانب الوجود وسلب الضرورة عن جانب العدم ، يعني : أن عدم وصوله الى المطلوب ليس ضروريا سواء كان الوصول بالنظر الصحيح الى المطلوب ضروريا أم لا ، فيشمل المذاهب الآتية :-

أ - مذهب الحكماء ، وهو : ما يكون الوصول بالنظر الصحيح في الدليل الى المطلوب بطريق الاعداد<sup>(١٢)</sup> يعني : انه يجب<sup>(١٣)</sup> على الله خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين : ( اي المقدمتين عند المناطقة ، وعقيب الدليل المفرد • عند الاصوليين ، في المشهور عندهم ) والا يلزم البخل ، وهو من الله الذي هو مبدأ الفيض والعطاء محال •

ب - مذهب المعتزلة<sup>(١٤)</sup> وهو عندهم : ما يكون بطريق التوليد<sup>(١٥)</sup>

(١٢) الاعداد : التهيئة ، يقال أعده لأمر كذا : اي هيأه ، والمراد هنا : تهيئة الذهن للانتقال من الصغرى والكبرى الى النتيجة انظر (شرح حسن باشا ص ١٦ ، وشرح الوسيلة للشيخ عبدالكريم على الفضيلة للشيخ عبدالرحيم المولوى ص ١٠٤ - ١٠٥) •

(١٣) الواجب : طلب خطاب الشارع على المكلف طلبا جازما ، فالحكم بوجود شيء يحتاج الى أمر ، وأمور ، وأمر حتم ، وما يؤمر به ، وكل ذلك مفقود في حق الله تعالى ، فالقول بوجود الشيء على الله بعيد عن الواقع ، مخالف لمقتضى العقل ، مناقض لنصوص الشريعة « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » •

(١٤) من الاعتزال وهي لغة : بمعنى التنحي ، والبعد عن الشيء ، ومنه ، قوله تعالى : « فان لم تؤمنوا لي فاعتزلون » واصطلاحا : اسم يطلق على اول مدرسة كلامية ظهرت في الاسلام ، واوجدت الاصول العقلية للعقائد الاسلامية ، ونشأت في البصرة ، في نهاية المساء الاولى للهجرة ولها دور بارز في تاريخ الفكر الاسلامي طيلة القرنين :

بمعنى ان العلم بالدليل مفردا كان ، أو مركبا ، اصوليا ، أو

#### الاول والثاني للهجرة •

والمعتزلة - بالتفسير التقليدي - : جماعة انفصلوا عن اهل السنة والجماعة ، واعتزلوا قول الامة باسرها في أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ورجح الدكتور عرفان عبد الحميد - ان المعتزلة/ تمثل ظاهرة دينية لها ما يماثلها في الفكر الديني اليهودي ، والمسيحي من الافكار الفلسفية القديمة المختلفة ، انظر : ( الفرق والعقائد للدكتور عرفان عبد الحميد ص ٨٣ - ٩٣ ، والتنبيه والرد على اهل الاهواء والبدع للشيخ محمد بن احمد الملطي المتوفى سنة ٣٧٧هـ بتحقيق محمد زاهد الكوثري ص ٣٥ - ٤٣ ) •

(١٥) التوليد - مصدر باب التفعيل من وَلَدَ يُوَلِّدُ توليدا ، معناه : ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر ، كمن في يده مفتاح فاذا حرك يده تولد حركة اليد حركة المفتاح ، فالعبد عند المعتزلة - خالق لحركة اليد بالمباشرة ، ولحركة المفتاح بالتوليد ، وكذلك النظر في الدليل فعل العبد ، واقع بمباشرة ، والنتيجة فعل العبد بالتوليد ، الا ان القول بكون العبد خالقا ، ان ارادوا به كاسبا ومباشرا ، فلا نزاع حقيقة ، وان ارادوا به ايجاد الشيء من العدم مستقلا ، او مع قدرة الله ، فيردهم العقل والنقل والواقع ، اما العقل فان مثل العبد الضعيف الذي يريد آلافا من الاعمال ، والافعال ، ولا يتيسر له شيء ، لا يعقل أن يكون خالقا ذا قدرة تامة ، وأما النقل فأيات كثيرة منها ، ( والله خلقكم وما تعملون ) : اي وعملكم ، واحتمال كون « ما » في الآية موصولا حرفيا بعيد ، لعدم وجود الضمير الراجع اليه الفارق بين كون ما مصدرية وموصولة ، ويجب عما استشكلوا به من عدم ترتب الثواب والعقاب ان لم يكن خالقا لافعاله ، بأن كونه مباشرا وكاسبا للفعل بارادته كاف في استحقاق الثواب والعقاب وبأن الله ترتب الجزاء على كونهم كاسبين لها دون كونهم خالقين فقال ( لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) • و ( كل نفس بما كسبت رهينة ) •



منطقيا يولد العلم بالنتيجة ، فالعلم بالنتيجة عندهم : مخلوق<sup>(١٦)</sup>  
للعبد بواسطة خلقهم العلم بالمقدمتين : الصغرى والكبرى عند  
الناطق ، والعلم بالدليل مفردا كان او مركبا عند الفقهاء وكذا  
عند الاصوليين على الصحيح •

ج - مذهب الاشعري<sup>(١٧)</sup> وجمهور اهل السنة والجماعة ، وهو ان  
العلم بالحكم بعد العلم بالدليل او العلم بالنتيجة بعد العلم  
بالصغرى والكبرى ليس ضروريا بل بطريق جرى العادة بمعنى  
ان الله سبحانه اجري عادته ان يخلق العلم بالنتيجة بعد خلقه  
العلم بالمقدمتين كما انه اجري عادته بخلق الاحراق عند مماسه  
النار مع جواز تخلف العلم عن النظر كجواز تخلف الاحراق  
عن النار ، في قصة ابراهيم الخليل<sup>(١٨)</sup> عليه الصلاة والسلام

الله اعلم عادته  
ان يخلق العلم بالنتيجة  
بعد العلم بالدليل

(١٦) قالوا : القول بكون العبد خالقا افتراء عظيم واشراك مع الله وهذا  
من احد الاسباب المهمة التي أدت الى تكفير جمهور العلماء لهم حتى  
قالوا : أنهم أسوأ حالا من اليهود لانهم اوجدوا شريكين وهم اوجدوا  
آلانا من الشركاء ، انظر ( شرح العقائد ص ١١٠ - ١١١ ) •

(١٧) هو علي بن اسماعيل بن اسحاق ابو الحسن الاشعري من نسل  
ابي موسى الاشعري ، ولد في البصرة سنة ٢٦٠ هـ مؤسس مذهب  
الاشاعرة كان من الائمة المتكلمين المجتهدين ، تلقى مذهب المعتزلة  
وتقدم فيهم ، ثم رجع عنه وجاهر بخلافهم ، توفي ببغداد سنة ٣٢٤ هـ  
قيل بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مصنف منها ( الابانة في اصول الديانة )  
راجع ، ( الاعلام ٦٩/٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٤٥ ) •

(١٨) هو : ابراهيم بن تارخ - بالخاء المعجمة ، او الحاء المهملة - نقل  
القرطبي ذلك عن البخاري ، ثم نقل الاتفاق عليه عن محمد بن محمد  
ابن الحسن الجويني الشافعي في تفسيره ، ونقل ذلك الاتفاق  
الزييدي في تاج العروس عن الزجاج ، والفراء ، واما « أزر » فهو  
اسم آخر له ، أو لاختيه ، وسمى أبا في القرآن الكريم في « واذا قال

لما قال الله سبحانه وتعالى : « قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على  
ابراهيم » ، (١٩) .

د - مذهب الامام الرازي ، وهو : أن العلم بالنتيجة لازم من العلمين  
السابقين (٢٠) في نفس الأمر ، وإن كان الكل مخلوقاً لله تعالى ،

---

ابراهيم لابه آزر ٠٠٠ ، الآية ، لان الاب يطلق عند العرب على  
العم الذي تربى ابن الاخ في حجره ، وقيل غير ذلك ، ومهما يكن من  
أمر الاختلاف ، فانه كان أحد المرسلين ، ومن أولى العزم ، ورد ذكره  
في القرآن الكريم مرات منها : « ان ابراهيم لأواه حليم ، ان ابراهيم  
كان امة قانتا لله حنيفا ، ولم يكن من المشركين » قيل عاش مائتي  
سنة ، وهو : اول من خطب على المنبر ، واول من اضاف الضيف ،  
راجع : [ القرطبي ٢٢/٧ - ٢٣ ، و٩٦/٢ - ١٠٠ ، والقاموس  
المحيط مع شرحه تاج العروس ١١/٣ - ١٢ ] .

(١٩) سورة الانبياء ٧٤/٢١ .

(٢٠) يعني ان مذهب الامام الرازي - رحمه الله - يرى أنه حينما يفكر

الناظر في المقدمتين اللتين قبل النتيجة مثل : اقيموا في « اقيموا  
الصلاة » أمر ، وكل أمر ظاهر في الوجوب ، فأقيموا هنا ظاهر في  
الوجوب ان العلم بكل من المقدمات والجمال الثلاث بخلق الله ، لكن  
العلم بالجملة الاخيرة وهي النتيجة لازم من العلم بالجملتين المتقدمتين  
عليها في الواقع ، لان بعض الافعال يستلزم بعضاً آخر عنده ، بمعنى  
ان الله تعالى أجرى عادته في السنن الكونية أن بعض الافعال مترتب  
على بعض آخر كالذبح يترتب عليه الموت ، والضرب يترتب عليه  
الوجع ، والصالحات يترتب عليها الثواب ، والمنكر يترتب عليه  
العقاب ، والعلم بالمقدمتين السابقتين على النتيجة يترتب عليه العلم  
بالنتيجة والكل بصنع الله وخلقها ، راجع [ شرح الوسيلة للشيخ  
عبدالكريم البيارى ص ١٠٤ - ١٠٥ ، وآداب البحث للفاضل الكليني  
ص ٤٨ - ٤٨ ] .

وذلك مبنى على ثبوت اللزوم بين بعض أفعاله وبعض آخر<sup>(٢١)</sup> .  
 ودخل بقولهم : « ما يمكن التوصل » : أي الوصول اليه بكلفة  
 ومشقة - ما يمكن أن يوصل الى المطلوب ، سواء توصل اليه بالفعل ،  
 أو لم يوصل اليه ، اما لعدم النظر فيه ، أو لعدم تحقق شروط صحة  
 النظر ، وذلك لأن الدليل مفروض الدلالة ، وهي : كون الشيء بحيث  
 يفيد العلم بشيء آخر عند النظر فيه ، وهذا حاصل في الدليل سواء  
 نظر فيه ، أو لم ينظر فيه ، ووجد فيه شروط انتاجه ، وفائدته ، أم لا .

### ٣ - « بصحيح النظر »

الصحيح لغة : الخالي من كل العيوب فهو صحيح وصحاح ، واصح  
 الله فلانا : ازال مرضه والمراد منه هنا : ما يتحقق فيه شرائطه وانتفت فيه  
 موانع العقم ، وعدم الانتاج ، وما يصرفه عن معناه وحجيته .

والنظر لغة : من نظر بالعين الى الشيء : أي تأمله بعينه ، ومن نظر  
 بقلبه : أي تفكر فيه وهو ايضا : الفكر في الشيء بأن تقدره ، وتقيسه ،  
 والتناظر : التراوض في الأمر<sup>(٢٢)</sup> والمراد منه : النظر بالقلب : أي التفكير  
 في الشيء . وهو - كما قال عبدالحكيم - : عبارة عن مجموع الحركتين ،

(٢١) شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشيتي البناني والشربيني ١/ ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢٢) راجع قاموس المحيط باب الحاء فصل الصاد ١/ ٢٤٢ وتاج العروس  
 ١٧٧/٢ ، وباب انراء فصل النون ٢/ ١٥٠ ، وتاج العروس ٣/  
 ٥٧٤ - ٥٧٥ ، وجاء فيه أنه اذا قلت : نظر اليه فهو النظر  
 بالعين ، واذا كان نظر في الامر فهو يحتمل ان يكون بالعين ، أو  
 تدبر وتفكر بالقلب .

بمعنى انتقال الذهن من الأصفر الى الأوسط ، ومن الأوسط الى الأكبر (٢٣) .

وعند المتأخرين النظر : عبارة عن المقدمتين المرتبتين ، لأن الموجب للعلم بالنتيجة عندهم : المقدمتان ، لا الترتيب (٢٤) .

(٢٣) هناك مصطلحات منطقية يكثر ورودها في هذا المبحث ، و لا بأس بأن نشير إليها موجزا ، فخلاصة ذلك : ان الدليل المنطقي هو

القياس ، وهو عندهم : قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يستلزم لذاته العلم بهما العلم بشيء آخر ، كما اذا قلت : كل من البيرة والنبيد مسكر ، وكل مسكر حرام ، فينتج العلم بالمقدمتين علما بنتيجة وهي كل من البيرة والنبيد حرام ، فالجملة الاخيرة تسمى مطلوبا ونتيجة ، فموضوع المطلوب : أى المرفوع الاول والمبتدأ فيه البيرة ، النبيد يسمى اصفر ، ومحموله : المرفوع الثاني ، الخبر فيه « الحرام » يسمى اكبر ، والجملة الاولى التي فيها الاصفر ( الجملة الاولى : كل من البيرة ، والنبيد مسكر ) تسمى صغرى ، والجملة التي فيها الأكبر ، وهي : ( كل مسكر حرام : الجملة الثانية ) تسمى كبرى ، والكلمة المتكررة في الجملتين ( المسكر ) يسمى الاوسط والجملتان تسميان بالمقدمتين ، والاخيرة نتيجة لهما ، والهيئة المركبة من مجموع المقدمات تسمى بالشكل ، وهو الدليل عندهم ، فالنظر عند عبد الحكيم ومن على رأيه : هو انتقال الفكر والذهن من الاصفر وهو النبيد والبيرة - مثلا - الى كونهما مسكرين ، وهو : الاوسط ، وانتقاله من الاسكار الى الحرمة ، وهو الأكبر ، وعند المتأخرين ، النظر ، عبارة عن : المقدمتين ، اللتين هما : البيرة ، والنبيد مسكر ، وكل مسكر حرام ، راجع [ تهذيب المنطق مع شرح الخبيص عليه ص ١٢٧ ، وما بعدها ، وحاشية عبد الله يزدى على نفس المتن ص ١٢٨ - ١٣٠ ، والبرهان للكليني ص ٣٠٣ - ٣٠٦ ، ومحك النظر للغزالي ص ٤٠ - ٤٥٦ . وشرح ميزان الانتظام مع الميبدى على الشمسية ص ٣٠٢ - ٣١٦ .

(٢٤) حاشية الشربيني على جمع الجوامع ١/ ١٢٥ ، وشرح الوسيلة

على الفضيلة ص ١٣٠ - ١٣١ .

موضوع  
الطلوب  
صغر  
كبرى  
المقدمتين  
الاوسط  
نتيجة  
الهيئة المركبة  
مجموع المقدمات  
الشكل

حجة من القياس نفكر  
فيها بآحاد

فالمراد بصحيح النظر ، هو : التفكير في مقدمتي القياس تفكيراً صحيحاً  
جامعاً لشروطه ، فخرج بهذا الاشكال القيمة التي اذا نظر اليها وتأمل  
فيها تأملاً صحيحاً لم تؤدي الى النتيجة<sup>(٢٥)</sup> ، كما خرج به الأدلة الضعيفة ،  
والمختلف فيها عند المنكرين لها ، كالاستحسان عند الشافعية والاستصحاب  
عند الحنفية ، ونحو ذلك .

وكما دخل به الدليل الذي اذا نظر اليه بالنظر الصحيح يوصل الى  
المطلوب لكن لم يوصل اليه ، اما لعدم النظر فيه ، أو لعدم كون النظر  
صحيحاً ، ودخل بهذا كثير من الأدلة التي تؤدي الى النتائج الفاسدة ،  
او لا تؤدي الى النتيجة أصلاً ، لكن لا لفساد الدليل ، أو لأنه ليس بدليل بل  
لفساد في ذهن المستدل ، أو لنقصان فيه ، كالقياس الفقهي عند الجمهور ،  
فانه في الواقع دليل صحيح يمكن أن يوصل النظر الصحيح فيه الى النتيجة .  
لكن انكره الشيعة وأهل الظاهرية حجته ، ولا يوصل النظر فيه عندهم  
الى الاحكام الشرعية ومثله بقية الأدلة المختلف فيها ، كالأخذ بأقل ما قيل  
ودليل القران وغيرهما مما يأتي ، هذا بالنسبة للأدلة عند الأصوليين  
والفقهاء<sup>(٢٦)</sup> .

---

(٢٥) راجع في هذا شروط الاشكال الاربعة في البرهان للكليني ص ٣٠٧ -  
٣٧٧ ، وشرح الخبيص لعبيدالله بن فضل الله على تهذيب المنطق  
للتفتازاني مع شرح تجديد المنطق لعبدالمعتز الصعدي ص ١٢٨ -  
١٤٢ ، وحاشية عبدالله يزدي على تهذيب المنطق ص ١٣٠ - ١٤٧ ،  
وشرح الميبدى مع شرح ميزان الانتظام ص ٢١٧ - ٣٠٠ ] .

(٢٦) فالدليل عندهم الامر في قوله تعالى : « اذا نودي للصلاة من يوم  
الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » والنهي في قوله : « ولا تقربوا الزنا » ،  
انه كان فاحشة ، ومقتا ، وساء سبيلاً ، فاذا نظر الباحث اليهما  
بالنظر الصحيح ، وهو ان الاول امر بالنجاس الى صلاة الجمعة ، وان  
الثاني نهى عن الزنا وهتك أعراض المسلمين مع توصيفه بالفاحشة ،  
والمقت ، والسبيل السيئ ، وان الامر للوجوب ، والنهي للحرمة ،



واما بالنسبة للأدلة العقلية فمثاله : العالم ، فاذا نظر اليه من الوجهة الصحيحة ، وهي : كونه متغيراً ، والمتغير حادث ، فالعالم حادث وكل حادث لابد له من محدث ، فالعالم لابد له من محدث ، وهذا ما يسمى بدليل الحدوث ، أو بالدليل الكوني<sup>(٢٧)</sup> ، وقد اشار القرآن الكريم الى هذا في

---

فيتوصل الى النتيجة الصحيحة وهي ان صلاة الجمعة واجبة ، ويجب الذهاب اليها وان الزنا حرام يجب التوقي عنها ، لكن اذا نظر اليهما من وجهة فاسدة ، وهي ان الامر هنا للندب او للإباحة ، او انه مشروط بوجود امام معصوم ، أو غير ذلك مما لا يؤيده دليل ، او ان النهي قد يكون للكراهة - فاذا نظر اليهما هكذا لا يصل الى نتيجة صحيحة ، وهذا لا يخرج الادلة عن كونها أدلة ، راجع [ شرح الاسنوى ١/١٣، ٢٩، والاحكام ١/١١-١٢ ، والابهاج بشرح الاسنوى لابن السبكي ٢/١٣ - ٢٨ ، ٤١ - ٤٧ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٢٧ - ١٣٠ ، وص ١٦٨ - ١٧٧ .

(٢٧) الدليل الكوني : هو الذي يستدل على وجود الله تعالى بالتغير ، والخلق ، والتطور ، الحاصلة في هذا العالم ، ويعتمد هذا الدليل على التجربة واستقراء الوقائع ، وتقضي عليها ، ويقوم على قاعدة اساسية ، وهي : مبدأ العلية ، واستقراء حدوث العالم منه ، ومن الموجودات لا بد لها من موجد ، والانتفاء من هذا الى اثبات عللة قصوى ، او سبب أول ليس من مسبب ، بل سببه من ذاته ، وهو : الله ، والواجب الوجود بذاته ، وينبنى دليل الحدوث على جملة من المقدمات العقلية تشكل بمجموعها نظرية « الجوهر الفرد » ، وقد اختارها جمهور المتكلمين ولا سيما الاشاعرة ، ولخصها ابن رشد في ثلاث مقدمات كبرى وحاصلها :-

١ - ان الجواهر لا تنفك عن الاعراض ولا تخلو منها .

٢ - ان الاعراض حادثة .

٣ - ان كل ما لا تخلو عن الحوادث حادث .

راجع [ الفرق والعقائد ص ١٥٧ - ١٥٨ ، وص ١٦٢ - ١٦٤ ،

و ١٧٤ - ١٧٥ ، والتمهيد للباقلاني ص ٤١ - ٤٤ ، والاقتصاد

للغزالي ص ١٣ وما بعدها ، ومناهج الادلة لابن رشد ص ١٣٥ ) .

آيات كثيرة ، أمر فيها بالنظر الى السماوات والأرض ، والعجائب الموجودة في ملكوت السماوات والأرض ، وذكرهم بخلقهم ، وتطورهم ، وكيفية نشأتهم ، وبوقت لم يوجدوا فيه . منها قوله تعالى : « أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها ، وزيناها ، وما لها من فروج ، والأرض مددناها ، وألقينا فيها رواسي ، وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصره وذكرى لكل عبد منيب » (٢٨) وقوله تعالى : « او لا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا » (٢٩) .

أو نظر اليها من جهة كونه مخترعاً ، ولايد لكل مخترع من مخترع ، وهذا ما يسمى بدليل العناية ، ودليل الاختراع (٣٠) وقد أشار اليه القرآن

---

وشرح الجوهرة بحاشية عبدالسلام ص ٣٨ - ٤١ و ٥٧ ، وشرح الوسيلة على الفضيلة ص ٣٨١ - ٣٨٢ - وجاء في الاخير :  
وثبتن على حدوث العالم : من بعد ان كان بكنم العدم  
بشخصه ، ونوعه ، وجنسه ، وجزئه ، ووصفه ونفسه ،  
لحصره في عرض وعين : وقد نرى تغيرا للذين .

(٢٨) سورة ق ٥٠/٦ - ٨ ، وتفسير البيضاوي ص ٤٣٧/٥٣٤ .

(٢٩) سورة مريم ١٩/٦٧ ، وتفسير البيضاوي ص ٣٢٨ ، وتفسير ابي

السعود العمادي ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ .

(٣٠) هذان الدليلان : ( دليل الاختراع ، ودليل العناية ) ، استند اليهما ابن رشد ، واعتبرهما طريقة يمكن للخواص ، والجمهور الاستدلال بهما على وجود الباري ، ومن الادلة التي اشار اليها القرآن الكريم ، وخلاصة [ دليل العناية ] ما يلي :-

١ - ان الله سبحانه وتعالى اعتنى عناية بالغة وخلق جميع الموجودات لاجلها ، وكلها موافقة له ، كما قال : [الذى جعل لكم الارض فراشا ، والسماء بناء ، وانزل من السماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون] وتظهر هذه الموافقة عيانا ، يحصل اليقين بذلك ، فالشمس والقمر خلقا لمنافع الانسان ، وكذلك الحيوان ، والنبات ، والبحار ، والهواء ،

والماء لمنافعه ، واعضاء الانسان موافقة له لمنافعه ، وموافقة  
لحياته ووجوده ، وكل هذه من البديهيات .

ب - ان هذه العناية والموافقة من قبل فاعل قاصد لذلك ، يريد  
له ، فوجود هذه الاشياء لا يمكن ان يتحقق الا عن فاعل مختار  
قاصد لذلك ، وهو البارئ سبحانه وتعالى .

وخلاصة دليل الاختراع انها مبنية على اصلين : الاول - ان هذه  
الموجودات مخترعة ، وأشار الى هذا القرآن الكريم في آيات كثيرة  
منها « ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ، ولو اجتمعوا  
له » ، وقوله : « أنتم تخلقونه ام نحن الخالقون ؟ » . واننا نرى  
بداية أجساما جمادية تحدث فيها الحياة ، فنعلم قطعاً ان ههنا  
موجدا للحياة ومنعماً بها وهو الله تعالى ، والاصل الثاني انه لا بد  
لكل مخترع من مخترع ، وتعدد الأدلة بحسب تعدد انواع المخترعات  
وكل واحدة منها دليل بنفسه ، كالانسان ، والسماء والنبات  
والاشجار وغيره ، ولهذا يجب على من اراد معرفة الله سبحانه  
وتعالى ان يعرف بحقيقة الاشياء وكيفية الاختراع فيها ، والى هذا  
الإشارة بقوله سبحانه وتعالى : « أو لم ينظروا في ملكوت السماوات  
والارض ، وما خلق الله من شيء » ، وقوله « وفي انفسكم افلا  
تبصرون ؟ » وقوله : « النى خلق سبع سموات طباقاً ، ۰۰۰ فارجع  
البصر هل ترى من فطور ؟ » وقوله سبحانه وتعالى : « فليتنظر  
الانسان مم خلق ؟ خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ،  
وقوله سبحانه : « أفلم ينظروا الى الابل كيف خلقت والى السماء  
كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت ؟ والى الارض كيف سطحت ؟  
فذكر انما انت مذكر » .

وكلما يزداد التفكير في خلق الله وفي سر الخلق ، وكيفية الصنعة  
يزداد الايمان بالله ، ويقوى ، بل العلم الحقيقي يدعو الى الايمان ،  
ولهذا قرن سبحانه وتعالى التفكير في ملكوت السماوات والارض  
بالعبادات والطاعات بالليل والنهار ، فقال : « الذين يذكرون الله  
قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق السماوات والارض ،  
ربنا ما خلقت هذا باطلا ، سبحانه فقنا عذاب النار » .

فكلما يزداد العلم بالكون وعجائب الخلق يزداد الايمان بالله تعالى ،  
ولهذا قال سبحانه وتعالى : [ انما يخشى الله من عباده العلماء ]  
اي العلماء الحقيقيون المختصون في جميع المجالات . ويبين حقيقة

الكريم في أكثر من آية ، يبين لهم أنه خلقهم وانه لا يقدر احد على ذلك كقوله سبحانه : ( هو الذى انشأكم وجعل لكم السمع والابصار ، والأفئدة قليلا ما تشكرون ) (٣١) وقوله تعالى : ( ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ) (٣٢) .

أو توجه الانظار اليه من جهة كونه موجوداً بديعاً ، وأنه أسس على نظام محكم متقن الذى يدل على قدرة مبدعه وعلمه وحكمته في صنعه ، وهذا ما يسمى بالدليل الغائي ، (٣٣) .

هذا ما ورد في كتاب الدعوة « انه اجرى استفتاء في أوروبا من ٢٩٢٠ ، علماء من مختلف الاختصاصات ، ونتيجة الاستفتاء ظهر أن ٢٤٢ منهم كانوا مؤمنين بالله تعالى ، وان الباقي منهم من امتنع عن التصويت ، ومنهم من كانوا في البحث والدراسة ، راجع في هذا المجال لتوسع اكثر : [كتاب « العلم يدعو الى الايمان » لكريسي مدريسون ترجمة محمود صالح الفلكي ، و « الله يتجلى في عصر العلم » للدكتور ايرفنج وليام استاذ علوم الطبيعة ، و « التفسير العلمي للآيات الكونية » لحنفي احمد و « رحلة من الشك الى اليقين » للدكتور مصطفى محمود ، وانظر « الفرق والعقائد » للدكتور عرفان عبد الحميد ص ١٥٩ - ١٦٠ ، و ١٦٥ - ١٦٩ ، وشرح الرسالة على الفضيلة ص ١٩٨ - ٢٠٦ ) .

(٣١) سورة الملك ٢٣/٦٧ .

(٣٢) سورة الحج ٧٣/٢٢ ، وتفسير البيضاوي ص ٤٧٩/٥٧٧ .

(٣٣) الدليل الغائي : هو : ان تستنتج من نظام الكون ، ومظاهره العجيبة والحكمة الظاهرة فيه ومظاهره المختلفة المتنوعة الطريق الى وجود الباري سبحانه وتعالى .

فالحق ان المتدبر الناظر في هذا الكون يرى انه ركب على وجه معين ، ويسير وفق قانون مطرد لا يضطرب ، ولا ينخرم ، يتم عن هدف وحكمة ، ويستهدف تحقيق غاية معينة مقصودة بناتها ، يقوده نظره الى القول والاعتراف بوجود مدبر لهذه الانظمة ، يقول القديس أغسطين « ان العالم نفسه بتغيره المنظم تنظيماً عجيباً ، وأشكاله



وقد اشار القرآن الكريم الى ذلك في آيات وآيات يبين فيها اتقان صنعه ، واحكام نظامه ، فيقول سبحانه : « ألم نجعل الأرض مهاداً ، والجبال أوتاداً ، وخلقناكم ازواجاً » (٣٤) ويقول : « تبارك الذي جعل في السماء بروجا ، وجعل فيها سراجا ، وقمرأ منيراً » (٣٥) .

وقال : ( وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ، فاذا هم مظلمون ، والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون ) (٣٦) .

---

البديعة يعلن في صمت انه مصنوع ، ومن هذا النظام العجيب - كضرب من المثل - : خلق الكرة الارضية على مسافة محددة من البعد عن الكرة الشمسية وعلى مقدار معين من كبر الحجم ، وصغره ، وسرعة حركاته بنسبة معينة بحيث لو كان الحجم اكبر مما هو عليه ، او اصغر ، او اقرب ، او أبعد ، أو أسرع لكانت الحياة عليها غير ممكن ، فلو كانت أقرب منها لاصبحت الارض ومن عليها رمادا من الحر ، وكذا لو كانت حجم الكرة الارضية اصغر من هذا ، ولو كانت أبعد من هذه المسافة لاصبحت قطعة ثلجية ، وجدت هي ، وما فيها ، وكذا لو كانت اكبر حجما مما عليه ، كما اثبت علم الفلك والرحلات الفضائية ان كوكب الارض هي الوحيدة الصالحة للعيش فيها بخلاف عطارد ، ومشتري ، ومريخ وغيرها . راجع [ العلم يدعو الى الايمان ص ٥٢ - ٦٠ ، والفرق والعقائد ص ١٥٨ - ١٥٩ ، و ١٧٩ - ١٨٣ ] .

(٣٤) سورة النبأ ٧٨/٥ - ٨ ، والبيضاوي ص ٥٩٦ .

(٣٥) سورة الفرقان ٢٥/٦١ وتفسير البيضاوي ص ٣٩٥/٣٢٥ .

(٣٦) سورة يس ٣٦/٣٧-٤٠ ، وراجع تفسير البيضاوي ص ٤٦٤/٢٧١ .



أو توجه الانظار اليه من طرف كونه ممكن الوجود ، ووجوده بهذه الصفة من الممكنات المساوية للطرف الآخر الغير الموجود ، الذي لا بد له من مرجح ، رجح أحد الطرفين المتساويين للوجود على الآخر ، وهذا ما يسمى بدليل الممكن<sup>(٣٧)</sup> ، فإذا نظر اليه من هذه النواحي يمكن التوصل الى المطلوب وهو وجود الخالق لهذا العالم • والدليل من الكون نفسه على وجود الخالق المدير لهذا الكون أكثر من أن يحصى<sup>(٣٨)</sup> وليس من غرضنا تفصيل ذلك ، وإنما المراد ان العالم دليل على وجود الباري في الواقع ونفس الأمر ، اذا

(٣٧) خلاصة هذا الدليل : أن الموجودات منقسمة الى واجب الوجود ، وإلى ممكن الوجود ، فالعالم كله ممكن الوجود : بمعنى انه قابل لان يوجد ، ويقع ، واذا وجد ، أو وقع ، كان ذلك من غيره ، لان انتقاله من قابلية الوجود ، الى الوجود الفعلي ان كان من ذاته وجب أن يكون أول الامر ، لان ما بالذات لا يتخلف عنه ، وقد تخلف ، وان كان من غيره فهو محتاج الى هذا الغير ، وأيضا اذا وجد ، ووقع تحرك ، لان الانتقال حركة ، واذا تحرك كانت الحركة من غيره ، اذ لو كانت من ذاته لما تخلف كما قلنا ، وأيضا : ان للممكن الوجود أحكاما منها : ان لا يوجد الا بسبب ، وان لا ينعدم الا بسبب ، ومنها انه ان وجد فهو يكون حادثا ، لانه لا يوجد الا بسبب ، ولا يمكن ان يتقدم على سببه لامتناع تقديم المحتاج اليه ، ولا يمكن تقارنهما في الوجود ، والا لبطل الحكم على احدهما بانه اثر الآخر أو مسببه ، وعلى الآخر بأنه مؤثر فيه وسببه ، لانه يؤدي الى ترجيح بلا مرجح ، فتعين ان يكون وجوده متأخرا عن سببه ، وهذا هو الحدوث ، لان الحادث ما سبق بالعدم ، راجع : [ دراسات في الفرق والعقائد للدكتور عرفان عبد الحميد ص ١٦٠ - ١٦١ ، و ١٧٦ - ١٧٧ ، وشرح الوسيلة على الفضيلة ص ٣٧٩ - ٣٨٥ ، و ١٩٧ - ١٩٩ ، وشرح جوهرية التوحيد ص ٥٦ - ٥٨ ] •

(٣٨) من هذه الادلة برهان التطبيق ، وبرهان المسامة ، وبرهان استحالة الدور والتسلسل ، وبرهان الاتفاق ، وبرهان الحركة ، وبرهان الاخلاق ، وبرهان العلم ، وبرهان الوراثية ، وبرهان التصميم ،

نظر اليه من ناحية من النواحي المذكورة ، ولهذا سمي عالما ولأنه علامة على وجود خالقه وصانعه<sup>(٣٩)</sup> .

وأما ما نظر فيه الفلاسفة من حيث أنه أثر القديم ، وأثر القديم قديم فالعالم قديم فالخطأ هنا من جهة النظر ، لا المنظور فيه ، فلا يخرج العالم عن كونه دليلا ولو لم يوصل به الى المطلوب من هذه الناحية ، وكذلك اذا نظر اليه من جهة كونه وليد الصدفة ، او وليد الطبيعة كما تمسك به الملاحدة ، وأعداء الاسلام ، وخدع به كثير من أبناء المسلمين<sup>(٤٠)</sup> .

---

وبرهان الفطرة ، وغير ذلك من البراهين والحجج التي تكفل بها العلماء والمتكلمون راجع في هذا [ الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٩ - ٣٨ ، وروح الدين الاسلامي ٦٥ - ٩٦ ، وشرح تهذيب الكلام للعلامة الشيخ عبدالقادر السنندجي ٢/٢١ - ٣٠ ، وشرح الوسيلة ص ١٩٨ - ٢٠٦ و ٣٧٥ - ٤٠٦ ، وشرح العقائد النسفية تحت العنوان والعالم بجميع اجزائه حادث ، ولا بد له من محدث ، وكتاب العلم يدعو الى الايمان ، والله يتجلى في عصر العلم ، ولمع الادلة لامام الحرمين الجويني ، ص ٧٦ - ٨١ ، وشرح جوهرية التوحيد مع حاشية عبدالسلام عليه ص ٥٦ - ٦٠ ، وتفسير الآيات الكونية وغيرها ) .

(٣٩) راجع : ( القرطبي ١/١٣٨ ، ولمع الادلة ص ٧٦ - ٧٧ وتفسير ابن السعود ١/١٤ - ١٥ ، جاء فيه : « العالم اسم لما يعلم به ، كالخاتم والقالب ، غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوع » . ونقل القرطبي عن الخليل قوله : « العلم ، والعلامة ، والمعلم : ما دل على الشيء ، فالعالم دال على ان له خالقا ومدبرا ، » .

(٤٠) واخطأ من هؤلاء ، القائلون بان العالم وليد الصدفة ، او وليد الطبيعة ، وهذان الادعاءان باطلان تماما يكذبهما الواقع ، والعلم ، والعقل واعتقد ان بطلانهما من الواضح بمنزلة الخطأ في المسائل الرياضية البديهية  $2 \times 4 = 10$  أو  $10 = 5 + 10$  ، وهذا لا يستحق المناقشة ولكن لكون هذا الخطأ اشغل بال كثير من الشبان المسلمين الذين لم يفقهوا من الدين شيئا ، ولم يعرفوا الدين الاسلامي الا ما

قرع اسماعهم من كتب الملاحدة واعداء الاسلام ، لهذا ابحت عنهما  
موجزا .

فخلاصة الرد على الاول ، أولا - ان قانون الصدفة لا تتكرر ، ونظام  
العالم الدقيق متكرر ملايين الملايين مرة فمثلا ، لو ذهبت الى السوق  
ورأيت أحد الاصدقاء في مكان معلوم غير قاصد اليه ، أو اليك فهذا  
ممكن ، لكن هل اذا استمر مثل هذا سنة يقال له صدفة ؟ او هل  
يمكن مثل هذه المصادفة ؟ كما ، لو جعلت في كيس (١٠٠) حبة (٩٩)  
حبة سوداء ، و (١) بيضاء ، وهزيت الكيس وحركته ثم ادخلت يدك  
في الكيس ، ورأساً طلعت الحبة البيضاء فهذا يمكن ان يظهر او  
يوجد بطريق الصدفة مرة ، ولكن هل يصدق من قال بأنني أخرج  
عشر مرات الحبة البيضاء وهذه صدفة ؟ كلا ، و - ثانيا - ان الصدفة  
لا تولد البدائع ، والغرائب ، ان هذا الكون الذي خلق على أبدع  
ما هو موجود ، وعلى أدق نظام ، هل يمكن ان يكون وليد الصدفة ؟  
لو رأينا مصنوعا بديعا كالتلفون ، أو النالجة مثلا مما هو يحتاج  
الى علم وتفكير هل يصدق من قال فيهما انهما وليدا الصدفة ،  
وانهما حدثتا من غير من يفكر في اختراعه؟ الا يقال لمثل هذا : مسكين ،  
او في عقله خبل أو خلل ؟ لو تفكر هؤلاء في ملكوت السماوات والارض  
والشمس والقمر وكيف سخر الله هذه الكواكب الكثيرة التي قد  
تقدر بمائة مليون « كل في فلك يسبحون ، لا الشمس ينبغي لها ان  
تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون » ،  
وانها بحيث لو اختل واحد منها لحدثت في الكون كارثة عظيمة ،  
ولأدى الى تغيير جوهري في نظامه ، بل ربما يؤدي الى فناء العالم  
بأكمله .

ولو تفكر هؤلاء في الكوكب الارضي ( اى سطح الارض ) حيث وضع  
بعيدا عن الشمس في مقدار مناسب وكذلك ان حجمه من حيث صغره  
وكبره ، ومقدار سرعة حركته في دورانه حول الكرة الشمسية مناسب  
تماما بحيث يكون جوه من حيث البرودة والحرارة مناسبة للعيش  
والتنعم بالحياة ، فقد قال علماء الافلاك المختصين : لو كانت الكرة  
الارضية أقرب من هذه المسافة لاصبحت قطعة رماد من حر الشمس ،  
ولو كانت ابعد منها لكانت قطعة ثلجية ، ولتثلجت الارض ومن عليها ،  
فلو تأملوا لهذا الصنع الدقيق لما قالوا بأنه وليد الصدفة ، ولرجعوا

عن غيظهم وضلالهم ، ولاذعنوا بأنه من صنع العزيز العليم .  
وكذلك تدور الكرة الأرضية حول الشمس بمعدل (١٨) ميلا في  
الثانية الواحدة اي بمعدل (١٠٨٠) ميلا في الدقيقة الواحدة ، ولو  
أن معدل دورانها تغيرت الى أقل منها فيكون (٦) أميال في الثانية أو  
الى أزيد منها ، فيكون (٤٠) ميلا فلا يمكن معه العيش على الكرة  
الأرضية لتغير الجو فيها الى الحرارة أو البرودة ، فكل هذه النظم من  
وضع الحكيم العليم ، وكل التفكير السليم في هذا الصنع العجيب  
والنظام البديع يسفه فكرة الصدفة ، ويعتكم بالجهل الفظيع لحامل  
مثل هذه الفكرة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ألا يقال لمن يعلم  
ان القمر وضع بعيدا عن الأرض بمسافة محدودة ، وهو في فلكه  
يداعب مياه البحار مدا ، وجزرا - من الذي وضع القمر بهذا النظام  
بحيث لو قرب أكثر لكان يسحب المحيطات سحباً يغطي به كل  
اليابس ويفرق الأرض ، ولو وضع أبعد من هذه المسافة من الأرض  
لفسدت مياه المحيطات فسادا تاما هل مثل هذا النظام العجيب جاء  
مصادفة ؟ - كلا :

ومن تفكر في حياته وعيشه انه بحاجة الى الاوكسجين ، وثاني  
الاوكتسيد في استنشاقه ويعلم أن الانسان وسائر الحيوان يعطى  
من تنفسه « اوكتسيد الكربون » ويأخذ بدله « الاوكسجين » الموجود  
في الغلاف الجوي ، والنبات بالعكس يعطى الاوكسجين ، ويأخذ  
« اوكتسيد الكربون » وبهذا التبادل العجيب ، بين الحيوان والنبات  
يبقى نظام العيش ، للانسان والحيوان ، ولا ينتهي الاوكسجين  
المؤدي الى تلف الحيوان ، - ومن تفكر في هذا يعلم قطعاً أنه من  
صنع العزيز الحكيم ومن تدبير القادر العليم ، ولهذا يقول سبحانه  
« ومن آياته : أنك ترى الأرض خاسعة ، فاذا انزلنا عليها الماء  
اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج » ويقول : « وفي انفسكم  
أفلا تبصرون ؟ » ، ويقول الرسول الاعظم (ص) : « من عرف نفسه فقد  
عرف ربه » هذا ، ومن جهة أخرى استمع الى اعتراف المختصين في  
العلوم الرياضية والكيمائية ومن وصل الى ذروة العلم والفن كيف  
يقرون ويعترفون بوجود الصانع لهذا الكون ؟ وكيف يدعوا علمهم  
الى الايمان به ؟ فما بالكم ايها الجاهلون المقلدون لاتعترفون بخالقكم  
ولا تصدقون العلم ؟ فهذا « كلوديم هاواثاي » مخترع جهاز المخ الالكتروني  
- تحت العنوان « المخ الالكتروني يحيل الصدفة العشواء - ويقول : « بعد



اشتغالي باختراع هذا الجهاز - « المخ الالكتروني » - سنة أو سنتين وبعد أن واجهت كثيرا من المشكلات تطلبها تصميمه ووصلت الى حلها ، صار من المستحيلات بالنسبة اليّ أن يتصور عقلي ان مثل هذا الجهاز يمكن عمله ، بأية طريقة أخرى غير استخدام العقل والذكاء والتصميم ، وليس العالم من حولنا الا مجموعة هائلة من التصميم والابداع والتنظيم واذا هذا الجهاز - الواحد مع صغره ، وقلة حجمه واهميته بالنسبة للعالم ولجسم الانسان - يحتاج الى تصميم ، أفلا يحتاج ذلك الجهاز « الفسيولوجي الكييمي البيولوجي » الذي هو جسمي ، والذي بدوره ليس الا ذرة بسيطة من ذرات هذا الكون اللانهائي في اتساعه وابداعه - الى مبدع يبدعه ؟

ونحن في خضم هذا اللانهائي لا نستطيع الا بان نسلم بوجود الله ، ومصمم هذا الكون لا يمكن ان يكون ماديا ، وانني اعتقد ان الله لطيف غير مادي « الحوار بين الالهيين والماديين ص ١٤٨ - ١٤٩ » أ انظر كيف توصل من خلال هذا الى تصديق قوله تعالى : « لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ، وهو اللطيف الخبير » الذي يعمل عدم رؤيتنا للباري جل وعلا ، بأنه لطيف غير مادي ؟ وكيف صدق العلم مصداق الآية الكريمة ؟

كما وقد توصل بعض العلماء من جهة التدبر في وظائف الأعضاء ونصبها على الصورة المحكمة المتقنة الى التيقن بوجود الخالق العليم الحكيم الناصب لهذه الأعضاء والمشغل لها كل على وظيفة يختص بها .  
يقول مارلين بوكس كريد في مقالة له تحت عنوان « تعريف القدرة الخلاقة : ( ثم من وجهة النظر في علم وظائف الأعضاء تتمكن كذلك من تصديق خلاق عظيم وراء الكون المادي .

فيا للانسان وسائر الحيوان في جسمه من بدايع مرموزة متداخلة ، يعجز عن اختلاق عضو واحد صغير منها أعقل فحول العلم ، وعابرة الذكاوة الحذاق .

من ذلك مخ الانسان الحاوي لعجائب الآثار والأفعال .... من وظائف



المخ جميع الحركات العضلانية ، وسائر الاعمال الرئيسية للإنسان اطلاقاً ، فهو محل الجافظة تحتفظ فيها مليارات من الصور والنقوش ، ولا يوجد هناك اي تفسير وتوجيه مادي لعمليات المخ ، ولاسيما حل المسائل ، وربط مختلف المواضيع ... فاية قدرة تحول ذرة منوية في الرحم الى جنين حتى تطلع حيواناً حياً مع نسوج وأعضاء مختلفة ، وفيها مثل المخ هذا الصنع البديع المرموز ... واخيراً انه لا مناص عن الاقرار بوجود طاقة قهارة وراء المادة هي التي تخلق الحياة على علم وحكمة ) • راجع المناظرات ص ٥٦-٥٧ ، وحوار الالهيين والماديين ص ١٥٠-١٥١ ) •

ويقول الدكتور « ايرفنج وليام » استاذ العلوم الطبيعية في جامعة ميشيجان : « اننى اعتقد في وجود الله ، لان وجوده القدسي هو التفسير المنطقي الوحيد لكل ما يحيط بنا من ظواهر هذا الكون التي نشاهدها » راجع « الله يتجلى في عصر العلم ص ٥٦ ، وروح الدين الاسلامي ص ٨٧ » •  
ويقول الدكتور « واين أولت » الرئيس السابق لأكاديمية العلوم بيو تورك : « فالمصادفة هنا فكرة يستعاض بها عن فكرة وجود الله تعالى بقصد اكمال الصورة والبعد بها عن التشويه ، ولكن حتى بغض النظر عن الاعتبار الدينية علة نجد ان فكرة وجود الله تعالى اقرب الى العقل والمنطق من فكرة الصدفة ولاشك ، بل ان ذلك النظام البديع الذى يسود هذا الكون يدل دلالة حتمية على وجود اله ، وليس على وجود مصادفة عمياء تخطط خبط عشواء » « الله يتجلى في عصر العلم ص ١٣٣-١٣٤ » •

فنظرية المصادفة لا تقوم على اي دليل علمي مقبول ، ولا يقبلها اي عقل سليم ، ولهذا ان القرآن يضع الاستفهام التعجبي من المشككين في الله ، ويقول : ( سورة ابراهيم ١٤ / ١٠ ) : « أفى الله شك فاطر السموات والأرض » ( روح الدين ص ٨٨ ) •

هذا ما يتعلق بالاول ، وأما ما يتعلق بالثاني ، أي مناقشة فكرة

الطبيعة فنحن تناقش القائلين بأن الكون وليد الطبيعة ، أو ان خالق الكون هو الطبيعة ونقول لهم ماذا تقصدون بالطبيعة ؟ أو ما هو الذي تطلقون عليه لفظ الطبيعة ؟ ان اردتم بأن طبيعة الشيء هو نفسه ، بمعنى أن الكون هو نفسه أوجد نفسه ، فهذا بطلانه أوضح من أن يناقش ، لأن الشيء لا يمكن أن يوجد نفسه ؛ لأن المؤثر لا بد ان يكون متقدما على ما أثر فيه . وهذا مقارن وجد معه ، ولأن الحكماء ، والفلاسفة قديما ، وحديثا متفقون على عدم امكان تأثير العدم في الوجود ، فلا يجوز أن يكون العدم علة في الوجود ، بل لا يكون العدم في الواقع علة للعدم أيضا ، فلو قيل لأحد : ان رجلا أوجد نفسه ، وخلقه من العدم من غير أب ، وأم ، ومن غير من أوجده او ان شيئا من المصنوعات البديعة كالصاروخ ، والدبابة وغيرهما وجد من دون صانع ، أو بدون شركة ، وعمال ، لمألت الأفواه ضحكا من قائل هذا القول ، فاذا كان هكذا حال شيء واحد ، أو مصنع واحد ، فكيف بمنزل هذا الكون البديع الصنع الذي كلما زاد النظر ، والتفكر فيه زاد الانسان عجبا ، وحيرة والى هذا الهدف يشير قوله تعالى : ( ان في خلق السماوات ، والارض ، واختلاف الليل ، والنهار آيات لأولى الألباب ، الذين يذكرون الله قياما ، وقعودا ، وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات ، والارض ، ربنا ما خلقت هذا باطلا ، سبحانه فقنا عذاب النار ) - سورة آل عمران ١٩٠-١٩١ - ، وقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا عبادة كالتفكر ) ، وقوله : ( تفكر ساعة خير من عبادة سنة ) ، وقوله صلى الله عليه وقوله : ( تفكروا في الخلق ، ولا تفكروا في الخالق ، فانكم لا تقدرون قدره ) ، رواها القرطبي في تفسيره ٣١٣-٣١٥ ، والمنأوى في فيض القدير ٢٦٢/٤ - ٢٦٣ ، وقال في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم - تفكروا في خلق الله - : « أي في مخلوقاته التي يعرف العباد أصلها ، كالسماوات بكواكبها ، وحركتها ، ودورانها ، في طلوعها ، وغروبها ،

هذا ، والصحيح : البرىء من العيوب لغة ،  
والمراد به هنا : ما يتحقق فيه شرائطه وانتفت فيه موانع العقم وعدم  
الانتاج .

والنظر ، يطلق على النظر بالعين ، وبالقلب وهو المراد هنا ، وهو كما  
قال عبد الحكيم مجموع الحركتين ، أي انتقال الذهن من الأصغر إلى الأوسط  
ومن الأوسط إلى الأكبر ، وعند المتأخرين هو عبارة عن المقدمتين المرتبتين  
والأرض بما فيها من جبالها ، ومعادنها ، وأنهارها ، وبحارها ، وحيوانها ،  
ونباتها ، وما بينهما ، وهو الجو بغيومه ، وأمطاره ، ورعده ، وبرقه ،  
وصواعقه ، وما أشبه ذلك ، هذا ، ونعود لهم الكرة ، ونقول لهم : وإن اردتم  
بالطبيعة التي اوجدت هذا الكون ما هو غير الكون ، فنسألکم ما هذا الشيء ،  
الذى اوجد الكون وهو غيره ؟ فإن قالوا ان هذا الشيء كائن مجهول  
لا نتعرف عليه ، وليس له شيء من صفات الاحياء فمثل هذا القول لا يستحق  
النقاش لردائه ، وهو ان دل على شيء فانما يدل على حيرة قائله في الوصول  
إلى الحق ، أو على جهله الفلج ، أو على عدم رشده ، وتميزه بين الحق  
والباطل فان شيئاً ما لا نتعرف عليه سوى انه غير متصف بشيء من صفات  
الاحياء كيف يسوغ العقل أن يصنع مثل هذا الكون العجيب ؟ ثم لو قيل له  
من أوجد هذا الشيء ؟ أو ما الذى حمل هذا الشيء ( الطبيعة ) على صنع  
مثل هذا الكون ؟ أو من اين له هذه القدرة الكافية لذلك ؟ كل هذه اسئلة  
لا جواب لها .

وان قالوا : بأن هذا الشيء الخارج عن الكون كائن حي له قوة  
وقدرة ، وعلم لكن لا نعلمه ، فهذا هو الذى يسميه المسلمون ( الله ) فهم  
يسمونہ ( الطبيعة ) فلا نزاع ، ولا اختلاف الا في اللفظ .  
وبهذا نختم الكلام عن هذا الموضوع ، وصلى الله على نبينا محمد  
أولاً ، وآخراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

لأن الموجب للعلم عندهم المقدمتان لا الترتيب<sup>(٤١)</sup> .

٤ - « فيه أوفى أحواله » اذا قيل النظر فيه ، اريد به ان الدليل مركب ، واذا قيل في أحواله اريد انه مفرد ، ولكن المراد هنا الدليل المفرد ، والمركب وكلمة « أو » للتقسيم دون الترديد فلا يخل بالتعريف ، يعني قسم من الدليل مفرد فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر في أحواله ، وقسم منه مركب وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الخ .  
وانما اخترنا هذا - مع ان جمهور الأصوليين يعرفونه بصحيح النظر فيه ، لأن التحقيق ان الدليل عند الأصوليين كالفقهاء قسمان : مفرد ، ومركب ، وان اشتهر بأن الدليل مفرد عندهم .

يقول شارح رسالة الآداب للكلنبوي • تعليقا على تعريف الكلنبوي بما اخترنا - : « فما بعد أو - اي في أحواله - اشارة الى المشهورى - اي التعريف المشهور عند الأصوليين وهو انه مفرد - وهو وما قبله - اي كله المجموع من ( فيه أو من أحواله ) - اشارة الى التحقيق<sup>(٤٢)</sup> ، وبهذا يندفع الاعتراضات الكثيرة الواردة على تعريف الأصوليين للدليل تارة بالمفرد ، وتارة بالمركب ، كما يتوافق به بين تعريف الأصوليين والفقهاء ويلتزم به بين تعريف ابن السبكي مع تبعية المحلى له ، واعتراض البناني عليه ، ومحاولة الخطيب الشربيني الاجابة عنه<sup>(٤٣)</sup> .

---

(٤١) حاشية الشربيني ١٢٧/١ .

(٤٢) شرح حسن باشا ص ١٣ - ١٥ .

(٤٣) الخطيب الشربيني ، هو : عبد الرحمن بن محمد بن احمد الشربيني فقيه شافعي ، اصولي ، تولى مشيخة الازهر سنة ١٣٢٢ - ١٣٢٤ هـ ، [ له حاشية على جمع الجوامع - ط ، والفيض الفتح على تلخيص المفتاح - ط ] توفي سنة ١٣٢٦ هـ راجع : [ طبقات الأصوليين ٣ / ١٦١ ، والاعلام ١١٠ / ٤ ] .



٦ - « الى مطلوب خبري » متعلق بتوصيل خرج به الحدود الصحيحة الموصلة بالنظر الصحيح فيه الى مطلوب تصوري ، كتعريف الفقهاء الصلاة ، بأنها : اقوال وافعال مخصوصة ، مفتحة بالتكبير ، ومختتمة بالتسليم ، وتعريف الأصوليين القياس الشرعي ، بأنه : حمل معلوم غير منصوص عليه على معلوم بحكم منصوص عليه في علة الحكم<sup>(٤٤)</sup> فالاول يوصل العلم به الى معرفة الصلاة ، والثاني الى معرفة القياس ، لكن مثل هذا لا يسمى دليلا أصوليا ، وان كان يسمى دليلا من حيث معناه اللغوي .

والمراد بالمطلوب الخبري : المعلومات التصديقية : أي الاذعان بالنسبة التامة الخبرية ، فخرج به جميع أنواع التصورات<sup>(٤٥)</sup> كما دخل فيه جميع أنواع التصديقات ، فيشمل الدليل الموصل الى العلم ، والدليل الموصل الى الظن ، والى هذا أشار بقوله :

(٤٣) راجع شرح المحلى ١/١٢٤ - ١٢٧ مع حاشيتي البناني والشربيني عليه .

(٤٤) نهاية البسول ١٦/٣ ، وراجع شرح غاية الوصول ص ١١٠ .  
(٤٥) قسم المنطقيون العلم - وهو : الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل - الى قسمين :-

١ - التصور ، وهو : أدراك الماهية من غير ان يحكم عليها بنفي او اثبات ، سواء كان مفردا مثل تصور زيد ، وقلم ، وكتاب ، او المركب الناقص ، كغلام زيد ، وزيد العالم ، او المركب التام الانشائي ، مثل « أقيموا الصلاة ، لا تقربوا الفواحش » أو الخبري المشكوك فيه ، أو المتوهم ، أو المخيل .

٢ - التصديق ، وهو : ادراك النسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان ، سواء كانت ثبوتية نحو : ( الله موجود ) ، أو سلبية ، نحو : لانباسة بين الياسين ، وسواء كانت مقطوعا بها ، كالعلم بأن الله واحد ، أو مظنونة ، كالظن الراجح بأن صلاة الوتر سنة عند الشافعية - مثلا - وسواء كانت بديهية ، بحيث لا يحتاج الى دليل ، وبرهان نحو : الشمس مشرقة ، أو مكتسبة ، نحو : العالم حادث ، وان الحادث لا بد له من محدث ( حاشية عبدالله يزدي ص ٢٢ - ٢٤ ) .

لعمري ان هذا هو  
الحل لمعلوماً  
مفهوم خبري  
مطلوب علم مقصور  
عليه من هذا



## ٧ - «توصيلا يقينيا ، أو ظنيا»

فيشمل تعريف الدليل بهذا جميع أنواعه ، سواء كان دليلاً قطعياً ، أو ظنياً<sup>(٤٦)</sup> ، وفي هذا اختلف الأصوليون الى مذهبين :-  
المذهب الاول - تخصيص القطعي باسم الدليل ، والظني باسم الأمانة ، أو غيرها ، والى هذا ذهب جماعة من الأصوليين ، منهم : الرازي ، والأسنوي ، وغيرهما .

يقول الأسنوي - بهذا الصدد عند شرحه كلام القاضي بضاوي -  
« اصول الفقه معرفة دلالة . الخ » - : ( واعلم أن التعبير بالأدلة - أي في تعريف اصول الفقه - مخرج لكثير من اصول الفقه - أي أدلته - كالعمومات ، وأخبار الآحاد ، والقياس ، والاستصحاب ، وغير ذلك ، فإن الأصوليين - وإن سلموا العمل بها - فليست عندهم أدلة للفقه ، بل أمارات ، فإن الدليل عندهم لا يطلق الا على المقطوع به ، ولهذا قال في المحصول :  
أصول الفقه : مجموع طرق الفقه<sup>(٤٧)</sup> .  
فالدليل عندهم ، هو : الذي يمكن التوصل به الى العلم : أي القطع -  
مطلوب خبري .

المذهب الثاني - أن الدليل يطلق على القطعي والظني ، والى هذا ذهب أكثر المتكلمين ، وبعض الأصوليين كالبيضاوي ، والشيرازي ، وغيرهما .  
يقول الشيرازي : ( واما الدليل ، فهو : المرشد الى المطلوب ، ولا فرق

---

(٤٦) القطعي ما لا يحتمل النقيض اصلاً ، او لا يحتمله لدليل ، والظن ، ادراك الطرف الراجح مع احتمال النقيض تعريفات ص ٦٢ حاشية اليزدي ص ٢٢ - ٢٤ .

(٤٧) نهاية السؤل مع شرح الابهاج ٨/١ - ٩ ، ومع شرح البدخشي ١/ ١٦ .

في ذلك بين ما يقع به ، وبين ما لا يقع به ، وقال اكثر المتكلمين : لا يستعمل  
الدليل الا فيما يؤدي الى العلم ، فاما ما يؤدي الى الظن فلا يقال له دليل ،  
وهذا خطأ ، لأن العرب لا تفرق في تسميته بين ما يؤدي الى العلم أو الظن .  
فلم يكن لهذا الفرق وجه (٤٨) .

ويقول المحلى - بهذا الصدد - : « ومعنى الوصول اليه بما ذكر :  
علمه أو ظنه » (٤٩) .

وقطع القاضي زكريا بأن الأصوليين كالفقهاء اصطلاحوا على تسمية  
القطعي والظني بالدليل ، وأن المتكلمين ، والحكماء هم الذين خصصوا  
الدليل بالقطعي ، فقال - بعد تعريف الدليل بما ذكرنا سابقا - : « وشمل  
التعريف الدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع ، والظني كالنار لوجود  
اندخان ، « وأقيموا الصلاة » (٥٠) لوجوبها بناء على طريقة الأصوليين ،  
والفقهاء من أن مطلوبهم العمل ، وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة  
المتكلمين والحكماء ، فإن مطلوبهم العلم ، ولهذا أتوا في التعريف بلفظ العلم  
فقط ، فقالوا : « ... الى العلم بمطلوب خبري » (٥١) والراجح هو الرأي  
الأخيرة ، لما ذكره الشيرازي ، من أن الأصل عدم النقل ، أو عدم التغير  
بالتقل ، ولأن الأصوليين كثيرا ما يستعملون في عباراتهم « الدليل القطعي » .

---

(٤٨) الملمع للشيرازي ص ٣ .

(٤٩) شرح المحلى على جمع الجوامع ١/ ١٦١ .

(٥٠) سورة البقرة ٢/ ٤٣ ، والقرطبي ١/ ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٥١) شرح غاية الوصول على لعب الاصول ص ٢٠ ، وبه صرح العبادي .

في شرحه على الورقات ص ٤٦ .

أو الدليل الظني ، أو الدليل 'قطعي' ، أو ظني ،<sup>(٥٢)</sup> يعني : توصيف الدليل بالقطعي ، والظني ، أو جعلهما خبراً له ، فلو كان الدليل خاصاً بالقطعي ، لكان في توصيفه بالقطعي تكراراً لا داعي له ، وبالظني ، اجتماعاً بين وصفين متناقضين تقديره : الدليل القطعي الظني ، ومثل هذا باطل ، لأن الأصوليين كالفقهاء يستدلون بأدلة قوية قطعية ، وضعيفة ظنية ، بل ربما يستدلون بما لا يؤدي إلى الظن أيضاً ، ويطلقون الدليل عليه ، فمثل هذه الأشياء يدل على رجحان القول بالتعميم ، وإطلاق الدليل على القطعي والظني والله أعلم .  
وبهذا نكتفي عن تعريف الدليل مختصاً بذكر ما يستتج من التعريفات وشرحه .

#### ج - ما يستتج من التعاريف وشرحها :-

ويستتج من التعريف وشرحه أمور وهذه خلاصتها :  
الاول - يفهم من تعريف أكثر الأصوليين أن الدليل مفرد ، لكن التحقيق أن الدليل عندهم مفرد ، ومركب ، فالتعريف الصحيح له « ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه ، أو في أحواله .. » فلا تبقى تناقض ، ولا تكاذب بين عبارات الأصوليين المختلفة .

الثاني - الدليل عند الأصوليين كالفقهاء يطلق على القطعي ، والظني على التحقيق ، خلافاً لبعض الأصوليين كالمتكلمين حيث خصوا الدليل

---

(٥٢) فمن جملة هذه العبارات : نقل الشوكائي عن الزركشي في البحر قوله : « وأعلم أن الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة ، بل جعلها ظنية ، قصداً للتوسيع على المكلفين ، لئلا ينحصروا في مذهب واحد ، لقيام الدليل القاطع عليه وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية فقد تتعارض في الظاهر .. » (إرشاد الفحول ص ١٢٧٣) .

بالقطعي فقط ، فالتعريف الصحيح للدليل عندهم : « ما يمكن التوصل  
بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطلوب خبري ، أو ما يمكن التوصل  
بصحيح النظر فيه ، او في احواله الى العلم ، او الظن بمطلوب خبري » (٥٣) .  
واما المخصصون للدليل بالقطعي فعرفوه بأنه : « ... الى العلم  
بمطلوب الخ » فقط .

الثالث - ان الدليل عند المناطقة : هو المجموع المركب من المقدمتين :  
( الصغرى ، والكبرى ) ، ولدى التحقيق أن الدليل عندهم ايضا منه  
ما يوصل الى العلم ، وهو ما يسمونه البرهان ، ومنه ما يوصل الى الظن  
كالجدل ، والشعر ، وغيره (٥٤) .

#### المطلب الثاني - تقسيم الأدلة :

تقسم الأدلة الشرعية باعتبارات مختلفة الى اقسام كثيرة ، واليك  
خلاصتها :-

##### التقسيم الاول - الأدلة قطعية ، وظنية

١ - الأدلة القطعية العقلية ، كالقياس المنطقي ، البرهاني ، مثاله : العالم  
حادث ، وكل حادث لا بد له من محدث ، فالعالم لا بد له من محدث ، او  
نفلية ، ومنها الاجماع النطقي المنقول متواتراً ، كاجماع الأمة على فرضية  
الصلوات الخمس ، وصوم رمضان ، ووجوب قطع يد السارق ، وغير ذلك .  
٢ - الأدلة الظنية نقلية كانت ، أو عقلية .

مثال الأول - قوله صلى الله عليه وسلم : « ان الله زادكم صلاة الى

---

(٥٣) شرح حسن باشا على رسالة الكلتبوى في الآداب ص ١٣ .

(٥٤) البرهان في المنطق ص ٣٩٣ .

(٥٥) الاحكام للآمدى ١/١١-١٢ ، وأصول الفقه للخضرى ص ٢٢٧-٢٢٩ ،

والموافقات ١/٣٥ - ٣٨ .



صلواتكم الخمس ، الا وهي الوتر « ، المتقدم ، فان دلالة على وجوب الوتر  
ظنية ، لجواز أن يكون المزيد على الفرض سنة مؤكدة ، ولهذا لم يتفق  
الفقهاء على وجوبه (٥٦) .

ومثال الثاني من الأقيسة الفقهية : قياس الشافعي وأصحابه جميع  
انطعومات على الشعر والحضنة في حرمة التفاضل والنساء لوجود الرتبة  
فيها (٥٧) .

### التقسيم الثاني - تقسيم الدليل الى النقلي ، والعقلي والمركب منهما :-

١ - الدليل النقلي ، كالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس على  
الصحيح ، سواء كانت قطعية ، أو ظنية .

٢ - الدليل العقلي ، وهو ما استنبطه العقل من النقل ، أو استقل به  
العقل ، كبرهان التوحيد مما وردت الاشارة به في القرآن ، أو السنة ، أو  
مما لم ترد به ، وهو صحيح ، ومنه القياس المنطقي بأنواعه ، والقياس الفقهي  
عند بعض ، وهو المسمى عند المناطقة بالتمثيل (٥٨) .

٣ - الدليل المركب من النقلي والعقلي ، أو الدليل العقلي المستنبط من  
النقلي ، مثال ذلك : قول الفقهاء : النبيذ حرام ، لأنه مسكر ، وكل مسكر  
حرام لقوله صلى الله عليه وسلم : ( كل مسكر حرام ) (٥٩) .

---

(٥٦) راجع اصول الفقه للخضري ص ٢٢٦ ، وتهذيب المنطق مع حاشية

اليزدي ص ١٥٢ - ١٥٣ ، وفتح القدير ٣٠١/١ - ٣٠٢ .

(٥٦) فتح القدير ٣٠١/١ - ٣٠٢ .

(٥٧) شرح الاقناع على غاية الاختصار ٧/٢ ، والمهذب ٢٧٠/١ - ٢٧١ .

(٥٨) اصول الفقه للخضري ص ٢٢٦ ، وتهذيب المنطق مع حاشية عبد الله

يزدي عليه ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ومحك النظر ص ٧٢ - ٧٣ ، والبرهان

ص ٢ - ٣ وتجديد المنطق ص ١٥٧ - ١٦١ .

(٥٩) روي هذا الحديث بهذا اللفظ الشيخان ، وصاحب السنن الاربعة



فالنبيد حرام (٦٠) .

**التقسيم الثالث - تقسيم الدليل باعتبار الدلالة على تمام المعنى وغيره :**  
يقسم الدليل بهذا الاعتبار الى الأقسام الآتية :-

- ١ - دليل يدل على الأحكام الشرعية بالمطابقة ، وهي : دلالة الشيء على تمام معناه الموضوع له .
- ٢ - دليل يدل عليها بالتضمن ، وهو : دلالة الشيء على جزء معناه في ضمن دلالاته على الكل .
- ٣ - دليل يدل عليها بالالتزام ، وهو : دلالة الشيء على لازم معناه الموضوع له والخارج عنه .

من أمثله : دلالة قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » على وجوب إقامة الصلاة مطابقة وعلى الصلاة ، أو على الإقامة في ضمن المجموع تضمن ، وعلى شرائطه الشرعية أو العقلية التزام وكذلك : دلالة الصلاة في الشريعة على مجموع الأقوال والأفعال المخصوصتين : دلالة مطابقة ودلالاتها على الركوع ، أو السجود ، أو قراءة الفاتحة دلالة تضمن ، ودلالاتها على العبادة والخضوع لله تعالى دلالة التزام فالاول : دليلان لفظيان ، والثالث دليل عقلي ، ودلالاته عقلية (٦١) .

الا الترمذي عن ابي موسى الاشعري ، واحمد ، والنسائي عن أنس ابن مالك ، واحمد وصاحب السنن الثلاثة المتقدم عن ابن عمر ، واحمد ، والنسائي ، وابن ماجة عن ابن مسعود ، وابي هريرة ، وورد بلفظ « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ، ومن شرب الخمر في الدنيا ، فمات - وهو يدمنها ، لم يتب - لم يشربها في الآخرة » رواه الشيخان والامام احمد وصاحب السنن الاربعة عن ابن عمر ، وغير ذلك ، راجع : [ الجامع الصغير للسيوطي ٩٥/٢ ، وبهامشه كنوز الحقايق لعبدالرؤوف المناوي ٤٠/٢ ، وشرح فيض القدير ٣٠/٥ - ٣١ ، ومصابيح السنة للبلغوي ٤٩/٢ ، وشرح ارشاد الساري على البخاري ٣١١/٨ - ٣٢٢ ، وصحيح مسلم بشرح الامام اننوي ٢٣٧/٨ - ٢٤٣ ومحك النظر ص ٧٣ - ٧٤ ) .

(٦٠) احكام الاحكام للآمدي ١١/١ - ١٢ ، والمنخول ص ٤٩ وما بعدها .

(٦١) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٣٧/١ .

#### التقسيم الرابع - تقسيم الأدلة الى الدال بالمنطوق ، والدال بالمفهوم :

يقسم الدليل عند الأصوليين باعتبار دلالة بمنطوق ، وغيره الى الأقسام الآتية :-

الاول - الدليل الدال بالمنطوق ، وهو : دلالة اللفظ في محل النطق .  
من أمثلة ذلك : قوله تعالى : ( ان الذين يأكلوا أموال اليتامى ظلماً ) (٦٢) فانه يدل بمنطوقه على حرمة أكل أموال اليتامى ، وهذه دلالة منطوق ، ويدل قوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (٦٣) على حرمة أكل مال اليتامى بلا عوض أو بعوض مساو بمنطوقه ، وعلى جواز ذلك اذا كان ما تعطيه أزيد مما تأخذ منه بمفهومه (٦٤) .

الثاني - الدليل الدال بالمفهوم ، وهو : دلالة اللفظ في غير محل النطق ، وهو يقسم الى قسمين :

١- الدال بمفهوم الموافقة ، وهو : ما يوافق حكم المسكوت حكم المذكور ، وهو على نوعين :-

أ - ان يكون حكم المسكوت أولى من المذكور ، ( فحوى الخطاب )  
مثاله : قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » (٦٥) مفهومه : النهي

عن الضرب ، ونحوه من باب أولى .

ب - أن يكون حكم المسكوت مساوياً للمذكور وذلك كالأية المتقدمة قبل قليل في النهي عن أكل أموال اليتامى ظلماً ، ومفهومه النهي عن سائر أنواع التلف بالتساوي .

(٦٢) سورة النساء ، الآية ١٠/٤ .  
الجنة هم الذين آمنوا ولم ينجسوا أنفسهم بالزنا ولا بالقتال  
الذين هم لهم أجر الله ولهم أجرنا مضافاً  
الجنة أولئك الذين آمنوا ولم ينجسوا أنفسهم  
بالحرام ولا بالظلم ولا بالفساد ولا بالقتال  
الجنة هم الذين آمنوا ولم ينجسوا أنفسهم  
بالحرام ولا بالظلم ولا بالفساد ولا بالقتال

- (٦٢) سورة النساء ، ١٠/٤ .  
(٦٣) سورة الاسراء ، ٣٤/١٧ .  
(٦٤) اصول الاحكام ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .  
(٦٥) سورة الاسراء ، ٢٣/١٧ .

٢ - الدال بمفهوم المخالفة ، وهو : ان يكون المسكوت مخالفا للمذكور في الحكم ، نحو : قوله تعالى « ولا تصل على أحد منهم مات ابداً » (٦٦) أي على المنافقين ، فان منطوقه حرمة صلاة الجنازة على المنافقين ، ومفهومه المخالف مشروعيته تلك الصلاة على المؤمنين (٦٧) .

**التقسيم الخامس - تقسيم الأدلة باعتبار كون دلالتها مقصودة للسوق او غير مقصودة :**

تقسم لفظ الدليل بهذا الاعتبار الى الاقسام الآتية (٦٨) :

١ - الدليل الدال بعبارة النص ، وهو ، اللفظ الدال على المعنى المتبادر

---

(٦٦) سورة البراءة ، ٨٤/٩ .

(٦٧) غاية الوصول مع لب الاصول ص ٣٦ - ٢٧ ، وشرح البرماوى ج ١ مخطوط ويشير في منظومته الى هذه الاقسام ، ويقول :

اللفظ ان كان بنطق دلا

فسم بالمنطوق ذا ، والا

وان يكن لا في محل النطق

دل فمفهوم يرى بصدق

وان يكن مسكوته قد وافقا

مذكوره حكما يكن موافقا

فحوى الخطاب ان يكن بالاولى

ولحنه عند استواء يجلى

وان يكن خالف فالمخالفة

فخذ بها بما تراني واصفة

هذا ، وللاخذ بمفهوم المخالفة شروط تأتي في باب المطلق والمقيد

ان شاء الله .

(٦٨) راجع اصول الاحكام ص ٢٦٥ - ٢٧٣ ، وذكريا البري ٢٧٤/١ -

٢٨٢ ، واصول السرخسي ٢٣٦/١ - ٢٥٤ ، واصول الشاش مع

احسن الحواش ص ٢٨ - ٣٣ .

المسوق له أصالة ، او تبعا بلا تأمل ، كقوله تعالى : « واحل الله البيع ، وحرم الربا » (٦٩) فانه يدل على معنيين : احدهما - وهو المقصود الاصلي بالالتزام - التفرقة بين البيع وبين الربا ، والثاني هو التبعي - ان حكم البيع الحل وحكم الربا الحرمة .

٢ - الدليل الدال باشارة النص ، وهو اللفظ الدال على معنى غير مقصود من سوجه ، لا أصالة ، ولا تبعا ، ولكنه لازم للبعنى المقصود منه ، كقوله تعالى « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن ، وكسوتهن » (٧٠) فان سوق الآية لبيان ايجاب نفقة الوالدات - اي الزوجات - على المولود له : أي الأب - وفيه اشارة الى معنى آخر وهو أن نسب الولد لأبيه ، لانتساب الولد اليه بحرف اللام الدال على الاختصاص (٧١) .

٣ - الدال ~~بالمعنى~~ بدلالة النص ، وهو اللفظ الدال على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، لاشتراكهما في علة يفهما كل عارف باللغة منها متبادراً غير محتاج الى التأمل والبحث من امثلة ذلك : قوله تعالى : « ولا تقل لها أف » فان النص قد دل بعبارته على تحريم التأقيف للولد من الأبوين وبدلالته على أنه يحرم عليه أن يضربهما ، لان مناط الحكم هو : الأذى ، وهو أمر يعرفه كل من هو عارف باللغة (٧٢) .

٤ - الدليل الدال بالافتضاء ، وهو الدليل الدال على مسكوت عنه يتوقف

---

(٦٩) سورة البقرة ٢/٢٧٥ .

(٧٠) سورة البقرة ٢/٢٣٣ .

(٧١) اصول الاحكام ص ٣٦٧ ، واصول الفقه لذكريا البري ١/٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٧٢) اصول الفقه لذكريا البري ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ، واصول الاحكام ص ٣٦٩ .

• عليه صدق الكلام ، او استقامة معناه على تقديره .  
 مثال ذلك : قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم ، وبناتكم » (٧٣) ،  
 فإن صدق هذا الكلام يقتضى تقدير لفظ « النكاح » ، أو  
 « الاستمتاع » : أي حرمت عليكم نكاحهن ، أو حرم عليكم الاستمتاع  
 بهن (٧٤) .

هذا ، وقد قسم الحنفية الدليل ايضا الى اللفظي ، وغير اللفظي (٧٥) .  
 التقسيم السادس : تقسم الأدلة مرة أخرى عند الأصوليين باعتبار الاختلاف  
 بها واعتبارها وعدم ذلك - الى أدلة متفق عليها وأدلة مختلف فيها .

الأدلة المتفق عليها لدى جمهور الفقهاء والأصوليين ، والمحدثين والمفسرين

(٧٣) سورة النساء ٢٣/٤ .

(٧٤) المصدر السابق الاول ص ٢٧٠ - ٢٧٣ ، والثاني ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٧٥) قسم الحنفية الدليل الى اللفظي ، وغير اللفظي ، وقسموا الدليل  
 اللفظي الى ما ذكرناه من الاقسام الاربعة وقسموا غير اللفظي الى  
 الاقسام الآتية :-

١ - ما يلزم من سكوت عن مذكور كدلالة قوله تعالى : ( فان لم يكن  
 له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث ) على ان للاب الباقي بعد اخذ  
 الام الثلث .

٢ - دلالة حال الساكت الذي وظيفته البيان ، ومنه تقرير الرسول  
 ( صلى الله عليه وسلم ) .

٣ - دلالة سكوت الساكت لدفع التغوير .

٤ - دلالة المسكوت على تعيين المعداد بواسطة الحرف كقولهم علي  
 مائة ، ودرهم : أي مائة درهم ودرهم واحد ( الخفري  
 ص ١٣٠ ) .

لَقِيَوا  
 لَدَيْهِ بِذَلِكَ  
 كَسَبَ كَسْبَهُ



هي أربعة ، الكتاب (٧٦) والسنة (٧٧) والاجماع (٧٨) والقياس (٧٩) .

(٧٦) وهو القرآن المنزل على محمد ( صلى الله عليه وسلم ) ، المكتوب في المصاحف ، المنقول عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نقلا متواترا بلا شبهة ( كشف الاسرار للنسفي ونور الانوار ، على المنار ١٢/١ وشرح المحلى ٢٢٣/١ - ٢٢٦ ) .

(٧٧) السنة لها معان . في اللغة ، منها الطريقة المعتادة مطلقا ، كقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( من سن سنة حسنة فله أجرها ، وأجر من عمل بها ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ، ووزر من عمل بها وفي اصطلاح الفقهاء : ما ترجح جانب وجوده على جانب العدم ، ترجيحاً ليس معه المنع من النقيض ، او هي : الصفة الشرعية للفعل المطلوب طلباً غير جازم بحيث يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وعند الشيعة : ما صدر عن المعصوم سواء كان من الرسول او من احد الائمة من قول ، او فعل او تقرير ، وعند جمهور الاصوليين : كل ما اثر عن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) من قول غير قرآن ، او فعل تشريعي - او تقرير ، - قيل - ، او صفة ، راجع : ( شرح المحلى على جمع الجوامع ٩٠/٢ ، وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٩٧/٢ ، وشرحي الابهاج ، والاسنوى على منهاج البيضاوى ١/٢٣٦ ، و٢/١٧٠ ) .

(٧٨) الاجماع لغة ، هو : العزم ، او الاتفاق ، وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد ، صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر ، على حكم شرعي ، او هو : اتفاق اهل الحل ، والعقد من امة محمد (ص) على امر من الامور ، راجع : ( شرحي الابهاج ، والاسنوى ٢٣٠/٢ ، وشرح التوضيح ، والتلويح ٤١/٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وشرح مختصر المنتهى ٢٨/٢ - ٢٩ ) .

(٧٩) وهو لغة : التقدير ، ومنه قست الارض بالنزع ، والتسوية ، او التقدير يستدعى التسوية ومنه قاس النعل بالنعل ، وفلان لا يقاس بفلان : أي لا يساويه ، وفي الاصطلاح : اثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر في علة الحكم عند المثبت - او هو : مساواة فرع لاصل في علة حكمه ، راجع : ( اصول الفقه للسرخسي ٢٧٩/١ ، وشرح كشف الاسرار مع قمر الاقمار ، ونور الانوار على المنار ٨/١ - ٩ ، وشرحي الاسنوى ، والابهاج ٢/٣ - ٣١ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٨٣ ، وشرح مختصر المنتهى ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ) .

وعلى هذه الأربعة تدور مدار الاحكام الشرعية ، ومن هذه النبايع الأربعة يستقى الاحكام الالهية .

يقول السرخي : « ثم اعلم بأن الاصول في الحجج الشرعية ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والاصل ، والرابع ، وهو القياس »<sup>(٨٠)</sup> ، يقول البرماوي :

أدلة الفقه على اتفاق

بين الأمة والكتاب ، الباقي

والسنة ، الاجماع ، والقياس

وذا من الدين لأمر قاسوا<sup>(٨١)</sup>

وجاء في فواتح الرحموت (اما الأصول فأربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، لان الدليل الشرعي اما وحي أو لا ، والوحي منحصر في الأولين ، لان الوحي أما متلو اي واجب مراعاة نظمه ، وهو ( الكتاب ) أو لا وهو ( السنة ) وغيره أي غير الوحي اما قول كل الامة الكاملة من اهل الاجتهاد وهو ( الاجماع ) او الاعتبار بحكم آخر لأجل المشاركة في العلة وهو القياس )<sup>(٨٢)</sup> .

واستأنسوا لحجية هذه الأدلة الأربعة - زيادة على ادلتها المتضافرة الكثيرة لكل واحد منها المذكور في كتب الاصول - بقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول )<sup>(٨٣)</sup> .

قوله تعالى ( أطيعوا الله ) أمر بامتثال ما أمر به القرآن الكريم واجتنب ما نهى عنه ، وقوله تعالى : ( وأطيعوا الرسول ) اي بما جاء عنه وما نقله

---

(٨٠) اصول الفقه للسرخسي ٢٧٩/١ .

(٨١) شرح الفوائد السنية على الالفية في اصول الفقه للبرماوي (خ) ج ١

(٨٢) فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢/٢ - ٣ ، والمستصفي ١٠٠/١

(٨٣) سورة النساء ٥٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٢٥٨/٥ - ٢٦١ .

الصحابة من سنته بإقسامها ، وقوله : « واولي الأمر منكم » : أي علماء امتكم العارفين بمعاني الكتاب والسنة اذ ليس لغیرهم معرفة الرد اليهما فاتفق الامة المحمدية على حكم من الأحكام الشرعية حجة شرعية ، وقوله : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » اي اذا لم تجدوا حكم انحادثة التي عرضت عليكم ردوها الى ما يشبهها ، من حوادث أخرى مما جاءت في الكتاب ، أو السنة ، وهو القياس « (٨٤) » .

« تنبيه »

تقدم أن الأدلة المتفق عليها عند الجمهور هي اربعة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس .

ومما يجدر الاشارة اليه هو ان هذه الأربعة فيها ايضا موضع اتفاق على حجتيه ، وموضع اختلاف ، وذلك كما يلي :-

اولا - يقسم النص من الكتاب ، والسنة باعتبار دلالاته الى منطوق ، ومفهوم موافق ، ومفهوم مخالف كما تقدم ، فالتفق عليه القسمان الأولان ، والأخير مختلفان في الأخذ بحجتيه ، وعدم الأخذ به (٨٥) .

والصحيح أنه : أي مفهوم المخالفة حجة عند تحقق شروطه (٨٦) .

ثانيا - تقسم السنة - باعتبار السند - الى المتواترة ، والآحاد ، اتفق على الأخذ بالقسم الاول ، واختلف في الأخذ بحجية الأخير : أي حجية خبر الواحد ، والذي صححه الجمهور أنه حجة ، ويؤخذ به (٨٧) .

- 
- (٨٤) اصول الفقه لعبد الرحمن الصابوني ص ٤٨ - ٤٩ .
- (٨٥) شرح المحلى ٢٣٥/١ - ٢٣٧ ، والقوانين ١٦٢/١ - ١٩١ .
- (٨٦) شرح المحلى ٢٤٥/١ - ٢٤٨ ، والقوانين ١٦٢/١ - ١٩١ .
- (٨٧) شرح التلويح ٢/٢ - ٨ ، واصول السرخسي ٢٨٢/١ - ٢٩٢ ، ١/ ٣٣٨ - ٣٢١ .

كما يقسم الحديث ايضا الى المسند والمرسل، واتفق على الأخذ بالاول ،  
واختلف في حجية المرسل ، والصحيح حجيته عند تحقق شروطه<sup>(٨٨)</sup> .

### ثالثا - يقسم الاجماع الى الانقسام الآتية :-

١ - اجماع الصحابة كلهم ، أو أهل الحل والعقد منهم على حكم شرعي ،  
سواء كان بالنطق منهم ، أو أن يفتى بعضهم ، ويسكت الباقيون ، المنقول  
الينا نقلا متواتراً ، وهذا القسم ، هو المتحقق بلا نزاع ، وبه يرد على  
منكري الاجماع مدعين استحالته ، وعدم امكانه<sup>(٨٩)</sup> .

٢ - اجماع جميع مجتهدي الأمة الاسلامية ، ممن يعتد بقولهم ، من غير  
مخالف ، اجماعاً صريحاً ، منقولاً نقلاً متواتراً<sup>(٩٠)</sup> .

٣ - اجماع جميع الصحابة مع مخالفة واحد منهم ، او يفتى أحد من  
الصحابة بمحضر منهم ، ولم ينكره احد .

٤ - اجماع جميع الأمة اجماعاً سكوتياً منقولاً بطريق التواتر ، أو  
الآحاد<sup>(٩١)</sup> .

---

(٨٨) اصول الفقه للسرخسي ١/٣٥٩ - ٣٦٤ ، وفواتح الرحموت ٢/٧ - ١٠ .

(٨٩) اصول الاحكام وطرق الاستنباط ص ٨٩ - ٩٠ ، والانموذج ص ٩٢ ،  
وفتح الغفار بشرح المنار ٩٢ ، مثال الاجماع القولي ، والصريح  
من الصحابة ، ومن الامة الاسلامية كلهم اجماعهم على فرضية خمس  
صلوات لا غيرها في اليوم والليل ، ووجوب صوم شهر رمضان  
فقط ، وغير ذلك .

(٩٠) اصول الفقه للسرخسي ١/٢٩٥ ، والقوانين المحكمة ١/٣٤٨ -  
٣٧٤ ، وراجع مفتاح الوصول للتلمساني ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٩١) قوانين المحكمة ١/٣٤٨ ، ومفتاح الوصول ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، ومثل  
التلمساني لما اذا افتى واحد من الصحابة ، ولم ينكره الباقيون بمرأة  
لها وليان ، وعقدها كل منهما لزوج ، ودخل الزوج الثاني بها دون  
الاول ، فانها تكون للثاني ، لان عمر (رض) قضى بذلك بمحضر  
الصحابة ، ولم ينكروا عليه ومثال الاجماع مع مخالفة البعض : العول  
في الفرائض ، فانه اجمع عليه الصحابة الا ابن عباس .

- ٥ - اجماع أهل المدينة ، وأهل الكوفة (٨٢) .
- ٦ - اجماع أئمة أهل البيت (٩٣) .
- ٧ - اجماع الخلفاء الراشدين ، أو اجماع الشيخين : أبي بكر ، وعمر (٩٤) .

انفق الكل على حجية اجماع الصحابة ، والجمهور على حجية اجماع جميع الأمة النطقي ، واختلف في بقية الأقسام ، وهاك بقية الأدلة المختلف فيها :-

(٩٢) السرخسي ٣١٤/١ ، وفواتح الرحموت ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، وشرح المحلى ١٧٩/٢ - ١٨٠ ، ومفتاح الوصول ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، مثل التلمساني لاجماع أهل المدينة باحتجاج المالكية باجماع أهل المدينة على صيغ الاذان ، ومقدار المد ، والصاع ، وغير ذلك ، وراجع ايضا شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٣ ، وفيه ذهب قوم الى الاخذ به : اى اجماع أهل الكوفة ، لكثرة من وردوا من الصحابة ) .

(٩٣) اللمع ص ٤٨ - ٤٩ ، وروضة الناظر ص ٤٧ ، وارشاد الفحول ص ٨٤ ، وشرح الاسنوى مع الابهاج ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ ، وفيه [ذهبت الشيعة الامامية والزيدية الى حجية اجماع أهل البيت لقوله تعالى : « ليذهب عنكم الرجس أهل البيت » لان الخطأ رجس وهو منفي عنهم فاجماعهم حجة ، ولحديث « كتاب الله وعترتي » فانه دل على حجية اتفاق أهل البيت كما دل على حجية الكتاب ، و ( الجواب ) لا نسلم ان التطهير من الرجس ما ذكر ، لجواز ان يراد به نفي العذاب في الآخرة ، أو لا نسلم ان الخطأ رجس ، او ان أهل البيت أزواجه ، بقرينة سابق الآية ولاحقها ، اهـ بتصرف ) .

(٩٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وفيه استدلوا بقوله (ص) : ( عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين ) الحديث والثاني بقوله (ص) ( اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر ) والجواب بان ما يذكر يدل على مجرد الفضيلة دون الحجية .



( الأول - الاستحسان ) وهو ، لغة : عد الشيء حسنا ، واصطلاحا ، عرف بتعاريف ، منها : ما عرف الكرخي ، بأنه : « أن يعدل الانسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها ، الى خلافه ، لوجه يقتضى العدول عن الأول » ، (٩٥) .

وهو على الأكثر قياس خفى في مقابلة القياس الجلي ، لدليل سواء كان أثرا كالسلم ، فان القياس الظاهر عدم صحة السلم ، لأنه بيع معدوم ، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم ، وعن بيع ما ليس عندك (٩٦) لكنه قيل به ، لأنه ورد النص من النبي صلى الله عليه وسلم باستثنائه من حكم البيع ، وجوازه على خلاف أحكام البيع (٩٧) ، ومثله الاجارة ، وبقاء الصوم في النسيان (٩٨) ، او كان الدليل الاجماع ، كالاتصاف ، بأن يعتقد مع انسان على ان يصنع له خفا - مثلا - ويبين صفته ، ومقداره ، ولا يذكر له اجلا ، ويسلم اليه الدراهم أولا ، فان مقتضى القياس على بقية أنواع البيع عدم جوازه ، لانه بيع معدوم أيضا لكن استحسن جوازه لقيام الاجماع

---

(٩٥) كشف الاسرار لعبدالعزیز البخاری ١١٢٣/٤ ، وشرح التلويح ٢/ ٨١ - ٨٥ ، وكتاب الحدود لابن وليد الباجي ص ٦٥ - ٦٨ ، وروضة الناظر ص ٨٥ ، وأصول الاحكام ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٩٦) رواه ابن حبان ، وابو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وصححه ، وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلفظ ( لا تبع ما ليس عندك ) ، وحديث « الرخصة في السلم » رواه الستة ، راجع [ فتح القدير ٣٢٦/٥ ، ونيل الاوطار ١٧٥/٥ ، وسبل السلام ٣/ ١٧ ، ومصابيح السنة ٧/٢ ] .

(٩٧) شرح التلويح مع حاشية ملا خسرو ، وعبدالحكيم ٢/٣ - ٤ ، وسبل السلام ٣/٤٧ - ٤٨ .

(٩٨) المصدر السابق ، وارشاد الفحول ص ٢٢٤ ، واصول الاحكام ص ٢٣ - ١٢٦ .

عليه ، من غير نكير ، أو كان الدليل الضرورة ، كطهارة الحياض ، والآبار ، ومثله : كل شرط يجري به العرف ، فهو معتبر عند الحنفية<sup>(٩٩)</sup> وقد أخذ بحجته جمهور الحنفية ، والمالكية ، حتى نقل عن الامام مالك قوله :  
الاستحسان تسعة أعشار العلم<sup>(١٠٠)</sup> .

وجاء في التلويح : « قد استقرت الآراء على أنه اسم لدليل متفق عليه نصاً كان ، أو اجماعاً ، أو قياساً خفياً ، اذا وقع في مقابلة قياس يسبق اليه الائهام ، فهو حجة عند الجميع من غير تصور الخلاف ، ثم انه غلب في اصطلاح الأصول على القياس الخفي خاصة ، كما غلب اسم القياس على القياس الجلي تمييزاً بين القياسيين ، واما في الفروع ، فاطلاق الاستحسان على النص ، والاجماع عند وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شائع<sup>(١٠١)</sup> هذا ، وقد أخذ بحجته الحنفية ، وجماعة من المالكية ، وخالفهم في ذلك الجمهور ، ونقل القرافي عن أبي الوليد الباجي ، أنه القول بأقوى الدليلين ، وعلى هذا يكون حجة اجماعاً ، وقيل هو : الحكم بغير دليل ، وهذا اتباع للمهوى فيكون حراماً اجماعاً .

والحق - ان الاستحسان ليس بحجة مستقلة خارجة عن الأدلة الأربعة المتفق عليها ، بل يرجع الى تقديم قياس على قياس ، أو استثناء مسألة

---

(٩٩) شرح التلويح مع حاشية ملا خسرو ، وعبد الحكيم ، والفنري ٣/٤٣- ، والمصدر الثاني السابق واعلام الموقعين ١/٣٤٤ ، ونيل الاوطار ٥/٢٨٣ .

(١٠٠) اصول الاحكام ص ١١٩ ، والاحكام للآمدي ٤/٢١٠ ، والموافقات ٤/٢٠٩ ، وشرح التلويح ٣/٥٠٣ ، واصول الفقه للسرخسي ٢/٢٠٢-٢٠٤ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٥١ - ٤٥٢ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح المضد ٢/٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٠١) شرح التلويح مع التوضيح ، وحاشية الملا خسرو ، والفنري ٣/٤٣- .

- جزئية من القواعد الكلية والله أعلم<sup>(١٠٢)</sup> .
- ( الثاني - الاستصحاب ) ، وهو : الحكم بثبوت امر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الاول<sup>(١٠٣)</sup> .
- وقد اخذ به جمهور الفقهاء ، ومنهم الامامان : مالك ، والشافعي . وخالف في ذلك جماعة أخرى مطلقاً<sup>(١٠٤)</sup> .
- وذهب جمهور الحنفية الى أنه حجة في الدفع فقط ، ونقل الشيرازي عن الشافعي جواز الترجيح به فقط<sup>(١٠٥)</sup> .
- والحق ان للاستصحاب صوراً ، اتفق الجمهور في بعضها ، وفي بعضها مختلفون<sup>(١٠٦)</sup> .

- (١٠٢) نهاية السؤل مع البدخشي ١٣٧/٣ - ١٣٩ ، واللمع للشيرازي ص ٦٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٥١ - ٤٥٢ .
- (١٠٣) مختصر ابن الحاجب وشرحه للقاضي عضد ٢٨٤-٢٨٦ ، وتنقيح الفصول ص ٤٤٧ ، ونهاية السؤل مع البدخشي على المنهاج ١٣١/٣ وما بعدها ، والابهاج لابن السبكي ١١١/٣ - ١١٣ .
- (١٠٤) نهاية السؤل مع البدخشي ١٣١/٣ ، والاحكام للآمدى ١١١/٤ - ١١٩ .
- (١٠٥) شرح المحلى ٣٤٧/٢ - ٣٥٠ ، وروضة الناظر ص ٧٩ - ٨٠ ، واللمع ص ٣٥ ، والاحكام للآمدى ١٢٦/٤ - ١٢٣ .
- (١٠٦) ذكر ابن السبكي ان للاستصحاب اربع صور ، وهي ما يأتي :-  
 ( الصورة الاولى ) استصحاب العدم الاصلي ، كنفى وجوب صلاة سادسة ، والجمهور على العمل به ، وادعى الانفاق عليها ، ( الصورة الثانية ) استصحاب العموم الى ان يرد مخصص ، وهو دليل عند القائلين به ، واستصحاب النص الى ورود النسخ ، وهو دليل على دوام الحكم ما لم يرد النسخ ، و ( الصورة الثالثة ) استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ، ودوامه ، كشغل الزمة عند جريان الاتلاف ، فالاستصحاب ليس بحجة هنا الا مما دل الدليل الشرعي

( الثالث - شرع من قبلنا ) اذا ورد في الكتاب ، أو في السنة الصحيحة ما شرع في الأمم السالفة ، وأنه شرع لهم ، ولم يصرح نص في شريعتنا بنسخه ولا بتقريره لنا ، كقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والجرح قصاص (١٠٧) ، فهل يكون مثل ذلك شريعة ايضا أم لا ؟ فيه خلاف ، فذهب الى الأخذ به جمهور المالكية ، والشافعية ، والحنفية ، والحنابلة في قول .  
 وذهب الحنابلة في رواية وجماعة أخرى من العلماء الى أنه ليس بحجة .  
 والصحيح أن الشريعة الاسلامية شريعة متكاملة ، مستقلة ، غير تابعة لشريعة أخرى ، وأن الأمة المحمدية ونيهم صلى الله عليه وسلم لم يكونوا متعبدين بشريعة من قبلهم ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر الى كتبهم عند فتوى ، أو اجتهد ، كما أن مجتهدى أمته لم يرجعوا الى شيء من ذلك ، وإن مجرد وروده في الكتاب ، أو السنة لا يكفي لحجيته (١٠٨) .  
 ( الرابع - المصالح المرسله ) بعد الاتفاق على عدم الاعتبار بالمصالح

---

على ثبوته ، ودوامه بشرط عدم المغير ،  
 ( الصورة الرابعة ) استصحاب حال الاجماع في محل الخلاف ،  
 مثاله : ان المتيمم اذا رأى الماء في صلاته لا تبطل ، لان الاجماع منعقد على صحة صلاته ، ودوامها ، وطريان وجود الماء كطريان هبوب الريح ، راجع في تفصيل ذلك ( الابهاج لابن السبكي ، وشرح الاسنوي ١١٠/٣ - ١١٤ ، واصول الفقه الاسلامي لزكريا البري ١٨١/١ - ١٩٠ ، ومصادر التشريع فيما لا نص فيه لعبد الوهاب

خلاف ص ١٥١ ، وما بعدها ) .

(١٠٧) سورة المائدة ٤٥/٥ .

(١٠٨) روضة الناظر ص ٨٣ - ٨٤ ، وارشاد الفحول ص ٢٣٩ ، واللمع ص ٦٨ - ٧٠ .

الملغاة ، وعلى الأخذ بالمصلحة المعتبرة - اختلفوا في الأخذ بالمصالح المرسلة ، التي لم يأت من الشارع نص باعتباره ، ولا بالفائده ، والصحيح كونها حجة ، يؤخذ بها عند تحقق المصلحة وعدم وجود دليل سواها ، وعدم اصطدامه بنص من نصوص الشريعة المحمدية (١٠٩) .

( الخامس - القول بأقل ما قيل به ) ، أو الأخذ بالأخف .

ذهب الشافعي الى جواز الاحتجاج به ، وجعله الشيرازي راجعا الى الأخذ بالأصل الآتي بعد ،

مثال ذلك : اختلف الفقهاء في دية اليهودي ، ذهب بعضهم الى انها مساوية لدية المسلم ، ومنهم من ذهب الى أنها نصف دية المسلم ، ومنهم من قال انها ثلثها ، فأخذ الشافعي بالأخير ، لكونه مجمعا عليه ، وأنه أقل من الكل ، وأخف ، وما زاد على ذلك فهو منفي بدليل ان الأصل في المكلف براءة ذمته (١١٠) .

( السادس - التمسك بالأصل عند عدم دليل مغير عنه ) ، وهو : أن الأصل في الاشياء التي ينتفع بها الاذن ، والاباحة ، وفي الاشياء الضارة المنع ، والحرمة خلافا للمعتزلة .

ولكن قد تعظم المنفعة ، فتكون مندوبة ، أو واجبة ، وقد يصل الضرر معها الى درجة الحرمة فتكون محرمة (١١١) .

( السابع - سد الذريعة ) ، والذريعة : الوسيلة للشيء ، والمراد به هنا : منع الوسائل المؤدية الى المفساد اذا كان افضاؤها اليها كثيرا ، وغالبا ،

---

(١٠٩) المصدرين الاولين ص ٨٦ - ٨٧ ، ٢٤١ - ٢٤٣ .

(١١٠) شرح المحلى ١٧٢/٢ ، وشرح الورقات ص ٢٠١ - ٢٠٣ .

(١١١) نهاية السؤل مع البدخشى ١٢٦/٣ - ١٢٩ ، وتنقيح الفصول

ص ٤٥٢ - ٤٥٣ ، والغيث الهامع ص ١٥٨ .



ذهب الى الاحتجاج به جمهور الحنفية ، والمالكية ، وخالفهم في ذلك بعض العلماء ، ومنهم : الشافعية .

يقول القرافي : ( فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة الى المفسدة منعنا من ذلك الفعل ، وهو مذهب مالك رحمه الله ) ( ١١٢ ) .

وينسب اليهم ان المالكية بالفوا في ذلك بل قيل هي من خصائص مذهب مالك ، كالعرف ، والمصلحة المرسله ، ويجب القرافي عن هذا ، ويقول : ( اما الذرايع فقد اجتمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام ، وهي ما يلي :-

أحدها - معتبر اجماعا ، كحفر الآبار في طريق المسلمين ، والقضاء النسم في أطعمتهم ، وسب آلهة المشركين اذا يؤدى الى سب الله تعالى ، ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى : ( ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله عدواً بغير علم ) ( ١١٣ ) .

وثانيها - ملغى بالاجماع ، كزراعة الضب ، فانه لا يمنع خثية ان يتخذ منه الخمر .

وثالثها - مختلف فيه ، كبيع الآجال اعتبرنا نحن الذريعة فيها ، وخالفنا غيرنا ) ( ١١٤ ) .

( الثامن - العقل ) ذهب المعتزلة الى الاحتجاج به ، وتحكمه ، واستقلاله في كثير من الاحكام الشرعية وتبعهم الشيعة ، فقالوا : بان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، وقالوا بوجوب الأصلح على الله ، وان المقتول لم يمت بأجله ، الى غير ذلك مما هو مخالف لما ذهب اليه جماهير

---

( ١١٢ ) المصدر الاخير ص ٤٤٨ - ٤٥٠ ، وراجع الموافقات ٤ / ١٩٩ ، واعلام الموقعين ٣ / ١٢٠ .

( ١١٣ ) سورة الانعام ٦ / ١٠٨ ، والقرطبي ٧ / ٦١ .

( ١١٤ ) شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

العلماء الاسلاميه ، ومخالف للنصوص الصريحه .  
والصحيح أن العقل ليس بحجة ، لأن الله لم يكلفنا باتباع ما يوحى  
به عقولنا ، لنقصانها واختلاطها بالفرائز ، وانما هو آلة يدرك بها الأمور ،  
والله أعلم<sup>(١١٥)</sup> .

( التاسع - العرف ) ، وهو : ما سار عليه الناس ، واعتادوه في معاملاتهم  
من قول ، او فعل ، عرفا عاما أو خاصا .

تمسك الحنفية والشافعية به ، وقالوا : ان السبب في تبديل الشافعي  
مذهبه القديم الى الجديد هو عرف اهل مصر حين نزل بهم ، وأخذ به  
أكثر العلماء عند عدم مخالفته لنص شرعي<sup>(١١٦)</sup> .

( العاشر - الاستقراء ) ، وهو : تصفح الامور الجزئية ليحكم بحكمها  
على امر يشتملها ، سواء كان ناقصا او تاما استدل بعض الفقهاء منهم الشافعية  
بقسميه ، والمناطقه لم يأخذوا الا بالاستقراء التام<sup>(١١٧)</sup> .

( الحادى عشر - الاحتجاج بعدم الدليل على عدم الحكم ) وحاصله :  
فقدان الدليل بعد التفحص البالغ عنه ، بحيث يغلب على الظن عدمه ، وظن  
عدم الدليل يغلب على الظن عدم الحكم لاستلزام عدم الدليل لعدمه ، وذلك  
لأنه لو ثبت حكم شرعي ، ولا دليل عليه للزم منه تكليف الغافل ، وهو  
ممتنع<sup>(١١٨)</sup> .

---

(١١٥) العقل عند الشيعة ص ٩ - ٩٤ ، وشرح المحلى ١/ ٦٤ - ٦٨ .

(١١٦) الانموذج للدكتور فاضل عبدالواحد ص ١٥٨ - ١٦١ ، واصول  
الخفاجي ص ١٦٥ .

(١١٧) نهاية السؤل ٣/ ١٣٢ - ١٣٣ ، وحاشية البناني ، والشربيني ٢/  
٣٤٥ - ٣٤٦ .

(١١٨) شرح المحلى على جمع الجوامع ٦/ ٣٥١ - ٣٥٢ ، ومناهج العقول  
لمبدخشي ٣/ ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرحي الاسنوى ، والابهاج ٣/ ١٢٢ -  
١٢٣ ، والغيث الهامع ص ١٥٥ .

( الثاني عشر - دليل الاقتران ) ، وهو : اقتران شيء لم يعلم حكمه  
بما علم حكمه ،

من امثلة ذلك : استدلال الشافعي على وجوب العمرة بقوله تعالى :  
« وأتموا الحج ، والعمرة لله » (١١٩) ، حيث قال الشافعي : ( الوجوب أشبه  
بظاهر القرآن ، لأنه قرنه بالحج ) (١٢٠) .

ويؤكد هذا المعنى القوطبي في الجامع لاحكام القرآن حيث يقول :  
( الرابعة - في هذه الآية دليل على وجوب العمرة ، لأنه تعالى أمر باتمامها  
كما أمر باتمام الحج ) (١٢١) .

وقد ذهب الى الاحتجاج به جماعة من العلماء منهم الامام الشافعي ،  
والمزني (١٢٢) ، وبعض الخفية ، وحكاه الباجي (١٢٣) عن بعض المالكية (١٢٤)

---

(١١٩) سورة البقرة ١٩٦/٢ .

(١٢٠) ارشاد الفحول ص ٢٤٨ ، نقل ذلك عن البيهقي عن الشافعي .

(١٢١) تفسير الجامع لاحكام القرآن ٣٦٨/٢ .

(١٢٢) المزني ، هو اسماعيل بن يحيى المصري ، صاحب الامام الشافعي ،  
الذي قال فيه : ( لو ناظر - المزني - الشيطان لغلبه ) ، ولد في  
سنة ١٧٥ هـ ، وتوفي في سنة ٢٦٢ هـ ، له مؤلفات منها « المبسوط ،  
ومختصر الام » في الفقه الشافعي ، وله آراء تفرد به في المذاهب ،  
راجع : ( طبقات الاصوليين للمراغي ١٥٦/١ - ١٥٨ ، وطبقات ابن  
هداية الله ص ٢٠ - ٢١ ، والاعلام للزركلي ٣٣٧/١ ) .

(١٢٣) هو سليمان بن خلف ، الاندلسي ، المالكي ، الباجي ، المحدث ،  
درس عند الخطيب البغدادي ، وابي اسحاق الشيرازي ، وغيرهما ،  
ولد سنة ٤٠٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٥ هـ او ٤٧٤ هـ له نحو ثلاثين مؤلفا ،  
منها : ( كتاب الحدود - ط - وتبيين المنهاج ، وشرح الموطأ ، واحكام  
الفصول في احكام الاصول ) ، راجع في ذلك : ( طبقات الاصوليين  
للمراغي ٢٥٢/١ - ٢٥٤ ، ونفح الطيب ٣٦١/١ ، والاعلام ١٨٦/٣ ) .

(١٢٤) ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٤٨ .

والذى يبدو أنه ليس بحجة مستقلة يثبت به الاحكام ، لكن يمكن الاستئناس به وجعله معاضداً لأدلة أخرى ، أو جعله مرجحاً عند تعارض الدليلين ، والله أعلم .

( الثالث عشر - الاستدلال ) ، وهو : محاولة الدليل المفضى الى الحكم الشرعي من جهة القواعد ، لا من جهة الأدلة النصوبة ، وقال ابن السبكي : وهو : دليل ليس بنص ، ولا اجماع ، ولا قياس ، فيدخل الاقتراني ، والاستثنائي ، وقياس العكس (١٢٥) .

وقال التلمساني (١٢٦) في مفتاح الوصول : ( الاستدلال على نوعين : اما بطريق التلازم بين الحكمين ، واما بطريق التنافي ، وكل منهما على ثلاثة أقسام (١٢٧) .

وقال القرافي : « وفيه قاعدتان : القاعدة الاولى - في الملازمات . . ، القاعدة الثانية - ان الأصل في المنافع الأذن ، وفي المضار المنع » (١٢٨) .

---

(١٢٥) الغيث الهامع مخطوط (ص ١٥٥) ، وتنقيح الفصول ص ٤٥٠ ، وشرح

المجلد ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(١٢٦) هو : محمد بن احمد بن علي ، العلواني ، الحسن بن المشهور بالشريف التلمساني ، الفقيه المالكي ، الاصولي ، فارس المعقول والمنقول ، الضابط ، الحافظ ، ولد سنة ٧١٠ هـ ، وصار امام المغرب قاطبة ، من تلاميذه : ابن خلدون ، والشاطبي ، ومن مؤلفاته : ( مفتاح الوصول في بناء الفروع على الاصول ) كتاب مفيد جداً ، وتوفي سنة ٧٧١ هـ ، راجع : ( طبقات الاصوليين ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والاعلام ٢ / ٦٩ ، و ٢٢٤ / ٢ ) .

(١٢٧) مفتاح الوصول الى علم الاصول للتلمساني ص ١٩٦ .

(١٢٨) شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

وهذا خلاصة هذه الأقسام (١٢٩) :

الاول - القياس الاتراني ، وهو : الذي لا يذكر النتيجة ، ولا نقيضها في المقدمتين ، وعرفه المناطقة ، بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمته لزم لذاته قول آخر ، نحو : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فالعالم حادث ، هذا في العقليات ، وفي الفرعيات نحو : النبيذ مسكر كثيره ، وكل ما أسكر كثيره فقليله حرام ، فالنبيذ حرام (١٣٠) .

والثاني - القياس الاستثنائي ، وهو : ما يذكر فيه النتيجة ، أو نقيضها ، كقولنا : ان كانت البيرة مسكرة فهي محرمة ، لكنها مسكرة فهي محرمة ، أو تقول : ان كان التفاح قوتا فهو ربوي ، لا يجوز بيع واحد منه باثنين ، لكنه ليس قوتا فهو ليس بربوي (١٣١) .

والثالث - قياس العكس ، وهو ، اثبات نقيض حكم الشيء في شيء آخر لاقترائهما في العلة (١٣٢) .

نقل العلامة الحافظ أبو زرعة عن الشيرازي في الاستدلال به وجهين أصحابهما الجواز ، كما نقل عن الامام الشافعي ( رضى الله عنه ) انه قال : ان الله تعالى دل على التوحيد بالعكس - أي بقياس العكس - في قوله : ولو كان - القرآن - من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، وهذه .

---

(١٢٩) الغيث الهامع ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، ومفتاح الوصول للتلمساني ص ١٩٤ - ٢٠٠ ، من هذه المصادر تؤخذ هذه الاقسام المذكورة .

(١٣٠) الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع لابی زرعة ص ١٥٥ .

(١٣١) المصدر المتقدم الاول ، وشرح الهداية للمرغيناني مع فتح القدير ، وشرح العناية ٢٧٩/٥ .

(١٣٢) مفتاح الوصول ص ١٩٤ ، والغيث الهامع ص ١٥٥ ، وشرح الابهاج والامتنوي على منهاج الوصول ٣/٣ - ٥ .



دلالة بالعكس ، فدل على ان ذلك طريق الاحكام .  
من امثلة ذلك : قياس المالكية ، والشافعية للاحتجاج على عدم نقض  
الوضوء بالقيء مطلقا ، فقالوا : الوضوء لا يجب من قليل القيء فكذا من  
كثيره قياسا على البول قياس عكس فانه لما وجب الوضوء من قليله يجب  
من كثيره .

وكاحتجاج الحنفية على عدم نقض الوضوء بالنوم القليل فيقولون :  
لما لم يجب الوضوء من قليل النوم لا يجب من كثيره ، على عكس البول ،  
فانه لما وجب من قليله ، وجب من كثيره (١٣٣) .

الرابع - الدليل الثاني - كقولنا : الدليل يقتضى تحريم القتل  
مطلقا ، الا أنه خولف في صورة كذا المعنى يختص بها ليس موجوداً في  
صورة النزاع فيجب العمل بالدليل الثاني فيما عداها (١٣٤) .  
الخامس - الاقتصار على مقدمة واحدة .

وقد استدل به الفقهاء كثيرا ، بل وجل الأدلة الموجودة في الفقه يترك  
منها مقدمة لشهرتها ، كقولهم : النبذ حرام ، لقوله صلى الله عليه وسلم :  
كل مسكر حرام ، فان تقديره : النبذ حرام ، لانه مسكر ، وكل مسكر  
حرام ، ومنه قوله تعالى في برهان التوحيد : ( لو كان فيها آلهة الله  
لفسدنا ) (١٣٥) فان تقديره : لكنهما ما فسدتا ، فلا يوجد اله الا الله (١٣٦) .

---

(١٣٣) مفتاح الوصول ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(١٣٤) الغيث الهامع ص ١٥٥ ، مثلا ان الاب اذا قتل ولده لا يقتل به ، لان  
في الاب خاصية وهي : أنه سبب لايجاد ولده فهذا لا يوجد في غيره ،  
وكم قتل رجلا خطأ ، فقط رفع المؤاخذة بالخطأ ، وهذا المعنى  
لا يوجد في القاتل عمدا ، الى غير ذلك .

(١٣٥) سورة الانبياء/ ٢٢ .

وقد نوزع في كونه دليلا ، واختار كونه دليلا ابن السبكي في جمع الجوامع (١٣٧) .

السادس - الاستدلال بوجوب العلة على المعلوم ،

مثال ذلك : احتجاج المالكية على صحة بيع الغائب بأنه حلال بقوله تعالى : ( وأحل الله البيع ، وحرم الربا ) ، وإذا كان حلالا ، وجب ان يكون صحيحا ، لأن الحل علة الصحة (١٣٨) .

وكاحتجاج الشافعية ، وبعض المالكية على ان منافع المنصوب مضمونة للمنصوب منه - بأن المنافع مملوكة للمنصوب منه ، لأنها تباع للمنصوب اجماعا ، وان كانت مملوكة للمنصوب منه ، وجب ان يكون مضمونة له (١٣٩) .

السابع - الاستدلال بالمعلوم على العلة :

مثاله : استدلال الشافعي على عدم صحة بيع الفضولي - بأن عقد الفضولي لما لم يفد الملك لم ينعقد ، لأن ثمرة العقد ، وأثره هو الملك ، فان

---

(١٣٦) الغيث الهامع ص ١٥٦ ، وتنقيح الفصول ص ٤٥٠ ، وحاشية الخيالي على شرح عقائد التفتازاني ص ٤٦ - ٥١ ، وخلاصة الاستدلال : انه لو وجد الهان لامكن التمانع بان يريد احدهما شيئا ، والآخر خلافه الى آخر برهان التمانع ، وهذا الامكان يستلزم المحال ، وهو : اجتماع النقيضين ، او ارتفاعهما ، أو غير ذلك من المحالات ، وبهذا يسقط ما زعم التفتازاني من ان هذا الدليل حجة مقنعة لا برهان قطعي لا مكان ان يتعدد ، ويتفقا .

(١٣٧) الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع ص ١٥٦ .

(١٣٨) مفتاح الوصول الى علم الاصول ص ١٩٧ ، واسهل المدارك للكشناو ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ ، وشرح الهداية مع فتح القدير ١٣٧/٥ .

(١٣٩) المصدر السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ ، والغرة المنيفة للمنسفي ص ١١٢ - ١١٣ .

الأسباب الحكيمية لا تتراد لنفعها ، وإنما تتراد لأحكامها<sup>(١٤٠)</sup> .

الثامن - الاستدلال بأحد المعلولين على الآخر :

ويشترط في هذا القسم ان يكون المعلول المستدل عليه شرعيا ، سواء كان المعلول المستدل به حقيقيا ، أو شرعيا ، والمراد بالمعلول الحقيقي ، ان يكون مؤثرا له في الواقع ، والمعلول الشرعي ، كونه علامة له .

مثال ذلك : استدلال المالكية ، والشافعية على نجاسة العظم بعد الموت ، - بأن العظم جزء من الحي - بابانته ، فانه نجس بعد الموت ، فالعظم نجس بعد الموت ، وذلك لأن الحياة علة في التألم حقيقة ، وفي النجاسة بعد الموت شرعا ، هذا مثال الحقيقي .

ومثال ما كان المعلول المستدل به شرعيا : استدلال المالكية على ان من قتل شخصا مكرها يقتل - بأن القتل حرام عليه ، ويعصى به اجماعا ، وكون القتل محرما ، ووجوب القصاص كلاهما معلولان لعلّة واحدة ، وهو اهلية القتال للخطاب الشرعي<sup>(١٤١)</sup> .

---

(١٤٠) المصدر السابق ص ١٩٦ - ١٩٧ ، والغرة المنيقة للنسفي ص ٨٧ - ٨٨ ، وتوضيح هذه الامثلة الثلاثة ( ٦ ، ٧ ، ٨ ) انه قد يجعل الفقهاء وجود العلة دالا على وجود المعلول مثل الاول ، فان حلّ البيع علة لكونه صحيحا ، اذ لو كان البيع حراما ، مثل الربا ، فلا يصح البيع ، وقد يجعلون المعلول دليلا على وجود العلة ، فان صحة البيع علة لكونه مفيدا للملك فاستدلوا بالمعلول وهو : عدم افادة الملك على العلة ، وهو عدم صحة البيع ، اذ كما ان صحة البيع علة للملك ، عدم الصحة ايضا علة لعدم افادة الملك ، وقد يوجد معلولان لعلّة واحدة فيجعل الفقهاء يجعلون احد المعلولين علة لوجود المعلول الآخر ، كأهلية المكلف لتوجيه خطاب الشارع فانها علة لمعلولين : احدهما - كون عمله محرما يعاقب عليه ، والثاني - وجوب القصاص ، فهم جعلوا احد المعلولين ، وهو : كونه حراما ، على الآخر ، وهو وجوب القصاص .

(١٤١) مفتاح الوصول ص ١٩٩ .

التاسع - الاستدلال بالتنافي بين الحكمين وجوداً فقط (١٤٢) :

مثال ذلك : احتجاج الشافعية على عدم نجاسة المنى - بأن نجاسة المنى ، وجواز الصلاة متنافيان ، لكن الصلاة به جائز ، لحديث عائشة ( رضى الله عنها ) : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت ثوبه بعرق الاذخر ، ويحته من ثوبه يسما ، ثم يصلى فيه ) (١٤٣) .

(١٤٢) خلاصة العلل الست : من (٩-١١) هو : انه اما ان يستدل على الشيء بطريق التلازم بين الشئين وهو ثلاثة : كالاستدلال بوجود العلة على وجود المعلول ، أو العكس ، أو بوجود أحد المعلولين على المعلول الآخر ، وأما ان يكون بطريق التنافي بين الشئين ، والشئان اللذان بينهما تناف : اما ان يتنافيا في الوجود : اى لا يمكن ان يجتمعا في الوجود ، فحينئذ يستدل بوجود احدهما على انتفاء الآخر كما في التاسع ، واما ان لا يمكن ارتفائهما فقط : اى لا يجوز ان ينتفى كل منهما فحينئذ يستدل بانتفاء احدهما على ثبوت الآخر كالمثال العاشر ، واما ان لا يمكن اجتماعهما لا في الوجود ، ولا في العدم وهذا كما في الحادى عشر ، وفي هذا يمكن ان يستدل بانتفاء احدهما على ثبوت الآخر ، وبثبوته على انتفاء الآخر ، وبالعكس ووجه ذلك : ان كل شئين بينهما تلازم يكون وجود احدهما دليلا على وجود الآخر كما في الاقسام الثلاثة المتقدمة ، وان كل شئين بينهما تناف في الوجود اذا ثبت وجود احدهما يثبت بالضرورة انتفاء الآخر ، وهذا عند المناطقة ما يسمى بممانعة الجمع ، أو بينهما تناف في العدم فحينما انتفى احدهما يثبت الآخر ، وهى عندهم مانعة الخلو ، او بينهما تناف في الوجود ، والعدم يثبت بانتفاء احدهما ثبوت الآخر ، وبثبوت احدهما ، انتفاء الآخر والعكس ، وهذه عندهم : مانعة الخلو ، والجمع .

(١٤٣) رواه الامام احمد بهذا اللفظ ، ولمسلم عن عائشة ( لقد كنت افركه

من ثوب رسول الله (ص) فركا ، فيصلي فيه ) ، ورواه البخاري ، واخرجه ابو داود ، والترمذي ، والطحاوي ، وابن ماجة ، وغيرهم ، راجع : ( احكام الاحكام لابن دقيق العيد ٩٨/١ - ١٠١ ، واسهل المدارك ٦٠/١ - ٦١ ، و٦٤ ، وسنن ابن ماجة ١٧٩/١ ) .

العاشر - التنافي بين الحكمين في العدم فقط :

مثال ذلك : استدلال المالكية على طهارة ميتة البحر بعدم تحريم أكله ، وذلك لان الطهارة ، وحرمة الأكل لا ترتفعان - أي في المأكولات - ، لأن كل ما ليس بطاهر فهو حرام ، وكل ما ليس بحرام فهو طاهر لكن ميتة البحر ليست بحرام لقوله صلى الله عليه وسلم : في البحر - ( هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته ) ، فما دام انتفى حرمة أكل ميتته ، يثبت طهارتها<sup>(١٤٤)</sup> .

الحادي عشر - الاستدلال بالتنافي بين الحكمين وجودا ، وعدما :

مثال ذلك : استدلال الفقهاء على عدم وجوب الزكاة على المديان - أي المديون الدين الكثير - بجواز أخذه الزكاة ، وحاصله : انه اما ان يكون غنيا ، أو فقيرا ، فان كان غنيا فلا يجوز ان يأخذ الزكاة ، وان كان يعتبر فقيرا ، فلا يجوز ان يدفع الزكاة ، لأن الزكاة على الأغنياء دون الفقراء<sup>(١٤٥)</sup> .

الثاني عشر - الاستدلال باللازم على الملزوم :

وعلاوة ذلك جواز دخول « لو » على المقدمة الاولى ، و « اللام » على المقدمة الثانية كقولك : شرب السكاير ان كان ضاراً ، مهلكا فهو حرام ، لكن كونه مهلكا ممنوع فليس بحرام ، او لكن كونه ضاراً ثابت لقول الأطباء فهو حرام .

ثم ان الملازمة قد تكون قطعية ، كوجود الزوجية للعشرة ، والفردية للتسعة وقد يكون ظنيا كنجاسة كأس الحجام ، فيتورع من الأكل او الشرب فيه ، وكنجاسة ، ألبسة شارب العرق ، وأعضائه ، فيتورع من المصافحة معه .

(١٤٤) مفتاح الوصول ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(١٤٥) مفتاح الوصول ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، والغرة المنيفة ص ٥٩ .



• والصلاة بلباسه بدون الغسل الى غير ذلك •

وقد يكون الملازمة بين الشيئين كلية ، كالتكليف مع العقل ، فكل مكلف عاقل ، وليس أحد من غير العاقل بمكلف ، ولا يكلف انسان في اي وقت من الأوقات الا مع وجود العقل فيه •

وقد تكون جزئية : كتحقق الوضوء مع الغسل فمن اغتسل فهو مأمور متى اذا سلم من النواقص حالة الايقاع فقط<sup>(١٤٦)</sup> •

• ( الرابع عشر - قول الصحابي ) •

بعد اتفاق الاكثر على ان قول الصحابي ليس بحجة على صحابي

آخر مجتهد ، وعلى أن قولهم : كنا نفعل كذا ، وكذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو نقول كذا في زمنه صلى الله عليه وسلم ، واعتباره بمنزلة سنة نبوية<sup>(١٤٧)</sup> ، وعلى قول الصحابي الذي اشتهر بدون مخالف ، واعتباره بمنزلة الاجماع السكوتي<sup>(١٤٨)</sup> ، وعلى قول صحابي لا مجال للعقل والرأي فيها ، كمسائل العبادات ، والتقديرات الشرعية<sup>(١٤٩)</sup> ، اختلف الفقهاء في

---

(١٤٦) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٥٠ - ٤٥١ •

(١٤٧) الابهاج بشرح المنهاج ، مع الاسنوى ١٢٦/٣ ، والغيث الهامع ص ١١٢ ، والمصدرين الاخيرين •

(١٤٨) الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع ص ١٦٠ ، قال الحافظ ابو زرعة نقلا عن ابن الصباغ : ( احتج الشافعي بقول عثمان في الجديد في مسألة البراءة من العيوب ، لان مذهبه انه اذا انتشر ، ولم يظهر له مخالف كان حجة ) ، وراجع اصول الاحكام ص ١٥٥ - ١٥٦ •

(١٤٩) اصول الاحكام ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ومفتاح الوصول ص ٢٠٣ ، ومثاله اذا كان مخالفا للقياس : قول عائشة ( رضى الله عنها ) : اكثر ما يبقى الولد في بطن أمه سنتان ، فان هذا التحديد لا يهتدى اليه بالرأي ، والقياس ، ومثاله : اذا كان موافقا للقياس قول ابن عباس ( رضى الله عنهما ) الاخوان ليسا اخوة ، فانه أمر يمكن ان يؤخذ به من حيث اللغة •

حجية قولهم على غيرهم يجب عليه اتباعه الى مذاهب :-

الاول - مذهب جمهور الشافعية وابي حنيفة الى انه ليس بحجة ، لأن اتفاقهم على جواز مخالفة بعضهم لبعض يدل على جواز مخالفة غيرهم لهم ، ولأنهم كغيرهم مجتهدون يجوز عليهم الخطأ والصواب ، وقول من لم يكن معصوما عن الخطأ لا يكون حجة على غيره (١٥٠) .

الثاني - مذهب الامام مالك ، وأئمة الحنفية ، وقول للشافعي ، ورواية عن الامام أحمد أن قولهم حجة يجب الأخذ به ، لأن الله تعالى أثنى عليهم ، وعلى من اتبعهم فقال : ( والسابقون الاولون من المهاجرين ، والانصار ، والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ، ورضوا عنه ) (١٥١) ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( اصابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ) المتقدم ، والأول أصح ، لأن مدار الحجية العصمة ، وهو غير متحقق فيهم ، ولأن أدلة المذهب الثاني لا يخلو عن ضعف ، ( اما الاول ) فلانه لا دلالة فيه على حجية كلامهم ، كما أنه لا عموم في الاتباع في الآية ( واما الثاني ) فلأن الحديث ضعيف ، وعلى فرض التسليم بانجبار ضعفه بكثرة طرقه كما تقدم فغاية ما يفيد جواز الاقتداء بهم اقتداء مطلقا ، لا في كل شيء ، على ان ما وقع من الاجتهاد من جمهور الائمة الاسلامية من غير اختلاف بمنزلة الاجماع على ذلك (١٥٢) والله أعلم بالصواب .

---

(١٥٠) اصول الاحكام ص ١٥٦ ، ومفتاح الوصول ص ٢٠٣ ، وشرح تنقيح

الفصول ص ٤٤٥ ، وشرح الابهاج مع الاسنوى ١٢٧/٣ - ١٢٨ .

(١٥١) سورة التوبة ١٠٠/٩ .

(١٥٢) اصول الاحكام ص ١٥٦ - ١٥٧ ، وشرح الابهاج مع الاسنوى ١٢٧/٣

١٢٧ - ١٢٨ .

( الخامس عشر - الالهام ) ، وهو : ايقاع شيء في القلب ، يثلج له الصدر يخص الله تعالى به بعض أوليائه ، وأصفيائه ،  
وقد اختلف الفقهاء في حجته ، وعدمها الى مذهبين :-

ذهب جمهور العلماء الى انه لا يجوز العمل به الا عند فقد الحجج كلها في باب ما أبيح له العمل بغير علم ، وذلك لعدم الثقة بخواطر غير المعصوم ، وذهب بعض آخر من الصوفية ، والجبرية الى أنه حجة بمنزلة النوحى المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستدلوا بعدة أدلة ، منها قوله تعالى : ( ونفس وما سواها ، فألهمها فجورها وتقواها ) (١٥٣) : أي عرفها بايقاعه في القلب (١٥٤) وقوله تعالى : ( فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء ) (١٥٥) .

وبحاديث واردة من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم منها : قوله صلى الله عليه وسلم : ( اتقوا فراسة المؤمن ) (١٥٦) وقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( الاثم : ما حاك في قلبك ، فدعه وان أفتاك الناس ، وأفتوك ) (١٥٧) .

---

(١٥٣) سورة الشمس ٩٠/٧-٨ ، وتفسير القوطي ٢٠/٧٥-٧٦ .

(١٥٤) الغيث الهامع ص ١٦٠ .

(١٥٥) سورة الانعام ٦/١٢٥ .

(١٥٦) رواه البخاري في التاريخ الكبير ، والترمذي عن ابي سعيد ، وفي سننه مصعب ، وهو ضعيف والطبراني ، وابن عدى عن ابي امامة ، وفيه عبدالله بن صالح ليس بشيء ، واورده ابي الجوزي في الموضوعات ، وقال الهيثمي : اسناد الطبراني حسن ، وحكم السيوطي في بعض طرقه بأنه حسن صحيح (فيض القدير ١/١٤٣-١٤٤) .

(١٥٧) رواه الامام أحمد ، والدارمي ، في مسنديهما ، والطبراني ، وقال النووي : اسناده حسن ، وتبعه السيوطي ، ورمز له بالحسن ، وقال الحافظ العراقي : وفيه العلاء بن ثعلبة مجهول ، وذلك بلفظ ( استفتت نفسك ، وان أفتاك المفتون ) راجع : ( شرح فيض القدير ١/٤٩٥-٤٩٦ ) والجامع الصغير ١/٩ ، وكنوز الحقائق للمناوي بهامش الجامع الصغير ١/٤٨ ) .

وجه الدلالة : أنه جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة قلب المؤمن  
بلا حجة أولى من الفتوى ، فثبت أن الإلهام حق يصح التمسك به ، إلا  
أنه إذا كان العبد عاصياً ربّه ، واتبع هواه حرم من هذه الكرامة .

والحق أن الإلهام ليس بحجة شرعية ملزمة ، لأن مدار حجية افتاء  
القلب ، وصحة التمسك بمثل ذلك على وجود العصمة ، وهي غير متحققة  
لأحد بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، كما أن التمسك بهذه الآيات  
والأحاديث غير مستساغ ، وذلك - أولاً - لأن المراد من الإلهام في الآية :  
الهداية إلى الحق بالدليل ، كما ورد عن سيدنا علي (كرم الله وجهه) (١٥٨)  
قوله : ( إلا أن يؤتى الله عبداً فهما في كتابه ) (١٥٩) .

---

(١٥٨) هو : الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ابن عم الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، وصهره ، ولد سنة ٢٣ ق هـ ، نشأ في بيت  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وتربى على أخلاقه ، أسلم في اليوم  
الثاني من نزول الوحي ، وشهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك  
استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ورد في فضله أحاديث ،  
منها : قوله صلى الله عليه وسلم : أنت أخي في الدنيا والآخرة ) ،  
له ثمانية عشرة خصلة ، منها : أنه أول من أسلم من الصبيان ،  
وأقضى الصحابة ، وباب مدينة العلم ، ويعسوب المؤمنين ، تولى  
الخلافة سنة ٣٥ هـ ، وقتله المجرم عبدالرحمن بن ملجم الخارجي  
صباح يوم ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ ، ودفن بالنجف ، راجع :  
( خصائص العشرة المبشرة للزمخشري ص ٩١-١٠٥ ، والاعلام  
١٠٧/٥ - ١٠٨ ، والاصابة في تمييز الصحابة ٥٠٧/٢ - ٥١٠ ) .

(١٥٩) الغيث الهامع ج - ص ١٦٠ .

ونقل الحافظ أبو زرعة<sup>(١٦٠)</sup> عن الامام البلقيني<sup>(١٦١)</sup> قوله : ( ان الفنوحات التي يفتح الله بها على العلماء في الاهتداء الى استباط المسائل المشككة من الأدلة أعم نفعاً ، وأكثر فائدة مما يفتح به على الأولياء من الاطلاع على بعض الغيوب ، فان ذاك لا يحصل به من النفع مثل ما يحصل بهذا )<sup>(١٦٢)</sup> .

و - ثانياً - بأن الأحاديث ضعيفة لا يحتج بها في مثل هذه الأمور .  
و - ثالثاً - بأن ما يفتح للأولياء غير موثوق به لعدم رجوعه الى أصل شرعي ولأنه قد يضطرب فيه ، ويشتهب بتسويل الشيطان ، وان كان في الأغلب ان ما كان من الله مستقر ، بخلاف الوسواس الشيطانية فانها مضطربة .

يقول ابو زرعة الدمشقي - بعد نقل ذلك عن شيخه ، ومناقشة دليل

---

(١٦٠) هو : احمد بن عبدالرحيم العراقي ، الكردي ، الرازياني ، الشافعي ، المكنى بأبي زرعة ، ولد سنة ٧٦٢هـ ، درس على الشيوخ الكبار ، ومن تلاميذه : العمادى ، والمراغى ، وغيرهما ، من مؤلفاته : « الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع » ، و « النهضة الوردية بشرح البهجة المرضية » في الفقه ، توفي سنة ٨٢٦هـ ، راجع : ( الاعلام لخيرالدين الزركلي ١/١٤١ ، وطبقات الاصوليين ٢/٢٦-٢٨ ) .

(١٦١) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكتاني ، العسقلاني ، البلقيني ، الشافعي ، ولد في بلقينة سنة ٧٢٤هـ ، أخذ العلم عن الشيوخ الكبار في القاهرة ، وأذن له بالفتيا . وهو ابن (١٥) سنة ، قيل انه مجدد القرن التاسع ، من تلاميذه : ابن حجر العسقلاني ، من مؤلفاته : « تصحيح المنهاج » ٦ مجلدات ، و « الملهمات بشرح المهمات » ، توفي سنة ٨٠٥هـ ، راجع : ( طبقات الاصوليين ١١-١٠/٣ ، والاعلام ٥/٢٠٥ ) .

(١٦٢) « الغيث الهامع ص ١٦٠ نقلا عن شيخه ابلقيني .



القائلين بحجتيه - : ( وعلى كل حال فلا يجوز أن يعتمد منها على ما ليس له دليل شرعي ) (١٦٣) .

#### [ السادس عشر - رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ]

إذا رأى أحد النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وأخبره بشيء ، فهل يكون في هذا حجة ، ويلزم العمل به أم لا ؟

ذهب جماعة الى الأخذ به ، وكونه حجة ، والجمهور على انه ليس حجة شرعية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق الا بالحق إلا أن النائم ليس من أهل تحمل الرواية ، لعدم حفظه ، ولأن الشريعة نزلت متكاملة لا حاجة لها بالرؤيا بعد انتهاء الوحي (١٦٤) .

#### ( المسألة الثالثة ) الأدلة التي يجري فيها التعارض ، وما لا يجري فيها :

(١) قد تقدم ان الأدلة قسمت الى متفق عليها ومختلف فيها ، والمتفق عليها هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

(٢) قد سبق ان التعارض يطلق على معنيين :-  
أ- المعنى الخاص الذي تجنب الاصوليون منها وحاولوا تنزيه الأدلة الشرعية منها ، ولهذا اشترطوا لها شروطا لاتكاد تتحقق في أدلة من الأدلة الشرعية ، والتعارض بهذا المعنى لا يمكن وجوده في الأدلة الشرعية قطعية او ظنية في الواقع ونفس الأمر ، وقد تحدى المحدثون كل من ادعى وجود حديتين متضادين ان يأتوا بهما ويجمعون بينهما ، واذا كان هذا حال السنة غير المعجزة فالقرآن المعجز اولى بالعبد عن هذا ،

---

(١٦٣) المصدر السابق ص ١٦٢ ، والمحلى ٣٤٢/٢ .  
(١٦٤) شرح المحلى ٣٥٦-٣٥٧ ، وشرح العقائد النسفية ص ٤٩-٤٠ ،  
وجمع الجوامع مع شرح الغيث الهامع ص ١٦٠ - ١٦١ .

لا سيما وقد نص على ان كونه من الله من سماته عدم وجود الاختلاف الكثير والتناقض «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» ، ومن هنا خالف الجمهور بعض العلماء وقالوا بوجود ، او جواز التعارض بين الأدلة الظنية دون القطعية<sup>(١٦٤)</sup> وبعضهم قالوا : بوجوده في الأدلة القطعية مطلقا<sup>(١٦٥)</sup> وبعضهم جوزوا في جميع الأدلة عدا الأدلة العقلية القطعية<sup>(١٦٦)</sup> وهكذا الا انهم استثنوا من وقوع التعارض بعض الأدلة : منها - الاجماع ، لأن دلالة قطعية ، ولا يوجد التعارض في القطعيين<sup>(١٦٧)</sup> ، ومنها : أنه لا يوجد التعارض بين النص والقياس لأن رتبته متأخرة عن رتبة السنة<sup>(١٦٨)</sup> ومنها : - أن التعارض لا يوجد بين الاجماع ودليل آخر لقطعية دلالة الاجماع وظنية غيرها<sup>(١٦٩)</sup> .

(٣) وقد عددنا اهم الأدلة المختلف فيها عند الفقهاء ، ونمرة هذا الاختلاف هو انه لا يحكم بالتعارض بين احدى الأدلة المتفق عليها مهما كانت درجتها من القوة والضعف مع احدى الأدلة المختلف فيها ، فعلى هذا

---

(١٦٤) راجع ص ٥٨-١١٣ ، وانظر نهاية النسول ١٥١/٣/٣ ، وشرح المحلى ٣٥٧/٢ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٤ ، وراجع الأدلة المتعارضة ص ٣٤-٣٥ .

(١٦٥) انظر ارشاد الفحول ص ٢٧٥ ، وشرح الورقات للعبادي ص ٦٤٨ - ١٤٩ .

(١٦٦) حاشية البناني ٣٥٨-٣٥٧/٢ .

(١٦٧) شرح المحلى ٢/٢٠٠-٢٠١ ، واللمع ص ٤٨-٤٩ .

(٦٨) شرح التوضيح ٢/١٠٢-١٠٣ ، وزاد المعاد لابن القيم ٣/١٥٠ .

(١٦٩) شرح المحلى ٢/٢٠٠-٢٠١ ، وشرح التلويح ٢/١٠٣ .

- يخرج من باب التعارض مواضع كثيرة منها ما يلي :-
- أ - خبر الواحد مع القياس عند الظاهرية ، والجمعوية النافين لحجية القياس ، لأنه عندهم بمنزلة الدليل مع اللا دليل ، بل يكون مفهوم الخبر ثابتا كما لا معارض له (١٧٠) .
- ب - الخبر المسند مع الخبر المرسل عند النافين لحجية الخبر المرسل فيبقى الخبر المسند سالما عن المعارضة فيعمل به ، بخلافه عند القابلين له (١٧١) .
- ج - تعارض القياس مع الاستصحاب عند الحنفية (١٧٢) .
- د - تعارض القياس والاستحسان عند الشافعية .
- هـ - تعارض خبر الواحد مع اجماع اهل المدينة عند الجمهور ، بخلافه عند المالكية القائلين بحجيته (١٧٣) .
- و - خبر الواحد ، او المتواتر ، او المشهور مع المصالح المرسله عند الجمهور خلافا للمالكية وبعض الحنفية والشافعية .
- (٤) واما التعارض بالمعنى العام فيطلق على ما يساوى التناقض ، وهو فرد منه ، وعلى غيره ، كالتنافي الموجود بين العام والخاص ، والمطلق والمقيد ونحوهما .
- وقد حققنا ان التعارض بهذا المعنى لاشك في وقوعه ، ووجوده

---

(١٧٠) الادلة المتعارضة ص ٢٠٦-٢٣٥ ، وشرح التلويح ١٦٧/٢ ، وما بعدها .

(١٧١) المصدر الاول السابق ص ١٣٥-١٣٦ .

(١٧٢) شرح التلويح مع التوضيح ، وحاشية ملا خسرو ٨-٣/٣ .

(١٧٣) مفتاح الوصول ص ٢٠١-٢٠٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٥٣ .

بين الأدلة الشرعية ، ولكن بالامكان ان يعالج هذا الاختلاف الظاهري ،  
اما بحمل المطلق على المقيّد ، أو بحمل العام على الخاص ، أو  
العكس ، أو نحو ذلك من الترجيح • والتقديم •  
(٥) والذي يظهر ان التعارض بالمعنى العام يوجد بين أكثر الأدلة الشرعية ،  
بمعنى ان من الممكن ان يوجد التعارض بين هذه الأدلة الشرعية المتقدم  
ذكرها ، وسواء كانت مختلفا فيها أو متفقا عليها ، وذلك لعدم اشتراط  
التساوى بين المتعارضين كما تقدم ، والله اعلم •





## الفصل الثاني

في ما يحتاج التعارض اليه وما يترتب عليه  
ويشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : في شروط التعارض ، وركنه ، ومحلّه .
- المبحث الثاني . في حكم التعارض .
- المبحث الثالث : التعارض عند أهل المناظرة .



المبحث الاول

شروط التعارض ، واركانه ومحلّه

## المطلب الاول

### شروط التعارض

ولا بد لتحقيق التعارض من شروط<sup>(١)</sup> اشترطها الأصوليون لثبوته بين الأدلة ، وعلقوا وجوده عليها ، وهذه أهمها : -

#### ( الشرط الاول - حجة المتعارضين )

بأن يكون كل من الأدلة المتعارضة حجة يصح التمسك به ، ويستساغ الأخذ به ، ويفهم اشتراط هذا الشرط من تعاريف الأصوليين والمحدثين للتعارض ، كقولهم : ( التعارض : تقابل الحجتين ) ، وقولهم : ( التعارض : مساواة الدليلين ) ، ونحو ذلك ، فمضى هذا أنه لا يوجد تعارض عند فوات وصف الحجية بين الطرفين المتخالفين<sup>(٢)</sup> .

(١) الشرط لغة معناه : العلامة ، ومنه يقال اشترائط الساعة : أي علاماتها اللازمة لكون الساعة آتية لا محالة ، ومنه : ما تفيد حروف الشرط في مثل ( ان اكرمتني اكرمتك ) ، لأن اكرامه المخاطب يصير علامة لازمة لاکرام المخاطب اياه ، وفي الشريعة : اسم لما يضاف اليه الحكم وجودا لا وجوبا به ، ويقسم الشرط الى الاقسام الآتية :- (١) الشرط المحض . (٢) الشرط في حكم العلة . (٣) الشرط الذي يشبه العلة (٤) الشرط في معنى السبب . (٥) الشرط اسما لا حكما . (٦) الشرط الذي هو علامة كالاحصان شرط وعلامة لايجاب الرجم ، كما يقسم الشرط الى شرط الصحة ، وشرط التحقق ، والى الشرط العقلي ، والشرعي ، والمراد هنا أعم من العقلي والشرعي من شروط التحقق ، ( أصول الفقه للسرخسي ٣٥٢/٢ - ٣٥٣ ، و ٣٢٠-٣٢٨ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٧ ) .

(٢) وكثيرا ما يتعارض ظاهر آية وسنة ، أو سنتان فيطعن الخصم في سند الحديث ، أو أحد السنتين ، فينهار بذلك أساس التعارض ، ويصير كأن التعارض غير موجود ، مثلا : لو ادعى التعارض بين قوله

فاذا تنافى حديثان ، ثم تبين أن أحدهما الحديثين موضوع<sup>(٣)</sup> ، أو ضعيف<sup>(٤)</sup> ، لا يجري عليهما حكم التعارض ، بل لا يعتبر بالموضوع ،

تعالى : ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا ، واختلفوا ) ، وبين ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( اختلاف امتي رحمة ) فيجانب بأن الحديث غير صحيح ، وسنده غير ثابت ، بل صرح جهابذة العلماء ونقاد الحديث بأنه موضوع ، نقل المناوي عن السبكي انه قال : هذا الحديث ( ليس بمعروف عند المحققين ، ولم أقف له على سند صحيح ، ولا ضعيف ، ولا موضوع ) ، وقال الشيخ الالباني : لا أصل له ، ونقل عن ابن حزم انه قال : باطل ، مكذوب .

وبذلك يرفع أصل التعارض لعدم وجود شرط من شروطه ، وبالتالي لا يجوز الجمع والترجيح ، اللهم على سبيل التنازل جدليا ، وافترض صحة سنده ، او ادعاء شهرة معناه ، وتلقى الامة بالقبول كما فعله عبدالرؤوف المناوي ، راجع : ( الجامع الصغير ١٣/١ ، وفيض القدير ٢٠٩/١-٢١٢ ، حيث يؤوله المناوي بأنه ( اختلاف مجتهدني امتي في الفروع التي يسوغ الاجتهاد فيها ) ، وراجع المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٢٦-٢٧ ، ومقدمة الحوالة ، والكفالة للزبدان ص ١٥-١٧ ، وسلسلة الاحاديث الموضوعة ٧٦/١ ) .

(٣) الموضوع ، لغة مأخوذة من وضع الشيء اذا حطه ، واصطلاحا ، هو : الكذب المخلوق ، المنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك بأن يروي شخص عنه ( ص ) ما لم يقله ، سواء عرف ذلك باقرار واضعه ، او بركاكة الفاظه ، او فساد معناه ، او مجازفة فاحشة ، او بمخالفة لما هو ثابت في الكتاب والسنة الصحيحة ، واتفق على أنه تحرم روايته مع العلم بوضعه مطلقا ، الا مع بيان انه موضوع ، لما رواه احمد وابن ماجة ( من حدث عني بحديث يرى انه كذب ، فهو أحد الكذابين ) ، وسمى هذا بالموضوع ، لانحطاط رتبته بحيث لا ينبغي أصلا ، راجع : ( حاشية لقط الدرر ص ٧٠ ، وقواعد التحديث للقاسمي ص ١٥٠ ، والباحث الحديث ص ٧٨-٧٩ ) .

(٤) الضعيف - كما قال النووي ، هو الحديث النبوي الذي لا يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن ، وقد ابلغ صوره بعض



والضعيف ، ويعتبر الحديث الآخر سالما عن المعارضة ، فلا حاجة الى محاولة الجمع بينهما ، أو ترجيح أحدهما على الآخر ، أو نحو ذلك .

وقد صرح باشتراط هذا بعض الباحثين الجدد ، ولكن الذي يظهر ان هذا من أركان التعارض ، لا من شروطه ، كما يأتي في المطلب الآتي<sup>(٥)</sup> .

### ( الشرط الثاني - شروط التناقض )

ذهب جمهور الأصوليين من الأحناف ، والشافعية ، ومنهم : التفازاني ، والغزالي ، وجمهور الشيعة الامامية - الى أنه يشترط في التعارض الأصولي كل ما يشترط في التناقض عند المناطقة من وحدة النسبة الحكمية التي يندرج فيها ما يسميه المناطقة بالوحدات الثمانية .

يقول عبدالعزيز البخاري : ( ولا يتحقق هذا التناقض الا بوحدة المحكوم عليه ، وبوحدة المحكوم ، - ثم يقول - ويندرج فيما ذكرنا ما ذكرنا من اشتراط وحدة الزمان ، والمكان ، والاضافة ، والقوة ، والفعل ، والكل ، والجزء ، والشرط )<sup>(٦)</sup> .

ويقول السرخسي : « واما الشرط ، فهو : أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد ، وفي محل واحد ، لان المضادة ، والتنافي لا يتحقق بين

---

العلماء الى (٣٨١) صورة ، راجع ، ( علوم الحديث للدكتور صبحي صالح ص ١٦٥ ، وقواعد التحديث ص ١٠٨ ، ١٠٩ والباعث الحثيث مع هامشه ص ٨٩-٩١ ) .

(٥) راجع اصول الفقه لمحمد رضا مظفر ٢/٢١٢ ، وص ٢٥٨ عندنا .

(٦) انظر كشف الاسرار ٣/٧٩٧ ، وراجع التوضيح مع التلويح ٢/١٠٢ - ١٠٣ .

النسيئين في وقتين ، ولا في محلين حسا وحكما<sup>(٧)</sup> .  
ويقول التبريزي ، « ويشترط في التنافي وحدة الموضوع مع باقي  
الوحدات الثمانية المشروطة في التناقض »<sup>(٨)</sup> .  
وذهب جماعة أخرى ، ومنهم : ابن الهمام ، وابن أمير الحاج ، وبعض  
الشافعية - الى عدم اشتراط هذا الشرط في تحقق التعارض الأصولي .  
يقول ابن أمير الحاج ، وابن الهمام : « فلا تعتبر الوحدات المذكورة  
فيه ، لأن المبوب له صورة المعارضة ، لا حقيقتها ، لاستحالتها على الشارع ،  
فلا معنى لتقييدها بتحقيق الوحدات الثمانية »<sup>(٩)</sup> ، وهذا الأخير هو الأصح ،  
وذلك - أولا - لأن التعارض كما تقدم أعم من التناقض فيوجد التعارض  
بين ما ورد من أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نكح ميمونة - وهو محرم -  
وبين قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( المحرم لا ينكح ، ولا ينكح )<sup>(١٠)</sup> ،  
ولكن لا يوجد تناقض لعدم تحقق شروط التناقض فيه<sup>(١١)</sup> .

(٧) اصول الفقه للسرخسي ١٢/٢ ، يقول ( ومن الحكميات النكاح فانه  
يوجب الحل في المنكوحة ، والحرمة في أمها وبنتها ، والصوم يجب  
في وقت والفطر في وقت آخر ، ولا يتحقق معنى التضاد بينهما  
باختلاف الوقت ، فعرفنا ان شرط التضاد ، والتمانع اتحاد المحل  
والوقت ) .

(٨) مشكاة المصابيح ص ٣٠٢ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ،

واصول الحسامي ص ٧٧ .

(٩) انظر التقرير والتجوير ٣/٢-٣ .

(١٠) بداية المجتهد ١/٣٢٠ ، ومختلف الحديث هامش الأم ٧/٢٣٨ -

٢٤٠ ، وانظر أيضا الاحكام لابن حزم ٢/٤٦-٤٧ ، وسبل السلام  
١٩٢-١٩٣ .

(١١) فان المحكوم عليه في الحديث الاول ( المحرم ) وفي الثاني الضمير  
المستتر فيه الراجع الى محمد فلم يتحقق شروط للتناقض التي من  
جملتها وحدة المحكوم عليه .

وكذلك يتعارض قوله (صلى الله عليه وسلم) : (لا عدوى - الحديث) مع امره (صلى الله عليه وسلم) بالفرار من المجدوم<sup>(١٢)</sup> ولا يوجد بينهما تناقض ، وقد تقدم ذلك مفصلاً<sup>(١٣)</sup> .

وثانياً - بأن جمهور الأصوليين ، ومن بينهم الأحناف صرحوا بأن التعارض بين الأدلة الشرعية ظاهري ، أو للجهل بالناسخ والمنسوخ ، وهذه شروط لتحقيق التعارض في الواقع<sup>(١٤)</sup> .

والذي يبدو ان هذا الخلاف في اشتراط ما ذكرنا في التعارض مبني على اختلافهم في كون التعارض مساوياً للتناقض ، أو مخالفاً له ، فعلى الأول يشترط واليه ذهب الأكثر ، ولكنه غير موجود بين الأدلة الشرعية ، وعلى الثاني - وهو الراجح - كما تقدم لا يشترط<sup>(١٥)</sup> .

ويتربط على اشتراط هذا اخراج أكثر ما يتكلم عنه العلماء من آيات وأحاديث ، وأقيسة متنافية مع الأخبار من باب التعارض<sup>(١٦)</sup> .

(١٢) فالمسند اليه في الحديث الأول (العدوى) وفي الثاني (ضمير المخاطب) المستتر وجوباً في (فر) ، على ان الحديث الثاني ليس قضية اصلاً ، بل جملة انشائية ، وهي من التصورات ، والتناقض انما يكون في التصديقات ، ولو قيل يمكن التأويل بأن الحديث الآخر تقديره : فر لان العدوى موجودة ، فصار الحديثان من باب تعارض المتناقضين فهو مدفوع بأنه تأويل لا داعي له ، ولا يوجد نص من الشارع يقتضيه .

(١٣) راجع ص ٣٨ - ٣٩ ، و ص ٤٨ - ٤٩ .

(١٤) التقرير والتحجير ٣/٢ - ٣ .

(١٥) راجع ص ٤٤ - ٥٤ .

(١٦) ثم ان أكثر الأصوليين عقدوا ابواباً وفصولاً خاصة في تعارض الخبر والقياس ، وجاءوا بأدلة كثيرة لترجيح احدهما على الآخر ، كما انهم عند بحثهم عن الأدلة المتعارضة ذكروا مباحث لتعارض الكتاب والسنة ، وصنيعهم هذا يأبى اشتراطها ، (التبصرة القسم الثاني ص ٣٤٤ وارشاد الفحول ص ١٥٣) .

وهذا يؤدي الى التخالف بين صنيعهم عملا من الجمع ، والترجيح بينهما ، الدال على انه من التعارض ، وقولهم باشتراط هذا ، الذي يفهم منه أو تصريح في عدم كون هذا من باب التعارض ، والله أعلم .  
( الشرط الثالث - المساواة بين الدليلين المتعارضين ) ذهب الى اشتراط جماعة من الأصوليين ، ومنهم جمهور الحنفية ، كالبخاري ، والفناري ، والسرخسي ، ومن الزيدية الشوكاني ، والتبريزي من الشيعة واليه يميل الأستاذ بدران<sup>(١٧)</sup> .

يقول الحامي من الحنفية : « وقيد بالتساويين احترازا عن غيرهما ، لأن التدافع لا يتحقق بين القوى والضعيف ، بل يرجح القوى - ثم يذكر ما يترتب على اشتراطه ويقول : - فالشهور لا يقابله المتواتر ، وخبر الواحد لا يعارض المشهور »<sup>(١٨)</sup> .

ويقول التفازاني : ( التعارض : كونهما بحيث يقتضي احدهما ثبوت أمر ، والآخر انتفاءه ... بشرط تساويهما في القوة )<sup>(١٩)</sup> .  
هذا ، ويقسم التساوى الى ثلاثة أنواع :-

( الاول ) التساوى في الثبوت ، بأن كان المتعارضان قطعيين سنداً ، كالتواترين أو ظنيين كذلك ، كالمشهور ، أو آحاداً ، فعلى اشتراط هذا لا تعارض بين الآية والسنة المشهورة والآحادية<sup>(٢٠)</sup> .

---

(١٧) السرخسي ١٢/٢-١٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٤ ، وكشف الامرار مع شرح البزدوي ٣/٧٩٦-٧٩٧ ، ومشكاة المصابيح ص ٢-٣ ، والأدلة المتعارضة ص ١٥٣ .

(١٨) أصول الفقه للحامي ص ٧٧ .

(١٩) التلويح بشرح التوضيح ٢/١٠٢-١٠٣ .

(٢٠) كشف الاسرار للبخاري ٣/٧٩٧ ، وأصول الحامي ص ٧٧ .

( الثاني ) التساوى في الدلالة ، بأن يكونا قطعيين دلالة كالنصين ، أو  
ضنين كالظاهرين ، فعلى هذا لا تعارض بين النص والظاهر ، ولا بين  
الخاص والعام بناء على ظنيته ، ولا بين دلالة النص وإشارته (٢١) .

( الثالث ) التساوى في الأعداد ، بأن يكون كل من المتعارضين واحداً ،  
أو اثنين ، فعلى اشتراطه لا تعارض بين آيتين ، يوافق احدهما آية أخرى ،  
أو حديث ، أو اجماع . ولا بين حديثين ، يوافق احدهما آية أو قياس .  
وقد ذهب الى اشتراط النوعين الأولين جمهور الأصوليين ، ومنهم :  
الحنفية ، وأما النوع الاول فقد اشترطه الشافعية لبقاء التعارض فيرجح  
الخبران على خبر واحد عندهم دون الحنفية وجماعة من المحدثين ، حتى  
ذهبوا الى انه يعارض حديث واحد مائة حديث ، ما لم يمكن الجمع ، أو  
الترجيح بينهما (٢٢) .

واستدلوا على اشتراط التساوى بان الضعيف سواء كان من جهة  
انبوت كالأحاد أو من جهة الدلالة كالظاهر ، أو العام المخصوص لا يقاوم  
القوي القطعي كالتواتر ، والنص ، بل يقدم القوي على الضعيف .  
لكن صنيع الجمهور من المحدثين ، والمفسرين ، والأصوليين ، ومنهم :  
ابن الهمام ، وابن امير الحاج (٢٣) - وهو الراجح - يدل على عدم اشتراطه .  
وعلى هذا تولى عمل العلماء سلفاً وخلفاً ، فقد عارضوا بين القوي والضعيف ،  
وأطلقوه على التافي بين الآية والسنة مشهورة كانت أو آحاداً ، فقالوا :  
بوقوع التعارض بين قوله تعالى : ( فاقروا ما تيسر من القرآن ) المفيد وجوب  
القراءة في الصلاة مطلقاً ، منفرداً ، أو مع الامام ، مع قوله صلى الله عليه

---

(٢١) التلويح ١٠٣/٢ ، والتعارض والترجيح لليزدي ص ٣ - ٤ .

(٢٢) التقرير والتحجير ٣/٢-٣ .

(٢٣) المصدر السابق .



وسلم : ( انما جعل الامام ليؤتم به ) الحديث (٢٤) الصريح في عدم وجوب القراءة مع الامام (٢٥) ، وكذا بين قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) (٢٦) مع قوله صلى الله عليه وسلم « المسلم فيه اسم الله وان لم يذكر التسمية » (٢٧) فقد قال الشافعي واصحابه : ان التسمية على الذبيحة ليست بواجبة وعارضوا الآية بالحديث (٢٨) .

والتحقيق أن هذا أيضا شرط لبقاء التعارض ، وعدم ترجح أحدهما على الآخر ، لا لأصل التعارض ، وقد تقدم قول الأصوليين : ( بل يترجح اقوى ) لأن الصحيح دخول السراج والمرجوح في المتعارضين ؛ اذ اترجح انما يعتمد التعارض ، كما يأتي في المطلب الثالث (٢٩) .  
( الشرط الرابع - عدم امكان الجمع بين المتنافيين ) اختلف الأصوليون في ذلك الى مذهبين :-

١ - ذهب جماعة من الأصوليين ، كالعضد ، وابن الحاجب ، وغيرهم الى اشتراطه .

يقول الحامي في شرح تعريف التعارض للحسامي : ( وقدنا بعدم امكان الجمع بينهما ، احترازاً عن امكان الجمع بينهما ، فان التدافع الذي

(٢٤) تقدم تخريج الحديث في ص ٤٨ .

(٢٥) راجع التلويح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، ومشكاة الانوار لابن نجيم ١١٠/٢ .

(٢٦) الانعام ١٢١/٦ .

(٢٧) رواه الدارقطني عن ابن عباس موقوفا بسند صحيح ورواه مرفوعا ايضا ( ارشاد السارى ٢٧٣/٨ ، وتفسير القرطبي ٧٧-٧٤/٧ ، وكشف الاسرار ٢٩٥/٢ ) .

(٢٨) فتح القدير ٥٤-٥٥/٨ ، وتحفة المحتاج ٣٢٨/٧ ، والمغني للمقدسي ٨/١١ - ٥٩ ، والقرطبي ٦٤-٦٧/٧ .

(٢٩) راجع أصول الحامي ص ٧٧ ، وانتوضيح ١٠٣/٢ .

هو الركن في المعارضة يسقط عند امكان الجمع (٣٠) .  
ويقول الزدي : ( ومنهم كالعضد ، من زاد على التعريف المذكور -  
بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وربما يستظهر منه ان العام والخاص المطلق  
خارج عنه لامكان الجمع بينهما ) (٣١) ، وبناء على اشتراط هذا لا تعارض  
بين دليلين يمكن أن يجمع بينهما •  
والظاهر أن اشتراط هذا انما يكون لبقاء المتعارضين على التعارض ، أو  
للتعارض بمعنى التناقض بقرينة تعليلهم بأن الجمع ينافي التعارض •  
ويجاب عما استدلوا به - بأنهم ان ارادوا أن الجمع ينافي التعارض  
الحقيقي وما في نفس الأمر فالتنافي مسلم ، لكن لا يوجد بين الأدلة  
الشرعية ، وان ارادوا به أنه ينافي مطلق التافي الشامل للعموم والخصوص ،  
والاطلاق والتقييد ، فلا يسلم المنافاة (٣٢) •

٢ - وذهب الجمهور - كما يفهم ذلك من تعاريفهم للتعارض ،  
ومحاولتهم الجمع بين المتنافين ، ومن اطلاق لفظ التعارض على مثل هذا -  
الى عدم اشتراط ذلك ، واعتبار التافي بين دليلين يمكن الجمع بينهما  
تعارضاً ، واليه مال التبريزي ، وابن الهمام وابن أمير الحاج ، وغيرهم ،  
وذلك ، لأن صورتهم صورة اشتعاضين ، وهذا كاف في اطلاقه عليهما ،  
ولأن العلماء حاولوا الجمع بينهما ، والجمع انما يكون بين المتعارضين ،

(٣٠) راجع ص ٧٧-٧٨ من اصول الحامي •

(٣١) التعارض والترجيح لميزدي ص ٤ •

(٣٢) فان العلماء بحثوا عن التنافي الموجود بين الأدلة الشرعية سواء  
كانت مما يمكن فيه الجمع فجمعوا بينهما ، او فيه فضل وزيادة  
لا توجد في الآخرة ، فرجحوا بها على الآخر ، وأطلقوا التعارض على  
الكل والاصل فيه الحقيقة ، راجع : ( القرطبي ٦/ ٥٩١-٩٥ ،  
ومسلم الثبوت ٢/ ١٩٥ ) •

ولأنهم أطلقوا التعارض عليهما ، والاصل في الاطلاق الحقيقة (٣٣) .  
والذى يظهر أن الخلاف مبني على خلاف آخر ، وهو أن التعارض  
الأصولي أهو تعارض حقيقي أم صوري ؟ فعلى الاول يشترط عدم امكان  
الجمع ؛ لانه الجمع يزول الاختلاف حقيقة ، لأن امكان الجمع دليل على  
عدم التعارض في الواقع فيتنايان ، وعلى الثاني لا يشترط ، هذا ، وقد تقدم  
سابقا (٣٤) .

( الشرط الخامس - كون التنافي بين المتعارضين على وجه التناقض ،  
والتضاد ) : ذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والامامية ، والغزالي من  
الشافعية ، وبه صرح اليزدي ، والتبريزي ، ومال الاستاذ بدران الى  
اشراطه ، وقد تقدم تعاريفهم (٣٥) .

وذهب جماعة أخرى - من الشافعية ، ومنهم : المحلى ، والعبادي ،  
ومن الحنفية ، ومنهم : ابن أمير الحاج ، وابن الهمام ، وهو الظاهر من كلام

---

(٣٣) فمثلا : في قوله تعالى ( فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم الى المرافق ،  
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ) قرئ بفتح اللام ،  
وكسره ، وهما قراءتان متعارضتان فجمع بينهما بوجوه ستأتي ،  
وقوله (ص) ( لا عدوى ) مع قوله (ص) ( فر من المجنوم )  
متعارضان جمع العلماء بينهما بوجوه تقدمت الاشارة اليه ، بل  
وجعل بعضهم يدعى انه ما من متعارضين الا ويمكن الجمع بينهما ،  
فاشترط عدم امكان الجمع بينهما يخرج جل ، او كل المتناقضين  
عن التعارض ، وهذا ليس بصحيح ، الا اذا كان المراد من  
التعارض : التعارض الواقعي الخارجي أو التعارض بمعنى التناقض  
راجع المصدرين السابقين .

(٣٤) راجع ص ٤٤ - ٥٤ .

(٣٥) راجع المستصفي ١٠٠/٢ ، والأدلة المتعارضة للاستاذ بدران  
ص ١٥٣ وراجع ص ٢٤-٢٥ عندنا لتعريف التعارض عند السرخسي  
والتبريزي ، ومشكاة الانوار لابن نجيم ١١٠/٢ .

الشوكاني - الى عدم اشتراطه •

والحق أن هذا الخلاف أيضا مبني على اختلافهم في مساواة التعارض للتناقض ، وعدمه ، فبناء على عدم التساوي لا يشترط ذلك ، واما بناء على التساوي بينهما ، كما ذهب اليه كثير من الأصوليين فلا يشترط ذلك •  
بدليل ان البخاري الحنفي ، واليزدي ، وغيرهما اشترطوا فيه شروط التناقض<sup>(٣٦)</sup> وقد تقدم أن الصحيح خلافه  
فبين قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ) مع قوله : ( انما جعل الامام ليؤتم به ) ، المتقدمين تعارض ، صرح به الأصوليون ، والمحدثون ، مع أنه لا تضاد ولا تناقض بين الاقتداء بالامام ، وبين عدم صحة الصلاة بدون الفاتحة<sup>(٣٧)</sup> ، لجواز اجتماعهما ، وارتفاعهما عقلا ، كما أنه لا توجد فيها شروط التناقض أصلا ، فاشتراط التضاد المبني على مساواة التعارض ، والتناقض التي هي خلاف الواقع ، والبعد عن صنيع الفقهاء خلاف التحقيق •

( الشرط السادس - تنافي مدلولي الدليلين ) : ولو عرضاً ، وفي بعض النواحي ، وذلك بأن يحصل التكاذب بينهما •

ذهب الى اشتراط هذا من الباحثين محمد رضا مظفر الشيعي عند

---

(٣٦) راجع كشف الاسرار ٧٩٦/٣ حيث يقول عبدالعزيز البخاري :

( واما الشرط : فاتحاد الوقت مع تضاد الحكم ، مثل التحليل والتحرير ، وذلك ان التضاد لا يقع في محلين لجواز اجتماعهما مثل النكاح يوجب الحل في محل ، وهو المنكوحة - والحرمة في غيره ، وهي أمها مثلا ) ، راجع في هذا أصول السرخسي ١٢/٢ - ١٣ •

(٣٧) انظر شرح ارشاد الساري ١٤/١ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥١/١ •

ذكره شروط التعارض<sup>(٣٨)</sup> ولكن هذا ركن التعارض دون شرطه كما سيأتي<sup>(٣٩)</sup>.

(الشرط السابع) اشترط السرخسي أن يكون كل واحد من الدليلين المتعارضين موجبا على وجه يجوز أن يكون ناسخا للآخر اذا عرف التأريخ بينهما<sup>(٤٠)</sup>.

واراد باشتراط هذا - كما صرح به هو نفسه - اخراج الأقيسة ، وأقوال الصحابة المتأفية من باب التعارض ، حيث يقول - بعد تلك العبارة - : ( ولا يقع التعارض بين القياسين ، لأن أحدهما لا يجوز أن يكون ناسخا للآخر ، فان النسخ لا يكون الا فيما هو موجب للعلم ، والقياس لا يوجب ذلك ، ولا يكون ذلك الا عن تأريخ ، وذلك لا يتحقق في القياسين ، وكذلك لا يقع التعارض في اقاويل الصحابة ، لأن كل واحد منهما انما يقال ذلك عن رأيه ، والرواية لا تثبت بالاحتمال )<sup>(٤١)</sup>.

والصحيح أن هذا ليس بشرط للتعارض ، لا لوجوده ، وتحقيقه ، ولا لبقائه وذلك لأمر :-

الاول - أن الأقيسة تتعارض في الواقع ، وتوجد في الخارج كما سيأتي ، وقد بحث جهابذة العلماء وفطاحلهم عن التعارض بينها كالشيرازي ، وامام الحرمين ، والفناري والبخاري ، واليزدي ، بل عقدوا للتعارض بين

---

(٣٨) راجع اصول الفقه له ٢١١/٣ .

(٣٩) انظر المطلب الثاني ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٤٠) أصول الفقه للسرخسي ١٣/٢ ، ونقل عنه البخاري في كشف الأسرار ٧٩٧/٣ .

(٤١) المصدر السابق .



الأقيسة المتعارضة أبواباً وفصولاً<sup>(٤٢)</sup> فلا داعي لإخراجها عن التعارض •  
 الثاني - ان السرخسي بعد ذلك يذكر ما ينافي ذلك تماماً ، ويقول :  
 « ( فاما اذا وقع التعارض بين القياسين فان امكن ترجيح احدهما على  
 الآخر بدليل شرعي وذلك قوة في احدهما لا يوجد في الآخر يجب العمل  
 بالراجح »<sup>(٤٣)</sup> .

الثالث - صرح جمهور الاصوليين ومنهم الفناي والفزالي  
 والسرخسي نفسه بوجود التعارض بين الآثار المروية عن الصحابة ولاسيما  
 عند الحنفية القائلين بحجية اقوال الصحابة •  
 يقول الفناي : « واما الآثار المروية عن الصحابة - اي مثال التعارض  
 بينهما - فقول ابن عمر (رض) انه - أي سور الحمار - نجس و - قول -  
 ابن عباس انه طاهر »<sup>(٤٤)</sup> •

#### ( الشرط الثامن - عدم كون المتعارضين قطعيين )

ذهب الى اشتراطه جمهور الشافعية كالليضاوي ، وابن السبكي بل  
 وجميع المانعين من التعارض بين القطعيين واليه ذهب بعض الامامية  
 كالتبريزي ، وغيره<sup>(٤٥)</sup> •

وذهب جمهور الحنفية وغيرهم من الذين ذهبوا الى وجود التعارض  
 بين القاطعين ، وبه صرح ابن الهام ، وابن أمير الحاج ، والامام الرازي من  
 الشافعية - الى عدم اشتراطه •

- 
- (٤٢) انظر كشف الاسرار ، وشرح اليزدوي ١١٢٢/٤ - ١٣٠ ، والاحكام  
 للآمدی ٣٦٦/٤ ، والتوضيح ٧٢/٢ ، ومسلم الثبوت ٢٢٦/٢ ،  
 والتقرير والتحجير ٢٣٢/٣ ، وغير ذلك ، وانظر التبصرة للشيرازي.  
 القسم الثاني ص ٣٤١ - ٣٤٦ و ٥٠٣ - ٥١٨ •  
 (٤٣) اصول السرخسي ١١/٢ - ١٣ لليزدوي هامش الكشف ٧٩٩/٣ •  
 (٤٤) فصول البدايع ص ٣٩٦ - خ - كشف الاسرار ٨٠٥/٣ •  
 (٤٥) المشكاة ص ١٧ - ١٩ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٥ ، والابهاج بشرح  
 المنهاج مع شرح الاسنوي ١٣٩/٣ ، والغيث الهامع ص ١٦١ •

فقد جاء في التقرير والتجوير ( والكلام في اعطاء احكام المعارضة الواقعة في الشرع وهي ما تكون صورة فقط من الحكم بانتفائها حقيقة ... فمنه - اي التعارض - بينهما - اي القطعيين - واجازته في الظنين كما ذكره ابن الحاجب وغيره ... تحكم<sup>(٤٦)</sup> وهناك شروط اخرى مختلف فيها<sup>(٤٧)</sup> .

---

(٤٦) التقرير والتجوير ٣/٢-٣ .

(٤٧) من هذه الشروط ، ان لا يكون الدليلان المتعارضان متزاحمين ، وان لا يكون احدهما حاكما على الآخر ، أو وارداً على الآخر ، وأن لا يكون الظن الفعلي معتبرا في حجتيهما ، انظر ( اصول الفقه لمحمد رضا مظفر ٣/٣١٠-٢١٣ ) .

## المطلب الثاني أركان التعارض

وهي جمع ركن - لمة : الجانب الأقوى ، والأمر العظيم ، وما تقوى به من ملك أو جند وغيره ، وانعز ، والمنعة<sup>(٤٨)</sup> .

وأما عند الفقهاء فيطلق على جزء الماهية ، القيام ركن الصلاة وركن الحج وقوف عرفة ، وعلى جميع الأجزاء وتام الماهية وهو المراد هنا<sup>(٤٩)</sup> .  
وأما اصطلاحاً : فهو ما قال اليزدوى : ( ركن المعارضة : تقابل الحجتين على السواء ، لامزية لأحدهما على الأخرى في حكمين متضادين ) وبمثله عرفه السرخسي<sup>(٥٠)</sup> .

وقال الشموكتي : ( التعارض : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة )<sup>(٥١)</sup> وتقدم التعريف المختار<sup>(٥٢)</sup> .

ويمكن أن نستخلص من مجموع هذه النصوص ما يلي :-

الاول - ان ركن التعارض عند جماعة ومنهم البخاري واليزدوي والفتازاني وصدر الشريعة وغيرهم هو ما يأتي :-  
(١) وجود حجتين فأكثر ، فلا يتحقق التعارض في دليل واحد ، لفوات الركن وهو التعدد<sup>(٥٣)</sup> .

(٢) كون المتعارضين حجتين ، فلا تعارض بين غير الحجتين سواء كان من

---

(٤٨) القاموس المحيط باب النون فصل الواو المجلد الاول .

(٤٩) كشف الاسرار مع اصول اليزدوى ٧٩٩/٣ - ٨٠٠ .

(٥٠) اصول الفقه للسرخسي ١٢/٢ ، وشرح المنار لعبد الملك ص ٢٢٦ .

(٥١) ارشاد الفحول ص ٢٧٢ .

(٥٢) راجع ص ٣١ ، فما بعدها .

(٥٣) انظر المشكاة ص ٢-٣ .

الطرفين ، أو طرف واحد ، فلا تعارض بين القياسين ولا قياس واستحسان عند الظاهرية ، والشافعية ، لعدم اعتراف الفرق الأولى بحجية كل منهما ، والثانية بالثاني •

(٣) التقابل والتدافع بين الحجتين بأن تقتضي احدهما خلاف ، أو عدم ما تقتضيه الأخرى ، فلا تعارض بين المتوافقين لفقد هذا الركن<sup>(٥٤)</sup> .  
(٤) كون الحجتين متساويتين بحسب الذات فقط عند بعض منهم ، كصدر الشريعة ، وبحسب الذات والوصف ، عند بعض آخر كاليزدوى والبخارى ، فلا تعارض عند الأكثر بين القطعي والظني ، لفقد هذا الركن ولا بين المرجوح والراجح عند الآخرين •

(٥) كون الحكمين المفهومين من الدليلين متضادين بحيث لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما ، فلا تعارض بين ما يمكن اجتماعهما أو ارتفاعهما ، لفقد هذا الركن<sup>(٥٥)</sup> •

الثاني - كما يفهم من تعريف بعضهم كالشوكاني ، وابن الهمام أن ركن التعارض هو : وجود دليلين فأكثر ، بينهما تمناع واختلاف ، هذا وأما بناء على التعريف المختار للتعارض فركنه : وجود التمانع والتنافي بين الأدلة سواء كان الدليلان متساويين ، أم لأحدهما فضل على الآخر ، وسواء كان الفضل ذاتياً ، كالتعارض بين القطعي والظني ، أو وصفاً ، كأن كان أحد الخبرين مشهوراً ، والآخر آحاداً ، أو كان راوي أحدهما أحفظ وأتقن ، وما زاد على هذا فهو بمنزلة الشرط على فرض لزومه

---

(٥٤) التقرير والتحجير ٤/٣ التلويح والتنقيح ١٠٣/٢-١٠٤ •

(٥٥) والذي يبدو أن إطلاق الركن على مثل هذه الأمور فيه نوع مجاز باطلاقة وإرادة ما هو أعم منه فيدخل فيه الشرط أيضاً ، والا فبعض هذه ليس بركن واضحاً ككونهما متساويين أو كونهما متعددين كما لا يخفى •

للتعارض ، وقد ناقشنا ما ادعوا شرطيته للتعارض<sup>(٥٦)</sup> .  
وبما تقرر من أن ركن التعارض هو التنافي والتمانع المطلق بين  
الأدلة فقط تبين بطلان ادعاء كون التنافي من شرائط التعارض كما ادعى<sup>(٥٧)</sup>  
لوجود فروق كثيرة بين الشرط والركن<sup>(٥٨)</sup> والله أعلم بالصواب .

- 
- (٥٦) انظر ص ٨٢ - ٩١ في شرائط التعارض .  
(٥٧) كما قاله المظفر وادخل شرط التعارض في الركن مع الفرق بينهما  
راجع ص ٨٩ عندنا ، وأصول الفقه له ٣/ ٢١١ .  
(٥٨) ومن الفرق بين الشرط والركن - أن شرط الشيء ما لا بد له منه  
وهو خارج عن الماهية كالوضوء للصلاة ، والركن ما لا بد له منه ،  
وهو داخل في ماهية الشيء كالركوع لها فهو داخل في حقيقتها ،  
يقول الشربيني : « والركن كالشرط في أنه لا بد منه ، ويفارقه بأن  
الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالظهر  
والستر ، والركن : ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع والسجود  
راجع ( الاقناع ١/ ١٠٣ ) .



## المطلب الثالث

### محل التعارض

وبعد انتهينا من شروط التعارض ، وأركانها ، ومناقشة ما هو منهما وما ليس منهما نبحت عن محله ايضا .  
( أ ) ومحل التعارض عند جمهور الأحناف ما يوجد فيه شرائطه ، واركانه ، وهو الدليلان المتعارضان على وجه التضاد المتساويان قوة ، وبه قال أكثر العلماء<sup>(٥٩)</sup> .

(ب) وذهب بعضهم ، كصدر الشريعة ، والتفتازاني الى توسيع دائرة محله فقالوا بوجود التعارض في المواضع الآتية : -  
١ - دليلان متساويان قوة ، متنافيان اقتضاء ، وهذا معارضة فقط .  
٢ - دليلان متنافيان ، لأحدهما فضل على الآخر ، وهذه معارضة مع الترجيح .

يقول التفتازاني : ( اذا دل دليل على ثبوت الثاني اما ان تكون زيادة احدهما بما هو بمنزلة التابع اولا ، ففي الصورة الاولى - اي المتساويين قوة - معارضة ولا ترجيح ، وفي الصورة الثانية - المتنافيين الذين لأحدهما فضل على الآخر - معارضة مع ترجيح ، وفي الثالثة لا معارضة حقيقة فلا ترجيح ، لاقتناؤه على التعارض المنبئ عن التماثل<sup>(٦٠)</sup> .

(ج) وذهب بعض آخر ، ومنهم : الشافعية ، وبعض الحنفية ، كابن النهم ، وابن أمير الحاج ، كما فهم من نصوصهم الى توسيعه أكثر ،

---

(٥٩) راجع كشف الاسرار للبخارى ٧٩٦/٣ - ٧٩٧ .

(٦٠) راجع التلويح ، والتوضيح ١٠٣/٢ .

فاعتبروا من محل التعارض كل دليلين ينافي أحدهما مقتضى الآخر على التفصيل الآتي :-

- ١ - سواء كان الدليلان عقليين أم نقليين أم مختلفين •
- ٢ - سواء كانا متساويين قوة ودلالة كالنصين المتواترين ، أم قوة فقط كالنصين آحاديين أم مشهورين ، أم مختلفين ، أم دلالة فقط كالقطعي والظني ، أم لاحدهما فضل على الآخر سواء كان ذاتيا أم وصفا •
- ٣ - سواء كان اتصافي بينهما كلياً كالتبائين ، أم جزئياً كالعموم والخصوص مطلقاً ، أو من وجه ، وكالاتلاق والتقييد •
- ٤ - سواء كان الدليلان مما يمكن الجمع بينهما كالعام والخاص مثلاً ، أم لم يمكن الجمع بينهما ، كالتبائين •
- ٥ - وسواء كان الدليلان قطعيين سنداً ودلالة ، أم سنداً فقط ، أم دلالة فقط ، وسواء كانا مع النسخ ، وهذا كاد أن يتفق عليه ، أم ليس مع النسخ •

يقول العبادي - بصدد تفصيله أنواع المتعارضين - : ( بأن ينافي كل منهما الآخر كلياً ، أو جزئياً سواء كان باعتبار السند قطعيين ، أم ظنيين ، أو مختلفين ، ويقول - وإن القطعيين من حيث السند فقط يجوز تعارضهما ، كالظنيين والمختلفين ) ، ويقول - في موضع آخر - ( ويثبت في الأصل أنه لا يتعارض قاطعان من حيث الدلالة عقليين ، كانا أو نقليين ، إلا أن يكون أحدهما نسخاً للآخر )<sup>(٦١)</sup> لكنه يظهر من كلامه بعد هذا الميل إلى جواز الترجيح بين القاطعين سنداً ودلالة فيقول ، ( فليجز - التعارض - بين القطعيين دلالة وسنداً ، لاتقاء المحذورية )<sup>(٦٢)</sup> •

(٦١) شرح العبادي هامش ارشاد الفحول ص ١٤٩ • و ١٤٨ - ١٥٠ •

(٦٢) المصدر السابق ص ١٤٨ - ١٥٠ •

كذلك يفهم من كلام الرازي ، والاسنوي والغزالي أن القطعين  
أيضا محل التعارض •

يقول الغزالي - بصدده بحثه عن محل التعارض : ( ولذلك قلنا :  
إذا تعارض قاطعان فلا سبيل إلى الترجيح ، بل إن كانا متواترين حكم بأن  
المتأخر ناسخ ... وإن كانا من أخبار الآحاد ، وعرفنا التاريخ حكمنا  
بالتأخر ، وإن لم نعرف فصدق الراوي مظنون فقدم الأفوى في نفوسنا ) (٦٣)  
والراجع من هذه الآراء - كما يبدو من التعريف المختار للتعارض ، ومن  
ركنه ، ومن مناقشة الشروط التي اشترطوها للتعارض - هو الرأي الأخير  
فهو أولى بالقبول ، لأن جمهور العلماء بما فيهم المفسرون ، والمحدثون ،  
و الأصوليون حينما بحثوا عن الأدلة المتنافية تعرضوا لجميع هذه الأنواع ،  
و لم يتركوا شيئا لأنه ليس من محل التعارض ، بل بحثوا عن الكل أما  
بالجمع أو بالترجيح أو نحو ذلك كما سيجيء والله أعلم •

---

(٦٣) المستقصى مع شرح مسلم الثبوت ٢/٣٩٢ •

## المبحث الثاني

### حكم التعارض ، وموقف العلماء حول الأدلة المتعارضة

ويذكر في هذا المبحث آراء العلماء الاصوليين ، والمحدثين ، وغيرهم في حكم تعارض الادلة ، وادلة كل المذاهب ، ومناقشتها ، ثم نعقبها ببيان الرأي الراجح ، ونرجو الله تعالى التوفيق لما يحبه ويرضاه .

## حكم التعارض :

إذا بان للجهتد دليلان متعارضان ماذا عليه ؟ أو ما هو موقف العلماء عند تعارض الدليلين ؟ أياحاول الجمع بينهما ، ويعمل بكل منهما ، أو يقدم الدليل القوي على الضعيف ، أو يحكم بنسخ أحدهما للآخر ، أو لا ... أم ماذا ؟

للجواب عن هذا لابد من بيان آراء الأصوليين والمحدثين من العلماء حتى يتسنى لنا انتهاز النهج الصحيح ، والطريق القويم :

### ١ - مذاهب العلماء المختلفة في حكم تعارض الأدلة :

اختلف العلماء والأصوليون ، في حكم التعارض ، وذهبوا الى مذاهب مختلفة وهذه أهمها : -

#### ( المذهب الاول - مذهب الجمهور )<sup>(١)</sup>

ذهب الجمهور والأكثرية الساحقة من المتكلمين ، والأصوليين ، والمحدثين ، والمفسرين ، والفقهاء ، ومنهم : علماء المذاهب الأربعة ، والمعتزلة<sup>(٢)</sup> والشيعة<sup>(٣)</sup> وهو أصح المذاهب كما يأتي - كلهم ذهبوا الى

---

(١) راجع في هذا شرحي الاسنوى ، والابهاج ٣/١٣٩-١٤٤ ، وشرح الغيث الهامع على جمع الجوامع لوحة ١٦١ ، ١٦٤ ، وشرح العبري على المنهاج ص ١٤٣ - خ - ، وشرح الكوكب المنير ص ٤٢٦-٤٢٧ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٧-٤١٩ ، و ٤٢١ ، وشرح غاية الوصول على لب الاصول ص ١٤٠-١٤١ ، واصول الاحكام ص ٢٤١-٣٤٢ ، ٣٢٣ ، وشرح مشكاة الانوار على المنار ٢/١٠٩ - ١١٠ ، وجمع الجوامع مع شرح المحلى ٢/٣٥٩-٣٦١ ، وانحازمي في الاعتبار ص ٤-٥ ، وتوجيه النظر ص ٢٢٤-٢٢٦ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ٣٦-٣٨ .

(٢) المعتمد لابي الحسين القاضي ٢/٦٧٢-٦٧٤ .

(٣) القوانين المحكمة ٢/٢٧٦-٢٩٨ ، هذا مذهب جمهور محققهم ، ولكن



ان حكم التعارض بين الأدلة الشرعية ما يلي حسب التفاوت في الرتبة أولا  
فأولا :-

الاول - الجمع بين المتعارضين بضرب من التأويل الآتي بيانه من غير  
نظر الى التاريخ ، أو تفضيل أحدهما على الآخر ، وذلك انما يكون لأجل  
العمل بكل منهما •

الثاني - الترجيح : أي تفضيل أحدهما على معارضة الآخر ، اذا  
وجد فيه فضل يرجح به على مقابله ، وذلك عند عدم امكان الجمع بينهما  
مطلقا ، أو امكانه بالتأويل البعيد الغير المقبول •

الثالث - الحكم بنسخ أحد المتعارضين لمقابله ، وذلك عند عدم تيسر  
الجمع ، والترجيح بينهما ، وعند وجود العلم بتقديم أحدهما على الآخر •

الرابع - الحكم بسقوط المتعارضين عند العلم بتقارن الدليلين أو عدم  
العلم بالتاريخ ، مع عدم امكان الجمع ، والترجيح •

ثم بعد ذلك يكون الرجوع الى البراءة الأصلية ، ويفرض كأن  
الدليلين غير موجودين •

---

لهم نوع تفصيل في حكم التعارض ، وهذه خلاصتها :-

حاصلها : ان حكم التعارض الجمع اولا - ثم الترجيح ، وعند  
بعضهم ثم التخيير في السنة ، وفي الآيتين الرجوع الى التاريخ ، ثم  
عند عدم امكان الجمع والترجيح في الخبرين يحكم بسقوط  
المتعارضين ، والرجوع الى البراءة الأصلية ، وقيل بالوقوف ،  
واما السنة النبوية فحكمها ما تقدم ، وأما ما ورد عن الأئمة فاذا  
تعارض مع ظاهر الكتاب عند احتمال التقية في الخبر يحتمل  
ترجيح الكتاب ، وعند عدم احتمال التقية يرجح الخبر بلا شك ،  
وعند تعارض الكتاب وخبر الأئمة فهو كالسنة بل خبر الأئمة عندهم  
اقوى ، لعدم احتمال النسخ فيه ، بخلاف السنة النبوية •

وبعض منهم يجعل التخيير مكان السقوط ، فانه ان لم يمكنه الجمع ، أو الترجيح ، ولم يكن عنده علم بتقديم أحدهما يحكم بتخيير المكلف ، فله أن يأخذ بأيهما شاء - ان كان مما يمكن فيه التخيير ، والا يحكم بسقوط المتعارضين والرجوع الى البراءة الاصلية<sup>(٤)</sup> .

يقول ابن السبكي - بهذا الصدد ، بعد أن قرر - أن العمل بالراجح واجب : ( وصحح ان العمل بالمتعارضين - ولو من وجه - « وهذا انما يكون بعد الجمع بينهما »<sup>(٥)</sup> ، لا بمجرد كونهما متعارضين ، ولو مع بقاء التعارض بينهما ، فانه غير ممكن ؟ اذ لم يقل به أحد من الأصوليين فيما أعلم ، فان تعذر : اي ما تقدم من الجمع ، والترجيح ، وعلم التأخر فهو ناسخ ، والا يعلم التأخر منهما رجع الى غيرهما ، والا يمكن النسخ يخير بينهما )<sup>(٦)</sup> .

ومن الذين ناصر الجمهور ، وقال بوجوب تقديم الجمع بين كل

---

(٤) شرح المحلى ٢/٣٥٩-٣٦١ ، وشرح غيث الهامع لوحة ١٦١-١٦٢ ، وغاية الوصول ص ١٤١ ، وشرح الاسنوى ، والابهاج ٣/١٤٢-١٤٤ ، والكوكب المنير ص ٤٢٦-٤٢٨ .

(٥) وبهذا يعلم انه لا يتم الاستدلال لمن تمسك بمثل هذا النص على ان حكم المتعارضين العمل بكل منهما ، لانه فرق كبير بين أن يكون حكم المتعارضين الجمع ، ثم الترجيح الخ ونتيجة الجمع تكون العمل بكل منهما ، وبين ان يكون الحكم العمل بكل منهما رأسا ، ( راجع : ( مجلة كلية الامام الاعظم العدد ٢ ص ١١٢ ) ، وسيأتي زيادة توضيح لهذا .

(٦) راجع : شرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٣٥٩-٣٦١ ، مع الآيات البيئات ٤/٢١٢-٢١٤ ، وشرحي الاسنوى والابهاج على المنهاج ٣/١٤٠ - ١٤١ .

دليل ، بل ذهب الى أنه اتبعين على المجتهد الباحث - ابن حزم الظاهري  
الاندلسي حيث قال :

( اذا تعارض الحديثان ، أو الآيتان ، أو آية وحديث - فيما يظن  
من لا يعلم - ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك <sup>(٧)</sup> ، لأنه ليس  
بعض ذلك أولى من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر ، ولا آية  
بأولى بالطاعة لها من آية أخرى ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء  
في باب وجوب الطاعة ) <sup>(٨)</sup> .

وذهب الشوكاني الى أبعد من هذا فجعل عدم امكان الجمع من  
شرائط الترجيح فقال : ( ومن شروط الترجيح التي لا بد من اعتبارها ،  
أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول ، فان أمكن ذلك تعين  
المصير اليه ، ولم يجز المصير الى الترجيح ) <sup>(٩)</sup> .

---

(٧) أي بعد الجمع بين المتعارضين ، وتاويل أحدهما بما يوافق الآخر ،  
لا استعمال المتعارضين عند تعارضهما بدون التأويل ، لأن التعارض  
مانع من ذلك ، ولم أر من ذهب الى ذلك ممن يعتد بقولهم .

(٨) الاحكام لابن حزم ٢/٢٢ ، وقوله : « ليس بعض ذلك بأولى من  
بعض » اما تكرار ، واما خطأ ، بيان ذلك ، ان اراد بعدم اولوية  
بعضها من بعض في وجوب العمل ، أو في وجوب الاعتقاد بحقيقتها  
فمسلم ، لكنه مع الجملة الآتية بعده تكرار ، وان اراد أنه بعض  
ذلك ليس بأولى من بعض في حصول الظن ، أو اليقين ، أو قوة  
الظن ، باتصاله بالنبي الصادق المعصوم فهو خطأ بشهادة جمهور  
الامة واتفاقهم على صحة ترجيح بعض السنة على بعض آخر منها ،  
أو ترجيح الكتاب على السنة ، وباعترافه نفسه في باب الترجيح  
في صحة بعض التراجيح - والله اعلم .

(٩) ارشاد الفحول ص ٢٧٦ .

ويقول العبادي : ( فان كانا عامين ، فان أمكن الجمع بينهما ، جمع بحمل كل منهما على حال ،... وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ، ان لم يعلم التاريخ الى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر ، فيعمل به سواء كانا مطلقين ، أو معلومين ) (١٠) .

وكذلك الخطيب البغدادي ينقل عن الامام الشافعي قوله : ( وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا ، استعمالا معا ، ولم يعطل واحد منهما الآخر ، ثم يقول : قلت : وهذا القول صحيح ، وأنا لا أدز بعض الاحاديث انني يظن أنها متضادة ، لتعارضها في الظاهر ، وليست متضادة - ثم ذكر أمثلة وجمع بينهما ... ) (١١) .

ويقول الشيرازي : ( اذا تعارض خبران ، وامكن استعمالهما ، بنى أحدهما على الآخر ) (١٢) .

ويقول الحازمي : ( فالخطاب المنفصل المتعارض بعضه لبعض على قسمين : ما يمكن فيه الجمع ، فيجمع بينهما ، اذ لا عبرة بالانفصال الزماني ، مع قطع النظر عن التنافي ، ومهما امكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة ، كان اولى صونا لكلام الشارع عن سمة

---

(١٠) شرح العبادي على شرح الورقات ص ١٥٠-١٥٣ ويقول في ص ١٥١ ( اذا امكن كل من الجمع ، والترجيح قدم الجمع ، وهو الاصح لان فيه عملا بهما ) .

(١١) الفقيه والتفقه ٢/٢٢٢-٢٢٣ .

(١٢) انظر التبصرة القسم الثاني - ١ - ص ١٦٤ ، وانظر هامش القوانين

٢/٢٨٣ ينقل الموازين عن شرح المبادئ انه ( - ذهب المحققون - عند تعارض الامارتين - الى وجوب الترجيح ، والعمل بالراجح ، وذهب القاضي ابو بكر والحاجبان - ( الظاهر والحاجبان ) الى ان حكمه التخيير ، وبعض الفقهاء الى أن حكمه التساقط .

المقص (١٣) •

ويقول البيضاوي : ( واذا تعارض نصان فالعمل بهما من وجه

أولى (١٤) •

ويقول الاسنوي بشرحه : ( اذا تعارضا فانما يرجح أحدهما على

الآخر اذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما ، فان امكن - ولو من وجه -

فلا يصار الى الترجيح ، لأن اعمال الدليلين أولى من اهمال احدهما

بالكلية ، لأن الأصل في الدليل الاعمال ، لا الاهمال •• (١٥) •

ويقرر السبكي نفس المعنى (١٦) ، وكذلك القرافي المالكي (١٧) ،

والفتوحى من الحنابلة (١٨) وغيرهم •

من أمثلة ذلك ما يلي :

أ - ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تستقبلوا القبلة ،

ولا تستدبروها ببول ، ولا غائط ) ، مع ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم

( أنه فعل ذلك في بيته ) (١٩) فانه يمكن ترجيح أحدهما على الآخر ،

ويمكن الجمع بينهما ، فجمع العلماء بينهما بحمل النهى على حرمة التوجه

والاستدبار الى القبلة بهما في الصحراء ، والأبنية ، وبحمل حديث

الجواز ، على جواز ذلك في الأبنية ، والمحلات المعدة لذلك (٢٠) •

---

(١٣) الاعتبار ص ٥ •

(١٤) المنهاج للبيضاوي ص ٦٩ ، وفي نسخة « ديلان » •

(١٥) شرح الاسنوي ٣/ ١٤٠-١٤١ •

(١٦) الابهاج بشرح المنهاج ٣/ ١٤٠ •

(١٧) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢١ •

(١٨) شرح الكوكب المنير ص ٤٢٦-٤٢٧ •

(١٩) الحديثان رواهما احمد ومالك ، والشافعي وصاحب الكتب الستة

( سنن الدارمي ١/ ١٣٥ ) •

(٢٠) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢١ ، والكوكب المنير ص ٤٢٦ •



ب - قوله تعالى : ( قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة - الآية ) (٢١) ، مع ما ورد ( انه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ) (٢٢) .

حيث تقتضي الآية حرمة ما هو المذكور فيها بمنطوقها ، ومفهومها يدل على حل ما سوى ذلك ، ومن جملة كل ذي ناب ، وذي مخلب ، والحديث يقتضي حرمة أكل لحم ذلك ، فيتعارضان ، فذهب جماعة هنا الى القول بنسخ الآية بالحديث (٢٣) ، حيث هو متأخر عنها ، بينما ذهب الاكثرون الى ترجيح الحديث ، وتقديمه على الآية ، فقالوا يستثنى ما ذكر في الحديث من عموم الآية لترجيح عليها ، فقالوا : يحل عدا ما ذكر في تلك الآية ، أو غيرها من الآيات ، وبحرمة ما ذكر في الحديث النبوي (٢٤) . كما ذهب جماعة أخرى الى الفصل بكل منهما ، والجمع بينهما ، بحمل الآية على الحال : أي يا محمد ( صلى الله عليه وسلم ) قل لهم لا أجد الآن محرماً من الطعام إلا ما يتلى عليكم ، ثم ألبسه الله بأن يلفظ بحرمة أكل كل ذي ناب ، وكل ذي مخلب ، فلا يحتاج حينئذ الى الترجيح (٢٥) .

ج - ما تقدم من روايتي نكاح النبي ميمونة في الحل ، أو في الإحرام ،

(٢١) سورة الانعام ١٤٥/٦ ، والقرطبي ١١٥/٧ - ١٢٣ .

(٢٢) راجع صحيح البخارى مع القسطلاني ٢٨٩/٨ .

(٢٣) راجع : ( صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٢/٨ - ١٤٣ ) .

(٢٤) شرح تنقيح الفصول ص ٣١١-٣١٢ وأصول الأحكام ص ٢٦٣ .  
وتفسير القرطبي ١١٥/٧ - ١١٩ .

(٢٥) راجع شرح تنقيح الفصول ص ٣١-٣١٢ ، ونهاية النصل ص ١٠٠ .  
الباب الثاني عندنا ونيل الاوطار المشوكاني ١٢٠/٨ - ١٢١ .  
وكشف الاسرار للبخارى ٨١٣/٣ - ٣١٥ .

فانه مما لا يمكن الجمع بينهما ، لأن كونه صلى الله عليه وسلم في الاحرام ، يناقض كونه في الحل تماماً ، فذهب الجمهور الى ترجيح الرواية الاولى ، لأنها من رواية صاحب القصة ، أو المباشر لها ، أو لكونها موافقة لهما ، والحنفية رجحوا الرواية الثانية لأن راويها ابن عباس ، وهو أحفظ من راوي الرواية الاولى .

د - تعارضت الآيتان المتقدمتان حول عدة المتوفى عنها زوجها ، المقضية احدهما العدة بسنة ، والاخرى بأربعة أشهر وعشرة أيام ، فلا يمكن الجمع بينهما ، ولا ترجيح احدهما فذهبوا الى النسخ فقالوا بأن الثانية ناسخة للاولى<sup>(٢٧)</sup> .

ولا يوجد مثال صحيح في الأدلة الشرعية من الكتاب ، أو السنة الصحيحة لتعذر الجمع ، والترجيح ، والنسخ ، فذهب المجتهدون الى التوقف ، ومن هنا ادعى ابن خزيمة ، وغيره - وهو الصحيح - ( لا أعرف أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسنادين صحيحين متضادان ) كما تقدم سابقاً<sup>(٢٨)</sup> .

### ( الثاني - مذهب الحنفية )

ذهب جمهور الحنفية الى ان الدليلين المتعارضين ان علم التأريخ بينهما

---

(٢٦) راجع فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢/٢٠٩ ، والاحكام للآمدى ٤/٤١٠ ، ومفتاح الوصول ص ١٤٧ ، والاعتبار ص ٨ ، والابهاج مع شرح الاسنوى ٣/١٤٧-١٤٨ .

(٢٧) شرح تنقيح الفصول ص ٣١١-٣١٢ وشرح الابهاج ، والاسنوى ٢/١٤٩ ، و ١٥٥ ، واصول الاحكام ص ٣٥ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٤٤-٥٥ .

(٢٨) الكفاية في علوم الحديث للخطيب البغدادي ص ٦٠٦-٦٠٧ ، وص ٤٠-٤٥ .

فانه يكون المتأخر ناسخا للمتقدم وان لم يعلم التأريخ فان كان لأحدهما فضل يرجح به على الآخر الذي ليس فيه ذلك الفضل ، سواء كان من قبيل الوصف ككون راويه فقيها - مثلا - أو غير ذلك ككون أحدهما متواتراً ، والآخر خبر آحاد ، بخلاف ما اذا كان الفضل في العدد ، فانه يعارض حديث واحد أحاديث كثيرة عندهم فلا يرجح بكثرة الأدلة عندهم ، خلافاً للجمهور - كما سيأتي ذلك<sup>(٢٩)</sup> ، وان لم يوجد مرجح ، ولا علم بالتأريخ فان امكن الجمع بينهما بما يخلصه من التعارض سواء كان دفع التعارض بما يكون من قبيل الحكم ، او الحال ، او الزمان ، وان لم يمكن كل ذلك يترك العمل بالدليلين ، ويصار الى العمل بالأدنى على الترتيب الآتي<sup>(٣٠)</sup> :

أ - اذا تعارض كتابان يتركان ، ويعمل بما هو أدون منها درجة ، وهو السنة .

ب - اذا تعارضت ستان تركان ، ويعمل بما هو أدون منهما ، وهو القياس ، أو الى أقوال الصحابة ، وآثارهم على اختلاف بينهم في تقديم

---

(٢٩) فمثلا : اذا تعارض قوله تعالى : ( اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) ، المفيد وجوب الاستماع للقرآن المستلزم لعدم قراءة القرآن بعد الامام ، مع قوله ، صلى الله عليه وسلم : ( لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ) المفيد عدم صحة الصلاة بدونها المستلزم لوجوب قراءة المأموم بعد الامام فيتعارضان ، ويؤيد الاول قوله ( ص ) : ( انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا قرأ فانصتوا ) فلا يرجحونه بذلك ، بل يكون الاول بمقتضى قواعدهم مع ما يؤيده ساقطين بالحديث .

(٣٠) راجع في ذلك شرح التوضيح مع التلويح ٢/١٠٠-١٢٠ ، والأدلة المتعارضة ص ٣٦-٣٧ ، و ١٨٣-١٩٥ ، وشرح مرآة الاصول على مرقاة الوصول ص ٢٦٦ - ٢٢٩ ، واصول الفقه للسرخسي ٢/١٣-٢١ ، ومشكاة الانوار على المنار ٢/١١٠-١١٤ ) .

احدهما على الآخر (٣١) .

ج - اذا تعارض قياسان ، فان وجد المجتهد الفضل ، أو الزيادة التي لا توجد في الآخر فانه يجب عليه العمل بالراجح ، وترك المرجوح ، لأنه - كما قال السرخسي :- بمنزلة معرفة التأريخ في النصوص ، وان لم يجد مرجحاً في احدهما ، فانه يكون مخيراً في العمل بأيهما شاء ، وان اخطأ فانه يكون معذوراً (٣٢) .

د - واذا تعارض ما ذكر من الكتابين أو السنتين ، ولم يجد المجتهد الأدون ، أو وجده لكن متعارضان ، فانه يحكم بالأصل ، بمعنى سقوط المتعارضين والعمل على ما كان عليه حكم المسألة قبل ورود الدليلين (٣٣) .  
ومن الخفية من ذهب الى أنه يقدم محاولة معرفة التأريخ على بقية الأمور ، ثم يطلب المخلص وذلك بالجمع بين المتعارضين ، وان لم يمكن ذلك ينتقل من الأعلى الى الأدنى الخ (٣٣) .

ومنهم من ذهب الى أنه اذا تعارض قياسان يكون المجتهد مخيراً في أن يعمل بأيهما شاء ، مطلقاً ، أو بشهادة قلبه : أي يتحرى ، ويعمل بما يميل اليه قلبه ، مستدلين بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( اتقوا فراسة المؤمن ، فانه ينظر بنور الله ) المتقدم .

من أمثلة ذلك ما يلي :-

١ - تعارض قوله تعالى : ( فاقروا ما تيسر من القرآن ) ، الوارد في

---

(٣١) راجع أصول الفقه للسرخسي ١٣/٢-١٤ ، ومشكاة الانوار ١١٠/٢-١١٢ .

(٣٢) المصدرين السابقين .

(٣٣) راجع التوضيح والتنقيح مع شرح التلويح ١٠٤/٢ ، ومرآة الاصول ص ٢٦٦-٢٦٧ ، وفواتح الرحموت ١٨٩/٢-١٩٠ .

« الصلاة المفيدة عدم صحة الصلاة إلا بقراءة شيء من القرآن مطلقاً سواء كان اماماً ، أو مأموماً أو منفرداً ، مع قوله تعالى : ( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) الوارد كذلك في الصلاة ، والمفيد لوجوب الاستماع والانصات للقرآن المستلزم لعدم قراءة القرآن ، امتنعين بفاتحة الكتاب بحديث ( لا صلاة ، إلا بفاتحة الكتاب )<sup>(٣٤)</sup> ، للمأموم بعد الإمام ، قالوا : تعارضت الآيتان في قراءة المقتدى فصرنا إلى ما هو أدنى رتبة ، وهو : قوله صلى الله عليه وسلم - : ( من كان له امام فقرأه الامام له قراءة )<sup>(٣٥)</sup> ، فلهذا قالوا بعدم جواز قراءة الفاتحة للمأموم بعد الإمام<sup>(٣٦)</sup> .

وفي هذا المثال نظر من وجوه ، أمّا أولاً - فانه لا يوجد - كما تقدم مراراً - النصوص الشرعية المتناقضة بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، أو أن يرجح أحدهما على الآخر ، أو يعلم التأريخ بينهما ، وعليه اجماع الأمة ، وان وجد الاختلاف فانما هو في جوازه ، وعدم جوازه ، لا في وقوعه ، وعدم وقوعه في الخارج ، فانه تأباه النصوص القطعية ، وقد تقدم نصوص

(٣٤) تقدمت الآيتان . والحديث ، راجع : ص ٤٨ .

(٣٥) رواه الامام أحمد ، في مسنده ، وابن ماجه في سننه ، والسيوطي في الجامع الصغير ونسبه اليهما ، من حديث جابر الجعفي ، عن الزبير ، عن جابر بن عبدالله ، قال المناوي : الحديث ضعيف من سائر طرقه ، وضعفه البيهقي ، والدارقطني ، وابن عدى وغيرهم ، وقال عبدالحق : جابر الجعفي ساقط الحديث ، ثابت الكذب ، ونقل المناوي عن أبي حنيفة قوله : ما رأيت رجلاً أكذب منه ، راجع : ( الجامع الصغير ١٧٩/٢ ، وكنوز السنة بهامشه ص ١١٨ ، وسنن ابن ماجه ٢٧٧/١ ) .

(٣٦) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٨٦ ، ومشكاة الانوار ١١١/٢ ، وشرح الهداية ٣٣/١ .



العلماء حول ذلك (٣٧) .

وأما ثانيا - فلأنه - كما يأتي في باب الترجيح - مقتضى قواعد الحنفية من عدم جواز الترجيح بما لا يستقل دليلا ، وانه يعارض دليل واحد عدة أدلة ، ان النص الأول يعارض النصين الآخرين ، ويمنع العمل بمقتضاهما .

وأما ثالثا - فان لنص الذي التجأوا اليه ، واحتكموه ، وعملوا به فانه أيضا متساقط بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ) ، وأما رابعا - فان الحديث الذي احتكموه حديث ضعيف بشهادة المحدثين (٣٨) فكيف يجوز الانتقال من الآيتين ، والركون الى حديث ضعيف .

ويجاب عما أجاب ابن نجيم عن معارضة الحديث لما تمسكوا به من أن حديث « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » يحتمل ان يراد به نفى الفضيلة ، أي لا صلاة كاملة (٣٩) بأجوبة ، منها : أن نفى الذات أقرب من نفى صفة الكمال ، وعند تعارض الاحتمالين يقدم الأقرب ، ومنها : أن الآية الأولى الأمرة بقراءة القرآن ، الدالة بظاهرها على وجوب القراءة ترجح الاحتمال الذي هو عدم صحة الصلاة بدون الفاتحة ، وان كانت محتملة بوحدها لها ، ولنيرها من النور ، والحديث محتمل بوحده لنفي الصحة ، ونفي

---

(٣٧) شرحى الاسنوى ، والابهاج ٣/١٣٢-١٣٣ ، يقول ابن السبكي : « وأما في نفس الامر فمنعه - أي التعارض - الكرخي ، والامام احمد ، وجمع من فقهاءنا ، وجوزّه الباقر » .

(٣٨) راجع فيض القدير للمناوى ٦/٢٠٨ ، وتخريج الحديث في الصحيفة المتقدمة .

(٣٩) مشكاة الانوار ٢/١١١ ، وفيض القدير ٦/٤٢٩ ، قال المناوى : ( اي لا صلاة كائنة لمن لم يقرأ فيها ، وعدم الوجود شرعا هو : عدم الصحة ، هذا هو الاصل ) .

الكمال<sup>(٤٠)</sup> ، ومنها : أن الركون الى الحديث الصحيح ، وان كان فيه احتمال  
غير ما تستدل به عليه - أولى ، من الركون الى الحديث الضعيف .  
ب - مثال تعارض السنتين : ما ورد من الروايتين المختلفتين في حكاية  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف ، فروى نعمان بن بشير<sup>(٤١)</sup> :  
( أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف<sup>(٤٢)</sup> ) كما تصلون ،

(٤٠) فتح للقدير بشرح الهداية ٢٣٤/١-٢٣٦ ، والتفسير الجامع لاحكام  
القرآن ١٢٣/١ ، ٥٨-٥٧/١٩ ، وفيض القدير للمناوى ٤٢٩/٦ ،  
وشرح النووي على صحيح مسلم ٣/١١-٣٠ ، وارشاد السارى  
٤٨/٢ ، و ٨٥ .

(٤١) هو : نعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة ، الانصارى الخزرجى ،  
من أجلاء الصحابة ، ولد بعد الهجرة بأربعة عشر شهرا ، روى  
الحديث عن النبي ( ص ) ، وعن عمر ، وعائشة ، وروى عنه محمد  
ابنه ، وسالم موله ، وغيرهما ، له (١٢٤) حديثا ، شهد صفين مع  
معاوية ، واستعمله على الكوفة ، قتل في سنة ٦٥ هـ ، راجع  
( الاصابة ٣/٥٥٩ ، والاستيعاب بهامش الاصابة ٣/٥٥٠-٥٥٥ ،  
وتهذيب ١٠/٤٤٧ ، والاعلام ٩/٤ ) .

(٤٢) الكسوف مأخوذ من كسف : اي استتر ، والخسوف مأخوذ لغة من  
خسف : ي محا ، والاول للشمس فقط ، والثاني للقمر ، ويطلق  
كل منهما على الآخر تغليباً ، فيقال : خسوفان ، أو كسوفان ، قال  
علماء الهيئة : أن الكسوف هو : ان يستتر ضوء الشمس عن الكرة  
الارضية بحيلولة القمر بينهما ، والخسوف حيلولة الكرة الارضية  
بين الشمس ، وبين القمر ، ومن العلماء من أنكر كسوف الشمس ،  
لان ضوءها باق ، لانها من ذاتها ، وعدم ظهوره ، لحيلولة القمر بينها ،  
وبين الكرة الارضية ، بخلاف خسوف القمر ، حيث تمنع حيلولة  
الكرة الارضية بينها ، وبين الشمس من وجود النور فيها ، ونقل  
البجيرمي عن احمد بن عماد ان ما ذهب اليه اهل الهيئة باطل ،  
لا دليل عليه ، وذكر أن سببها تخويف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا  
الى الله ، ( حاشية البجيرمي على شرح المنهج ١/٤٣١ ، وحاشية  
الشيروانى على تحفة المحتاج ٣/٥٦-٥٧ ، وشرح النووي على  
صحيح مسلم ٤/٢١٤-٤١٦ ) .

ركعة ، وسجدين) (٤٣) وروت أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) :  
 ( أنه عليه الصلاة والسلام صلاها - صلاة الكسوف - ركعتين بأربع ركوعات ،  
 وأربع سجعات ) (٤٤) ، فتعارضتا ، ثم ان العلماء اختلفوا في كيفية صلاة  
 الكسوف - : أي من حيث الأفضلية ، والا فالجميع متفقون على جواز  
 الصلاة بكل ما ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم .

فذهب جمهور الحنفية الى العمل بالرواية الاولى ، لأنه - كما قالوا -  
 تعارضت الروايتان ، فتساقطتا ، فذهبنا الى العمل بما هو أدون منهما ، وهو  
 القياس على سائر الصلوات (٤٥) .

وقالت الشافعية : تعارضت الروايتان ، ورجحنا حديث النعمان بن  
 بشير ، لأنه موافق للقياس ، يعنى : يكون من قبيل الترجيح بالأمور  
 الخارجية التي منها ترجيح أحد المتعارضين بموافقه للقياس دون معارضة  
 الآخر (٤٦) .

(٤٣-٤٤) الحديث الاول رواه الامام مالك ، واحمد ، والنسائي  
 والشيخان ، وحديث عائشة حديث صحيح متفق عليه ، روى بعده  
 طرق ، والفاظ ، راجع في تفصيل ذلك : ( صحيح مسلم مع شرح  
 النووي ٢١٤-٢٦٣ ، والقسطلاني ٢٥٩-٢٧١ ، ومصابيح  
 السنة للبغوى ١/٧٣ ، وسبل السلام ٢/٧٢-٧٧ ، ونيل الاوطار  
 ٣/٣٧٥ ، ونصب الراية ٢/٢٢٥-٢٣٣ ، وسنن ابن ماجه  
 ١/٤٠٠-٤٠٢ ، وسنن الدارمى مع هامشها ١/٢٩٧-٢٩٨ ) .

(٤٥) شرح التلويح ٢/١٠٣-١٠٤ ، ومسلم الثبوت ٢/١٩٠-١٩١ ،  
 ومشكاة الانوار لابن نجيم ٢/١١١ .

(٤٦) فعلى هذا تكون النتيجة واحدة مع الحنفية ، فلا نزاع ، ولا خلاف  
 حقيقة ، ومن هنا رمى الاحناف بنبال الاعتراضات ، والانتقادات ،  
 فاضطروا الى التوقى عنها ، ولو بخرق ضعيفة ، وترس غير مستحكمة ،  
 وان كنت في ريب من هذا فهالك بعضا منها ،  
 يقول محمد بن نظام الدين الانصاري : ( ان المصير الى ما دونهما من

ج - ومثال تعارض القياسين ، والذهاب الى آثار الصحابة ما ورد من الاختلاف في طهارة سؤر الحمر الأهلية ، ونجاسته ، فانه يتعارض فيه

الحجة غير صحيح فان الحجة الواحدة كما تعارض آية ، تعارض آيتين ، فالآية المعارضة لآية تعارض الخبر الذي دونهما ايضا ) ، ثم اجاب بأن الخبر الواحد لما لم يكن له حكم عند مقابلة الآية صار بمنزلة التابع ، فيصلح مرجحا ،

واعترض على هذا بأنه ليس بشيء يصلح للجواب ، لأن الترجيح عند الاحناف لا يكون بما يصلح حجة ، والخبر في نفسه حجة لولا الآية .

ثم ينقل عن الشيخ الهداد أنه اجاب بأن الحجتين اذا كانتا صادرتين من متكلم واحد لا تعتبر عند التعارض بخلاف ما اذا كانتا لمتكلمين كالآيتين تعارضتا ، وتبقى السنة سالمة ، وقد رد عليه الانصارى بأنه لا يفقهه هذا العبد حق الفقه وان السنة والكتاب كلاهما كاشفان عن حكم الهي والتعارض بين الحكمين هو كلام الله تعالى الازلي وهو كلام متكرم واحد ، ثم قال : وغاية ما يقال في هذا المقام اذا وقع التعارض ولم يمكن الترجيح فاما ان يتقاعد الكل من الآيتين والخبر الموافق لاحدهما او الخبرين والقياس الموافق لاحدهما فيتعذر العمل في الحادثة وذا لا يمكن ، واما ان يعمل بالاصل وهو لا يجوز ايضا لأن الاصل ان كان دليلا فيتساقط فيما لا يمكن العمل به واما ان يعمل بكل منهما على سبيل التخير فلا يجوز ايضا ، لانه تخيير بين ما هو حرام العمل به وواجب العمل انعمل به ، فلقطع بفسخ احدهما ؛ واما ان يعمل باحدهما فيلزم ترجيح بلا مرجح . ثم نقل عن والده انه قد رأى في بعض كتب الاصول ان القياس اهدار جميع الحجج لكن انعقد الاجماع على اهدار القويين والعمل بالأدنى ، وقال : ( اذا ثبت هذا يسهل الأمر جداً ) .

اقول : فلا يخفى ضعف هذا الجواب ، لعدم ثبوت الاجماع بمثل هذا النقل ان اراد اجماع الامة ، وان اراد اجماع الحنفية فلا يكون قولهم حجة على غيرهم على فرض ثبوت اجماعهم به ، ثم اعترض بأنهم لم يذكروا ما اذا تعارض كتاب ، أو سنتان ، وافق الاجماع أحدهما .

ثم اجاب بأن الاجماع عند التعارض مقدم على جميع الأدلة ، فلا

قياسان : قياسه على عرفها الذي هو طاهر ، فيكون سؤرها أيضا طاهراً ، وقياسه على لبنها الذي هو نجس فيكون أيضا نجساً ، والجامع في كل منهما أنه مايع يخرج من بدنه لا في مخرج النجاسة ، فيتعارض القياسان ، ويتساقطان ، ثم يذهبون الى آثار الصحابة فهو أيضا متعارض بعضها لبعض ، فيذهبون الى الأصل ، وهو : حكم السؤر قبل أن يكون سؤراً ، فيقولون : ان الماء ان كان طاهراً لا يكون نجساً بذلك ، وان توضع به أحد ، وكان محدثاً ، فلا يرفع عنه الحديث ، ويبقى كما كان ، ولهذا قالوا بأنه يحتاج الى ضم التيمم اليه حتى يتأكد من رفع الحدث ، وصحة صلاته (٤٧) .

يبقى تعارض ، هذا ، وقد اعترض التفتازاني ، وقال بعده : - ( وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام : ان الأدنى يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيرجحه بخلاف المائل ، وان القياس يعتبر متأخراً عن السنة ، والسنة عن الكتاب فالتعارضان يتساقطان ، فيقع العمل بالمتأخر ) . واعترض على هذا المحشى حسن الجلبى بأنه ليس بشيء ، لتضمنه جعل دليل مستقل تابعا لما هو اقوى منه ، ولأن اعتبار ما لا يطابق الواقع غير معتبر عقلا وشرعا ، واقول وجميع هذه الاعتراضات تدل على ضعف المسلك ، وبالتالي على صحة الترجيح بكثرة الأدلة ، والترجيح بما يكون مستقلا بالحجية وسيأتي تفصيله في باب الترجيح انشاء الله .

راجع في هذا : (فواتح الرحموت على مسلم الثبوت ١٨٩/٢-١٩١ : وشرح التلويح على التوضيح ١٠٣/٢-١٠٤ ، ومראה الاصول بشرح مرقاة الوصول ص ٢٦٦-١٦٧ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٨٣-١٩٠ ، ومشكاة الانوار ١١١/٢٠-١١٣) .

(٤٧) مشكاة الانوار ١١١/٢-١١٢ ، والتلويح ١٠٤/٢-١٠٥ ، ومראה الاصول ص ٢٦٧-٢٦٨ ، وفواتح الرحموت ١٩٢/٢ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٩١-١٩٣ .



٤ - مثال تعارض الأثرين ، ما ورد من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : ( كل مسن سمين مأك ) ، لمن قال : لم يبق من مالى الا هذه الحميرات (٤٨) .

الذى يفيد حل أكله ، وطهارة سؤره بالاستلزام (٤٩) ، مع ما ورد ( ان النبي - صلى الله عليه وسلم - حرم لحوم الحمر الانسية ) (٥٠)

(٤٨) حديث جواز الاكل من لحوم الحمر الانسية رواه ابو داود ، والامام أحمد ، والطبراني ، وابن أبي شيبة ، والبخاري ، وعبد الرزاق ، راجع : ( سنن أبي داود ٧١٧/١ ، ونصب الراية ١٩٧/٤-١٩٨ والقسطلاني مع صحيح البخاري ٢٧٨/٨ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ١٥٣/٨ ، وقال النووي : ( مضطرب ، مختلف الاسناد ، شديد الاختلاف ، ولو صح حمل على الاكل منها في حال الاضطرار ) .

(٤٩) وانما يوجب حل اكله طهارة سؤره ، وحرمة نجاسته ، لمخالطة السؤر باللحمة المتولد من اللحم ، فان كان حلالا فهو طاهر ، فيكون سؤره ايضا طاهرا ، وان كان حراما ، فهو نجس ، فيكون سؤره نجسا ايضا ، راجع : ( شرح التلويح ١٠٤ ، ومراة الاصول ص ٢٦٧-٢٦٨ وشرح القسطلاني ٢٨٧/٨-٢٨٨ ، وفيه - نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، نهى تحريم لنجاستها ، وفي حديث أنس رضي الله عنه في الصحيحين « فانها رجس » ، وقيل ، لأنها لم تخمس ، أو لكونها جلالة ، ولا امتناع في تعدد العلة الشرعية على المرجح عند الأصوليين ) .

(٥٠) روى حديث النهى عن اكل لحم حُمير الأنسية الشيخان ، والامام احمد ، والترمذي ، وابن حجر ، والدارقطني ، والبقوي ، وغيرهم ، راجع : ( مصابيح السنة له ٧٥-٧٦ ، وصحيح البخاري بشرح القسطلاني ٢٨٧/٨-٢٨٩ ، وشرح النووي على مسلم ١٥١/٨-١٥٦ ، وفيض القدير ٣٠٤/٦ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ١٩١-١٩٣ ) .

المفيد حرمة لحمها ، ونجاسة سؤرها ، فتعارضان ، فذهبنا الى آثار الصحابة ، فوجدنا ان منهم : من ذهب الى حله ، وطهارة سؤرها كابن عباس ، ومنهم من ذهب الى أنه حرام ، وسؤره نجس كابن عمر رضى الله عنه ، قالوا : فتعارضنا ، فذهبنا الى حكم الأصل ، كما تقدم (٥١) .

### الثالث - مذهب المحدثين

ذهب جمهور المحدثين الى أن حكم الدليلين المتعارضين الجمع بينهما ان أمكن ذلك بضرب من التأويل الآتي تفصيله من بعد ، ثم ان لم يكن ذلك وعلم التأريخ بينهما فانه يحكم بنسخ المتقدم منهما بالتأخر ، وان لم يتسرا يحكم بترجيح أحدهما على الآخر ان وجد فيه ما يصلح مرجحا ، ثم التوقف ، أو الحكم بسقوط المتعارضين - على قاعدة اذا تعارضا تساقطا ، لكن نصوصهم تدل على أنه لا يوجد مثال صحيح واقعي لا في السنة النبوية ولا في الكتاب من باب الأولى ، وقد تقدم نصوصهم بهذا الصدد (٥٢) .

وهذه هي أهم المذاهب بصدد موقف المجتهد ، أو الباحث ازاء الأدلة المتعارضة وهناك مذاهب أخرى (٥٣) لا نطيل الكلام بذكرها لقلّة الاعتداد بها ، هذا ، ونحن نختار في بحثنا هذا مسلك الجمهور ، فنذكر أدلتهم ،

(٥١) شرح التلويح مع لتوضيح ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، ومראה الاصول ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٥٢) راجع ص ٥٩ - ٦١ عندنا ، والباحث الحديث مع حاشية احمد محمد شاكر ١٧٤ - ١٧٥ ، وتدريب الراوي ص ١٩٨ ، وجواهر الاصول في علم حديث الرسول لمحمد بن محمد علي الفارسي بتحقيق أظهر المباركفوري ص ٤٠ - ٤١ ، والاعتبار ص ٨ ، وما بعدها .

(٥٣) خلاصة المذاهب في حكم تعارض الدليلين الشرعيين ما يلي :-  
أ - مذهب الجمهور من مختلف المذاهب ، والمحدثين ، وغيرهم الجمع ، أولا ، ثم الترجيح ، ثم النسخ ، ثم التخيير ، أو التساقط .

ومناقشتها ، ثم نبين المذهبين الآخرين مع بيان أدلتهم ، ومناقشتها ، ثم نعقب.  
بيان ما نراه راجحا ، بحوله تعالى ، وقوته ، علما بأن هذا المسلك هو الذي  
ارتضاه الامام الغزالي في المستصفى ، وبهذا يدفع ما يفهم من كلامه ظاهرا  
من الاضطراب ، والاختلاف<sup>(٥٤)</sup> ، ومن كلام ابن السبلي في جمع  
الجوامع<sup>(٥٥)</sup> ، ومن كلام القاضي زكريا الانصاري<sup>(٥٦)</sup> .

---

ب - مذهب الحنفية جمهورهم على ان حكمه اولا - النسخ ، ثم  
الترجيح ، ثم الجمع ، ثم الانتقال من الاعلى الى الادنى ، ثم  
حكم الاصل ، في غير القياسين ، ثم التخيير في القياسين مطلقا ،  
عند الاستفتاء من قبله ، ثم الحكم بما مال اليه قبله .

ج - مذهب بعض الحنفية ، وبعض اهل الحديث ، انه يقدم محاولة  
النسخ على كل شيء ، ثم الجمع ، ثم الترجيح ، ومنهم : من  
يقدم الترجيح على الجمع .

د - مذهب جماعة من الظاهرية ، وبعض الجعفرية ، وهو المفهوم  
من كلام بعض الاصوليين الشوافع ان حكمه سقوط المتعارضين ،  
والتوقف من العمل بهما الى ان يوجد مرجح ، او العلم بتقديم  
احدهما على الآخر .

هـ - مذهب جمهور الشيعة ، وبعض المعتزلة ان حكمه التخيير بين  
العمل بأى واحد من المتعارضين ، فيجوز له ان يحكم بكل  
منهما ، أو بواحد منهما على الخيار ، راجع في تفصيل ذلك :  
[ الكوكب المنير ص ٤٢٦ ، وشرح المحلى ٢/ ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ومع  
الآيات البيّنات ٤/ ٢١٢ - ٢١٤ ، والمستصفى ٢/ ٣٩٢ ،  
وشرح التلويح ٢/ ١٠٣ ، واصول السرخسي ٢/ ١٣ - ١٤ ،  
والتقوانين المحكمة ٢/ ٢٨٢ ، والاحكام لابن حزم ٢/ ٢١ - ٢٢ ،  
وعامش الباحث الحثيث ص ١٧٥ - ١٧٦ ] .

(٥٤) انظر المستصفى ٢/ ١٣٩ - ١٤١ ، مع ص ٣٩١ - ٣٩٣ - ٣٩٥ .

(٥٥) شرح المحلى ٢/ ٣٩٥ ، ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٥٦) انظر شرح غاية الوصول على لب الاصول ص ١٤١ - ١٤٢ .

## ٢ - أدلة الجمهور :

واستدل الجمهور على تقديم الجمع على الترجيح وغيره مما ذهبوا اليه في هذا المجال بأدلة ، أهمها ما يلي :-

( الدليل الاول ) ان الادلة الشرعية يجب ان يحمل على ما لا يؤدي الى النقص ، والجمع والتوفيق بين الأدلة خير ما ينزه الادلة عن النقص لانه بالجمع يتوافقان ويزال الاختلاف المؤدى الى النقص والعجز ، بخلاف الترجيح فانه يؤدي الى ترك أحدهما ، وكذلك التخيير والنسخ وبخلاف التساقط حيث يؤدي الى ترك الدليلين كليهما ، وهذا ما اشار اليه الحازمي<sup>(٥٧)</sup> ( الدليل الثاني ) بناء العرف والعقلاء ، فان بناءهم في تعارض البيتين وأمثاله على الجمع ، اذ الجمع بين حقوق الناس عند تعارضهما لازم ، ولا يجوز ما يوجب حرمان أحدهم فيها ، وانما يحكمون بالتنصف ، فكذلك الحال عند تعارض الأدلة ، لأن الموافقة القطعية في الجملة مع المخالفة القطعية في الجملة أولى عندهم من الموافقة الاحتمالية<sup>(٥٨)</sup> يؤيد ذلك أمور :-

أ - ما ورد في باب الصلح : ( رجل استودع رجلا دينارا ، وآخر - استودع عنده ايضا - دينارين فضاع دينار منها - من الثلاثة - فحينئذ يعطي صاحب الدينارين ديناراً ويقسم الدينار الباقي نصفين )<sup>(٥٩)</sup> .

(٥٧) الاعتبار للحازمي ص ٥ - ٧ .

(٥٨) يعنى : اذا جمعنا بين متعارضين ، وعملنا ببعض من مدلول كل من الدليلين ، فعملنا حينئذ قطعاً ببعض الموافق للحق ، وهو الدليل الصحيح ، وخالفنا بعضه قطعاً ، لكن اذا تركنا احد الدليلين ، فيحتمل حينئذ اصابتنا للواقع تماما ، وذلك اذا اصبنا الدليل الصحيح ويحتمل خطأنا تماما ، وذلك اذا اخطأنا الدليل الصحيح ، والاول اولى ، لتأكد الاصابة في بعض قطعاً .

(٥٩) مشكاة المصابيح ص ٥٤ - ٥٨ .

( وجه الدلالة ) أنه وزع الخسران على صاحب الحقين ، ولم يرجح حق صاحب الدينار ، فيعطي ديناره كاملا ، ولا صاحب الدينارين ، فيعطاه الدينارين ، فكذاك الدليلان حينما فقد العمل بكل منهما بتمامه للتعارض ، فعمل بعض من كل منهما دون ترك احدهما •

ب - ما ورد في ميراث الخثى : ( يورث من حيث يبول ، فان كانا - أي موضعا بوله - سواء فيرث ميراث الرجل والنساء ) : أي نصف الأمرين •

( وجه الدلالة ) أنه تعارض فيه جهتا ارث ، فيحكم بكل منهما ، ولم يحكم بسقوط احدهما ، فكذاك الأدلة (٦٠) •

( الدليل الثالث ) انما جعل الشارع الأدلة لاستفادة الاحكام منها ، فالأصل فيها الاعمال ، وهو انما يكون بالجمع ، بخلاف الترجيح ، أو السقوط ، أو التخير ، ففي القوانين : ( لأن الأصل في كل منهما الاعمال فيجمع بينهما بما أمكن ) (٦١) •

( الدليل الرابع ) أن زيادة الظن لو كانت معتبرة في الأمارات ، لكانت معتبرة في الشهادات ، والتالي باطل ، فالمقدم مثله (٦٢) ، فحينما بطل الترجيح ، يجب العمل بكل منهما ، وذلك انما يكون بالجمع بينهما •

( الدليل الخامس ) ورد أخبار كثيرة ومستفيضة عند الجعفرية عن أنتمهم بالأمر بالجمع عند تعارض الاخبار بحيث بلغ عندهم مبلغ التواتر حسب ادعائهم (٦٣) •

---

(٦٠) المصدر السابق •

(٦١) القوانين المحكمة نقلا عن صاحب التمهيد ٢٨٣/٢ •

(٦٢) المصدر السابق •

(٦٣) المصدر السابق ٢٧٧/٢ - ٢٨٣ ، وانظر مشكاة المصابيح ص ٥٨ - ٥٩ •



( الدليل السادس ) أن دلالة اللفظ على جزء مفهومه دلالة تابعة  
للدلالة على كل مفهومه ، ودلالته على كل مفهومه أصالة ، فإذا عملنا بكل  
واحد من المتعارضين من وجه دون وجه ، فقد تركنا العمل بالدلالة التابعة ،  
وإذا تركنا العمل بالآخر بالكلية تركنا العمل بالدلالة الأصلية ، ولا شك أن  
ترك العمل بالتابعة ، والعمل بالأصل أولى من ترك العمل بالدلالة الأصلية<sup>(٦٥)</sup> .  
( الدليل السابع ) ما ذكره الشيرازي من أنهما دليلان يمكن  
استعمالهما ، وبناء أحدهما على الآخر ، فيجب ، دليل ذلك قوله تعالى :  
( فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ، ولا جان )<sup>(٦٥)</sup> وقوله تعالى : ( فوربك  
لنسألنهم أجمعين )<sup>(٦٦)</sup> .

فقال ابن عباس - رضى الله عنهما - : يسألون في موضع ، ولا يسألون  
في موضع آخر )<sup>(٦٧)</sup> .

وجه الدلالة هو : ان ابن عباس - رضى الله عنهما - حينما أحسن  
بوجود التعارض بين الآيتين حاول الجمع بينهما ، ولم يذهب الى ترجيح  
أحدهما على الأخرى ، وهو الترجمان للقرآن ، وجبر الأمة ، فدل على ان  
الجمع بين المتعارضين يقدم على غيره ، وهو : المطلوب .

( الدليل الثامن ) : أنهما دليلان يمكن بناء أحدهما على الآخر فلا  
يمكن إسقاطهما بدليل أنه اذا ورد عموم خبر الواحد مخالفا لدليل العقل  
لا يحكم بسقوطهما<sup>(٦٨)</sup> .

(٦٤) القوانين المحكمة ٢/ ٢٧٩ .

(٦٥) سورة الرحمن ٥٥/ ٣٩ .

(٦٦) سورة الحجر ١٥/ ٩١ - ٩٢ .

(٦٧) التبصرة ق ٢ - د - ص ١٦٤ .

(٦٨) المصدر السابق .

### ٣ - مناقشة أدلة الجمهور :

وهذه الأدلة المتقدمة ليست سليمة من الاعتراض ، والمناقشات ، بل يمكن إبطالها ، وتضعيف الاحتجاج بها ، وهذه خلاصة تلك الاعتراضات :-  
اولا - تنزيه أدلة الشرع موافق للعقل ، لكن لا نسلم كونه منحصرا في الجمع بينهما ، كما لا نسلم ان الترجيح يؤدي الى النقص ، كيف وقد رجح الصحابة خبر عائشة في ( وجوب الفسل بالتقاء الختانين ) على خبر أبي هريرة في عدم ايجابه لذلك ؛ كما أن النسخ لا يؤدي الى النقص بدليل وجوده في القرآن الكريم (٦٩) .

ومع وجود الواجب المختار في القرآن ، لا يسلم وجود الخل في القول بأن حكم المتعارضين التخير ، ويمكن أن يجاب عن هذا الجواب بأنه ما من شك أن الائتلاف والتوافق بين كلام الشارع أولى ، واختيار الاولى أولى ، وبأنه ما من شك أنه لا يحمل كلام الشارع على النسخ مهما وجد لهما محمل صحيح ، ولهذا ترى المفسرين ، وشراح الأحاديث عند وجود ما يوهم النسخ يحاولون الجمع اولا ، ثم يبينون وجه النسخ ، ولهذا تراهم احتاطوا في القول بالنسخ الا بعد العلم بالتأريخ ، وتقديم أحدهما على الآخر ، ولهذا ترى بعض الفقهاء أنكروا وجود النسخ ، ولا يوجد أحد ينكر الجمع والتوافق بين الأدلة ، لأن الأول يؤدي الى اهمال أحد الدليلين ، والآخر يؤدي الى اعمال كل منهما .

ثانيا - ويجاب عن الدليل الثاني والرابع بأن حاصلهما قياس الأدلة الشرعية على الشهادات ، وهو قياس مع الفارق ، لأن مدار الشهادة على النعبد ، بخلاف الأدلة ، فإن مبناها على الظن ، على أن بعض الفقهاء ، كالإمام

---

(٦٩) سيأتي ان بعض نصوص الكتاب يقدم ، ويرجح على بعض آخر ، كتقديم النص على الإشارة مثلا فوجوده في الكتاب دليل على عدم وجود النقص فيه .

مالك - رضى الله عنه - قال بجواز الترجيح بين الشهادات ، فالقياس ، قياس مع وجود الفارق بين المقيس ، والمقيس عليه ، او ان المقيس عليه غير متفق عليه وسيجيء في الباب الثالث ان شاء الله زيادة تفصيل لهذا •

( ثالثا ) ويجب عن الدليل الثالث بأنهم ان أرادوا أن اعمال الدليلين اولى من الترجيح ولو مع وجود المرجح ، فغير مسلم ، وان أرادوا أنه أولى عند عدم المرجح فمسلم ، ولكن لا يفيدهم ، لكونه أخص من المدعى ، وغير محل النزاع •

ويمكن الاجابة عن هذا باختيار الشق الأول ، ولكن لا يلاحظ المرجحات عند وجود التوافق والجمع بينهما كما تقدم نصوص الأصوليين بهذا الصدد •

( رابعا ) ويجب عن الدليل الخامس بأن الاخبار الواردة في ذلك بعد تسليم صحتها وحجيتها واستفاضتها ، فانها معارضة بأخبار أخرى دالة على جواز الأخذ بالترجح ، أو التخير<sup>(٧٠)</sup> •

( خامسا ) واما الدليل السادس ، فاعترض عليه - كما ذكره صاحب القوانين - أولاً - بان العمل بكل واحد منهما ، من وجه ، عمل بالدلالة التابعة من الدليلين معا ، والعمل بأحدهما دون الآخر عمل بالدلالة الأصلية والتابعة في أحد الدليلين ، وابطالهما في الآخر ، ولاشك في أولوية العمل بالأصل والتابع من العمل بالتابعين وابطال الأصلين<sup>(٧١)</sup> •

---

(٧٠) القوانين ٣٨٣/٢ ، والتقرير ، والتحرير ١٧/٣ - ١٨ ، وتوجيه النظر ص ٢٢٥ •

(٧١) القوانين ٢٧٩/٢ ، وأجاب عن هذا شارح التهذيب بأن العمل بتابع وأصل ، انما يكون راجعا عن العمل بالتابعين اذا كانا من دليلين ، اما اذا كانا من دليل واحد وكان التابعان من دليلين فلا ، وهو ظاهر فان فيه تعطيلاً للفظ ، والغاء له بالكلية ، ومن المعلوم ان التأويل اولى من تعطيل •

وثانيا - بأن العمل بكل من دليلين من وجه دون وجه ترك للعمل بدلالة كل منهما وعمل بالاحتمال الغير البالغ حد الدلالة المعبرة فهو في الحقيقة رفض لكل منهما ، بخلاف العمل بتمام أحدهما ، وطرح الآخر (٧٢) .

#### ٤ - ادلة القائلين بالترجيح اولا :

واستدل القائلون بتقديم الترجيح على الجمع ، وغيره بعدة ، منها :  
ما يأتي :-

( الاول ) اتفاق العقلاء جميعا عند تعارض الأدلة على تقديم الراجح ، وترك العمل المرجوح ، وعلى امتناع ترجيح المرجوح ، ومساواته بالراجح عندهم ، حتى ادعى الحنفية الاجماع على ذلك .  
جاء في تعليق الحامى : ( ان العقلاء يوجبون العمل بالراجح بعقولهم في الحوادث ، والأصل تنزيل الأمور الشرعية على وزان الأمور العرفية لتكونها أسرع الى الانقياد ) (٧٣) .

وجاء في مسلم الثبوت ، وشرحه ( والسرفه ان المرجوح في مقابلة الراجح ليس دليلا ، فليس في اهماله اهمال دليل ) (٧٤) .  
( الثاني ) ان عمل الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم عندما أشكل عليهم حديثان يدل على ذلك ، من جملة ذلك : تقديمهم حديث عائشة ، وأم سلمة ما يفيد وجوب الفسل بالتقاء الختانين ولو لم ينزل (٧٥) على حديث

---

(٧٢) القزويني هامش القوانين ٢/٢٧٩ ، ويجاب عن هذا بأن فيه تعارضا بين ما يقتضي الاهمال ، وهو التعارض ، ورجحنا جانب الاعمال ، لانه الاصل ، ولقاعدة ما لا يدرك كله لا يترك كله .

(٧٣) اصول الحامى على الحسامى ص ١١٩ ، وانظر التقرير والتحجير ٣/٣ .

(٧٤) فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢/١٩٥ .

(٧٥) بداية المجتهد ١/٤٥ - ٤٦ ، ومختلف الحديث هامش الام ٧/٨٨ - ٩١ .

ابي هريرة - رضى الله عنه - ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( انما الماء من الماء )<sup>(٧٦)</sup> ، الذى يفهم ، أو ينص على عدم وجوب الغسل الا بالانزال<sup>(٧٧)</sup> ، وقدموا خبر أم سلمة - رضى الله عنها - التي روت ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً وهو صائم )<sup>(٧٨)</sup> على ما روى ابو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ( من أصبح جنباً فلا صيام له )<sup>(٧٩)</sup> لأن زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم أعلم بهذه الامور

(٧٦) روى هذا الحديث الامام احمد ، والنسائي ، وابن ماجة ، وابو داود ، والبيهقي والترمذي - وصححه - والبخارى ، وغيرهم ، راجع : [ بداية المجتهد ١/٤٥ - ٤٦ ، ومختلف الحديث هامش الام ٧/٨٨ - ٩١ ، وسنن الدارمي بتحقيق عبدالله هاشم اليماني ١/١٥٩ بلفظ ( الماء من الماء ) ، والمصدرين السابقين ونيل الاوطار ١/٢٦٠ - ٢٦٢ ، ونظم المتناثر ص ٤٩ ، قال رواه احد عشر نفساً ، من الصحابة ، منهم : رافع بن خديج ، وابو هريرة ، وابن عباس ، وسنن ابن ماجة ١/١٩٩ ] .

(٧٧) راجع البرماوى في الألفية - في - ج ١ ، واللمع ص ٢٥ - ٢٦ ، والحامى على الحسامى ص ١١٩ .

(٧٨) رواه اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجة ، والامام احمد ، ومالك ، والطحاوى ، والدارمي ، وغيرهم ، راجع : [ سنن الدارمي ١/٣٤٥ ، وبلوغ المرام مع سبل السلام ٢/١٦٥ ، منتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٤/٢٣٨ - ٢٤٠ ، ونظم المتناثر ص ٨٧ ، وشرح القسطلاني مع صحيح البخارى ٣/٣٦٦ - ٣٦٧ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ٥/٨٣ - ٨٨ ، وفيض القدير مع الجامع الصغير ٣/٥٦١ ] .

(٧٩) هذا الحديث رواه الامام مسلم ، بلفظ « من ادركه الفجر ٠٠ » والامام مالك ، وغيرهما من حديث ابي هريرة ، راجع : [ صحيح مسلم ٥/٨٣ ، وفيه ان ابا هريرة رده الى الفضل ، فقالت سمعت ذلك منه » ، وسبل السلام ٢/١٦٥ ، ونيل الاوطار ٤/٢٣٨ - ٢٤٠ ، وفيه نقلاً عن ابن عبد البر تواتر الحديث الاول ، واما حديث ابي هريرة هذا ، فأكثر الروايات انه كان يفتى بذلك لا انه سمعه من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) .



من غيرهن<sup>(٨٠)</sup> .

( الثالث ) ذكر غير واحد منهم انعقاد الاجماع عليه ، فيقول الانصارى :

( قلنا : تقديم الراجح هو المعقول وعليه انعقد الاماع )<sup>(٨١)</sup> .

• وهناك أدلة أخرى سيأتي أكثرها في الباب الثالث ان شاء الله تعالى .

#### ٥ - مناقشة ادلة القائلين بتقديم الترجيح :

ويمكن أن يجاب عن ( الدليل الاول ) بان النظر الى السراج من الأدلة والمرجوح منها انما يكون عند عدم امكان الجمع ، اذ الترجيح انما يكون لدفع التعارض باسقاط احدهما عن العمل ، والأدلة بعد الجمع والتوفيق تكون متوافقة فلا تحتاج الى الترجيح أصلا ، وبذلك صرح بعض الأصوليين<sup>(٨٢)</sup> .

وعن ( الدليل الثاني ) بان ما استدلوا به انما يدل على وجوب الاخذ بالترجيح وهو مسلم ولا نزاع فيه بل الكلام في تقديم الجمع على الترجيح او العكس ولا ينهض دليلهم لدعاهم بدليل ان حديث الجنب ، وحديث وجوب الفصل مما لا يمكن الجمع بينهما فعند التحقيق يكون حجة عليهم لا لهم وعن ( الدليل الثالث ) بان انعقاد الاجماع ممنوع ان ارادوا اجماع الأمة وان ارادوا اجماع الحنفية ، فلا يكون حجة ملزمة على غيرهم ، ان سلم ذلك لهم .

#### ٦ - ادلة القائلين بسقوط المتعارضين اولا :

واستدل القائلون بسقوط المتعارضين بعدة أدلة اهمها :-

الاول - ان التعارض اختلاف والاختلاف ليس من عند الله تعالى لقوله :

---

(٨٠) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٨١) المصدر السابق .

(٨٢) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٣٦٢ .

« ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا » فالدليلان

المتعارضان ليسا من الله فيسقطان •

الثاني - انه تعارض لفظان ، وامكن فيه وجهان من الاستعمال ، لم يكن

أحد الوجهين بأولى من الآخر في الاستعمال ، فوجب اسقاط الجميع •

الثالث - ان البناء والجمع اما ان يكون بنفس اللفظ ، وهو لا يدل عليه ،

أو بدليل آخر وليس معكم في الجمع دليل فوجب التوقف ، والقول

بسقوط المتعارضين •

الرابع - انه يحتمل أن يكون احدهما منسوخا بالآخر ، ويحتمل أن يكون

مرتبا عليه ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر ، كما لو احتمل

وجهين من الترتيب ، لا مزية لأحدهما على الآخر •

الخامس - ان ادلة الشرع فروع أدلة العقل ، والتعارض في أدلة العقل

لا يقتضي الترتيب ، بل سقوطها ، والتوقف عن العمل بها ، وكذلك

في الأدلة الشرعية •

السادس - ان الشهادتين اذا تعارضا سقطتا فكذلك الخبران<sup>(٨٣)</sup> •

السابع - ويستدل على هذا ايضا بأنه لا يمكن القول بوجوب كل واحد

من المتعارضين على سبيل الوجوب العيني لمكان عدم التمكن ، ولا يمكن

القول بوجوب واحد معين لعدم المرجح<sup>(٨٤)</sup> ولا يمكن القول بالوجوب

التخييري عند التعارض وحده ، لأنه يلزم حينئذ خلو حجية الخبر عن

---

(٨٣) ذكر هذه الوجوه الست الشيرازي في التبصرة ، انظرها ق ٢ - أ -

ص ١٦٥ - ١٦٦ •

(٨٤) ويعترض على هذا بان الادلة المتعارضة على قسمين : ما يوجد فيه

الترجيح لاحدهما على الآخر ، وما لا يوجد ، فدعوى عدم وجود

المرجح مطلقا ممنوعة الا على ما اول به القمي كلام صاحب التمهيد

راجع : ( القوانين المحكمة ٢/ ٢٨٣ ) •

الدليل عند عدم التعارض ، أو استعمال الدليل الدال على الحجية في  
أزيد من معنى واحد ، وكلاهما فاسدان ، ولا يمكن القول بوجود  
العمل بالخبر عينا في صورة عدم التعارض ، وبأحدهما تخيرا ، ولا  
بعينه في صورة التعارض ، لان احدهما لا بعينه ليس من افراد الخبر  
بل هو فرد منتزع عنها فلم يبق الا القول بوجود العمل بواحد معين  
عند الله مجهول عندنا وهو ما طابق الواقع ، ولازم ذلك سقوط الدليلين  
والتوقف عن العمل بهما<sup>(٨٥)</sup> .

#### ٧ - مناقشة ادلة القائلين بسقوط المتعارضين :

ذكر الأدلة الست الأول العلامة ، أبو اسحاق الشيرازي ، وأجاب عن  
كل واحد منها بما حاصله :

اولا - أجب عن الدليل الاول - بأنه لا نسلم أن بينهما اختلافا ، بل هنا  
يتفقان عند البناء والترتيب .

ثانيا - بأنه لو اوجب هذا الاختلاف كون المتعارضين من عند غير الله لوجب  
القول بذلك عند تعارض الآيتين ، ولما اتفقا على ان ذلك لا يعد  
اختلافا في الآيات لامكان البناء ، فكذلك في الأخبار<sup>(٨٦)</sup> .

ثالثا : ويمكن أن يجاب عن هذا - أيضا ، بما تقدم سابقا من أن معنى  
الاختلاف في الآية هو التناقض ، بدليل توصيف الاختلاف بالكثير ،  
والتعارض أعم من التناقض ، ولا يلزم من نفى الخاص نفى العام<sup>(٨٧)</sup> .  
ويجاب عن الدليل الثاني - اولا - بأن وجوب الاستعمال عندنا انما  
يكون اذا امكن وجهها واحدا في الاستعمال ، أما اذا أمكن أن يستعمل على

صريح نفي ان  
نفي العام

(٨٥) مشكاة المصابيح ص ٥٨ - ٦١ .

(٨٦) التبصرة ١٦٥/٢ - ١٦٦ .

(٨٧) انظر القرطبي ٢٨٨/٥ ، والآلوسي ٩٢/٩ .

وجهين لم يقدم أحد الوجهين على الآخر الا بضرب من الترجيح<sup>(٨٨)</sup> .  
ثانيا - ويجب عن المثال بأن الحديثين من باب تعارض العام والخاص  
من وجه فيخص عموم كل منهما بخصوص الآخر ، اذ ليس أحدهما بأولى  
من الآخر .

٢٧/ ] وأما الدليل الثالث فيجاب عنه - أولا - بأن هذا يبطل بناء احدي  
اليتين على الاخرى ، فانه يجوز ذلك وان لم يدل عليه دليل آخر ، أو  
لا يفهم من اللفظ .

ثانيا - ان الأدلة التي تقضي الجمع بين المتعارضين تدل على وجوب  
العمل بكل واحد من الدليلين ، وكلام صاحب الشرع منزّه عن التناقض فلم  
يبق الا الجمع والترتيب<sup>(٨٩)</sup> .

ثالثا : لا نسلم عدم وجود دليل من اللفظ ، ولا من الخارج ، ففي  
مثل قوله صلى الله عليه وسلم : ( من نام عن صلاة ، أو نسيها فليصلها اذا  
ذكرها )<sup>(٩٠)</sup> المفيد جواز قضاء تلك الصلاة في أي وقت من الأوقات ، ولو  
صادف الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، مع ( نهيه صلى الله عليه وسلم بعد  
انصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ) ، المتقدم ،  
المفيد عدم جواز الصلاة في تلك الأوقات الثلاث ، فالقرينة على تخصيص

(٨٨) التبصرة ق ٢ - ١ - ص ١٦٥ .

(٨٩) التبصرة ق ٢ - ١ - ص ١٦٦ .

(٩٠) رواه الشيخان ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابو داود ،  
والائمة : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم عن أنس بن مالك ،  
راجع : [ فيض القدير ٢٣١/٦ - ٢٣٢ ، والبخارى ١/١٦٢ ، مع  
شرح القسطلاني ١/٥١٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٣/٣٦٧ -  
٣٦٩ ، والجامع الصغير ٢/١٨٢ ، وفيه « من نسي صلاة او نام  
عنها ، فكفارتها ان يصلّيها اذا ذكرها » ] .

الاول من الثاني موجودة ، وهو فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بمحضر الصحابة ، مع أمره بالاعتداء بما في الصلاة ، وان القرينة موجودة في اللفظ أيضا ، وهو قوله « فليصلها » بصيغة الأمر الدال على الوجوب عند عدم انصارف ، ودليل آخر من الخارج قوله صلى الله عليه وسلم « لا يتجرى أحدكم وفي رواية ، لا تحروا صلاتكم طلوع الشمس ، ولا غروبها - فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها »<sup>(٩١)</sup> ، والاثم عن الصلاة أو الناسي ليس متحريرا قصدا الاوقات المنهى عنها ، فالقول بعدم وجود دليل لا من اللفظ ولا من غيره ممنوع<sup>(٩٢)</sup> .

واما الدليل الرابع - فيجواب عنه - أولا - بأن الاحتمالين موجودان في الآيتين متعارضتين ، ويقدم الترتيب والجمع فيهما على القول بالنسخ ، فكذلك هنا<sup>(٩٣)</sup> .

ثانيا - ان الجمع والترتيب أظهر من النسخ لان في الاول استعمال الدليلين وفي النسخ اسقاط احدهما ، والاعمال أولى<sup>(٩٤)</sup> .

وأما الدليل الخامس - فيجواب عنه بالفرق بين أدلة العقل والنقل فان العقل يحتمل التأويلات الكثيرة من النسخ والتخصيص والتقييد ، بخلاف العقل فيجوز فيه البناء بالجمع بخلاف العقلي<sup>(٩٥)</sup> .

---

(٩١) هذا الحديث صحيح اتفق عليه الشيخان ، ورواه الامام الشافعي ، بعدة طرق ، والفاظ ، راجع البخارى ١/ ١٣٤ ، ومع شرح القسطلاني عليه ١/ ٥١٠ - ٥١٢ ، وصحيح مسلم ١/ ٢٢٨ ، ومع شرح الامام النووى عليه ٥/ ١١٣ ، ومختلف الحديث هامش الأم ٧/ ١٣٥ ] .

(٩٢) نحاف الحديث للشافعي هامش الأم ٧/ ١٣٥ .

(٩٣) التبصرة ص ١٦٦ .

(٩٤) المصدر السابق .

(٩٥-٩٦) المصدر السابق .



وأما الدليل السادس - فأجاب الشيرازي بأنه ان أمكن استعمال الشهادة وجمعهما ، جمعناهما ، كما اذا شهد شاهدان بمساءة وآخران بقضاء خمسين منها ، فيجمع بينهما ، كما يجمع بين الخبرين ، وان لم يكن سقطاً كالخبرين اذا لم يمكن استعملها<sup>(٩٦)</sup> .

وأما الدليل السابع فاعترض عليه التبريزي ( بأننا نمنع عدم امكان القول بوجوب العمل بكل منهما عينا بعد تقيد الوجوب بالقدرة ، والتمكن ، كما هو كذلك في جميع الموجبات الشرعية بحكم العقل القاطع )<sup>(٩٧)</sup> .

#### ٨ - الرأي الراجح :

وقد اتضح من موازنة أدلة الفرق المختلفة ، ومناقشتها أن الراجح هو: رأي الجمهور الى هو تقديم الجمع على الترجيح وتقديم الترجيح على السقوط ، أما الاول فلأن أدلة الجمع تجعل الأدلة متوافقة والأصل عدم وجود الاختلاف فيها صوريا كان او حقيقيا ، ولا سيما عند القائلين باشتراط عدم امكان الجمع في القول بالترجيح<sup>(٩٨)</sup> ، كما أن الجمع أولى بالأدلة السريعة ، فهو أولى بالتقديم<sup>(٩٩)</sup> .

---

(٩٧) مشكاة المصابيح في التعادل ، والتعارض والتراجيح ص ٥ .

(٩٨) ارشاد الفحول ص ٢٧٦ ، وتعليق الحامى ص ٣٨ .

(٩٩) وقد ذهب بعض الباحثين الى رأي جديد ، وهو القول بالجمع في بعض الاحيان وبالترجيح في بعض آخر ، وقال بأنه حل وسط ، ويعترض عليه بأنه ان اراد بالقول بالجمع في بعض الاحيان امكانه من غير ملاحظة الترجيح ، فهو رأي الجمهور ومخالف لما قبله ، وان اراد انه يقول بالجمع عند عدم امكان الترجيح ، فيقول بالترجيح عند وجود ما يرجح بعد فهو رأي الحنفية ، ليس رأيا وسطا ، وان اراد القول بالجمع في بعض الاحيان بالتشهي من غير باعث ، وكذلك الترجيح من غير تقييد بوجود المرجح او عدم امكان الجمع فيرد عليه

وأما الشق الثاني فلأن السقوط يؤدي الى تعطيل الأحكام لعدم الدليل،  
وأما الترجيح فيرشد الى الأحكام ، كما أن عمل الصحابة شاهد قوى  
على ذلك .

ويجب عما استشكله الجزائري<sup>(١٠٠)</sup> نقلا عن بعض العلماء ، من أن  
تقديم الجمع على الترجيح الذي حاصله : أن القول بتقديم الجمع يؤدي  
الى الجمع بين الحديث المقبول وغير المقبول<sup>(١٠١)</sup> ، والحديث الصحيح مع

---

اهدار الدليل في بعض الاحيان ، وانه ترجيح بلا مرجح في بعض  
الاحيان ، ويكون كمذهب المعتزلة في القول بوجود منزلة بين  
المنزلتين وذلك من غير دليل ، راجع : [ مجلة كلية الامام الاعظم  
العدد الاول ص ١٨٢ ] كما ويجب عما اعترض به على مذهب  
الجمهور من « انه يؤدي الى تحميل النص فوق ما لا يحتمله  
لاجل التوفيق ) بأن هذا انما يرد على الذين يقبلون جميع التأويلات  
القريبة والبعيدة ، وهو خلاف الصحيح ، بل الصحيح اشتراط كون  
التأويل بحيث لا يخرج عن عرف اللغة والاستعمال ، كما سيأتي  
في الباب الثاني .

(١٠٠) هو طاهر بن صالح بن احمد الجزائري ، الدمشقي ، بحاث من  
اكابر العلماء ، باللغة ، ولد سنة ١٢٦٨هـ ، وتوفي سنة ١٣٣٨هـ  
في دمشق ، كلف باقتناء المخطوطات وساعد على انشاء دار الكتب  
الظاهرية ، له نحو عشرين مؤلفا ، منها : ( تسهيل المجاز - ط )  
و ( توجيه النظر - ط ) في علم الحديث ، راجع : ( مجلة المجمع  
العربي ٥٧٧/٨ ، والاعلام ٣/٣٢٠ ) .

(١٠١) الحديث المقبول ، هو : الذي يعمل به وهو اربعة انواع : حسن ،  
وصحيح لذاته ، ولغيره ، والمردود : بخلافه ، ومن اقسامه المعلق ،  
والمرسل ( شرح نخبة الفكر ص ٦٥ - ٦٦ ، وجواهر الاصول  
ص ١٧ - ١٨ ، وقواعد التحديث ص ١٠٨ ) .

انشاذ<sup>(١٠٣)</sup> أو المبدل<sup>(١٠٣)</sup> ، أو المضطرب<sup>(١٠٤)</sup> ، وقد تقرر في علم اصول الحديث ان الحديث المقبول اذا عارضه حديث مردود أخذ بالمقبول وترك الآخر ؛ اذ لا حكم للضعيف مع القوى ولا للشاذ مع المقبول<sup>(١٠٥)</sup> .

يجاب عن هذا بمايلي :-

اولا - بما تقدم في شروط التعارض أما عند من اشترط التساوى بين المتعارضين فلا يرد ما ذكر ، واما عند غير المشترطين ، فبما تقرر من ان كون الدليل حجة شرط من شروط صحة التعارض والشاذ مع المقبول لا تعارض بينهما لعدم حجية الشاذ ، واما بناء على القول بحجتيه وعليه المحققون من اهل الحديث فلا منافاة بين القول بالجمع وما قرره اهل الحديث .

ثانيا - ويمكن ان يقال أيضا أن تقديم الجمع مذهب اكثر اهل الاصول وعدم حجية الشاذ مذهب بعض اهل الحديث فلا منافاة بينهما ، والله اعلم بالصواب .

---

(١٠٢) الشاذ : حديث تفرد به ثقة ، وخالفه من هو اوثق منه ، ( المصدر السابق ص ٥٤ - ا وفيه ) فان خولف بأرجح فالراجح محفوظ ، ( المرجوح شاذ ) ، والباحث الحثيث ص ٥٦ ، وقواعد التحديث ص ١٣٠ - ١٣١ ) .

(١٠٣) في شرح نخبه الفكر هامش لقط الدرر ص ٥١ - ٥٢ نقلا عن ابن الصلاح أنه قسم الزيادة الى ثلاثة اقسام :

- (أ) ما لا يقبل اتفاقا وهو ما يقع مخالفا لما رواه سائر الثقات .
- (ب) ما يقبل اتفاقا وهو ما لا مخالفة فيه .
- (ج) ما هو مختلف فيه وهو ما يقع بين هاتين المرتبتين ( قواعد التحديث ص ١٣١ ، والباحث الحثيث ص ٥٦ - ٥٨ ) .

(١٠٤) المبدل : ما كانت المخالفة بابدال الرأي ولا مرجح لاحدى الروايتين ( لقط الدرر ص ٨٠ - ٨١ ) .

(١٠٥) المردود : خلاف المقبول باقسامه الاربعة انظر ( توجيه النظر ص ٢٣٥ ) .

واخيرا نختم حكم التعارض بذكر أمرين نرى من الضروري الإشارة  
اليهما وهما ما يأتي :-

الاول - أن ما تقدم حكم المتعارضين من حيث هما متعارضان بقطع  
النظر عن كونهما عامين، أو خاصين، أو عاما وخصا مطلقين ، أو من وجه •  
واما بالنسبة لهذا فسيأتي حكمهما في مبحث تعارض العام والخاص ، وكذلك  
بصرف النظر عن كونهما مطلقين ، أو مقيدين ، أو مطلقا ومقيدا •  
وأما حكمه من هذه الحثية فسيأتي في مبحث المطلق والمقيد في  
الباب الثاني •

والثاني - تقدم ان التعارض قد يكون بين الدليلين وقد يكون بين اكثر  
من دليلين ، ثلاثة فأزيد ، وما تقدم حكم التعارض بين دليلين ، وأما اذا وقع  
التعارض بين اكثر من دليلين ففيه تفصيل استوعبه التبريزي في مشكاة  
المصابيح ، فمن أراد أن يزيد من المعلومات فليرجع اليه ، ونحن تركناه لقلة  
فائدته ، وعدم جدواه (١٠٦) •

---

(١٠٦) راجع مشكاة المصابيح في التعارض والتعادل ، والتراجيح للتبريزي  
مبحث خاص في حكم التعارض فيما هو اكثر من دليلين •

المصباح للتبريزي  
في التراجيح والتعادل  
والسفر





### المبحث الثالث

#### التعارض عند اهل المناظرة ، والجديين :

ويشتمل هذا المبحث على حكمه ، ومرتبته عندهم ، وما يشترط في

صحة التعارض ؟ وكيف يجاب عنه عندهم ؟ وبما يجاب عنه ؟

لغني الخ  
الكتات  
ويزن لهما  
شهادة  
عظم ليكن الكتات

المستند : لفظ  
لغة صفائي ، و  
المفرد بولطه القوم

## التعارض عند اهل المناظرة<sup>(١)</sup>

- والكلام فيه يحتاج الى التكلم في الأمور الآتية :-
- ( الأمر الأول ) حكم التعارض عند أهل المناظرة ، بمعنى هل تصح المعارضة عندهم ؟ ، اختلفوا في هذا الى مذهبين :-
- ١ - ذهب جماعة منهم الى أنه لا يجوز للسائل<sup>(٢)</sup> أن يعترض على المدعى المعلن بالمعارضة ، لأنه يسير بذلك غاصبا<sup>(٣)</sup> لمنصب المستدل وهو لا يجوز ، ولأنه يصير مستدلا ، وحقه الاعتراض المجرد ، ولأن المعارضة تسليم بدليل المعلن اللازم للحكم ، وتسليم اللازم وتسليم الملزوم .
- ٢ - وذهب الجمهور الى أن المعارضة مقبولة لأنها في الحقيقة اعتراض على العلة ، فتكون مقبولة كالممانعة ، ولأن العلة ، والادلة التي يتمسك بها لا تتم حجة ما لم تسلم عن المعارضة ، بدليل أن القرآن الكريم انما صار حجة عند السلامة عن المعارضة ، فتكون المعارضة اعتراضا على العلة من حيث المعنى<sup>(٤)</sup> .

(١) المناظرة : توجه الخصمين في النسبة بين الامرين اظهارا للصواب ، والمجادلة : هي المنازعة لالزام الخصم ( الآداب الشريفة ص ١٣٢ ) .

(٢) السائل : من اقام نفسه لنفي الحكم الذي يريد المدعى اثباته (المصدر السابق) .

(٣) الغصب/ اخذ منصب الغير ، او هو : منع مقدمة الدليل ، واقامة الدليل على نفيها قبل اقامة المعلن الدليل على ثبوتها سواء كان يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فيه ضمنا او لا ( تعريفات ص ٩٧٠ والآداب الشريفة ص ١٣٣ ) .

(٤) وبهذا يحجب عما استدلل به الفريق الاول من ان المعارضة تسليم لدليل المعلن حاصله : ان التسليم الظاهري لا فائدة فيه مع انه في الحقيقة اعتراض ، وهدم لما يبنيه اندعى ، لانه محاولة لهدم الدليل ويلزم منه هدم المدعى .

والرأي الاخير أولى بالقبول ، وذلك لقوة أدلتهم ، ولعمل السلف والخلف بذلك •

( الأمر الثاني ) متى يكون للسائل أن يعترض على المدعى المستدل بالمعارضة ؟ أو ما هي رتبة المعارضة عند أهل المناظرة ؟  
الجواب على ذلك ، بعد ما تحقق أن للسائل على الأصح حق الاعتراض بالمعارضة فليعلم ان للسائل ثلاث وظائف عند اهل المناظرة ، وهذه هي الثلاثة :-

الوظيفة الاولى - المنع ، ويسمى الممانعة ، وهي : عدم قبول السائل مقدمات الدليل كلها ، أو بعضها ، سواء كان في نفس الوصف ، أو في صلاحية الوصف لترتب الحكم عليه ، أو في نفس الحكم ، أو في نسبة الحكم الى الوصف •

مثال الاول - قول الشافعي - في كفارة الافطار للصوم - : انها عقوبة متعلقة بالجماع ، فلا تكون متعلقة بالأكل والشرب كحد الزنا •  
فنقول لهم : لا نسلم وجود الوصف الذي تدعيه في المتنازع فيه ، وهو انجماع ، بل العلة : الافطار عمداً ، وهو حاصل بالأكل والشرب<sup>(٥)</sup> •  
ومثال الثاني - قول الشافعية ، في اثبات الولاية على البكر في النكاح :-  
انها بكر جاهلة بأمر النكاح ، لعدم الممارسة بالرجال ، فيولى عليها وليها ، ولو كانت بالغة ،

فيقول الحنفية لهم : سلمنا وجود الوصف فيها لكن لا نسلم أن وصف البكارة صالحة لهذا الحكم ، لأنه لم يظهر له تأثير في موضع آخر ، بل الصالح لاثبات الولاية ، هو : وصف الصغر بكراً كانت أو ثيباً ، بدليل تأثيره في ثبوت الولاية عليها في مالها ايضاً •

---

(٥) شرح الحامي على الحسامي ص ١١٣ •

ومثال الثالث - تعليل الشافعي - في سنته تكرار مسح الرأس - بأن  
المسح ركن ، فيسن تثليثه ، كفصل الوجه واليدين ،

فقول لهم : لا نسلم ان الوصف ما ذكرتم وهو أن المسنون التثليث ،  
بل المسنون : الاكمال بعد اتمام الغرض ، ففي الوجه المطلوب الاستيعاب ،  
فيصير الى التثليث وفي الرأس ليس الاستيعاب مطلوبا فيصير الى الاكمال ،  
وهو : مسح كل الرأس مرة •

ومثال الرابع - أن تقول - بعد التسليم بالأمور الثلاثة : وجود  
انوصف ، وصلاحيته للحكم ، وكون الوصف هو ما عينه السائل ، نقول  
لهم في مسألة سنته التثليث في مسح الرأس : لا نسلم ان التثليث في غسل  
الوجه معلل بالركنية ، بدليل الانتقاض بالقيام والقراءة ، فانهما ركنان ،  
ولا يسن التكرار فيهما ، وبالمضمضة ، والاستنشاق ، حيث يسن تثليثهما  
وليسا بركنين (٦) •

الوظيفة الثانية - النقض ، ويسمى المناقضة ، وهي : تخلف الحكم عن  
انوصف الذي ادعى المعلن كونه علة مطلقا - عند المانعين من تخصيص  
العلة ، وعند غيرهم ، هو : ما ذكر مع قيد - لا لمانع بعد ( كونه علة ) (٧) •  
الوظيفة الثالثة - المعارضة ، وهي عندهم : اقامة الدليل على خلاف  
ما أقام المعلن عليه الدليل ، وهي على ثلاثة أقسام (٨) :-

(٦) المصدر السابق • والآداب للكليني ص ٤٨ - ٥٠ •

(٧) راجع في تخصيص العلة مطلقا ، او لمانع شرعى الاسنوى والابهاج  
٧٥/٣ - ٨١ ، وشرح التنقيح للقرافي ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، ومسلم  
الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٢٩٢ - ٢٩٣ •

(٨) الكليني في الآداب والمناظرة ص ٤٨ - ٥٠ ، وحاشية البناني على  
شرح المحلى وجمع الجوامع ٢/٣١٣ •



أ - المعارضة على سبيل القلب ، وهي : ما كان دليل المعارض عين

دليل المستدل •

مثال ذلك : أن يقول الشافعي : عقد الفضولي عقد في حق الغير بلا ولاية عليه ، فلا يصح كالشراء ، فيجاب بأنه عقد ، فيصح كشراء الفضولي •

ب - المعارضة بالمثل ، وهي : ما كان دليل المعارض عين دليل المستدل مادة ، وصورة بان يكونا كلاماً واحداً ، ومن شكل واحد ، وتسمى هذه معارضة بالقلب •

مثال ذلك : قول المعلل : العالم قديم ، لأنه مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم ، فالعالم قديم ، فيقول المتكلمى المعارض - دليلكم وإن دل على ما ادعيتم ، لكن عندنا ما ينفيه وهو أنه حادث ليس بقديم ، لأنه متغير ، وكل متغير ليس بقديم ، فالعالم ليس بقديم •

ج - المعارضة بالغير ، وهي : ما تكون دليل المعارض غير دليل المستدل صورة ، وحقيقة ، بل كان عينه في المادة فقط<sup>(٩)</sup> •

مثال ذلك : ما اذا قيل : الذهن بسيط لأنه يلاحظ الأمور البسيطة ، ويدركه ، وكل ما يلاحظ البسيط بسيط ، فالذهن بسيط ، فيعارض بأن دليلكم وإن دل على ذلك لكن عندنا ما ينفيه ، وهو انه كلما كان الذهن يلاحظ المركب لا يكون بسيطاً ، لكنه يلاحظ المركب ، فلا يكون بسيطاً<sup>(١٠)</sup> .  
وأما الوظائف المقررة للسائل المقرض على أدلة المدعى المعلن عند الأصوليين فخمسة ، وهي ما يلي :-

١ - القول بموجب العلة ، وهو : التزام ما يلزمه المعلن بتعليقه مع بقاء النزاع في الحكم المقصود •

(٩) شرح حسن باشا على الكلنوبى في الآداب ص ٥١ - ٥٢ •

(١٠) المصدر السابق ، والآداب بحاشيتي البنجويني والقرداغي ص ٧٣ - ٧٤ •

مثال ذلك : قول الشافعية : صوم رمضان فرض ، فلا يتأدى الا بتعيين النية ، فيقول الحنفية لهم : انه فرض ، وانه لا يتأدى الا بتعيين النية ، لكن التعيين نوعان : تعيين من جانب العباد قصداً ، وتعيين من جانب الشرع ، فان اردتم الثاني فموجود ، وان اردتم الاول فلا دليل لك عليه .

٢ - المناعة ، وهي : منع ثبوت الوصف في الأصل ، أو في الفرع ، أو منع صلاحيته للحكم ، أو منع نسبة الحكم الى الوصف<sup>(١١)</sup> .

مثال ذلك : قول الحنفية - في بيع التفاحه بالتفاحين - : انه بيع مطعوم يقطع مجازفة فيحرم كصبرة حنطة بصبرة أخرى .

٣ - فساد الوضع ، وهو : كون الوصف في نفسه مقتضيا لغير ما حكم به المعلن ولكن هذا لا يتأني في الأدلة الشرعية السمعية .

مثال ذلك : ان يقال : الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية ، فينقض بتطهير الخبث ، ويجب ان المراد انهما تطهيران حكمان فلا يرد ذلك<sup>(١٢)</sup> .

٤ - المناقضة ، وهي : تخلف الحكم عن العلة ،

مثال ذلك : قول الشافعي : الوضوء ، واليتم طهارتان ، كيف افرقا ، يحتاج الثاني الى النية دون الأول ؟ فانه ينتقض بغسل الثوب أو البدن عن النجاسة الحقيقية حيث لا يحتاج شيء منها الى النية<sup>(١٣)</sup> .

٥ - المعارضة ، وقسموها على قسمين : وهما :-

أ - المعارضة الخالصة ، وهي : ابطال دليل المعلن بنفس دليله ، وهي اما أن يثبت نقيض حكم المعلن بعينه ، أو بتغيير ، أو يثبت حكماً يلزم منه ذلك النقيض .

(١١) التوضيح مع التلويح ٩٤/٢ - ٩٥ ، ومشكاة الانوار ٤١/٣ - ٤٢ .

(١٢) التوضيح مع التلويح ٩٦/٢ - ٩٧ .

(١٣) مشكاة الانوار ٤٢/٣ ، والابهاج ٧٢/٣ - ٧٤ .

مثال الاول : قول الشافعية - في الاستدلال على سنية تثليث مسح

الرأس - : انه ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالفعل .

فيقول الحنفية - في ردّ سنته ذلك - : نعم مسح فلا يسنّ تثليثه

كمسح الخف ، والجيرة ، وهذا أقوى الوجوه ، لانها تدل بالصراحة على المقصود بالمعارضة ، من اثبات <sup>نفي</sup> حكم المعلن بعينه .

ومثال الثاني : قول الحنفية - في الصغيرة التي لا أب لها - : انها تنكح

كالتى لها أب بعلة الصغر ، فينكحها من أخيها وغيره .

فيقال لهم : انها صغيرة فلا يولى عليها في النكاح بولاية الأخوة كالمال ،

فها لم ينف مطلق الولاية بل ولاية بعينها - وهي ولاية الاخوة - لكن اذا

انتفت هى تتفتى سائر الولايات كولاية الاعمام وأبنائهم بالاجماع ، لعدم

النائل بالفصل بين ولاية الاخ وبين ولاية العم أو ابنه .

ومثال الثالث - المرأة التي نعت اليها زوجها فنكحت ، وولدت ثم جاء

الاول فهو أحق عند الحنفية من الثاني ، لأنه صاحب فراش صحيح .

فيعرض عليهم بأن الثاني الحاضر صاحب فراش فاسد فيستحق

النسب كمن تزوج بغير شهود ، فولدت ، فالمعارض هنا - وان أثبت حكما

آخر ولم يتعرض لوصف المعلن لكن يلزم من ثبوت وصفه نفى الوصف

الاول ، فعند ثبت المعارضة ويحتاج الى الترجيح بان صاحب الفراش

الصحيح أولى بالاعتبار (١٤) .

ب - المعارضة التى فيها معنى المناقضة ، ويسمى معارضة بالقلب ،

وهي : أن يكون دليل المعارض على نقيض الحكم بعينه ، وهو نوعان : الأول

قلب العلة حكما وقلب الحكم علة ،

مثال ذلك : قول الشافعية - في الاستدلال على أن الاسلام ليس من

---

(١٤) المصدرين السابقين .

شرط كون الزاني محصنا - : الكفارة من أهل الذمة بجلد بكرهم مائة جلدة فيرجم ثيبهم كالمسلمين ، فيقلب الحنفية العلة عليهم ويقولون : المسلمون انما بجلد بكرهم مائة جلدة لأن ثيبهم يرجم فما جعلوه علة ، صارت حكما ، وما جعلوه حكما صار علة •

مثال ذلك : قول الشافعية - بصدد اثبات تعيين النية لصوم رمضان - : صوم رمضان صوم فرض ، فلا يتأدى الا بتعيين النية كصوم القضاء ، فيقول الحنفية لهم : لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه من الشارع كصوم القضاء<sup>(١٥)</sup> •

الأمر الثاني : رتبة التعارض ، أو المعارضة : وبما تقدم ان للسائل ان يعترض على المعلن بهذه الاعتراضات علم أن رتبة التعارض والمعارضة تكون متأخرة ، يعنى : بعد أن لم يفده المنع ، ولا النقض يعترض بالمعارضة ، يقول العلامة السيد شريف الجرجاني<sup>(١٦)</sup> بهذا الصدد :- ( واذا اجتمعت النوع الثلاثة - أي المنع ، والنقض ، والمعارضة ، سماها منوعا للتغليب ، أو لأن الكل في معنى المنع ، أو مآل كل منها المنع - فالمنع أحق بالتقديم ، لأن في الأخيرين عدول السائل عما هو حقه ، والمعارضة أحق بالتأخير ، لأنها قدح في صحة الدليل ضمنا )<sup>(١٧)</sup> •

---

(١٥) شرح التلويح مع التوضيح ٩٦/٢ - ٩٧ ، ومشكاة الانوار ٤٤/٣ - ٤٥ •

(١٦) هو : علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد شريف الجرجاني ، فيلسوف ، من العلماء العربية ، ولد سنة ٧٤٠ هـ وتوفى في شيراز سنة ٨١٦ هـ من مؤلفاته ( التعريفات ، وشرح المواقف ) ( طبقات الاصوليين ٢٠/٣ - ٢١ ، ومفتاح السعادة ١٦٧/١ ، والاعلام ٥/١٥٩ ) •

(١٧) الآداب الشريفة ص ١٣٦ •

ولأنه - كما تقدم - أمر مختلف في قبوله ، بخلاف المنع والمناقضة ، هذا ، والتحقيق ان المستدل اما أن يستدل في تعليقه بأحد الأدلة الأربعة المتفق عليها لدى الجمهور ، أو يستدل بغيرها من الأدلة المختلف فيها بين العلماء مما تقدم ، ولكل من هذه الأدلة حين الاستدلال به للسائل أسئلة يسأله بها ، ويعترض بها على المعلن ،

وقد فصل في هذا الخطيب البغدادي خير تفصيل<sup>(١٨)</sup> .

---

(١٨) وخلاصة ما ذكره في كتاب ( الفقيه والمتفقه ) هو ما يأتي :-  
( الاول ) الاسئلة على اربعة اضرب :-

أ - السؤال عن المذهب والاتجاه ، بأن يقول السائل : ما تقول في كذا ؟

ب - السؤال عن الدليل ، فيقول السائل للمعلن : ما دليلك على ما تدعيه ؟

ج - السؤال عن وجه الدليل ، فيبينه المعلن ، فيقول : وجه الدلالة كذا ، وكذا .

د - السؤال على سبيل الاعتراض عليه ، والظعن فيه ، فيجيب المسؤول عن اعتراضاته .

( الثاني ) يقسم السؤال الرابع الى تقاسيم عدة ، وهو يختلف باختلاف ما يستدل به المعلن : ويكون على الاقسام الآتية :-

الاول - ان يكون دليله من القرآن ، فانه حينئذ يكون الاعتراض عليه من ثلاثة اوجه :

أ - ان ينازعه في كونه محكما ويدعي انه منسوخ ، كما اذا استدل الشافعي بقوله تعالى : « فاما منّا بعد ، وامّا فداء » على جواز الفدية ، او اطلاق سراح الكفار ، والمنّة عليهم ، فيقول خصمه : انه منسوخ بقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ، فليسائل حينئذ ان يقول ، لا يذهب الى النسخ ما امكن جمعها .

ب - ان ينازعه في مقتضى لفظه ، كأن احتج شافعي على وجوب



الابتاء ، ودفع الصدقة من مال الكتابي بقوله تعالى :  
« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » فيقول المخالف : انه ابتاء  
من مال الزكاة دون مال الكتابة ، فيجيب المسؤول عنه بأنه  
خطاب السادات ؛ لانه قال « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ،  
وآتوهم ( الآية - سورة البقرة ٢/٢٧٩ ) فلا يصلح دليلا  
لايتاء الزكاة .

ج - ان يعارضه بغيره فيحتاج لان يجيب عنه بما لا يدل على  
المعارضة ، او يرجع دليله على ما عارض به ، مثاله : ان يحتج  
على تحريم الجمع بين الاختين بملك اليمين بقوله تعالى :  
( سورة النساء ٤/٠٠٠ » وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد  
سلف ) ، فيعارضه بقوله تعالى : ( سورة المؤمنون » او ما  
ملكتم ايمانكم » ، او يعارضه بالسنة ، ويكون جوابه كما  
ذكرنا .

الثاني - ان كان دليله من السنة فالاعتراض عليه من خمسة اوجه :  
١ - ان يطالبه باسناد حديثه ، لانه لا حجة في الحديث اذا لم  
يثبت سنده ، ولا بأس بحذف السند اذا كان الحديث مشهورا ،  
كما هو عادة المتأخرين من الفقهاء .

ب - ان قدح في الاسناد ، بأن يقول الراوى غير عدل ، او مجهول ،  
او الحديث مرسل ، فيجيبه المعلن ببيان عدالته ، وبأنه رواه  
عدلان على شرط أهل الحديث ، وبأنه متصل على وجهه  
صحيح .

ج - الاعتراض على متنه ، وذلك على وجوه : منها ان يقول  
الحديث جواب السؤال فيقتصر عليه ، والجواب ان الاعتبار  
بجواب الرسول صلى الله عليه وسلم دون سؤال السائل ،  
ومنها : ان يكون السؤال من فصل خاص يحتمل موضع  
الخلاف وغيره فيجب التوقف حتى يرد البيان .  
من امثلة ذلك : ان يستدل الشافعي على ايثار الاقامة بما  
رواه أنس بن مالك : ( أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر  
الاقامة ) فيعترض السائل بأنه ليس فيه ذكر الامر ، فيحتمل  
أن يكون بعض امراء بني أمية ، والجواب انه لا يجوز ان  
يأمره بتغيير اقامة فعلها بحضرة الرسول (ص) زمانا طويلا .

د - ان يدعى نسخ الحديث الذى استدل به مثل حديث ( هل هو الا بضعة منك ؟ ) اذا استدل به الحنفى على عدم نقض الوضوء بمس الفرج يعترض عليه الشافعى بأنه منسوخ بحديث ابي هريرة المتأخر اسلاما ( اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ ) والحديث الاول رواه قيس بن طلق عن ابيه قال : قدمت على رسول الله (ص) وهو يؤسس مسجد المدينة ، وأن يعارضه بحديث آخر . فيكون الجواب عنها بأن يسقط للمسؤول معارضة السائل ، او يرجح خبره .

الثالث - ان كان دليله الاجماع فالاعتراض عليه من ثلاثة اوجه :

أ - ان يطالب بظهور القول لكل مجتهد من الصحابة مثاله : احتجاج الحنفية بما ورد عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر (رض) : ان عمالك يأخذون الخمر والخنازير عن الخراج ، فقال : ( لا تأخذوها منهم ، ولكن ، ولوهم بيعها وخدوا انتم الثمن ) على ان الخمر مال في حق اهل الذمة فيصح بيعهم لها وتملكهم لثمنها ، فيطالبهم الشافعية بظهور هذا القول من عمر ، وانتشاره حتى عرفه كل مجتهد من الصحابة ، وسكت عن مخالفته ، واذا لم يتمكنوا بطل دعوى الاجماع فيه .

ب - أن يبين ظهور خلاف بعض الصحابة ، كدعوى الحنفية الاجماع على توريث المبتوتة في المرض . ويعترض عليهم الشافعى بأن عبد الله بن الزبير خالفهم فيه فقد روى الشافعى عن ابن الزبير انه قال ( طلق عبد الرحمن بن عوف امرأته تماضر في مرض موته ومات - وهي في العدة - فورثها عثمان - قال ابن الزبير :- وأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتته ) .

ج - وأن يعترض على قول المجمعين بأن هذا غير صريح في الحكم ، كما يعترض على الفاظ السنة .

(الرابع) - ان كان دليله الذى يستدل به القياس فالاعتراض يرد عليه من وجهين :-

أ - منها : أن يكون مخالفا لنص القرآن ، او لنص السنة او الاجماع ، فالقياس غير صحيح .

ب - ومنها : ان مثله لا يثبت بالقياس كأقل الحيض وأكثره .

ج - ومنها : انكار وجود العلة في الاصل ، او في الفرع .

الأول - أن يكون دليله من القرآن ، فانه حينئذ يكون الاعتراض عليه

من ثلاثة اوجه :

أ - ان ينازعه في كونه محكما ويدعي انه منسوخ ، كما اذا استدل الشافعي بقوله تعالى : - سورة محمد « فاما منّا بهد ، واما هداة » على جواز الفدية ، او اطلاق سراح الكفار ، والمئة عليهم ، فيقول خصمه : انه منسوخ بقوله تعالى : - سورة « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ، فللسائل حينئذ أن يقول : لا يذهب الى النسخ ما أمكن جمعها •

ب - ان ينازعه في مقتضى لفظه ، كأن احتج شافعي على وجوب الايتاء ، ودفع الصدقة من مال الكتابي بقوله تعالى : - سورة « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » فيقول المخالف : انه ايتاء من مال الزكاة دون مال الكتابة ، فيجب المسؤول عنه بانه خطاب السادات ؛ لانه قال : « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا » وآتوهم الآية - سورة البقرة / ٢٧٨ - فلا يصلح دليلا لايتاء الزكاة •

ج - أن يعارضه بغيره فيحتاج لأن يجيب عنه بما لا يدل على المعارضة ، أو يرجح دليله على ما عارض به ،

مثاله : ان يحتج على تحريم الجمع بين الاختين بملك اليمين بقوله

الرابع - ان كان دليله من غير المتفق عليه كالاستحسان والمعتز شافعي ، او الاستصحاب ، وهو حنفي فيستفسره ، اولا ، فيقول له : ما هو : الاستصحاب ؟ او ما هو : الاستحسان ؟ وما المراد به ؟

د - وان كان دليله استحسانا والمعتز شافعي ، او استصحابا ، وهو حنفي ، فيستفسره اولا ما هو : الاستحسان ؟ وما المراد به ؟ فيعرفه له المجيب ثم يطلب منه اثبات كونه حجة شرعية ملزمة ، ثم بعد ذلك يعترض عليه ان كان قياسا اقوى بان المتروك اقوى منه ، أو بأنه يوجد دليل على تغيير الحالة الثانية عن الادلة فلا نسلم الاستصحاب ، وهكذا ( انظر الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ج ٨ المجلد الثاني ص ٤٠ - ٥١ ) • وقد نقلناه بتفصيلاته لما فيه من الفوائد والله اعلم •

ومن النصوص المتقدمة يتبين ان المعارضة تكون متأخرة من حيث الرتبة فتلى المنع بأنواعه ، والمناقضة ، كما انها تكون متأخرة لدى الأصوليين عن جميع الوظائف من فساد الوضع ، والقول بالموجب ونحوهما لما فيه من شبه اغتصاب لمنصب المعلن •

وأما من حيث القوة والضعف فكذلك رتبها أدنى من جميع الوظائف • ففي أصول الحامي ( فان أسوأ أحوال المجيب أن يساويه السائل في الدرجة بإقامة دليل يوجب خلافا ما اقتضاه دليل المجيب فوجب دفعه ببيان الترجيح اذا لم تندفع بطريق آخر ) (١٩) •

هذا بالنسبة للمجيب ، وأما بالنسبة للسائل فانه أيضا أسوأ الأحوال ، لأن اتيانه بدليل معارض تسليم ظاهرى منه بصحة دليله ، ولهذا يضطر المجيب الأول حينما يبدى وجهها لترجيح دليله الى الانقطاع ، وربما يرد عليه دليله بأنه لا يقاوم دليلك دليلى ، لقوته فلا يبقى له سوى الانقطاع او الانتقال من هذا الى دليل آخر (٢٠) • والله اعلم بالصواب •

### ثالثا - ما يشترط في صحة التعارض :

ذهب بعض الجدليين كالأصوليين الى اشتراط التساوى بين الدليلين لتحقق المعارضة فاذا استدلل المدعى بالآية فلا تعارض بالحديث المشهور أو الأحاد ، ولا يعارض الحديث المشهور بخبر الواحد •

يقول الكلينوى : ( ويشترط مساواة الدليلين - المتعارضين - قوة

---

(١٩) انظر تعليق الحامي ص ١١٩ ، وكشف الاسرار للنسفي ١٠٢/٢ - ١٠٤ •

(٢٠) انظر فواتح الرحموت ٣٣٦/٢ ، واستدل على الجواز بأن العمدة

في المناظرة محافظة المقصود بالذات وهذا يحصل المقصود به ، ثم قسم الشارح الانتقال الى اربع صور ومثل للكل •

وضعفا حتى يتعارضا ، ويتساقطا ) (٢١) •

والصحيح الذى عليه جمهور الجدليين والاصوليين عدم اشتراطه ، لعدم تحققه في أكثر الأحيان ، وفي أغلب الأدلة ، ولأنه يؤدي الى انسداد باب المعارضة •

ويدل على هذا قولهم ( واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح ) (٢٢) ، اذ لو كانتا متساويتين لما كانت للترجيح مجال •

يقول المحقق حسن باشا ردا على اشتراط الكلينوى المساواة عند المناظرين • ( أقول فيه ان هذا الاشتراط ليس مذهب المناظرين ، اذ لا يشترط في المعارضة عندهم تلك المساواة (٢٣) ، بل يتحقق التعارض بمجرد تخالف الدليلين في المدلول ، ولو بدون المساواة عندهم ، ولم ينظروا بقوة أحدهما ، ولم يفرقوا معارضة عن معارضة في المساقطة كما يظهر بالنظر الى كتبهم ) (٢٤) •

وتجاوز الى رده حتى على مذهب الاصوليين واستشهد بما تقدم عن الفتازاني من أن المعارضة قسمان : معارضة مع ترجيح ومعارضة بدون ترجيح (٢٥) ، هذا في اشتراط المساواة في القوة والضعف •

---

(٢١) انظر الرسالة الكلنبوية في الآداب ص ٧٢ - ٧٣ ، وشرح حسن باشا ص ٤٨ - ٤٩ •

(٢٢) انظر شرح كشف الاسرار للنسفي ١٠٢/٢٥ - ١٠٤ وتعليق الحامي ص ١١٩ •

(٢٣) لا يخفى ما في هذه العبارة من المصادرة لان اخذ الدعوى في التعليق •

(٢٤) شرح حسن باشا ص ٤٩ •

(٢٥) انظر المصدر السابق ، وشرح التوضيح ٢/٢٠٣ ، و ص ٨٥ - ٨٧ عندنا •



وأما في اشتراط المساواة من قلة الاجزاء ، وكثرته ، فاختلّفوا فيه أيضا ، وهذا مبني على جواز الترجيح بكثرة الاجزاء والأدلة وسيجيء ان شاء الله ، ولكن الشارح المذكور يؤكد أنه لا ترجيح بكثرة الاجزاء اتفاقا بيننا وبين الشافعي - رضي الله عنه - بل الترجيح عنده بقلتها<sup>(٢٦)</sup> .

#### رابعاً - كيف يجاب عن التعارض ؟ وما هو جوابه ؟

تقدم في امبحث السابق ان حكم التعارض عند الاصوليين الجمع ثم الترجيح وان الحنفية يقدمون الترجيح على الجمع ولهذا تراهم يقولون : ( واذا قامت المعارضة - بمعنى انها لم تندفع بطريق آخر من الطرق المملوكة في دفع العلل من المنع ، والنقص ، ونحو ذلك - كان السيل فيه الترجيح )<sup>(٢٧)</sup> .

وأما الخطيب البغدادي فيقول ما حاصله : ( ان المعلن اذا علل بالقرآن وعارضه السائل فيحتاج أن يجيب عنه بما لا يدل على المعارضة ) - : أي يجمع بينهما - أو يرجح<sup>(٢٨)</sup> .  
فيجيب السائل بالجمع أولاً<sup>(٢٩)</sup> ، وبالترجيح ثانياً<sup>(٣٠)</sup> ، وبيان التاريخ

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) الحامي ص ١١٩ .

(٢٨) الفقيه والمتفقه بتصرف ٤٣/٨ .

(٢٩) من امثلة ذلك : ما اذا ادعى احد وجود العدوى والانتقال من مريض الى صحيح ، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ، « فرّ من الجنوم فرارك من الاسد » وعارضه السائل بقوله (ص) : « لا عدوى ولا طيرة » الحديث فيجيبه المعلن بانه لا تنافي بين الحديثين ، لان المراد من الحديث الاول اجتناب الاسباب التي ربما يؤدي بتأثير من الله الى المرض . وفي الحديث الثاني ابطال ما كان العرب الجاهليون يزعمونه من اعتقاد ان المرض يؤثر بنفسه فالمراد بالاول وجوده بتأثير من الله ، وبالثاني عدم وجوده بطبيعته فلا تنافي ولا تعارض .  
(٣٠) مثال ذلك : كما اذا عارض في المثال السابق ، وحاول الجمع بينهما ،

ثالثاً ، فيبين ان ما استدل به هو المتأخر ، وما عارض به السائل هو منسوخ<sup>(٣١)</sup> ، أو يقول بالتخير بعد التسليم بالمعارضة<sup>(٣٢)</sup> ، أو بالتساقط لحكم الدليلين أو الانتقال الى دليل آخر بناء على القول بجوازه عند أهل المناظرة<sup>(٣٣)</sup> .

واما بناء على الصحيح ، وهو عدم الجواز فله ان يتمسك بجميع

---

فلم يسلم له السائل الجمع ، او ابتداء على رأى الحنفية فيرجح المعلل حديثه بأنه أقوى كما في ذلك الحديث من الاداء بصيغة الامر ، وتشبيهه المريض في التخويف ، والتحذير منه بالاسد المهلك ، او بانكار الرسول (ص) على الاعرابي تلك العقيدة بقوله : ( فمن اعدى الاول د ) انظر ارشاد الساري ١٤/١ ، وشرح مسلم بهامشه ١/٥١ .

(٣١) مثال ذلك ، ان يدعى احد : ان زيارة القبور مندوبة لقوله صلى الله عليه وسلم : ( زوروا القبور ، فانها تذكركم بالآخرة ) فيعارضه آخر بأن هذا الحديث معارض بحديث النهي عن زيارة القبور ، فيجيبه المعلل بأن حديثي ناسخ لما استدلت به بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، الا فزوروها ) .

(٣٢) كما اذا استدل الشافعي على نقض الوضوء بمس الفرج بقوله (ص): ( من مس فرجه فليتوضأ ) فعارضه الحنفي بقوله (ص) حين سئل عن النقض به : ( هل هو الا بضعة منك ؟ ) فاذا لم يتمكن العجيب على شرح حديثه ، ولا على جمعه بينهما ، فقال نخير بين الاخذ باحدهما ، واذا اخذ بحديث النقض ، فله الاخذ به ، لكن لا يكون ملزماً للخصم .

(٣٣) اختلف الاصوليون واهل المناظرة في جواز الانتقال من دليل الى آخر مطلقاً ، او بشرط عدم العجز عن اثبات الدليل الاول اختار الثاني بعضهم ومنهم الكلنبوى ، ومال المحقق الشيخ عمر القرداغي الى الاول ، انظر ( حاشية الشيخ عمر على الكلنبوى في الآداب ص ٢٧٨ .

مناصب السائل من المنع والنقض ، والمعارضة فحينئذ ينقلب المعلل سائلا . وينقلب السائل معللا ، ولكن بعض المناظرين ذهبوا الى عدم جواز المعارضة على المعارضة ، وهذا ايضا مبني على اشتراط التساوى في عدد الادلة وعدمه وجواز الترجيح بكثرة الادلة وعدم جواز (٣٤) .

يقول الكليني : « وأما عند المعارضة - أي من قبل السائل - فلك هذه الوظائف الثلاث - من المنع والنقض والمعارضة - ثم يقول فصار السائل في كل منهما محللا ومرت أيها المعلل سائلا ، فلك مناصب السائل وهكذا تقع انقلابات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين » (٣٥) .

---

(٣٤) فإذا استدلل على نقض الموضوع بمس الذكر لقوله تعالى : ( او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء ) الآية ، حيث لم يذكر فيها النقض بمس الفرج يعارضه السائل بحديث ( من النساء ) فبعد ذلك هل للمعال ان يعارض دليل السائل هذا لقوله صلى الله عليه وسلم : ( هل هو الا بضعة منك ؟ ) ام لا ؟ يرى بعضهم جوازه ، لانه يؤدي الى الترجيح بكثرة الأدلة والراجع جوازه .

(٣٥) انظر الكليني في الآداب ص ٨٠ - ٨١ .

(٣٦) مثال ذلك : ان يدعي الشافعي المذهب حرمة عقد النكاح في الاحرام ويستدل بقوله (ص) « لا نيكح المحرم ولا ينكح » ويعارضه حنفي بما روى ابن عباس ( انه (ص) تزوج ميمونة وهو محرم ) فللمعلل أن يعارض دليل السائل بما روى ( انه (ص) تزوجها وهو حلال ) فيتعارض الفعلان ويبقى الحديث القولي سالما . وللسائل ان يقول : لا نسلم جواز هذا لانه ترجيح بما يستقل دليلا او بكثرة الادلة وهذا مما لا يجوز عندنا فللمعلل ان يرجح دليله بانه موافق لرواية صاحب القصة ، وللسائل ان يرجح دليله بان رأيه ابن عباس (رض) وهو احفظ من راوى حديث المعلل فيتعارض الترجيعان فيتساقط الدليلان ثم ان رجح السائل روايته بان ابن عباس من اقارب ميمونة وهو اعلم من الراوى الاجنبي فان لم يقدر المعلل الاجابة عنه فيسقط المعلل وعليه تسليم دليل السائل . اهـ .

خامسا :- واذا لم يقبل هذه المناصب ؛ لما تقدم من انه غصب من السائل  
او لم يستطع الجواب عنه فما حكمه ؟  
فاذا لم يستطع ذلك لا بالجمع ولا بترجيح دليله على دليل السائل  
ولا ببيان تأخره وكونه ناسخا لدليله - يعتبر ذلك انقطاعا في دعواه فلا يثبت  
ما يدعيه ولا يلزم احدا متابعتة •  
ثم ان جمع السائل بين الدليلين ، او رجح دليله بوجه صحيح فيلزم  
على المعلل تسليمه جدليا فيما يقتضي دليله<sup>(١٩)</sup> هذا ، وبهذا انتهى الكلام عن  
الفصل الثاني ، وبه ينتهى الباب الأول ، والله أعلم بالصواب ، والله الحمد  
أولا ، وآخره •





## الباب الثاني

الجمع ، والتوفيق بين النصوص المتعارضة

وأنواع التعارض ، وطرق التخلص منه

وهو ثلاثة فصول :



## الفصل الاول

في بيان الجمع بين المتعارضين وشرائطه وكيفيته ، وطرقه ويشتمل  
على مقدمة ، ومبحثين : المقدمة في بيان امور يحتاج اليها لمعرفة التعارض .  
والمبحث الاول في معنى الجمع ، وشرائطه ، وكيفيته ومدى اخذ الفقهاء به ،  
كما ويبحث فيه عن الخطة التفصيلية للتوفيق بين المتعارضين .  
والمبحث الثاني - في وجوه الجمع ، وطرقه عند الحنفية ، ومناقشة  
ذلك .



أو كليهما لیتناسباً ، ويرتفع الخلاف بينهما •

وأما بناء على ارادة معناه العام الشامل له ، وللترجيح ، وليبان التاريخ وجعل التأخر ناسخاً ، فالأدلة كلها مما يمكن الجمع بينها •

٥ - ان الغرض الأهم من قيام العلماء بالجمع بين المتعارضين اعمال الأدلة والحذر عن اهمالهما ، فمتى أمكن العمل بكل منهما ، أو بأحدهما ، فهو المتعين ، فلا يلاذ الى تركهما ولا ترك أحدهما الا عند تعذرهما ؛ لأن الدليل ما وضع الا لذلك ، وهو الغرض من نصب الأدلة للاحكام الشرعية ، وجعلها أمارات عليها فلهذا اتفق الجمهور على أن أعمال الدليلين أولى من اهمالهما ، وذلك بالقول باستقاطعهما ، أو التوقف فيهما ، ومن اهمال احدهما ، وذلك بالقول بترجيح أحدهما أو التخير بينهما ، وبهذا يعلم أن الاولى بالاتباع هو تقديم الجمع على الترجيح كما تقدم ، دون العكس خلافاً لبعض الباحثين حيث جعل القول بأولوية اعمال الدليلين من اهمالهما ظناً ضعيفاً ، ورأياً غير مستقيم متبعاً في ذلك من الأحناف محب الله البهاري<sup>(٢)</sup> ، ومحمد بن نظام

---

(٢) هو : محب الله بن عبد الشكور البهاري ، الفقيه الاصولي الحنفي ، المنطقي ، كان محباً للعلم ، والعبادة ومعروفاً بالصلاح والتقوى ولد في بهار بالهند ، ودرس عند قطب الدين الشهيد ، وغيره ، ولتى قضاء « لكنو » ، وقضاء حيدرآباد ، لقب بفاضل خان ، له مؤلفات ، منها : « سلم العلوم » في المنطق ، و « مسلم الثبوت » في الاصول ، توفي سنة ١١١٩ هـ راجع : ( طبقات الاصوليين ٢٠٢/٣ ، ومعجم سر كيس ص ٥٩٥ ، والاعلام ١٦٩/٦ ) •



الدين الانصاري<sup>(٣)</sup> في مسلم الثبوت<sup>(٤)</sup> . ومستدلا في ذلك بأن تقديم الراجح على المرجوح هو الأمر المعقول ، والذي يراه اكثر العلماء ، بل ادعى انعقاد اجماع العلماء عليه ، وجعل أولوية الجمع خاصا بما لم يكن المهمل مرجوحا ، والا فلا يكون الجمع أولى ، وذلك لأن المرجوح في مقابلة الراجح لا يكون دليلا ، فلهذا لا يكون اهماله اهمالا للدليل ، ثم ذكر أمثلة ، وتمسك فيها بأن الامام أبا حنيفة ( رضى الله عنه ) رجح أحد المتعارضين مع امكان الجمع بينهما فيها<sup>(٥)</sup> ، أقول : فهذا الادعاء غير مسلم وأدلتة غير صالحة لإثباته<sup>(٦)</sup> .

(٣) هو نظام الدين ابن الملا قطب الدين الشهيد السهالوى الانصارى فاضل من سكان الهند توفي سنة ١١٦١ هـ ، له مؤلفات ، منها : فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت لمحب الله البهارى في اصول الفقه و ( حاشية على شرح هداية الحكمة ) للمصدر الشيرازي ، ( سبحة المرجان ص ٩٤ ، والاعلام ٨/٣٦٠ ) .

(٤) انظر فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/١٩٤ - ١٩٥ .

(٥) الادلة المتعارضة ووجوه ترجيحها للاستاذ بدران ابى العينين ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٦) خلاصة ذلك ان الاستاذ الدكتور بدران قدم في بحثه الترجيح على الجمع على طريقة الحنفية ، وادعى لهم ان ذلك هو المعقول ، بل ادعى الاحناف قبله انعقاد الاجماع عليه ، واستدلوا بمسائل فرعية أثرت فيها فتاوى الامام ابى حنيفة رضى الله عنه التي تشير الى تقديم الترجيح على الجمع . . . الخ ولكن هذا المسلك غير سديد ، ويمكن ان يناقش كلامه ، وادعاآته ، وادلتة بما يلي :-

( الاول ) قوله : « الذى يراه الاكثر » ان اراد اكثر الحنفية فمسلم ، بل عليه الاجماع منهم الا من شذ . لكن الكلام في اكثر الامة اذ هو الصالح للاحتجاج به ، وان اراد اكثر العلماء فغير مسلم ، فانظر الى ( تفسير القرطبي المالكي ٦/٧٠ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٠ ، والكوكب المنير ص ٤٢٦ في اصول الحنابلة ، وشرح الابهاج على شرح المنهاج ٣/١٤٠ - ١٤٢ ، وشرح العبادى على

٦ - ان ما يذكر بصدد الجمع بين المتعارضين يعتبر آراء للعلماء بمنزلة تفسير او تأويل لنصوص الشارع ، فان ايدهم نص في ذلك من الكتاب او السنة ، او مأثور من الصحابة فهو كالتفسير المأثور يتعين العمل به ، والا فيعتبر بمنزلة التفسير بالرأي ، فبإزاء على الصحيح من جوازه لمن

---

الورقات ص ١٥١ ص ١٥١ في اصول الفقه الشافعي ، والموافقات للشاطبي المالكي ٢٩٤/٤ - ٢٩٥ وتوجيه النظر ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وجواهر الاصول في علم الحديث ص ٤٠ ، ومقدمة شرح البخاري للقسطلاني ١٤/١ ، والباحث الحديث مع هامشه ص ١٧٥-١٧٦ ، وتدريب الراوى ص ١٩٨ ، ومقدمة شرح النووي على صحيح مسلم هامش القسطلاني ١/٥٠-٥١ ، ١٩٨ يقول الامام النووي فيه : ( ثم المختلف قسمان : احدهما يمكن الجمع بينهما ، فيتعين ، ويجب العمل بالحديثين جميعا ٠٠٠ ، ولا يصار الى النسخ مع امكان الجمع ، لان في النسخ اخراج احد الحديثين عن كونه مما يعمل به ) .  
( الثاني ) - المعارضة بالمثل فان عمل الدليلين هو الامر المعقول ؛ لان الحجية في نصوص الشارع فمتى ثبت اتصالها به وجب اعمالها ولهذا وافق هذا المسلك جمهور الاصوليين والمفسرين والمحدثين ؛ بل ولنا ان نقول متفرعا على ما تقدم ، ولهذا تكون اولوية العمل بالدليل الراجح عند عدم امكان الجمع ، وتقدم في شروط التعارض ان الاصح اشتراط الحجية في المتعارضين واما المساواة والمائلة فالاصح عدم اشتراطهما (ص ٢٤٩-٢٥١) .

( الثالث ) - لا نسلم قوله : ( ان المرجوح بمقابلة الراجح لا يكون دليلا ) ، لان الآيات الدالة على حجة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم جاءت عامة ومطلقة ، كقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » فمتى ثبت اسنادها الى الرسول (ص) يجب اتباعها ، واتباع كل نص منها فتخصيصها وتقييدها بعدم وجود ما هو ارجح منه يعتبر زيادة على النص فلا تجوز الا بنص مثله وهو غير موجود .

( الرابع ) - ما استدلل به من تقديم الامام حديث « استنزهوا عن البول » الآتي على حديث العرنين حيث قال : بنجاسة البول مطلقا مع امكان الجمع بينهما يجاب عنه اولا - بان كلامه ليس كلام جميع الامة حتى يجب اتباعه ، وثانيا - فقد جمع بينهما صاحبه ابو يوسف

كملت آله وقويت ملكته العلمية وتحققت الشروط اللازمة فيه<sup>(٧)</sup> يجوز الأخذ به ولا يتعين مع كونه قابلاً للخطأ والصواب ، ولهذا لم نجد الفقهاء الا قليلاً اتفقوا على وجه من هذه الوجوه ، فكلم من متعارضين جمع بينهما بعض العلماء ، ورجح واحداً منهما بعض آخر منهم ، وكلم من نصوص قال بعضهم بنسخها ، أو التوقف فيها وخالفهم البعض الآخر<sup>(٨)</sup> ، ولهذا فالأخذ أو الرد لما أخذ به العلماء السابقون أو رده - إذا كان بحجة صحيحة لا ينقص من قيمة الراد له ، أو الأخذ ، كما أنه لا يعتبر طعناً فيه ، لعدم تحقق العصمة لأحد بعد الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٩)</sup> ، ولأن فوق كل ذي علم عليم ، ولأن الحجة في كلام الشارع دون كلام غيره .

(رض) فحمل عدم النجاسة على عدم النجاسة على بول ما يؤكل لحمه ، والنجاسة على ما لا يؤكل لحمه ، وثالثاً - ان النزاع في تقديم جمع ، أو ترجيح لا يؤيده دليل خارجي ، ومن الجائز ان يكون التقديم لدليل آخر عنده ، ورابعاً - على فرض التسليم بذلك ، فان ما ذكره الباحث من حمله جواز شرب البول على التداوي ، وعدم جوازه في غير ذلك هو الجمع لهما وليس رفضاً لاحدهما فالدليل منقلب عليه .

الخامس - واما ترجيحه حديث « فيما سقت السماء العشر » على حديث ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ) فيجاب اولاً - بان الجمهور خالفه ، ورجحوا الحديث الآخر ولم يوجبوا الزكاة فيما دون خمسة اوسق حكماً بمدلوله ، وثانياً - بان سبب ترجيحه رعاية مصلحة الفقراء - ومع ان المصالح هو ما راعاها الشارع - وكلامنا في جمع وترجيح لا يؤيده دليل آخر ، والله اعلم .

(٧) مناهل العرفان للزرقاني ج ٢/ ٥٢٢ - ٥٢٧ .

(٨) راجع بداية المجتهد ج ١/ ص ٨٤ - ٨٥ ، و ٩١ - ٩٢ .

(٩) ولهذا قال من قال واحسن ما قال :  
كل كلام منه ذو قبول ومنه ذو رد سوى الرسول (ص)

٧ - ان حسن الظن من العلماء السابقين - رضوان الله تعالى عنهم - بعضهم ببعض جعل الأخذ برأي من يعتقد به واجبا ، أو كالواجب لا يرون الخروج منه بأي طريق وحتى عند تبين ضعف الحجة ، أو كون مسلكه غير قوي ، وذلك بحجة أن الامام الفلاني قال به ، ولهذا تراهم يلتجئون الى التأويلات البعيدة في النصوص ليوافق ما حكم به هذا المجتهد •

والحق الذي نراه ان حسن الظن خصلة حميدة ، بل مما يمكن القول بوجوبه تجاه المسلمين كافة ، والعلماء خاصة ؛ لأنهم لم يقصروا في خدمة الدين ونشر كلمته ، ورفع رأيه ، ولكن اذا تعارض حسن الظن بهم مع حسن انظن بكلام الشارع فالواجب تقديم حسن الظن به ؛ لأن كلام الشارع هو الحجة ، دون غيره للعصمة الثابتة لصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم دون غيره والله أعلم •

٨ - نريد أن نشير بصورة موجزة الى أسباب التعارض ومبرراته لكي يسهل دفعه ، فإن الدواء انما يعالج بعد معرفة الداء ، وأسبابه وكذلك الجمع بعد معرفة أسبابه يكون أسهل ، وأولى بالقبول ، وقد أفصح الامام الشافعي - رضي الله عنه - عن ذلك حينما سئل عن سبب ذلك حيث قيل له : أن بعض نصوص السنة متخالفة لبعض آخر منها ، فما هي وجه ذلك ؟ فأجابه بما حاصله :

ان كل سنة الرسول متفقة مع كتاب الله ، وان منزلة السنة ووظيفتها اما تفسير لمجمله ، أو تأكيد لحكم شرع فيه ، أو تشريع لما ليس فيه ، وان سبب ذلك التعارض الظاهري ما يلي :-  
أ - ان الرسول صلى الله عليه وسلم - لكونه عربي اللسان والمسكن ، وبلغ الرسالة بلسان العرب ، وعلى اسلوب كلامهم - بين

الأحكام الشرعية تارة بصيغة العموم ، ومرة بالخصوص ، وتارة يريد من العام عمومه ، ومرة يريد منه الخصوص ، فيرى ظاهرها اختلافاً لكن ليس باختلاف في الحقيقة •

ب - ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان قاضياً ، ومفتياً ، فيسئل عن الأحكام الشرعية ويحييهم عن المسألة بقدر السؤال ، وقد يزيد على السؤال حكماً لما يحتاجه الناس ، وقد لا يتذكر الراوي السؤال ، فيفهمه عموماً ، ولكن بعد معرفة السؤال تظهر الحقيقة وعدم الاختلاف • وبهذا يدفع التعارض والاختلاف بين حديث ابن عباس الذي يدل على نفى ربا الفضل<sup>(١٠)</sup> بمفهومه ، وحديث عبادة ابن الصامت<sup>(١١)</sup> الصريح في اثباته ، الآيتين في شروط الجمع •

ج - ان راوى الحديث قد يذكر حديثاً بتمامه ، ويروى راو آخر بعضاً منه ، اما لأنه سمع هذا المقدار منه فقط ، أو لأنه سئل عن حكم يتعلق بهذا المقدار منه ، أو لغير ذلك من الدواعي ، فيفهم في الظاهر التعارض بينهما وليس بتعارض اصلاً<sup>(١٢)</sup> •

---

(١٠) الربا لغة الزيادة ، وشرعاً : عقد على عوض مخصوص ، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، او مع تأخير في البدلين ، او احدهما ، وهو : من الكبائر ، ويدل على سوء الخاتمة ، وانواعه ثلاثة : ربا الفضل ، وهو البيع مع زيادة احد العوضين على الآخر ، وربا اليد ، وهو : البيع مع تأخير قبضهما ، أو احدهما ، وربا النساء ، وهو : بيع لاجل ( شرح المنهج مع حاشية البجير ص ٢ / ١٨٩ - ١٩٠ ، والمهذب ١ / ٢٧٠ ) •

(١١) عبادة بن الصامت بن قيس بن اصرم الانصاري الخزرجي ، شهد بدرًا ، وكان احد النقباء بالعقبة روى عن النبي (ص) احاديث كثيرة مات سنة ٤٥ هـ ( تهذيب الاسماء ، واللغات ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والاستيعاب ٢ / ٤٤٩ - ٤٥١ ) •

(١٢) انظر مختلف الحديث هامش الأم ٧ / ٢٤١ - ٢٤٣ • وانظر ص ١٥٢ - ١٥٣ •



فمثلا ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : ( فضلت على الناس ثلاث - وذكر منها - وجعلت لي الأرض مسجدا ، وطهورا - وفي رواية - وجعلت لي الأرض مسجدا ، وجعل ترابها طهورا ) (١٣) فالرواية الاولى أخذ الحنفية ، فقالوا بجواز التيمم بكل ما يطلق عليه الأرض من الرمل والحجر وغير ذلك ، وبالرواية الثانية أخذ الشافعية ، فلم يجوزوا التيمم الا بالتراب (١٤) .

د - وقد يذكر النبي صلى الله عليه وسلم طريقين ، أو طرقا لبعض الأمور والأحكام الشرعية والأخذ بكل واحد منها جائز ويذكر بعض الرواة واحدا منها ، وبعض آخر الطريق الآخر ، فيفهم من الروايتين من لا يعلم ذلك التعارض بينهما ، وليس منه ؛ لأن الأخذ بالكل جائز ، وليس في أحدهما مخالفا للآخر .

فمثلا ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم : « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا ، احداهن بالتراب - وفي رواية - أولاهن

---

(١٣) روى ابن ماجة بلفظ ( جعلت لي الأرض مسجدا ، وطهورا ) عن ابي هريرة ( السنن ١/١٨٧ - ١٨٨ ) وذكر السيوطي في الجامع الصغير ( فضلت على الانبياء بست ) عن ابي هريرة وقال : رواه احمد ، والترمذي ، وفي رواية ( بخمس ) عن السائب بن يزيد ، وفي رواية ابي أمامة وأنس ، ( بأربع ) وفي كلها كرواية ابن ماجة ، وقال المناوي : تمسك بظاهره ، وما قبله ، وما بعده ابو حنيفة ، ومالك على جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض ، وقالوا : كل ما يجوز الصلاة عليها ، يجوز التيمم بها ، وخصه الشافعي ، واحد ، بالتراب تمسكا بخبر مسلم ( وجعلت تربتها لنا طهورا ) فيض القدير مع الجامع الصغير ٤/٤٣٨ - ٤٤٠ وفتح العلام ١/٦٤ ، وشرح مسلم بصحيح النووي ٣/١٦٦ - ١٦٨ ، ومصابيح السنة ١/٢٧ ، وشرح القسطلاني مع صحيح البخاري ١/٤٣٥ - ٤٣٦ ) .

(١٤) انظر المذهب ١/٣٢ ، وبداية المجتهد ١/٦٩ .

— وفي أخرى — أخراهن (١٥) فهذه الطرق ثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالأخذ بكل منها جائز ، ولكن يفهم عند عدم الاطلاع على الحقيقة أنه تعارض ، وليس كذلك ، الى غير ذلك (١٦) .

هـ — وقد يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم حكما في حالة ، وحكما آخر في حالة أخرى ، فيروى بعض الرواة الاول ، وبعض آخر حكما آخر ، فيفهم أنه تعارض ، وفي الحقيقة تغاير الحكمين لتغاير الحالتين وليس من التعارض بشيء ، كما ورد ( أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي ) ، ثم ورد عنه ( أنه رخص فيه ) (١٧)

(١٥) رواه الامام مسلم وابو داود وابن ماجة والحاكم والترمذي واحمد والشافعي ، ( اولاهن ) عن ابي هريرة ، وعن ابن المغفل ( وغفروا اثامنة بالتراب ) ويقول النووي : فقد جاء في رواية سبع مرات وفي رواية سبع مرات اولاهن بالتراب وفي رواية اخراهن او اولاهن . . . وذكر البيهقي وغيره كلها ، وفيها دليل على ان التقييد الاول وبغيرها ليس على الاشتراط ، راجع : ( صحيح مسلم بشرح النووي ٣٠٧/٢ - ٣١٣ ، وسنن ابن ماجة ١٣٠/١ ، ومصابيح السنة للبغوي ٢٥/١ ، والجامع الصغير ٥٦/٢ بلفظ ( طهور اناء احدكم . . . ) ، وفيض القدير ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ ، وصحيح البخاري بشرح القسطلاني ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ) .

(١٦) ومن هذا القليل ما تقدم من الوجهين في قراءة التشهد ، حيث روى « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » ، وروى « التحيات لله والصلوات والطيبات » وبكل منهما تجوز الصلاة وكذلك صلاة الكسوف روى بطريقين وكلاهما جائز فلا يعتبر من التعارض .

(١٧) رواه الترمذي ، وابن ماجة ، والشيخان ، وغيرهم بعدة طرق تفيد بمجموعها ان النبي (ص) نهاهم عن الادخار ، ثم رخص لهم ، راجع : ( صحيح البخاري بشرح القسطلاني ٣٠٩/٨ ، ٣١١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٩٥/٨ - ٢٠٤ ، وسنن ابن ماجة ٥٥/٢ . والجامع الصغير ٩٧/٢ ، وفيض القدير ٥٥/٥ ) .

فهذا يفهم ظاهره التعارض ولكن ليس من التعارض ، لأن النهي انما كان لأجل جماعة فيهم • ورخصه فيه بعد رفع تلك الحالة ، كما ورد التصريح بذلك في بعض طرق الحديث (١٨) •

و - وقد يكون السبب في ذلك أن أحد الحديثين المتخالفين ناسخ للآخر ولكن لا يعلم بذلك الفقيه ، أو المجتهد ، فيظن تعارضاً ، وليس بتعارض ، ويقول الامام الشافعي رضي الله عنه بعد ذلك :- « ان كان سامع أحد الحديثين لم يسمع الناسخ ، أو سماع الناسخ ولم يسمع المنسوخ ، فلا يذهب على العامة علمه ، لأن وعد الله بحفظ الدين يقتضى حفظ جميع الأحاديث كالكتاب ، لكن العلم بجميع الشرايع عند جميع الأمة ، ولم يخص به بعض ، دون بعض » (١٩) •

---

(١٨) منها ما في صحيح مسلم ١٩٨/٨ عن عائشة (رض) قوله (ص) : ( اني نهيتكم من اجل الدافسة التي دفت ، فكلوا وادخروا ، وتصدقوا ) •

(١٩) الرسالة للامام الشافعي ص ١١٤ - ١١٧ ، وفيه اشارة الى قوله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » سورة الحجر ١٥ / ٩ ، فانه سبحانه وعد بحفظ الذكر وهو كتاب الله ، أو دينه ، ومن حفظ الدين ، او الكتاب يلزم حفظ السنة النبوية ايضا اذ بها يتم الحفظ له •

كما انه وضع خطأ القول بان القرآن لا يعلمه احد ، وعلمه وتأويله مخزون عند الائمة المعصومين ، والذي يؤكد بطلان هذا الزعم نصوص القرآن ، ودلالة العقل ، أما أولا - ففي اكثر من موضع ينص القرآن على عموم الرسالة المحمدية « وما ارسلناك الى كافة للناس بشيرا ونذيرا » سبأ ٢٨/٣٤ كما وينص على انه كلام واضح يفهمه العلماء ، ليس لاحد اختصاص بذلك ، فيقول ( كتاب احكمت آياته ، ثم فصلت من لدن حكيم خبير ) هود ١/١١ ، فالقرآن مفصل وواضح من الله تعالى فليس بمغلق لا يعلمه الا نفر قليل ، حيث

ز - ومن اسباب التعارض ايضا ورود القراءات المختلفة في القرآن ، فيحتمل كل واحدة من القراءتين مثلاً حكماً فيفهم التعارض فيهما فيحتاج الى دفعه بايضاح من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم أو اكد الصحابة رضوان الله عليهم وسيأتي ذلك في انواع التعارض •

ح - ومنها أيضا وجود أكثر من معنى للفظ واحد ، سواء كان بطريق الحقيقة فقط كالمشترك ، أو بحسب الحقيقة والمجاز ، أو بحسب المعنى اللغوي والعرفي ، أو نحو ذلك ، وتوجه أسباب أخرى يبحث عنها في الاصول (٢٠) •

٩ - سبب قيام العلماء بهذه المهمة •

من المسلم لدى كل مسلم بحقية الشريعة الاسلامية ، وكل مؤمن

---

يقول ( وهذا لسان عربي مبين ) النحل ١٦/١٠٣ ، وما لا يعلمه الا جماعة لا يجاوز العشرين من بين جميع الامة البالغة ملايين ، ملايين ، لا يوصف بأنه مبين •

وأما ثانياً - فان القرآن دستور سماوى ، ومنهج الهى ، انزله الله على محمد - صلى الله عليه وسلم - لمعالجة مشاكل المجتمع كلهم ، ولم يخص به احد دون احد ، ولم يفوض علمه ، وتفسيره الى احد بخصوصه بل أمر بالتدبر والتذكر والتفهم لمن له قابلية لذلك ، وبالسؤال من اهل العلم لغيرهم فقال ( فاعتبروا يا أولى الابصار ) « الحشر ٢/٥٩ » ، وقال : ( فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ) « الانبياء ٧/٢١ » وأهل الذكر يعم كل اهل العلم للمجتهد بدلالة اللفظ ، وشهادة المفسرين •

(٢٠) انظر رفع الملام لابن تيمية ، والمحاضرات للدكتور عبدالكريم زيدان ص ٢١-٥٣ ، والانصاف في بيان سبب الاختلاف لعبدالرحيم الفاروقى الدهلوى ص ٣ - ١٧ والموافقات للشاطبي ١٥٥/٤ - ٢١٤ ، ولقد فصل في ذلك الدكتور مصطفى زلمي في رسالته ( اسباب اختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية ) ، فمن اراد الاستيزاد فليراجعها •

بمبادئها السامية ، التي ما جاءت الا لاسعاد البشر كافة ، ولكي يعيشوا في ظلاله بأمن ، وسلام ، وتحقيق العدالة ، والمساواة ، والحق ، ان هذه الشريعة السماوية المنزلة من الشارع الحكيم بريئة من التناقض والاختلاف ، خالية من التعارض والتنافي ؛ لاستلزامه للعجز والجهل المحالين على الله تعالى ، كما أن من المعلوم أن ما يظهر بشكل التناقض أو التعارض ليس على ظاهره ، بل لنقص في الباحث وعجز من المجتهد عن درك الحقيقة ، وفهم مراد الشارع ؛ وقد تقدم نصوص العلماء بهذا الصدد ، ومنها كلام الشاطبي الذي منه : ( ان كل من تحقق بأصل الشريعة ، فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض ،... لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة ،... اذا تقرر هذا فعلى الناظر في الشريعة ... أن ينظر بعين الكمال ، وأن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ، ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر ، فاذا أدى بادی الرأي الى ظاهر اختلاف ، فواجب عليه ان يعتقد انتفاء الخلاف )<sup>(٢١)</sup> .

فلهذا كله نهض العلماء خير نهضة ، وقاموا بهذا الواجب أحسن قيام ، ودافعوا عن الشريعة والاسلام ، وجمعوا بين نصوصها ، ووفقوا بين مختلفها ، وأزالوا التنافي بين متعارضها ؛ وذلك لعلمهم بأن هذه الشريعة تصلح لكل زمان ومكان ، ودين ختم الله به سائر الأديان ، ولا يرضى سبحانه بغيره من المبادئ ، والأديان ، قال تعالى : (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه، وهو في الآخرة من الخاسرين)<sup>(٢٢)</sup> . فلا يليق بمثل هذا الدين والشريعة التناقض والاختلاف ، وانما سمتها الوفاق والاتلاف ، وبهذا تنهى الكلام عن التمهيد ، والمقدمة وبالله التوفيق ، وهو أعلم بالصواب .

(٢١) الموافقات ٤/ ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢٢) سورة آل عمران ٨٥/٣ .



## المبحث الاول

معنى الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة  
ومدى أخذ الفقهاء به ، وشرائطه وكيفيته ،  
ومراتبه ، ويحتوى على خمسة مطالب

## المطلب الاول

معنى الجمع لغة ، واصطلاحا :

### الجمع لغة :

معنى الجمع لغة : تأليف المتفرق ، والمجموع : ما جمع من هنا ،  
وهنا ، وان لم يجعل كالشيء الواحد •

والجميع : ضد المتفرق ، وجماع الناس : أخلاطهم من قبائل شتى ،  
وكل ما تجمع وانضم بعضها الى بعض ، والجمع : ازالة الاختلاف بين  
الحجتين بتأويلهما ، وبيان مدلول اللفظ مطلقا<sup>(١)</sup> •

واما اصطلاحا : فالجمع بين المتعارضين ، وتأويل المختلفين<sup>(٢)</sup> والتوفيق

- 
- (١) قاموس المحيط ١٤/٣ - ١٥ باب العين فصل الجيم •  
(٢) التأويل : تفعيل من آل يثول آوْلاً : رجع ، آل عنه : ارتد ، آل  
المال : اصلحه ، وساسه ، وأوّل الكلام تأويلا ، وتأوله : دبّره ،  
وفسره ، وقدره ، وهو مترادف مع التفسير في اشهر معناه اللغوية ،  
وكذا في الاصطلاح عند بعض ، وقيل : التفسير : بيان مدلول اللفظ  
بغير المتبادر منه فالتفسير اعم ، وقيل هو : القطع بأن مراد الله كذا ،  
والتأويل : ترجيح احد المحتملات بدون قطع فيبينهما تباين ( انظر  
القاموس المحيط ٣/٣٣١ ، ومناهل العرفان ١/٤٧٢ - ٤٧٣ ) •  
(٣) التوفيق من وفق بمعنى الموافق ، اجماع الكلمة في القاموس :  
أوفق القوم : اجمعت كلمتهم ، ووافقت فلانا : صادفته - موافقا -  
والمتوفق : من جمع الكلام وهيأه ( باب القاف فصل الواو ج٣/٣  
٣٨٩ - ٢٩٠ ، مؤسسة الجلي وشركاؤه للنشر والتوزيع -  
القاهرة ) •

بينهما<sup>(٣)</sup>، والتخلص من التعارض<sup>(٤)</sup> ودفعه بينهما<sup>(٥)</sup> كلها تستعمل بمعنى واحد - وإن كان لكل منها معنى لغوي خاص ، وفرق دقيق<sup>(٦)</sup> - فهو يطلق ، ويراد به عند الأصوليين ، والمحدثين : بيان التوافق والالتلاف بين الأدلة الشرعية ، سواء كانت ثقلية أو نقلية ، واطهار أن الاختلاف غير موجود بينهما حقيقة ، اختلافاً يؤدي إلى النقص أو النقص فيها ، وسواء كان ذلك البيان بتأويل الطرفين أو أحدهما ، - وعلى هذا يطلق الجميع بمعناه الخاص المشهور - ، أو ببيان زيادة أحد المتعارضين على الآخر ، وهو الترجيح - أو بتقديم بعض الأدلة على بعضها الآخر لتقديم رتبته ، أو ببيان التاريخ بين المتعارضين وجعل أحدهما متأخراً ، وناسخاً للآخر - وهذا هو الجمع بالمعنى الأعم ، وبهذا المعنى يستعمل لفظ الجمع كثيراً ، وهو المراد من قول الأصوليين والمحققين من المحدثين : « أنه لا يوجد نصان مختلفان

(٤) . يقال : خلص خلوصاً : صار خالصاً ، خلص تخليصاً : أعطى الخلاص ، خلص فلاناً : نجاه ، متخلص ( القاموس ٣٠١/٢ ) .

(٥) . يقال : دفعه ودفع إليه ، ودفع عنه دفعاً ومدافعة : أي منع منه ذلك ومنه قوله تعالى : ٢٥١/٢ ( ولولا دفع الله العدو بجنود المسلمين لقلب المشركون المؤمنين ) ( القرطبي ٢٦٠/٣ والقاموس ٢١/٣ ) .

(٦) . حاصل هذه الفروق كما يفهم من معناها اللغوية وعبارات الأصوليين واستعمالاتهم هو ما يلي :-

- ١ - أن الجمع : إزالة الاختلاف بين الحجتين بتأويلهما .
- ٢ - والتأويل : بيان مآل الدليلين بإزالة الخلاف بينهما ،
- ٣ - والتوفيق : جعل الدليلين المتعارضين متوافقين ، ومحاولة النجاة منه بإحد الوجه المتقدم ،
- ٤ - وأما الدفع/فمقتضاه : منع التعارض والدفاع عن وروده ، فعلى هذا يكون مقتضى الترتيب والاستعمال ، الدفع ، فالخلاص ، ثم الجمع ، فالتأويل ، فالتوفيق ، بمعنى : أنه إذا اردت

ان بعد التحقيق والتأمل فيه له وجه يحتمل أن لا يكون مختلفا»<sup>(٧)</sup> ومن قولهم : « لا أعرف أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان »<sup>(٨)</sup> .

وبهذا يجب عما ورد على الأصوليين والمنحدين من الاعتراض ، بأن كلامهم هذا لا يخلو عن مبالغة ، وادعاء عدم إمكان الجمع في بعض الامثلة كالخبرين الواردين في الوضوء وتركه مما مست النار<sup>(٩)</sup> وخبري « النهي

---

استعمال هذه اللفاظ استعمالا دقيقا هكذا تستعملها :- فاذا اردت الاشارة الى توهم التعارض الظاهري او ظنه ، فتقول : ندفع بينهما ، التعارض ، او ما بمعناه ، واذا اردت بيان وجود التعارض والنجاة منه فتقول : وجه الخلاص منه ، او التخلص منه يكون بكذا ، واذا اردت ان توميء الى التوافق والالتزام بين المتعارضين فتقول : نجعل بينهما ، او وجه الجمع او نحو ذلك .

واما التأويل ففي الحقيقة ، هو : التصرف فيهما ، او في احدهما لاجل التوفيق ، او الخلاص من المتعارضين ، واما التوفيق ، فهو : كالنتيجة يتحقق بعد الجمع والتأويل ، بمعنى ان المجتهد اذا دفع التعارض ، او جمع بين المتعارضين او اولها يكون يحصل بعمله هذا ، التوفيق بين المتعارضين ولكن يستعمل بعضها بمعنى البعض الآخر والله اعلم .

(٧) الرسالة للامام الشافعي ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٨) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٦٠٦ .

(٩) راجع : علوم الحديث لابن الصلاح بشرح التقييد والايضاح لزين الدين العراقي ص ٢٨٥ ، وسيأتي تخريج هذه الاحاديث ، في مبحث النسخ ان شاء الله تعالى .

عن زيارة القبور ، والأمر بها ، (١٠) .

### المطلب الثاني

#### اتجاهات العلماء في الجمع وتأويل المختلفين :

ان الأصوليين والفقهاء بعد ما اتفقوا على وجوب الجمع ، والتأويل بين المختلفين - اختلفت اتجاهاتهم في مقدار الأخذ به والرفض له ، فمنهم :

(١٠) مجلة كلية الامام الاعظم العدد الثاني/ص ١١٧ فما بعد ، وحاصل

الجواب ان الاصوليين اطلقوا لفظ الجمع بين المتعارضين على معنيين :

معنى خاص ، ومعنى عام ويبدو ان السبب في حمل هذا الباحث كلام

المحدثين ذلك على المبالغة ، هو : انه حمل كلامهم على الجمع بمعناه

الخاص ، دون المعنى العام ، الذي يشمل الترجيح ، والنسخ ،

وغيرهما ، وذلك ، لان كلا من المثالين جمع بينهما ببيان ان احدهما ،

وهو ترك الوضوء مما مست النار ، والامر بزيارة القبور ناسخ ؛

والطرف الآخر في كل منهما منسوخ فلا يبقى بينهما تعارض ، وحتى

على المعنى الاول الخاص المشهور ، فيمكن الجواب عنه باجوبة منها :

أما الاول - فيجمع بحمل الامر بالوضوء على الاستحباب ، وحديث

ترك الوضوء على الجواز ، يدل على ذلك ما ورد عن جابر (رض)

( وان شئت فتوضأ ، وان شئت فلا تتوضأ ) .

وثانيا - بحمل الامر بالوضوء على معنى غسل الفم ، والتنظف منه ،

الى غير ذلك ، واما المثال الثاني فيجيب عنه ايضا باجوبة ، منها :

ان النهي كان مخصوصا بزيارة قبور الاقارب من الكفار والامر

بجوازها لزيارة قبور اموات المسلمين ، فقد ورد عنه (ص) ما يشير

الى ذلك حيث قال : « قد كنت نهيت عن زيارة القبور ، فقد أذن

لمحمد في زيارة قبر امه » صححه الترمذى ، ومنها حمل النهي على

زيارة الذين لا يتعظون بها ، او على الذين يكون على الاموات والامر

بها لغير هؤلاء ، فقد ورد في بعض الروايات في تعليل الرخصة لها :

« زوروا القبور ، فانها تذكر الآخرة » كما ورد في بعض الاحاديث

« ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه » الى غير ذلك من وجوه الجمع

بينهما ، والله اعلم ، انظر : ( ارشاد السارى ٢/٣٩٨ - ٣٩٩ ،



منسأهل ، يقبل كل أنواع الجمع - ولو بتأويل بعيد - ومنهم : متشدد ، فلا يقبل منها إلا التأويل القريب ويضع الشروط الكثيرة لقبوله ، ومنهم : من هو متوسط بينهما ، فالأمر بهم إلى سلوك ثلاثة اتجاهات<sup>(١١)</sup> :-

(الاتجاه الأول) اتسأهل في قبول الجمع والتوفيق بين المتعارضين<sup>(١٢)</sup> : وهو مذهب جماعة من أهل الحديث ، ومنهم ابن خزيمة ، وأبو الطيب ، ويميل إليه ابن الصلاح ، كما تقدم كلامه ، وإليه مال ابن حزم<sup>(١٣)</sup> وغيرهم من

---

وسبل السلام ١١٤/١ - ١١٥ ، ونيل الاوطار ٢٤٥/١ - ٢٤٧ ، ١٢٤/٤ - ١٢٥ والايجابة لايراد ما استدركته عائشة (رض) على انصحابة للزركشي ص ١٢٢ - ١٢٣ ، والقياس لابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ص ١٦ - ١٨ ، و ٢٩٢ .

(١١) كونهم على ثلاثة مذاهب بناء على اخراج الغلاة والرفضة منهم ، الذين خرجوا بتأويلهم الغير المقيّد بشروط والخارج عن قوانين الشرع وروحه ، الذين خضعوا الشريعة لمبادئهم وجاذبوها لاهوائهم ، فمثل هذا خارج عن المذاهب الثلاثة راجع ( التفسير والمفسرون ٣/٣ )

(١٢) اخذ هذه المذاهب عن كتب الاصول ومستخرج من اقاويلهم ونظرياتهم بهذا الصدد واخذناها من ثنائيا كلامهم ، وردهم الجمع ، وقبولهم ، إلى غير ذلك ، راجع ( المستصفى ٣٨٤/١ - ٤٠٠ واحكام الاحكام لابن حزم ٢١/٢ - ٤١ والتقريب والتجوير ٣/٣ - ٤ ، وتوجيه النظر ص ٢٣٥ - ٢٣٦ والاعتبار للحازمي كله ) .

(١٣) وقد خصص فصلا كاملا في بيان ما يسمى بالتعارض وليس بتعارض ، كما وقد هاجم الذين قالوا بالتعارض فيها وجاء بنصوص كثيرة ودفع التعارض عنها ( الاحكام ٢١ - ٤١ ) هذا ، ولا يخالف لما ذكرناه ما ذكره ( محمد اديب صالح ) في تفسير النصوص من ان أهل الظاهر ولا سيما ابن حزم يشدد في الاخذ بالتأويل ، ويجعل ترك الظاهر حراما وفسقا ؛ لان تأويل النصوص على قسمين :- الاول - تأويل يصرف ظاهر النص للجمع بين المتعارضين والعمل الاول - بكل من الدليلين المتنافيين ظاهرا فهذا ما ذهب إليه ابن حزم وارتكب

الظاهرية ، ذهب هؤلاء بتفكيرهم السليم ، ورأيهم السديد ، وبحسن ظنهم بنصوص الشريعة الى أنه لا تعارض بين الأدلة الشرعية حقيقة فمتى لاح للنظر في الأدلة اشارة التعارض والاختلاف يجب عليه أن يجمع بينهما ، ويوفق بين تنافها لكي يتيسر الأمر في استنباط الأحكام الشرعية منها حسبما وصل اليه فهمه ، وأداه اليه اجتهاده بعد صرف ما يمكنه من جهد ، وبذل ما في وسعه من طاقة واستعمال ما آتاه الله من علم وفهم فهؤلاء يجعلون التعارض قرينة على عدم ارادة الظاهر منها فيؤولونها بحمل اللفظ على المجاز ، وحمل المطلق على المقيد ، والعام على الخاص ، والمجمل على المبين ... الخ ولو لم يتيسر لهم التأويل القريب فالتأويل البعيد ، لكنه بعد ملاحظة شرط متفق بينهم ، وهو ، ان لا يكون التأويل بحيث يخرج به الأدلة المتوافقة عن روح الشريعة الاسلامية ، ولا يكون مخالفا لعمل الأمة وخرقا لاجماعهم ، ولهذا تراهم قد ادعوا - كما تقدم - عدم وجود تعارض اصلا ، وان وجد ظاهرا فلا يوجد متعارضان الا ويمكن الجمع بينهما •

( الاتجاه الثاني ) التشدد في الجمع بين المتعارضين :

ذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية والامام مالك<sup>(١٤)</sup> وبعض اهل

التأويلات البعيدة لاجله ، والثاني - تأويل يصرف به النص عن ظاهره ويرتكب المجاز والاحتمالات النادرة وذلك لغرض توفيق النص مع رأى شخص او شيخ او مسألة افتي بها او نحو ذلك ، ( تفسير النصوص ١/ ٤٣٨ - ٤٤٦ وتوجيه النظر ص ٢٢٢-٢٢٤ ) •

(١٤) هو : مالك بن انس بن مالك الحميري ، الاصبغي ، امام دار الهجرة واحد الاربعة ، واليه تنسب المالكية ، مولده في سنة ٩٣ هـ ، ووفاته في سنة ١٧٩ هـ بالمدينة ، يقول ابن مهدي : « ما بقى على وجه الارض آمن على حديث رسول الله من مالك » • وقال ابو داود : « اصح حديث رسول الله (ص) مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم » ، وقال ابو زرعة : لو حلف رجل بالطلاق على احاديث مالك الذي في

الحديث وغيرهم الى التشدد في قبول الجمع وتأويل المختلفين وضيق دائرته، وبذلك ردوا أحاديث كثيرة صحيحة لأسباب دعاهم الى تركها ومن جملة ذلك ما يأتي :-

أ - ردوا الاحاديث بكونها مخالفة لما هو أقوى منه عندهم وبه رد الحنفية حديث ( قضائه صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين المدعي )<sup>(١٥)</sup> ، لأنه مخالف لحديث ( البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر )<sup>(١٦)</sup> . والحق أن هذا إنما يتم أن لو لم يمكن الجمع بينهما كما تقدم في حكم التعارض ، وهنا الجمع ممكن ، وذلك بحمل عموم الحديث الثاني ، فيما عدا الأول الخاص بالأموار المالية كما ذكره أئمة الحديث .

ب - او بكونه مخالفا للقياس ومعارضاً له ، وبه رد الامام مالك حديث ( الغسل سبعا من ولوغ الكلب ) ، ونقل عنه أنه قال : كيف يؤكل صيده ،

---

الموطأ أنها كلها صحاح ، لم يحث ، راجع : [ الاعلام ١٢٨/٦ ، وطبقات الاصوليين ١١٢/١ - ١١٨ ، وحلية الاولياء ٣١٦/٦ ، وتهذيب الاسماء ، واللغات ٧٥/٢ - ٧٩ ) .

(١٥) أخرجه الامام مسلم ، واصحاب السنن وقالوا : اسناده جيد ، وقال ابن عبد البر : لا مطعن لاحد في اسناده ، وأخرجه الترمذي والشافعي وصححه ابن خزيمة ، وابو عوانة ، وابن حبان وذكر الكتاني انه رواه خمسة عشر صحابيا وذكره في المتواترات ( نيل الاوطار ٨/ ٢٩٢ - ٢٩٤ وفتح العلام ٣٢٥/٢ - ٣٢٦ ، ونظم المتنائر ص ١٠٩ ، والقسطلاني ٤٠٣/٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٩/٧ ) .

(١٦) رواه الترمذي عن ابن عمرو عن ابيه عن جده شعيب بلفظ « واليمين على المدعى عليه » واسناده ضعيف ، وباللفظ المذكور رواه البيهقي وابن عساكر عن ابن عمر بن العاص باستثناء القسامة ، وفي اسناده مسلم الزنجي وهو ضعيف وذكر الكتاني انه رواه ثمانية اصحاب وذكر انه رواه الشيخان ايضا ، وقال ابن العربي : انه من قواعد الشريعة التي ليس فيها خلاف . ( فيض القدير ٢٢٥/٣ ، ونظم المتنائر ص ١٠٩ - ١١٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٦/٧ - ٢٥٧ ) .

وسؤره نجس؟ (١٧) •

ج - بكونه مخالفا لعمل الأمة ، أو جمهورهم ، وبذلك ردت عدة أحاديث ، منها : حديث « المسلم على اسم الله سمى أو لم يسم » الآتي في مبحث ترتيب الأدلة ، ومنها : مفهوم حديث ( إنما الربا في النسيئة ) الآتي في شروط الجمع •

قال عبدالرؤوف المناوي (١٨) : ( وقد قام الاجماع على ترك العمل بظاهره ) (١٩) •

د - او اختلف الصحابة مع وجود الحديث بينهم وبه رد الحنفية حديث ( الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ) (٢٠) •

والحق أن الاختلاف في حكم الحديث لا يوجب رده ، بل الأفضل العمل بالحديث ، وترك الرأي المخالف له •

---

(١٧) المغنى ٤١/١ - ٤٤ ، وتسهيل المدارك ٥٨/١ ، وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٩ - ٣٠ •

(١٨) هو : عبدالرؤوف بن تاج العارفين على بن زين العابدين المناوي ، الشافعي ، الحدادي ، المصري ، ولد سنة ٩٢٤هـ له مؤلفات كثيرة مفيدة ، منها : « اتحاف الناسك بأحكام المناسك » ، و « كنوز الحقايق في حديث خير الخلايق » و « فيض التقدير شرح الجامع الصغير » للسيوطي ، توفي سنة ١٠٣١هـ . راجع : [ هدية العارفين ٥١٠/١ - ٥١١ طبعة استنبول سنة ١٩٥١م ، والاعلام ٧/٧٥-٧٦ ، وفيه « محمد عبدالرؤوف » ] •

(١٩) فيض التقدير ٥٦٠/٢ •

(٢٠) رواه الدارقطني ، والبيهقي ، عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس وخرجه ابن ماجة والسيوطي ، ( نيل الاوطار ٢٦٩/٦ ، ويوجد بمعناه حديث « الطلاق لمن اخذ بالساق » رواه ابن ماجة والدارقطني عن ابن عباس ( المصدر السابق ٢٦٨/٦ ، وسنن ابن ماجة ٦٧٢/١ والجامع الصغير ٥٧/٢ ، وانظر فتح التقدير ٤٢/٣ - ٤٣ ) •

هـ - او بكونه مخالفا لعمل الراوي وبه ردوا ايضا ( لا نكاح الا بولي )<sup>(٢١)</sup> لأن عائشة راوية الحديث عملت بخلافه<sup>(٢٢)</sup>، كما ردوا رواية الفصل سبعا من ولوغ الكلب وعملوا برواية ( ثلاثا ) لأن عمل ابي هريرة - رضى الله عنه - راوي الحديث بخلافها<sup>(٢٣)</sup> .

والحق أن الحجة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، دون عمل الراوي فالعمل بالحديث أولى من العمل به ، لأنه قد يكون ناشئا من اجتهاده في ترجيح شيء آخر عليه ، أو الذهاب الى نسخه .. الخ ، وقد لا يكون مصيبا في اجتهاده ، لكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مأمون من الخطأ ، اذا صح طريق الوصول اليه<sup>(٢٤)</sup> .

و - او بكونه مخالفا لعمل اهل المدينة ، وبه رد الامام مالك حديث ( المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا )<sup>(٢٥)</sup> ، مع امكان الجمع والعمل بكل منهما ،

(٢١) . رواه الامام احمد ، واصحاب السنن الاربعة والحاكم . عن ابن موسى وابن ماجة عن ابن عباس ورمز السيوطي لصحته وقال بتواتره وخرج الحاكم طرقه وعد ثلاثين صحابيا انهم خرجوه ، وقال : قد صحت الرواية فيه عن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ، عائشة ، وام سلمة ، وزينب بنت جحش ، واسنده من طريق على بن المديني ، ومن طريق البخاري ، وغيره صححو حديث اسرائيل . والطبراني بزيادة ( شاهدين ) وللبیهقي «الابول ، وشاهدي عدل » واسناده صحيح ( فيض القدير ٤٣٧/٦ - ٤٣٨ ونظم المتنائر ص ٩٦ - ٩٧ وسنن ابن ماجة ٦٠٥/١ ، وسنن الدارمي ٦١/٢ - ٦٢ ) .

(٢٢) . المغني والشرح الكبير ٣٣٧/٧ - ٣٣٩ ، وفتح القدير ٣٩٢/٢ - ٣٩٤ ، واصول السرخسي ٦/٢ .

(٢٣) . شرح الهداية مع فتح القدير ٧٥/١ - ٧٦ والمصدر السابق الاخير .

(٢٤) . فتح العلام شرح بلوغ المرام ٢٥/٢ - ٢٦ .

(٢٥) . تقدم تخريج الحديث ، راجع ص ٣٦ - ٣٧ .



- وردوا هذا الحديث ايضا بأن راويه الامام مالك وهو : لم يعمل به .
- ويجاب بأن راوي الرواية الاولى ، ابن عمر ، وقد عمل به وهو افضل ، وبما تقدم من أن عدم عمله به لا يوجب رد الحديث<sup>(٢٦)</sup> .
- ز - أو لأن راويه ليس من أهل البيت المعصومين أو ليس أماميا ومن منبهي مذهب الشيعة وبهذا رد الجعفرية جلّ الاحاديث الصحيحة لدى جمهور المسلمين والسالمة من النقد لدى نقاد المحدثين<sup>(٢٧)</sup> .

---

(٢٦) شرح الهداية مع فتح التقدير ٨٠/٥ - ٨٢ والمغنى مع الشرح الكبير ٦/٤ - ١١ . وفتح العلام ٢٥/٢ - ٢٦ وقد فصل : فيه الشارح خير تفصيل وفيه ، ( قالوا : ولانه من رواية مالك ، ولم يعمل به ، وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته ، لان عمله مبني على اجتهاده ، وقد يظهر له ما هو ارجح عنده مما رواه وان لم يكن ارجح في نفس الامر ) ، وبداية المجتهد ١١٩/٢ وقال : ( فالذي اعتمد عليه مالك رحمه الله في رد العمل به انه لم يلف عمل أهل المدينة عليه ) ، واصول السرخسي ٧/٢ ) .

(٢٧) القوانين المحكمة ٤٠٩/١ ، فما بعده ، والمعالم ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، هذا ، وقد آل بهم وضع هذا الشرط ، ان احتاجوا الى قبول اخبار مرسلة وغير مسندة باسناد صحيح بل ربما اضطروا الى اختلاق اخبار واسندوها الى الائمة ، كل ذلك لعدم ثقتهم بغير ما وصل اليهم من طريق الائمة المعصومين او من طرف شيعتهم ، ومتبعي آرائهم ، فبذلك طعنوا في شخصيات الصحابة البارزة الذين مدحهم الله في كتابه ، وسجلهم في سجل الخالدين ، ورضي عنهم رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) واعترف ، بهم اتاريخ ، والحق ان هذا الشرط لا وجه له ، ولا سند لهم يؤيدهم لا من العقل ولا من النقل بل كل منهما يخالفهم ، فان انارة نور المصطفى ( صلى الله عليه وسلم ) انارت اوسع من هذه الدائرة يعنى : دائرة جماعة أهل البيت ، وان خريجي مدرسة محمد (ص) اكثر منهم ، بل هم منهم ، فتخصيص الفضل والتعديل بهم ، مع جرح بقية المتخرجين واتهامهم بالارتداد والخروج عن مسلكه (ص) تنقيص بالمدرسة والمدرس ، وواضع المنهج فان مدرسة

والحق أن هذا الشرط لا يعتمد على أي أساس علمي مقبول ، إذ مدار قبول الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم كون الراوي صادقاً ، وغير مجروح ، وحينما تحقق هذا في أي راو يقبل قوله من أي مذهب كان ، فوضع هذا الشرط من تعصب الشيعة لمروياتهم ومن جملة محاولاتهم لردّ احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وسنته المشرفة وهو محاولة فاشلة لأن الله تعالى كفل بحفظ الذكر بقوله « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (٢٨) .  
ومنه حفظ سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ( ويأبى الله إلا ان يتم نوره ، ولو كره الكافرون ) (٢٩) .

ج - أو بكونه مخالفاً لدليل العقل يقول العلامة ابو اسحاق الشيرازي :  
( اذا روى الخبر بقية ردّ بأمور : احدها - أن يخالف موجبات العقول ، فيعلم بطلانه ، لأن الشرع انما يرد بمجوزات العقول ، واما بخلاف العقول .  
نلاحظ (٣٠) .

---

تخرج منها ١١٤ ألف صحابي وخريجا ، فأكثر ، لا يمكن القول بنجاح عشرة او عشرين ، ولا سيما اذا كان واضع المنهج خالق البشر والمدرس المربي المرشد الموجه هو المصطفى (ص) واما النقل فالآيات والاحاديث الكثيرة في فضيلتهم ومدحهم التي يطول ذكرها يكفيهم قوله تعالى ( رضي الله عنهم ورضوا عنه اولئك هم خير البرية ) .

(٢٨) سورة الحجر ٩/١٥ .

(٢٩) سورة التوبة ٣٢/٩ .

(٣٠) والحق ان وضع كل هذه العراقيل امام قبول السنة واشتراطها له لا داعي له ، فان الحجة في سنة الرسول (ص) اينما وجدت صحيحة ومتصلا سندها وزدها بعمل بعض الامة بخلافه او الراوى او كونه مخالفاً للقياس او العقل او نحو ذلك عمل غير مرضي ، ومسلك غير سديد ؛ لانه يؤدي الى ترك الحجة ، والذهاب الى غيرها ، والله اعلم بالصواب .

ط - أو بكونه مخالفا للقياس من جميع الجوانب وبذلك ردّ الحنفية  
حديث المصراة الآتي في مبحث ترتيب الأدلة (٣١) .

( الاتجاه الثالث ) الاتجاه الوسط في قبول الجمع وتأويل المختلفين :  
ذهب جمهور العلماء والمحدثين والمفسرين ، ومنهم جمهور الشافعية  
والحنابلة ، وبعض الظاهرية ، وبعض الجعفرية - الى مذهب وسط بين  
الرأين فلم يرفضوا جميع التأويلات القريبة والبعيدة ، ولم يقبل كل ذلك  
بلا قيد وشرط ، بل قبلوا منها ما كان صحيحا ، ومتلائما مع روح الشريعة ،  
ورفضوا منها ما كان باطلا ، وغير متوافق مع روح الشريعة الاسلامية ، كما  
لم يلتزموا اليها عندما كانت تصطدم باحدى الأدلة الصحيحة والمتفق عليها ،  
ولهذا تراهم اشترطوا شرائط متفقا عليها ومختلفا فيها ، وشرائط صحيحة  
ومعقولة لقبول الجمع والتأويل بين نصوص الشريعة ، وسيجيء اكثرها في  
المطلب الآتي :

### المطلب الثالث

شروط الجمع والتوفيق بين المتعارضين ، ومناقشتها :

قرر علماء الاسلام وحملة الشريعة ان الاصل في أخذ الاحكام من  
النصوص عدم التأويل ، وان حمل اللفظ على عمومه ان كان عاما وظاهره ان  
كان ظاهرا واجب ، وان التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره خلاف الاصل ،  
فلا يصار اليه الا بدليل صحيح ، يقول الامام الشافعي : كل كلام عاما  
ظاهرا فهو على عمومه وظهوره حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يدل على أنه انما يريد في الجملة العامة في الظاهر بعض  
الجملة دون بعض (٣١) .

» (٣١) الرسالة ص ٣٤١ ، وتفسير النصوص لمحمد اديب صالح ١/ ٣٧٣ -  
٣٧٥ .

ويقرر الطبري هذا المعنى ويقول : « وغير جائز ترك الظاهر المفهوم  
الى باطن لا دلالة على صحته (٣٢) » .

فبناء على هذا الاصل المقرر عندهم ، ولأن نصوص الشريعة من الكتاب  
والسنة وردت بلغة العرب وهي - لكثرة مفرداتها وسعة مدلولاتها ، ووفرة  
طرق دلالتها - لا يوجد نصان منها متعارضان الا ويمكن الجمع بينهما بنوع  
من التأويلات القريبة أو البعيد فيرتفع الخلاف به بينهما حتى في كلام المخلوق  
العادي فضلا عن كلام العليم الحكيم المنزل للاعجاز عن الاتيان بمثله ،  
وفضلا عن كلام أفصح المخلوقين ، الذي أوتي جوامع الكلم ، وفصل  
الخطاب ، والذي أوتي البيان والحكمة ، ولأجل الحفاظ على نصوص  
الشريعة عن نزعات الهوى وسدأ لمطمع ذوي النفوس الضعيفة في التبديل  
والتحريف - وضع الأئمة والاصوليون شروطاً لقبول الجمع والتأويل دلهم  
عليها تتبع نصوص الكتاب والسنة بما يناسب روح الشريعة الاسلامية وحفاظاً  
على سلامة الخطاب بحيث يدركه اهل اللسان وائمة الاستنباط ، فلا يقبل  
الجمع والتأويل الا عند توفر هذه الشروط التي اهمها ما يلي :-

( الشرط الاول ) تحقق التعارض وذلك بتحقق حجية المتعارضين .

اتفقت كلمة الاصوليين والمحدثين على أنه يشترط لصحة الجمع  
والتوفيق بين النصين المتعارضين كون كل منهما ثابت الحجية وذلك بصحة  
مسند الحديثين مثلاً ، لأنه عند عدم تحقق ذلك بان كان احدهما او كل واحد  
منهما ضعيفاً او شاذاً أو منكراً او متروكاً (٣٣) ، يعتبر الحديث الآخر سالماً

---

(٣٢) تفسير الطبري ج ٢/ص ١٥ .

(٣٣) الضعيف ، هو : كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح  
والحسن ، والشاذ/ان يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ،  
فان كان المخالف غير ثقة فهو شاذ متروك لا يقبل ، وكذلك اذا كان



عن المعارضة فالعمل يكون به متعينا، فلا داعي للجمع، بل يكون هذا الجمع جمعا بين الدليل وغيره ، كما انه اذا كانا ضعيفين فهو موجود فيها شروط الحجية .  
 يترك ان يعمل بغيرهما ، وكذا اذا كانا قياسين غير صحيحين أو احدهما غير صحيح لعدم الجامع بينهما، أو لكونهما أو احدهما قياسا مع الفارق أو نحو ذلك .  
 يقول الجزائري : ( الحديث المقبول اذا عارضه حديث غير مقبول اخذ بالمقبول وترك الآخر ، اذ لا حكم للضعيف مع القوى ) (٣٤) .

مثال ذلك : ما روى البخاري في صحيحه : ( ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة (٣٥) حينما اعتقت - ثم اختلفت الروايات : ففي بعضها - وكان زوجها عبداً ) (٦٦) وبها أخذ مالك ، والشافعي ، وأصحابه ، وجمهور

الثقة مخالفا لما هو اضبط منه وان كان عدلا ثقة حافظا لا يقدم الانفراد فيه ، والمنكر/الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته ( انظر مقدمة ابن الصلاح بشرح التقييد والايضاح لعبد الرحيم العراقي ص ٦٣ ، و ص ١٠٠ - ١٠٦ ) .

(٣٤) توجيه النظر ص ٢٣٥ .

(٣٥) بريرة هي : صحابية فاضلة ، اشترتها عائشة ( رضي الله عنها ) ، واعتقتها ، وكانت تخدمها قبل ذلك ، روت احاديث عن النبي (ص) منها حديث : « الولاء لمن اعتق » تبلغ فوائده (٣٠٠) فائدة ، منها : الولاء للمعتق ، لا لغيره ، وثبوت الولاء للمسلم على الكافر ، وعكسه ، وجواز قبول هدية الفقير ، وتحريم الصدقة على رسول الله (ص) راجع ( شرح النووي على صحيح مسلم ٣٤٢/٦ - ٣٤٥ ، ( الاصابة ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ، وفيض التقدير للمناوي ٣٧٧/٦ ، والاستيعاب ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ) .

(٣٦) رواه البخاري ومسلم وصاحب السنن الاربع ، والدارمي ، والحافظ ابن حجر ، وصححه ، ونقل عن البخاري تصحيحه ، والامام مالك ، وابن سعد في الطبقات ، والامام احمد في مسنده ، والدارقطني ، وغيره ، راجع ( مسند الامام احمد ٢١٥/١ ، ٢٨١ ، ٣٦١ ، و ٥/٣٧٨ ، ٤٢/٦ ، ٤٥ ، وارشاد الساري على البخاري ١٥٣/٨ - ١٥٤ ،



المحدثين ، فعليه قالوا : بتخير الأمة في اختيار زوجها وعدمه اذا عتقت  
 - وزوجها عبد - ، وعدم جواز ذلك لها اذا كان زوجها حراً .  
 وفي رواية أخرى « وكان زوجها حراً »<sup>(٣٧)</sup> وبها أخذ الحنفية ، وبناء  
 على هذا قالوا : بجواز تخيير الأمة اذا عتقت - وزوجها حر ، أو عبد .  
 ورجح هذه الرواية ابن الهمام ، ودافع عن وجهة الحنفية وتقويتها  
 بما في وسعه ، ومن جملة ذلك محاولة الجمع بين الروایتين بما حاصله :  
 أنه ( وقع الاختلاف في صفتين - كون زوجها حراً ، وكونه عبداً -  
 لا يجتمعان في حالة واحدة ، فجعلهما في حالتين فنقول : كان عبداً في حالة ،  
 وحرّاً في أخرى ، وقد علم أن الرق تعقبه الحرية ، لا العكس ، وحينئذ  
 ثبت انه كان حراً في الوقت الذي خيرت - بريرة - فيه ، وعبداً قبل  
 ذلك )<sup>(٣٨)</sup> .

وقد نقل العلامة المحدث القسطلاني<sup>(٣٩)</sup> هذا الجمع عن ابن الهمام ،

وبلوغ المرام بشرحه سبل السلام ١٢٨/٣ - ١٢٩ ، ومفتاح السنة  
 ص ٧٦ ، ومصباح السنة للبعثي ٢٣/٢ ، وسنن ابن ماجة ١/٦٧١ ،  
 ونصب الراية ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، وسنن الدارمي ٩١/٢ - ٩٢ ) .  
 (٣٧) رواه النسائي ، وابن سعد في الطبقات ، واحمد في مسنده ، وقال  
 القسطلاني : رواه الشيخان ، واصحاب السنن الاربع عن عائشة  
 وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، راجع ( ارشاد الساري ٨/  
 ١٥٣ ، وفتح القدير لابن الهمام ٢/٤٩٥ - ٤٩٦ ، وسبل السلام  
 مع بلوغ المرام ١٢٨/٣ - ١٢٩ ، وسنن ابن ماجة ١/٦٧٠ ، وسنن  
 الدارمي ٩٠/٢ - ٩١ ، ونصب الراية ٢٠٥/٣ - ٢٠٦ ) .

(٣٨) فتح القدير ٢/١٩٥ - ١٩٦ ، وارشاد الساري ٨/١٥٣ - ١٥٥  
 نقلاً عن ابن الهمام هذه العبارة ، لكن في نقله سقوط سطر من فتح  
 القدير .

(٣٩) احمد بن محمد بن ابي بكر شهاب الدين المصري ، ولد في القاهرة  
 سنة ٨٥١هـ وتوفي بها سنة ٩٢٣هـ من المحدثين الكبار ، من مؤلفاته  
 « ارشاد الساري بشرح صحيح البخاري » في الحديث (١٠) مجلدات ،  
 راجع : ( البدر الناطل ١/١٠٢ ، والاعلام ١/٢٢١ ) .

وردة عليه بأمرين :

الاول - باشتراط المساواة بين المتعارضين ، ويأتى نصه في الشرط-

الثالث •

والثاني - باشتراط كون كل من المتعارضين قابلاً للاحتجاج به ، فقال : ( والذي يتحصل من كلام محققهم ( اي الجمهور ) ، وقد أكثر منها الشافعي ، وأتباعه ، - أن محل الجمع اذا لم يظهر الغلط في احدى الروايتين ، وهنا ليس كذلك ، ( أي ليس بحيث لم يظهر الغلط في احدهما: اي بل ظهر الغلط في احدهما ، لأن نفي النفي اثبات ) لأنه من قبيل تقابل الشاذ بالمقبول كما سيجيء بعد ) (٤٠) •

ووجه رد ، جمع الحنفية وتوفيقهم بين الروايتين - هو عدم تحقق الحجية في أحد طرفي التعارض ، وهي رواية : ( كان زوجها حراً ) •

والراجع من الروايتين - والله اعلم - الرواية الأولى ، وذلك لعدة أمور ، أهمها ما يلي :-

الاول - تغليب أئمة الحديث الرواية الاخرى ، مع اتفاقهم على صحة

الرواية الاولى •

الثاني - انما رواها علماء المدينة ، وعملوا بها ، كما قاله الامام أحمد ، وما كان كذلك فهو مرجح على غيره •

الثالث - قول عائشة (رضي الله عنها) - وهي راوية الحديث - : ( كان - أي زوج بريرة - عبداً ، ولو كان حراً لم يخيرها ) (٤١) •

الرابع - دليل العقل ، وهو : أن الزوجة اذا كانت أمة وعقت ، وكان زوجها حراً ، لا داعي لتخيرها بعد نفاذ العقد وصحته ، لانها عتاق تكون

(٤٠) ارشاد الساري ١٥٤/٨ •

(٤١) المصدر السابق ص ١٥٣ - ١٥٥ •

مساوية لزوجها ، اما اذا عتقت ، وزوجها عبد يكون لها الخيار ، لانها تزيد على زوجها بوصف الحرية ، فمن مستحسنت الشرع أن يخيرها أترضى بالافتراش لمن دونها أم لا ترضى ؟

يقول الحافظ القسطلاني - بصدد ترجيح هذه الرواية - نقلا عن الامام أحمد (رضي الله عنه) : ( وقد صح عن ابن عباس وغيره ، أنه كان عبداً ، ورواه علماء المدينة ، واذا روى علماء المدينة ، وعملوا به فهو أصح شيء ، واذا عتقت الأمة تحت الحر ، فعقدها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه ) (٤٢) .

ويقول الامام النووي - بهذا الصدد ، بعد نقله ما تقدم من كلام عائشة ، ونقل التخطئة والتعليق عن المحدثين للرواية الاخرى ، وهي : ( انه كان حراً ) ، وبيانه أنه شاذ وغلط ، لمخالفتها المعروف من روايات الثقات - : ( فأخبرت عائشة - وهي صاحبة القصة - بأنه كان عبداً ، ثم عللت بقولها - المتقدم - ، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله الا توقيفا ، ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة ، وابن عباس ، فاما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً ، واما عائشة ، فمعظم الروايات عنها أيضا : انه كان عبداً ، فوجب ترجيحها ، والله أعلم ) (٤٣) .

---

(٤٢) نقل القسطلاني عن ابن حزم انه روي باسناده - عن احمد بن يزيد ، عن موسى بن معاوية ، عن جرير ، عن هشام ، عن ابيه ، عن عائشة : ان زوج بريرة كان حراً ، ثم قال : فهو : وهم بفتحيتين : اى خطأ ، من موسى ، او من احمد ، فان الحفاظ من اصحاب هشام ، ثم اصحاب جرير ، قالوا : كان عبداً ( المصدر السابق ) -

(٤٣) راجع في هذا شرح الامام النووي على صحيح مسلم ٣٤١/٦ ، ونقله عنه القسطلاني في ارشاد الساري ١٥٥/٦ .

( الشرط الثاني ) ان لا يؤدي الجمع الى بطلان نص من نصوص  
الشريعة أو بطلان جزء منه :

فاذا تعارض دليلان ، وحاول المجتهد ، أو الباحث التوفيق بينهما بنوع  
من التأويل في أحدهما ، وأدى تأويله وجمعه الى بطلان النص أو جزء منه  
لا يعتبر بمثل هذا الجمع ، ولا يمكن أن يعتمد عليه في الأحكام الشرعية<sup>(٤٤)</sup> .

من امثلة ذلك : تعارضت القراءتان في قوله تعالى : ( يا أيها الذين  
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا  
برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين )<sup>(٤٥)</sup> ، فقد قرئ بنصب « أرجلكم »  
عظفا على وجوهكم أي اغسلوا أرجلكم فيفيد وجوب غسل الرجلين في  
الوضوء ، والى هذا ذهب جمهور علماء الأمة الاسلامية ، وقرئ بجرها  
عظفا على ( رؤوسكم ) : أي وامسحوا بأرجلكم فيفيد وجوب مسح  
الرجلين ، والى هذا ذهب الشيعة ، وأولوا قراءة النصب بالجر فقالوا  
بوجوب المسح فقط ، وقد ردّ عليهم العلماء تأويلهم ذلك بأنه يؤدي الى بطلان  
جزء من النص وهو « الكعبين » ؛ لأنه بالاتفاق بين الفريقين لا يجب مسح  
جميع الرجل الى الكعب ، فاذا بقي هذا القيد بلا فائدة ، وكلام الباري  
سبحانه وتعالى أسمى من أن يكون فيه ما لا فائدة فيه ، فكل تأويل يؤدي  
الى مثل هذا يكون باطلا ، بخلاف ما اذا حمل قراءة الجر على النصب كما  
هو رأي الجمهور فلا يؤدي الى ذلك ، لأنهم متفقون على وجوب تحديد  
غسل الرجلين بالكعبين فيجب غسلهما اليهما ولا يجب غسل ما فوقهما ، وان  
وجد خلاف ضعيف في دخول الكعبين وعدم دخولهما في الغسل ، كما أنهم

---

(٤٤) واعتبر الامام الغزالي من قبيل التأويل الذي يؤدي الى بطلان النص  
تأويل الفقراء والمساكين في آية الصدقات بسد الحاجة ، (المستصفي  
١٤١/٢ ، وسيأتي ذلك في بيان رأى الغزالي في التأويل البعيد ،

(٤٥) تفسير القرطبي ٩١/٦ - ١٠٠ .

انفقوا على تحديد وجوب غسل اليدين الى المرفقين<sup>(٤٦)</sup> .

( الشرط الثالث ) مساواة الدليلين المتعارضين :

ذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية ، وبعض المحدثين - الى اشتراط مساواة الدليلين المتعارضين لصحة الجمع بينهما ، فاذا كان أحد طرفي التعارض أقوى من الآخر يصار الى ترجيح للقوي والعمل بمقتضاه ، وترك الدليل الآخر ولا يصار حينئذ الى الجمع بينهما عندهم .

يقول القسطلاني - في المثال المتقدم عند الكلام عن الشرط الاول في حديث بريرة المختلف في أن زوجها كان حراً ، أو عبداً ، حيث جمع الحنفية بينهما بما تقدم - : ( وتعقب - أي جمعهم بين الروايتين - بأن محل طريق الجمع المذكور ، اذا تساوت الروايتان في القوة اما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة ، والشاذ مردود ولهذا لم يغنر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع )<sup>(٤٧)</sup> .

ويقول الجزائري : ( و - يشترط - أن لا يكون لأحدهما زيادة يمكن أن يرجح بها على الآخر )<sup>(٤٨)</sup> ، ويعمل ذلك بأن العمل بالراجح واجب عند عدم التيقن بخلافه ولا عبرة للمرجوح بمقابلة الراجح ، وبه قال صاحب سبل السلام<sup>(٤٩)</sup> .

---

(٤٦) المجموع للنووي بشرح المذهب للشيرازي ٤٥٨/١ وما بعدها ، وشرح الاقناع للشربيني على متن الغاية والتقريب لابی شجاع ٣٨/١ ، ونيل الاوطار للمشوكاني ١٩٧/١ - ٢٠١ ، وشرح الاختيار لعبدالله ابن محمود الموصلي ٧/١ .

(٤٧) ارشاد انصاري ١٥٤/٨ .

(٤٨) توجيه النظر ص ٢٣٥ .

(٤٩) سبل السلام ٣٠/١ وسيأتي نصه .



وذهب جمهور الأصوليين - وهو التحقيق مما ذهب اليه المحققون من  
المحدثين الى أن المساواة بين المتعارضين ليست بشرط في جواز الجمع بينهما  
بعد ان بلغ كل من الطرفين المتخالفين درجة الحجية ، وانفاق المتنازعين على  
صحته ، واتصاله بالشارع •

يقول المحلي من الأصوليين : ( فان امكن الجمع والترجيح فالجمع  
اولى منه على الأصح )<sup>(٥٠)</sup> وهذا صريح في عدم اشتراط المساواة بين  
متعارضين لصحة الجمع والتوفيق بينهما ، لأنه انما يتحقق الجمع والترجيح  
في دليلين يكون لأحدهما فضل على الآخر ، فيمكن ترجيحه على الآخر ،  
ويمكن جمع الآخر معه •

يقول التبريزي الامامي : ( وقبل السروع في بيان الوجود والأقوال  
لأبد من التكلم في القضية المشهورة ، وهي : أن الجمع بين الدليلين مهما  
امكن اولى من طرح أحدهما لمرجح ، فيكون الجمع مع وجود المرجح اولى  
من الترجيح ومع التعادل أولى من التخير )<sup>(٥١)</sup> •

ويؤكد هذا المعنى الامام النووي حيث يقول : ( ثم المختلف قسمان :  
أحدهما - يمكن الجمع بينهما ، فيتعين ، ويجب العمل بالحديثين جميعا ،  
ومهما امكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة تعيين المصير  
اليه ، ولا يصار الى النسخ مع امكان النسخ ...

القسم الثاني - أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بوجه ، فان علمنا  
أحدهما ناسخا قدمناه ، والا عملنا بالراجح منهما )<sup>(٥٢)</sup> •

والراجح - من القولين - والله أعلم - مذهب القائلين بعدم اشتراطها ،

---

(٥٠) شرح المحلي ٣٦٢/٢ •

(٥١) مشكاة المصابيح ص ٢٧ •

(٥٢) شرح الامام النووي على صحيح مسلم ٥١/١ ، وانظر ارشاد الساري .

١٤/١ •

وذلك لأمر :-

الاول - القياس على ما تقدم من عدم اشتراطها في التعارض ، فكما لا يشترط ذلك في تحقق التعارض ، فلا يشترط في الجمع بين المتعارضين ايضا<sup>(٥٣)</sup> .

الثاني - عمل جمهور الفقهاء والمحدثين والأصوليين يدل دلالة ظاهرة على خلافه ، فكثيرا ما يتعارض دليلان من الكتاب أو السنة أو منهما يذهب فريق الى الجمع بينهما ، ويذهب جماعة الى الترجيح لأحدهما على الآخر ، ومعلوم أن القول بالتساوي لا يجمع من القول بترجيح أحدهما على الآخر .  
الثالث - أن تمثيلهم فيما يجمع بينهما صريح في عدم اشتراط ذلك .  
فمثلا يمثل جلال الدين المحلي الشافعي لما يجوز فيه الجمع والترجيح وأولوية الجمع فيه بالحديثين :

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : ( أيما اهاب دبغ فقد طهر )<sup>(٥٤)</sup> الذي يدل على طهارة جلد الميتة ، المستلزم لجواز الانتفاع به ، فيتعارض مع  
ب - قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا

---

(٥٣) وقد تقدم في ص ٨٥ .

(٥٤) أخرجه الامام احمد ، والامام مالك في الموطأ ، والامام الشافعي ، وابن حبان ، والبزار ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ورمز السيوطي ، لصحته ، واتفق الشيخان عليه وذكر الكتاني انه رواه (١٤) صحابيا ونقل عن المناوي انه متواتر ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، راجع : ( الجامع الصغير ١/ ١١٨ ) ، وسبل السلام ٢٩/١ وفيه « أخرجه الخمسة وعند مسلم بلفظ ( اذا دبغ ) ، وسنن ابن ماجه ٢/ ١١٩٣ ونظم المتناثر ص ٣٥ وصحح تواتره بالمعنى عن الطحاوي ، ونصب الراية ١/ ١١٥ - ١٢٠ ، والنسائي ٢/ ٢٥٣ ، ( ١٩ ) .

عصب) (٥٥) الصريح في عدم جواز الانتفاع باهاب ، وعصبة الميت ، والمستلزم لنجاستها اذ لو كان الاهداب طاهرا لجاز الانتفاع به ، ولو جاز الانتفاع به ، لكان طاهرا ، فان الحديثين مما يمكن ترجيح احدهما على الآخر ، اذ يمكن ترجيح الاول بأن الانتفاع ازيد من الطهارة فاذن فيه زيادة لا توجد في الحديث الثاني ومع هذا جمع بينهما فقال : « فان الحديث يشمل الاهداب المدبوغ وغير المدبوغ فحملناه على غير المدبوغ جمعا بين الدليلين » (٥٦) .

ويجاب عما استدل به الجزائري - أولا - بان دليله معارض بأن العمل بما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجب ايضا - وثانيا - بأنه يكفي بالظن في الفروع الفقهية ، والحديث اذا صح - ولو كان آحادا - يفيد الظن .

ويحمل كلام القسطلاني وغيره ممن حذا حذوه - على ما ذكرناه سابقا - من اشتراط المساواة في الحجية دون المساواة في القوة ففي عبارته يفهم ذلك حيث يجعل تقابل الحديثين تقابل الشاذ المردود مع ما اتفق على حجتيه ، وبذلك يحصل التوفيق بين المذهبين .

وفهم هذا من صنيع الكحلاني أيضا فهما جليا ، كما تشعر عبارته بذلك اشعارا واضحا :

ففي المثال المذكور - بعد ان صرح بعدم وجود المساواة بين الحديثين

---

(٥٥) اخرج الخمسة والبيهقي والشافعي وابن حبان وفي اسناده كلام طويل فصل فيه الشوكاني قال الحافظ ابن حجر في بعض رواياته اسناده ثقات ، راجع في ذلك ( نيل الاوطار ٨٠/١ ، والمصادر السابقة ، وسنن ابي ادود ٢١٦/٢ ، والنسائي ١٩١/٢ ، والترمذي ٢٠٦/١ ، ونصب الراية للزيلعي مع هامشها ١/١٢٠ - ١٢٢ ) .

(٥٦) شرح المحلي ج ٢/ص ٣٦٢ ، وسبل السلام ٢٩/١ - ٣٠ ، ونيل الاوطار ٧٥/١ - ٧٩ .

المتقدمين وقال : ( لا تعارض الا مع الاستواء وهو مفقود من حديث ابن عباس لكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في الحديث الآخر ، قال : « وقيل فلما احتمل الامرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالاهاب ما لم يدبغ ، فاذا دبغ لم يسم اهابا ، فلا يدخل تحت النهى ، وهو حسن » (٥٧) .

وجه الاستدلال أن الكحلاني - بعد أن اشترط المساواة في التعارض ، وصرح بأن التعارض غير موجود هنا ، لأن رواية أحدهما أكثر من الآخر - نقل الجمع بينهما عن جماعة من المحدثين ، واستحسنه .

هذا ، ويرى الامام الشافعي أن حديث « لا تتفعدوا من الميتة باهاب ... الخ » ناسخ لحديث ابن عباس وغيره ، مما يفيد جواز الانتفاع بجلد الميتة ؛ لأنه ورد في رواية الامام أحمد وأبي داود (٥٨) أن عبدالله بن عكيم (٥٩) قال : « أئانا كتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل موته

(٥٧) سبل السلام ١/٣٠ .

(٥٨) هو سليمان بن الأشعث السجستاني المولود سنة ٢٠٢ هـ والمتوفي سنة ٢٧٥ هـ صاحب السنن سمع عن الامام احمد وغيره وسمع عنه خلق كالترمذي وغيره ، جمع من احاديث النبي (ص) نحو خمسمائة ألف حديث انتخب منها اربعة آلاف وثمانمائة حديث وجعلها في كتابه ، وليس فيه حديث اجمع الناس على تركه ، قال الخطابي : هو احسن وضعا واكثر فقها من الصحيحين ( مقدمة سبل السلام ص ١١-١٢ ، ومقدمة فيض القدير ١/٢٤ - ٢٥ ، والاعلام ٣/١٨٢ ، وتذكرة الحفاظ ٢/١٥٢ ) .

(٥٩) عبدالله بن عكيم قال ابن حجر ادرك زمان النبي ولا يعرف له سماع صحيح فعلى هذا يكون حديثه مرسلا . ونقل الزيلعي عن الامام النووي في الخلاصة أن الحديث اعل بثلاثة امور :

- (١) الاضطراب في سنده .
- (٢) الاضطراب في متنه .
- (٣) الاختلاف في صحبته ، راجع : ( الاعتبار ص ٣٩ ، ونصب الراية ١/١٢١ ، وطبقات ابن خياط ص ١٢١ ، و ١٣٩ ) .

شهر أو شهرين » ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب ، (٦٠) .  
 وأجاب الكحلاني رادا القول بالنسخ باجوبة منها : « ان حديث ابن  
 عكيم مضطرب في سنده ومتمه فلا يصلح للنسخ .  
 ومنها : أن حديث الدباغ والانتفاع بجلد الميتة اقوى واصح ، لأنه  
 مما اتفق الشيخان على صحته ، ومنها : عدم التعارض ، لاشتراط المساواة  
 في المتعارضين وهو مفقود هنا ولا يقال بالنسخ عند عدم وجود التعارض ،  
 فيقدم على الحديث الآخر المعارض له » (٦١) .  
 وذكر الشوكاني - زيادة على ذلك - ان التأريخ بشهر او شهرين  
 معلل لأنه راويه يخالفه من هو أحفظ منه (٦٢) وأنه روى في تطهير الدباغ  
 للاديم خمسة عشر حديثا ، وأن حديث ابن عكيم عام وحديث التطهير  
 بالدباغ خاص ، ويبنى العام على الخاص على مذهب المحققين من أئمة  
 الأصول (٦٣) .

( الشرط الرابع ) أن لا يكون الحكم الثابت بالمتعارضين متضادين :  
 فان تعارض دليلان وتنافى على سبيل التناقض ، أو التضاد - بأن يتعلق  
 كل منهما بما تعلق به الآخر - فلا يمكن الجمع بينهما .  
 يقول الغزالي : « فان امتنع الجمع لكونهما متناقضين فمثل هذا لا بد

---

(٦٠) رواه ابو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، والترمذي ، وابن حزم ،  
 وصححه ، والامام احمد ، والشافعي ، والطبراني ، والبيهقي ، راجع  
 في ذلك : ( سبيل السلام ٣٠/١ ، ونصب الراية ١٢٠/١ - ١٢٢٢ ،  
 وسنن ابى داود ٢١٦/٢ ، والترمذي ٢٠٦/١ ) .

(٦١) المصدر السابق .

(٦٢) لان رواية ( من شهر او شهرين ) رواية خالد الحذاء ، وقد خالفه  
 شعبة ، وهو احفظ منه .

(٦٣) المصدر السابق ، ونصب الراية ١٢١/١ ، وشيخهما واحد ( نيل  
 الاوطار ٧٧/١ ) .



أن يكون أحدهما ناسخا ، والآخر منسوخا ، فإن أشكل التأريخ فيطلب الحكم من دليل آخر ويقدر تدافع النصين ، (٦٤) .

ويؤيد اشتراط هذا الشرط - أولا - تقسيم الاصوليين المتعارضين الى ما يمكن فيه الجمع وما لا يمكن فيه ذلك ، وقولهم بأن المتضادين مما لا يمكن الجمع بينهما (٦٥) ، و - ثانيا - قول الاصوليين باشتراط التضاد بين المتعارضين ، وعدم امكان الجمع بينهما ، وتعليلهم لذلك بأن الجمع ينافي التعارض : أي الذي بمعنى التناقض (٦٦) .

والذي يظهر لي عدم اشتراط ذلك ؛ لأنهم ان ارادوا التضاد بعد الجمع فهو مناف له ، ولم يقل به أحد ، بل ولا يعقل التضاد بعد الجمع لأن الجمع لرفع ذلك ، وان ارادوا التضاد قبل الجمع فلا مانع منه لأنه يرفع التضاد بينهما بالجمع ، على أن الكلام في التضاد الصوري والظاهري ، دون الواقعي وما في نفس الأمر ، لأن الوجود بين الأدلة هو التضاد الصوري فقط ، واما التضاد الواقعي فغير موجود بين الأدلة الشرعية ، والله أعلم .

( الشرط الخامس ) أن لا يكون أحد المتعارضين مما عمل الأمة أو

جمهورهم بخلافه .

ذهب الى اشتراط ذلك المعتزلة ، فاذا كان أحد المتعارضين مما عمل الأمة ، أو جمهورهم بخلافه فانه يكون ضعيفا ، فلا يكون حجة ، فلا يعتبر الجمع بينهما صحيحا ؛ لأن ما عمل الأمة ، أو الجمهور بخلافه يرجح ظن نسخه فيكون الدليل الآخر بمثابة الحكم السالم عن المعارضة .

ومثلوا لذلك بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى

(٦٤) المستصفى ١٣٩/٢ - ١٤٠ .

(٦٥) شرح المحلى على جمع الجوامع ٣٦١/٢ - ٣٦٢ ، وارشاد الفحول

ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وروضة الناظر للمقدسي ص ٢٠٨ ، واللمع

ص ٤٦ .

(٦٦) .

الله عليه وسلم ( انما الربا في النسيئة )<sup>(٦٧)</sup> الذي يفيد بظاهره حصر الربا في التأخير ، ومفهومه عدم وجود ربا الفضل ، فانه لاشك ان مفهومه متعارض مع ما رواه ابو هريرة وعادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ( الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد ، فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد ، - وفي رواية للبخاري ، واحمد عن ابي هريرة - فمن زاد او استزاد فهو ربا الأخذ والمعطى فيه سواء )<sup>(٦٨)</sup> ، لأنه يدل بمنطوقه ، وصريح دلالاته على وجود ربا الفضل ، ويمكن الجمع بينهما بتخصيص عموم مفهوم الاول بخصوص منطوق الثاني ، قالت المعتزلة : ولا يعتبر بمثل هذا الجمع لعمل جمهور الأمة بخلاف مفهوم الحديث الأول ،

(٦٧) رواه الامام احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة عن اسامة بن زيد ، ورواه ابن عباس وغيره من الصحابة ، قال المناوي : « وقد فهم الحبر - ابن عباس - القصر الحقيقي فقصر الربا عليه وخالفه الجمهور ، فان فرض انه حقيقى فمفهومه منسوخ بأدلة اخرى وقد قام الاجماع على ترك العمل بظاهره . ( الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٥٦٠/٢ ، ومسند الامام الشافعي ص ٦٢ ، ومسند الامام احمد ٢٠٠/٥ - ٢٠٨ ، وصحيح مسلم ٦٩٧/١ ، والمستدرک ٤٣/٢ ونصب الراية ٣٧/٤ ونيل الاوطار ١٦٢/٥ - ١٧٣ و ١٧٥ ) .

(٦٨) رواه اصحاب الكتب الستة ، واحمد ، والشافعي ، والدارقطني ، وغيرهم فانظر : ( الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٨٥/٣ وصحيح مسلم ٦٩١/١ ، وشرح النووي عليه ٢/٧ - ٢٢ ، وسنن ابن ماجة ٧٥٧/٢ - ٧٥٨ وذكر الكتاني انه رواه خمسة عشر صحابيا في نظم المتناثر ص ١٠١ - ١٠٤ ، ومسند احمد ١٨٥/٨ والشافعي ص ٦٢ ، والمستدرک ٤٣/٢ ، وكتب السنن ونصب الراية ٣٨/٤ ، ونيل الاوطار ١٦٢/٥ - ١٦٥ ) .

فكأن الحديث الثاني لا معارض له (٦٩) • هذا  
والذى نراه أن عدم العمل بمضمون أحد الحديثين أو العمل بخلافه  
ليس نصاً في ترك الحديث لضعفه أو عدم صحته ، بل كما يحتمل ذلك  
لذلك يحتمل أن يكون لعدم سماعهم بذلك الحديث الآخر عليه على أن  
الحجية في عمل جميع الأمة دون الأكثر فالقول بعدم اشتراطه أقرب الى  
الصواب والله اعلم •

(الشرط السادس) أن لا يكون الجمع بالتأويل البعيد :  
ومن الشروط المقررة عند جمهور المحدين والفقهاء الشافعية والحنفية  
والجعفرية والمعتزلة وغيرهم عدم كون التأويل الذى يبنى عليه الجمع بين  
المتعارضين بعيداً سواء وصل الى درجة التعسف (٧٠) - وهو كاد أن يتفق  
عليه ، - أو لم يبلغ درجته كما ذهب اليه بعض المحققين ، وذلك بأن  
لا يخرج التأويل عن القواعد المقررة في اللغة ، وأن لا يخالف عرف  
التريعة ومبادئها السامية ، وبأن لا يكون بحيث يخرج الكلام به الى  
ما لا يليق بكلام الشارع الحكيم •

فاذا لم يكن الجمع والتأويل بهذه المثابة وعلى هذه الكيفية بأن فقدت  
هذه الشروط الثلاثة ، أو واحد منها يعتبر التأويل باطلاً ولا يعتد بمثل هذا  
الجمع المبنى على مثل هذا التأويل ، لأنه لو صح كل تأويل مهما يكن في  
درجة القرب والبعد لما صح تقسيم الفقهاء والمحدثين الأدلة المتعارضة الى

---

(٦٩) المعتمد ٦٧٣/٢ - ٦٧٤ وانظر مختلف الحديث هامش الام ٧/  
٢٤١ - ٢٤٣ ، والرسالة ص ٤١٠ - ٤٢٨ •

(٧٠) التعسف ، الميل من الشيء ، والظلم ، والتعب ، يقال : عسف عن  
الطريق يعسف : مال وعدل كاعتسف وتعسف ، أو خبطه على غير  
هداية ، عسف السلطان : ظلم ، وعسف تعسيفا : اتعبه ( قاموس  
المحيط للفيروزآبادى ١٧٥/٣ باب القا فصل العين ) •

ما يمكن الجمع فيه والى ما لا يمكن ذلك فيه ؛ اذ ما من متعارضين الا  
ويمكن فيه الجمع والتوفيق بنوع من انواعه .

يقول الجزائرى : ( وانما شرطوا في مختلف الحديث أن لا يمكن  
فيه الجمع بغير تعسف ؛ لأن الجمع مع التعسف لا يكون الا بجمع الحديثين  
المتعارضين معا ، أو أحدهما على وجه ، لا يوافق منهج الفصحاء ، فضلا عن  
منهج البلغاء في كلامهم فكيف يمكن حيثئذ نسبة ذلك الى أفصح الخلق  
وأبلغهم على الاطلاق ؟ ولذلك جعلوا هذا في حكم ما لا يمكن فيه الجمع ،  
وقد ترك بعضهم هذا القيد اعتمادا على كونه مما لا يخفى ) (٧١) .

ثم تطرق الجزائرى الى بيان مذهب النافين للتأويل البعيد ولو بدون  
تعسف ويقول : ( وقد أنكر كثير من المحققين كل تأويل بعيد - وان لم  
يشعر بالتعسف ، حتى توقفوا في كثير من الأخبار التي رواها الثقة لأمر  
دعاهم الى ذلك ، مع أنهم لو أولوها كما فعل غيرهم لزال سبب التوقف ،  
ولكن لما رأوا التأويل لا يخلو عن بعد ، لم يلتفتوا اليه ) (٧٢) ، فاذا لاح في  
تأويل أحد الفقهاء ما يشعر بالبعد ، أو التعسف رفضوه وحكموا عليه  
بالبطلان .

مثال ذلك : التعارض بين قولي الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) :  
( أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ) (٧٣) و ( الأيم

---

(٧١) انظر توجيه النظر ص ٢٤٤-٢٤٥ ، وانظر مشكاة المصابيح ص ٣٦ ،  
والمعتمد ٢/٦٧٤ .

(٧٢) توجيه النظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٧٣) رواه الامام الشافعي في الام ٢٠٦/٧ ، والاربعة الا النسائي والامام  
احمد ، والطبراني في الاوسط ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح  
وصححه ابن معين والحاكم وابو عوانة وابن حبان انظر ( سبل  
السلام ١١٦/٣ ، ونصب الراية ١٩٦/٣ ، وفتح العلام ٩٣/٢-٩٤ ،  
ويجاب عن مفهومه من جواز ان تعقد لنفسها بأذن وليها بأنه مفهوم  
لا يقوى على معارضة المنطوق باشتراطه ، وسنن ابن ماجه ١/  
٦٠٥ ) .

أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأمرها أبوها ، واذنها سكوتها (٧٤) .  
حيث نطق الحديث الاول بطلان نكاح المرأة نفسها ، ويُنْهَمُ جواز ذلك  
الحديث الثاني ، من أحقيتها بنفسها .

وقد جمع الامام أبو حنيفة ( رضى الله عنه ) وأصحابه بينهما بحمل  
( امرأة ) في الحديث الاول على الأمة فعلى هذا يعنى : أن نكاح الأمة  
نفسها باطل ، ونكاح الحرة نفسها جائز ، فدفع التعارض بهذا التأويل بينهما ،  
واعترض عليهم - اولا - بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) في تنمة الحديث :  
« فان وطئها فلها المهر » (٧٥) والأمة - ان وطئت - لا تستحق المهر لها ،  
لأن مهرها يكون لسيدها فيتحالف اول الحديث آخره على هذا ، فلا يجوز ،  
ثم حملها على « الأمة المكاتب » دفعا لهذا التحالف بين صدر الحديث وآخره ،  
واعترض عليهم - ثانيا - بانها في غاية الندرة ، لكن الامام واصحابه اعتبروا  
التأويل صحيحا لاطلاق اسم المرأة عليها كالحرائر ، ولهذا قالوا بجواز  
انكاح امرأة نفسها (٧٦) وتمسك الشافعية وجمهور اهل الحديث بظاهر  
الحديث الاول الصريح في بطلان نكاحها ، ورفضوا هذا الجمع لما فيه من  
البعد والتعسف القاهري .

قال الامام الغزالي : ( وهذا - الجمع والتأويل - تعسف ظاهر ؛ لأن

(٧٤) رواه الامام مسلم وابو داود والنسائي وصححه ابن حبان بلفظ  
« الثيب » بدل « الأيم » ، ونسبه السيوطي الى الامام احمد ومسلم  
عن ابن عباس وابن ماجة بلفظ ( الأيم اولى . . . والبكر تستأمر )  
وعند السيوطي « تستأذن » ( سنن ابن ماجة ١/٦٠١ - ٦٠٥ وفتح  
العلام ٢/٢٩٥ ، والامام الشافعي هامش في الأم ١١/٥ .

(٧٥) رواه الامام الشافعي في تنمة الحديث « فان اصابها ، فلها الصداق  
بما ستحل من فرجها » الأم ١١/٥ .

(٧٦) الاختيار في تحليل المختار ٣/٩٠-٩٢ ، وشرح الاقناع ٢/١٢٢ -  
١٢٤ .

المختار في  
الامام احمد  
والشافعية  
والحنابلة  
والحنفيين  
والسيوطي  
والعلاء



العموم قوى والمكاتبه نادرة بالاضافة الى النساء وليس في كلام العرب ارادة النادر الشاذ باللفظ الذى ظهر منه قصد العموم - حيث صدر الكلام بأيّ وهي من كلمات الشرط ، واكدت بما وهي ايضا من ادوات الشرط المستقلة ، يترتب الحكم بالبطالان على الشرط وهو ايضا يؤكد قصد العموم - الا بقرينة تقترن باللفظ (٧٧) .

وبهذا رجحوا هذا الحديث ورفضوا الجمع وقالوا ببطالان نكاح المرأة نفسها بل قالوا : لا ينعقد النكاح بعارة النساء اصلا (٧٨) .

هذا وقد جزم تقي الدين ابن تيمية (٧٩) بلفظ الراوي في رواية ( وأنه جل جلاله ينشئ النار خلقا ) التي رواها البخاري وقال : « ان الصواب في ذلك ما رواه في موضع آخر وهو : ( للجنة ) (٨٠) غير ان الراوى سبق لسانه الى النار عوضا عن الجنة مع أن كثيرا من العلماء تأولوه بتأويلات بعيدة لاجل الجمع بينه وبين قوله تعالى : ( ولا يظلم ربك

---

(٧٧) المستصفى ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٧٨) انظر المذهب ٣٥/٢ - ٣٧ وشرح المنهج ٣٣٢/٣ - ٣٣٥ .

(٧٩) هو : احمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحنبلي الدمشقي ولد في حران سنة ٣٦١ هـ ، وتوفي سنة ٧٢٨ هـ ، وكان كثير البحث في فنون الحكمة ، داعية اصلاح في الدين ، آية في التفسير والاصول ، له مؤلفات ، ربما يربو عن اربعمائة كراسة منها : ( الفتاوى - ط ، ورفع الملام ط ، والسياسة الشرعية - ط ، ودرء تعارض العقل والنقل ) ، راجع : ( وفيات الاعيان ٣٥/١ - ٤٥ ، والاعلام ١/١٤٠ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين ١٣٠/٢ - ١٣٣ ، افوات الوفيات ٣٥/١ ) .

(٨٠) اتفق الشيخان عليه ورواه ابو هريرة في حديث طويل المنظر : ( اللؤلؤ والمرجان ٢٩٠/٣ - ٢٩١ ) .

أحداً<sup>(٨١)</sup> لأن إنشاء خلق للنار مما يشعر بالظلم<sup>(٨٢)</sup> .  
 وممن سلك هذا المسلك : يعنى رفض التأويل البعيد الامام النووى  
 فإنه جمع بين ما رواه الامام مسلم<sup>(٨٣)</sup> عن انس بن مالك<sup>(٨٤)</sup> من ( انه  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً )<sup>(٨٥)</sup> ، وما رواه ابن عباس (سقى  
 رسول الله من زمزم ، فشرب - وهو قائم - )<sup>(٨٦)</sup> بحمل حديث النهى عنه

(٨١) . سورة الكهف ٤٩/١٨ .  
 (٨٢) . مقدمة التفسير لابن تيمية ص ٧٣ ، وتوجيه النظر ٢٤٤ - ٢٤٥ وقد  
 ذكر الجزائري بعضاً من هذه التأويلات فقال بعضهم : المراد من  
 الخلق في حديث « ينشيء للنار خلقاً » : ما يكون من غير ذى الارواح ،  
 كأحجار تلقى فيها ، لئلا يلزم تعذيب احد بغير ذنب ، وقال بعضهم :  
 المراد به : الخلق من ذوى الارواح الذين لا يعذبون بها كالخزنة ،  
 الى غير ذلك .

(٨٣) . هو الامام مسلم بن حجاج ابو الحسين القشيري النيسابوري ولد  
 بها سنة ٢٠٤ هـ وتوفي بها سنة ٢٦١ هـ ورحل الى الحجاز ومصر  
 والشام والعراق من مؤلفاته ( صحيح مسلم ) صنفه من نحو  
 ثلثمائة الف حديث وجمع فيه اثني عشر الفا و ( المسند الكبير )  
 و ( مشايخ الثوري ) وغير ذلك ( تذكرة الحفاظ ١٥٠/٢ ، والاعلام  
 ١١٨/٨ فيض القدير ٢٤/١ ، وتهذيب الاسماء واللغات ٨٩/١ - ٩٢ ) .  
 (٨٤) . انس بن مالك بن النضر الانصارى ولد سنة ١٠ قه الخزرجي خدم  
 المصطفى (ص) عشر سنين واحد المكشرين من الاحاديث ، ودعا له  
 النبي في صغره بالبركة في المال ، والولد ، والعمر ، وتوفي سنة ٩٠ هـ  
 وله من العمر ١٠١ سنة وقيل ١٠٧ سنين وصارت نخله تثمر في  
 العام مرتين ، ودفن من صلبه نحو مائة وهو آخر الصحابة موتاً  
 ( الاصابة ٧١-٧٢ وشرح فيض القدير ٣٥/١ ، والاعلام ٣٦٥/١ -  
 ٣٦٦ ، وهناك وفاته ٩٣ هـ ، وتهذيب الاسماء ، واللغات ١٢٧/١ -  
 ١٢٨ ) .

(٨٥) . (٨٦، ٨٧، ٨٨) هذه الاحاديث كلها صحاح راجع لها شرح مسلم للنووى ٨/  
 ٦٦-٦٨ وفيه ( قلنا لانس ، راوى الحديث - فالاكل ؟ قال : أشرب ،  
 او اخبث ) ، وشرح فيض القدير ٣١٥/٦ - ٣١٦ وفيه قال انس :  
 هو - اى الاكل - ايسر من الشرب ، وشرح نيل الاوطار ٢٠٠/٨ -  
 ٢٠٢ .

على كراهة التنزيه ، وبحمل ماورد من شربه - صلى الله عليه وسلم - قائما .  
 بيانا للجواز ، وقوله صلى الله عليه وسلم : ( فمن نسي وشرب قائما -  
 فليستقى )<sup>(٨٧)</sup> على استحباب ذلك ايضا ، وقال - بعد هذا كله - : ( وهذا  
 الذى ذكرناه تعين المصير اليه ، وأما من زعم نسخا ، أو غيره ، فقد غلط  
 غلطا فاحشا ، وكيف يصار الى النسخ مع امكان الجمع - ولو ثبت  
 التاريخ - ؟ - ثم قال - ( واما قول القاضي عياض<sup>(٨٨)</sup> « لا خلاف بين اهل  
 العلم أن من شرب ناسيا ليس عليه ان يتقيا » فأشار بذلك الى تضعيف  
 الحديث فلا يلتفت الى اشارته ، وكون اهل العلم لم يوجبوا الاستقاء  
 لا يمنع كونهما مستحبة )<sup>(٨٩)</sup> .

#### رأي الغزالي والباقلاني<sup>(٩٠)</sup> حول التأويل البعيد :

لقد اتضح امامنا ان جمهور المحدثين رفضوا التأويل البعيد ولم يلتفتوا  
 اليه ، والى هذا ذهب جمهور الاصوليين ومن بينهم الامام الغزالي والقاضي  
 ابو بكر الباقلاني ، كما نقل عنه الغزالي وقد فصل الغزالي في مؤلفاته التأويل

---

(٨٨) هو : عياض بن موسى عالم المغرب وامام اهل الحديث في وقته اعلم الناس  
 بكلام العرب وانسابهم وايامهم ولد سنة ٤٧٦ هـ وتوفى ٥٤٤ هـ  
 من مؤلفاته : ( الشفا بتعريف المصطفى - ط ، ومشاريق الانوار - ط ) ،  
 راجع : ( وفيات ٣٩٢/١ ، والاعلام ٢٨٢/٥ ، وتهذيب الاسماء  
 واللغات ٤٣/٢ - ٤٤ وهناك تاريخ ولادته سنة ١٤٩٦ .

(٨٩) شرح الامام النووى على مسلم ٢٦٤/٨ - ٢٦٨ .

(٩٠) الباقلاني هو : ابو بكر محمد بن الطيب ، شيخ السنة ، ولسان

الامة ، له مؤلفات ، منها ، ( التقريب والارشاد ) ، وهو اجل كتاب  
 صنف في الاصول ، كما يقول ابن السبكي ، توفي سنة ٤٠٣ هـ ( الاعلام  
 ٤٦/٧ ، وفيات الاعيان ٤٨١/١ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين  
 ٢٢١/٢ - ٢٢٣ ، وشذرات الذهب ١٦٨/٣ ) .

القريب والبعيد وبالغ في رده للبعيد وذكر امثلة كثيرة حكم عليها بأن التأويل بعيد ورفضها ، كما وصرح في المثال المتقدم ذكره بقوله : ( الخامس - من المسالك التي يرد بها تأويل الحنفية امرأة بالأمسة او المكتبة - ان التأويل والعدول عن الظاهر ان كان قريبا فيقبل وان كان بعيدا رد ، فاذا قال رأيت اليوم أسداً وفسره بالرجل الشجاع لكان مقبولا ، وان فسر بالابخر لاختصاص الاسد من بين سائر الحيوان بالبحر رد كلامه ، ونسب الى الهذيان لبعده ، - ثم قال - وحمل ( ايما امرأة على المكتبة من هذا القليل )<sup>(٩١)</sup> هذا ، ويذكر الغزالي ان القاضي الباقلاني ايضا من الذين يرفضون التأويلات البعيدة فنص على ان كل تأويل يتضمن الحط عن المنصوص فهو باطل ، واعتبر من ذلك تأويل الامام ابي حنيفة الفقراء والمساكين في قوله تعالى : ( انما الصدقات للفقراء والمساكين )<sup>(٩٢)</sup> بسد الحاجة فأجاز بذلك صرفها الى صنف واحد ، بل وشخص واحد في عشرة أيام . وابطله بأمرين :

الاول - ان الله ذكر الاصناف ، وجنسهم ، ووصفهم بصفاتهم التي يميزون بها ، ثم أضاف المال اليهم بلام التملك وذلك يقتضى توزيع المال عليهم ، لأن تعريف الأصناف بصفاتهم كتعريف الاشخاص بالقابهم .

الثاني - تعارضت جهتان : مراعاة سد الخللات ؛ ومراعاة جملة انجهاث ومراعاة الثاني أظهر ومطابقة الظاهر أولى<sup>(٩٣)</sup> .

(٩١) المستصفى ٣٠٢/١ - ٣٠٥ ، والمنخول ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٩٢) سورة التوبة ٦٠/٩ .

(٩٣) المنخول ص ١٩٢ - ١٩٥ ، والمستصفى ١٤١/٢ فما بعد وجعله

الغزالي ذلك من التأويل البعيد الباطل ؛ لانه يؤدي الى رفع النص .

## دائنا في الجمع بين المتعارضين بالتأويل البعيد :

والذي نراد ان التأويل للجمع بين المتعارضين نوعان :

( النوع الاول ) التأويل للجمع بينهما لترتب الأحكام الشرعية عليه والحكم على الدليلين بأنه المراد منهما ، واعتبار الدليلين متوازيين في استنباط الحكم عليهما كما تراه في أكثر ما تقدم من الأمثلة ، فمثلا : اذا جمعنا بين الخبرين « خير الشهادة الشهادة قبل الاستشهاد » ، وشر الشهادة ذلك كما يأتیان بحمل الاول على ما اذا لم يعلم صاحب الحق أن له شاهدا ، والثاني على ما اذا علم ذلك ، ونقول الشهادة قبل الاستشهاد ان لم يعلم صاحب الحق محمودة ومتعبة ومرغوب فيها ، واذا علم ذلك مذمومة وحرام ، ففي هذا النوع لا يقبل التأويل البعيد عند المحققين وحتى اذا قيل به ، أو جمع به واحد من الفقهاء ، أو من المحدثين ، أو المجتهدين فالجمهور يردونه عليهم كما لا يقبل منهم الخصم ذلك ، ويتنقد تأويلهم هذا بالبعد والتعسف كما تقدم من الأمثلة الكثيرة وعلى هذا يحمل كلام الجمهور ، وقولهم بعدم قبول التأويل البعيد •

( النوع الثاني ) ما اذا تعارض نصان ولاحدهما فضل يرجح به على

الآخر وقدم به عليه ثم يحاول تأويل النص الآخر لموافاقته للدليل الراجح ، وفي مثل هذا يجوز فيه التأويل القريب والبعيد •

فمن هنا يقول صاحب القوانين بعد كلام في معنى قول الأصوليين - الجمع مهما أمكن أولى من الترجيح ، المشهور على ألسنتهم ، وبصدد بيان أنه ليس المراد من ذلك محض الجمع بين الدليلين :- ( وأما الشيخ - ويعنى به الشيخ الطوسي ، شيخ الطائفة عندهم<sup>(٩٤)</sup> ) - فما بنى عليه من التأويل

---

«(٩٤) هو : محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي ، مفسر ، فقيه



ليس من باب الجمع بين الدليلين ، بل غالبا يلاحظ المرجحات أولا ، ويقدم  
 الراجح ، ثم يذكر المخالف ، ويؤوله بما لا ينافي الراجح (٩٥) .  
 ويلاحظ هذا كثيرا من كلام جمهور الفقهاء ، والمحدثين ، كما أن  
 هذا هو : صنيع الامام الشافعي ( رضى الله عنه ) في مؤلفاته ، وفي اجاباته  
 للأسئلة الموجهة اليه ، وفي استنباطاته للاحكام الشرعية وعند توفيقاته بين  
 الأحاديث المتعارضة ، فكثيرا ما يرجح الدليل القوى من المتعارضين على  
 معارضة الآخر الضعيف ، ثم يفسر المعارض الضعيف بما يوافق الراجح  
 قضاء للموافقة وحكما بعدم التخالف بين نصوص الشريعة .

من امثلة ذلك : ان الامام الشافعي ما رجح حديث التعليل على  
 حديث الاسفار بالفجر بأنه ارفق بالناس واوлаهما بمعنى كتاب الله . . الخ  
 قال : ( قلت : ان خالفه - اي حديث الاسفار حديث التعليل - فالحجة في  
 أخذنا بحديثنا ما وصفت ' ، وقد يحتمل انه لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا  
 بالمحافظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ذلك أفضل  
 الأعمال وانه رضوان الله ، ففعل من الناس من سمعه ، فقدم الصلاة قبل أن  
 يتبين الفجر فأمرهم ان يسفروا حتى يتبين الفجر الآخر فلا يكون معنى  
 حديث رافع ما اردت من الاسفار ولا يكون حديثه مخالفا حديثنا (٩٦)  
 وعلى هذا يحمل كلام العلماء الذي يبدو فيه قبول التأويل البعيد .  
 ( الشرط السابع ) ان لا يصطنع الجمع مع نص صحيح فان وجد

---

الشيعة ، ومصنفهم ، ولد سنة ٣٨٥ هـ . وانتقل من خراسان الى  
 بغداد سنة ٤٠٨ هـ ، ورحل الى « النجف » وتوفي هناك سنة  
 ٤٦٠ هـ ، له مؤلفات ، منها : ( الاقتصاد ، والمبسوط فقه ، والعدة ،  
 وتمهيد في الاصول ) ، راجع : ( الاعلام ٣١٥/٦ ، والذريعة ٢/  
 ١٤ ) .

حديث صحيح او غير ذلك من الأدلة يخالف الجمع بين المتعارضين فلا  
يعتبر بمثل هذا الجمع .

مثال ذلك : ما تقدم ان الجمهور دفعوا التعارض عن آتسي العدة  
للحامل والمتوفي عنها زوجها بجعل الآية الاولى ناسخة لما يتعارض لها من  
الثانية ، وذهب جماعة من العلماء ، ومنهم جمهور الشيعة ، والامام علي ،  
وابن عباس - كما روى عنهما - الى محاولة الجمع بين النصين ، وذلك بأن  
تعدت الحامل المتوفي عنها زوجها بأبعد الأجلين ، فاذا انتهت عدة الوفاة ،  
وبقيت عدة الحمل فهي تنتظر الى الوضع ، وان وضعت قبل انتهاء العدة  
بالأشهر فهي تنتظر الى انقضاء عدته بذلك ، وذلك لأجل العمل بكل من  
النصين ، وبمقتضى الآيتين ، بخلاف ما اذا اعتدت بوضع الحمل فقط ، لأنه  
حينئذ يكون قد ترك العمل باحدهما ، والجمع اولى من الترجيح عند  
تعارضهما باتفاق المحققين من الأصوليين ، ولكن هذا الجمع لا يلتفت اليه ،  
لأنه يصطدم مع الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره من (أن السبيعية  
الأسلمية<sup>(٩٧)</sup> نفست بعد وفاة زوجها بليال<sup>(٩٨)</sup> فجاءت النبي صلى الله عليه

---

(٩٧) السبيعية بنت الحارث الأسلمية ، ثبت ذكرها في الصحيحين ، فولدت  
بعد وفاة زوجها سعد بن خولة فانقضت عدتها بليال بفتوى الرسول  
(ص) روى عنها فقهاء المدينة وفقهاء الكوفة ( الاصابة ٣٢٤/٤ ،  
والاستيعاب ٣٢٩/٤ - ٣٣٠ ) .

(٩٨) ورد تحديد تلك الليالي عند النسائي بعشرين ليلة وعند الامام احمد  
فلم تمكث الا شهرين ، وعند ابن ماجة انها اعتدت ببضع وعشرين  
ليلة في رواية ابي السنابل ، وفي رواية السبيعية نفسها بخمس  
وعشرين وفي رواية الشافعي والقرطبي ( بليال ) ، قال القسطلاني  
- بعد ذكر ما تقدم - ( الى غير ذلك مما يتعذر الجمع ) ، اقول :  
ولكن يمكن الترجيح برواية صاحب القصة (٢٥) ليلة ويوافقها  
رواية ابي السنابل والله اعلم .

وسلم ، فاستأذنته أن تنكح ، فأذن لها ، فنكحت (٩٩) .

قال العلامة القرطبي - بعد ذكر الاتجاهين ، وان وجهة نظر علي وابن عباس روم الجمع بين الآيتين - ( وهذا نظر حسن ، لولا ما يعكر عليه من حديث سُبَيْعِيَّةَ الأُسْلَمِيَّةِ ، وأنها نفست بعد وفاة زوجها بلال ، وانها ذكرت ذلك لرسول الله فأمرها أن تزوج ) (١٠٠) .

( الشرط الثامن ) أن لا يكون انتعازان بحيث يعلم تأخر أحدهما عن الآخر :

لأن انتعازين ان علم تأخر احدهما يحكم بكونه ناسخا للمتقدم عليه ، ذهب الى اشتراط هذا جمهور المحدثين والاصوليين الذين يقدمون النسخ على الجمع ، ويفهم من كلام القسطلاني حيث يقول : « الجمع بين الحديثين اولى ما لم يعلم التاريخ » - أي فان علم فالقول بالنسخ اولى (١٠١) .

وذهب جماعة من المحدثين ومنهم الامام النووي وغيره الى عدم اشتراط هذا الشرط وان الجمع عندهم اولى من القول بالنسخ لما فيه من اعمال الدليلين وهو اولى من اهمال احدهما ، وقد تقدم قوله : ( وكيف يصار الى الترجيح مع امكان الجمع ولو ثبت التاريخ ؟ ) (١٠٢) .

والذي يظهر لي ان هذا الخلاف مبني على الخلاف في تقديم الجمع على النسخ أو العكس فمن قال بالاول وهو الصحيح لا يشترط ذلك ؛ لأنه

---

(٩٩) أخرجه البخاري والنسائي وابن ماجة وابو داود وابن مندة والشافعي والقرطبي انظر ( ارشاد الساري ١٨١/٨ ، ومسند الشافعي هامش الأم ٢٣٧/٦ وسنن ابن ماجة ٦٥٣/١ - ٦٥٤ ) .

(١٠٠) تفسير الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٧٤/٣ .

(١٠١) ارشاد الساري ٧٠/٦ .

(١٠٢) شرح مسلم للنووي ٢٦٨/٨ - ٢٧١ .

حتى عند العلم به يقدم الجمع وبناء على المذهب الثاني يشترط ذلك ، فان  
امكن الجمع و علم التأريخ يحكم بالتأخر منهما ، وينسخ المتقدم به (١٠٣) .  
والذي يبدو لي ان مجرد العلم بالتقديم والتأخير لا يكفي للقول  
بالنسخ ، وتقديمه على الجمع ، بل الشرط هو العلم بالتقدم والتأخر مع  
العلم بأن السلف من الصحابة ، أو التابعين حكموا بنسخه أو يظهر من نص  
احد الحديثين كما يأتي في مبحث النسخ ، هذا كله اذا علم ووجد قرائن على  
التقديم والتأخير يقطع بذلك كقوله صلى الله عليه وسلم « كنت نهيتكم عن  
زيارة القبور » فانه نص في تقديم حديث النهي عن الزيارة والرخصة فيها ،  
وسأتي تفصيل ذلك في مبحث النسخ ان شاء الله تعالى .

اما اذا احتملها الدليل بدون قطع بالتقديم والتأخير ، فالجمع أولى من  
النسخ باتفاق العلماء ، ولهذا ترى جمهور المحدثين والمفسرين عند تعارض  
الآيتين وعدم القطع بالنسخ يحاولون الجمع مهما امكن حتى عند بعضهم ولو  
بتأويل (١٠٤) .

فمثلا : نرى البيضاوي عندما يفسر قوله تعالى : « لكم دينكم ولي  
دين » (١٠٥) يفسره بما يبعده عن احتمال النسخ ويقول : ( لكم دينكم -  
الذي أتم عليه لا تتركونه - ولي دين - ديني الذي أنا عليه لا أرفضه فليس  
فيه اذن في الكفر ومنع عن الجهاد ليكون منسوخا بآية القتال اللهم الا اذا

---

(١٠٣) شرح مشكاة الانوار ٣/٥٠-٥١ ، وشرح ملا خسرو ص ٢٦٦-٢٦٨ ،  
والتلويح مع التوضيح ٢/١٠٤ ، ومقدمة شرح النووي على صحيح  
مسلم ١/٥٠ - ٥١ ، وشرحي الاسنوي والابهاج ٣/١٤٠ - ١٤٢  
وارشاد الفحول بتحقيق الحق في علم الاصول ص ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(١٠٤) المستصفى ١/٣٨٤ - ٣٩٤ .

(١٠٥) سورة الكافرون ١٠٨/٥ ، والقرطبي ٢٠/٢٢٩ ، وارشاد الساري  
٧٠/٦ .

فسر بالتاركة وتقرير كل من : الفريقين الآخر على دينه (١٠٦) .  
ويقول الشوكاني - بشرح حديثي الافطار بالحجامة وعدمه الآيتين  
في باب الترجيح :- ( ولكن حديث ابن عباس لا ينسخ الأحاديث السابقة  
أما أولا - فلأنه لم يعلم تأخره ما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة  
- أعني قوله - في حجة الوداع - فيجمع بينهما - بأن الحجامة مكروهة في  
حق من كان يضعف بها - ولا تكره في حق من كان لا يضعف بها (١٠٧) .  
( الشرط التاسع ) أن يكون ما يجمع به بين المتعارضين من المعاني  
التي يحتملها اللفظ :

وذلك بأن يدل اللفظ على تلك المعاني بطريق من طرق الدلالة  
الصحيحة، وذلك كالدلالة بمنطوقها ، أو مفهومها ، بعبارتها أو اشارتها ، وأن  
يكون ذلك المعنى المحمول عليه اللفظ موافقا لوضع اللغة من المعنى الحقيقي  
او المجازي ، او يكون موافقا لعرف الشرع .  
فمثلا : تأويل العام بأن المراد منه بعض الأفراد - تأويل صحيح  
والجمع بمثل هذا يعتبر جمعا صحيحا مقبولا ؛ لأنه تأويل اللفظ الى معنى  
يحتمله .

يقول الآمدي : « وشرطه - أن يكون اللفظ قابلا للتأويل ، بأن يكون  
ظاهرا فيما صرف عنه محتملا لما صرف اليه » (١٠٨) .  
واما اذا كان المعنى الذي صرف اللفظ اليه من المعاني التي لا يتحملها  
بوجه مما ذكر كتأويل الشاة بالبقرة ، والبيع بالوقف ، ونحو ذلك فلا  
يكون التأويل ، وكذا الجمع المبني عليه - صحيحا لأنه تحمیل اللفظ ما لا

---

(١٠٦) تفسير انوار التنزيل واسرار التأويل للبيضاوي هامش المصحف  
ص ٥٢١/٦١٩ .

(١٠٧) نيل الاوطار للشوكاني ٢٢٨/٤ .

(١٠٨) الاحكام ٥٠/٣ .



يتحمله وخروج عن سنن الشرع من لفته ، أو عاداته ، أو عرف استعماله •  
 ( الشرط العاشر ) أن يكون الباحث في المتعارضين<sup>(١٠٩)</sup> والناظر فيهما  
 والتأويل لأجل الجمع فيهما ، أو في واحد منهما أهلا لذلك الجمع والتأويل ،  
 فلا يقبل مثل هذا من كل واحد لا يليق بهذا المسلك لأن منصب التوفيق  
 بين المتعارضين والنظر في الأدلة للجمع بينهما ، وبناء الأحكام الشرعية عليه  
 منصب خطير ومسلكه مسلك رفيع ، وميدانه فسيح لا مجال لكل فارس أن  
 يجول فيه •

يقول محمد طاهر الجزائري : ( ويقال لهذا نوع مختلف الحديث ،  
 وللجمع بين الأحاديث المختلفة تأويل مختلف الحديث ، وهو أمر لا يقوم  
 به حق القيام غير افراد من علماء الأعلام الذين لهم براعة في أكثر العلوم  
 لاسيما الحديث<sup>(١١٠)</sup> والفقه<sup>(١١١)</sup> والاصول والكلام<sup>(١١٢)</sup> )<sup>(١١٣)</sup> •

(١٠٩) تفسير النصوص ١/٣٧٣ - ٣٧٥ •

(١١٠) الصحيح انه والسنة مترادفان ، وقيل يخص القول بالحديث  
 والسنة عامة للكل واصطلاحاً علم الحديث رواية/ ما اضيف الى  
 النبي (ص) وفي شرح الالفية/ ما اضيف الى النبي او الى صحابي او  
 الى دونه قولاً او فعلاً او تقريراً او صفة ، واما دزاية فهو علم يعرف  
 به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد ( شرح فيض القدير  
 ١/٢٠ والتعريفات ص ٥٤ وحاشية لقط الدرر للشيخ حسين العدوى  
 مع شرح نخبة الفكر ص ٢٥ - ٢٦ ) •

(١١١) الفقه : الفهم الدقيق واصطلاحاً : العلم بالاحكام الشرعية العلمية  
 المكتسب من ادلتها التفصيلية ، او هو : معرفة النفس ما لها وما عليها  
 عملاً ( التوضيح مع التلويح ١/١٠ ) وكتاب الحدود للباجي ص ٣٥ ،  
 وحاشية ملا خسرو ص ١٠ - ١١ ، وشرحى الابناب والاسنوى على  
 المنهاج ١/١٥ - ١٧ ، وشرح تنقيح الفصول ١٧/٢٢ ) •

(١١٢) الكلام المراد به علم التوحيد ، عرفه التفتازاني ، بانه العلم بالعقائد  
 الدينية عن الادلة اليقينية ، وقال عبدالرحيم المولوى :

ويقول المحدث الشهير ابن الصلاح كما نقل عنه الجزائري : « وانما يكمل للقيام بمعرفة مختلف الحديث الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث ، والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة » (١١٤) ، - ثم يقول - ولأجل هذا انتقد على ابن قتيبة (١١٥) في كتابه ( تأويل مختلف الحديث ) فيقول : « وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة ان يكن قد احسنه فيه من وجه ، فقد أساء في أشياء ، منه : قصر بابه فيها ، وأتى بما هو غيره أقوى ، وأولى » (١١٦) .

ويؤكد هذا المعنى الامام النووي في مقدمة شرحه لصحيح المسلم ، فيقول : ( وانما يقوم بذلك غالبا - الأئمة الجامعون بين الحديث ، والفقه ، والأصوليون ، المتمكنون في ذلك ، الغائصون على المعاني الدقيقة الرائضون أنفسهم في ذلك ، فمن كان بهذه الصفة لم يشكل عليه شيء من ذلك الا

---

( بسمك ربّي نبدا الكلام  
اهل الكلام عرفوا الكلاما  
بالحلم عن ادلة اليقين  
بما غدا معتقدا في الدين )

راجع : ( شرح الوسيلة للاستاذ عبدالكريم البياري على الفضيلة للشيخ عبدالرحيم المولوي ص ٧٨ - ٨٢ ، وشرح تهذيب الكلام ج ٨ / ١ - ١٠ ، والتعريفات للسيد شريف ص ٨٠ ) .

(١١٣) توجيه النظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١١٤) توجيه النظر ص ٢٤٤ .

(١١٥) ابن قتيبة ، عبدالكريم بن مسلم الدينوري من أئمة الادب ولد سنة ٢١٣هـ ببغداد ، وتوفي بها سنة ٢٧٦هـ ، من مؤلفاته ( الشعر والشعراء ، وتأويل مختلف الحديث ) ، راجع : ( لسان الميزان ٣٥٧/٣ ، والاعلام ٢٨٥/٤ ) .

(١١٦) مقدمة ابن الصلاح بشرح التقييد والايضاح للحافظ عبدالرحيم العراقي الكردي ، على مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح الشهرزوري ص ٢٨٥ ، وتوجيه النظر ص ٢٤٩ .

انادر في بعض الأحيان (١١٧) .

( الشرط الحادى عشر ) أن لا يخرج الباحث ، أو المجتهد بتأويله عن حكمة التشريع وسره ، ولا يخالف بجمعه وتأويله الأحكام الشرعية المتفق عليها ، أو المنصوص عليها نصاً قاطعاً ، أو ما علم من الدين بالضرورة ، فإذا لم يكن التأويل بهذه المثابة ، ولم يتحقق فيه الشروط كلها أو بعضها ، لا يقبل من صاحبه ، ولا يجوز بناء الأحكام الشرعية عليه ، وليس لأحد اتباعه .

واستند الحنفية الى هذا المسلك في ابطالهم تأويل الشافعي قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) (١١٨) بحمل النهى على الكراهة أو تفسير الآية بمعنى ولا تأكلوا مما ذكر اسم غير الله تعالى عليه فقال منطلقاً من هذا التأويل بحل ذبيحة متروكة التسمية عمداً ، أو سهواً ، وقالوا : بأن هذا التأويل مردود ، لأنه مخالف لاجماع من قبل الشافعي على أن متروكة التسمية عمداً ميتة لا تؤكل ولو قضى القاضي به لا ينفذ ، لعدم جواز الاجتهاد فيما اجمع عليه ولمخالفة التأويل صريح الآية (١١٩) هذا كلامهم ، وسيأتي في مبحث دفع التعارض بترتيب الأدلة مناقشة ذلك ان شاء الله تعالى .

( الشرط الثانى عشر ) أن يقوم دليل على صحة الجمع والتأويل ، كما يشترط أن يكون هذا الدليل أقوى من ظهور دلالة اللفظ في مدلوله : وذلك لأن الالفاظ قوالب المعانى بمدلولاتها الظاهرة التي يجب العمل بها ، الا اذا قام دليل على العدول عنها (١٢٠) .

---

(١١٧) شرح النووى ٥٠/١ - ٥١ .

(١١٨) سورة الانعام ١٢١/٦ .

(١١٩) انظر شرح الهداية مع شرح فتح القدير عليه ٥٤/٨ - ٥٥ .

(١٢٠) المستصفى ٣٠٢/١ - ٣٠٥ ، وتفسير النصوص ٤٠٦/١ - ٤١٤ .

يقول الامام الغزالي : ( التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى يدل عليه الظاهر ، سواء كان يحمل اللفظ من الحقيقة الى المجاز ، أو بصرفه عن العموم الى الخصوص الى غير ذلك ) (١٢١) •

### انواع دليل التأويل :

ومما تجدر الاشارة اليه هو : أن هذا الدليل يختلف من حيث القوة والضعف باختلاف التأويل وذلك على النحو التالي :-

- ١ - فان كان التأويل بعيداً يحتاج في قبوله الى دليل قوى حتى يجبر بعد التأويل ، ويكون أغلب على الظن من مخالفة ظهور دلالة ذلك اللفظ . مثال ذلك ، ما تقدم من تأويل الحنفية المرأة في حديث « ايما امرأة نكحت نفسها .. » بالأمة المكتوبة ، فالتأويل بعيد ، فيحتاج الى دليل قوى يصرف اللفظ من معناه الحقيقي الى ذلك الفرد النادر •
- ٢ - وان كان التأويل قريباً فيكتفي في اثباته بادنى دليل ، وان لم يكن بالغاً في القوة ، وذلك كصرف اللفظ من معناه اللغوي الى الاصطلاحي ، ومن الحقيقة الى المجاز •

وهنا شيء آخر لابد من الايماء اليه ، وهو : ان هذا التقسيم الثنائي للدليل انما يتم بناء على جعل التأويل على قسمين : القريب والبعيد ، كما فعله الأكثر ، واما بناء على جعل الاقسام ثلاثة كما فعله الشوكاني ، وقال بعد ذكر القسمين المذكورين :-  
والثالث - التأويل المردود ، وهو : ما لا يحتمله اللفظ اصلاً ، فمثل هذا

---

(١٢١) المستصفى ١/ ٣٨٣ •

لا يقبل فيه الدليل مطلقا سواء كان قويا أو ضعيفا<sup>(١٢٢)</sup> هذا ،

ومن ناحية أخرى يقسم دليل التأويل الى ما يأتي :-

(١) قسم من التأويل يحتاج الى دليل واحد وهو ما كان بالتصرف في طرف واحد معين ، أو غير معين •

(٢) وقسم يحتاج في الجمع وتأويله الى دليلين ، وهو : ما كان الجمع

بالتصرف في الطرفين وسيأتي في كيفية الجمع بين المتعارضين<sup>(١٢٣)</sup> •

مثال ذلك : ما تقدم من تعارض القراءتين في قوله تعالى : ( وارجلكم

الى الكعنين ) عمل جمهور المسلمين بقراءة النصب المفيدة لغسل الرجلين ،

وأولوا قراءة الجر التي تفيد وجوب المسح عليها بأن المراد من المسح الغسل

الخفيف لورود ذلك في اللغة<sup>(١٢٤)</sup> •

والتعبير عن الغسل بالمسح للمبالغة في تخفيف غسل الرجلين وزيادة

الاهتمام بهما دون بقية الاعضاء ؛ لانهما موضع اسراف الماء •

وأول الشيعة قراءة النصب على الجر بتحميل الغسل معنى المسح ،

لأن الغسل اسالة الماء ، والمسح اصابة البلل ، ولا اسالة بلا اصابة فلا غسل

بدون مسح ، بخلاف العكس ، فعلى هذا يكون كاستعمال الكل واردة

الجزء منه •

---

(١٢٢) المصدرين السابقين ، وارشاد الفحول ص ١٧٧ •

(١٢٣) مشكاة المصابيح ص ٤٣ - ٤٤ •

(١٢٤) ونقل عن الازهرى وابي زيد الانصارى ، وغيرهما من ائمة اللغة ،

ان المسح في كلام العرب يكون بمعنى الغسل ، ومنه يقال للرجل

اذا توضأ وغسل اعضاءه : قد تمسح ، ويقال مسح الله ما بك : اذا

غسلك وطهرتك من الذنوب ، يقول القرطبي ٩٢/٦ - بعد نقل

ذلك عن ائمة اللغة :-

( فاذا ثبت بالنقل عن العرب ان المسح يكون بمعنى الغسل فترجح

قول من قال : « ان المراد بقراءة الخفض الغسل بقراءة النصب التي

لا احتمال فيها ، وبكثرة الاحاديث الثابتة بالغسل ) •



والصحيح من التأويلين - بمقتضى هذه القاعدة - تأويل الجمهور ،  
والدليل على صحته أمور ، وهي ما يلي :

الاول - مواظبة الرسول صلى الله عليه وسلم على غسل الرجلين دون  
المسح والرسول صلى الله عليه وسلم هو المفسر لمعاني القرآن والمبين له (١٢٥) ،  
فمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على غسل الرجلين في الوضوء يدل على  
أن المطلوب من المكلف الغسل ، وان المسح - وان كان محتملا - فهو  
مرجوح ، وغير مراد .

الثاني - قوله صلى الله عليه وسلم - لمن توضأ وترك لمعة من الرجل لم  
يعسلها ، وآها النبي صلى الله عليه وسلم - : ( ويل للعقاب من  
النار ) (١٢٦) والعقاب بالويل لا يكون الا على ترك الواجب ، فهذا يعني ان  
غسل الرجل واجب .

الثالث - ما تقدم من تقييد الرجلين بقيد « الى الكعبين » فالقول بالمسح  
يؤدي الى بطلان ذلك القيد ، بخلاف القول بالغسل لا يستلزم منه ذلك .  
الرابع - ما روى ابو عبد الرحمن السلمي (١٢٧) قال : قرأ

---

(١٢٥) المجموع شرح المهذب للامام النووي ٤٥٨/١ ، والقرطبي ٩٢٠/٦ .  
(١٢٦) رواه الشيخان ، والنسائي ، والترمذي واحمد والحاكم وابن ماجة  
عن ابن عمر وعائشة وابي هريرة وجابر بلفظ ( ويل للعراقيب ) ،  
راجع : ( سنن ابن ماجة ١٥٤/١ - ١٥٥ والجامع الصغير مع شرح  
فيض القدير ٣٦٦/٦ - ٣٦٧ ) وقال الكتاني : بتواتره في النظم  
المتناثر ص ٤٠ ، وانظر الام ٢٤/١ ، والمجموع ٤٥٨/١ ، ونيل  
الاوطار ١٥٨/١ ، والقرطبي ٩٥/٦ ، وسنن الدارمي ١٤٥/١ ) .

(١٢٧) هو : عبدالله بن حبيب بن ربيعة ، ابو عبد الرحمن السلمي ، الكوفي ،  
القاري ، تابعي ، ولابيه صحبة روى عن جماعة ، منهم : عمر ،  
وعثمان ، وعلي ، وترجم له البخاري في تاريخه الكبير ، قال ابن  
عبدالله : هو ثقة عند جميعهم توفي بين سنة ٧٠ - ٨٠ هـ ، ( تهذيب  
التهذيب ١٨٣/٥ - ١٨٤ ، وطبقات ابن خليفة ص ١٥٣ ) .

الحسن<sup>(١٢٨)</sup> والحسين<sup>(١٢٩)</sup> رضي الله عنهما على « وارجلكم » بجر اللام  
 — فسمع علي رضي الله عنه — وكان يقضى بين الناس — فقال : ( هذا من  
 المقدم والمؤخر من الكلام ) كما روى عنه : ( اغسلوا الاقدام الى  
 الكعبين )<sup>(١٣٠)</sup> .

الخامس — دليل العقل ، وهو : أن الحكمة من الوضوء النظافة ،  
 بدليل ورود قوله تعالى : ( ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين )<sup>(١٣١)</sup>

(١٢٨) وهو الحسن بن علي الهاشمي سبط الرسول وريحانته امير المؤمنين  
 خامس الخلفاء الراشدين وآخرهم وثاني الائمة الاثنى عشر عند  
 الامامية ولد سنة ٣هـ وتوفي بالمدينة مسموما سنة ٤٩هـ ، او ٥٠هـ ،  
 او ٥١هـ ، حفظ احاديث عن النبي (ص) وروى عنه جماعة وقال  
 (ص) : ( هذان :- اي الحسن والحسين — ابناي وابنا ابنتي اللهم  
 اني احبهما ، فاحبهما ، واحب من يحبهما ) وكان عاقلا حليما محبا  
 للخير فصيحا من احسن الناس منطلقا وبداهة (الاصابة ١/٣٢٨-٣٣١ ،  
 والاعلام ٣/٢١٤ ، وتهذيب الاسماء واللغات ١/١٥٨ - ١٦٠ ) .

(١٢٩) الحسين بن علي بن ابي طالب ابن بنت الرسول (ص) السبط  
 الشهيد وريحانة الرسول (ص) وكان فاضلا ، دينا ، كثير الصلاة ،  
 والصوم ، وفي الحديث ( الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة )  
 ولد سنة ٤هـ ولم يكن بينه وبين الحسن الا طهر واحد وقد حفظ  
 عن النبي (ص) احاديث ، وكانا اشبه الصحابة برسول الله (ص)  
 وقتل يوم عاشوراء سنة ٦١هـ بيد سنان بن انس النخعي وقيل بيد  
 شمر في كربلاء بالعراق واختلف في موضع دفن رأسه قيل بكر بلاء  
 مع جثته الطاهرة ، وقيل بغيرها ، وقد كتب في سيرته كتب منها :  
 ( ابو الشهداء الحسين بن علي ط ) للعقاد وغير ذلك ( الاصابة ١/  
 ٣٣٣ - ٣٣٥ ، والاستيعاب ١/٣٧٨ - ٣٨٤ ، والاعلام ٢/٢٦٣ -  
 ٢٦٤ ، وتاريخ الطبري ٦/٢١٥ ، وتهذيب الاسماء واللغات ١/  
 ١٦٢ - ١٦٣ ) .

(١٣٠) القرطبي ٦/٩٥ .

(١٣١) سورة البقرة ٢/٢٢٢ .

بصدد الطهارة للوضوء ، وبديل مشروعية الدعاء بعد الوضوء بـ ( اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين )<sup>(١٣٢)</sup> ، ولكي يكون عبداً نظيف الظاهر والباطن ، قابلاً لمقابلة مولاه ، وصالحاً لما جاءه خالقه ، والرجل أولى الأعضاء بالتنظيف لقربها من الوساخة ، والمسح يزيدها وسخاً ولا ينظفه<sup>(١٣٣)</sup> .

السادس - اتفاق جمهور علماء الأمة ، على الغسل ، وعدم نبوت المسح بما يقاوم الغسل .

يقول ابن العربي<sup>(١٣٤)</sup> : ( اتفقت العلماء على وجوب غسلها وما علمت من رد ذلك سوى الطبري<sup>(١٣٥)</sup> من فقهاء المسلمين ، والرافضة من

---

(١٣٢) رواه الترمذي ، والبخاري والطبراني في الاوسط من طريق ثوبان ، وابن السني في عمل اليوم والليلة ، والحاكم في المستدرک وابن ماجة من حديث انس ( فتح العلام ١/٣٤ - ٣٥ ، وسنن ابن ماجة ١/١٥٩ ، وسبل السلام ١/٥٥ ) .

(١٣٣) فتح القدير ١/٨ ، وفواتح الرحموت ٢/١٩٦ ، وارشاد الساري ٢/٣٤٨-٣٥١ وقد قيل بالفارسية : ( نجس ترشود ، نجس ترشود ) يعني : اذا تبلل النجس يكون انجس ، هنا ، وما روى عن علي ، وابن عباس وانس فقد ثبت عنهم انهم رجعوا عنه .

(١٣٤) ابن العربي ، هو : محمد بن عبدالله المالكي ، ابو بكر ، ابن العربي ، الحافظ ، ولد في اشبيلية سنة ٤٦٨هـ ، ومات بقرب فارس سنة ٥٤٣هـ بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين ، له مؤلفات ، منها : « العواصم من القواصم » واحكام القرآن ، والمحصول في اصول الفقه » راجع : ( الاعلام ٧/١٠٦ ، وقضاة الاندلس ص ١٠٥ ، وطبقات الاصوليين ٢/٢٨ - ٣٠ ) .

(١٣٥) هو : محمد بن جرير الطبري البارع في انواع العلوم ، ولد سنة ٢٢٤هـ في طبرستان وتوفي سنة ٣١٠هـ في بغداد ، له مؤلفات ، منها : « جامع البيان في تفسير القرآن » ٣٠ جزءاً ، و تاريخ الطبري ١١ جزءاً ، ( الاعلام ٦/٢٩٤ ، وتهذيب الاسماء ١/٧٨ - ٧٩ ) .

غيرهم) (١٣٦) .

ويقول النووي : ( أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين ولم يخالف في ذلك من يعتد به . . ) (١٣٧) .

ومن هنا يقول العلامة القرطبي : ( ودليل آخر من جهة الاجماع وذلك أنهم اتفقوا على أن من غسل قدميه فقد أدى الواجب عليه واختلفوا فيمن مسح قدميه فاليقين ما أجمع عليه دون ما اختلفوا فيه ، ونقل الجمهور كافة عن كافة عن نبيهم أنه كان يغسل رجليه ) (١٣٨) .

### المطلب الرابع

#### كيفية الجمع والتأويل ، وخطئة التوفيق بين المتعارضين :

لم يغفل الفقهاء وعلماء الاسلام ، هذا الجانب الكبير من الأدلة الشرعية ، فانهم - بعد بيان شروط التعارض واركانه ، ومحلّه ، بحثوا عن كيفية الجمع بين المتعارضين وخططوا الخطط للخلاص من مشكلة الخلاف والتنافي بين الأدلة ، فسلكوا في ذلك مسالك مختلفة ، فمنهم : من هو مسلكه مختصر ومفيد ، ومنهم مسلكه مطنّب ومفصل ، ونحن نذكر هذين المسلكين بنوفيق رب العالمين ، ليكون تبصرة للطالين وتذكّرة للباحثين وتدرّيساً للمبتدئين .

المسلك الاول - كيفية الجمع والتوفيق بين الأدلة المتعارضة ، بالتصرف فيها .

وهذا مستفاد من صنيع الجمهور عملياً ، ومن تصريح بعضهم به .

---

(١٣٦) معالم السنن ١/٥٠-٥١ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العبد ١/٧٢ .

وتفسير النصوص ١/٣٩٣ .

(١٣٧) المجموع ١/٤٥٦ - ٨٥٨ .

(١٣٨) التفسير الجامع لاحكام القرآن ٦/٩٤ - ٩٥ .

كالتبريزي الامامي وغيره ، وحاصله : ان النصين المتعارضين الممكن الجمع والتوفيق بينهما على ثلاثة أنواع :-

( النوع الاول ) ما يمكن الجمع بينهما بالتصرف والتأويل في أحد الطرفين المتعارضين المعين ، وذلك كما اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلق ، او اطلاق وتقييد او كان احدهما نصا والآخر ظاهرا ، فاذا تعارض دليلان كما ذكرنا ففي العام والخاص يتعين التصرف في العام ليكون بذلك موافقا للخاص ولظنية دلالة العام وكذلك يتصرف في الظاهر دون النص والمطلق دون المقيد لظنية دلالة الاولين بخلاف مقابليهما ، واحتمال الثالث للمقيد دون التنافي بخلاف المقيد ، وذلك التصرف والتأويل بعد تحقق شروط الجمع والتأويل السابقة التي من جملتها وجود دليل على ذلك التأويل .

مثاله : قوله تعالى : ( فكلوا مما امسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ) (١٣٩) فيفيد بعمومه جواز الأكل من كل صيد أمسكه الكلب : سواء أكل الكلب منه أو لم يأكل ، وسواء غاب الصيد عن الصياد أم لا ، فهو ينعارض بظاهره مع قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عدي بن حاتم (١٤٠) : ( اذا أكل - أي الكلب - فلا تأكل فانما امسك على نفسه ) (١٤١) لأنه

---

(١٣٩) سورة المائدة ٤/٥ .

(١٤٠) هو : عدي بن حاتم الطائي الحشرجي الصحابي الجليل المشهور اسلم سنة ٩ هـ وقيل ١٠ هـ شهد فتح العراق وصفين ، وفي الصحيحين : انه سأل عن امور تتعلق بالصيد ، مات سنة ٦٨ هـ عن عمر ١٢٠ سنة ، وقيل ١٨٠ سنة ، ( الاصابة ٢/٤٦٨-٤٦٩ ) .

(١٤١) رواه الشيخان ، واحمد ، وصاحب الدر المنقي ، وقال : انه متفق

عليه ، ورواه ابو داود ، ولا بأس باسناده راجع : ( البخاري بشرح القسطلاني ٣٦٢/٨ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٣١/٨-١٣٤ ونيل الاوطار بشرح منتقى الاخبار ١٣٨/٨ ، وفتح الباري للمحافظ العلامة ابن حجر ١٨/١٢ - ٢١ ) .



تأطبق بحرمة أكل نوع خاص منه وهو ما أكل الكلب منه ، فإذا اردت الجمع بينهما فلا بد من التصرف في طرف العام فقط .

بناء على ما ذهب اليه الجمهور من قطعية دلالة الخاص وظنية دلالة العام<sup>(١٤٢)</sup> ، وذلك بحمله على ما عدا الخاص وجعل الخاص بيانا له ، والقرينة هنا شيان :

الاول - تقييد الآية بعليكم المفيد بمفهومه عدم الحل اذا لم يكن الامساك ، وأخذ الصيد لاجلهم .

الثاني - أنه قد أفصح النبي صلى الله عليه وسلم عن ارادة هذا المعنى في الحديث بقوله : ( فانما امسك على نفسه ) فانه كالصريح في بيانه لتقييد الآية ، هذا ، وقد رجح صاحب فتح العلام حديث عدى لأنه مخرج في الصحيحين ويتأيد بالآية ، وقد صرح صلى الله عليه وسلم بأنه يخاف انه انما أمسك على نفسه ، فيترك ترجيحاً لجانب الحظر - كما اذا وجد الصيد مع كلبه الذي أرسله كلباً آخر ، فيترك هذا الصيد كذلك احتياطاً ، وترجيحاً لجانب الحظر<sup>(١٤٣)</sup> .

وكذلك اذا تعارض الظاهر مع النص ، فيجمع بينهما بالتصرف من خرف الظاهر فقط .

مثال ذلك : قوله تعالى - بعد ذكر النسوة المحرم نكاحهن - بقوله : حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ، وأخوانكم ، وعماتكم ، وخالاتكم :- الآية ) ، ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فانه ظاهر في جواز نكاح ما عدا المحرمات المذكورات في الآية ، فيشمل نكاح الأزيد من الأربع ، ونكاح أزواج النبي صلى الله عليه وسلم والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، لأنهن من غير المحرمات المذكورات فيها ، فانه يعارض بظاهره قوله تعالى : ( وما كان لكم

---

(١٤٢) واما عند القائلين بقطعية دلالة العام ايضا فهو داخل في القسم الثاني كما يأتي .

(١٤٣) فتح العلام ٢/ ٢٨٧ .

ان تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا<sup>(١٤٤)</sup> ، لأنه نص في عدم جواز نكاح أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فيجمع بينهما بالتصرف في الظاهر العام بحمله على ما عدا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم والدليل على هذا الحمل أمران :-

١ - كون النص الثاني قطعيا ومؤكدا بكلمة ( أبدا ) الدال على عدم جواز نسخه وتبدله •

٢ - قوله تعالى : ( حرمت عليكم امهاتكم )<sup>(١٤٥)</sup> في أول الآية ، مع قوله تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه امهاتهم )<sup>(١٤٦)</sup> فيمكن ان يجعل قياسا منطقيا ، وهو : أزواج النبي رضوان الله عليهم جمعاء - أمهات المسلمين ، والامهات محرم نكاحهن ، فأزواج النبي محرم نكاحهن ، فهذا يدل على صرف الظاهر بحمله على ما عدا النص •

وكذلك يتعارض ظاهر الآية المتقدمة مع قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها )<sup>(١٤٧)</sup> الذي هو صريح في عدم جواز نكاح المرأة مع عمتها ، أو خالتها ، ويجمع بينهما بحمل الاول على ما عدا المذكور في هذا النص أيضا ، من الجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها

---

• (١٤٤) سورة الاحزاب ٥٣/٣٣ •

• (١٤٥) سورة النساء ٢٣/٤ •

• (١٤٦) سورة الاحزاب ٦/٣٣ •

• (١٤٧) رواه ابن حجر في المنتقى عن ابي هريرة بلفظ ( نهى النبي ان تنكح المرأة ٠٠٠ الخ - وقال انه متفق عليه ورواه ابن حجر بلفظ ( لا يجمع بين المرأة ٠٠٠ الخ ) وذكر الكتاني انه رواه ١٦ صحابيا منهم العبادلة الثلاثة ، وابو سعيد ، وعائشة ، وقال اتفق الشيخان على اثبات حديث ابي هريرة واخرج البخاري طريق جابر ، وصححه الترمذي وابن حبان وغيرهما ( نظم المتناثر ص ٩٧ ، ونيل الاوطار ١٦٦/٦ وفتح العلام ٩٩/٢ ، وارشاد السارى ٣٨/٥ - ٣٩ ) •

وبين خالتها ، بدليل قطعية دلالة هذا وظنية الاول ، ولأن علة حرمة الجمع بين الاختين قطعية الرحم فكذلك بينها وبين عمتها وخالتها ، كما يدل عليه عمل جمهور الأمة على وفقه .

وكذلك اذا تعارض نصان : مطلق ومقيد يجمع بينهما بالتصرف في طرف المطلق فقط ، لأن المطلق يحتمل التقيد بخلاف العكس .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عدي بن حاتم ( اذا أكل الكلب فلا تأكل .. ) الحديث المتقدم ذكره ، فإنه يفيد بظاهره عدم جواز الأكل من صيد أكل منه الكلب المعلم مطلقا سواء ذكر المرسل للكلب اسم الله تعالى عليه عند الارسال أو لم يذكره ، فيتعارض باطلاقه مع ما رواه ابو ثعلبة الخشني<sup>(١٤٨)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل وان أكل منه ، وكل ما ردت عليك يدك )<sup>(١٤٩)</sup> .

فيجمع بينهما بحمل الحديث الاول على ما عدا المراد بالحديث الثاني وجعل الحديث الثاني بيانا للاول ، فنقول : أراد النبي صلى الله عليه وسلم من النهي المطلق الوارد في الحديث الاول أن يكون مقيدا بما اذا لم يذكر

---

(١٤٨) ابو ثعلبة الخشني صحابي مشهور بكنيته واختلف في اسمه قيل جرثوم ، وقيل جرهم روى عن النبي (ص) عدة احاديث ارسله النبي الى بنى الخشين فاسلموا مات في اول خلافة معاوية (رض) وقيل سنة ٧٥هـ ( الاصابة ٢٩/٤ ) .

(١٤٩) رواه الامام احمد ، وابو داود ، راجع : ( مسند الامام احمد ٥ / ٣٨٨ ، ومفتاح كنوز السنة ص ٢٩ ، وارشاد السارى ٢٥٧/٨ - ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ١٣٦/٨ - ١٣٧ ، ونيل الاوطار ١٣٥/٨ - ١٣٧ ، قال القسطلاني « لكن في رجاله من تكلم عليه ، فأنصير الى حديث عدي المروى في الصحيحين اولى » .

اسم الله تعالى عليه ، وأراد من الحديث الثاني الذي رخص فيه الأكل منه ما اذا ذكر اسم الله عليه ، والى هذا ذهب الامام مالك ، والشافعي في القديم ، مستدلين بهذا الحديث ، وبظاهر قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » ، والباقي بعد أكله قد أمسك علينا ، وقياسا لما أكل منه بعد قتله ، على ما اذا أكل منه بعد الذبح ومذهب الجمهور ، والراجح من قولي الشافعي الحرمة للحديث الاول .

وأجيب عن الآية بأن الحديث دل على أنه اذا أكل فقد أمسك لنفسه ، وعن الحديث بأنه تكلم في رجاله ، فالمصير الى المروى في الصحيحين أولى (١٥٠) .

( النوع الثاني ) ما يجمع بينهما بالتصرف في أحد الطرفين المتعارضين ، الغير المعين ، بمعنى : أن كلا من النصين المتعارضين يصلح للتصرف فيه بالتأويل لأجل الجمع ، والتوفيق بينهما ، لكنه يجمع بينهما بالتصرف في طرف واحد منهما بعد وجود دليل على ذلك ، وذلك انما يكون في متعارضين بينهما عموم وخصوص من وجه .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (١٥١) ، فانه بظاهره يدل على جواز قتل كل من يترك دينه الاسلام ، الذي هو من أعظم نعم الله تعالى عليه ، سواء كان ذلك المبدل لدينه المغير لنعم الله عليه - رجلا كان ، أو امرأة ، فيتعارض مع ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم ( نهى عن قتل النساء ) (١٥٢) ، الذي يدل

---

(١٥٠) انظر مشكاة المصابيح ص ٤٥ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ ، واللمع ص ١٩ - ٣٠ ، وانظر ارشاد السارى على البخارى ٢٥٨/٨ ، وانظر شرح النووى على صحيح مسلم ١٣٦/٨ - ١٣٧ .  
(١٥١) رواه البخارى واحمد والاربعة عن ابن عباس ( الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٩٥/٦ ، وسنن ابن ماجة ٨٤٨/٢ ، ونيل الاوطار ٢٠١/٧ - ٢٠٤ ) .

بظاهرة على عدم جواز قتل كل نسوة مرتدة كانت، أو غير مرتدة ، فيتدافعان  
في النساء المرتدة •

وكل من الطرفين صالح للتصرف فيه والجمع بينهما به فلك ان  
تتصرف في الطرف الاول بتخصيص عمومه وقصره على خصوص الحديث  
الثاني وبقاء الحديث الثاني على عمومه ، فيكون الحكم المستفاد من النصين  
بعد الجمع بينهما هو : جواز قتل من بدل دينه من الرجال ، دون النساء  
وعدم جواز قتل النساء وان ارتددن، ويجوز العكس ، فيكون حكمهما عندئذ  
قتل جميع المرتدين من الرجال ، والمرتدات من النساء ، ويخص حديث  
النهي بغير المرتدات ، ولكن يحتاج في تخصيص أحد الطرفين بالجمع دون  
الآخر ، الى دليل يرجح التصرف فيه والعمل بعموم الآخر ، وقد رجح  
انجهمور الحديث الاول وقالوا بقتل النساء وحملوا حديث النهي على  
الكافرة الأصلية اذا لم تبائر القتال وذلك لأمر : أهمها ما ورد في حديث  
معاذ ( وايماء امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها )  
قال الحافظ ابن حجر<sup>(١٥٣)</sup> : اسناده حسن ، وهو نص في موضع  
النزاع ، فيجب المصير اليه هذا ، ورجح الامام أبو حنيفة الحديث الثاني ،

---

(١٥٢) اتفق الشيخان عليه ، ورواه ابو داود ، والنسائي ، والطبراني ،  
وابن حبان ، والشافعي ، وذكره السيوطي بلفظ ( نهى عن قتل ٠٠ )  
وقال انه متواتر ، ورواه ابن حجر بلفظ ( فانكر قتل ٠٠ ) ، واخرجه  
الكتاني في المتواترات ( فيض القدير ٣٣٦/٦ ، وفتح العلام ٢/  
٢٥٨ - ٢٥٩ ؛ ونظم المتنائر ص ٩٤ - ٩٥ ) •

(١٥٣) هو : العلامة الحافظ احمد بن علي بن محمد ، الكناني ، الشافعي  
العسقلاني ، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣هـ ، وتوفى بها سنة ٨٥٢هـ ،  
ولع بالادب والشعر ، ثم اقبل على الحديث ، له مؤلفات جلية ،  
منها : « لسان الميزان ، في التراجم ، وتقريب التهذيب ، وتهذيب  
التهذيب ، والاصابة ، وبلوغ المرام ، والشرح الكبير على البخاري ،  
راجع : ( الاعلام ١٧١/١ - ١٧٢ ، والبدر الطالع ٨٧/١ ، وهدية  
العارفين ١١٣/١ ) •



وخصص الحديث الاول بالذكر فلا يجوز قتلهنَّ - وان ارتددن  
عنده (١٥٤) .

ومنه - أيضا - : قوله صلى الله عليه وسلم : ( من نام عن صلاة ، أو  
نسيها ، فليصلها اذا ذكرها ، فان ذلك وقتها ) ، الذى يفيد جواز صلاة فانت  
بنوم ، أو نسيان خاصة في جميع الأوقات ، ولو كانت في الأوقات المنهية ،  
مع حديث النهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة ، العام لجميع الاوقات ،  
المتقدمين ، فانه يجوز الجمع بينهما بالتصرف في الطرف الثاني ، بتخصيص  
عمومه بخصوص الحديث الاول ، فيكون حكم الحديثين - بعد الجمع  
بينهما - عدم جواز الصلاة في هذه الاوقات الثلاثة المنهى عن الصلاة فيها  
عدا هاتين الصلاتين المذكورتين في الحديث الاول ، وجواز هاتين الصلاتين ،  
فانهما تجوزان في جميع الاوقات ، وحيث يبقى الحديث الآخر على عمومه ،  
ريجوز العكس ، بأن يتصرف في الطرف الاول ، ويخص عمومه  
بخصوص الثانى ، فيكون حكم الحديث عندئذ عدم جواز أي صلاة في  
هذه الأوقات ، سواء فاتت بنسيان ، أو نوم ، أو عن عمد ، فرضا كانت ،  
أو نافلة (١٥٥) .

ومن هذا القليل الآيتان الواردتان لبيان عدتى الحامل ، والمتوفى عنها  
زوجها (١٥٦) .

---

(١٥٤) نيل الاوطار ٢٠٣/٧ - ٢٠٤ .

(١٥٥) انظر اللمع ص ١٩ - ٢٠ وقد مال الى ترجيح التحريم .

(١٥٦) وقد رجح الآية التى تفيد العدة بالحمل - بالتصرف في الطرف

الآخر ، وبقاء عمومها ، وذلك لما تقدم من حديث سبيعية الاسلامية

والتي تقدمت في ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

كذلك آيتا الجمع بين الأختين والجمع بملك اليمين الى غير ذلك<sup>(١٥٧)</sup> .  
 ( النوع الثالث ) المتعارضان اللذان يمكن الجمع بينهما بالتصرف في كل من الطرفين : وهذا القسم يحتاج في قبول الجمع بينهما والتصرف في كل منهما - الى دليلين ، حتى يكون كل واحد من الدليلين شاهدا على حمل احد الطرفين على خلاف ظاهره ، وذلك فيما اذا كان بين مفهوم الدليلين تباين كلي كما اذا كانا خاصين ، أو عامين فيجمع بينهما بحمل كل واحد منهما على بعض الأفراد في العامين ، وأما في الخاصين فيحمل أحد الطرفين على حالة ، والآخر على حالة أخرى .

مثال الخاصين : قوله صلى الله عليه وسلم ( ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها )<sup>(١٥٨)</sup> مع قوله صلى الله عليه وسلم : ( خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يأتي قوم يسمّون ، ويحبون السمن ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوا )<sup>(١٥٩)</sup> .

---

(١٥٧) انظر القرطبي ٦/٦٩ - ٧٠ ، والقوانين المحكمة ٢/١٩٤ ، والمعتمد ٢/٦٧٣ ، ٦٧٤ ، والتقريب والتجسير ٣/٣ - ٤ ، والمستصفي ٢/١٥٠ - ١٥١ ) .

(١٥٨) زواه الامام مالك ، واحمد ، ومسلم ، وابو داود ، والترمذي بهذا اللفظ ، ورواه الطبراني ، والامام احمد بلفظ ( خير الشهود من ادى شهادته قبل ان يسألها ) ، راجع : ( فيض القدير مع الجامع الصغير ٣/٤٧٣ - ٤٧٤ ، وانظر نيل الاوطار مع منتقى الاخبار ٨/٣٠٧ - ٣٠٩ ، وسنن ابن ماجة ٢/٧٩٢ ، بلفظ ( خير الشهود من ادى شهادته قبل ان يسألها ) وفتح العلام ٢/٣٢١ ، وصحيح مسلم مع شرح الامام النووي ٧/٢٧٣ - ٢٧٤ .

(١٥٩) رواه الشيخان ، والترمذي ، واحمد عن ابن مسعود ، ورواه الحاكم ،

والترمذي عن عمران بن الحصين ، راجع : ( سنن ابن ماجة ٢/٧٩٠ ، ومنتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٨/٣٠٨ ، وفتح العلام ٢/٣٢٢ ، وفيض القدير ٣/٤٧٨ - ٤٨٠ ، ونظم المتناثر ص ١٢٧ ، وفيه ذكر الكتاني انه رواه ثلاثة عشر صحابيا ) .

فان الحديث الاول يفيد بمنطوقه أن خير الشهادة شهادة رجل أداها قبل أن يسأل من له الشهادة تأديتها ، ومفهومه أن شر الشهادة أن يشهد بعد أن يطلب منه ذلك ، والحديث الثاني يدل بظاهره أن تأدية الشهادة قبل أن تسأل غير محمود ، لذكرها في معرض الذم ، فيكون مفهومه ، أن تأديتها بعد السؤال منه ذلك محمود ، فيتعارضان ، ويجمع بينهما بالتصرف من الطرفين ، فيحمل الحديث الاول على من عنده شهادة لشخص لايعلمها ، فيخبره بذلك ، فيكون من أداها قبل السؤال خير الشهود ، ويحمل الحديث الثاني على من علم صاحب الحق ذلك ، فيشهد بها عنده ، فيكون من أداها قبل السؤال شر الشهود .

فقد جمع بينهما بالتصرف في الطرفين بحمل كل منهما على حالة تخالف الحالة الاخرى هذا من ناحية كيشفة الجمع بينهما ، فانهم متفقون فيها . وأما من ناحية وجوه الجمع ، ونوعيتها فقد اختلف اتجاهات الفقهاء الى عدة اتجاهات ، وهذه خلاصتها :-

( الاتجاه الاول ) ما تقدم ، وهو للشافعية ، والامام مالك .

( الاتجاه الثاني ) الجمع بينهما بحمل الحديث الاول على شهادة الحسبة<sup>(١٦٠)</sup> ، وذلك في غير حقوق الأديين المختصة بهم ، كموضع

---

(١٦٠) الحسبة : من احتسب بكذا اجرا عند الله : اعتده ، وادخره عنده ينوى بها لها وجه الله وهي شرعا : الشهادة بحق الله تعالى كصوم ، وزكاة ، او ما فيه حق مؤكد ، كطلاق ، ونحوه ( شرح المنهج مع الباجوري ٣٧٩/٤ ، وتحفة المحتاج ٢٣٧/١٠ ، وطلبة الطلبة للنسفي ص ٢٤ - ٢٥ ) .

الطلاق (١٦١) ، والوصية (١٦٢) ، والعتق (١٦٣) ، والوقف (١٦٤) ونحو ذلك ، فتكون الشهادة فيها قبل الطلب خيراً ، وبحمل الحديث الثاني على غير ذلك .

يقول الامام النووي - بهذا الصدد - : ( فمن علم شيئاً من هذا النوع ، وجب عليه رفعه الى القاضي ، واعلامه به ، قال الله تعالى : « وأقيموا الشهادة لله » (١٦٥) (١٦٦) .  
ويقول المحقق ابن حجر الهيتمي (١٦٧) - بصدد استدلاله بحديث

---

(١٦١) هو لغة : حل القيد ، وشرعاً : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ، او هو : ارتفاع القيد ، ونحوه ، وعرفه النووي بانه : تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح ، ( الاقناع ١٤٨/٢ ، وتعريفات الجرجاني ص ٦١ وشرح المنهج ٢/٤ ) .  
(١٦٢) الوصية لغة : الايصال ، وشرعاً : تبرع بحق مضاف - ولو تقديرًا - الى ما بعد الموت ليس بتدبير ، ولا تعليق عتق ، او هو : تمليك مضاف الى ما بعد الموت ، راجع : ( التعريفات للسيد شريف ص ١١٤ ، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للشيخ نجم الدين ابي حفص النسفي ص ١٦٩ ، وشرح الاقناع للشربيني ١٠٩/٢ ) .  
(١٦٣) العتق بمعنى الاعتناق ، لغة : من قولهم : عتق الفرس : اذا سبق غيره ، وشرعاً : ازالة الملك على الآدمي لا الى مالك تقرباً الى الله تعالى ، او هو : قوة حكمية يصير بها اهلاً للتصرفات الشرعية ، راجع : ( طلبة الطلبة ص ٦٣ ، والتعريفات ص ٦٣ ، والاقناع ٣٣٢/٢ ) .  
(١٦٤) الوقف لغة : الحبس ، وفي الشرع : حبس العين على ملك الواقف ، والتصدق بالمنفعة ، ( طلبة الطلبة ص ١٠٥ - ١٠٦ ، وشرح المنهج ٢/٢٠١ ، والتعريفات ص ١١١ ) .  
(١٦٥) سورة الطلاق ٢/٦٥ .

(١٦٦) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٧٣/٧ ، وانظر نيل الاوطار ٨/٣٠٧ .

(١٦٧) هو : احمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، الانصاري ، فقيه ، باحث ، مصري ، مولده في محلة هيثم بمصر سنة ٩٠٩ هـ ، وله تصانيف كثيرة ، منها : ( الجوهر المنظم - ط ، والصواعق المحرقة ، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ، والامداد بشرح الارشاد ) ، راجع : ( الاعلام ٢٢٣/١ ، ودائرة المعارف الاسلامية ١٣٣/١ ) .

« شر الشهود » على عدم جواز المبادرة بالشهادة - : ( وما صح انه خير الشهود فمحمول على ما تسمع فيه شهادة الحسبة ، أو على من عنده شهادة لمن لا يعلمها ، فيسن له اعلامه ليستشهد به ، ولو قيل بوجوبه ان انحصر الأمر فيه لم يبعد ) (١٦٨) .

( الاتجاه الثالث ) وهو ما نقله عبدالرؤوف المناوي عن الطحاوي (١٦٩) والزرکشي ، وذكره النووي وضعفه ، وذلك بحمل حديث « شر الشهود » على الشهادة على المغيب من أحوال الناس ، يشهد على قوم أنهم من أهل الجنة بغير دليل ، كما يفعله أهل الأهواء ، وحمل الحديث الآخر على خلاف ذلك (١٧٠) .

( الاتجاه الرابع ) وهو مذهب بعض العلماء - الجمع بينهما بحمل الحديث الاول على المجاز والمبالغة في اداء الشهادة بعد طلبها لا قبله ، كما يقال : الجواد يعطى قبل السؤال : اي يعطى سريعا عقب السؤال ، من غير توقف ، والحديث الآخر محمول على خلافه (١٧١) هذا ،  
والراجع من هذه الاتجاهات هو : الاتجاه الاول الذي صححه الامام

---

(١٦٨) تحفة المحتاج لابن حجر ٢٣٧/١٠ .

(١٦٩) الطحاوي ، هو : احمد بن محمد بن سلامة ، الازدي الطحاوي ، ولد في طحا من صعيد مصر سنة ٢٣٩هـ ، انتهت اليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه على مذهب الشافعي ، ثم تحول حنفيا ، وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١هـ ، من مؤلفاته : ( شرح معاني الآثار ، ومشكل الآثار في الحديث ، واحكام القرآن ، ومناقب ابي حنيفة ) ، راجع : ( الاعلام ١٩٧/١ ، والجواهر المضيئة ١٠٢/١ ، وهدية العارفين / ٥٨ ) .

(١٧٠) فيض القدير للمناوي ٤٧٢/١ ، وشرح مسلم ٢٧٤/٧ .  
(١٧١) المصدر المتقدم الثاني ، وهناك اتجاهات اخرى ، مثل حمل الحديث الثاني على شهادة الزور ، وحمل الحديث الاول على خلاف ذلك ، او حمل الحديث الثاني على من ينتصب شاهدا ، وليس من اهلها .  
والاول على خلافه .



التووى واختاره ، وهو حمل الحديث الاول - « خير الشهود » - على ما اذ لم يعلم صاحب الحق به ، والثاني - على ما اذا علم به صاحب الحق ، اما الدليل على صحة حمله على الحالة الاولى فان الشهادة امانة ، وأداء الأمانة واجب ، سواء طلب منه الأداء أم لا ، كما ان كتمانها من الانسم ومذموم في الشرع فيقول سبحانه : ( ومن يكتمها فانه آثم قلبه ) (١٧٢) ، وان في اداها حفظا من ضياع الحقوق ، لأن صاحب الحق اذا لم يعلم ان له شاهدا لا يقدم على طلبه فيضيع الحق فيكون خير الشهود من أدى الشهادة في هذه الحالة .

والدليل على صحة الحمل على الحالة الثانية ، أنه اذا علم صاحب الحق ان له شاهدا ، ولم يطالب بحقه فربما يريد عدم المطالبة نهائيا ، أو العفو عن صاحب الحق ، فقد تسبب شهادته قبل أن يسألها اثارة الفتنة ، وايقاظها ، وهي نائمة ، فيكون شر الشهود لتسببه في فساد الدين ، وقد قال تعالى : ( والله لا يحب الفساد ) (١٧٣) كما ان فيه اشتغالا بما لا يعنيه ، وقد قال المرشد الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم : ( من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ) (١٧٤) ، ولأنه لا فائدة في الشهادة بدون الطلب منه مع علم صاحب الحق به سوى ما تقدم من سوء ، وفساد ، على أنه قد يكون متهما فيكون سببا لرد شهادته هذه ، هذا ، واما التأويل بحمل أحدهما على الحسبة فضعيف لأمر ، منها : عدم الدليل على وجود هذا الحمل من الطرفين ، ومنها : أن شهادة الحسبة خير ، ولو بدون الطلب ، والتأويل

(١٧٢) سورة البقرة ٢/٢٨٣ .

(١٧٣) سورة البقرة ٢/٢٠٥ .

(١٧٤) رواه الترمذى وابن ماجه ، واحمد ، والطبرانى ، والحاكم ،

والطياليس ، وابن عساكر ، والسيوطى في الجامع الصغير ، قال

المنائى : قالوا هذا الحديث ربع الاسلام ، ( فيض القدير ١٢/٦ -

١٣ ، وسنن ابن ماجه ٢/١٣١٥ - ١٤١٦ ) .

يؤول الى خلاف ذلك (١٧٥) .

واما الحمل على المجاز مع صحة ارادة الحقيقة ، أو الأقرب المستعمل .  
كثيرا فمرجوح .

ومن الجدير بالذكر ان الحديثين بناء على صحة التأويل الثاني يكون مثالا للجمع بحمل كل منهما على بعض الافراد فالشهادة قبل طلبها تكون خيراً في بعض افرادها ، كالشهادة في الوصية ، والطلاق ، ونحو ذلك ، وتكون شراً في بعض افرادها ، وهو غير ذلك ، كشهادة القتل ، أو الدين ، أو ما الى ذلك ، كالجمع بينهما بحمل الاول على شهادة الزور والثاني على غيرها (١٧٦) ، وبما تقدم من حمل بعض المتعارضين على حالة ، والبعض الآخر ، أو الطرف الآخر على حالة أخرى جمع العلماء بين الاحاديث المتعارضة الواردة (أنه صلى الله عليه وسلم توضاً ، وغسل رجله) وفي رواية ( انه صلى الله عليه وسلم مسح على قدميه ) وفي أخرى ( انه توضاً ورش على قدميه ) فتحمل الرواية الاولى على ما اذا كان محدثاً وكاتاً مكشوفتين ، والثانية - على المحدث اللابس للخفين ، والثالثة على غير المحدث الغير اللابس للخف .

#### المطلب الخامس

مراتب المتعارضين من حيث الجمع بينهما :

لقد رتب الغزالي الأدلة المتعارضة على ثلاث مراتب :  
( المرتبة الاولى ) التعارض بين العام والخاص .

---

(١٧٥) شرح الامام النووي على صحيح مسلم ٢٧٣/٧ - ٢٧٤ ويبعده لفظ قبل الاستشهاد لكونها شراً قبلها ، أو بعدها .

(١٧٦) تقدم ان حديث الغسل بلغ مبلغ التواتر راجع ص ١٦٨ - ١٧٠ واما رواية المسح رواه ابو داود من حديث اوس بن اوس الثقفي ، وفي اسناده هشيم عن يعلى قال الامام احمد لم يسمع هشيم هذا من يعلى ورواه الطبراني عن عبادة بن تميم عن ابيه ونظر ابو عمرو في الحديث وصحبه تميم ( نيل الاوطار ١/١٩٧ - ١٩٩ ) .

ومن امثاته التافي الواقع بين قوله صلى الله عليه وسلم ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ) و ( فيما سقت السماء العشر ) المتقدمين ، ففي دحول مثل هذا في باب التعارض اختلاف :-

ذهب جماعة من الاصوليين ومنهم التبريزي وبعض الامامية وبعض المحدثين ، ومنهم الجزائري وجمهور من اشترط كون المتعارضين متناقضين ، أو كونهما متساويين - الى أنه ليس من باب التعارض بل يكون الخاص ميّنا للمراد من العام وانه يراد به ما عداه فلا تنافي بينهما ولا تعارض ، وبالتالي لا حاجة الى الجمع والتأويل (١٧٧) .

وذهب جماعة من الفقهاء ، ومنهم : الامام أبو حنيفة وأصحابه ، وبعض المتكلمين ، ومنهم : القاضي ابو اسحاق الاسفراييني (١٧٨) وكل من لا يجعل التعارض مساويا للتناقض كما مر - الى انهما من باب التعارض ؛ لأنه - كما قال الاسفراييني - يحتمل الأمرين ، كون الخاص بيانا للعام وجعله قرينة على ارادة ما عداه من العام ، وكون العام ناسخا للخاص بدخوله الخاص تحت العام وارادة العموم منه ، وقد اختار الامام الغزالي الشق الاول وجعل الخاص بيانا للعام ، وانه لا يقدر النسخ الا للضرورة ففي المثال المذكور

---

(١٧٧) راجع المشكاة ص ٧ - ٩ وما تقدم من النقاش حول دخولهما في التعارض اولا ، وتوجيه النظر ص ٢٢٧ .

(١٧٨) الاسفراييني هو : ابراهيم بن محمد ، الفقيه الشافعي الاصولي ، الملقب بركن الدين ، ولد سنة ٣٤٤ هـ باسفرايين ونشأ بها ، وكان من المجتهدين في العبادة ، المبالغين في الورع ، سافر في طلب العلم الى خراسان ، والعراق ، وهناك نضج علمه فصار علما من اعلام الاصوليين والمتكلمين والمحدثين ، توفي ببغداد سنة ٤١٨ هـ ، او ٤٠٦ هـ من مؤلفاته ( الرونق في الفقه ، والجامع في اصول الدين ، والرد على الملحدين ) ، راجع : ( طبقات ابن هداية ص ١٢٧-١٢٩ والاعلام ٥٩/١ ، وثيبين كذب المفتري لابن عساكر ص ٢٤٣ ، وطبقات الشيرازي ص ١٠٦ ، والفتح المبين في طبقات الاصوليين ١/٢٢٨ - ٢٢٩ ) .

بتقدير دخول ما دون النصاب تحت وجوب العشر ثم خروجه منه فلا سبيل  
الى اثبات النسخ بالتوهم<sup>(١٧٩)</sup> .

ولكن الصحيح أخذاً مما تقدم في مبحث التعارض الاصطلاحي ، ومما  
سيأتي في مبحث تعارض العام والخاص ان يدخل مثله في باب التعارض ،  
ويجعل كون الخاص بياناً للعام من جملة ما يدفع به التعارض ، لا القول  
بأنهما ليسا من باب التعارض ؛ لأن احتمال التنافي والتدافع موجود ، والكلام  
في التعارض الصوري ، وقد تقدمت الإشارة الى ان الصاحبين<sup>(١٨٠)</sup> لم يوافقا  
الامام في مسلكه ففي حديث الامر بالطهارة من البول مع الأمر بشرب  
ما يؤكل لحمه جمع بينهما الامام محمد بالقول بطهارة بول ما يؤكل ، ونجاسة  
غيرها ، والامام ابو يوسف جمع بينهما بغير ذلك ، وصنع الجمهور في  
الجمع بينهما يؤيد ذلك ، والله أعلم<sup>(١٨١)</sup> .

( المرتبة الثانية ) من المتعارضين - أن يكون اللفظ المؤول قويا

(١٧٩) المستصفى ١٤١/٢ .

(١٨٠) اذا استعمل الحنفية ( الشيخين ) يريدون بهما الامام الاعظم ومحمد ،  
واذا قالوا ( التلميذين ) يريدون بهما زفر ومحمد ، واذا قالوا :  
(الصاحبين) يقصدون الامام ابا يوسف ، سيأتي ، ومحمدا ، وهو :  
محمد بن الحسن الشيباني الاصولي ، ولد بواسط في العراق سنة  
١٣١هـ حضر دروس ابي حنيفة ، وسمع من مالك والشافعي ،  
والاوزاعي والثوري ، وكان بينه وبين الامام الشافعي مجالس  
ومسائل ، وقال الامام الشافعي مثنيا عليه - ( ما رأيت احدا يسأل  
عن مسألة فيها نظر ، الا تبينت الكراهة في وجهه الا محمد بن  
الحسن ) ، توفي بقرية من (الري) سنة ١٨٦هـ ، من مؤلفاته « الجامع  
الكبير ، والصغير ، والمبسوط ، والزيادات » ( طبقات الاصوليين  
١١٠/١ - ١١ ، وابن خلكان ٥٧٤/١ ) .

(١٨١) انظر ص ٤٤ - ٤٥ في مشكاة المصابيح حيث ادخلهما من باب  
التعارض .





بينهما حتى بالتأويل البعيد ، وفضله على القول بالنسخ ، وقال : ( والجمع بهذا الطريق - الاحتمال الثاني - ممكن ، والمختار انه - اي الجمع - وان بعد اولى من تقدير النسخ <sup>(١٨٦)</sup> .

وقد تقدم انه خارج عند المعتزلة من باب التعارض لعمل جمهور الأمة بخلاف حديث ابن عباس فهو مسلوب الحجية فالحديث الثاني محكم وسالم عن المعارضة <sup>(١٨٧)</sup> ، ولكن يناقش بأن الحديث لا يسلب عنه حجته بعمل الغير به ، لانه واجب الاطاعة والانقياد ، بل ربما يحكم بعدم صحة العمل بخلاف الحديث الصحيح « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

---

(١٨٦) المستصفي ١٤١/٢ وما بعده ، ولكن تقدم عن الامام الغزالي انه اعترض على الامام ابي حنيفة في عدة مسائل وابطلها بعدة مسالك ، منها : انها تأويل بعيد ، وهو غير مقبول ، ونراه هنا قد رجح الجمع ولو مع التأويل البعيد ، فيتعارض كلامه هنا مع ما تقدم هناك في مبحث التأويل ، ( المستصفي ٣٨٤/١ - ٣٩٤ ، والمنخول ص ١٨٠ - ١٨٣ ) ، ويمكن التوفيق بينهما اولا - بأن عدم قبول الجمع بالتأويل البعيد في غير ما يتعارض الجمع مع النسخ وقبوله فيه ، فاندفع بينهما التعارض وثانيا - بأن له رأيين في المسألة بناء على بقاءه على الرأي الاول ، وثالثا - بأن الرأي الثاني نسخ الاول ؛ اذ الاول كان في اوائل مؤلفات الغزالي وهو المنخول ، وكان قبل تكون شخصيته من حيث العلم والاجتهاد ، والثاني بعد نضوج علمه ، ورسوخ ملكته العلمية ، ورابعا - بأنه في المنخول ناقل لكلام استاذه امام الحرمين الجويني ، وملخص لتقريراته ، ومتبع لرأيه ، واما ما في المستصفي فهو رأيه بالتحقيق ، وخامسا - بأن المستصفي مقطوع بكونه من كتب الغزالي ، وما فيه من كلامه ورأيه ، واما المنخول فمشكوك فيه فيترك ما فيه الشك باليقين ، والله اعلم راجع : ( الشرط السادس من شروط الجمع بين المتعارضين ، عندنا ص ٣٦٣ - ٣٧١ عندنا ، والمنخول ص ٣٤٨ - ٣٩٤ ، وهامش المنخول للدكتور محمد حسن هيتو ص ٣١ - ٣٣ ) .

(١٨٧) راجع الشرط الخامس من شروط الجمع عندنا ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

فاتقوا « (١٨٨) والله اعلم •

(المرتبة الثالثة) التعارض بين الدليلين بينهما عموم وخصوص من وجه:

وذلك بان يتنافى دليلان ويزيد مفهوم احدهما ومدلوله على الآخر

من وجه وينقص منه من وجه آخر (١٨٩) •

مثال ذلك : حديث « النهي عن قتل النساء » ، و « الأمر بقتل من ارتد

عن الاسلام » ، وشريعته السامية وبذل بها غيرها، من أي مبدأ وعقيدة يخالفها

الموافق لقوله تعالى : « ومن يتقي غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في

الآخرة من الخاسرين » (١٩٠) المتقدمين (١٩١) •

وكما في قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا كان الماء قلتين لم يحمل

الخبث » ، وفي رواية - لم ينجسه شيء » (١٩٢) وقوله - صلى الله عليه وسلم - :

( الماء ظهور الا ما غير طعمه او لونه او ريحه ) (١٩٣) فان الاول أعم من

ما لا يبرئ  
من  
السلم

(١٨٨) سورة الحشر/ ٧ •

(١٨٩) المستصفى ١٥١/٢ - ١٥٢ •

(١٩٠) سورة آل عمران ٨٥/٣ •

(١٩١) في ص ٤٠٠ - ٤٢٠ •

(١٩٢) أخرجه صاحب السنن الأربع عن ابن عمرو ، وصححه ابن حبان ،

وابن خزيمة ، والحاكم ، وأحمد ، والشافعي ، وأبو داود : ( مسنده

ص ٢-٣ وبداية المجتهد ٢٤/١ ، وسنن ابن ماجه ١٧٢/١ وفيه « وفي

الزوائد رجال اسناده ثقات » ، والمغني مع شرح الكبير ٢٥/١ ، وفتح

العلام ٩/١ ) •

(١٩٣) رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي رواية بزيادة - بنجاسة

تحدث فيه - وقد ضعفه الدارقطني والشافعي وقال النووي : اتفق

المحدثون على تضعيفه لكن اجمع على العمل بمنطوقه انظر : ( فتح

العلام ٨/١ ، ومختلف الحديث للشافعي ص ١٠٧ ، ونيل الاوطار

٤٠/١ ) •

الثاني حيث يشمل الحكم بطهارة القلتين<sup>(١٩٤)</sup> سواء تغير احد اوصاف الماء ام لا ، وأخص منه لانه لا يشمل ما دون القلتين ، والثاني أعم من الاول لأن ما تغير أحد أوصافه يشمل ما بلغ قلتين فأقل ، فأكثر ، وأخص منه من وجه ، لأنه لا يتناول بمنطوقه حكم ما لم يتغير احد اوصافه اذ لاقى نجسا ففي مثل هذا ايضا احتمالا ان :-

- ١ - ان تجعل خصوص كل منهما بيانا لعموم الآخر ويخص به .
- ٢ - ان يجعل احدهما ناسخا للآخر عاما كان او خاصا ، وستأتي مناقشته في الفصل الثالث من هذا الباب في مبحث تعارض الخاص والعام .

#### رأي الغزالي بالمسألة :

لقد اتجه الامام الغزالي في هذه المرتبة الأخيرة الى اتجاه الاول، وهو: جعل احدهما بيانا للآخر وتخصيص عموميه به ، وبقاء عموم المين ، ولكن مع وجود قرينة تؤيد ذلك فانه بعد ان مثل في ذلك بالآيتين اللتين تفيد احدهما الجمع بين الاختين بملك المين وتفيد الاخرى منهما حرمة ذلك المتقدمين ، فقد صرح بترجيح الآية المفيدة للتحريم وقال ( فنقول : حفظ عموم قوله

---

(١٩٤) والقلتان ثنية قلة وجمعها قلال ، وهي كالقرب . وقدرها الشافعي اخذاً من شيخ شيخه ابن جريج بقربتين ونصف من قلال هجر ، وهي قرية بقرب المدينة النبوية - ، ووجه التخصيص بذلك ما رواه الشافعي ، والبيهقي ، والترمذي ، ( اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجس ) ، وكل قرية يساوي مائة رطل غالباً ولهذا قدروها وزناً بخمسمائة رطل بغدادى على ما رجحه الامام النووي وعلى ما رجحه الرافعي ، غير منحصر فيه ، وبالمساحة قدرتا في المربع بذراع وزرع طولاً ، وعرضاً ، وعمقاً ، بذراع الآدمي ، ومجموع ذلك قدر بمائة وخمسة وعشرين ربعا على اشكال حسابي ، وكل ربع يساوي اربعة ارطال ، وفي المدور بذراع من سائر الجوانب ، ( تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حاشيتي الشيرواني والعبادى ١/ ١٠٠ - ١٠١ ، والمصادر السابقة ) .

تعالى : « وان تجمعوا بين الأختين » أولى لمعينين :  
احدهما - أنه عموم لم يتطرق اليه تخصيص متفق عليه فهو أقوى من  
عموم تطرق اليه التخصيص بالاتفاق ، اذ قد استثنى عن تحليل ملك اليمين -  
الأمة المشتركة والمستبرأة ، والمجوسية ، اما الجمع بين الأختين فحرام  
على العموم (١٩٥) .

الثاني - ان قوله تعالى : « وان تجمعوا بين الأختين » سيق لبيان  
المحرمات وعدّها على الاستقصاء الحاقاً لمحرمات تعم الحرائر والاماء ، وقوله :  
( أو ما ملكت ايمانكم ) ما سيق لبيان المحللات قصداً ، بل في معرض الثناء  
على اهل التقوى الحافظين فروجهم من غير الزوجات والسرارى فلا يظهر  
منه قصد البيان (١٩٦) .

---

(١٩٥) ويعترض عليه بأنها خرج منها الجمع بين الأختين فيما تقدم من  
نزول الآية فعمومه مخصص ايضاً .

(١٩٦) المستصفى ١٥٠/٢ - ١٥١ .

### المبحث الثالث

#### وجوه التخلص ، ودفع التعارض عند الحنفية :

ويتناول هذا المبحث دفع التعارض بفقد شرط من شروط التعارض ، وبالتغاير بين الحكمين الثابتين بالتعارضين ، كما يذكر فيه دفع التعارض بين آيتي اليمين ، وتأويلات كل جمهور الحنفية ، وصدر الشريعة منهم ، وتأويل الامام الشافعي ، وتأويل الشيخ ابي منصور الماتريدي ، ومناقشة التأويلات ورأينا بالموضوع ، كما يتناول المبحث دفع التعارض ، والجمع بين المتعارضين باختلاف حالهما ، ويناقش بعض الامثلة فيه ، كتعارض القراءة في آية الحيف ، وتأويل الحنفية ، والجمهور ، كما يبحث فيه عن دفع التعارض بين الدليلين عند الحنفية باختلاف الزمان فيهما صراحة ، او دلالة ، ومناقشة الاخير ، وينحصر في اربعة مطالب :



من الجدير بالذكر ان الحنفية اعتنوا اعتناء بالغاً بالجمع بين المتعارضين وذكروا طرقاً للتخلص من التعارض ، وخصص الأصوليون منهم مبحثاً خاصاً لذلك الطرق التي حصروها في خمسة وعللوا ذلك بالاستقراء<sup>(١)</sup> . ونحن نذكر هذه الطرق مخصصاً لكل طريق منها مطلباً عدا الآخرين فجمعهما في مطلب واحد ثم نستتبع بكل وجه مناقشة خاصة كما سنناقش وجه الحصر - ان شاء الله تعالى .

### المطلب الاول دفع التعارض ، والجمع بينهما بفقد شروط التعارض :

تقدم في شروط التعارض ان الحنفية اشترطوا كون المتعارضين متساويين أو متماثلين فاذا فقد المتعارضان ذلك الشرط يتخلص من التعارض بان المشروط - وهو التعارض - مفقود لفقد شرطه وهو المساواة ، او المماثلة . فحينما توهم التعارض بين الدليلين فاكثر واحدهما لا يساوى الآخر منا او سنداً تخلصوا من التعارض بفقدان الشرط والتعارض بينهما تحت هذا أنواع :-

أ - التعارض بين دلالة النص وإشارته ، وكالمحكم والمتشابه ونحو ذلك فمن أمثلة ذلك :-

قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى »<sup>(٢)</sup> وغيره من الآيات المتشابهات ، الدالة بظاهرها على ما ينافي الأنوئية كالجوارح ،

---

(١) شرح فواتح الرحموت ٢/ ١٩٥ - ٢٠٠ ومرآة الاصول ص ٢٦٩ وشرح المنار لعبدالله ص ٢٢٩ .

(٢) تفسير القرطبي ١١/ ١٦٩ وفيه ( والذي ذهب اليه الشيخ ابو الحسن وغيره انه مستو على عرشه بغير حد ولا كيف كما يكون استواء المخلوقين ) ومختصر الطحاوية ص ٨٥-٨٩ والابانة ص ٩ - ) .

والاستواء على العرش ، ورقة القلب ، ونحو ذلك مما يحتاج اليه  
المخلوقات أو من سماتها •

فانها تتعارض مع قوله تعالى : ( ليس كمثله شيء ) ، وقوله تعالى :  
( ولم يكن له كفوا أحد )<sup>(٣)</sup> وغيرهما مما هو قاطع في نفي مماثلته  
تعالى لأحد •

فيخلص من التعارض بينهما بأن مثل الآية الاولى متشابهة والثانية  
محكمة والحكم اقوى من التشابه فالمائلة غير موجودة فالتعارض غير  
متحقق لفقد شرطه<sup>(٤)</sup> ، فيعمل به ، وتؤول التشابهات بما توافقه •

ب - التعارض بين النص المتواتر كتابا او سنة مع خبر الآحاد او القياس •

ج - التعارض بين الاجماع وخبر الواحد •

د - التعارض بين القياسين او القياس من جميع الجوانب وخبر الواحد •

ه - التعارض بين المشهورين او الآحادين اذا كان لأحدهما فضل يرجع

به على الآخر يدفع التعارض بين هذه الانواع بيان ان شرط التعارض

او ركنه - على اختلاف بينهم - المساواة او المائلة بين المتعارضين ،

وهذا الشرط غير متحقق هنا فيعمل بالأقوى دون غيره •

ولكن يمكن ان يناقش في دفع التعارض بهذا الوجه من جوانب :-

( الاول ) صنع الجمهور في الجمع بين المتعارضين ومقابلة نص

الكتاب بالسنة ولو آحاداً وتخصيص عامه بها وتقييد مطلقه بها يدل على

خلاف ذلك دلالة ظاهرة •

فمثلا - ترى ان الفقهاء استشكلوا بين قوله صلى الله عليه وسلم

- حين ذكر عنده عمه ابو طالب - : ( لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل

---

(٣) سورة الاخلاص ٤/١١٢ •

(٤) اصول السرخسي ١/١٦٩ ، وكشف الاسرار للنسفي ١/١٤٢-١٥٢ ،

في ضحضاح من النار ، تبلغ كميته يغلى منه أم<sup>٥</sup> دماغه<sup>(٥)</sup> .  
مع قوله تعالى : ( فما تنفعهم شفاعة الشافعين )<sup>(٦)</sup> حيث يقتض الحديث استفادة  
الكفار من الشفاعة والآية صريحة في نفي ذلك وذكر القسطلاني  
أجوبة منها :-

١ - المراد من المنفعة المفهومة من الآية التي لا تيسر للكفار ، ولا  
يستفيد الكفار منها هو : الاخراج بها من النار ، وفوزهم بالجنة ، والمنفعة  
المستفادة من الحديث ، المراد منها تخفيف عذاب بعض الكفرة بالشفاعة .  
٢ - ومنها : ان جزاء الكافرين بالعذاب يقع على كفرهم ، وعلى  
معاصيهم ، فيجوز ان يضع الله عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطبيقاً  
لقلب الشافع لا ثواباً للكافر . وغير ذلك من الوجوه<sup>(٧)</sup> ، فانت ترى ان  
الشارح الحافظ القسطلاني ، ومن على منواله بكثير ، حاول الجمع بين  
التعارضين بطرق شتى تارة بالتفريق بين الشاعتين واخرى بالعموم  
والخصوص الى غير ذلك فلو كان ركن التعارض أو شرطه مفقوداً لما احتاج  
الى مثل هذه التأويلات والأجوبة عنها ، بل لكان بالامكان ان يقول ولا  
اشكال بالآية لانها يتعين العمل بها لأنها اقوى ، او يطعن في الحديث بانه  
مخالف لما هو اقوى منه فيترك ولا يعمل به الى غير ذلك ، فعدم مصير احد  
الى مثل هذا يدل على انه مسلك غير مرضي عندهم .

( الثاني ) ان تقديم دليل على آخر بعد صحة سندهما والتأكد من  
نسبتهما الى الشارع سواء كان بطريق التواتر او الشهرة او الأحاد انما  
يكون بحسب قوة الدلالة وضعفها ، وحينئذ فقد تكون دلالة ما كان سنده آحاداً

---

(٥) رواه البخاري عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنهما انظر صحيحه  
بشرح القسطلاني ٣٢٤/٩ - ٣٢٥ .

(٦) سورة المدثر ٤٨/٧٤ .

(٧) ارشاد الساري ٣٢٤/٩ - ٣٢٥ .

أقوى ، فالتعارض بينهما متحقق ، ومجرد كون أحدهما متواتراً ، أو مشهوراً سنداً والآخر آحاداً لا يدفع التعارض بينهما •

( الثالث ) ان الكلام باعترافهم في صورة التعارض دون التعارض الحقيقي فالقول بدفع التعارض بفقد ركن أو شرط المساواة بينهما ان ارادوا ان شرط أو ركن التعارض الصوري غير موجود فغير مسلم ؛ اذ لا يختلف احد في وجود التعارض الصوري بين غير المتساويين وان ارادوا ان ركن أو شرط التعارض الحقيقي مفقود فهذا مما لا حاجة اليه ، لأن التعارض الحقيقي بين المتساويين غير موجود ايضاً ، على ان القول بفقد ركن أو شرط التعارض الحقيقي والواقعي يشعر بوجود ركن أو شرط التعارض الصوري فيحتاج في دفعه الى وجه أو طريق يدفع به التعارض الصوري •

( الرابع ) ان دفع التعارض بين قياسين أو أقيسة ، مع جبر الواحد ينافي ما ذهب اليه جمهور الحنفية من عدم الترجيح والتفضيل بكثرة الأدلة فمقتضى قولهم : يعارض خبر واحد ، عشرات الاخبار ، أنه يعارض خبر واحد عشرات من الأقيسة<sup>(٨)</sup> •

الخامس - على فرض التسليم بكون المساواة شرطاً من شروط التعارض فان للتعارض كما سبق عندهم شروطاً آخر ، من وحدة الموضوع أو المنحول ، أو نحو ذلك ، كما تقدم ، فالقول بأن التخلص من التعارض ودفعه منحصرة في خمسة أمور بحسب الاستقراء ممنوع والله أعلم •

### المطلب الثاني

دفع التعارض والتخلص منه من جهة الحكم :

ومن احد شروط تحقق التعارض والتناقض كما تقدم اتحاد الحكمين

(٨) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١٩٠/٢ •

بأن يكون الحكم الثابت بأحد الدليلين المتعارضين هو المنفى بالدليل الآخر ،  
فإن اشعر بالتعارض أو توهم ذلك يدفع التعارض بينهما ببيان تغاير الحكمين .  
فيتخلص منه بذلك والتخلص من التعارض من قبل الحكم بوجهين :-  
الاول - بالتوزيع ، وذلك اذا تعارض احدهما يثبت حكماً ، والآخر  
ينفى ذلك الحكم ، فيدفعون التعارض بينهما بجعل بعض أفراد ذلك الحكم  
ثابتاً بأحد الدليلين وبعض أفراد الآخر منفيًا بالدليل الآخر ، فلا يبقى  
حيث أثر التعارض بينهما •

مثال ذلك : تنازع رجلان في بستان ولكل منهما حجة مثبتة للملكية  
له كنبوت اليد له او وجود شاهدين عدلين ، الى غير ذلك من غير أن يكون  
ثبت أحدهما ترجيح ، فتعارض الحجتان ، اذ حجة أحدهما تثبت ملكيته  
له وتنفيها عن الآخر ، وكذلك الحجة الاخرى •

ويتخلص من التعارض بتقسيم البستان بينهما فتجعل موجب كل  
واحدة منهما بعض الحكم وما تنفاه بالآخرى البعض الآخر فتدفع التعارض  
بينهما بذلك (٩) •

وكذلك أيضاً حديثاً « شر الشهود من شهد قبل الاستشهاد »  
و « خير الشهود ... » الحديثين المتقدمين ، فإنه يدفع بينهما التعارض بحمل  
الاول على حرق العباد والناني على حقوق الله (١٠) •  
مثال آخر : ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من لم يجمع  
انصيام قبل الفجر فلا صيام له ) المفيد عدم صحة صوم من لم ينو بالليل .

---

(٩) شرح التلويح للتفتازاني ١٠٦/٢ ، وشرح مرآة الاصول ص ٢٦٩ ،  
وشرح المنار لعبدالمملك ص ٢٢٩ ، وشرحي الاسنوى والابهاج ١٤٠/٣ -  
١٤١ •

(١٠) المصدر الاخير ١٤١/٣ ، وشرح العبادى على شرح الورقات ص ١٥٠ -  
١٥٣ •



فرضا كان ، أو نفلا ، مع ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم : لبعض أزواجه - لما دخل عليها - « هل من غداء » ، فإن قالوا : لا ، قال : اني صائم »  
الآيتين بعد ، المفيد لجواز الصوم مطلقا من غير تبييت النية ، فيتعارضان ،  
ويدفع التعارض بينهما بحمل الحديث الاول على صوم فرض ، والثاني على  
النفل ، فاندفع التعارض<sup>(١١)</sup> .

والثاني - بالتغاير بين الدليلين ، وذلك بيان أن ما يشبه أحد الدليلين  
المعارضين مغاير لما ينفيه الدليل الآخر .

من أمثلة ذلك ما يلي :-

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا صلاة لجار المسجد الا في  
المسجد ) ، مع « تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى في البيت »<sup>(١٢)</sup> ،  
فإن الاول يفيد عدم جواز كل صلاة ، والثاني يفيد جواز كل صلاة في  
غير المسجد ، فيتعارضان فانه يدفع التعارض بينهما بحمل الاول على نفى  
الكمال ، والثاني على نفى الفضيلة<sup>(١٣)</sup> .

ب - مثال آخر : قوله تعالى : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن

(١١) شرح الابهاج على المنهاج ١٤١/٣ ، والجامع الصغير ١٨١/٢ .

(١٢) رواه الامام احمد ، والدارقطني ، عن جابر ، وابى هريرة ، وابن  
حبان عن عائشة قال الدارقطني : اسناده ضعيف ، وفيه سليمان  
ابن داود اليمامي ، وهو ضعيف ، وحديث ابن حبان فيه عمر بن  
راشد يضع الاحاديث ، ورواه الشافعي ، ورجاله ثقات ، ولكن  
يوجد من شواهد ما رواه الشيخان - وهو مأثور عن علي - « من يسمع  
النداء ، فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر » ، راجع الجامع الصغير  
٢٠٣/٢ ، وكنوز الحقايق ١٦٨/٢ ، بلفظ « لا صلاة لمن سمع النداء  
ثم لم يأته الا من عذر ، وفيض القدير ٤٣١/٦ » .

(١٣) ادلة التشريع المتعارضة ص ١٨٠ .

يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) (١٤) مع قوله تعالى : ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون ) (١٥) وجه التعارض - كما قالوا - ان الله نفي المؤاخذة باللغو ، وأثبتها بالعقود في آية وبالمكسوبة في الآية الأخرى ، ويمين الغموس داخل تحت حكم الآيتين ، فهو لغو لأنها ليست بمعقودة فلا مؤاخذة فيها ، وهو غير لغو لأنها من مكسوب القلب فيؤاخذ بها فتعارض الآيتان فيه حيث تقتضي الآية الثانية عدم المؤاخذة بها لأنها ليست بمعقودة فهي لغو ، وتقتضي الآية الأولى المؤاخذة بها ، حيث أثبتت المؤاخذة بمكسوب القلب والغموس من مكسوبة فتؤخذ بها • هذا ،

وقد اختلف الفقهاء في دفع التعارض بينهما الى عدة اتجاهات ، وان كان الكل متفقين على ضرورة الجمع ، ودفع التعارض بينهما ، وخلاصة تلك الاتجاهات ما يلي :-

#### الاول - دفع التعارض بينهما عند جمهور الحنفية :

وحينما فسر الحنفية أو جمهورهم يمين الغموس بما يدخل تحت اللغو انفى عنه المؤاخذة وتحت المكسوبة المثبت لها ذلك واحسوا بوجود التافي والتعارض بين الآيتين على هذا التفسير في يمين الغموس ، حاولوا التخلص منه ببيان الاختلاف في الحكمين وذلك كما قال عبدالعزيز البخاري من الحنفية يكون على التوجيه الآتي :- ( المؤاخذة المثبتة في قوله تعالى : « يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » مطلقة ، والمطلق ينصرف الى الكامل ، والجزاء الكامل يكون في الآخرة ، فمؤاخذة يمين الغموس بالعذاب في الآخرة ،

(١٤) سورة البقرة ٢/٢٢٥ .

(٢٥) سورة المائدة ٥/٨٩ .

والمؤاخضة المنفية في قوله تعالى : ( لا يؤاخذكم الله باللغو ) هي المؤاخضة بالكفارة في الدنيا فلا كفارة في يمين الغموس فالحكم الثابت بأحد النصين غير الحكم الثابت بالنص الآخر (١٦) ، يعنى ان الله تعالى حينما أثبت المؤاخضة - كما في الآية الاولى - أراد المؤاخضة الأخروية ، وحينما نفاها - كما في الآية الثانية - أراد المؤاخضة الدنيوية ، أعنى : ايجاب الكفارة بها ، فالحكم اثبت باحدى الآيتين غير المنفى بالأخرى فينتفى التعارض بينهما •

### مناقشة هذا الوجه :

ويعترض على هذا التأويل والجمع بين المتعارضين بما يلي :-  
الاول - تفريق المؤاخذتين بما ذكر ليس بواضح ولا مستفاد من ظاهر الآيتين كما أنه لا دليل على أن المراد بالمؤاخذ المطلق المؤاخضة الأخروية فان ظاهرها كما يحتمل ما حملوه عليه يحتمل ان يراد به المؤاخضة الدنيوية ايضا ، كما يحتمل ان يراد بهما المؤاخضة الدنيوية والأخروية ، فتخصيص الاحتمالات الثلاثة بحمل الآية عليه فيه نوع من ترجيح بلا مرجح ، فلا بد من دليل أو قرينة ترجحه على بقية الاحتمالات ، وقد تقدم ان صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى دليل ، فما دام الدليل لا يوجد فالظاهر من الاطلاق حمله على المقيد كما سيأتي من الاتجاهات الأخرى •  
الثاني - ان ادخال الغموس في اللغو تارة وفي مقابلة مرة أخرى مما لا دليل عليه ، كما ان ادخاله تحت اللغو مما لا يساعدهم في ذلك اللغة ولا

---

(١٦) راجع كشف الاسرار ٣/ ٨١٠ - ٨١٢ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ١٧٦ - ١٧٧ ، وفتح القدير ٤/ ٣ - ٥ ، وكشف الاسرار للنسفي ٢/ ٥٦ ، ومرة الاصول ١/ ٢٦٩ ، ويقول الملا خسرو : فيندفع المؤاخضة التي في المائدة بحملها على مؤاخضة دنيوية لتفسيرها بالكفارة ، والتي في البقرة مطلقها فينصرف لاطلاقها الى الأخروية •

الاصطلاح ، اما لغة : فالغموس من الغمس بمعنى الستر ، وسميت به لأنه يغصب ويستتر به حق الناس<sup>(١٧)</sup> ، أما اللغو فمن لغا يلغو لغواً : اذا فسد<sup>(١٨)</sup> ، واما اصطلاحاً ، وفي لسان الشرع فكما يقول القرطبي : كاد أن يتفق الآراء على انه : « قول الرجل لا والله وبلى والله في درج كلامه ، واستعماله في المحاورات دون قصد لليمين » ، كما وينقل عن البخاري حافظ الأمة ، والأمين على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم عن عائشة رضي الله عنها ان الآية نزلت في ذلك ، وبه يصرح الامام الشافعي رضي الله عنه في الأم<sup>(١٩)</sup> .  
واما الغموس - فيمين مكر وخديعة وكذب ، فهو : من الكبائر المهلكة ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الكبائر ، بعد الاشراك بالله . « اليمين الغموس » ثم فسرهما الرسول صلى الله عليه وسلم بانها هي : التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب<sup>(٢٠)</sup> .

#### الثاني - تاويل صدر الشريعة :

وقد حاول صدر الشريعة دفع التعارض بين الآيتين بوجه آخر وحاصله :

أ - ان اللغو في الآيتين بمعنى واحد وهو السهو ضد الكسب اما في

(١٧) يقول فيروز آبادي : ( غمسه في الماء يغمسه : مقله ، والنجم : غاب ،

واليمين الغموس التي تغمس صاحبها في الاثم ثم في النار ، او التي يقطع بها مال غيرك وهي الكاذبة التي يتعمد صاحبها . علماً ان الامر بخلافه ( قاموس المحيط باب السين فصل الغين ) .

(٢٨) جاء في قاموس المحيط باب الراو فصل اللام ( لغا لغوا : تكلم ، وخاب ، واللغو واللغي : السقط ، وما لا يعتد به من كلام وغيره ، ولغا من قوله : لغا - يلغو - ولاغية ملغاة : اخطأ .

(١٩) انظر القرطبي ٩٩/٣ - ١٠٢ ، ٢٦٨/٦ ، والأم ٥٥/٧ - ٥٧ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ١٧٦ - ١٨٠ .

(٢٠) انظر القرطبي ٢٦٨/٦ ، وشرح ارشاد الساري ٣٩١/٩ - ٣٩٥ وانظر كشف الاسرار للبخاري ٣/٨١٠ - ٨١٢ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ١٧٦ .

الآية الاولى - فبدليل اقترانه بالكسب ، واما في الآية الثانية فلائنه لا يليق بالشارع ان يقول : لا يؤاخذكم الله باللغو : اي الغموس الخالي عن الفائدة الذي يدع الديار بلافع •

ب - ان المراد بالمؤاخذة في الآيتين الأخروية لانها هي دار الجزاء والمؤاخذة وليس في الآية الثانية تعرض للغموس •

ج - ان المراد من قوله تعالى : « ذلك كفارة أيمانكم » بعد الآية الثانية اي ستارة لما حصل منكم من الأثم والجرم •

د - فمعنى الآية الاولى - على هذا التوجيه :- لا عقاب يوم القيامة باللغو وهو يمين السهو ولكن العقاب على اليمين المكسوبة التي منها اليمين الغموس ، ومعنى الآية الثانية لا يؤاخذكم الله ولا يعاقبكم يوم القيامة بالسهو في الايمان ولكن العذاب على اليمين المعقودة ، والمعقودة غير اللغو ، وهو : السهو ، والسهو غير المعقودة ، فلا تعارض بينهما اصلا ، لأن الثاني لم يتعرض للغموس اصلا (٢١) •

ويعترض على هذا الوجه من التخلص ودفع التعارض بما يأتي :-  
الاعتراض الاول - ان الظاهر من الآية ومن قوله « فكفارته اضعام .. الخ ) انه تفسير للمؤاخذة التي هي الكفارة ، وهي انما تكون في الدنيا ، فهو يخالف ظاهر الآية ، ويصطدم معه ، فهو باطل ، فأجاب عن هذا بمنع ذلك : اي ليس بيانا للمؤاخذة الدنيوية ، لا بل هو تنبيه على طريق دفع المؤاخذة في الآخرة : أي اذا حصل الأثم باليمين المنعقدة وحصلت المؤاخذة الأخروية فوجه دفعه وستره « اضعام الخ » (٢٢) •

(٢١) شرح التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ١٠٦/٢ •

(٢٢) المصدر السابق •



الاعتراض الثاني - أن فيه صرف ظاهر الآية بتأويل بعيد وهذا الاعتذار ابعد منه فان ظاهر الكفارة هي الاطعام وغيره من الخصال واليه يرجع اسم الإشارة كما لا يخفى على المتأمل البصير .

الاعتراض الثالث - أن الاولى واللايق بنظم الكتاب عدم الوساطة بين ما يؤاخذ به ، وما لا يؤاخذ به ، فلهذا ذهب الجمور الى ادخال الغموس في « ما عقدتم » ، والحنفية ذهب الى ادخالها في اللغو ، وعلى هذا التأويل يكون المنعقدة واسطة بين اللغو والمكسوبة فلهذا قال التفازاني : ( ولا وجه لجعل الكلام في الآية الثانية خلوا عن التعرض للغموس ) (٢٣) .

### الثالث - تأويل الامام الشافعي في الآيتين :

وقد جمع الامام الشافعي - رضي الله عنه - بتأويل آخر ، وعالج الداء بعملية أخرى ، وحاصلة كما يقول البخاري نقلا عنه ، ويستفاد من كلامه في الأم (٢٤) :

أن الغموس داخلة في المعقودة فقط دون اللغو ، والمؤاخذة الثابتة بها مؤاخذة بالكفارة حملا لها ، وهي مطلقة ومجملة على المقيدة المفسرة في الآية الاخرى ، لاتحاد السبب والحكم عنده ، كما ان المعقودة عنده مأخوذة من عقد القلب (٢٥) فتكون هي بمعنى المكسوبة في الآية الثانية، لأن المكسوبة

(٢٣) المصدر السابق ١٠٦/٢ - ١٠٧ .

(٢٤) كشف الاسرار ٨١٠/٣ - ٨١٢ والام ٥٥/٧ - ٥٧ .

(٢٥) يقول القرطبي : العقد على ضربين : حسي ، كعقد الحبل وحكمي كعقد البيع فاليمين المنعقدة منفصلة من العقد وهي/عقد القلب في المستقبل ان لا يفعل كذا ففعل ، او ليفعلن فلا يفعل - وهذا على التخفيف ، وقرئ ( عَقَّدْتُمْ ) قال مجاهد : معناه : اى تعمدم اى قصدتم ، ثم نقل عن بعض العلماء ان التشديد يقتضي التكرير ، ٢٦٦/٦ - ٢٦٧ .

مفسرة والمعقودة مجملة ؛ لأنها تطلق على عقد الكلام ، وعلى عقد القلب ،  
فتفسر المجملة بالمفسرة ، فيكون تقدير الآية الاولى ، لا يؤاخذكم الله باللغو  
في أيمانكم وهو اليمين الذي ليس مع عقد القلب ، وإنما يجري على لسانه  
فيقول أثناء الكلام : لا والله وبلى والله ، وتلك اللامؤاخذة تكون بعدم ترتب  
الكفارة عليها ، ولكن الله يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم : أي بما تقصدونه  
بالقلب ، فإذا حلف الرجل عمدا ، وحنث ، يترتب أثره عليه وهو الكفارة  
فانه وإن جاءت مطلقة لكنه في الآية الاخرى مفسرة بالكفارة فقال تعالى :  
( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام .. الخ ) .

ومعنى الآية الثانية لا مؤاخذة باللغو وهو قول الرجل ولا والله وبلى  
والله ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان : أي بما عزم القلب عليه ، ومنه  
يمين الغموس ، وتلك المؤاخذة تكون بفرض الكفارة المذكورة عليكم ،  
فيمين الغموس لا تجب بها الكفارة ، وهي المؤاخذة الدنيوية ، وأما المؤاخذة  
الأخرى فآلية سakte عنها ، وتستفاد من أحاديث الرسول صلى الله عليه  
وسلم بعدها من المهلكات ، وسلسلة الموبات السبعة ، هذا ،

وقد استدل الامام الشافعي ( رضى الله عنه ) على صحة هذا التأويل ،  
وادخال الغموس فيما عقدتم الايمان ، وإن المؤاخذة دنيوية ، وأن المعقودة  
بمعنى المكسوبة - أولاً - بأن الله شرع الكفارة وأوجبها بنفس اليمين من  
غير حنث فقال : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته .. الخ ) ثم  
قال « ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم » ولم يقل اذا حنثتم ، او اذا حلقتهم ،  
وحنثتم ، ولا تجب الكفارة بنفس اليمين بدون حنث ، الا في الغموس .

و - ثانيا - بالقياس الصحيح الاولى على يمين غير الغموس ، فإذا  
كانت الكفارة تجب بغير الغموس الذي هو أصغر جرما - كما يقول الشافعي -  
أول : بل ربما لا جرم في الحنث ولا سيما رخص الرسول صلى الله عليه

وسلم - فيه اذا رأى ان غيره خير منه<sup>(٢٦)</sup> فوجبها بالغموس الذي هو من الكبائر بالأولى<sup>(٢٧)</sup> .

وثالثا - بحمل المطلق على المقيد في المؤاخذتين ، مع تأييد القياس الصحيح له ، وحمل المجمل على المفسر في المعقوة ، والمكسوبة .

### الاعتراض على هذا التأويل والجمع :

واعترض على هذا الجمع والتأويل بأمور :

الاول - ان في هذا الجمع والتأويل تقليداً لفائدة النص ، فانما متى حملنا احدهما على الاخرى كان تكراراً ، وحمل كلام الشارع على الافادة ما امكن اولى من حمله على التكرار ، والاعادة ، وهذا ما اعترض به عبدالعزيز البخاري الحنفي على الامام الشافعي .

ويمكن الاجابة عن هذا الاعتراض بجوابين :-

الجواب الاول ان اللفظ اذا اشترك بين معنيين - كالعقد في عقدتم - فلا بد من حمله على أحد المعنيين - اذ الحمل على معنيه لا يجوز عند الجمهور ، ولا سيما اذا كان المعنيان متضادين ، من غير قرينة لفظية ، أو معنوية توجب الحمل عليه ، فحمل الامام الشافعي المجمل على المفسر والمطلق على المقيد لقرينة كل منهما على الاخرى . وذلك يكون بجعل آية شاهدة على تفسير آية اخرى - اولى من حمله على معنى آخر لا دليل عليه

---

«(٢٦) روى القرطبي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( اني والله -

ان شاء الله لا احلف على يمين وارى غيرها خيرا منها الا اتيت الذي

هو خير وكفرت عن يميني ) تفسيره ٢٦٧/٦ .

«(٢٧) انظر كشف الاسرار ٣/٨١٠ - ٨١٢ ، نيل الاوطار .

سوى اطلاق اللفظ عليه واستعمال ذلك المعنى فيه .  
الجواب الثاني - بانه يرد عليهم أنهم ارتكبوا نفس المحذور في الوجه  
الأنفي عند دفع التعارض بين قراءتي ( يطهرن ، ويطهرن ) بالتخفيف  
والتشديد .

الاعتراض الثاني - ان للعقد معنيين : احدهما معنى حقيقي ، وهو :  
ربط احد طرفي الكلام بالآخر ، ومنه سمي العقد الشرعي به ، ثانيهما معنى  
مجازي ، وهو : عقد القلب ، فالحمل على عقد القلب عدول عن المعنى  
الحقيقي الى المعنى المجازي ، وهو لا يجوز مع جواز حمله على المعنى  
الحقيقي ، ومن غير دليل ، وقرينة ، تعيّن الحمل عليه ، ويجاب عن هذا  
- اولا - باننا لا نسلم كون العقد مجازا في عقد القلب ؛ لأنه اطلق على كل  
منهما والاصل في الاطلاق الحقيقة<sup>(٢٨)</sup> الا عند قرينة و نقل صحيح و صريح  
من ائمة اللغة . وهما مفقودان .

الاعتراض الثالث ان قوله تعالى : ( عقدتم ) فيه قراءتان التخفيف  
والتشديد<sup>(٢٩)</sup> فاذا كانت قراءة التخفيف تحتل المعنيين فقراءة التشديد

---

(٢٨) جاء في اللغة : ( عقد الحبل والبيع والعهد يعقده : شده ، والمعقد  
من الكلام : الغامض ، ( القاموس ١/د - ع ) ويقول الملا خسرو  
( وحكمها - اي الحقيقة - ايضا رجحانها على المجاز لاستغنائها عن  
القرينة الخارجية واحتياج المجاز اليها ) ( ص ١١٢ شرع المرأة ) .  
(٢٩) قرأ مخفف القاف حمزة والكسائي وابن عباس عن عاصم من العقد ،  
واليمين المنعقدة/عقد القلب في المستقبل الا يفعل كذا ، وقرأ ابن  
عامر برواية ابن زكوان « عاقدتم » وفاعل يكون بمعنى فعل ، وقرئ  
بتشديد القاف ( عقد التشديد يقتضي التكرار ، فلا تجب الكفارة ،  
الا اذا كرر ، وهذا يرده الحديث ) ( اني والله لا احلف على يمين فأرى  
غيرها خيرا الا اتيت الذي هو خير وكف عن يمين وهو مخالف  
للاجماع ، ( القرطبي ٦/٢٦٦ - ٢٦٧ البيضاوي ص ١٩٨ هامش  
المصحف ) .

كل ما ذكره  
الشيخ  
الترمذي  
في  
المعجم

لا تحتمل عقد القلب اصلا ، ويجاب عن هذا بحمل قراءة التشديد على التخفيف لأن فعل المشدد يجيء بمعنى المجرد كزلته وزيلته ، وولى وتوَلَّى (٣٠) .

#### الرابع - « تأويل الشيخ ابي منصور الماتريدي » (٣١) :

وللشيخ ابي منصور الماتريدي توجيه آخر حاصله كما يقول البخاري : ان الله نفى المؤاخذة باللغو في آية البقرة وهي ( لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم . ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) واثبتها بيمين الغموس : اي المكسوبة في الآية المذكورة ، والمراد منها : المؤاخذة بالاثم ، وفي آية المائدة نفاها عن اللغو واثبتها في المعقودة وفسرها بالكفارة ، وهي المؤاخذة الدنيوية . فكان بيان ان المؤاخذة في المعقودة بالكفارة وفي الغموس بالاثم وفي اللغو لا مؤاخذة اصلا ، فيعمل بكل نص في موضعه ، دون صرف النصوص عن ظاهرها ، وتقييد بعضها ببعض (٣٢) .

ويرد على هذا التوجيه الايرادات الآتية :-

الاول - ان المؤاخذة في الغموس الداخلة في المكسوبة مطلقة فبماذا قيده بالمؤاخذة الأخروية مع ان حملها على العموم اولى ، وان تخصيص احد المحتملات الثلاثة كما تقدم يحتاج الى دليل ، والا يكون ترجيحا بلا مرجح ؟

(٣٠) الشافعية لابن الحاجب ص ٨ وهذا العرف ص ٤٢ للمحلاوي .

(٣١) محمد بن محمد بن محمود ، ابو منصور الماتريدي نسبته الى (ماتريد) محلة بسمرقند ، له مؤلفات ، منها : ( التوحيد ، واوهام المعتزلة ، وتأويلات القرآن ) توفي سنة ٣٣٣ هـ ( مفتاح السعادة ٢١/٢ الاعلام ٧ - ٢٤٣ ، وطبقات الاصوليين ١٨٢/١ - ١٨٣ ) .

(٣٢) شرح كشف الاسرار للبخاري ٣/٨١٠ - ٨١١ .



الثاني - ان المؤاخذة في اللغو مطلقة ، فبماذا حملتها فيه على ما هو  
أعم من الأخروية ، والدنيوية ، ولماذا لم تحملها في الغموس على العموم ؟  
• - رايانا بالموضوع :

واقول قبل ابداء الرأي بالموضوع ان اكثر هذه التأويلات لا يخلو عن  
بعد وتعسف ، والسبب في هذا انهم ارادوا تجاذب الآيتين الى ما يريدون  
اثباته بهما فمن اراد اثبات ان الغموس لا كفارة فيها يؤول الآيتين الى ما يفيد  
ذلك ولو كان التأويل بعيدا ، ومن اراد اثبات انها فيها الكفارة يحاول تأويل  
الآيتين بما يوافق ذلك ، ولكن هذا عكس المقصود وخلاف الغرض ، فان  
المفروض ، ان ينظر الى نصوص الشريعة : الكتاب ، او السنة ، فمتى ما ظهر  
مه حكم - يحكم به ، ويقبله من غير حاجة الى التأويل ، القريب ، او  
البعيد الا عند الضرورة ، فاذا تبين هذا فيمكن ان تتظاهر ببيان الرأي حول  
الآيتين فقول :

اولا - ان الله سبحانه وتعالى نفى المؤاخذة المطلقة عن اللغو في الآيتين  
فقال فيهما : ( لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ) ، واللغو - كما يظهر  
من معناه اللغوي ، ومن اسباب نزوله عن عائشة الصديقة (رضى الله عنها) -  
هو قول الرجل لا والله وبلى والله اثناء المحاورات وبدون قصد •

و - ثانيا - انه لا مجال لادخال الغموس في اللغو اصلا ، لأن اللغو  
كلام لا فائدة فيه ولا يترتب عليه نتائج ، فلا يقال لمن ارتكب جريمة الغموس  
واغتصب مال الغير لنفسه او لغيره بيمينه الكذب ، ان كلامه او فعله هذا  
لغو ، ولا يترتب عليه أثر ، لانها نتائج وخيمة دينية ودنيوية ، بغمسه  
واغتصابه مال الغير ، ويتنصص الشارع على استحقاقه للعذاب ، وباهلاكه  
نفسه وغيره •

وثالثا ان يمين الغموس داخله في مكسوب القلب ؛ لأن الحالف متعمد فيها ومتقصد في حلفه ، والقصد من فعل القلب ومكسوبه .

ورابعا - بين الله سبحانه وتعالى : « انه لا مؤاخذه في اللغو » في الآيتين . والظاهر من التعميم عدم المؤاخذه لا دنيوية بالكفارة ، ولا اخروية بالأنسم .

وخامسا - ان الله سبحانه رتب على يمين المكسوبة الداخلية فيها الغموس مؤاخذه مجملة محتملة لثلاثة أنواع من المؤاخذات على التساوي فلا بد في حملها على واحد منها من دليل تقوى احتماله على البقية .

وسادسا - ان اللغو في الآيتين واحد - وهو الكلام الفارغ الذي لا قصد معه ، يؤيد ذلك القاعدة المشهورة وهي « ان النكرة اذا عيدت نكرة فالثاني غير الاول وان المعرفة اذا عيد معرفة يكون الثاني عين الاول » (٣٣) . كما في قوله تعالى : « ان مع العسر يسرا » فان مع العسر يسرا » (٣٤) .

ومن هنا قال صلى الله عليه وسلم : « لن يغلب عسر يسرين » (٣٥) .

وسابعا - ان المعقودة او المعقدة المأخوذة من عقدتم يحتمل معنيين . بشهادة اهل اللغة واشعار العرب ، وهما : عقد القلب فالغموس داخله فيه ،

(٣٣) شرح التلويح والتوضيح ٥٧/١ وتلخيص المفتاح للقزويني ص ١٣١ .

(٣٤) سورة الشرح ٦٥/٩٤ .

(٣٥) نقله القرطبي في تفسيره وفيه قال ابن مسعود : « والذي نفس محمد

بيديه لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر » وقال ابن مسعود « ان النبي خرج الى اصحابه ذات يوم فرحا مستبشرا وهو يضحك ويقول :- لن يغلب ٠٠ الخ وعن ابن عباس يقول الله تعالى : « خلقت عسرا واحدا وخلقت يسرين » ( تفسير القرطبي ١٧٠/٢٠ - ١٠٨ وتفسير « لباب التأويل » ص ٦١٢ .

مجملة لثلاثة  
أنواع من  
سداد الحلف

أشهر إذا الميسر  
نكرة فالثاني غير  
الاول وان المعرفة  
معرفة يكون الثاني  
عين الاول

وعقد بعض اجزاء الكلام وربطه بالبعض الآخر ، فلا تكون الغموس  
داخلة فيه .

ثامنا - وحيث لا يوجد دليل على ادخال الغموس في اللغو ، ولا على  
حمل المؤاخذة المطلقة على احد المحملات بخصوصها ، والاصل فيما هو  
ظاهر في العموم العموم ؛ لأن كثيرا ما يحذف المعمول لغرض التعميم كقوله  
تعالى : ( والله يدعو الى دار السلام ) (٣٦) اي كل واحد من المخلوقين (٣٧)  
فقول بعموم المؤاخذة من الكفارة والاثم او نحمل المكسوبة على المعقودة  
المفسرة بالكفارة الدنيوية ويعلم حكم المؤاخذة الاخروية من احاديث  
الرسول صلى الله عليه وسلم .

تاسعا - يؤيد القول بثبوت الكفارة للغموس القياس الاولى كما تقدم  
عن الامام الشافعي بناء على ثبوت القياس في الحدود والكفارات (٣٨) .  
عاشرا - تبين مما تقدم أنه لا تعارض بين مقتضى الآيتين ، كما أنه  
لا اختلاف فيهما الا في ذكر المؤاخذة مطلقة في المكسوبة ، ومقيدة في  
المعقودة ، والمقيد بالنسبة للمطلق ميسر وحمل المجمل على المبين او المفسر  
مما هو شائع ولا خلاف فيه ، كما أن المعقود تحتل معنيين وحيث ورد  
أحد معانيه مفسرا فليحمل المعنى المجمل او المبهم عليه وسيجيء ان شاء الله  
تعالى - في انواع التعارض ان الأصح حمل المجمل على المفسر ، بل حتى  
ادعى بعضهم لا تعارض بين المبين والمجمل اصلا (٣٩) ، كما ان الأصح حمل  
المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والسبب ولا سيما عند وجود قياس  
يؤيد ذلك .

(٣٦) سورة يونس ٢٥/١٠ .

(٣٧) نتائج الافكار بشرح الاظهار ص ٩٥ وشرح الايوبي على الاظهار  
ص ٨٣ وفيه ويجوز حذف مفعوله منويا نحو ( اهنا الذي بعث الله  
رسولا ؟ : اي بعثه او منسبيا نحو فلان يأكل ويشرب ) .

(٣٨) شرح التوضيح ١١/٢ . والمنخول ص ٣٨٥-٣٨٦ .

لا بد من دليل على ادخال الغموس في اللغو ، ولا على حمل المؤاخذة المطلقة على احد المحملات بخصوصها ، والاصل فيما هو ظاهر في العموم العموم ؛ لأن كثيرا ما يحذف المعمول لغرض التعميم كقوله تعالى : ( والله يدعو الى دار السلام ) اي كل واحد من المخلوقين فقول بعموم المؤاخذة من الكفارة والاثم او نحمل المكسوبة على المعقودة المفسرة بالكفارة الدنيوية ويعلم حكم المؤاخذة الاخروية من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

الحادى عشر - ان قوله تعالى : « لا يؤاخذكم » فعل واقع بعد النفي والفعل حدث وهو بمنزلة وقوع الاسم النكرة بعد النفي فيفيد العموم<sup>(٣٩)</sup> . وبعد أن تقرر ما تقدم كله ، نرى - والله أعلم - أن المؤاخذة المنفية عن يمين اللغو في قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » في الآيتين تعم المؤاخذة الدنيوية والأخروية ، من الكفارة في الدنيا والعقاب في الآخرة ، و - ثانياً - بعموم المؤاخذة باليمين المكسوبة ، لكل من الدنيوية والأخروية في قوله تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما كسبت أيمانكم ) ، ومنشأ هذا التعميم هو حذف الممول في « لا يؤاخذكم » ، أو ان الفعل بمنزلة النكرة ، وحيثما وقع بعد أداة النفي ، فيكون بمنزلة النكرة الواقعة في حيز النفي في افادة العموم ، هذا بالنسبة لنفى المؤاخذة في اللغو ، واما بالنسبة للشق الثاني ، فان وجوب المؤاخذة الدنيوية يفهم من جعل الآية الثانية - التى هى مفسرة - بياناً لما ورد في هذه الآية من الاجمال ، أو بحمل مطلق هذه الآية على مقيد الآية الثانية ، وأما المؤاخذة الأخروية باليمين المكسوبة فينتها السنة النبوية فلا تبقى اذن شائبة التعارض ، ولا يشم بعد رائحة الخلاف ، والله أعلم .

(٣٩) المصدرين السابقين .

(٤٠) انظر التوضيح مع التلويح ٥٧/١ ، ٣٧/٢ .

## المطلب الثالث

### دفع التعارض، والتخلص منه باختلاف حال المتعارضين

تقدم ان الأصح اشتراط وحدة النسبة الحكمية بين المتناقضين والحنفية لما جعلوا التعارض تناقضا اشترطوا في هذا ما يشترط في ذلك ، فمما دفعوا به التعارض بين الدليلين اختلاف الحالين المتعلق او المتلبس بهما كل من الدليلين المتعارضين<sup>(١)</sup> .

فمن جملة ذلك : دفعوا التعارض بين خبري « شر شهود - و - خير الشهود » المتقدمين بحمل الاول على حالة علم صاحب الحق أنه شاهد له ولم يطلب فشهد هو فهو شر الشهود ، وحمل الثاني على حالة اخرى تخالفها وهي ما لم يعلم صاحب الحق فلم يطلب فشهد هو كما تقدم في مطلب كيفية الجمع بين المتعارضين وبذلك أيضا دفعوا التعارض بين القراءتين في قوله تعالى : « وارجلكم » اللتين هما جر اللام المفيد لوجوب غسل الرجلين في الوضوء ، ونصب اللام المفيد وجوب مسحهما فيه ، فحملوا الاولى على حالة لم تلبس شيئا ، وحملوا الثانية على حالة أخرى تخالف الحالة الاولى ، وهي ما اذا لبسهما الخف ، أو الجوارب على اختلاف في الآخر<sup>(٢)</sup> .

مثال آخر : يقول سبحانه وتعالى : ( ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأنوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين )<sup>(٣)</sup> .

(١) كشف الاسرار للبخاري ٨١٣/٣ .

(٢) شرح التلويح مع التوضيح ١٠٨١٠٦/٢ ، ومشكاة الانوار ١١٢/٢ - ١١٣ - ومسلم الثبوت على فواتح الرحموت ١٩٤/٢ - ١٩٥ وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٧٠ - ١٧٣ ، وشرح العبادي على شرح انورقات هامش ارشاد الفحول ص ١٥٠ - ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٢/٢ .



فقرأ نافع<sup>(٤)</sup> وابو عمر<sup>(٥)</sup> وابن كثير<sup>(٦)</sup> وابن عامر<sup>(٧)</sup> وعاصم<sup>(٨)</sup> في رواية حفص<sup>(٩)</sup> قوله تعالى : ( يطهرن ) بالتخفيف<sup>(١٠)</sup> ، وهذا يقتضي جواز قربان المكتبي به عن اتيان الزوجة بانقطاع دم الحيض ، سواء اغتسلت ام لم تغتسل ، وسواء كان لأكثر مدة الحيض وهو عشرة أيام عند الحنفية وخمسة عشر عند الشافعية - ، وذلك ، لأن الطُّهْرَ عبارة عن انقطاع دم الحيض ، يقال : طهرت المرأة من حيضتها : اذا طهرت ، وانقطعت دمها ، واليه

(٤) هو : نافع بن عبد الرحمن بن ابي نعيم المتوفى سنة ١٦٩هـ تلقى القراءة عن سبعين تابعيا ، اخذوا القراءة عن ابي ، وابن عباس ، وابي هريرة ، اختار المدينة منزلا الى وفاته ( علوم القرآن صبحي صالح ص ٢٤٨ ) .

(٥) ابو عمرو : زبان بن العلاء البصرى المتوفى بكوفة سنة ١٥٤ ، او ١٥٥هـ عن ٨٦ سنة ، روى عن مجاهد بن جبر وابن جبر عن ابن عباس عن ابي ابن كعب ، ( الاعلام ٧٢/٣ ) .

(٦) ابن كثير ، هو : الامام ملاكي عبدالله بن كثير الدارمي المتوفى سنة ١٢٠هـ ولقى من الصحابة انس بن مالك وعبدالله بن الزبير ، وابا ايوب الانصارى ، ( علوم القرآن صبحي صالح ٢٤٨ والشاطبي ص ١٢ ) .

(٧) ابن عامر عبدالله اليبصجي المتوفى بدمشق سنة ١١٨هـ اخذ القراءة عن المغيرة وعثمان ، ولقى نعمان بن بشير ( علوم القرآن صبحي صالح ص ٢٤٨ ) .

(٨) هو : عاصم ابن النجود الاسدى الكوفي المتوفى سنة ١٢٧هـ بها او بسماوة ، قرأ على زر بن حبيش وعلى ابن مسعود ، ( المصدر السابق ٢٤٩ ، وشرح الشاطبي ص ٢٣ ) .

(٩) حفص بن سليمان ابو عمر الكوفي المتوفى سنة ١٨٠هـ عن ٩٠ عاما ، وهو احد الراويين عن عاصم ( شرح الشاطبي ص ١٣-١٤ طبقات القراء ٣٤٦ ) .

(١٠) انظر القرطبي ٨٨/٣ .

ذهب الامام الاعظم (رض) واصحابه، وقرأ (ويَطَهَّرْنَ) بالتشديد حمزة<sup>(١١)</sup> والكسائي<sup>(١٢)</sup> وعاصم في رواية الفضل<sup>(١٣)</sup> عنه<sup>(١٤)</sup> وهو يقتضى حرمة القربان الا بعد الانقطاع والفصل، سواء كان لأكثر مدة الحيض أم لافلها، واليه ذهب عطاء<sup>(١٥)</sup> ومجاهد<sup>(١٦)</sup>. وزفر<sup>(١٧)</sup> والشافعي وغيرهم، لأن التطهر بالاعتسال، والقول بمقتضى القراءتين غير ممكن، وذلك - كما قال القرطبي - لأن حتى للغاية، وهي تختلف باختلاف القراءتين، فبين امتداد الشيء الى

(١١) حمزة بن حبيب الزيات مولى عكرمة المتوفى سنة ١٨٨هـ عن ٧٦ عاما بحلوان متورع متصوف صبور (المصدران ص ١٤ ، ٢٤٩) .

(١٢) الكسائي علي بن حمزة النحوى المشهور المتوفى سنة ١٨٩ الكوفي، أصله من رى، لقب بالكسائي لكونه في الاحرام لابسا كساء روى عنه النليث والدورى (المصدران السابقان) .

(١٣) الفضل، والذي يظهر من شرح الشاطبي ومتن القراءة ان مفضلا هو حفص بن سليمان المتقدم، والراوى الآخر عن عاصم هو: شعبة المشهور بابن عياش (راجع ص ١٣-١٤ شرح الشاطبي) .

(١٤) انظر القرطبي ٨٨/٣ .

(١٥) عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من اجلاء الفقهاء، ولد في (جند) باليمن سنة ٢٧هـ ونشأ بمكة وكان مفتي اهلها، ومحدثيهم، توفي بها ١١٤هـ (الاعلام ٢٩/٥) .

(١٦) مجاهد بن جبر ابو الحجاج المكي مولى بن مخزوم تابعي مفسر أخذ التفسير عن ابن عباس، وقرأه عليه ثلاث مرات ولد سنة ٢١هـ ومات سنة ١٠٤هـ (غاية النهاية ٤١/٢، وميزان الاعتدال ٩/٣، والاعلام ١٦١/٦) .

(١٧) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري التميمي فقيه كبير من اصحاب ابي حنيفة، ومن العشرة الذين دونوا مذهبه، أصله من اصبهان واقام بالبصرة ولد سنة ١١٠هـ وتوفى بالبصرة سنة ١٥٨هـ كان من اهل القياس غلب عليه الرأي (شذرات ٢٤٣/١، وطبقات الاصوليين ١٠٦-١٠٧، والاعلام ٧٨/٣) .

غاية ، والاقصار دونها تناف ، فيقع التعارض ظاهرا<sup>(١٨)</sup> .  
ولهذا فقد ذهب الاصوليون والفقهاء في تأويل هذه الآية ، ودفع  
التعارض بين القراءتين فيها ، والتخلص منه فيهما الى سلوك مسالك مختلفة ،  
واليك خلاصة هذه المسالك :-

والمسلك الاول - ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة ، وأصحابه في دفع  
التعارض بينهما :

وخلاصة ذلك : دفع التعارض بين هاتين القراءتين المختلفتين ، وذلك  
بحملهما على اختلاف الحالين ، بمعنى : حمل كل قراءة على حالة تخالف  
الحال التي تحمل عليها القراءة الاخرى ، فحملوا قراءة التخفيف ( أَي  
يَطْهَرُنَ ) على الانقطاع لأكثر مدة الحيض فجازوا قربانهن اذا انقطع  
الدم لأكثر مدتها ، وهو عشرة أيام ، وحملوا قراءة التشديد ، يعني  
( يَطْهَرُنَ ) على ما اذا ظهرت قبل أكثر مدة الحيض ، وقالوا بحرمة  
القربان قبل الاغتسال ، فاختلف الحال في القراءتين اللتين تقتضي احدهما  
القربان قبل الاغتسال ، والاخرى عدم الجواز الا بعد الاغتسال .

#### ادلتهم في هذا الجمع والتاويل :

وقد استدلوا على تأويلهم هذا ، وجمعهم بين القراءتين ، وما يترتب  
عليهما من حكمهم بجواز قربان الزوج زوجته قبل الغسل بعد ما انقطع  
الدم لأكثر مدة الحيض ، وعدم جواز التراخي في مدة الحرمة بعد الطهر  
الى الاغتسال بأدلة هذه أهمها :-

الاول - أنه لو لم يجز قربان الرجل الى زوجته بعد طهرها الى  
اغتسالها - لكان ذلك يؤدي الى جعل الطهر الذي هو ضد الحيض حيضا في

---

(١٨) انظر القرطبي ٨٨/٣ - ٩٠ ، وكشف الاسرار ٨١١/٣ - ٨١٢ .

الحكم عليه بعدم جواز القربان فيه، وهو تناقض، والتناقض غير جائز ، وكذا ما يؤدي إليه ، وهو تأخير القربان الى وقت الاغتسال .

الثاني - أنه لو أخر الى الغسل لأدى الى الابطال للتقدير الوارد من الشرع في الحيض ، لكن ابطال تقدير الشرع باطل ، فكذا ما يؤدي الى ذلك ، وهو تأخير القربان الى الاغتسال بعد انقطاع الدم .

الثالث - أن تأخير القربان الى الاغتسال يلزم منه منع الزوج عن حقه - وهو القربان ، بدون العلة المنصوص عليها وهي الأذى ، وهو باطل ولا يجوز فالحكم بما يؤدي اليه ايضا باطل .

الرابع - أقامت الصحابة الاغتسال مقام الانقطاع ، فان الشعبي<sup>(١٩)</sup> ذكر ان ثلاثة عشر نفرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : ان المرأة في أيامها دون العشرة لايجل لزوجها ان يقربها حتى تنسل<sup>(٢٠)</sup> .

### ٣ - « مناقشة التأويل والجمع »

وقد اعترض على مسلكهم هذا وجمعهم بين النصين بمثل هذا التأويل الذي أدى بهم الى القول بجواز اتيان المرأة بعد الانقطاع وقبل الاغتسال بما يلي :-

(١) ان الله سبحانه قال - بعد هذا :- ( فاذا تَطَهَّرْنَ فانوهن ) ، وفيه

(١٩) الشعبي : عامر بن شراحيل الحميري ولد سنة ١٩هـ ، وتوفي سنة ١٠٣هـ بالكوفة وهو من رجال الحديث الثقات ، استقضاها عمر بن عبدالعزيز ، سئل عن حفظه فقال : ما كتبت سوداء في بيضاء ، ولا حدثني رجل بحديث الا حفظته ( الوفيات ٢٤٤/١ والاعلام ١٨/٤ ) .

(٢٠) التفسير الجامع لاحكام القرآن ٨٩/٣ - ٩٠ ، وشرح البخارى مع اصول البزدوى ٩١١/٣ .

لا يجوز الا التشديد ، فاذا كان هذا التأويل محتملا في ( يطهرن )  
عند التخفيف فلا يسوغ في ( تَطَهَّرْنَ ) اذا فالمراد من القراءتين هو  
الجمع بين الانقطاع والاعتسال .

وأجاب البخارى عن هذا بأنا حملنا ( تَطَهَّرْنَ ) على طَهَّرْنَ ،  
لأن تفعل يأتى في اللغة العربية بمعنى المجرد كَتَبَيِّنَ بمعنى بان :  
أي ظهر ، وتعظم في صفات الله ، بمعنى : عظم .  
والسبب في هذا التأويل وارتكاب المجاز هو - كما قال البخارى -  
انه لا يجوز تأخير حق الزوج بعد الانقطاع في العشرة الى اغتسال  
المرأة ، كما تقدم (٢١) .

(٢) انهم حكموا على الحائض بعد انقطاع دمها بحكم الجبس في العدة ،  
وقالوا لزوجها عليها الرجعة ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فعلى  
قياس قولهم هذا لا يجوز الوطء والقربان قبل الاغتسال ، فقولهم  
هنا بعدم جواز تأخير حق الزوج الى الاغتسال ، وهناك بتأخيره الى  
الاعتسال فيه من التخالف والتنافي بين الحكمين ، فان كان لباعث  
فما هو ذاك ؟ وان لم يكن لباعث يكون ترجيحاً بلا مرجح فالأولى بهم  
القول بعدم جواز القربان الى ما بعد الاغتسال كالجُمهور (٢٢) .

(٣) اذا كان جائزاً حمل ( تَطَهَّرْنَ ) المشدد الغير الجائز فيه التخفيف  
الذى يقتضى جواز القربان قبل الاغتسال ، فما هو الفارق بين جواز  
القراءتين في يَطَهَّرْنَ ، وعدم جوازهما في تَطَهَّرْنَ الظاهر في  
عدم جواز ذلك الحمل من حيث الحكم المستنبط منهما ؟  
(٤) ان القول بجواز القربان مخالف لاجماع الأمة على حمل الآية على

(٢١) المصدر السابق الاخير ، وشرح المنار لعبد الملك ص ٦٧٨-٦٧٩ .

(٢٢) التفسير الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٨٨-٩٠ .



ظاهرها ، يقول القرطبي : ( ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء في ( يطهرن ) وقال : هي بمعنى يغتسلن ، لاجتماع الجميع على أن حراما على الرجل ان يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر -- قال - وانما الخلاف في الطهر ما هو ؟ ) (٢٣) .

(٥) ان التطهر حقيقة في الاغتسال فحمله على انقطاع الدم ان كان بطريق الحقيقة فهو اثبات لعموم المشترك الذي لا يقول به الحنفية ، وان كان بطريق المجاز فهو جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن المعنيين أريدا من القراءتين في ( يطهرن ) لأن تطهرن ثابت على تشديده مع القراءتين (٢٤) وارادة المعنيين المختلفين من لفظ واحد غير جائز .

وأجاب البخاري بعدم لزوم هذا الجمع ، لأن ارادة الانقطاع بقوله ( يطهرن ) عند اختيار قراءة التخفيف فيه - وقال : وفي هذه الحالة ليس له معنى غيره - وارادة الاغتسال به عند اختيار قراءة التشديد فيه ، وليس له معنى آخر من هذه الحالة ، ولا تجتمع الحالتان؛ اذ لا يقرأ بهما في حالة واحدة ، فلا يلزم الجمع - على حد قوله .. بين المعنيين المختلفين اذ من شرط التعارض ، والاختلاف .. اتحاد الحال ولم يوجد (٢٥) .

ولكن هذا الجواب لا يقنع البخاري نفسه فضلا عن أن يقنع به

---

(٢٣) المصدر السابق ، وتفسير الطبري ٢٢٧/٢ ثم يقول بعد ذلك : ( قال قوم : هو الاغتسال بالماء ، وقال قوم هو وضوءه كوضوء الصلاة وقال قوم هو غسل الفرج ) .

(٢٤) فيكون التقدير عند قراءة التشديد ، لا تقربوهن حتى يطهرن من الدم ويغتسلن فاذا اغتسلن فأتوهن ، وفي قراءة التخفيف ، لا تقربوهن حتى ينقطع دمهن فاذا انقطع دمهن فأتوهن - فقعدت كلمة ( تطهرن ) موضع كلمتين متخالفتين .

(٢٥) كشف الاسرار مع شرح اليزدوي ٨١٢/٣ .

غيره ؟ لأنه قال - قبل جوابه هذا ، وبعد الاعتراض ما يخالف هذا الجواب تماما ، وهو ( ولا يقال : معنى التطهر الاغتسال لا غير عند من اختار التشديد ، وانقطاع الدم لا غير عند من اختار التخفيف ؛ لأننا نقول : جميع القراءات المشهورة حق عند جميع القراء ، وجميع أهل السنة ، فمن اختار التشديد ، فالتخفيف عنده حق ، ومن اختار التخفيف فالتشديد حق ) (٢٦) وخلف ظاهر بين الكلامين ، على أن هذا الكلام - على فرض التسليم به - من الأساس غير مستقيم ؛ لأن دفع التعارض بين الدليلين إنما يكون باختلاف الحالين لوقت نسبة الدليلين ، ولو تلفظ بأحدهما بعد سنة أو سنوات ، فانه اذا قال واحد من الصحابة رأيت النبي ( صلى الله عليه وسلم ) رفع يديه عند الركوع والرفع منه ، والآخر قال : رأيت النبي ولم يرفع يديه فيهما فالتعارض لا يرتفع بينهما بأن يروى هذا الراوى الحديث الآخر بعد سنة ، أو شهر اذا كان الراويان أرادا الرفع ، وعدمه في صلاة واحدة ، ولكن اذا اراد كل منهما صلاة غير الاخرى وتكلم بهما الراويان في آن واحد لا يوجد التعارض والتناقض لعدم اتحاد حال وزمان نسبة الدليلين ، كما تقرر هذا في علم الميزان وتقدم من الجزائري (٢٧) .

(٦) ويعترض عليهم ايضا كما قال القرطبي - بما اعترضوا به على مسلك الشافعي في تأويل آيتي اليمين بما حاصله : أن صنيعهم هذا يقتضي ورود تكرار في التعداد مجردا عن الفائدة في ( يطهرن ) و ( يطهرن ) و ( تطهرن ) ؛ لأنه على هذا التأويل يكون الكل بمعنى

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) راجع ص ١٠٦-١١٨ .

الأول ، وهذا لا يليق بكلام البلغاء في الناس فضلا عن كلام العليم الحكيم ، وأنه مهما امكن حمل كلام الشارع على ما فيه فائدة اولى من حمله على التكرار بالاتفاق بيننا وبينكم<sup>(٢٨)</sup> .

(٧) كيف يقبل حمل الآية وتأويلها على أمر مختلف فيه بين الفقهاء من تقدير أكثر مدة الحيض وأقلها؟ وكيف يقطع بحمل كلام الله القديم على أمر مختلف فيه ومرده - العادات ومعرفتها بالاستقراء بل ربما يكون رأي المخالف اظهر منه؟ مع ان الحمل على المعنى المجازي من غير تعذر الحقيقة ، وبدون دليل وشاهد قوى مما لا يستسيغه قواعد البلاغة وقواعد اللغة .

#### ٤ - ( رأي الجمهور في حكم المسألة وتأويل الدليلين )

والذي يراه جمهور العلماء - بل كما تقدم عن الطبري نقل الاجماع عليه - انه لا يحل للزوج قربان الزوجة الا بعد انقطاع الدم والاغتسال . يقول القرطبي - بعد بيان مذاهب الفقهاء في الطهر الذي يحل به الجماع ، وأن رأي الجمهور ما ذكرنا ، مستدلا لما ذهبوا اليه - : ( ودليلنا ان الله علق الحكم ، وهو حل القربان فيها - على شرطين : انقطاع الدم بقوله ( حتى يطهرن ) والاغتسال بالماء بقوله : ( فاذا تطهرن ) مثل قوله تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم )<sup>(٢٩)</sup> اشترطوا لدفع الأموال اليهم شرطين : بلوغ النكاح ،

---

(٢٨) كشف الاسرار مع شرح اليزدوى ٣/٨١٠-٨١١ ، والقرطبي ٣/٨٨-٩٠ ، وراجع المسلك السابق اعتراض البخاري على تأويل الشافعي ، ومقدمة شرح الامام النووي .

(٢٩) سورة النساء ٦/٤ .

وايناس الرشيد منهم ، فكذلك هنا وغير ذلك ( ٣٠٠ ) .

واما رأيهم بصدد الجمع بين القراءتين فهم يحملون قراءة التخفيف على التشديد وذلك عندهم اولى من عكسه ؛ لأنه يلزم حمل لفظ ( يطهرن ) بالتخفيف عليه بالتشديد وعلى ( تطهرن ) فيكون اللفظان مستعملان في معيهما وحمل لفظ عليهما ، واما على العكس فيلزم منه اخلاء لفظين عن الفائدة كما ان فيه حمل اللفظ على المجاز بدون تعذر الحقيقة وهو بعيد عن بلاغة القرآن .

على ان في مسلك الجمهور الأخذ بالاحتياط ؛ لأن تأويل الحنفية يقتضي اباحة الوطء عند انقطاع الدم ؛ لاكثر مدة الحيض قبل الاغتسال ، ودليلنا يقتضي الحظر والمنع منه ، وعند تعارض الحظر والاباحة فاختيار الحظر اولى كما تقدم في الجمع بملك اليمين .

**راينا في الجمع بينهما ، ودفع التعارض عنهما :**

والذي نراه بالموضوع أنه لا يوجد هنا تعارض أصلا لا بين القراءتين ولا بين الكلمتين ( يطهرن ) و ( تطهرن ) ، وذلك ان الله سبحانه أمر باعتزال النساء في المضاجع ، ونهى عن قربانهن بقوله - ( فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن ) - وحددهما الى غاية وهي انقطاع الدم على قراءة التخفيف ، والاغتسال بعد الانقطاع على قراءة التشديد ، وهذا من توجيهات القرآن الكريم وارشاده المسلمين الى مكارم الاخلاق ، والقربان أعم من المضاجعة ، والملازمة والتقييل ونحو ذلك ، فظاهره النهي عن كل ذلك الا بعد تحقيق الشرط المفهوم من قوله تعالى : ( حتى يطهرن ) مخففا ومشددا ،

---

( ٣٠٥ ) راجع القرطبي ٣ / ٨٨ - ٩٠ .

من الطهر ، أو الاغتسال<sup>(٣١)</sup> ثم بعد ذلك بين حكم الاتيان الى المرأة بقوله :  
( فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) باشتراط الانقطاع والاغتسال  
بعده ، فالنص الأول حكم وهذا حكم آخر ، فالأول اعم من المضاجعة والقبلة  
والثقليل ، واشترط له أحد الشيئين ، الطهر من الدم ، أو الطهر من الدم  
والاغتسال منه والدليل على صحة هذا ، وأولويته أمور :-

(١) عدم حمل أحد من الألفاظ على التكرار ، ولكل منها مفاده  
الخاص وهو أقرب وأولى ببلاغة القرآن الكريم .

(٢) عدم المخالفة من حيث القول بجواز اتيانها قبل الاغتسال .

(٣) استعمال الألفاظ في معناها الحقيقية من غير ارتكاب مجاز وحمل  
أحدهما عليه من غير تعذر الحقيقة .

(٤) مراعاة كل من المقطعين من الآية باستقلاله بحكم خاص ، غير  
حكم الآخر اذ الحكم الأول ارشاد الى عدم القربان بما هو أعم من المضاجعة ،  
أو القبلة ، أو غيرهما الا عند تحقيق أحد الشيئين : الانقطاع ، أو الاغتسال ،  
وأما حكم الثاني فهو بيان جواز اتيان المرأة بمعنى خاص ، وهو الجماع  
واشترط له التطهر : أي الاغتسال من غير جواز قراءة التخفيف المشعر  
بجوازه قبل الاغتسال ، وفيه أيضا حملها على الأزيد فائدة كما لا يخفى ،  
والله أعلم .

(٣١) بمعنى ان الله نهى عن القربان ومضاجعة النساء في الحيض حتى  
ينقطع الدم او يغتسل فايهما وجد من الانقطاع او الاغتسال جاز  
قربانهن غير الاتيان . اما الاتيان فقد اشترط سببانه شرطا لا يجوز  
بدونه وهو التطهر : أي الاغتسال بعد الانقطاع ، بدليل ان الطبري  
يروى عن عبدالله بن عباس انه يعزل امرأته في الفراش اذا طمئت  
وينقل ان الفقهاء ذهبوا الى ان الواجب على الرجل اعتزال جميع  
بدنها ان يباشرها ( تفسير الطبري ٢/ ٢٢٥ ) .



ويمكن ان يعترض بأنه لا يجوز حمل القربان والاعتزال على ما ذكر الأعم من المضاجعة ، والتقييل ، وغير ذلك لورود أحاديث صحيحة ، وصريحة عن الرسول صلى الله عليه وسلم في جواز القبلة والمضاجعة أثناء الحيض<sup>(٣٢)</sup> ، ولقوله صلى الله عليه وسلم ، ( اصنعوا كل شيء الا انكاح )<sup>(٣٣)</sup> ونحو ذلك يجاب عن هذا بأن ما بينا هو معنى الالفاظ ومدلولها الحقيقة اللغوية ، وجاء بعد ذلك أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وأقواله بخصوص بعض الافراد من هذا العموم ، وهذا لا يخالف ما ذهبنا اليه .

### المطلب الرابع دفع التعارض والتخلص منه باختلاف الزمان صراحة أو دلالة<sup>(٣٤)</sup> :

اما الاول - وهو : دفع التعارض باختلاف الزمان صراحة ومعلوما فيكون بيان الاختلاف في زمان وقوع الحكم فيه وذلك ببيان أو أحدهما ناسخ والآخر منسوخ .  
ووجه ذلك ، أن من شرط التعارض الذي بمعنى التناقض اتحاد زمان

---

(٣٢) من جملة ذلك ما رواه الطبري بإسناده عن مسروق بن الاجدع قال : ( قلت لعائشة (رض) ما يحل للرجل من امرأته اذا كانت حائضا ؛ قالت : كل شيء الا الجماع ) ، ومنها ما ذكره هو عن ميمونة (رض) انها قالت ما معناه : انه ( صلى الله عليه وسلم ) ينام مع المرأة من زوجاته ما بينه وبينها الا ثوب لا يجاوز ركبتهما انظر ( تفسير الطبري ٢/٢٢٥ - ٢٢٧ ) .

(٣٣) رواه ابو داود وبلفظ ( الا الجماع ) ورواه الامام مسلم ، وابن حجر في ادلة الاحكام وغيرهم فانظر ( فتح العلام ١/٧٤ والشرح الكبير مع المغني ١/٣١٧ ، وبداية المجتهد ١/٥٥ ، وسنن ابن ماجة ١/٢١١ ) .

(٣٤) كشف الاسرار للبخاري مع تنقيح اليزدوي ٣/٨١٣ - ٨١٤ وكشف النسفي ٢/٥٧ مع حاشية نور الانوار .

حكم الدليلين بأن يريد المتكلم بهما وقوعهما في زمان واحد ، فمما دفعوا به التعارض النسخ والقول باختلاف الزمانين ، وبيان أن أحدهما وقع في زمان ، ثم انتهى حكمه ، وهو المنسوخ ، وحكم الدليل الآخر - وهو الناسخ - يأتي وقته بعد انتهاء مدة ذلك الدليل فاختلف زمان الحكمين فلم يتحقق التدافع بينهما •

وامثلة ذلك الآيات ، والاحاديث الناسخ بعضها لبعض ، وسيأتي ذلك في المبحث الثالث من الفصل الآتي •

والثاني - دفع التعارض والتخلص منه باختلاف الزمان دلالة • وذلك فيما اذا تعارض دليلان واقتضى احدهما حرمة شيء والآخر اباحته فانه يحكم بتأخر الحاضر المحرم وجعل الدليل المبيح متقدماً ، ومنسوخاً دلالة : أي لدلالة الأدلة على ذلك •

مثال ذلك : ما ورد عن عائشة الصديقة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : ( أهدى لنا ضب فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكله فكرهه ، فجاء سائل فأردت أن أطعمه اياه فقال : (أعطينه ما لا تأكلين ؟) (٣٥) •

فدل على انه كرهها لحرمة ؛ اذ لو لم يكن لذلك لما منعها من التصديق به بل والأمر بها كما في شاة الانصارى - بقوله صلى الله عليه وسلم : ( أطعموها الأسارى ) فانه يتعارض مع حديث ابن عباس رضي الله عنه وهو ( أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الآكلين ابو بكر رضي الله عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه

---

(٣٥) روى الحديث في كتب الصحاح بعدة طرق ( ارشادى السارى على

البخارى ٢٩٢/٨ - ٢٩٣ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦٠/٨ - ١٦٥

نيل الاوطار ٢٤/٨ - ٢٦ •

ويضحك (٣٦) .

قال الحنفية : الحديثان متعارضان حيث يقتضي الاول حرمة الضب والثاني يقيد حله فندفع التعارض بينهما بأن الحديث الأول ناسخ للثاني . وعللوا ذلك بأنه لا يمكن اجتماعهما في زمان واحد . فلا بد من دفع التعارض بينهما وذلك بجعل الحظر متأخرا ، لأن الأصل في الاشياء الاباحة فيكون الأحاديث المبيحة مؤكدة لهذا الأصل ، ويكون أحاديث الحظر بعده ناسخة لها بخلاف ما لو جعل حديث الحظر في الاول لانه عليه يكون الحظر ناسخا للاباحة وحديث الاباحة ناسخا للحظر فتكرر النسخ والأصل عدم النسخ وعدم تكرره فلا يثبت بالشك فتحكم بدلالة هذا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : ( ما اجتمع الحرام والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال ) (٣٧) واعترض على هذا - اولا - باننا لا نسلم ان الاصل في الاشياء الاباحة لم لا يجوز ان يكون الاصل فيها الحرمة ، ويعارض دليلهم بان الاصل حرمة التصرف في مال الغير بدون اذنه . - ثانيا - بانه على فرض التسليم لا يسمى رفعها نسخا ؛ لأن النسخ رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي ( الخ )

(٣٦) بلوغ المرام ص ٢٧٨ وقال انه متفق عليه لكن بلا ذكر ( وابو بكر

منهم ) ، ونقل الشوكاني عن النووي اجماع المسلمين على حل اكله

الا ما حكى عن اصحاب ابى حنيفة من كراهته . ومن القاضى عياض

عن قوم حرمة ، ثم قال : وما اظنه يصح عن احد وان صح فهو

مججوج عليه بالنص وبمن قبله . ثم نقل الشوكاني ان الحافظ ابن حجر ، نقل ان ابن المنذر نقل عن الامام على كراهيته ، ونقل الترمذى عن بعض اهل العلم كراهيته ( نيل الاوطار ٨/١٢٢-١٢٥ ) وقال الكحلانى : فيه دليل على حل اكل الضب وعليه الجماهير ، سبل السلام ٤/٢٢٨ ) .

(٣٧) ما وجدته في كتب الحديث ، انظر : شرح مرآة الاصول ص ٢٦٩ .

كما سيجيء. فليس رفع الاول رفع حكم شرعي فلا يسمى نسخاً<sup>(٣٨)</sup> .  
والاباحة الاصلية ليست حكماً شرعياً ، فازالتها ليست بنسخ . وأجابوا عن  
هذا بأن المراد بالنسخ ليس بمعناه الاصطلاح ، وإنما المراد تكرار التغير ،  
فإن حكم الاصل يتغير من الاباحة الى الحظر ، ولو اعتبرنا الاباحة متأخرة  
لكان يتغير الحكم من الحظر الى الاباحة فصار التغير مرتين ولو اعتبرنا  
الحاضر متأخراً كان مرة<sup>(٣٩)</sup> . وكذلك الأمر بالنسبة لما ورد في لحوم الحمر  
الأهلية<sup>(٤٠)</sup> ، أكل الضبع<sup>(٤١)</sup> ، فمنطقاً من هذه القاعدة ، وبأنها على هذا  
الاصل جعلوا أحاديث الاباحة منسوخة واحاديث الحظر الواردة فيها ناسخة  
دلالة ، ولهذا قالوا بحرمة أكل كل منها<sup>(٤٢)</sup> .

---

(٣٨) كشف الاسرار مع اصول اليزدوى ٣/ ٨١٥ - ٨١٨ ، ومرآة الاصول  
ص ٢٦٩ - ٢٧٠ وشرح المنار لعبدالمك ص ٢٣٠ - ٢٣١ وشرح  
التوضيح مع التلويح ٢/ ١٠٧ ) .

(٣٩) انظر المصادر المتقدمة ، ومشكاة الانوار ٢/ ١١٤ ، وتكملة فتح  
القدير ٨/ ٦١ - ٦٣ ، ومرآة الاصول ص ٢٦٩ .

(٤٠) روى صاحب منتقى الاخبار عن جابر (رض) ( نهى رسول الله (ص)  
يعني يوم خيبر - عن لحوم الحمر الانسية وكل ذي مخلب من  
الطير ) وقال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي . وسنده لا بأس  
به ، وفي رواية الخشنى حرهما رسول الله (ص) ، وروى ابو داود  
انه قال لغالب بن ابجر - : ( كل من سمين حمرك ) ( نيل الاوطار  
٨/ ١٢٠ ) .

(٤١) روى ابو ثعلبة الخشنى ان رسول الله (ص) قال : ( كل ذي ناب  
من السباع فأكله حرام ) وعن عبدالرحمن بن عبدالله بن ابي عمارة ،  
قال قلت لجابر : ( الضبع اصيد هي ؟ قال نعم ، وقلت : اكلها ؟  
قال : نعم . قلت : اقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال :  
نعم . روى الاول الجماعة الا البخاري وابو داود ، والثاني رواه  
الخمسة وصححه الترمذي ( نيل الاوطار ٨/ ١٢٠ - ١٢٧ ) .  
وفتح العلام ٢/ ٢٨٢ .

(٤٢) كشف الاسرار للبخاري ٣/ ٨١٣ - ٨١٥ .





## الفصل الثاني

### دفع التعارض والجمع بين المتعارضين عند جمهور الاصوليين والمتكلمين والمحدثين :-

وهو : منحصراً في خمسة مباحث :-

- المبحث الاول - دفع التعارض بفقد الركن او الشرط .
- المبحث الثاني - دفع التعارض بتقديم بعض الادلة على بعض آخر .
- المبحث الثالث - دفع التعارض بالنسخ .
- المبحث الرابع - الجمع بين المتعارضين بالتخصيص .
- المبحث الخامس - الجمع بينهما بالاطلاق والتقييد .

## المبحث الاول

### دفع التعارض بفقد الركن ، أو الشرط :

ويبحث في هذا المبحث دفع التعارض بفقد ركن من اركان التعارض سواء كان بفقد المساواة بين الطرفين ، وبه يدفع التعارض بين القطعي والظني والمتواتر والآحاد ، وبين الاجماع وغيره من الادلة ، وبين الحديث الصحيح ، والقياس ، كما يدفع التعارض به بين المنطوق والمفهوم ، وبين خبر الآحاد وقياس الاصول ، ويناقش رد بعض الفقهاء حديث المصرة ، وتفنيد اعتراضاتهم ، وشبهاتهم في رد الحديث ، ويدفع التعارض بين المشهور والآحاد عند الحنفية ، ومناقشة بعض الامثلة لذلك ، كما يبحث عن دفع التعارض بفقد الحجية ، ومن ذلك : دفع التعارض بين الحديثين بالظن في سند احد الحديثين ، وبسبق الخلاف على الاجماع ، وبين دليل متفق عليه ودليل مختلف فيه ، او بتأويل احد الطرفين بما لا يتنافى بينهما ، كما يبحث فيه عن دفع التعارض بفقد شرط من شروط التعارض ، فهو مقسم الى ثلاثة مطالب :-

## المطلب الثاني دفع التعارض بفقد الحجية في أحد المتعارضين

ولا شك ان دفع التعارض بفقد الأركان يختلف باختلاف الآراء والمذاهب فيما هو من أركانه ، وما ليس منه .  
ووجه الدفع بذلك أنه كما لا وجود للشيء الا بعد وجود الأركان وشرائطه الوجودية ، كذلك في الشريعة لا اعتبار للشيء ، ولا يعتبر صحيحا الا بعد تحقق أركانه وشرائطه الشرعية زيادة على شرائطه الوجودية<sup>(١)</sup> .  
ومن جملة ما قالوا بركنيتها ودافعوا به التعارض ما يلي :-

### الاول - مساواة الدليلين قوة :

اشترط ذلك بعض الأصوليين والمحدثين ، ومنهم : جمهور الحنفية .

- (١) هذا الفصل بمباحثه الخمسة مسلك التفصيل في الجمع بين المتعارضين ودفع التعارض بينهما - وهو مسلك الجمهور من اهل الحديث ، والمتكلمين ، والأصوليين ، والاحناف . وغيرهم ، وهذا المسلك هو ما ذكره ابن امير الحاج عن صاحب الميزان ، وذكره ابن السبكي في الابهاج ، والاسنوى عن الامام الرازي في المحصول ، والجزائري عن اهل الاصول ، والحديث ، ومستفاد من مباحث النسخ والتخصيص ، والتعارض ، وتقديم الأدلة ، وترتيبها ، والمطلق ، والمقيد ، وغيرها من المباحث الاصولية ، راجع ( التقرير والتحجير ٣/٣ - ٥ ، وتوجيه النظر ص ٢٣٥ ، وما بعدها ، وشرح الاسنوى مع البدخشي على منهاج البيضاوي ١٥٩/٣ - ١٦٢ . والابهاج لابن السبكي ١٤٠/٣ - ١٤٦ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٧-٤٢٢ ، ومشكاة الانوار لابن نجيم ١١٠/٢ - ١١٤ ، والاحكام للآمدی ١١٠/٤ - ١٣٠ ، ومختصر المنتهى بشرح العضد ١٨٥/٢ - ١٩٩ ، و ١٣٣/٢ - ١٦٢ ، ومباحث التخصيص عند الأصوليين ص ٣٠-٣٥٠ ، وأدلة التشريع المتعارضة ١٦١ - ٢٠٢ .
- (٢) شرح التوضيح على التنقيح هامش التلويح ١٥١/٢ ، ومشكاة الانوار ١١١/٢ - ١١٣ .

كما تقدم ، فاذا ما توهم التعارض بين الحجة القوية والضعيفة - وهو متفق عليه ، أو القوى مع الأقوى عند المشترطين للمساواة يدفعون التعارض ويتخلصون منه باهمال الأدنى بالأعلى والعمل بالأعلى ويدخل تحت ذلك صور :

- أ - المعارضة بين نصوص الكتاب القطعي ، مع خبر الواحد الظني السند ، ✓
- ب - تعارض عموم الكتاب مع القياس . ✓
- ج - تعارض الخبر المتواتر ، والمشهور مع القياس . ✓
- د - تعارض الاجماع ، وخبر الواحد . ✓
- هـ - تعارض الخبر الواحد ، مع قياس الاصول . ✓
- و - تعارض الخبر المتواتر ، أو المشهور مع خبر الآحاد . ✓
- ز - تعارض خبرين ، أو قياسين لأحدهما فضل على مقابله . ✓
- ح - تعارض الدال بالمنطوق على الدال بالمفهوم . ✓

فمن امثلة ذلك ما يلي :-

(١) التعارض بين قوله تعالى : ( وليطوفوا بالبيت العتيق )<sup>(٣)</sup> الساكت عن اشتراط الوضوء مع قوله صلى الله عليه وسلم : ( الطواف بالبيت صلاة الا أن الله اباح الكلام فيه )<sup>(٤)</sup> حيث يأمر سبحانه في الآية - وهي قطعية - بالطواف ،

- 
- (٣) سورة الحج ٢٢/٢٩ ، والقرطبي ٤١/١٢ ، ٥١ - ٥٢ .
- (٤) رواه الطبراني ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي عن ابن عباس ، والترمذي . والاثرم ، روى بلفظ ( الطواف بالبيت صلاة الا انكم لا تتكلمون فيه ) ورواه الشافعي بلفظ ( اقلوا الكلام في الطواف فانما انتم في صلاة ) ، ورواه السيوطي بلفظ ( ولكن الله احل فيه المنطق فمن ينطق فلا ينطق الا بخير ) ، ونقل الزيلعي عن الترمذي ان هذا الحديث ( مروي عن ابن طاوس ) ، وغيره عن ( طاوس ) موقوفا ، ومرفوعا ، اما الموقوف ، فرواه ابن جريج ، وابو عوانة ، واما المرفوع فثلاثة :
- ١ - رواية عطاء ، فهو ثقة ، لكن اختلط بآخر حياته ، وهذا مما

والدوران حول الكعبة المشرفة ، فيجب الطواف من غير أن تتعرض الآية لاشتراط الطهارة له ، والرسول صلى الله عليه وسلم يبين لنا ما أجملته الآية ، ويُفصل لنا ما أوجزته ويبيّن انه كالصلاة ، فيشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الوضوء وغيره ، فيتعارضان •

ويدفع التعارض بينهما عند الحنفية برد الحديث لكونه ظنياً بالآية لكونها قطعية ، وبأنه يلزم لو عملنا به - الزيادة بخبر الآحاد على القرآن ، وهما نسخ ، فلا يجوز بالدليل الظني ، ولهذا لم يذهبوا الى اشتراط الوضوء فيه<sup>(٥)</sup> •

وأما الجمهور فقد جمعوا بينهما بجعل الحديث مبنيًا لاجمال الآية ، فان ورود الآية مطلقة لا ينافي اشتراط الوضوء بحديث صحيح • ومنشأ الخلاف هو أنه هل الزيادة على النص نسخ ام لا ؟ قال الحنفية بالاول فلم يجوزوا بالزيادة على القرآن بخبر الآحاد •

وقال الجمهور بالثاني فجوزوا ذلك وسيأتي بعد •

(٢) التعارض بين قياس الشافعي المسلم التارك للتسمية عند الذبح

---

سمع منه في وقت الاختلاط •

٢ - ليث بن ابي سليم ، قال يحيى بن معين : ليث ضعيف مثل عطاء •

٣ - الباغندي عن ابيه ، قال البيهقي : لم يصنع الباغندي شيئاً في رفعه لهذه الرواية ، ورواه السيوطي بلفظ ( ولكن الله احل فيه المنطق ، فمن نطق فلا ينظف الا بخير ) ، راجع : ( مسند الشافعي ص ١٤٥ والأم ١٤١/٢ والجامع الصغير ٥٧/٢ ) ونصب الراية ٥٧/٣ - ٥٨ ، والسنن للبيهقي ٥/٨٧ • وسنن الترمذي ١١٩/١ •

(٥) المغني مع الشرح الكبير ٣/٣٩١ ، و٣٩٨ والاقناع ١/١٩ ، ونيل الاوطار ٥/٥٢ ، واصول السرخسي ١/١٢٨ ، ومشكاة الانوار ١/٢٠ •



عمدا على الاسي لها في جواز أكل ذبيحته بجامع الترك في كل واقامته الملة  
مقام ذكر التسمية فكأنهم بكونهم على ملة الاسلام ، وتمسكهم بمبادئه  
الحنيف ، وذكرهم الله سبحانه في جل الاوقات - فكأنهم ذكروا اسم الله تعالى  
في وقت الذبح حكماً ، وان لم يذكروه حقيقة ، مع قوله تعالى : ( ولا تأكلوا  
مما لم يذكر اسم الله عليه ) الذي يفيد حرمة أكل ذبيحة كهذه .

ودفعوا التعارض بينهما بتحكيم الآية وقضائها على القياس ؛ اذ لا مجال  
للقياس عند وجود نص في الموضوع ، ولهذا قالوا بحرمة أكلها .  
وأما الشافعية فقالوا بصحة القياس ، وذلك لأن الآية ليست قطعية لاحتمال  
النهى الكراهة ، واحتمال أن المراد بها : ( ولا تأكلوا مما ذكر اسم غير الله  
عليه ) ، كما ورد التصريح به في آية ( .. وما أهل لغير الله به )<sup>(٦)</sup> ، فحينما  
كان النص ظني الدلالة يجوز تخصيصه بالقياس ، ولهذا قالوا بحل أكل  
الذبيحة التي تركت التسمية عليها ، ولو عمداً<sup>(٧)</sup> .

والحق ان هذا النص ليس بقطعي الدلالة باتفاق الفريقين ، لأنه  
حصص منه الناسي حديث ( ان الله وضع القلم عن أمتي ، الخطأ ، والنسيان ،  
وما استكروها عليه )<sup>(٨)</sup> .

---

(٦) سورة المائدة ٣/٥ وسورة النمل ١١٥/١٦ ، وفي سورة البقرة ١٧٣/٢  
( وما أهل به لغير الله ) ، وفي سورة الانعام ١٤٥/٦ ، ( او  
فسقا أهل تغير الله به ) .

(٧) تخريج الفروع ص ١٧٣ - ١٧٥ وفتح القدير ٥٤/٨ - ٥٨ ، ومغني  
المحتاج للشربيني ٢٧٢/٤ .

(٨) رواه الطبراني عن ثوبان ورمز السيوطي لصحته بلفظ ( رفع عن  
أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه ) . قال المناوي :  
تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة ، وهو : ضعيف ، ولكن  
الحديث ورد بلفظ ( ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ الخ ) رواه  
ابن ماجه عن ابي ذر ، والطبراني ، والحاكم ، عن ابن عباس ، وقال

(٣) تعارض قياس الشافعية قضاء الفريضة في الأوقات المكروهة الصلاة فيها ، للحديث الصحيح فيها ، على الصلاة التي نسيها المصلي . أو نام عنها ، لحديث (من نام عن صلاة ، أو نسيها ، فليصلها اذا ذكرها ، فان ذلك وقتها) . المخصص لعموم الحديث الاول الناهي عنها فيها ، بجامع خروج الوقت في كل مع المطلب الحتم لفعل كل منهما ، ويزيد عليه ، بأن المقيسة فائتة بلا عذر بخلاف المقيس عليها ، فيجوز قضاء الصلاة التي خرجت وقتها بنوم ، أو نسيان للحديث ، أو بعدد للقياس (٩) .

وقد دفعت المعارضة بينهما برد القياس بالحديث لانه مشهور لا يعارضه انقياس ، ولا حديث الآحاد فلذا لم يجوزوا الصلاة فيها (٩) .

الحاكم صحيح على شرط الشيخين ، والجامع الصغير مع شرح فيض القدير ٢١٩/٢ ، و٣٥/٤ وبلوغ المرام مع شرح سبيل السلام ٣/١٧٩ ، ولفظ ابن حجر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ( رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل ، او يفيق ) قال : رواه احمد والاربعة الا الترمذي وصححه الحاكم واخرجه ابن حبان ، وسنن ابن ماجة ١/٦٥٩ ، وفيه ( في الزوائد اسناده صحيح ان سلم من الانقطاع والظاهر انه منقطع ) ، ونصب الراية بتخريج احاديث الهداية ٣/٢٢٣ وفيها : « له طرق اصحها حديث ابن عباس رواه ابن حبان وابن ماجة والحاكم في المستدرک » .

(٩) توضيح العبارة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في الاوقات الثلاثة اعم من ان تكون فريضة او نافلة قضاء كانت او اداء ، وقوله صلى الله عليه وسلم ( من نام عن صلاة او نسيها ) الحديث ، خصص منه صلاتين صلاة فانت بنوم وصلاة فانت بنسيان ونحن نقيس صلاة فانت عن عمد على الاخرة . فنقول بجواز قضاءها في تلك الاوقات .

(٩) فتح القدير ١/١٦٠ - ١٦٦ ، ونظم المتناثر ص ٦٨ - ٦٩ ، وشرح التلويح ٢/١٠٣ .

هذا ، وقد تقدم ان المساواة في القوة ليست بركن ، ولا بشرط على الأصح بعد صحة الحديثين ، واتصال سنديهما اللذين هما مدار الحجية ، على أن العموم مخصص بالحديث المتقدم فيكون ظنيا أيضا ، فيجوز تخصيصه بخبر الآحاد بمقتضى قواعد الحنفية أيضا ، مع ان القياس يؤيده حديث قضائه صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها ، وتقريره قضاء الفاتة فيها ، هذا ، ولكن الحنفية ردوا القياس بمسلك آخر ، وهو : عدم جواز القياس في العبادات ، والحدود ، والكفارات (١٠) .

وأجاب عنهم امام الحرمين والاسفرايني ، والغزالي وغيرهم - اولا - بعم الفرق بين هذه المواضع وغيرها في جواز القياس فيها ؛ لأن النصوص الدالة على حجته القياس ، دالة على حجته في جميع الأحكام فتخصيص بعضها بالجواز دون بعض تحكم - وثانيا - بأنهم قالوا به في مواضع يناقض قولهم فيها المنع هنا (١١) ، إذا فالأصح صحة القياس ، وجواز القضاء مطلقا في هذه الأوقات وغيرها والله أعلم .

(٤) تعارض مفهوم حديث ( انما الربا في النسيئة ) المفيد حصر الربا في ربا النسيئة والتأخير وعدم وجود ربا الفضل لاجماع الأمة على حرمة ربا الفضل ، أو عدم انتداح مخالفة واحد شاذ عن الأمة ، ولا سيما حينما تبين

(١٠) شرح التوضيح بهامش التلويح ١١/٢ .

(١١) انظر البرهان لامام الحرمين لوحة ١٠٤ ، والمتخول ص ٣٨٥-٣٨٦ ، من تلك المواضع : انهم اوجبوا الرجم بشهود الزوايا وسموها بالاستحسان ، وانهم قاسوا الافطار بالاكل والشرب على الجماع في وجوب الكفارة بهما ، وانهم قاسوا في المقدرات فقالوا تنزع من البئر بموت الدجاج كذا ، وفي الفأرة كذا ، وفي الرخص استعملوه بكثير ، فأوجبوا استعمال الاحجار ، ورخصوا للعاصي بسفره قياسا على الطيع ، الى غير ذلك ( المصدرين السابقين ، والابهاج مع الاستنوى بشرح المنهاج ٢١/٣-٢٦ . ومشكاة الانوار لابن نجيم ٣٠/٣-٣٣ .

الخطأ لوجود نص صحيح صريح بخلافه ، بناء على رجوع ابن عباس رضي الله عنهما الى القول بتحريمه كالجمهور<sup>(١٢)</sup> .

أو عدم انتداح المخالفة بعد انعقاد الاجماع<sup>(١٣)</sup> .

ودفع التعارض المفهوم ، والاجماع - أولا - بعدم حجية المفهوم مطلقا ، كما ذهب اليه بعض ، أو عند وجود فائدة سوى نفي الحكم عما عدا المذكور عند بعض آخر<sup>(١٤)</sup> و - ثانيا - بأن الاجماع قطعي لا يقاومه دليل آخر في المعارضة<sup>(١٥)</sup> .

(٥) تعارض مفهوم هذا الحديث مع منطوق حديث ابي سعيد الخدري :  
( البر بالبر ... ) الحديث انتقدم ، ويدفع التعارض بينهما برد المفهوم بالمنطوق ، لأن المفهوم انما يعتبر عند عدم وجود ما هو أقوى منه .  
وبأن ركن التعارض المساواة غير موجود لأن المفهوم لا يكون مساويا للمنطوق<sup>(١٦)</sup> .

(٦) تعارض خبر الآحاد مع قياس الاصول ، او القياس من جميع الوجوه :

---

(١٢) فتح العلام ٢٨/٢ وفيه ( وقد روى الحاكم ، ان ابن عباس رجع عن ذلك القول ، واستغفر الله عن القول به ، وحلف انه لم يره حراما حتى سمع من ابن عمر الحديث ) ، وسبل السلام ٣٥/٣ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٥٩/٢ .

(١٣) المنخول ص ٣١٢ - ٣١٧ وشرح المحلى ١٩٦ - ١٩٧ .

(١٤) المصدر الاخير ١/٢٤٥ - ٢٤٨ .

(١٥) شرح التوضيح والتلويح ١٠٣/٢ .

(١٦) شرح سبل السلام على بلوغ المرام ٣٥/٣ وفيه : ( اجاب الجمهور بأن معناه : لا ربا اشد الا في النسب ، فالمراد نفي الكمال ، لا نفي الاصل ، ولانه مفهوم وحديث ابن سعيد - وهو حديث عبادة ايضا - منطوق ، ولا يقاوم المفهوم المنطوق ، فانه مطرح مع المنطوق ) .



قال الحنفية : اذا تعارض خبر الواحد مع القياس فالراوي اما معروف بالرواية او مجهول لا يعرف الا بحديث او حديثين ، اما المجهول فان شهد السلف بحديثه فيقبل أو برده فلا يقبل او سكّوا عنه فان وافق قياسا يقبل اولا فيرد ، والمعروف بالرواية اما ان يعرف بالفقه كالعبادة وعائشة وامثالهم ( رضى الله عنهم ) فيقبل ولو لم يوافق القياس ، وان لم يعرف بالفقه والاجتهاد فان وافق حديثه قياسا وخالفه آخر فيقبل ، وان خالف جميع الأقسية فيرد ايضا وهذا ما يسمونه بمخالفة الأصول او القياس من جميع الجهات او نحو ذلك وهو المراد عندهم بانسداد باب الرأي<sup>(١٧)</sup> مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان وغيرهما عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه : ( لا تُصَرُّوا الابل<sup>(١٨)</sup> والغنم ، فَمَنْ ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبَهَا : ان شاء أمسكها ، وان شاء ردّها وصاعا من تمر - ولمسلم عنه ايضا - فهو بالخيار الى ثلاثة ايام )<sup>(١٩)</sup> .

#### (١٧) التوضيح مع التلويح ٤/٢ - ٦ .

(١٨) تصروا بوزن تزكوا ، من صر الماء في الحوض : جمعه ، والتصرية : ان يترك البائع حلب الناقة ، او غيرها عمدا مدة قبل بيعها ليوهم المشتري كثرة لبنها ، وقال الشافعي : هي : ربط اخلاف الناقة ، والشاة ، وترك حلبها حتى يجتمع لبنها ، فيكثر ، فيظن المشتري ان ذلك عادتها . فهي : حرام لنهي الرسول (ص) عنها ، وللتدليس على المشتري ، فتثبت الخيار للمشتري ثلاثة ايام ، ( مغنى المحتاج ٦٣/٢ ، وفتح العلام ٢١/٢ ، وشرح سبل السلام ٣٦/٣ ، وشرح النووى على مسلم ٣٦٥/٧ ) .

(١٩) رواه الشيخان ، والامام مالك ، والشافعي ، واحمد ، والطبراني ، والطحاوى ، واصحاب السنن الاربعة ، راجع : ( فتح العلام ٢١/٢ - ٢٣ ، ونيل الاوطار ٢٤١/٥ - ٢٤٧ ، وصحيح البخارى بشرح القسطلاني ٦٨/٤ ) وسبل السلام ٢٥/٣ - ٢٧ ، واحكام الاحكام بشرح عمدة الاحكام ١٢٨/٢ - ١٣٧ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٢٢٠ - ٢٢٤ ، والقياس في الشرع الاسلامي ص ٣٦ - ٣٧ ، وصحيح مسلم ٤٤٥/٦ ، وبشرح النووى ٣٦٩/٦ - ٣٧٢ ) .



فقد اختلف الفقهاء في الأخذ بهذا الحديث وردّه الى فريقين<sup>(٢٠)</sup> :-

ذهب الجمهور ، ومنهم : جمهور الصحابة والتابعين ، وجمهور الشافعية ، وجمهور المحدثين ، والامام مالك في المشهور منه ، وأبو نور<sup>(٢١)</sup> ، وابن أبي ليلى<sup>(٢٢)</sup> ، وأبو يوسف من الحنفية<sup>(٢٣)</sup> وغيرهم الى الأخذ بالحديث حرفياً ، وذلك : بأنه اذا اشترى شاة مصراة : مشدودة الاخلاف ، تم تبين خلافه فهو بالخيار الى ثلاثة أيام ان شاء قبلها ، وان شاء ردّ الشاة على البائع ، ويرد مكان اللبن صاعاً من تمر ، سواء كان اللبن قليلاً ، أو كثيراً ،

---

(٢٠) اى الى فريقين اساسيين ، والا فهناك مذاهب اخرى ، منها مذهب الهادوية ، وهو انهم ذهبوا الى انه يرد اللبن بعينه ان كان باقياً ، وان كان تالفاً ان وجد مثله فيرد مثله ، وان لم يوجد مثله فترد قيمته ، ومنها : جماعة من الشافعية ، قالوا : يرد صاع من قوت البلد ، ولا يختص بالتمر ، راجع : ( شرح النووي على صحيح مسلم ٣٧١/٦ ، وسبل السلام ٢٦/٣ ) .

(٢١) هو : ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبي البغدادي ، صاحب الامام الشافعي كان احد الائمة علماً ، وفقهاً ، وورعاً ، وفضلاً ، ألف الكتب ، ودافع عن السنة ، له كتاب في خلاف الشافعي ومالك ، ذكر فيه مذهبه ، وهو يعميل الى الشافعي ، ( تهذيب الاسماء واللغات ٢٠٠/٢ ، والاعلام ٣٠/١ - ٣١ ) .

(٢٢) هو محمد بن عبدالرحمن بن ابي ليلى بن بلال الانصاري الكوفي ، قاض فقيه من اصحاب الرأي ، ولي القضاء بالكوفة لبني امية ، ثم لبني عباس واستمر ٣٣ سنة ، ولد سنة ٧٤هـ ، وتوفي سنة ١٢٨هـ بالكوفة ، ( الاعلام ٦٠/٧ - ٦١ ، ابن خلكان ٢٥٢/١ ) .

(٢٣) ابو يوسف ، هو : يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ، صاحب الامام ابي حنيفة ، وتلميذه ، واول من نشر مذهبه ، كان فقيهاً علامة ، من حفاظ الحديث ، ولد بالكوفة سنة ١١٣هـ ، ولي القضاء ببغداد ايام خلافة المهدي ، والهادي ، والرشيد له مؤلفات ، منها : « الخراج » ، وادب القاضي ، والامالي » ( الاعلام ٢٥٢/٩ ، وحسن التقاضي ، ومفتاح السعادة ١٠٠/٢ - ١٠٧ ) .

وسواء كان التمر قوتا لأهل ذلك البلد أو لا ، قال الامام النووي : وهو الصحيح الموافق للسنة •

وذهب جماعة أخرى ، ومنهم : الامام ابو حنيفة ، وبعض الشافعية ، ورواية شاذة عن الامام مالك ، وبعض المالكية ، الى أنه يرد المشتري الشاة ، ولا يرد صاعا من تمر ، لأن القاعدة في تلف المثلي ضمان المثل ، وفي القيمي القيمة بل ردوا الحديث ، وتركوا العمل به وقدموا على ذلك أعذارا جعلوها مبررا لعملهم هذا ، وقد تصدى العلماء ، والمحدثون ، والأئمة من جميع المذاهب بالدفاع عن السنة النبوية ، وردوا جميع أعذارهم ، واليك خلاصة تلكم الأعذار ، والاجابات عنها مختصرا<sup>(٢٤)</sup> •

✓ الاول - ان راوى هذا الحديث أبو هريرة ، وهو غير فقيه ، والخبر يخالف القياس ، وانما يعمل بخبر الآحاد ان كان راويه فقيها ، أو لم يكن مخالفا للقياس ، أو للأصول حسب تعبيراتهم •

هذا شارح مسلم الثبوت ينقل عنهم ، ويقول : ( قالوا أبو هريرة غير فقيه ، وهذا الحديث مخالف للأقيسة بأسرها ، فان حلب اللبن يعد عيبا أولا ، وعلى الثاني - فلا وجه لرد بدل اللبن ، وعلى الاول ف ضمان التعدي يكون

---

(٢٤) راجع سبل السلام ٢٦/٣ - ٢٨ ، وشرح الامام النووي على صحيح مسلم ٣٦٩/٦ - ٣٧٢ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٢٨/٢ - ١٣٧ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٢٢٠ - ٢٢٦ ، والقياس لابن تيمية وابن القيم ص ٣٦ - ٣٧ ، وفتح العلام ٢/٢٢ ، ونيل الاوطار للشوكاني ٢٤١/٥ - ٢٤٧ ، وشرح التلويح على التوضيح للفتنازاني ٤/٢ - ٦ ، ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١٤٤/٢ - ١٤٦ ، ومشكاة الأنوار ٨٠/٢ - ٨٢ ، وشرح الاسنوى والابهاج ٢١٢/٢ - ٢١٣ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع ١٣٦/٢ - ١٣٧ ، وحاشية كمال ابن ابي شريف على المحلى - خ - الغيث الهامع مصور ص ١٠١ - ١٠٢ •

بالمثل ، وهذا مما لا نظير له في الشرع ، فالحديث سقط عن الحجية (٢٥) .  
وأجاب الجمهور - بأن اشتراط كون الراوى فقيها لا مستند لهم  
صحيح ، كما ان السلف لم يكن عند هذا الاشتراط ، بل المدار في قبول  
الرواية ، وعدمه ، الحفظ ، والعدالة وهما متحققان في راوى هذا الحديث ،  
و - ثانيا - بعدم التسليم بكون أبي هريرة غير فقيه ، فان أبا هريرة كان من  
أحفظ الناس بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الرسول صلى  
الله عليه وسلم دعا له بالحفظ ، كما انه استفتى وأفتى .

يقول ابن نجيم بهذا الصدد :- ( واعلم أن اشتراط فقه الراوي مذهب  
عيسى بن أبان (٢٦) ، واختاره القاضي أبو زيد الدبوسي (٢٧) ، وخرج عليه  
خبر المصراة ، والعرايا (٢٨) - ويقول - واليه - أي الى الأخذ بخبر الآحاد

---

(٢٥) شرح مسلم الثبوت ١٤٥/٢ ، وانظر لنفس المعنى مشكاة الانوار  
٨٠/٢ - ٨٢ ، والتوضيح والتلويح ٤/٢ - ٦ .

(٢٦) هو : عيسى بن ابان بن صدقة ، ابو موسى ، قاض ، من كبار  
فقهائ الحنفية ، ولى القضاء بالبصرة عشر سنين ، توفي فيها سنة  
٢٢١هـ ، له مؤلفات ، منها : « اثبات القياس ، واجتهاد الرأي ،  
والجامع في الفقه ، والحجة الصغيرة في الحديث » ، راجع : ( الاعلام  
٢٨٣/٥ ، والفوائد البهية ص ١٥ ) .

(٢٧) ابو زيد الدبوسي ، هو : عبدالله بن عمر بن عيسى ، اول من وضع  
علم الخلاف ، وبرزه الى الوجود ، ولد بين بخارى وسمرقند في  
الدبوس سنة ٣٧٠هـ تقريبا ، وتوفي في بخارى سنة ٤٣٠هـ ، من  
مؤلفاته : « تأسيس النظر - ط ، وتقويم الادلة بتحقيق دكتور  
صبحي جميل الخياط » . راجع : ( الاعلام ٢٤٨/٤ ، ومفتاح  
السعادة ٢/٢٥٤ ، وفيه « اسمه عبيدالله » ) .

(٢٨) حديث العرايا رواه الشيخان ، وابن ماجه ، وابو داود ، والترمذي  
بعده الفاظ ، منها : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في  
بيع العرايا في خمسة اوسق ، او دون خمسة اوسق » ، راجع :  
( احكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٤٢/٢ - ١٤٤ ، وبلوغ المرام مع  
شرح سبل السلام ٤٣/٣ - ٤٤ .

من غير نظر الى اشتراط فقه الراوي - ما كثر من العلماء ، لأن التميز من الراوي بعد ثبوت عدالته ، وضبطه موهوم ، والظاهر أنه يروى كما سمع ... ولم ينقل هذا التفصيل عن اصحابنا ، بدليل أنهم عملوا بخبر ابي هريرة في الصائم اذا أكل أو شرب ناسيا ، مع أنه مخالف للقياس حتى قال أبو حنيفة (رضي الله عنه) : لولا الرواية لقلت بالقياس .

ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوي للتقديم فثبت أنه مستحدث (٢٩) .

ويؤكد هذا المعنى محمد بن نظام الانصارى في فواتح الرحموت ، ويرد عليهم اشتراط الفقه ، والتنزيل من مرتبة ابي هريرة رضي الله عنه ، ويقول - بعد الكلام المتقدم - : ( وفيه تأمل ظاهر ، فان أبا هريرة فقيه مجتهد ، لا شك في فقاوته ، فانه كان يقف زمن النبي صلى الله عليه وآله ، وأصحابه ، وسلم ، وبعده ، وكان هو يعارض قول ابن عباس رضي الله عنهما ، وفتواه ، كما روى في الخبر الصحيح (٣٠) أنه خالف ابن عباس في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها حيث حكم ابن عباس بأبعد الأجلين ، وحكم

---

(٢٩) مشكاة الانوار ٨٠/٢ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ،

وقال الاستاذ بدران ، وهذا المذهب الاخير - عدم اشتراط فقه الراوي - هو الحق عندي ، لانه لم ينقل من السلف ، وقواعد التحديث للقاسمي ص ٩٨ - ٩٩ ، ونيل الاوطار للشوكانى ٢٤٤/٥ ، ويقول : وبطلان هذا العذر اوضح من ان يشتغل ببيان وجهه ، فان ابا هريرة من احفظ الصحابة واوسعهم رواية .

(٣٠) راجع : صحيح البخارى مع شرح القسطلاني ١٨٠/٨ - ١٨٢ ،

والمغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ١١٠/٩ - ١١٢ .

هو بوضع الحمل ، وكان سلمان<sup>(٣١)</sup> يستفتى عنه ، فهذا ليس من الباب في شيء ، وفي بعض شروح الاصول للامام فخر الاسلام ، قال البخاري : روى عنه سبعة نفر من أولاد المهاجرين والانصار ، وروى عنه جماعة من الصحابة<sup>(٣٢)</sup> فلا وجه لرد حديثه<sup>(٣٣)</sup> .

وقال الشموكاني - بعد ان ذكر مثل هذا :- ( وايضا لو سلم ما ادعوه من ان انه ليس كغيره في الفقه ، لم يكن ذلك قادحا في الذي يتفرد به لأن كثيرا من الشريعة بل اكثرها وارد عن طريق المشهورين بالفقه من الصحابة ، فطرح حديث ابي هريرة يستلزم طرح شطر من الدين ، على ان ابا هريرة لم يتفرد برواية هذا الحكم ... بل رواه ابن عمر ، وأنس ، وابن مسعود ، وغيرهم )<sup>(٣٤)</sup> .

الاعتراض الثاني - ان الحديث مضطرب المتن ؛ لانه ورد ذكر التمر مرة ، والقمح مرة أخرى ، واعتبار الصاع مرة ، والمثل ، أو المثلين مرة أخرى<sup>(٣٥)</sup> .

الجواب - ان للحديث طرقا صحيحة رواها الثقات لا اضطراب فيها ، والرواية الصحيحة لا تعل بالضعيفة ، فقد اتفق الشيخان وأبو داود على

---

(٣١) هو : سلمان بن الاسلام ، سلام الخير ، سلمان الفارسي ، اصله من « رام هرمز » وقيل اصفهان ، سمع ببغثة النبي (ص) فخرج في طلب ذلك ، فأسره وبيع بالمدينة ، واول مشاهدته الخندق ، وشهد بقية المشاهد ، وكان عالما زاهدا ، توفي في سنة ٣٦ هـ ، او ٣٥ هـ ( الاصابة ٦٢/٢ - ٦٣ ، والاستيعاب ٥٦/٢ - ٦١ ) .

(٣٢) قواعد التحديث للقاسمي ص ٩٨ - ٩٩ ، ونيل الاوطار ٢٤٤/٥ .

(٣٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١٤٥/٢ - ١٤٦ .

(٣٤) نيل الاوطار ٢٤٤/٥ .

(٣٥) ادلة التشريع المتعارضة ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .



رواية ( ورد معها صاعا من تمر ) (٣٦) ، وورد في رواية للإمام مسلم  
« وصاعا من طعام لا سمراء » فالمراد من الطعام التمر بذكر العام وإرادة  
الخاص ، كما تفسرها رواية أخرى له أيضا « صاعا من تمر لا سمراء »  
أي لا قمح ، أو أن الراوى رواها عن طريق المعنى لما ظن أن الطعام مساو  
للتمر (٣٧) .

وأما رواية أبي داود عن ابن عمر : « ورد معها مثل ، أو مثلى لبنها  
قمحا » فقد أجاب عنه المحدثون بأن اسنادها ضعيف ، فلا يؤخذ بها ، ونقل  
الشوكاني عن ابن قدامة أنه قال : « انه متروك الظاهر بالاتفاق » (٣٨) .  
وأما رواية الإمام أحمد عن رجل من الصحابة « صاعا من طعام ،  
وصاعا من تمر » حيث يقتضى التخيير أن يكون الطعام غير التمر ،  
فقد أجاب عنه صاحب الفتح كما نقله الشوكاني - بأنه يحتمل أن  
يكون إيراد أو لشك من الراوى أن ما سمعه هل هو طعام ، أو تمر ،  
والاحتمال قادح في الاستدلال ، لما تقرر عند الأصوليين : اذا تطرق الى  
الدليل الاحتمال بطل به الاستدلال (٣٩) .

الاعتراض الثالث - وهذا أهمها عند الحنفية ، وهو المشكل الذى  
لا حل له عندهم -

ان هذا الحديث مخالف للاصول ، أو مخالف للقياس من جميع  
الجوانب : أي وما كان كذلك لا يجب العمل به ، لأن الاصول العامة مقطوع

---

(٣٦) صحيح مسلم بشرح النووي ٦/ ٣٧٠ ، ومنتقى الاخبار مع نيل  
الاوطار ٥/ ٢٤١ ، و ٢٤٣ ، واحكام ابن دقيق العيد ٢/ ١٢٨ .

(٣٧) نيل الاوطار ٥/ ٢٤٣ ، واحكام ابن دقيق العيد ٢/ ١٣٣ .

(٣٨) نيل الاوطار ٥/ ٢٤٣ .

(٣٩) المصدر السابق .

بها من الشرع ، وخبر الواحد مظنون والمظنون لا يعارض المعلوم .  
بيان ذلك : ان المعلوم من الاصول ان ضمان المثليات بالمثل ، وضمان المقومات بالقيمة من النقود ، فاللبن في مسألة المصرة ان اعتبر مثليا كان ينبغي أن يؤخذ مثله من اللبن ، وان اعتبر من القيمي ، يؤخذ منه قيمة اللبن من النقود ، فأخذ التمر منه خارج عن الاصلين : المثلي ، والقيمي .  
ثم ان القاعدة الكلية في الضمان تقتضي أن يضمن المشتري مقدار التالف ، وهو يختلف حسب اختلاف اللبن قلة وكثرة ، وهنا قدر بشيء معلوم ، ومقدار معين ، وهو صاع من تمر ، فهذا خرج عن القاعدة الكلية في اختلاف ضمان التلفات باختلاف قدرها ، وصفاتها .

وشيء آخر ، وهو : أن اللبن التالف الذي أخذه المشتري ان كان موجودا وقت العقد ، فأخذ المشتري ذلك ذهب جزء من العقود عليه : أي المبيع ، من أصل الخلقة ، وفوات جزء من العقود عليه يمنع رد البيع ، والخيار فيه ، وان كان اللبن حادثا بعد العقد فقد حدث على ملك المشتري ، فلا يكون ضامنا بتلفه ، وان كان مختلطا من الموجود وقت العقد ، ومما بعده ، فما كان موجدا وقت العقد يمنع الرد ، وما كان بعده لم يجب عليه ضمانه .

ومن طرف آخر ، أن القاعدة في الخيارات أن لا يقدر وقتها بثلاثة أيام كخيار العيب وخيار المجلس ، وخيار الرؤية ونحوها ، فلم يقدر شيء منها بثلاثة أيام ، فتقدير الرد هنا بثلاثة أيام خارج عن الاصول العامة في الخيارات .  
ومن ناحية أخرى ، أنه مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور ، كأن اشترى شاة بصاع من تمر ، فحينما ردها ، ورد معها صاعا من تمر ، يستلزم بيع صاع من تمر بصاع تمر وشاة ، وقد تحققت الزيادة ، والربا فلا يجوز مثل ذلك حسب القواعد المقررة في بيع الربا ، كما يستلزم الحديث الجمع بين الثمن والمثل عند البائع في الصورة المذكورة .

ومن ناحية اخرى قالوا : ان نقصان اللبن ان كان عيبا لثبت الرد من غير تصرية ، والحديث يقضى بخلاف ذلك ، وان لم يكن عيبا فان القواعد المقررة في البيوعات تقضى بعدم جواز رد البيع الا من عيب ، أو شرط ، وهذا ليس بعيب ، ولم يكن مشروطا وقت العقد<sup>(٤٠)</sup> .

وقد تصدى الجمهور للإجابة عن جميع شقوق هذا الاعتراض ، وهينوا أتراسا رصينة محكمة من الأجوبة الصحيحة مستمدين ذلك من الكتاب والسنة لرد نبال النقد على هذا الحديث الشريف ، الصحيح ، الثابت ، المتصل سنده بالنبي صلى الله عليه وسلم بلا اشكال ، فقالوا ما هذا : ملخصه :-

أما **أولا** - بأننا لا نسلم أن الأصول تقتضى ضمان جميع أنواع المتلفات . اما بالمثل ، واما بالقيمة ، فان دية الحر الابل ، ودية الجنين الغرة<sup>(٤١)</sup> ، وهما ليسا بمثلين ، ولا بقيمتين لهما ، كما أنه قد يضمن المثل بالقيمة ، كشاة لبون أتلفت ، فانه يؤخذ قيمتها ، معتبرا معها لبنها ، وههنا كذلك ، لأن ما يرد على البائع يحتمل الزيادة والنقصان ، مما هو موجود حالة العقد ، وأما **ثانيا** - بأن خبر الآحاد لا يرد<sup>ه</sup> بمخالفته لقياس الأصول ، بل انما يرد اذا

---

(٤٠) راجع ابن دقيق العيد ١٣٤/٢ - ١٣٥ ، ونيل الاوطار ٢٤٥/٥ - ٢٤٦ ، وادلة التشريع المتعارضة ص ٢٢٠ - ٢٢٣ ، وسبيل السلام ٢٧/٣ ، وشرح التوضيح مع التلويح ٥/٢ - ٦ ، وشرح النووى ٣٧١/٦ ، ومشكاة الانوار ٨٢/٢ .

(٤١) احكام الاحكام لابن دقيق العيد ٢٤٢/٢ - ٢٤٥ ، والمغنى لابن قدامة المقدسى مع الشرح الكبير ٥٣٥/٩ - ٥٥٠ ، وتحفة المحتاج مع حاشيتى الشروانى ، والعبادى ٣٨/٩ - ٤٢ ، ودية الجنين ان كان من حرة مسلمة « غرة » عبد ، أو أمة ، وقيمتها خمس من الابل ، وقيل عبد ، أو أمة أو فرس ، لحديث ابى هريرة « قضى رسول الله في الجنين بغرة : عبد ، أو أمة ، أو فرس ، أو بغل » .

خالف الأصول وهي الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس ، والأولان هما الأصل ، والآخران يردان إليهما ، فهما اصلان للقياس ، فلا يرد الأصل بالفرع ، بل يرد القياس إذا خالف السنة الصحيحة ، و - ثالثا - على فرض التسليم بذلك ، أن القواعد الكلية بمنزلة العام ، فيجوز أن يخصص عموم القاعدة الكلية بخصوص هذا الخبر الصحيح<sup>(٤٢)</sup> هذا بالنسبة للشق الاول .

وأما الشق الثاني ، فأجابوا عنه - أولا - بعدم التسليم بكلية هذه القاعدة ، فإن ديه الحر مقدرة بمائة من الأبل ، وإن اختلفت صفاته من الكبير ، والصغر ، والسمن ، وغيرها ، وإن أرش الموضحة<sup>(٤٣)</sup> مقدرة مع اختلافها بالصغر والكبير ، والحكمة فيه .

ثم أن ما يقع فيه التنازع ، والتشاجر يقصد قطع النزاع فيه ، بتقديره بشيء معين ، وتقدم هذه المصلحة في هذا المكان على تلك القاعدة الكلية<sup>(٤٤)</sup> ، وثانيا - على فرض التسليم بكلية القاعدة ، فليكن هذا الحديث مخصصا

---

(٤٢) نيل الاوطار ٢٤٥/٥ - ٢٤٦ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٣٥/٢ .

(٤٣) دية المسلم الحر بالأبل مائة ، وبالورق الف دينار ، لان عمرو بن حزم روى في كتابه ان رسول الله (ص) كتب الى اهل اليمن ذلك . واثنى عشر ورقا ، والفي شاة وماتى بقرة ، هذا ، وفي ( موضحة الحر خمس من الأبل ، وهي : شجاج تبرز العظم ( المغنى ٩/٦٤٠ - ٦٤٢ ، و ٥٥٠ - ٥٦٢ ) .

(٤٤) شرح الامام النووي على صحيح مسلم ٣٧١/٦ - ٣٧٢ ، ونيل الاوطار ٢٤٥/٥ - ٢٤٦ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٣٥/٢ - ١٣٦ ، وسبل السلام ٧٢/٣ ، وشرح الابهاج على المنهاج ٦٦/٣ ، ويقول : ( والعدول في الامور التي لا تنضبط الى شيء مقدر لا يختلف من محاسن الشريعة قطعا للتشاجر ، والتخاصم ، والتمر ، كان اغلب اقواتهم كما ان الأبل غالب اموالهم ) .

لعمومها ، و - ثالثا - بأن هذا الحديث لصحته ، باتفاق المحدثين يصلح ، لأن يكون قاعدة أساسية ، وأصلا برأسها ، فمخالفتها للأصول لا تضر ، ولا تقدح في صحة الحديث •

قال ابن السمعاني بهذا الصدد - : ( متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ، ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر ، لأنه ان وافقه فذاك ، وان خالفه لم يجز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس ، وهو مردود بالاتفاق ، فان السنة مقدمة على القياس ) (٤٥) •

ويقول الشوكاني - بهذا الصدد - : ( والحكمة في تقدير الضمان وهنا بمقدار واحد لقطع - الاولى قطع ، لأنه خبر للحكمة - التشاجر لما كان قد اختلط اللبن الحادث بعد القطع - باللبن الموجود قبله ، فلا يعرف مقداره ، حتى يسلم المشتري نظيره •  
والحكمة في التقدير بالتمر ، أنه أقرب الاشياء الى اللبن ، لأنه كان قوتهم ، اذ ذاك كالتمر ) (٤٦) •

واما الشق الثالث ، فالجواب عنه باختيار الشق الاول ، ولكن ما المراد بأنه يمتنع الرد بالنقص ؟ ان اردتم به مطلق النقص ، ولو لاستعلام العيب ، فممنوع ، وان اردتم به غير ذلك فمسلم لكن الانتقاص هنا للاستعلام ، وذلك كما اذا اشترى رمانة ، وكسرها ، وظهر فيها عيب ، لا يمتنع هذا الانتقاص رد المبيع كذلك هنا (٤٧) •

واما الشق الرابع ، فالجواب عنه بأنه انما يكون الشيء مخالفا لغيره اذا كان مماثلا له في ذاته ، وأوصافه ، وخولف في حكمه ، وهنا انفردت

---

(٤٥) قواعد التحديث للعلامة القاسمي نقلا عن ابن السمعاني ص ٩٨ •

(٤٦) نيل الاوطار ٢٤٦/٥ •

(٤٧) احكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٣٦/٢ •



انصرأة عن غيرها ، لأن الغالب ان هذه المدة هى التى يتبين بها اللبن المجتمع بأصل الخلقة ، واللبن المجتمع بالتدليس ، فهى مدة يتوقف عليها العلم بالعيب غالبا ، بخلاف خيار الرؤية ، وخيار العيب فانه قد يعلم العيب فيها من غير حاجة الى مدة ، واما خيار المجلس ، فهو للتروى في البيع ، دون استطلاع عيب<sup>(٤٨)</sup> .

واما الشق الخامس - فالجواب عنه - أولا - بان قاعدة الربا انما تنحقق في العقود ، لا في الفسوخ بدليل انهما لو تباعا ذهباً بفضة لم يجز أن يفترقا قبل القبض ، ولو تقايلا في هذا العقد لجاز أن يفترقا قبل القبض ، ولا شك أن كلامنا في رد بيع المصرة دون ابتداء ذلك البيع<sup>(٤٩)</sup> ، و - ثانيا - بأن صاع التمر بدل عن اللبن لا عن الشاة ، حتى يلزم ذلك ، أو ان ذلك جار على العادة ، ولم تجر العادة ببيع الشاة بالتمر ، لكن لا يبعد في تحققه<sup>(٥٠)</sup> .

واما الشق السادس - فالجواب عنه - أولا - أن اسباب رد البيع غير منحصرة فيما ذكرتم ، بل من جملة أسباب الرد التدليس ، وقد أثبت الشارع الرد في الركبان اذا تلقوا<sup>(٥١)</sup> ، و - ثانيا - بأنه في معنى خيار

---

(٤٨) المصدرين السابقين ، وسبل السلام ٢٧/٥ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ٣٧١/٦ .

(٤٩) احكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٣٦/٢ ، ونيل الاوطار ٢٤٦/٥ .

(٥٠) المصدرين السابقين ، وسبل السلام ٢٧/٣ .

(٥١) هذا اشارة الى ما رواه البخارى ومسلم وابو داود ، وابن ماجه ،

والنسائي وغيرهم انه ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ان تتلقى الركبان ، وان يبيع حاضر لباد ، وفي رواية - نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتلقى الجلب ) وغيرهما ، راجع : صحيح مسلم بشرح النووى ٣٦٥/٦ - ٣٦٨ ، ونيل الاوطار ١٨٥/٥ و ١٨٨ ، واحكام الاحكام ١٣٩/٢ ، والجامع الصغير بشرح فيض القدير ٣٠٨/٦ ، وسبل السلام ٢٠/٣ - ٢١ .

الشرط - على تقدير التسليم بالحصر المذكور - من حيث المعنى فإن المشتري لما رأى ضرعها مملوءاً ، فكأنَّ البائع شرط له ان ذلك عادة لها .

يقول الصنعاني - بهذا الصدد - : ( وإذا تقرر عندك ضعف القولين الآخرين ، علمت أن الحق هو الاول ، وعرفت ان الحديث أصل في النهي عن الغش ، وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه ، وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد ، وفي تحريم التعرية للمبيع ، وثبوت الخيار بها ) (٥٢) .

الاعتراض الرابع - أن هذا الحديث معارض بالكتاب والسنة الصحيحة ، وهذا هو ماسلكه جمهور المحققين من الحنفية ، فقالوا : انهما قطعان ، أو قريب من القطعي وهذا ظني ، فيرد بهما ، كما انعقد الاجماع على ذلك الحكم .

بيان ذلك ان الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه : ( فمن اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) (٥٣) وقال تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) (٥٤) ، وقال صلى الله عليه وسلم : ( الخراج بالضمان ) (٥٥) ، فالحديث المعارض لهذا مردود .

يقول الانصاري : ( فان الحق في دفع استدلال الشافعي ان الحديث مخالف للقرآن ، حيث قال الله تعالى : « فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ،

---

(٥٢) سبل السلام ٢٧/٣ ، وانظر شرح فيض القدير ٣٠٨/٦ .

(٥٣) سورة البقرة ١٩٤/٢ .

(٥٤) سورة الشورى ٤٢/٤٠ .

(٥٥) رواه الامام في مسنده ، والحاكم ، ونسبه السيوطي الى اصحاب السنن الاربع عن عائشة ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب ، وحكى البيهقي انه عرضه على البخاري فكأنه اعجبه ، وان هذه الطريق جيدة ، وهي غير الطريق التي قال البخاري في حديثها : انه منكر ( فيض القدير للمناوي ٥٠٣/٣ - ٥٠٤ ) .

و « جزء سيئة سيئة » ، وايضا قد انعقد عليه الاجماع ، وايضا معارض  
للسنة المشهورة المتلقاة بالقبول ، وهي : الخراج بالضمان (٥٦) .

والجواب ، أن الحديث ، والآيتان تبينان القواعد في العقوبات ، وهذا  
الحديث في ضمان انتلفت فيبينهما فرق ، لا يرد أحدهما بالآخر ، وأما  
الحديث فلو سلم صحة سنده ، وأنه غير منكر في إحدى طرقه فهو لا يعارض  
حديث المصراة ؛ لأنه حديث متفق عليه ، كما تقدم .

قال تقي الدين ابن تيمية : وأما قوله : « الخراج بالضمان فأولا ،  
حديث المصراة أصح منه باتفاق أهل العلم ، مع أنه لا منافاة بينهما ، فإن  
الخراج ما يحدث في ملك المشتري ، ولفظ الخراج اسم للغة ، مثل كسب  
العبد ، وأما اللبن ونحوه فملحق به بذلك ، وهنا كان اللبن موجوداً في  
الضرع ، فصار جزءاً من المبيع » (٥٧) .

ويقول الشوكاني : ( وأجيب بأنه من ضمان انتلفت لا العقوبات ، ولو  
سلم دخوله تحت العموم ، فالصاع مثل ، لأنه عوض المتلف ، وجعله  
مخصوصاً بالتمر دفعا للشجار ، ولو سلم عدم صدق المثل عليه ، فعموم  
آية مخصوص بهذا ، أما على مذهب الجمهور فظاهر ، وأما على مذهب  
غيرهم ، فلا أنه مشهور ، وهو صالح لتخصيص العمومات القرآنية ) (٥٨) .

الاعتراض الخامس - أن هذا الحديث منسوخ ، ثم اختلفوا ، فقل  
نأسخه حديث ( انتهى عن بيع الدين بالدين ) (٥٩) ، وقيل حديث ( الخراج

(٥٦) فواتح الرحموت ١٤٦/٢ ، وراجع مشكاة الانوار ٨٢/٢ .

(٥٧) اقياس في الشرع الاسلامي ص ٣٦ - ٣٧ .

(٥٨) نيل الاوطار ٢٤٤/٥ - ٢٤٥ .

(٥٩) روى الدار قطني بإسناده عن ابن عمر انه ( نهى النبي (ص) عن  
بيع الكالي بالكالي ) ، : ( نيل الاوطار ١٧٦/٥ ، وسبل اسلام  
٤٣ ، وفيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف ) .

بالضمان ( وقيل حديث ( المتبايعان بالخيار ) •  
والجواب - أولا - أن التأريخ غير معلوم ، والنسخ لا يثبت بمجرد  
الاحتمال ، و - ثانيا - بأن الحديثين الأولين لا يصلحان للنسخ لضعف  
سندهما بالاتفاق ، وثالثا - على فرض التسليم بصحة السند ، فالنسخ  
لا يجوز ان يكون أقل قوة من المنسوخ ، وعلى فرض التسليم ، يجاب  
- رابعا - بأنه لا يوجد تعارض بينه ، وبين حديث « المتبايعان بالخيار » ومن  
شرط النسخ تحقق التعارض بين النسخ والمنسوخ ، وخامسا - بان من شرط  
النسخ عدم امكان الجمع بينهما ، وهنا يمكن الجمع بحمل الآية على  
العقوبات والحديث وارد في المتلفات (٦٠) •

(٧) التعارض بين حديث ( البيّنة على المدعى واليمين على من انكر )  
وحديث ( قضائه صلى الله عليه وسلم يمين وشاهد المدعى ) المتقدمين •  
ويدفع الحنفية ، ومن معهم التعارض بينهما بفقد ركن التعارض ، أو  
شرطه ، وهو المساواة بين الدليلين لأن الاولى على ما قالوا :- مشهور ،  
والثاني آحاد ، فيرد الآحاد بالمشهور •

يقول السرخسي : ( وكذلك الغريب من الآحاد اذا خالف السنة  
المشهورة فهو منقطع في حكم العمل به ، والغريب لا يظهر في مقابلة القوى ،  
ولهذا لم يعمل بخبر الشاهد واليمين لأنه مخالف للسنة المشهورة ، وهو :  
( البيّنة على المدعى ) من وجهين :

أحدهما - أن في هذا الحديث بيان أن اليمين من جانب المنكر •  
والثاني أن فيه بيان أنه لا يجمع بين اليمين ، والبيّنة ، فلا تصلح  
اليمين مَتَمِّمَةً للبيان بحال (٦١) •

(٦٠) نيل الاوطار ٢٤٥/٥ ، وحاشية كمال ابن ابي شريف على شرح  
المحلى -خ- وشرح القسطلاني ٦٤/٤ ، وسبل السلام ٢٧/٣ •

(٦١) اصول السرخسي ١/٣٦٦ - ٣٦٧ •

ويجاب عنه بعدة أجوبة ، منها :-

١ - ان النص الصحيح الصريح لا يعارض بالمعقول ، ولا اعتداد لعقد لا يوافق النص •

٢ - ان الاول عام والثاني خاص بالأموال فيخص العام بالخاص ، ويجعل العام محمولا على ما عدا الخاص •

٣ - وبأننا لا نسلم صحة الادعاء بكون حديث ( البيهقي على المدعى ) أقوى من الآخر من حيث السند بل الأمر بعكس ذلك (٦٢) •

وقد ذكر في نظم المتناثر أن الأول رواه خمسة عشر صحابيا ، وأصح طرقه حديث ابن عباس ، ثم حديث أبي هريرة ، وفيه أيضا ، وقد جاء من طرق كثيرة مشهورة ، بل ثبت من روايات صحيحة متعددة ، ونقل عن بعض المحدثين أنه لا مطلق لأحد في اسناده ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته (٦٣) •

(٨) دفع التعارض بين حديثي ( الشيبان أحق بنفسها ، وأيما امرأة تكلمت نفسها ) المتقدمين ، بترجيح الثاني على الاول لتصديره بأي وما الشرطيتين المقتضيتين لقوة العموم وترتب حكم البطلان عليه وتقرير البطلان ثلاث مرات ، فمقتضى اشتراط المساواة ، أو القول بركبتها يترك العمل بالحديث الاول •

(٩) ومثل تعارض قياس الشافعية الوضوء في وجوب النية على التيمم مع قياس الحنفية له على ازالة النجاسة في عدم اشتراط النية ، وركبتها ، بجامع كون كل منهما مطهرا ، وترجيح الاول بأن شبه الوضوء بالتيمم أزيد ، وقياسه اليه أقرب لاشتراك كون كل منهما مطهرا ، ومزيلا للحدث الحكمي ، بخلاف النجاسة (٦٤) •

(٦٢) راجع ص ٣٤٣ - ٣٤٤ لتخريج الحديثين •

(٦٣) نظم المتناثر ص ١٠٩ - ١١٠ •

(٦٤) انظر اللمع للشيرازي ص ٦٦ •



## المطلب الثاني

### دفع التعارض بفقد حجية أحد المتعارضين :

فإذا سلّمت الحجية عن أحد طرفي التعارض يبقى الطرف الآخر سالماً عن المعارضة ، لفقد الركن الأساسي للتعارض ، ويدخل تحت هذا صور كثيرة منها ما يلي :-

إذا سلّمت الحجية عن أحد الطرفين المتعارضين يبقى الطرف الآخر سالماً عن المعارضة

(أ) رد احد القياسين المتعارضين بأنه قياس مع الفارق ، أو أن الشبه بين الاصل والفرع غير موجود ، أو أن العلة لا تصلح لترتب ذلك الحكم عليها ، أو أنها منقوضة بكذا ، أو غير ذلك من قواعد العلة<sup>(٦٥)</sup> ووجوه الطعن في القياس .

فمثلاً : اذا قاس الشافعي الوضوء على التيمم في وجوب النية ، بجامع أن كلا منهما طهارة كما تقدم ، فللحنفية ، أن يعترضوا بأن القياس غير صحيح لوجود الفارق ، فان العلة في التيمم الطهارة بالتراب . فهو لكونه غير مزيل يحتاج اليها بخلاف الماء ، فانه بطبيعته مزيل للنجاسة فلا يحتاج الى النية ، فافترقا<sup>(٦٦)</sup> .

(٦٥) القواعد جمع قاذحة ، والقذح لغة : ما يؤثر ، وقذح فيه - كمنع :

طعن ، وفي الاصطلاح : ما يقذح في تأثير الادلة علة كانت او غيرها لتخلف الحكم عن العلة ( شرح المحلى مع حاشيتين البناني والشربيني ٢٩٤/٢ - ٣٣٧ ) .

ما يقذح من تأثير الادلة

(٦٦) المصدر السابق ، والابهاج على المنهاج ٦٨/٣ ، ٨٦-٨٧ ، ويجاب عن هذا - اولا - بان ضعف الطهارة لا تختص بالتيمم ، فان وضوء المستحاضة ومن به سلس البول ، وسلس المذي كذلك ، وثانيا - بان ضعف الطهارة لا يمنع من وجوب النية ، اذ تجب النية على

وكمعارض قياس الشافعي ، وقياس الحنفية المتقدمين - في استحباب تكرار مسح الرأس في الوضوء ، وعدمه ، فللشافعي دفع التعارض بينهما ، بوجود الفارق ، فإن ما يثبت القراءة أو الركوع أو السجود ورد بصيغة الأمر وليس فيه دلالة على التكرار على الأصح<sup>(٦٧)</sup> ، وما ثبت به الوضوء فقد ورد في أكثر طرقه التثليث والأمر به بحيث كاد أن يبلغ التواتر ، أو بأن القياس غير صحيح لورود النص به ، فقد روى الدارقطني<sup>(٦٨)</sup> بطرق مختلفة التصريح بذكر التثليث منها ما رواه بإسناده علي بن أبي طالب ( أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه ثلاثاً ، وقال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببت أن أرىكم )<sup>(٦٩)</sup> .

(ب) رد أحد الحديثين بالطعن في سنده ، أو بانه مخالف للقاطع أو انه منسوخ أو بان فيه انقطاعاً ظاهراً ، أو باطناً أو نحو ذلك ، فيسقطون به حجية أحد الطرفين ويبقى الآخر سالماً عن المعارضة<sup>(٧٠)</sup> .

من ذكرناه عند من يوجبها في مطلق الوضوء ، ومن امثلته : الاجارة عقد معاوضة فلا تنفسخ بالموت قياساً على النكاح وينقض هذا القياس بالنكاح ، فانه عقد معاوضة وينفسخ بالموت ، ويمكن الاجابة على هذا ، بعدم التسليم بكون النكاح عقد معاوضة ، وعلى فرضه بانه لم ينفسخ بالموت ، بل انتهت العلاقة بين الزوجين .

(٦٧) شرح التوضيح على التنقيح ٨٥/٢ .

(٦٨) هو علي بن عمر بن احمد ، المولود في ( دار قطن ) من احياء بغداد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٨٥ هـ ، امام عصره في الحديث ، واول من صنف في انقراءات من اهم مؤلفاته ( السنن - ط ) ( مفتاح السعادة ١٤/٢ ، والاعلام ١٣٠/٥ ، ومقدمة فيض التقدير ٢٨/١ ) .

(٦٩) سنن الدارقطني ٨٩/١ - ٩٣ .

(٧٠) راجع اصول اسرخسي ٣٥٩/١ - ٣٦٠ و ٣٦٥ - ٣٧١ ، ١١-٦/٢ و ٢٠ - ٢٢ .

مثاله : ما دفع الحنفية به التعارض بين حديث نقض الوضوء بمس الذكر الذي رواه ابو هريرة وبُسْرَة (٧١) وغيرهما ، وحديث عدم النقض به الذي رواه طلق ، ان حديث النقض سنده غير صحيح ، فيقول العلامة ابن الهمام : ( حديث ابي هريرة مضعف ايضا لأن في سنده يزيد بن عبد الملك (٧٢) ومما يدل على انقطاع حديث بسرة باطنا ان أمر النواقض مما يحتاج الخاص والعام اليه ، وقد ثبت عن علي - وغيره من الصحابة - أنهم لا يرون النقض منه (٧٣) فلو كان النقض منه ثابتا والحديث صحيحا لما وقع هذا الاختلاف وما دام ان الحديث كان مطعوننا يكون الحديث الثاني المعارض له صورة سالما عن المعارضة حقيقة لفقد ركن التعارض وهو حجة المتعارضين ، ولهذا قالوا بعدم نقض الوضوء بمس الذكر (٧٤) ومنه دفع الشافعية التعارض بينهما بأن الحديث الثاني - الدال على عدم النقض - منسوخ ؛ لأن اسلام بسرة متأخر عن اسلام طلق ، فان طلقا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم اول الهجرة عند بناء مسجد قباء بالمدينة (٧٥) وذلك بعد تصحيحهم سند الحديث

---

(٧١) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية زوج المغيرة كانت من المهاجرات روت عن النبي (ص) وروى عنها عروة وابن المسيب وغيرهما ( الاصابة ٢٥٢/٤ ) .

(٧٢) هو : يزيد بن عبد الملك النوفلي ، المدني ، المتوفى سنة ١٣٧هـ ، ضعفه احمد ، وقال ابن عبد البر : اجمع على تضعيفه ( ميزان الاعتدال ٤٣٣/٤ وتهذيب الاسماء واللغات ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وطبقات خليفة بن خياط ص ٢٦٩ ) .

(٧٣) فتح القدير ٣٧/١ - ٣٨ ونيل الاوطار ٢٣٤/١ .

(٧٤) المصدر السابق الاول .

(٧٥) نيل الاوطار ٢٣٣/١ ويقول : ( ولكن هذا ليس دليلا على النسخ عند المحققين من ائمة الاصول ) .

الاول كما صرح به أئمة الحديث وحفاظه<sup>(٧٦)</sup> فيكون الحديث الاول المفيد لبطلان الموضوع به سالما عن المعارضة لفقد حجية معارضه بكونه منسوخا ، أو لأنه - لكون راويه متأخرا - يكون أقرب من الاول من بقاء حكمه ، والأول لكونه مقدما أقرب الى كونه منسوخا ولهذا يرجحون حديث نقض الموضوع به .

(ج) واذا كان التعارض بين الاجماعين او الاجماع المنقول آحاداً ، مع غيره من الكتاب ، أو السنة ، فيدفع التعارض بفقد الحجية في احد الاجماعين ، او الاجماع لسبق الخلاف فيه من السلف او بنحو ذلك .

وبهذا يرد كثير من الاجماع التي ادعت لابطال مذهب المخالف من غير تدقيق واضرب على سبيل المثال نموذجا واحدا .

وهو : أن الحنفية ذهبوا الى تحريم ذبيحة ترك التسمية عليها عمدا وادعوا اجماع من قبل الشافعية على تحريمها ، يقول المرغيناني<sup>(٧٧)</sup> : وان ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها ناسيا أكل وقال الشافعي ان في الوجهين ، وقال مالك : لا يؤكل في الوجهين ، والمسلم

---

(٧٦) منهم قال الترمذي عن البخاري هو عندي صحيح رواه الحاكم من طريق سعد بن ابى وقاص ، وصححه ابو زرعة ، واندارقطني والطبراني ، وغيرهم ، واوصله بعضهم الى درجة التواتر ومنهم السيوطي ، ونقل ابن الرفعة عن القاضي ابى الطيب انه رواه (١٩) صحابيا وذكره الكتاني من المتواترات ايضا ( نظم المتناثر ص ٤٦ - ٤٧ وفيض القدير ٢٢٨/٦ والمعلل ١٢٤/١ ) .

(٧٧) المرغيناني هو علي بن ابى بكر الامام العلامة الفرغاني برهان الدين من اكابر الفقهاء الحنفية ولد سنة ٥٣٠ هـ وتوفي ٥٩٤ هـ كان حافظا مفسرا محققا ادبيا مجتهدا من اصحاب الترجيع من مؤلفاته ( كفاية المنتهى نحو ٨٠ مجلدا ثم اختصره في مجلدين ) ( طبقات طاش كوبرزاده ص ١٠١ والاعلام ٧٣/٨ ) .

والكتابي في ترك التسمية سواء ، وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي •

وهذا القول من الشافعي مخالف للاجماع ، فانه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية ناسيا ، فمن مذهب ابن عمر انه يحرم ومن مذهب ابن عباس انه يحل بخلاف متروك التسمية عامدا ولهذا قال ابو يوسف ومشايخ رحمهم الله : ان متروك التسمية عامدا لا يسع فيه الاجتهاد ، فلو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذ ؛ لكونه مخالفا للاجماع<sup>(٧٨)</sup> •

هذا وقد ادعى الاجماع المرغيناني وابو يوسف ومشايخ الحنفية وقرره قاضي زاده صاحب التكملة<sup>(٧٩)</sup> ، وصاحب العناية وغيرهم من الحنفية ، مع ان الاجماع لا سند له صحيح اصلا بل ونقل خلاف من سبق الشافعية كثير من المحققين كالمقدسي<sup>(٨٠)</sup> ، والقرطبي<sup>(٨١)</sup> ، والمناوي<sup>(٨٢)</sup> ، والشوكاني ، فيقول : ( استدل به على مشروعية التسمية وهو مجمع على ذلك وانما الخلاف في

---

(٧٨) انظر تكملة فتح القدير مع الهداية ٨/٥٤ - ٥٦ يقول صاحب العناية مقررا بما قاله المرغيناني ( واما ما شنع به المصنف رحمه الله بكون ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فواضح ) •

(٧٩) وهو شمس الدين احمد بن قودر المعروف بقاضي زاده افندي قاضي عسكر المتوفي سنة ٩٨٨ هـ ، الذي كمل فتح القدير شرح الهداية من مبحث الوكالة الى الاخير من الجزء ٦ - ٨ ( انظر تكملة الهداية ٨/٥٤ - ٥٥ ) •

(٨٠) المغني لابن قدامة المقدسي مع الشرح الكبير ١١/٥٨ - ٥٩ •  
(٨١) يقول : ( القول الثاني ان تركها عامدا او ناسيا يأكلها وهو قول الشافعي والحسن وروى ذلك عن ابن عباس ، وابى هريرة وطاوس ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، وعكرمة - وغير ذلك ممن يطول ذكرهم - ونسبه الى الامام مالك ) ، ( القرطبي ٧/٦٤ - ٦٧ ) •

(٨٢) انظر فيض القدير بشرح الجامع الصغير ٣/٥٥٩ - ٥٦٠ •



كونها شرطاً في حل الأكل، فذهب ابو حنيفة، وأصحابه، واحمد، وإليه ذهب القاسمية والناصر<sup>(٨٣)</sup> والثوري<sup>(٨٤)</sup> - وغيرهم - الى انها شرط وذهب ابن عباس وابو هريرة ، وطاووس ، والشافعي - وهو مروي عن مالك واحمد - الى انها سنة فمن تركها عمداً او سهواً لم يقدح في صحة الأكل<sup>(٨٥)</sup> ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فبعد سبق الخلاف من هؤلاء العظماء كابن عباس جبر الامة ، وابي هريرة حافظ الامة المدعو له بالحفظ من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكالامام مالك فقيه الامة وطاووس من كبار ففهاء التابعين - تنخرم اسس الاجماع وتزيف دعواه ، ويرد الحكم بنقض الحكم به .

( د ) تعارض القياس والاستحسان او خبر الواحد ، او بينه وبين المصلحة المرسله ، او غيرها من الأدلة المختلف فيها ، ويدفع التعارض فيها بفقد ركن التعارض ، وهو عدم حجة الاستحسان عند الشافعية ، او عدم حجة المصلحة كما عندهم والحنابلة والظاهرية ، وكذا في القياس كما عند الظاهرية ، وهكذا تعارض دليل متفق عليه ، كخبر الواحد مع المختلف فيها ، كقول الصحابة أو نحو ذلك .

ودفع التناهي بين متعارضين يكون بتفسير أحد النصين المتعارضين او

(٨٣) هو ناصر بن الحسن بن الحسيني الديلمي المتوفى سنة ٤٤٤هـ ومفسر من ائمة الزيدية ، وشجعانهم ، دعا لنفسه بالامامة ، له كتاب في التفسير ٤ أجزاء ، راجع : (الذريعة ٤/٢٢٥ ، والاعلام ٨/٣١٠) .

(٨٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ولد سنة ٩٧ ونشأ في الكوفة ، وتوفي سنة ١٦١هـ بالبصرة ، امير المؤمنين في الحديث وكان سيد زمانه في علوم الدين ، من مؤلفاته ( الجامع الكبير ، والجامع الصغير في الحديث ) . ( راجع دول الاسلام ١/٨٤ ، وابن خلكان ٢١٠/١ والاعلام ٣/١٥٨ ) .

(٨٥) نيل الاوطار ٨/١٤٠ .

بتأويله بحيث لا يبقى التناقض بينهما ، وعلى هذا مشى جمهور المفسرين  
وشراح الأحاديث عندما توهم التعارض بين النصين .

فمن أمثلة ذلك ما يلي : -

أ - قوله تعالى : ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ) (٨٦) .

ب - قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يدخل الجنة قاطع رحم ) (٨٧) .

ج - ( لا يدخل الجنة من لا يؤمن جاره بوائقه ) (٨٨) .

الى غير ذلك مما يفيد ظاهره خلود مرتكب الجرائم عدا الشرك في  
النار وعدم دخوله الجنة فانه يتعارض مع قوله تعالى ( ان الله لا يغفر أن  
يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) (٨٩) ، مع انعقاد الاجماع ، وعدم  
مخالفة من يعتقد به على ان المؤمن لا يخلد في النار ويدخل الجنة ، ولو  
ارتكب الكبائر ، أو أصر على الصفات عدا الكفر (٩٠) .

ويدفع التعارض بينهما بتفسير المتعارضين تفسيراً يزيل التناقض بينهما

---

(٨٦) سورة النساء ٩٣/٤ .

(٨٧) رواه الشيخان واحمد وابو داود ( فيض القدير مع الجامع الصغير  
٤٤٨/٦ ) .

(٨٨) رواه الامام مسلم في صحيحه عن ابي هريرة ( انظر صحيح مسلم  
بشرح النووي ٣٣١/١ والمصدر السابق والبخاري في الادب ،  
والسيوطي في الجامع الصغير ) .

(٨٩) سورة النساء ٤٨/٤ .

(٩٠) شرح عبدالسلام على الجوهرة مع حاشية الامير ص ١٤٧ - ١٤٨ .  
ونظم المتنائر ص ١٥٤ ) فقد ذكر الكتاني انه بلغ درجة التواتر روى  
عن اكثر من اربعين صحابيا ونقل عن جلال الدين السيوطي ان القول  
بعدم تخليد المؤمن العاص في النار زائد على حد التواتر ، وقال  
العلامة ابن تيمية : ( وقد اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
يخرج منها - يعني من النار - من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان ) .

بما يوافق اللغة وتعضده الأدلة •

فيقال معنى قوله تعالى ( من قتل النخ ) من ارتكب هذه الجريمة جزاؤه جهنم ما كاث فيها مدة طويلة<sup>(٩١)</sup> ثم يخرج منها ، فهذا ينتفى التعارض بينهما اذ الخلود المجمع على عدمه للمؤمن هو الذي بمعنى البقاء فيها ، وعدم الخروج منها ، فاختلف الحكماء باختلاف التفسيرين ، أو معناه من قتل مؤمنا لايمانه وقالوا ؛ لأن تعليق الحكم على المشتق يدل على علة مأخذ الاشتقاق ، ومن فعل هذه لاشك في كفره ، فلا تخالف الآية الاخرى ، ولا الاجماع<sup>(٩٢)</sup> • أو معناه من ارتكب هذه الجريمة بغير حق مستحلا اياها أو مستخفا بفعلها<sup>(٩٣)</sup> يستحق الخلود والبقاء فيها ، لانعتقاد الاجماع على ان مستحل المحرم عليه وما علم من الدين بالضرورة حرمة - والقتل كذلك - كافر فيندفع التعارض ايضا ، لاختلاف النسبة بينهما باختلاف الموضوع ، او معناه ... فجزاؤه جهنم ان أصر عليه ولم يتب حتى وافى أجله ، ولاقى ربه ، على الكفر بشئوم معاصيه<sup>(٩٤)</sup> ، هذا من طرف الآية الاولى ، أو من الطرف الاول •

واما من الطرف الثاني ، فمعنى الحديث الاول - والله أعلم - : لا يدخل قاطع رحم الجنة التي اعد الله لوصالي الرحم ، أو معناه ، لا يدخل الجنة مع انصافه بذلك الوصف بل يصفى من خبثه بالتعذيب ، او

---

(٩١) اذ قد ورد الخلود بمعنى المكث الطويل وعدم التأييد كقوله تعالى :  
( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، وقال زهير :  
الا لا أرى على الحوادث باقيا ولا خالدا الا الجبال الرواسيا  
( تفسير القرطبي ٣٣٥/٥ ) •

(٩٢) العقائد النسفية ، مع شرح التفتازاني عليه مبحث المعاد •

(٩٣) نقل القرطبي ذلك عن ابن عباس ٣٣٤/٥ - ٣٣٥ •

(٩٤) هذا الوجه للقرطبي ( المصدر السابق ) •

بالعفو ، أو لا يدخل الجنة مستحلها ، أو ... ان أدته قطيعته الى سوء الحاتمة ، اعاذنا الله منه<sup>(٩٦)</sup> ، ومعنى الحديث الثاني : لا يدخل الجنة من لا يؤمن . جاره سوءه وفساده ، لأن ذلك من علامة سوء عقيدته ، لاسيما ، وقد صرح به الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : ( والله لا يؤمن - ثلاثا - الحديث )<sup>(٩٦)</sup> لا يدخل الجنة المعدة لمن قام بحقه ، أو أن استحل السموة مع الجار ، ومعنى آخر ، وهو : أن ذلك المذكور من عدم دخوله الجنة ، او خلوده في النار جزاء من فعل هذه الجرائم من حيث فعله والمعاملة معه بالعدل ، وهذا لا ينافي أن يغفر الله سبحانه ما شاء من الذنوب صغيرة ، أو كبيرة لمن شاء من العاصين الى غير ذلك من التأويل ، والله اعلم<sup>(٩٧)</sup> .

### المطلب الثالث

### دفع التعارض بفقد شرط من شروط التعارض :

وفقد الشرط أعم من ان يكون من الشروط الثمانية المتقدمة في شروط التناقض ، أو من غيرها ، بناء على تساوى التعارض والتناقض ويكون لذلك صور : -

( الصورة الاولى ) بيان اختلاف زمان مقتضى الدليلين حقيقة كما عند

(٩٥) ذكر اكثر هذه الوجوه المناوى ، راجع : ( شرح الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٤٤٨/٦ ) .

(٩٦) اخرجه الشيخان عن ابي هريرة ( المصدر السابق ) .

(٩٧) الاولى من هذه التأويلات الاخير الذى حاصله عدم وجود التعارض في الاساس لان قوله تعالى ( ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ) لا ينافي العفو . وليس فيه ما ينافي قبول توبته ان تاب ، ولا ينافي الاجماع على عدم خلود المؤمن في النار لان هذا مبني على عفو الله تعالى ولطفه ، فان الجزاء على الفعل شيء وعفوه تعالى شيء آخر . ( فيض القدير ٤٤٧/٦ - ٤٤٩ ) .

الجمهور أو حقيقة ، ودلالة عند الحنفية كما تقدم •  
 فيه يدفع التعارض بين جميع الآيات والأحاديث النسخة والمنسوخة  
 على التقديرين ، وسيأتي •  
 ( الصورة الثانية ) دفع التعارض ببيان تغاير الموضوع او المحمول ،  
 او المكان ، او نحو ذلك •

من أمثلة ذلك : ما تقدم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 استقبال القبلة واستدبارها ببول ، أو غائط ، ومن ( انه صلى الله عليه وسلم  
 بان مستقبل بيت المقدس ومستدبر الكعبة ) على ما رواه ورآه ابن عمر  
 ( رضى الله عنه ) في دفع التعارض بينهما بحمل الاول على من يكون في  
 الصحراء ، ولا يؤمن من رؤية عورته • وحمل الثاني على  
 من يكون في الأنبية فحاصل الدفع يكون باختلاف مكانيهما ،  
 وكذلك يدفع التعارض بين قوله تعالى : ( واذ تخلق من الطين كهيئة  
 الطير ) (٩٨) خطابا لسيدنا عيسى عليه السلام (٩٩) الذى اطلق فيه الخلق  
 على ما فعله عيسى عليه السلام وقوله تعالى : ( أنتم تخلقونه ام نحن  
 الخالقون ؟ ) (١٠٠) وغيره مما ينفي الخلق من غير الله تعالى ، ببيان تغاير  
 المحمول ، لأن الخلق في الاولى بمعنى التصوير وفي الثانية بمعنى اليجاد  
 من العدم الى الوجود ففقد بينهما وحدة المحمول الذى هو من شروط  
 تحقق التعارض ، الى غير ذلك •

- 
- (٩٨) سورة المائدة ١١٠/٥ ، والقرطبي ٣٦٢/٦ - ٣٦٣ •  
 (٩٩) هو عيسى بن مريم احد الانبياء الكرام ورابع الرسل اولى العزم  
 ورد ذكره في آيات من القرآن الكريم ، من اهم معجزاته : احياء الموتى ،  
 وولادته بلا أب ونطقه يوم ولادته ب ( اني عبد الله أتاني الكتاب  
 وجعلني نبيا ٠٠ ) ومن ولادته تبدأ السنة الميلادية البالغة الآن  
 ١٩٧٤ ورفع الله تعالى يقينا ، هو روح الله تعالى وكلمته القاها على  
 مريم •  
 (١٠٠) سورة الواقعة ٥٩/٥٦ والقرطبي ٢١٦/١٧ •



### المبحث الثالث

دفع التعارض بترتيب الأدلة ، وتقديم

بعضها على بعض مرتبة :

نتكلم في هذا المبحث عن ترتيب الأدلة ، وتقديم بعضها على بعض ،  
وفيه يبحث عن تقديم الاجماع على غيره ، ثم الكتاب ثم السنة ، ثم  
عهوماتهما ، ونقاش حول تقديم الاجماع على الكتاب او الكتاب عليه .

ومما يدفع به التعارض ، ويستخلص به منه تقديم بعض الأدلة على بعض آخر منها •

فإذا توهم التعارض بين الدليلين فأكثر وكان رتبة أحدهما أقدم من الآخر أو لأحدهما قوة لا توجد في الآخر قالوا بتقديم الأقدم رتبة ، والأقوى دلالة على غيرهما ، ولهذا تراهم خصصوا قبل مبحث التعارض مبحثا في ترتيب الأدلة ، ودفع التعارض بتقديم بعضها على بعض<sup>(١)</sup> ، فنحن نتكلم في هذا المبحث عن كل من الأمرين : ترتيب الأدلة ، وتقديم بعضها على بعض عند التعارض<sup>(٢)</sup> •

( الأمر الاول ) دفع التعارض بترتيب الأدلة بعضها على بعض •  
وقد ذكره كثير من الأصوليين ، بل كاد أن يتفق الجمهور على مقتضاه ، وإن اختلفت عباراتهم فيه •  
فنقول : يجب على المجتهد أمور :-

(١) ان يرد نظره الى النفي الأصلي قبل ورود الشرع ثم يبحث عن

---

(١) المستصفى ٢/٣٩٢ - ٣٩٤ ، والفقيه والمتفقه ٢/٢٢٠ - ٢٢٢ •

(٢) والفرق بين دفع التعارض بترتيب الادلة وبين دفعه بتقديم بعضها على بعض هو ان الاول يكون في الاكثر عند التعارض بين الجنسين من الادلة كالنص والاجماع مثلا ، واما التقديم فيكون بين النوعين كأنواع الدلالات مثلا • والفرق بينها وبين الترجيح هو أن الترجيح اعتراف بتدافع كل منهما الآخر ومقاومته له كخصمين متقاومين ، أما في ترتيب الادلة فلا ينظر الى المخالف اصلا •

واما دفع التعارض بتقديم بعضها على بعض ففي الحقيقة انها داخل في باب الترجيح ولكن ذكره هنا يكون من قبيل تخصيص قسم منه بالذكر او بالتقديم او بتسميته باسم خاص ، لا خلاف في جواز هذا •

الأدلة السمعية المغيرة ، فينظر - (٢) أول شيء في الاجماع - ثم ينظر - ،  
 (٣) في الكتاب - (٤) والسنة المتواتر ، وهما على رتبة واحدة<sup>(٣)</sup> ، وينظر  
 بعد ذلك - (٥) الى عمومات الكتاب وظواهره ، ثم ينظر - (٦) في مخصصات  
 العموم من أخبار الآحاد - (٧) ومن الأقيسة ٠٠٠ فان تعارض قياسان ، او  
 عمومان ، او خبران طلب الترجيح الخ<sup>(٣)</sup> .

وفي هذه العبارة نص على ترتيب الأدلة وتقديم المتقدم رتبة على  
 المتأخر منها عند التعارض ، وان الاول هو الحجة ولا ينظر الى الثاني كطرف  
 معارض ، وبهذا الصدد يقول الخطيب البغدادي : قال : محمد بن ادريس  
 الشافعي رضى الله عنه : ( الاصل قرآن ، أو سنة ، فان لم يكن فقياس  
 عليهما ٠٠ والاجماع اكثر<sup>(٤)</sup> ) من الخبر المنفرد ، والحديث على ظاهره  
 - ثم يقول بعد كلام - قلت : الذي ذكره الشافعي اصل جامع لأدلة الشريعة ،  
 وكيف ترتب طرقها ، وتستنبط احكامها ، فيجب على العالم اذا نزلت به  
 نازلة ان يطلب حكمها في كتاب الله ، وسنة نبيه ، فينظر في منطوق النصوص ،  
 والظواهر ، ومفهومها ، وفي افعال الرسول صلى الله عليه وسلم واقراءه<sup>(٥)</sup> .  
 وبعد هذا نذكر ما قالوا بتقديمه على غيره وهو يكون كالآتي :-

(الاول) - دفع التعارض بتقديم الاجماع على غيره من النصوص سواء  
 كان كتابا او سنة ، متواترة أو آحادا ، وسواء كان قطعيا ، أو ظنيا دلالة أو  
 سندا ، او سندا ، ودلالة ، وذلك بقرينة اطلاقهم الاجماع من غير تقييد له

(٣) المستصفى ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٤ .

(٤) والظاهر ان المراد بالاكتر الاقدم أو الاقوى وان المراد به الاجماع  
 السكوتي او الاجماع القولي المنقول بطريق الآحاد بين القولين ،  
 والا فان الاجماع الصريح أو الاجماع المنقول بطريق التواتر فلا  
 اشكال ، ولا خلاف في تقديمه على الخبر المتواتر ايضا .

(٥) انظر الفقيه والمتفقه ٢/ ٢٢٠ - ٢٢٢ .

بنوع خاص ، او قسم منه ذهب الى هذا جمهور الاصوليين ومنهم الغزالي  
والمقدسي وابن السبكي ، والمحلى<sup>(٦)</sup> ومن الحنفية الانصارى ومحب الله بن  
عبد الشكور في المسلم وشرحه<sup>(٧)</sup> وصاحب التحرير والكوكب المنير<sup>(٨)</sup>  
واستدلوا اولاً - بأن الاجماع قطعي ليس فيه احتمال خلاف ذلك الحكم -  
وذلك للأدلة الدالة على حجية الاجماع وعصمتهم عن الخطأ بخلاف  
النصوص فأكثرها ظني فيه احتمالات كثيرة فيقدم ما ليس فيه احتمال على ما  
فيه احتمال ، و - ثانياً - بأن النصوص قابلة للنسخ عندما علم التاريخ بخلاف  
الاجماع ، ففي المستصفى ( فان وجد في المسألة اجماعاً ترك النظر في الكتاب  
والسنة فانهما يقبلان النسخ ، والاجماع لا يقبله ، فالاجماع على خلاف  
نص في الكتاب او السنة دليل قاطع على النسخ ، اذ لا تجتمع الامة على  
الخطأ )<sup>(٩)</sup> .

وبمثله صرح الآمدي وابن الحاجب ، الا انهما ادخلاه في باب  
الترجيح<sup>(١٠)</sup> ، ولكن هذا القول باطلاً ليس بسليم وسيأتي ذلك عند بيان  
الرأي الراجح المختار<sup>(١١)</sup> .

وذهب جماعة - ومنهم الامام الشافعي ، والخطيب البغدادي<sup>(١٢)</sup> ، وابو

(٦) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٢٠١ و ٣٧٥ و ٣٦١ .

(٧) فواتح الرحموت شرح الثبوت ٢/٢٩٣ ، ويقول عبد الشكور - بصدد  
قطعية دلالة - ( لنا اتفاقهم على القطع بتخطئة المخالف للاجماع من  
حيث هو اجماع وتقديمه على القاطع ) .

(٨) انظر شرح الكوكب ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٩) المستصفى ٢/٣٩٢ . وشرح المحلى ٢/٢٠١ و ٣٧٥ ، ٣٦١ .

(١٠) الاحكام للآمدي ٤/٢٣٤ وشرح المختصر للقاضي عضد الدين ٢/  
٣١٢ - ٣١٥ .

(١١) انظر ص ٤٨٣ - ٤٨٦ عندنا .

(١٢) انظر الفقيه والمتفقه ٢/٢٢٠ - ٢٢٢ .

اسحاق الشيرازي<sup>(١٣)</sup> - الى ان النص القطعي مقدم على الاجماع ، فينظر  
اولا في الكتاب ومثله السنة المتواترة فان وجد نص فيهما على حكم مسألة  
لا ينظر الى غيره من الدليل واليه يشير ظاهر كلام الامام الشافعي المذكور .  
ونمسكوا في ذلك بعدة أدلة اهمها ما يلي :-

( الدليل الاول ) الاستدلال بقصة معاذ بن جبل<sup>(١٤)</sup> التي حاصلها انه  
رضي الله عنه - لما سأله النبي بماذا تحكم ؟ حينما ولاه قاضيا الى اليمن -  
قال ( احكم بكتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالاجتهاد -  
الأعم من القياس والنظر في النصوص ، المراد به الاول فقط<sup>(١٥)</sup> ) فأقره النبي  
صلى الله عليه وسلم وقال : ( الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على

#### (١٣) اللمع ص ٧٠ .

(١٤) معاذ بن جبل الانصاري الخزرجي ابو عبد الرحمن احد السبعين الذين  
شهدوا عقبه من الانصار وشهد بدرا ، والمشاهد كلها ، بعثه الرسول  
(ص) قاضيا الى الجند من اليمن ، وقال (ص) فيه : ( اعلمهم بالحلال  
والحرام معاذ بن جبل ، توفي سنة ١٨ هـ عن عمر ٣٨ سنة بناحية  
الاردن ( الاستيعاب ٣/ ٣٥٥ - ٣٦١ ) .

(١٥) حاصل هذا الكلام ان قول معاذ ( اجتهد برأبي ، ولا آلو ) يشمل  
كلمة الاجتهاد المنبئ عن التعب والكد والنظر في الدليل لاجل معرفة  
الحكم الشرعي القياس ، والكتاب والسنة والاجماع وترجيح  
الدلة والجمع بينهما ، فحمله جمهور اهل العلم على القياس مرادا  
به الخصوص ، واما اهل الظاهر والشيعة لما انكروا حجية القياس  
حملوه على النظر في استنباط الاحكام ، والصحيح هو الاول اذ لو  
حمل على الاول او الاعم منهما يلزم التكرار بلا فائدة ؛ لانه ذكر  
في الكتاب وانتقل الى السنة بعد أن لم يجد ثم الى الاجتهاد بعد فقد  
النص في السنة فالقول بعد ذلك بالنظر في النص يكون تكرارا مخلا  
ومعاذ أجل من هذا ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - اعلى من  
ان يقره على هذا ( انظر ملخص ابطال القياس والاستحسان لابن  
حزم ص ١٢ - ١٨ ، والقياس حقيقته . وحجيته لمصطفى جمال  
ص ٦١ - ٧٥ ، والانموذج ص ١٠٤ - ١١٩ ) .



ما يرضى رسول الله<sup>(١٦)</sup> وجه الدلالة ان معاذ ذكر الكتاب في اول ما يجب الرجوع اليه عند ارادة بيان الحكم الشرعي واستنباطه من الأدلة والرسول صلى الله عليه وسلم أقره على ذلك ، فيكون هذا دليلا على تقديم النص على غيره •

ويجب بأن الاجماع انما يتحقق بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلا دلالة فيه لما ذكرتم ، والأدلة الكثيرة المتضافرة الدالة على حجية الاجماع تقدم الاجماع على الكتاب والسنة ، لقطعته دونهما ، وعدم احتمال النسخ فيه ، دونهما<sup>(١٧)</sup> •

( الدليل الثاني ) : ان حجية الاجماع انما تثبت بالنص من الكتاب والسنة فهو أصل له فلا يجوز تقديم الاجماع الذي هو فرع للنص على أصله الذي هو النص •

---

(١٦) روى الخطيب البغدادي الحديث بعدة طرق منها ما قال : ( أنا

الحسن بن ابي بكر وعثمان بن محمد العلاف ، قال : أنا محمد بن عبدالله بن ابراهيم الشافعي ، في جعفر - يعني ابن محمد بن شاذان الصايغ - نا عثمان ، نا شعبة ، اخبرني ابن عون قال سمعت الحارث ابن عمرو ابن اخي المغيرة بن شعبة يحدث عن ناس من اصحاب معاذ من اهل حمص عن معاذ رضي الله عنه ( ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن الحديث راجع ( الفقيه والمتفقه المجلد الثاني ص ١٥٤-١٥٥ ) وقد شكك مصطفى جمال في صحة الحديث ، تابعا في ذلك ابن حزم ، وامثاله ، مؤيدا رأيه بكلام جماعة من المستشرقين مثل ( جولد تسهير ) المستشرق اليهودي المجري الحاقدا على الاسلام ، وبعض من المؤرخين ، بان الحديث لا يصح لان الناس من اصحاب معاذ مجهولون وتشكيكه مردود باتفاق جماهير الاصوليين على العمل بموافقه وبما قاله الغزالي ( ان الحديث مما تلقته الامة بالقبول ) فلا حاجة الى تصحيح السند •

(١٧) ارشاد الفحول ص ٧٥ •

ويجاء عليه بأن كونه فرعاً إنما هو لنصوص مخصوصة كقوله تعالى :  
« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ۝۝۰ الآية ) وقوله صلى الله  
عليه وسلم ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) وغيرهما مما يدل على حجية  
الاجماع ، لا أن الاجماع فرع لجميع النصوص ، ولا النصوص المعارضة  
له ، حتى يلزم تقديم الفرع على الأصل (١٨) .

### ( التوفيق بين الرايين )

والحق ، أن القول بتقديم الكتاب والسنة مطلقاً على جميع انواع  
الاجماع ليس بسليم كما ان القول بتقديم جميع انواع الاجماع ليس  
بسدید ، بل الصحيح الذي أراه انه يقدم بعض انواع الاجماع كاجماع  
الصحابه القولى ، او السكوتى المنقول نقلاً متواتراً فهو مقدم على جميع  
النصوص المتعارضة ولو قطعية ، وكذلك اجماع جميع الأمة القولى في اي  
عصر ان تحقق وعليه يحمل القول بتقديم الاجماع على النصوص مطلقاً ،  
وبه يقيد ما روى منهم من اطلاق تقديم الاجماع على النصوص (١٩) .  
وبعض النصوص القطعي يقدم على بعض انواع الاجماع كالاجماع  
السكوتى (٢٠) او القولى ، المنقول بالآحاد ، واجماع لم يتحقق عدم وجود  
المخالفة فيه ، وعليه يحمل القول بتقديم النص على الاجماع مطلقاً وبذلك  
يفيد اطلاق ما ورد منهم من تقديم النص مطلقاً على الاجماع ، جمعاً بين  
القولين - والله أعلم .

الثاني - النصوص القطعية من الكتاب أو السنة :

فإذا حاول المجتهد بيان حكم مسألة من المسائل الشرعية، ووجد حكمها

---

(١٨) المستقصى ١٢٣/٢ - ١٢٤ .

(١٩) بقرينة ان القائلين بتقديم الاجماع لا يرون كون الاجماع السكوتى  
حجة ولا الاجماع المنقول آحاداً ، كما ان بعض العلماء ينفون الاجماع  
بعد القرنين : الاول والثاني .

فيها - فلا يحتاج الى غيرها من الأدلة ، وان تعارض لهما غيرها من القياس ،  
أو السنة الآحاد ، أو الظاهر من الكتاب أو السنة ، فيحكم بسقوط تلك الأدلة  
بالنصوص القطعية •

اما اذا عارض احد النصوص القطعية نصا آخر كذلك فانه يجمع  
بينهما ان امكن ، والا يحكم بالنسخ ان علم المتقدم منهما ، ثم يحكم  
بسقوطهما والرجوع الى غيرهما ، وهذا ما ذهب اليه اكثر الاصوليين ، القائلين  
بان الكتاب والسنة متساويان عند تعارضهما • وقيل عند تعارض الكتاب  
والسنة المتواترة من القطعيين ، أو الظنين دلالة يقدم الكتاب ، لأنه اشرف ،  
ولقصة معاذ رضى الله عنه : وقيل تقدم السنة ؛ لقوله تعالى : ( لتبين للناس  
ما نزل اليهم ) (٢١) •

وجه الدلالة ان السنة هي المينة للكتاب ، أو ان المبين هو الرسول صلى  
الله عليه وسلم وبيانه يكون بالسنة ، فلهذا تقدم السنة اذا كانت متأخرة •

والأصح هو القول الاول ، لأن كلا منهما ثبتت حجتيه بطريق القطع

(٢٠) لان الاجماع السكوتي غاية ما فيه عدم العلم بالمخالف ، ولا يلزم  
من عدم العلم بالشيء عدمه ولان بعض ما ينقل بصورة الاجماع  
ليس دقيقا كما مرت الاشارة اليه مرارا ، ولهذا كثيرا ما يذكر الامام  
الشافعي من هذا الاجماع ويعبر عنه بـ ( وان لم نعلم فيه مخالفا )  
أو نحو ذلك ، ولهذا نرى الفقهاء حينما يستدلون على حكم شرعي  
يقدمون النص احيانا والاجماع في حين آخر راجع ( ارشاد الفحول  
ص ٧٣ ، ونيل الاوطار ٨٣/١ وفتح القدير ٥٤/٨ - ٥٥ ، والام ١/  
٢٣ ، والاقناع ٩١/١ ، ١٨٣ - ٢٠٢ ، ١١٥/٢ - ٢٣٢ ، وشرح  
المنهج هامش البجيرمي ٢/٤ ، ٣٤٣/٤ ) •

(٢١) سورة النحل ٤٤/١٦ •

الحاشية  
للمع  
العلم بالشيء  
كعدمه

فلا فارق بينهما ، وكونه اشرف لا يستلزم تقدمه ، الا يرى ان سورة الاخلاص اشرف من غيرها ولا تقدم في الاستدلال بها على غيرها عند المعارض وذلك لأن المدار على الحجية فهما متساويان فيها ، كما انه لا دلالة في قصة معاذ لأن الاجماع لم يوجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقال قرر الرسول على تقديم الكتاب عليه كما وتناقش الآية بأنه لا دلالة فيها على المقصود ؛ اذ انه لا دلالة فيها على الحصر لعدم ذكر المبين به فيجوز ان يكون وحيا متلوا وغير متلو لوحى متلو أو غير متلو ، كما انه معارض بان القرآن تبيان لكل شيء وكما انه لا خلاف في تقديم سنة تكون مينة أو مفسرة للكتاب (٢٢) .

(الحدوث)

(الثالث) - عموم الكتاب وظواهره : يدل على ذلك حديث معاذ المتقدم ذكره ، لأن قوله ( فان لم أجد ) المقدر في كلام معاذ رضى الله عنه بقريئة سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم منه « فان لم تجد » يشمل القطعي ، والظني ، لأن تقديره : فان لم أجد شيئاً في الكتاب ، أو لا وجود لشيء فيه ، وعلى التقديرين يشمل القطعي ، والظني .

(الرابع) - عموم الاحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وظواهرها كما تقدم .

(الخامس) - خبر الآحاد الصحيح اسناده القطعي دلالاته .

(السادس) - خبر الآحاد الصحيح اسناده والظني دلالاته .

(السابع) - الاجماع النطقي المنقول بطريق الآحاد ، ثم الاجماع

(٢٢) شرح الكوكب المنير ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . وانظر ارشاد الفحول ص ٢٧٣ .

السكوتي كذلك ، او الاجماع الشاذ فيه الواحد (٢٣) .  
(الثامن) - القياس ، وذلك يختلف بحسب تفاوت درجاتها كما  
سيجيء (٢٤) .

(التاسع) - اقوال الصحابة وفتاواهم المشهورة بلا ذكر خلاف .  
(العاشر) - غيرها من الأدلة المختلف فيها كالاستصحاب او الاستحسان ،  
والمصالح المرسله ونحو ذلك .

( الامر الثاني ) دفع التعارض بتقديم بعض الادلة على بعض آخر منها :  
وهو أعم من الاول فيشمل ما تقدم من دفعه بترتيب الأدلة ويزيد عليه  
بأنواع هي :-

الاول - اذا تعارض اجماعان : تقدم احدهما على هذا الترتيب :  
أ - يقدم الاجماع النطقي المتواتر فالاجماع السكوتي المتواتر فالاجماع  
النطقي الآحادي فالسكوتي الآحادي .

---

(٢٣) ذكر الفتوحى وأنواعها وهي :-

- ١ - الاجماع النطقي المتواتر وهو اعلاها .
- ٢ - فالاجماع السكوتي المتواتر .
- ٣ - فالاجماع السكوتي الثابت بالآحاد والظاهر أن فيه تركا بين  
الاول والثاني وهو الاجماع النطقي المنقول آحادا بدليل قوله  
( فهذه الانواع الاربعة كلها مقدمة على باقي الادلة ، وان  
النطق اعلى من السكوتي آحادا كان الاجماع او متواترا حتى  
ان بعض الاصوليين لا يسمون السكوتي بالاجماع ( المصدر  
السابق ص ٢٢٤ ) . وبعد التفتيش منه ظهرت صحة ما قلنا ،  
في النسخ المحققة .

(٢٤) راجع البرهان لامام الحرمين ص ١٤٨ ، وما بعدها ، ومبحث الترجيح  
بين القياسين في الباب الثالث عندنا .



ب - يقدم من الاجماعين المتساويين فيما تقدم ، اجماع الصحابة ، فاجماع

التابعين فمن بعدهم وهلم جرا •

ج - واذا تساويا في ذلك فيقدم المتفق عليه على المختلف فيه كالنطقي على

السكوتي واجماع الصحابة على غيره ، والمنقول بالتواتر على الآحاد ،

واجماع الأمة على اجماع أهل المدينة وهكذا •

الثاني - من النصوص من حيث السند :

يقدم القطعي من الكتاب والسنة على الظني منها فالتواتر مقدم على

المشهور وهو على الآحاد ، وذلك لقوة السند ، وكونه أقرب من الاتصال

بالتبني صلى الله عليه وسلم من الآخر •

الثالث - النصوص من حيث الدلالة :

أ - يقدم المنطوق على المفهوم لقوة دلالاته ، ولكونه متفقا على حقيقته •

ب - ويقدم ، دلالة المطابقة على دلالة التضمن ودلالة الالتزام •

ج - ويقدم الدال بالنص على الدال بالظواهر •

د - يقدم النص على المفسر ، والحكم على الظاهر وعلى النص والمفسر •

هـ - ويقدم الدال بالعبارة فالإشارة فالدالة فالإقتضاء •

هذا وأكثر هذه داخل في باب الترجيح وسيأتي مناقشة ذلك فيه وفي

الفصل الآتي ان شاء الله تعالى •

## المبحث الرابع

### دفع التعارض بين الأدلة المتعارضة بالنسخ :

نتكلم في هذا المبحث عن معنى النسخ لغة واصطلاحاً ، ووجه دفع التعارض به ، وكيفية ذلك ، كما نبحث فيه عن أنواع النسخ المتفق عليها ، والمختلف فيها ، ومناقشة ما نسب إلى الإمام الشافعي في منعه نسخ الكتاب بالسنة ، والسنة بالكتاب ، مع ما نراه صحيحاً بالموضوع ، ويحتوى على عدة مسائل :-

والكلام بالتفصيل ليس من صميم مبحثنا فلهذا نختصر الكلام عنه بما يتعلق بموضوعنا وذلك يكون بالكلام على مسائل :-

#### ( المسألة الاولى ) : معنى النسخ لغة واصطلاحاً :

النسخ لغة : ابطال الشيء ، واقامة آخر مقامه<sup>(١)</sup> ، أو هو : ازالة الشيء على جهة الانعدام ، تقول : نسخ الشيب الشباب ، أي ازاله ، وقام مقامه ، أو النقل ، والتحويل ، ومنه نسخت ما في الكتاب : أي نقلته ، يقول الله تعالى : « انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون »<sup>(٢)</sup> وهل هو حقيقة في المعاني الثلاثة ، ام هو حقيقة في أحدها ، ومجاز في غيره ؟ فيه اختلاف<sup>(٣)</sup> واما النسخ اصطلاحاً ، فهو : رفع الحكم الشرعي الثابت بالخطاب الشرعي المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً به ، مع تراخيه عنه<sup>(٤)</sup> .

#### ( المسألة الثانية ) : مما يدفع به التعارض النسخ :

فاذا تعارض دليلان أو أكثر من الكتاب ، أو السنة ، أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة ، ولم يمكن الجمع بينهما ، أو ولم يمكن الجمع ولا ترجيح أحدهما على الآخر ، وعلم المتأخر منهما ، فانه يدفع التعارض بينهما بالحكم بنسخ المتأخر من الدليلين المتقدم منهما .

---

(١) راجع قاموس المحيط ، ولسان العرب ، وصحاح الجوهري خ ذ .

(٢) سورة الجاثية ٢٩/٤٥ .

(٣) راجع في هذا الخلاف ، وبيان المعاني المتقدمة للنسخ : الاعتبار

ص ٤ - ٥ ، وشرح مسلم الثبوت ٥٣/٢ ، ومناهل العرفان ٧١/٢ ،

وروضة الناظر ص ٣٦ - ٣٧ ، واللمع للشيرازي ص ٣٠ .

(٤) راجع في ذلك ، وشرح التعريف ، وفوائد القيود ، ومحترزاتبا شرح المحلى ٨٨/٢ - ٨٩ ، والمصادر السابقة المتقدمة .

ووجه دفع التعارض بذلك هو أن المعمول به من النسخ والنسوخ ،  
أو من الدليلين المتعارضين المعلوم تأخر أحدهما عن الآخر إنما هو : النسخ  
المتأخر ، دون النسخ المتقدم فلا يعمل به فينتفى حينئذ ركن التعارض ،  
وهو : وجود الدليلين ، وهنا يوجد دليل واحد ، إذ النسخ كان معمولاً به في  
الزمان المتقدم على وجود النسخ ، ويكون النسخ معمولاً به بعد وروده ،  
وبعد انتهاء زمان العمل بالنسخ ، فيندفع به التعارض لفوات شرط من  
شروط التناقض وهو : اتحاد زمان نسبة الدليلين وتحقيقهما .

### ( المسألة الثالثة ) : النسخ حكم متفق عليه :

اتفق جمهور الأصوليين والفقهاء والمحدثين والمفسرين وغيرهم على  
جواز النسخ بين الأدلة الشرعية ، ووقوعه ، ولم يشذ منهم أحد ، سوى  
ما نقل عن أبي مسلم الاصبهاني<sup>(٥)</sup> أنه انكر النسخ وجواز اطلاقه على  
كتاب الله ، وتمسك بقوله تعالى : « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من  
خلفه ، تنزيل من حكيم حميد »<sup>(٦)</sup> .

وجه الاستدلال به ، ان الله تعالى نفى وجود الباطل في كتابه ، ونسخ  
الآية ، وعدم العمل بمقتضاها ابطال لها ، فالقول بوجود النسخ قول بوجود  
الباطل فيها ، وهو مناف للآية<sup>(٧)</sup> .

ويجاب عليه - أولاً - بعدم التسليم بأن المراد من ابطال النسخ ، فانه

(٥) هو : محمد بن بحر الاصبهاني الملقب بأبي مسلم ، ولد باصبهان سنة  
٢٥٤هـ ، وتوفي سنة ٣٢٢هـ من كبار المعتزلة ، كان عالماً بالتفسير ،  
وغيره من صنوف العلم ، من كتبه : ( جامع التأويل ) ١٤ جزءاً ،  
راجع ( الاعلام ٦/٢٧٣ ، وارشاد الاريب ٦/٤٢٠ ) .

(٦) سورة حم السجدة ٤١/٤٣ .

يجوز ان يكون المراد من الباطل : ما لا معنى له •

وعلى فرض التسليم بذلك لا نسلم بان النسخ مطلقا يستلزم الباطل ، فان النسخ له أنواع ثلاثة : نسخ التلاوة والحكم ، ونسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، فلزوم الانواع الثلاثة للبطلان ممنوع عدا النوع الثالث فيفرض التسليم فيه يكون دليله أخص من مدعاه ، لأن دعواه ، عدم وجود النسخ بجميع أنواعه ، ودليله لا يفيد الا عدم وجود النوع الثالث فلا يتم التقريب •

على أن بقاء التلاوة ، ورفع الحكم لا يستلزم البطلان ، لأن التلاوة مما يثاب الانسان بها • والاثابة حكم من الاحكام ، فغاية ما يقتضيه النسخ ، رفع حكم ، وبقاء آخر ، وهذا لا يستلزم البطلان •

واما سواه من جمهور الأمة فذهبوا الى جوازه ، وتمسكوا بالعقل ، والنقل ، والوقوع •

اما عقلا - فلعدم وجود مانع من ذلك ، وان العقل لو خلى ونفسه لا يمنعه لعدم تحقق شيء من المستحيلات على تقدير وقوعه • واما نقلا - فلايات كثيرة منها : قوله تعالى : « ما نسخ من آية ، أو نسفها نأت بخير منها أو مثلها ، ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير » (٨) •

وجه الاستدلال بذلك ان الله تعالى بين أنه اذا نسخ آية ، أو أنسأها من قلوب المؤمنين ، يأتي بآية أخرى أحسن منها من حيث مصالح العباد ، أو مساوية لها في ذلك ، فلو لم يمكن النسخ ولم يوجد لما كان لهذا الخبر

---

(٧) راجع في ذلك شرح المحلى ٨٨/٢ ، ومناهل للعرفان ٧١/٢ فما بعد •

(٨) سورة البقرة ١٠٦/٢ ، ومنه قوله تعالى في سورة الرعد ٢٩/١٣ ( يمحو الله ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب ) •



فائدة ، لكنه تعالى أخبر به ، وأن خلو خبره عن الفائدة باطل فعدم جواز النسخ باطل .

وأما الوقوع - فلوجود آيات وأحاديث كثيرة من النسخ والمنسوخ ، بحيث يكون انكارها كانكار البديهي ، ولهذا فند الشوكاني رأي أبي مسلم في انكاره النسخ ، بل تعجب حتى من الذين ذكروا رأيه مخالفا لرأي الجمهور في جواز وقوع النسخ ، فقال - بعد ذكره الاجماع على النسخ ، ونقل انه يخالف الجمهور في النسخ ، وينكر ذلك - : ( وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة المحمدية جهلا فظيما ، واعجب من جهله بها حكاية الخلاف في كتب الشريعة فانه انما يعتقد بكلام المجتهدين )<sup>(٩)</sup> .

( المسألة الرابعة ) ما هي شروط النسخ ؟ او متى يكون الحكم بالنسخ صحيحا ؟

مما لا شك فيه ان الاصل في الأدلة الشرعية الاعمال ، وان الاعمال وترك العمل به خلاف الأصل ، كما ان الاصل في النصوص الشرعية من الآيات ، والأحاديث ان تكون محكمة معمولا بها ، وان النسخ خلاف لهذا الأصل المقرر ، فلهذا لابد لصحة القول بنسخ آية او حديث من تحقق شروط ، وخلاصة هذه الشروط ما يلي :-

الاول - تحقق التعارض بين الدليلين بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح ، وبهذا يظهر الوهن في ادعاء النسخ في كثير من المتعارضين وذلك كما في حديثي ( النهي عن الشرب قائما ) ، و ( شربه صلى الله عليه وسلم من زمزم قائما ) فقد حاول بعض العلماء دفع التعارض بينهما بنسخ الثاني

(٩) ارشاد الفحول ص ١٨٥ وانظر المناهل ١٠٣/٢ - ١٠٤ .

لأول ، ورده الامام النووي بان الجمع بينهما ممكن بحمل النهى على التنزيه والآداب العامة للشرب وحمل شربه صلى الله عليه وسلم بيانا للجواز<sup>(١٠)</sup> وكما تقدم من حديثي الرسول صلى الله عليه وسلم الدال احدهما على جواز الانتفاع بجلود الميتة ، على عدم جواز ذلك ، حيث حمل بعضهم حديث المنع على نسخه حديث الجواز ، وذلك لدفع التعارض بينهما ، ورده الصنعاني والشوكاني وغيرهما من المحدثين ذلك الحمل بان النسخ لا يثبت بالاحتمال لاسيما وقد امكن الجمع بينهما<sup>(١١)</sup> .

الثاني - كون المنسوخ حكما شرعيا ، فلا نسخ في الاحكام العقلية .

الثالث - كون الناسخ منفصلا ، فلا نسخ بالاستثناء والشرط والغاية فلا يعتبر من النسخ مثل قوله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْاِخْتَيْنِ اَلَا مَا قَدْ سَلَفَ » ، ولا مثل قوله سبحانه : « فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » .

الرابع - أن يكون الناسخ دليلا شرعيا ، فرفع التكليف بالجنون ، أو الموت لا يسمى نسخا<sup>(١٢)</sup> .

الخامس - ان لا يكون حكم النص الذي يدعى فيه النسخ مقيدا بوقت ينتهي حكمه بانتهاء وقته ، وبهذا يظهر أن ليس بسديد ادعاء النسخ بين قوله تعالى : ( حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : ( الثيب بالثيب جلد مائة وتغريب عام ) ، لانه ورد في بداية الحديث ، ( خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : الثيب بالثيب النخ ) فان

(١٠) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦٨/٨ .

(١١) سبيل السلام ٣/١ وانظر مناهل العرفان ١٦١/٢ - ١٦٥ .

(١٢) ارشاد الفحول ص ١٨٦ والمستقصى ١٢١/١ - ١٢٢ .

هذا بيان لانتفاء حكم الآية ، ودليل على أنه قد انتهى مفعولها ، والنسخ لابد ان يكون قد رفع حكماً ثابتاً ، ويكون بحيث لولا النسخ لدام حكم المنسوخ (١٣) .

(السادس) - ان يكون النسخ والمنسوخ متساويين في القوة او النسخ اعلى ، فعلى هذا لا يمكن ادعاء النسخ لحكم الدليل القوي كالقرآن ، والحديث المتواتر ، أو المشهور بحديث الآحاد ، وبهذا أبطلوا ادعاء النسخ لقوله تعالى : « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت - ان ترك خيراً - الوصية للوالدين والأقربين » بحديث ( لا وصية لوارث ) لأن الآية متواترة قوية والحديث خبر آحاد (١٤) .

السابع - ان يكون مقتضى للنسخ غير مقتضى للمنسوخ حتى لا يلزم ابتداء ، وذلك بتغير المصلحة في زمن النسخ ، بان تقتضى الحكمة العمل بالمنسوخ في زمن وروده ، وتقتضى المصلحة العمل بالنسخ بعد ذلك الزمان ، وذلك لئلا يلزم البدء المنحال اطلاقه على الله (١٥) .

الثامن - ان يكون المنسوخ مما يمكن فيه النسخ ، كالأحكام الفرعية ، بخلاف ما يتعلق بذات الله تعالى ، وصفاته ، فلا يمكن ادعاء النسخ فيه وذلك لأن مثل هذا يتعلق بالاعتقاد ، لا يجرى التغير عليه ، وبالتالي لا يجوز الحكم عليه بالنسخ (١٦) .

وبعدما اشترط الأصوليون من الشرائط المقدمة قالوا بلزوم وجود أدلة صحيحة يعتمد عليها في صحة الحكم بالنسخ على احدى الأدلة من

---

(١٣) ارشاد الفحوص ص ١٨٦ والمستصفي ١/ ١٢١ - ١٢٢ .

(١٤) المصدرين السابقين .

(١٥) المصدرين السابقين .

(١٦) راجع الشوكاني ص ١٨٦ .

الكتاب أو السنة ، وعلى ان احدهما متقدم على الآخر ، وذلك لكي لا يبغي امام المتبعين لأحلامهم ، والمتطوعين لما تأمرهم به اهواؤهم مجال للشك والتشكيك ، فيقولون بنسخ ما شاء لما شاء ، وصيانة للشريعة الاسلامية ونصوصها من الدس والتخريب والتبديل ، ولهذا لم يقبلوا كل ادعاء في النسخ ولم يعتقدوا لاثبات النسخ على الامور الآتية :-

(أ) قول الصحابي : هذا الحديث ، او هذه الآية ناسخة او منسوخة ، وذلك لجواز ان يقول ذلك برأيه واجتهاده وهو لا ينهض حجة •

لعدم جواز النسخ مع الاحتمال •

(ب) قول المفسر هذه الآية منسوخة بتلك ، أو ناسخة لها من غير دليل يثبت ذلك (١٧) •

(ج) ثبوت أحد النصين في المصحف قبل الآخر ، لأن ترتيب السور ليس على ترتيب النزول •

(د) كون راوى احد الحديثين أسلم قبل الآخر كما قالوا في حديث بسرة وابي هريرة ؟ لأن اسلام ابي هريرة كانت متأخرة ، ولكن يرجح به على الاصح وذلك لقوة شبهة النسخ فيه (١٨) •

(هـ) كون راوى احد الحديثين قد انقطعت صحبته في كون حديثه منسوخا ، بحديث من بقيت صحبته لجواز العكس ولكن الشيرازي فصل فيه فقال : اذا كان راوى احد الخبرين اقدم صحبة والآخر احدث صحبة كابن عباس وابن مسعود لم يجوز نسخ الاقدم بخبر الاحدث لانهما عاشا الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يكون الاقدم سمع ما رواه بعد

---

(١٧) مناهل العرفان ١٠٦/٢ - ١٠٧ وروضة الناظر ص ٤٦ اصول الفقه للمرحوم الخضرى بك ص ٢٩٨ •

(١٨) الاعتبار ص ٣٠ •

سماع الأحديث ٠٠٠، وأما إذا كان راوى أحد الحبرين اسلم بعد موت الآخر أو بعد قصته مثل ما روى طلق بن علي أن النبي سئل عن مس الذكر وهو يبني مسجد المدينة فلم يوجب منه الضوء، وروى أبو هريرة إيجاب الضوء وهو اسلم عام حنين بعد بناء المسجد، فيحتمل أن ينسخ؛ لأن الظاهر أنه لم يسمع ما رواه إلا بعد هذا الخبر، فنسخه، ويحتمل أن لا ينسخ لجواز أن يكون قد سمعه قبل أن يسلم وأرسله عن قدم اسلامه (١٩) .

(و) كون أحد النصين موافقا للبراءة الأصلية، وذلك لا يستلزم أن يكون متقدما على المخالف لها (٢٠) .

كما أنهم اعتمدوا في ثبوت ذلك على الأمور التالية :-

(١) أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين التأخر منهما وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ( كنت نيتكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاثة ليتسع ذو الطول على من لا طول له ، فكلوا ما بدا لكم ، وأطعموا ، وادخروا ) (٢١) .

وكذلك قوله تعالى : (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات

(١٩) ارشاد الفحول ص ١٦٨ واللمع ص ٣٤ والاحكام ١٦٦/٣ .

(٢٠) المرجع الاول ، وذلك كما تقدم عن الحنفية في تحريم الضب مثلا .

(٢١) رواه الامام احمد ، ومسلم ، والحاكم ، وقال ، صحيح على شرط الشيخين ، وقرره الذهبي ، والسيوطي في الجامع الصغير ، والترمذي ، وصاحب منتقى الاخبار وصحاحه انظر ( نيل الاوطار ١٤٤/٣ وشرح فيض التقدير ٤٥/٥ و٥٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٩٧/٨ - ٢٠٢ قال الامام النووي : ( وهذا من نسخ السنة بالسنة ، وقال بعضهم : ليس هو نسخا بل كان التحريم لعله فلما زالت زال ، ولكن لا يحرم ) ثم رجح القول الاول وهو مذهب الجمهور ، وصحيح البخارى شرح القسطلاني ٣٠٩/٨ - ٣١٠ .



فأذ لم تفعلوا - الآية (٢٢) فان فيه دلالة واضحة على تأخره على قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) - الآية (٢٣) .

(٢) انعقاد الاجماع على تأخير أحد النصين على الآخر ، وكذلك انعقاد الاجماع على العمل بخلاف نص من كتاب او سنة جعله الأصوليين دليلا على النسخ ، وان لم يعرفوا النسخ اي سند الاجماع ، وربما سموه ناسخا مجازا ، والناسخ في الحقيقة سند الاجماع وذلك لعدم صحة انعقاد الاجماع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعدم جواز النسخ بعده بناء على الصحيح مما ذهب اليه جمهور الأمة الاسلامية (٢٤) .

(٣) ورود تعين احد النصين المتعارضين تقدما او تأخيرا على الآخر من طريق صحيح من الصحابة (رض) كأن يقول هذه الآية نزلت بعد ذلك ، وذلك كما تقدم من قول ابن مسعود (٢٥) من شاء باهله : ان سورة النساء القصوى نزلت بعد سورة النساء الطولى (٢٦) ، او نزلت هذه الآية عام كذا ، وعلم ان الآية الاخرى نزلت قبلها او بعدها ، من ذلك ما قاله القرطبي : ( وكذلك حديث سبيعة - التي امرها النبي بانقضاء عدتها بعد بضعة عشر ليل من وفاة زوجها - متأخرة عن عدة الوفاة : لأن قصة السبيعة كانت بعد حجة الوداع وزوجها هو سعد بن خولة (٢٧) - وهو ممن شهد

---

(٢٢) سورة المجادلة ١٣/٥٨ والقرطبي ٣٠١/١٧ - ٣٠٣ .

(٢٣) سورة المجادلة/١٢ وتفسير البيضاوي ص ٥٥٩ .

(٢٤) الاعتبار ص ٦ وشرح المحلى ٩٣/٢ والقوانين المحكمة ٩٩/٢ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ واللمع ص ٣٤ .

(٢٥) تقدمت ترجمته في ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٦) القرطبي ١٧٥/٣ وفتح الباري ٤١٤/٩ .

بدرا - توفي بمكة (٢٨) .

او يقول الصحابي قال صلى الله عليه وسلم هذا الحديث في السنة  
الفلانية والحديث الآخر بعده او في سنة كذا ، وذلك كما قالت عائشة : ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك - الاكسال - ولا يغتسل  
وذلك قبل الفتح ثم اغتسل بعد ذلك وأمر بالاعتسال (٢٩) .

(٤) ان ينقل الراوي النسخ والنسوخ فيقول : كان هذا في اول  
الأمير ، ثم رخص فيه ، او ثم نهى عنه ، وذلك مثل ما رواه جابر (٣٠)  
( كان آخر الامرين من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار ) (٣١) الى  
غير ذلك ، مما هو نص في النسخ .

#### ( المسألة السادسة ) : انواع النسخ وكيفية دفع التعارض به .

للسنخ تقسيمات باعتبارات مختلفة ، ونحن نقتصر الكلام عما تكون  
صائته مباشرة بمبحثنا ، وعن أنواعه اقسامه باعتبار ما يجوز به النسخ اتفاقا  
وما يختلف فيه ، وأنواعه بهذا الاعتبار ما يأتي :-

#### النوع الاول - نسخ الكتاب بالكتاب :

اتفق جمهور القائلين بالنسخ على جواز ووقوع نسخ الكتاب بالكتاب

(٢٧) تقدمت ترجمته ، راجع ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .

(٢٨) القرطبي ١٧٥/٣ والرسالة للامام الشافعي ص ١٣٩ - ١٤٥ .

(٢٩) الاعتبار ص ٢٢ وسبل السلام ٨٥/١ .

(٣٠) جابر بن عبد الله الانصاري السلمي ( هو من الذين شهدوا العقبة  
الاولى ، وعنه انه شهد مع الرسول غزوة ، وعنه انه قال ( استغفر  
لي رسول الله (ص) ليلة الجمل ٢٥ مرة اخرجه احمد وغيره مات  
سنة ٧٨ هـ ( الاصابة ٢/٢١٣ والاستيعاب ٢/٢٢١ ) .

(٣١) القرطبي ٦٠/٢ ونظم المتناثر ص ٤٨ واللمع ص ٣٤ .

سواء كان تلاوة وحكما او احدهما ، وبلا بدل او معه مساويا او اخف او  
اثقل (٣٢) .

وذلك كقوله تعالى : « الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة الآية (٣٣) »  
فانه صريح في حرمة نكاح الزانية لغير الزاني والعكس فيتعارض مع قوله  
تعالى : ( وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم ) (٣٤) الظاهر في حل  
انكاح حجة الايامي ولو زانية ، ودفع التعارض بينهما بالقول بنسخ الآية  
الثانية الآية الاولى (٣٥) فالعمل بالآية الاولى كان في فترة ، ثم أزيل حكمها ،  
فعمل بمقتضى الآية الثانية ، واستقر العمل عليه ، فاتفق ركن التعارض وهو  
احد الدليلين لسقوط حجتيه ، أو لفوات شرط من شروطه ، وهو : حجية  
طرفي التعارض ، أو هو : اتحاد زمان المتعارضين .

#### **النوع الثاني - نسخ السنة بالسنة :**

اتفق الجمهور - أيضا - على جواز نسخ السنة بالسنة سواء كانت  
مثلها أو أعلى كالتواترين أو آحادين أو مشهورين - عند القائل به  
أو المشهور بالتواتر ، أو الآحاد بالمشهور ، وسواء كانت السنة الناسخة ، أو  
المنسوخة قولاً أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو فتوى أو قضاء (٣٦) .

---

« (٣٢) شرح المحلى ٧٦/٢ . و ٨٧ مناهل العرفان ١١٦/٢ - ١٢٢ .

« (٣٣) سورة النور ٣/٢٤ والقرطبي ١٦٧/٢ - ١٧٣ وفيه ( نزلت في مرثد

ابن ابي مرثد استشار النبي (ص) في نكاح امرأة بغى اسمها عناق  
وكانت صديقتها قال مرثد : فدعاني النبي (ص) فقرأ على وقال :  
( لا تنكحها ، رواه ابو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب ) .

« (٣٤) سورة النور ٣٢/٢٤ والقرطبي ٢٣٩/١٢ .

« (٣٥) انظر القرطبي ١٦٨/١٢ - ١٦٩ .

من أمثلة ذلك :

وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأمره به مما مسته النار ، وترك  
الوضوء منه<sup>(٣٧)</sup> فانهما يتعارضان ، ويدفع التعارض بأن الحديث الثاني  
ناسخ للحديث الاول ، فالناسخ هو الدليل ، والمنسوخ لا يجوز العمل به •  
والله أعلم •

### النوع الثاني - نسخ السنة بالكتاب :

سواء كانت متواترة او مشهورة او آحادا قولية او فعلية او تقريرية<sup>(٣٨)</sup>  
ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة وجمهور الشافعية - وهو  
الذي فهمه ابن السكيت من كلام الشافعي عند وجود عاضدة من السنة ،  
وهو المفهوم من نص الرسالة<sup>(٣٩)</sup> وبه اخذ الظاهرية والشيعة الامامية  
وصححه الشيرازي من القولين ، ذهبوا كلهم - الى جواز ذلك<sup>(٤٠)</sup> •

---

(٣٧) انظر في ذلك نظم المتناثر ص ٤٧ - ٤٨ وعدهما مما ثبتنا بالتواتر  
وص ٢٣٨ لنا •

(٣٨) من امثلة ذلك : (١) نسخ التوجه من بيت المقدس ستة اشهر بقوله  
(ص) وفعله وتقريره لهم بقوله تعالى ( فول وجهك شطر المسجد  
الحرام ) ( ٢٠ ) نسخ حرمة الاكل والجماع بعد النوم في ليالي رمضان  
بقوله تعالى : ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم - وقوله -  
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض ) الى غير ذلك ( انظر  
مناهل العرفان ١٤١/٢ فما بعد مع شبهة انه يمكن ان يكون نسخ  
هذه بسنة الرسول ثم جاء القرآن يقررها •

(٣٩) سيجيى نص الرسالة مع مناقشة الناقلين •

(٤٠) القوانين المحكمة ٩٨/٢ مناهل العرفان ١٤٠/٢ وفيه ( ولا نرى في  
صف النفى سوى الشافعي في احد قولييه ، ومعه شردمة من اصحابه ،  
- ثم قال - ومع ذلك فذقل هذا عن الشافعي فيه شيء من الاضطراب  
وارادة خلاف الظاهر ) وانظر اللمع ص ٣٣ ، والابهاج ١٥٩/٢ -  
• ١٦٠

وذهب بعض الاصوليين من اصحاب الشافعي - ونسبه الى الشافعي  
ايضا اكثر الاصوليين فمنهم على طريق الجزم وفي قول واحد كالقرطبي  
وصدر الشيعة والاسنوى والرازي وغيرهم<sup>(٤١)</sup> ومنهم من نقله عنه في احد  
القولين كالانصارى والزرقاني والشيرازي وغيرهم<sup>(٤٢)</sup> ونسبه اليه ابن  
السبكي عند وجود عاضد من سنة<sup>(٤٣)</sup> ذهب هؤلاء كلهم - الى عدم جواز  
ذلك ، وحمل المحلى فهم السبكي لمحل استعظام نسبة نسخ الكتاب والسنة  
والعكس اليه<sup>(٤٤)</sup> .

### « أدلتهم في منع ذلك »

واستدل المانعون جواز نسخ السنة بالكتاب بأدلة منها :-

١ - قوله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وهو  
يفيد ان السنة ليست الا بيانا للقرآن فاذا نسخها القرآن خرجت عن  
كونها بيانا له .

ونوقش - اولا - يمنع الحصر لعدم وجود طريق من  
طرق الحصر ، وثانيا - على فرض التسليم بدلالته على الحصر فالمراد  
بالبين التبليغ لا الشرح والنسخ من جملة ما يجب تبليغه لهم على

(٤١) التفسير الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٦٥/٢ - ٦٦ شرح التنقيح

بهامش التلويح ٣٤/٢ ، والابهاج لابن السبكي ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٤٢) اللمع ص ٣٠ نقل ذلك الشيرازي عن الشافعي لكن صحح القول

بجوازه وفواتح الرحموت ٧٨/٢ ويقول : ( وأصح قول الشافعي

المنع عقلا كما نقل عن عبدالله بن سعيد او سمعا كما قال ابو حامد

وابو اسحاق وابو الطيب الصعلوكي ، وقيل ليس يمتنع لا عقلا ولا

سمعا لكنه لم يقع قال السبكي : نص الشافعي لا يدل على اكثر

من هذا ، وشرح الاسنوى على منهاج البيضاوي ١٨٠/٢ - ١٨٢ .

(٤٣) شرح المحلى ٧٨/٢ - ٨٠ .

(٤٤) المصدر السابق ، وعبارته : ( وبعض استعظم ذلك - نسخ القرآن

بالسنة والعكس - منه لوقوع نسخ كل منهما بالآخر كما تقدم ،

وما فهمه المصنف دافع لمحل الاستعظام ) .



النبي صلى الله عليه وسلم ، و - ثالثا - على فرض ان المراد بالبيان الشرح لا التبليغ، فانه لم يفد انه ميسر لجميع القرآن ، بل يكفي أن يكون صلى الله عليه وسلم مينا لغير الناسخ و - رابعا - بأن كون القرآن ناسخا للسنة لا تخرجها عن كونها بيانا ؛ لان تبليغ كون الآية أو السنة ناسخة انما يكون بسنته القولية<sup>(٤٥)</sup> .

الثاني - ان مقصود الشارع من ارسال الرسل وجوب الاتباع لهم عليهم واطاعتهم لهم ، والاقتداء بهم ، وكون القرآن ناسخا مناقض لهذا الفرض لما فيه من تنفير الناس عن اتباعهم كما أنه يوجب الرعزعة في عقيدة المسلمين ، وعدم الثقة بهم ويوقع في روعهم ان سنته غير مرضية ، ولهذا ينسخها ، وهذا باطل وكذا ما يؤدي اليه ، وهو : نسخ السنة بالكتاب .

ويجاب - اولا - بأن هذا النقض يمكن ان يورد على جميع أنواع النسخ الاخرى، فما هو جواب عنها هو الجواب عنه ، و - ثانيا - بأن مثل هذه التهمة لا يقبلها الا من كان في قلبه زيغ او كان غير عارف بما هو من وظيفة الانبياء وشأنهم ، لأن المؤمن يعلم يقينا انه لا ينطق عن الهوى او جميع سنته وحي من الله اليه ، وأنه لا فرق في ذلك بين نسخ السنة بالسنة او الكتاب بالكتاب<sup>(٤٦)</sup> .

الثالث - ان السنة ليست من جنس القرآن ؛ لأنه معجز ومتلو ، ومحرومة تلاوته على الجنب الى غير ذلك من الفوارق ولا كذلك السنة ، فاذا لم يكن من جنسها امتنع نسخها ، كما يمتنع نسخ حكم القرآن بدليل العقل وبالعكس .

---

(٤٥) مناهل العرفان ١٤٢/٢ وفواتح الرحموت ٧٨/٢ ومناهج العقول ١٨٠/٢ - ١٨٢ .

(٤٦) المصدرين الاولين ، والاحكام ١٣٧/٣ - ١٣٨ .

وأجيب بأنه لا يلزم من اختلاف السنة والقرآن بهذه الفوارق -  
بعد اشتراكهما في كون كل منهما وحيا من الله قطعا - امتناع نسخ أحدهما  
بالآخر ، وعلى هذا فنقول القرآن رافع لحكم دليل العقل وإن لم  
نسميه ناسخا (٤٧) .

الرابع - استدل الإمام الشافعي على ذلك بأنه لو جاز نسخ الكتاب بالسنة دون  
سنة من النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يقال فيما حرم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من اليوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل  
أن ينزل عليه قوله تعالى (واحل الله البيع ، وحرم الربا) فيمن رجم  
من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله ( الزانية  
والزاني فاجلدوا ٠٠٠ ) وفي المسح على الخفين - : نسخت آية  
الوضوء المسح ، ولجاز أن يقال : لا يدرأ عن سارق سرق من غير  
حرز ، وسرقته اقل من ربع دينار لقول الله (السارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما ٠٠) ؛ لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا أو كثيرا ومن  
حرز أو غير حرز لجعل رد كل حديث ٠٠ الى أن قال - وكتاب الله  
وسنة رسوله تدل على خلاف هذا وافقة ما قلنا (٤٨) .

ويجاب عن هذا - أولا - لا اعتداد لاحتمال لا يعضده سند  
صحيح ، و - ثانيا - بأن التجويز العقلي الدال على خلافه القاطعة  
لا ضير فيه فنحن نعلم قطعا أن احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
الصحيحة كالقرآن واجب الاتباع واجب الاستعمال الا عند وجود نص  
قاطع يدل على نسخه كما تقدم في أول النسخ (٤٩) ، و - ثالثا - بأن هذا  
الاحتمال جاز في نسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة ، و - رابعا - بأن

(٤٧) المصدر الاخير ص ١٣٩ ، والابهاج ١٦٠/٢ - ١٦١ .

(٤٨) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ١١٠ - ١١٣ .

(٤٩) انظر ص ٤٩١ - ٤٩٧ .

علم التاريخ ومعرفة المتقدم والمتأخر شرط في جواز القول بالنسخ ،  
وهذه الأمثلة التي ذكرها (رضي الله عنه) غير معلوم التقدم، بل الظاهر  
تأخرها بيا للآيات فكيف يجوز القول بنسخ المتأخر بالتقدم ؟  
و - خامسا - وحتى على فرض تأخر هذه الأمثلة على الآيات لكونها  
خاصة فلا بد من الحكم بنسخها للآيات لأن دلالتها قطعية ، فلا يجوز  
نسخ الآية الظنية الدلالة لكونها عامة القطعي من الاحاديث ،  
و - سادسا - بأن هذه الاحتمالات موجودة - على فرض اعتبارها - مع  
وجود السنة المعاضدة<sup>(٥٠)</sup> .

### « أدلة الجمهور في جواز ذلك »

استدل الجمهور في جواز نسخ السنة بالكتاب بأدلة عقلية ونقلية اهمها :  
الاول - ان نسخ السنة بالكتاب ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره ؛ اذ لا مانع من  
نسخ وحي بوحي<sup>(٥١)</sup> .

الثاني - الوقوع، وهو يثبت الجواز ، وازيد منه، والدليل على ذلك وقائع:-  
( أ ) نسخ قوله تعالى ( اذا جاءك المؤمنات مهاجرات فامتنعن ) ،  
الله اعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى  
الكفار<sup>(٥٢)</sup> نسخ ما صالح النبي اهل مكة عام الحديبية . من

---

(٥٠) فلو فرض ان قوله تعالى « احل لكم ليلة الصيام الرفث » الناسخ  
لحرمة المباشرة الثابتة بالسنة توجد سنة عاضدة له ناسخة لها  
لكان احتمال كون الآية سابقة موجودا ما لم يكن التاريخ معلوما .  
او لم يصرح في الحديث بكونه ناسخا للآية فما دام جاز مع العاضدة  
فليجز بدون العاضدة .

(٥١) مناهل العرفان ١٤٠/٢ وفواتح الرحموت ٧٨/٢ والاحكام ١٣٦/٣ .

(٥٢) سورة الممتحنة ١٠/٦٠ والقرطبي ٦١/١٨ - ٦٣ .

- ان من جاءه مسلما رده ، حتى انه رد جماعة من الرجال فجاءت امرأة فهم ان يردها فنزلت هذه الآية، ناسخا لهذه المصالحة<sup>(٥٣)</sup> .
- (ب) ومنها ، ان الاكل والشرب والمباشرة كانت محرمة على الصائم في الليل بعد النوم بالسنة • وقد نسخ ذلك بقوله تعالى ( فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ) الآية<sup>(٥٤)</sup> بدليل قوله تعالى : ( احلت لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ) الذي يفهم انه كان محرما سابقا ، وقوله ( فالآن باشروهن ) الدال على انه كان محرما قبله<sup>(٥٥)</sup> .
- (ج) ان صوم عاشورا كان واجبا بالسنة ونسخ بصوم رمضان في قوله تعالى : ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه )<sup>(٥٦)</sup> .
- (د) ان التوجه في الصلاة الى بيت المقدس في مكة وستة عشر في المدينة مما ورد في الصحاح<sup>(٥٧)</sup> لم يعرف الا من السنة وقد

(٥٣) مناهل العرفان ١٤١/٢ والاحكام ١٣٤/٣ واسباب النزول للواحدى ص ٤٥١ - ٤٥٢ • وصلح الحديبية رواه الشيخان وغيرهما من اصحاب الصحاح ، واهل السير والمغازي ( راجع صحيح البخارى بشرح القسطلاني ٣٤٥/٦ - ٣٥٠ والقرطبي ٢٧١/٦ - ٢٧٧ وسيرة ابن هشام ٣٢١/٣ - ٣٢٧ و ٣٣٢ ، والسيرة الحلبية ٣/ ١٠ - ٣٦ و ٢٤ ) •

- (٥٤) سورة البقرة ١٨٧/٢ وكذا ( احلت لكم - و - فالآن باشروهن ) •  
 (٥٥) مناهل العرفان ١٤١/٢ والاحكام ١٣٦/٣ •  
 (٥٦) سورة البقرة ١٤٤/٢ ، وانظر المصدرين السابقين •

(٥٧) رواه اصحاب الصحاح واحمد والشافعي والطبراني وابو يعلى وذكره صاحب منتقى الاخبار والواحدى والسيوطي في الدر المنثور وغيرهم ( راجع صحيح مسلم ٣٤٧/١ طبعة الحلبي وصحيح البخاري ٢١/٦ ونيل الاوطار ١٨٧/٢ - ١٨٩ وسنن ابن ماجه ٣٢٢-٣٢٣ واسباب النزول للواحدى ص ٣٥ - ٣٧ و ٣٩ - ٤٠ والقرطبي ٧٩/٢ - ٨٣ و ١٥٨ - ١٦٠ ونظم المتناثر ص ٥٢ ومسند الشافعي ص ٣٠ وحاشية البجيرمي على شرح المنهج ١/١٧٥ ) •

نسخ بقوله تعالى : ( قول وجهك شطر المسجد الحرام ) (٥٨)  
ونوقشت هذه الأمثلة بأنه يجوز ان يكون النسخ فيها بقرآن  
منسوخ التلاوة موافقا لها فتكون من نسخ السنة بها (٥٩) يدل  
على ذلك انكار الشافعي نسخ السنة بالقرآن وهو من اعلم  
الناس بالنسخ والنسخ •

والجواب على ذلك - اولا - انها قائمة على مجرد احتمالات واهية  
لا يؤيدها دليل ومثل هذا لا يلتفت اليه وانما - بان ما مثلنا صالح للاستدلال  
والاستناد عليه وفتح باب هذه الاحتمالات يسد الباب (٦٠) عن القول بانبات  
نسخ ولا منسوخ، وثالثا - بان انكار الشافعي ذلك مطلقا غير صحيح، بل عند  
عدم المعاضد، هذا •

يقول الامام الشافعي رضي الله عنه بهذا الصدد - :-  
( وهكذا - اي كالكتاب - سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو احدث الله لرسوله في أمر سن  
فيه غير ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم لسن فيما احدث الله اليه  
حتى يبين للناس ان له سنة ناسخة قبلها مما يخالفها ) (٦١) ونقل هذا المقطع  
فقط المحلى في شرحه على جمع الجوامع ، ثم يقول بعد ذلك :- ( قيل لو  
نسخت السنة بالقرآن كان للنبي صلى الله عليه وسلم فيه سنة تبين ان سنته  
الاولى منسوخة بسنته الآخر حتى تقوم الحجة على الناس بان الشيء ينسخ  
بمثلته ) (٦٢) •

- 
- (٥٨) سورة البقرة ١٤٤/٢ وانقرطي ١٥٨/٢ - ١٦١ •  
(٥٩) مناهل العرفان ١٤١/٢ - ١٤٢ والاحكام ١٣٧/٣ - ١٣٨ •  
(٦٠) المصدرين •  
(٦١) انظر الرسالة للشافعي ص ١٠٩ ، وشرح المحلى ٧٨/٢ - ٧٩ •  
(٦٢) المرجع الاول ص ١١٠ •



ثم يذكر الأمثلة آية ميراث الوالدين والزوجين ، وآية وجوب الوصية للوالدين والأقربين ، ويبين أنه يجوز ان تكون آية الميراث مجتمعة مع الوصية للأقرباء وان تكون ناسخة لكن الاجماع يدل على النسخ فيقول : ( فلما احتملت الآيتان ما وصفنا - فعليه الطلب في الكتاب او في السنة ، فوجدنا من حفظ أهل المغازي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : ( لا وصية لوارث ) .. فاستدلنا بما وصفت من نقل عامة اهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا وصية لوارث على ان الموارث ناسخة للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي واجماع العامة على القول به ) (٦٣) .

### ( الرأي الرابع )

وبما تقدم من أدلة الطرفين ومناقشتها ، ونقل مقاطع عن كلام الشافعي ظهر لنا أمور :

الأول - رجاحة قول الجمهور من نسخ السنة بالكتاب عند صحة الحديث .  
وكونه صحيح الإسناد وذلك لقوة أدلتهم .  
أولا - وثانيا - لأن الأمثلة الواقعية تثبت مدعاهم ، وثالثا - ضعف تمسك المخالفين كما أنه لا دليل لتقدير آية نسخ التلاوة عند نسخ الكتاب بالسنة ، وتقديم سنة في نسخ السنة بالكتاب ؛ لأن الأصل عدم وجوده ، ولأن مجرد الاحتمال لا يجدي نفعا في مقام الاستدلال ، ورابعا - كما أنه لا دليل على كون النسخ والنسخة مثلين أو من جنس واحد .

الثاني - رأي الإمام الشافعي - كما يبدو من هذه المقاطع الثلاثة من عبارته - هو قول واحد بنسخ الكتاب للسنة والسنة للكتاب عند وجود سنة معاضدة للآية النسخة للسنة ، وكتاب معاضد للسنة النسخة للكتاب .

(٦٣) نفس المرجع ص ١٣٧ - ١٤٢ .

او اجماع يؤيد ذلك . فظهر الخطأ فيما نسب اليه من ان له قولين  
كما قاله البيضاوي والآمدی والزرقاني<sup>(٦٤)</sup> او انه يمنع مطلقا كما  
قاله صدر الشريعة والاسنوي وغيرهم<sup>(٦٥)</sup> .

الثالث - ان ما فهمه ابن السبكي فهم صحيح وواقعي لا كما قال المحلى :  
(دافع لمحل الاستعظام)<sup>(٦٦)</sup> ، ولكن فهمه انما يتم بما ذكرنا من  
نصوصه في المقاطع الثلاثة وان ما نقله المحلى غير كافية لاستخراج  
رأيه ولهذا قال : ( وهذا القسم - أي نسخ السنة بالكتاب عند وجود  
معاضد من السنة - ظاهر في الفهم والوجود ، والاول محمول عليه  
في الفهم محتاج الى بيان وجوده )<sup>(٦٧)</sup> .

الرابع - يبدو ان ما سرى بهم في الفهم بهذا النمط هو اختلاط المسألتين  
وتشابههما اي نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب ، بدليل ان بعض  
الأصوليين جمعها في مسألة واحدة وعلل لهما مختلطة<sup>(٦٨)</sup> والله  
أعلم بالصواب .

#### النوع الرابع - نسخ الكتاب بالسنة المتواترة :

ذهب الجمهور من القائلين بالنسخ الى جواز ذلك ، ووقوعه ،  
واستدلوا بعدة أدلة أهمها :-

---

(٦٤) انظر الاحكام ١٣٦/٣ - ١٣٩ . والمنهاج للبيضاوي ص ٤٠ - ٤١  
ومناهل العرفان ١٤٠/٢ .

(٦٥) انظر التوضيح ٣٤/٢ وشرح الاسنوي ١٨١/٢ وفواتح الرحموت  
٧٨/٢ واللمع ص ٣٠ ، والابهاج مع الاسنوي ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٦٦) انظر شرح المحلى ٨٠/٢ .

(٦٧) المرجع السابق ص ٧٩ ، والابهاج ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٦٨) انظر التوضيح ٣٤/٢ ، والمراجع السابقة .

الأول - لا مانع من جواز لا عقلا ، ولا شرعا ، اذ ليس بمستحيل لذاته ولا لغيره ، وما هذا شأنه فهو جائز ، ووجهه ان كلا منهما اوحى من الله الا ان القرآن الفاظه من ترتيب الله وانشائه وترتب عليه كونه معجزا متعبدا بالتلاوة وعدم جواز التصرف فيه ، والسنة الفاظها من صنع الرسول صلى الله عليه وسلم وانشائه ، وترتب عليه عدم كونها معجزة وجواز نقلها بالمعنى ، وهذه الفوارق لا اثر لها في عدم جواز النسخ بها بعد الاشتراك في كون كل منهما وحيا من الله لا ريب فيه (٦٩) .

- الثاني - زيادة على الجواز الوقوع فجاءوا بأمثلة اربعة ، وهي :-
- أ - آية الجلد نسخت بالرجم بفعله صلى الله عليه وسلم ، حيث رجم ماعزا (٧٠) .
- ب - آية الوصية للوالدين والأقربين بقوله صلى الله عليه وسلم ( لا وصية لوارث ) .
- ج - آية ( فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا ) نسخت بقوله صلى الله عليه وسلم ( خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا - الحديث ) .
- د - قوله تعالى : ( قل لا أجد فيما اوحى اليّ محرّما على طاعم يطعمه الا أن يكون .. الآية ) . منسوخ بنهيه صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطيور (٧١) .

(٦٩) مناهل العرفان ١٣٣/٢ .

(٧٠) المصدر السابق ١٣٨/٢ - ١٤٠ للأمثلة الاربعة الاولى .

(٧١) رواه مسلم عن ابي ثعلبة شرح النووي ١٤٢/٨ - ١٤٣ ، والثاني عن ابن عباس وابى هريرة ، وراجع ص ٢٧١ - ٢٧٢ عندنا لتخريج الحديثين .

هـ - ما مثل به الامام الشافعي رضي الله عنه ان الله سبحانه وتعالى فرض صلاة الليل على النبي والمسلمين قبل الصلوات بقوله :  
( يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا او زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ) (٧٢) •

فبعد ما فرض الله عليه الصلوات الخمس نسخت فرضية صلاة الليل فقال لهم صلى الله عليه وسلم ( خمس صلوات كتبهن الله عليكم ) الحديث (٧٣) وحديث الاعرابي حيث علمه الرسول الصلوات الخمس فقال : ( هل علي غيرها ؟ ) فقال صلى الله عليه وسلم : ( لا الا ان تطوع ) (٧٤) وقد مثل بهذا الامام الشافعي لنسخ الكتاب بالسنة بمعاودة الكتاب لها ، ولنا ان نقول : ان الكتاب نسخ بالسنة لانها اصرح وادل على المقصود من قوله تعالى في اخير السورة ( ان ربك يعلم انك تقوم أدنى من ثلثي الليل ) الآية لأنه ليس فيه تصريح بنسخ صلاة الليل وانما يفهم منه تخفيفها ، وكذلك من قوله تعالى : ( ومن الليل فتجهد به نافلة لك ) (٧٥) اذ غاية ما يفهم ان الله أمر ان يصلى في بعض اجزاء الليل صلاة التجهد النافلة وهو لا ينافي بقاء فرضية صلاة الليل في بعض آخر من الليل ولكنه انظره الى قضية المماثلة عدل عما ذكرنا الى ما قاله •

---

(٧٢) سورة المزمل / ١ - ٣ •

(٧٣) رواه مالك واحمد والنسائي وغيرهم الجامع الصغير ٦/٢ وهو

حديث صحيح •

(٧٤) الحديث متفق عليه منتقى الاخبار بشرح نيل الاوطار ١/٣٣٥ - ٣٣٦ •

(٧٥) سواة الاسراء ٧٩/١٢ انظر القرطبي ٣٠٧/١٠ - ٣٠٩ •

و - قوله تعالى : ( فأتوا الذين ذهبوا أزواجهم ما انفقوا )<sup>(٧٦)</sup> فان هذا حكم منصوص في القرآن وانتسخ وناسخه غير موجود في القرآن فعرفنا انه ثابت بالسنة فيكون منسوخا بها<sup>(٧٧)</sup> .

الثالث - قوله تعالى : ( لتبين للناس ) خطابا للرسول صلى الله عليه وسلم والمراد به على ما يقول السرخسي - بيان حكم غير متلو في الكتاب مكان حكم آخر متلو بما يظهر به مدة بقاء الحكم الاول وثبوت الحكم الثاني بدليل ان الله قال ( ما نزل اليهم ) ذ ما نزل اليك - والنسخ داخل في هذا<sup>(٧٨)</sup> .

الرابع - انه صلى الله عليه وسلم بعث مينا مطلقا فله بيان الحكم المتلو او غيره بالتلو وغيره<sup>(٧٩)</sup> .

الخامس - ما روت عائشة : ( ما قبض رسول الله حتى اباح الله من النساء ما شاء )<sup>(٨٠)</sup> ، ومثل هذا لا تتكلم به عائشة الا عن سنة سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم نسخت قوله تعالى : ( لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من أزواج )<sup>(٨١)</sup> ، وهذه الأدلة وان كانت بمفرداتها صالحة للمناقشة ، ولكن بمجموعها تدل على جواز نسخ الكتاب بالسنة وثبوتها على وجه الجزم ، وتفصيلها في المطولات<sup>(٨٢)</sup> .

---

(٧٦) سورة المتحنة ١١/٦٠ القرطبي ٦٨/١٨ - ٧٠ .

(٧٧) اصول الفقه للسرخسي ٧١/٢ .

(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) المصدر السابق ٧٢/٢ - ٧٣ وشرح التوضيح

٣٥/٢ ، هذا ، ولم اجد لهذا الاثر اثرا في كتب الحديث .

(٨١) سورة الاحزاب ٥٢/٣٣ ، والقرطبي ٢١٩/١٤ - ٢٢٣ .

(٨٢) السرخسي ٧٦/٢ - ٧٧ ، وشرح التلويح ٣٤/٢ - ٣٦ ، وفواتح

الرحموت ٧٨/٢ - ٨١ ، ومناهل العرفان ١٣٣/٢ - ١٤٢ .



### « المانعون مذهبيهم وحجتهم »

ذهب الامامان احمد في رواية والشافعي عند عدم معاضدتها بكتاب او اجماع ، أو مطلقا على ما نقل عنه صدر الشريعة، والاسنوى - الى منع ذلك وعدم جوازه قيل منعا عقليا وقيل منعا شرعيا، كما عن الامام احمد والظاهرية وبعض الشافعية ومنهم الشيرازي وبه صرح بعض الباحثين حديثا<sup>(٨٣)</sup> ونسبه الغزالي الى الامام مالك والشافعي وابي اسحاق<sup>(٨٤)</sup> .

### « حجة المانعين من نسخ الكتاب بالسنة »

استدل المانعون من جواز نسخ الكتاب بالسنة بعدة أدلة عقلية ونقلية أهمها :-

الاول - قوله تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) وهذا يفيد حصر وظيفة السنة في البيان والنسخ غير البيان فالسنة لا تنسخ الكتاب<sup>(٨٥)</sup> .

واعترض عليه - اولا - بان الآية ليس فيها ما يشير الى انحصار وظيفة السنة في البيان ؛ وكل ما في الآية انها مبنية للقرآن وهذا لا ينافي كونها ناسخة ، نظير قوله تعالى : ( تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعانين نذيرا )<sup>(٨٦)</sup> فلا يدل على عدم كونه بشيرا .

ثانيا - لو انحصرت في بيان القرآن لما صح استقلاله صلى الله

---

٨٣) روضة الناظر ص ٤٤ والانموذج للدكتور فاضل ص ٢٠٩ والخضري ص ٢٨٨ والادلة المتعارضة للاستاذ بدران ص ١٧٨ .

٨٤) المتخول ص ٢٩٢ ، وهامشه للدكتور محمد حسن هيتو .

٨٥) مناهل العرفان ١٣٣/٢ - ١٣٥ .

٨٦) سورة الفرقان ١/٢٥ .

عليه وسلم بالتشريع لكن استقلاله بالتشريع ثابت باجماع الأمة ،  
 لتحريمه كل ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع ،  
 وحرمة توريث الكافر من المسلم ، والتوريث من الانبياء ، وغير ذلك (٨٧) .  
 وبدلالته سنته القولية التي منها : ( أوجب احكام متكأ على اريكته  
 يظن ان الله لم يحرم شيئاً الا ما في هذا القرآن الا انى قد أمرت  
 ووعظت ونهيت عن اشياء انها كمثل القرآن او اكثر ) (٨٨) .

ثالثاً - وعلى فرض دلالة الآية على الحصر فالمراد بالبيان  
 التبليغ وهذا لا ينافي نسخ ما شاء بالسنة (٨٩) .

الثاني - ثبوت حجة السنة بالقرآن كقوله تعالى : ( وما أتاكم الرسول  
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) فلو نسخته لعادت على نفسه بالابطال ؛  
 لأن ارتفاع الاصل ارتفاع للفرع . ويوجب - اولا - بأن القرآن  
 ليس كله دالاً على حجة السنة ، وليست السنة تسخ الآيات الدلة على  
 حجيتها - ثانياً - ان القرآن هو الذى يفرض عليك وجوب طاعة  
 الرسول فيما أتى به من بيان او نسخ لأن ما عام فيها فهي حجة  
 عليك (٩٠) .

(٨٧) انظر التحفة الخيرية ص ٥٤-٥٨-٦١ مع شرح الثنشورية وارشاد  
 السارى ٢٨٩/٨ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٤٢/٨ .

(٨٨) الحديث ذكره السيوطي من عدة طرق وقال اخرجه البيهقي وابو  
 داود والحاكم والشافعي من طرق ، وبالفاظ متقاربة ، ونقل عن  
 البيهقي ان الحديث الذى روى في عرض الحديث على القرآن باطل  
 لا يصح كما أنه ينعكس على نفسه بالبطان ، لذا ليس في القرآن  
 ما يدل على عرض الحديث على القرآن ( راجع مفتاح الجنة في  
 الاحتجاج بالسنة ص ٥ - ٧ ) .

(٨٩) مناهل العرفان ١٣٤/٢ .

(٩٠) المصدر السابق ص ١٣٥ .

الثالث - قوله تعالى : ( قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي ) (٩١) .

فقد تولى الغزالي الاجابة عن هذا بقوله : ( لا خلاف في انه لا ينسخ من تلقاء نفسه بل يوحى يوحى اليه لكن لا يكون بنظم القرآن ، وان جوزنا النسخ بالاجتهاد فالاذن في الاجتهاد يكون من الله عز وجل (٩٢) والحقيقة ان الناسخ هو الله عز وجل على لسان رسوله ... على انهم طالبوه بقرآن مثل هذا القرآن فقال لا اقدر عليه من تلقاء نفسي وما طالبوه بحكم غير ذلك فأين هذا من نسخ القرآن بالسنة ؟ وامتناعه ) (٩٣) .

الرابع - قوله تعالى : ( ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير ) (٩٤) وهو أهم دليل تمسكوا به في منع نسخ القرآن بالسنة .

وجه الدلالة - اولا - نسبة النسخ الى الله تعالى نفسه ، ونسبة الايمان بالبدل كذلك ، وثانيا - يشترط في النسخ ان يكون مثل المنسوخ او خيرا منه والسنة ليست مثل القرآن

---

(٩١) سورة يونس ١٥/١٠ .

(٩٢) حاصل المذاهب في نسخ القرآن بالسنة :-

- ١ - مذهب جمهور العلماء جوازه مطلقا .
- ٢ - مذهب الشافعي لا يجوز بالمتواتر ولا الآحاد الا ان يكون
- ٣ - مذهب الشافعي لا يجوز بالمتواتر ولا الآحاد الا اذا يكون للسنة معاضد من الكتاب او الاجماع .
- ٤ - مذهب بعض الفقهاء عدم جوازه باجتهاده صلى الله عليه وسلم .

(٩٣) المستصفى ١٢٥/١ .

(٩٤) سورة البقرة ١٠٦/٢ ، والقرطبي ٦١/٢ - ٦٩ .

ولا خيرا منه ، وثالثا - مدح الله سبحانه نفسه بقوله ( ان الله على كل شيء قدير ) ومنه النسخ فلو كان لأحد غيره تعالى سلطة النسخ لما كان لمدحه تعالى به نفسه مكان .

( الجواب ) من وجوه منها : أولا - لا خلاف في ان النسخ هو الله لكن لا مانع ان يكون على لسان رسوله والقادر عليه هو الله ، اذ لو لم يوح اليه لما كان له قدرة على نسخه بسته ، وثانيا - ليس المراد الاتيان بقرآن آخر خير منها ؛ لأن القرآن لا يوصف بكون بعضه خيرا من بعض ، بل معناه ان يأتي بعمل خير من ذلك العمل او لكونه اجزل ثوابا ، ولا بعد في تشريع حكم بالسنة خير للمكلف من المشروع بالكتاب<sup>(٩٥)</sup> .

الخامس - قوله صلى الله عليه وسلم : ( كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ كلامي وكلام الله ينسخ بعضه بعضا ) رواه الدارقطني<sup>(٩٦)</sup> .

(٩٥) انصدر السابق ، ومناهل العرفان ١٣٥/٢ - ١٣٧ ومسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٨٠/٢ وبمثل هذا يجاب عن الاستدلال بقوله تعالى : ( قل نزله روح القدس من ربك بالحق ) ردا على من انكر النسخ وعابوا الاسلام به وروح القدس لا ينزل الا بالقرآن ، وحاصله ان كلا من الكتاب والسنة وحي بدليل ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) وروح القدس ينزل بكل منهما فتخصيص روح القدس بالكتاب فقط ليس صحيحا ) .

(٩٦) انظر سنن الدار قطني ١٥٨/٤ باسناده عن محمد بن مخلد عن محمد بن داود القنطري عن جبرون بن واقد عن سفيان بن عيينة عن ابي الزبير عن جابر بن عبدالله عن النبي (ص) قال المحقق قال الذهبي : جبرون متهم بقله الحياء ، وروى الحديث باسنادين وقال هما موضوعان ، ورواه بطريق آخر الدار قطني عن عبدالله بن عمر ، قال المحقق : الحديث رواه ضعفاء وفيه عباس عن يحيى اتهم بالضعف والوضع واحاديثه بانها متروكة منكورة والله اعلم اقول فبناء على هذا لا حاجة للمعارضة ولا الى الجواب عنه لسقوط الاحتجاج به .

أجاب الشيخ عبدالحق الدهلوي<sup>(٩٧)</sup> بان المراد لا ينسخ كلام الله كلامه الصادر من الاجتهاد والرأي بدليل قوله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) فالانتساخ بالسنة في الحقيقة انتساخ حكم ثابت بكلامه<sup>(٩٨)</sup> .

ويجاب عنه ثانيا - بالمعارضة بالحديث المتقدم ( الا وانها لمثل القرآن ( أو اكثر ) وثالثا - بالأحاديث الكثيرة النسخة للقرآن كما تقدم ، ورابعا - بعدم صحة الحديث واتصال سنده .

والراجع من هذه المذاهب - والله اعلم - مذهب القائلين بجواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة او الأحاد او بالاجتهاد الذى تقرر من الله تعالى ؛ لأن الكل وحي من الله ، وانه لا مانع من نسخ بعض الوحي ببعض آخر منه . يقول الامام الغزالي : ( والمختار جواز ذلك عقلا ووقوعه سمعا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل قصة قباء وبدليل أنه كان ينفذ أحاد الولاة الى الاطراف وكانوا يبلغون الناسخ ومنتسوخ جميعا ولكن ذلك ممستع بعد وفاته، بدليل الاجماع من الصحابة على ان القرآن والمتواتر المعلوم لا يرفع بخبر الواحد )<sup>(٩٩)</sup> .

---

(٩٧) هو عبدالحق بن سيف الدين الدهلوي من اهالي دهلي بالهند فقيه حنفى محدث الهند في عصره ، قيل بلغت مصنفاته مائة مجلد ومنها : ( مقدمة في مصطلح الحديث ) ، ولد سنة ٩٥٩ هـ ، وتوفي سنة ١٠٥٢ هـ ( فهرس الفهارس ١٢٥/٢ الاعلام ٥٢/٤ ) .

(٩٨) شرح فواتح الرحموت ٨٠/٢ - ٨١ ، وفيه انه ادعى نسخة ، واعترض عليه بانه خبر ولا يجوز نسخ الخبر ، وهذا صورته خبر لكن في الحقيقة تشريع وحكم شرعى يختلف فيه فلا مانع من نسخه ولكن يحتاج الى تاريخ معلوم فان النسخ لا يثبت بلا دليل .

(٩٩) المستقصى ١/ ١٢٤ - ١٢٥ .



ثم هناك انواع اخرى اختلف في جواز كونها ناسخا او منسوخا منها:-

نسخ المتواتر كتابا او سنة بخبر الآحاد .

• اختلف فيه العلماء بين المجيز والممتنع والمفصل .

### النوع الاول - نسخ المتواتر بالآحاد :

ذهب جماعة من الفقهاء ومنهم جمهور الحنفية والحنابلة الى

عدم جواز نسخ المتواتر كتابا او سنة بالآحاد ، وذلك بعد اتفاق الكل

على عدم استحالة عقلا - وانما الخلاف في جوازه شرعا كما نقل

الشموكاني عن ابن برهان (١٠٠) .

واستدلوا بعدة أدلة أهمها :-

الاول - المتواتر قطعي والآحاد ظني فلا يقوى الظني على القطعي لأن

الضعيف لا يقوى على القوى (١٠١) واعترض بان محل النسخ الحكم

ودلالة الفاظ المتواتر عليه مطلقون كالأحاد .

ويجاب بأن قطعية السند زيادة ، فلا يقوى عليه بعد تساويهما في

ظنية الدلالة .

واعترض ثانيا - بان المتواتر وان كان قطعا حدوثا لكنه ظني

بقاء لأنه قابل للارتضاع والنسخ ، والنسخ باعتبار الدوام مطلقون ،

فلم يرفع المطلقون الا المطلقون المساوي .

وأجاب الانصاري بأن المتواتر ظني بقاء فقط والآحاد ظني

---

(١٠٠) ارشاد الفحول ص ١٩٠ وابن برهان هو أحمد بن علي بن برهان

فقيه بغدادي غلب عليه علم الاصول ، كان يضرب به المثل في حل

الاشكال ، كان يرى عدم التقيد للعامي بمذهب معين درس بالنظامية

شهرًا ثم عزل ، مولده سنة ٤٧٩هـ ووفاته سنة ٤٧٩هـ ووفاته

٥١٨هـ ببغداد من مؤلفاته ( الوسيط ، والبسيط ، والوجيز ) في

الفقه واصوله ، راجع : ( الاعلام ١/ ٦٧ ) .

(١٠١) شرح العبادي على الورقات ص ١٤٥-١٤٧ ، وشرح المحلي ٧٨/٢ ،

ومناهل العرفان ١٤٣/٢ - ١٤٥ .

حدوثنا شكى بقاء فلا مساواة<sup>(١٠٢)</sup> .

الثاني - ان اجماع الصحابة منعقد على عدم جواز المتواتر بالآحاد ، ولهذا رد عمر رضى الله عنه خبر فاطمة بنت قيس<sup>(١٠٣)</sup> ( ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة مع ان زوجها طلقها وبث طلاقها وقال : ( لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت ) وأراد بالكتاب قوله تعالى : ( اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن فانفقوا عليهن )<sup>(١٠٤)</sup> فأقره الصحابة فكان اجماعا منهم<sup>(١٠٥)</sup> .

والجواب: ان رد سيدنا عمر خبر فاطمة ليس لأنه خبر الآحاد بل لأنه لم يتأكد من ضبط كلامها وشك في حفظها وعدمه بدليل قوله ( لا ندرى احفظت أم نسيت ) بل ربما يكون لشكه في صحة كلامها وصدقها ان صحت الرواية بأنه قال لها ( لا ندرى أصدقت أم كذبت ) فالدليل ينقلب عليهم ؛ لأنه يدل على ان سيدنا عمر لو كان متأكدا من صدقها وحفظها لقال بكلامها ولحكم به على الكتاب ؛ بل ربما يشير تعليله الى ذلك ولو كان رفضه لأنه خبر آحاد لما كان بحاجة الى القدح في حفظها او صدقها<sup>(١٠٦)</sup> .

---

(١٠٢) فواتح الرحموت ٧٦/٢ وشرح المحلى والعبادي على انورقات ص ١٤٧ .

(١٠٣) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية كانت من المهاجرات الأول وكانت ذات جمال وعقل كانت عند ابي بكر المخزومي فطلقها فتزوجت بعده اسامة بن زيد وخبرها موجود في الصحيح (الاصابة ٣٨٤/٤ الاستيعاب ٣٨٣/٤) .

(١٠٤) سورة الطلاق ٦/٦٥ .

(١٠٥) روضة الناظر ص ٤٥ مناهل العرفان ١٤٣/٢ .

(١٠٦) انظر شرح التلويح مع التوضيح ٣٦/٢ ونيل الاوطار مع منتقى الاخبار ٣٣٥/٦ - ٣٤٢ .

الثالث - استدل صدر الشريعة في عدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد بأنه من حيث ان النسخ بيان يجوز بالآحاد ومن حيث انه تبديل لا يجوز الا بالمتواتر فيجوز بالمتوسط وهو المشهور (١٠٧) .

ويجاب - اولاً - بان الجمهور لا يرون المشهور كواسطة بين المتواتر والآحاد بل الخبر النوعان فما دام جاز بغير المتواتر فجاز بالآحاد كما انهم لم يضعوا ميزاناً مضبوطاً للتمييز بين المشهور والآحاد ، وثانياً - بانه لم يأت ببرهان ودليل مقنع على ما ابداه من تفصيل في اكتفاء البيان بالآحاد واشتراط التواتر في التبديل ، ولا يكتفي في التبديل بالآحاد ؟ أليس التبديل قسماً من البيان ؟ الا يحتاج التبديل الى البيان ؟

#### المذهب الثاني - جواز ذلك ووقوعه :

ذهب جمهور المحققين من الشافعية ومنهم : المحلي ، وابن السبكي ، وأهل الظاهر ومنهم ابن حزم وأهل الحديث ومنهم الشوكاني الى جواز نسخ المتواتر بالآحاد (١٠٨) واستدلوا بأدلة منها : -

الاول - النسخ تخصيص لعموم الأزمان ، فيجوز بخبر الواحد ، كتخصيص الأعيان ، فحاصله : قياس النسخ على التخصيص (١٠٩) .

الثاني - الوقوع ، فان أهل قباء كانوا يصلون متوجهين الى بيت المقدس فأتاهم آت ، يخبرهم بتحول القبلة الى الكعبة ، فاستجابوا له وقبلوا خبره (١١٠) .

---

(١٠٧) المصدر السابق الاول .

(١٠٨) شرح العبادي على شرح المحلي ومتن الورقات ص ١٤٠ وإرشاد الفحول ص ١٩٠-١٩١ ، ومناهل ١٤٤/٢-١٤٥ ، وروضة الناظر ص ٤٥ .

(١٠٩) المصادر الثلاثة الاخيرة .

(١١٠) إرشاد الفحول ص ١٩٠ ، ومناهل العرفان ١٤٠/٢ ، والمستصفي ٢٤/١ .

ويمكن ان يجاب بأن هنالك احتفت قرائن تجعلهم على علم  
في ذلك والكلام في خبر لم توجد فيه قرائن خارجية<sup>(١١١)</sup> .

الثالث - استدلووا بالوقوع ، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل رسله  
لتبليغ الاحكام المبتدأة والناسخة فقبلوها وهم آحاد ، فكان ذلك دليلا  
على قبول خبر الواحد في نسخه للمتواتر<sup>(١١٢)</sup> .

الرابع - بأمثلة منها قوله تعالى : ( قل لا أحد فيما اوحى الي محرما على طاعم  
يطعمه الا أن يكون ميتة ) الآية<sup>(١١٣)</sup> فانه منسوخ باخبار الآحاد مثل  
( نهيه صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي مخلب من الطيور .  
وكل ذي ناب من السباع )<sup>(١١٤)</sup> وهما من الآحاد فكان النسخ  
بالآحاد واقعا فضلا عن الجواز ، واجيب بأن المعنى : قل لا أحد  
الآن ، والتحريم وقع في المستقبل<sup>(١١٥)</sup> .

الخامس - استدل بعضهم بنكاح المتعة ، والنهي عنها باخبار الآحاد<sup>(١١٦)</sup> .  
السادس - دليل العقل ، فاننا اذا راجعنا العقل ، لا نرى فيه ما يحيل  
ذلك<sup>(١١٧)</sup> .

السابع - ان خبر الآحاد النسخ انما يرفع من التواتر القطعي المنسوخ  
استمرار حكمه ودوامه ، ولاشك ان دلالة على ذلك ظني ، وان

---

(١١١) مناهل اعرفان ١٤٤/٢ - ١٤٥ .

(١١٢) ارشاد الفحول ص ١٩٠ - ١٩١ .

(١١٣) سورة الانعام ١٤٥/٦ .

(١١٤) تقدم تخريج الحديثين في ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(١١٥) ارشاد الفحول ص ١٩٠ - ١٩١ .

(١١٦) المصدر السابق .

(١١٧) اللمع للشيرازي ، ورايه عدم المانع من النسخ بالآحاد للمتواتر  
عقلا ، وعدم الوقوع سمعا .

- كان الدليل هو قطعياً ، فالظني ما رفع الا الظني ، ولا مانع منه (١١٨) .
- ( المذهب الثالث ) وذهب جماعة ومنهم الغزالي وأبو وليد الباجي والقرطبي الى جواز ذلك في زمان النبوة ، والى عدم جواز ذلك بعده (١١٩) .
- ( المذهب الرابع ) ذهب الجمهور كما قال ابن البرهان وغيره الى الفرق بين الجواز عقلاً فقالوا به ، والوقوع الفعلي ولم يتحقق ، بل نقل ابن السمعاني وغيره كما قال الشوكاني عنهم الاجماع على عدم الوقوع (١٢٠) .

### ( الرأي الرابع )

- والرابع من هذه الآراء الرأي الثاني ، أولاً - لقوة ادلتهم فانها بمجموعها صالحة لاثبات ذلك ، وان كان في بعض منها ضعف ، لمعرفة انتهاء مدة الحكم وطريق معرفته الوحي فقط والله اعلم (١٢٢) .
- واحد يثبت المدعي ، ثالثاً - ان كلا من المتواتر والآحاد بعد تحقق العلم بصحة سنده واتصاله بالشارع وحي من الله فلا فرق بين وحي دون وحي في ذلك ، - رابعاً - ان المتواتر والآحاد بالنسبة لما بعد عصر الرسالة فاما من عصرهم فلم يرد أنه اعترض على احد من مبلغي الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه لا يصدق بكلامه ، فليكن ما بعده كما في عصره - والله اعلم .
- الثاني - نسخ الاجماع ، والنسخ به :

اختلفوا في ان الاجماع هل يجوز ان يكون ناسخاً او منسوخاً ؟  
ذهب بعض مشايخ الحنفية وبعض المعتزلة ويميل التفتازاني - الى جواز ذلك .

(١١٨) ارشاد الفحول ص ١٩١ .

(١١٩) نفس المرجع ص ١٩٠ والمستقصى ١/ ١٢٦ .

(١٢٠) المرجع الاول .



ذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم الى عدم جواز ذلك فان وجد ما يشبه ذلك فالنسخ هو سند الاجماع لأن النسخ لا يكون الا في زمان الوحي ، والاجماع لا يكون الا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ولأن الاجماع ان كان عن قطعي فلا يجوز مخالفته ، وان كان عن ظني فلا اجماع عليه (١٢١) .

(١٢١) وقد استدلل الجمهور على عدم جواز النسخ بالاجماع وعدم جواز نسخه بغيره بأدلة منها :-

الاول - بالنسبة لعدم كونه ناسخا - هو : انه لا يجوز ان يكون المنسوخ به ( نصا ) ، اذ الاجماع لا بد له من نص فان وجد فالنسخ هو النص المستند اليه الاجماع ، (ولا اجماعاً) ، اذ الاجماع الثاني لا بد له من مستند ولا مستند صحيح بعد الاجماع الاول ؛ اذ لا نص بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لان النصوص يكون بعد وفاته محكمة غير قابلة للنسخ الا على ما ذهب اليه الجعفرية من القول بجواز نسخه بكلام الائمة وابعائهم او اجماع الامة وفيهم الامام المعصوم ، ولكن تقدم ومن تمسكهم لعدم ثبوت العصمة لغير الرسول (ص) ، ( ولا قياسا ) ، لان القياس المنعقد على خلافه الاجماع اما خطأ أو منسوخ بمستنده ، دون الاجماع نفسه .

ونوقش الشق الاول باننا لا نسلم عند وجود الاجماع المخالف للناسخ هو المستند ؛ اذ قد لا يعلم التاريخ بينهما فلا يصلح النص المستند اليه ناسخا بخلاف الاجماع المبني عليه للتأكد من تأخره ، كما انه لا مانع من كون مستند الاجماع اقل قوة فلا يقاوم الاجماع لكن بعد الاجماع عليه يتقوى .

واما ( الشق الثاني ) كذلك ، فلنا ان نقول : لم لا يجوز ان ينعقد الاجماع مستندا على مصلحة ، ثم تتبدل تلك المصلحة للاجماع الاول ؟

واستدلوا على الشق الثاني - عدم جواز نسخ الاجماع - بأدلة ، اهمها ما يلي :- الاول - ان ما ينسخ الاجماع لا يجوز ان يكون اجماعا آخر - ، لاحتياجه الى مستند ولا نص بعد

### الثالث - نسخ القياس والنسخ به :

اختلفوا في جواز ذلك والصحيح الذي نراه عدم جواز نسخ المخصوص

وفاة الرسول (ص) وفيه ان المستند اعم من النص او المصلحة فلا تنهض حجة للكل ، ولا نصا لما تقدم ولا قياسا لان نسخ الاجماع بالقياس يقتضي ان يكون الحكم الدال على الاصل بعد الرسول وهو ممنوع ؛ ولعدم صحة القياس المخالف للاجماع اصلا .

الثاني - النسخ : بيان نهاية الحكم ، ولا دخل لاجتماع الآراء على

حكم في معرفة نهاية وقت حسن الشيء او قبضه عند الله .

الله عليه وسلم ، والنسخ لا يكون الا في حياته ، فلا يجتمعان

الثالث - ما ذكرناه في الصلب من ان الاجماع بعد وفاة الرسول صلى

الرابع - الاجماع ان كان عن قطعي الخ .

واستدل المجوزون ايضا بعدة ادلة منها : قياس الاجماع على

النص مساويا وعلى خبر الآحاد اولويا قالوا ان الاجماع موجب

علم اليقين كالنص فيجوز ان يثبت به ، وهو : اقوى من الخبر

المشهور فاذا جاز به فبالاجماع بالاولى ومنها عدة امثلة استدلو

بها على الوقوع فضلا عن الجواز فمن جملة ذلك ان نصيب

المؤلفة قلوبهم ثابت بالنص وصريح القرآن ونسخ باجماع

الصحابة في زمن ابي بكر رضى الله عنه على اسقاطه .

- اولا - بعدم ثبوت الاجماع بدليل اختلاف المجتهدين فيه ،

وثانيا بانه من قبيل سقوط الحكم لزوال علته التي هي

مستند ، وهو الناسخ ، ومنها : ان الام حجت من الثلث الى

السدس بالاخوين بالاجماع ، واجيب بان دلالة النص على

عدم الحجب بالاخوين مبنية على كون المفهوم حجة وكون اقل

الجمع ثلاثة ولا قطع بذلك .

والذي يبدو لي - ان النزاع بين الفريقين لفظي ، فان النافين لنسخه

والنسخ به لا يمنعون نسخ مستنده ، بل يرجع كلامهم الى عدم

صلاحية الاجماع بدون المستند ولا قائل به وان المجوزين لنسخه

والنسخ به لا يقولون بانه الناسخ بدون المستند ، بل الحق عند

الفريقين ان وجد مثال صحيح يكون الناسخ مجموع الاتفاق مع

المستند كما ان حجج الفريقين لا تنهض حجة لاثبات مدعاهم ان لم

تحمل على ما ذكرنا والله اعلم ، راجع : ( فواتح الرحموت ٢/ ٨١-٨٢

والمستقصى ١/ ١٢٦ والسرخسي ٢/ ٦٦-٦٧ والمحلى ٢/ ٧٦ شرح

التوضيح على التنقيح مع شرح التلويح ٢/ ٣٤-٣٥ وروضة الناظر

من الكتاب او السنة بالقياس سواء كان جليا او خفيا ؟ اذ لا دخل في ذلك .  
لمعرفة انتهاء مدة الحكم وطريق معرفته الوحي فقط والله اعلم (١٢٢) .

ص ٤٥ واللمع ص ٣٣ ومناهل العرفان ١٤٨/٢-١٤٩ والقوانين  
المحكمة ٩٨/٢-٩٩ ، وشرحي البدخشي ، والاسنوي ١٨٥/٢-١٨٧ .  
اللمع ص ٣٣ والاحكام للآمدى ١٤٩/٣-١٥٠ .

(١٢٢) وخلاصة ما تمسك به على جواز النسخ بالقياس ونسخه  
اولا - قياسه على خبر الواحد في جواز التخصيص به ؛ لانه احد  
البيانين والجواب - اولاً - انه قياس مع الفارق لأن شرط صحة  
القياس عدم وجود نص بخلافه فعند وجود نص مخالف يحكم  
بسقوط القياس بخلاف خبر الآحاد ، وثانياً - بالفرق بين النسخ  
والتخصيص فإن التخصيص اهن ، وبجواز التخصيص بالفعل  
والحسن اما النسخ فلا يجوز الا بالدليل السمعي ، وثالثاً - بأن قوله  
تعالى : ( الآن خفف الله عنكم ، ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين  
الاية ) اوجب نسخ ثبات الواحد للعشرة وليس مصرحاً به وذلك  
هو نفس نسخ الحكم بالقياس ، واجيب بعدم التسليم باستفادة  
ثبات الواحد للعشرة من القياس بل هو مستفاد من نفس اللفظ .

واستدل المانعون من جواز نسخ الكتاب والسنة المتواترة  
بالقياس مطلقاً بان نسخه يقتضي ارتفاع حكم الفرع مع بقاء حكم  
الاصل ، وهذا لا يقبله العقل ، لأن المدار في القياس على العلة وهي  
باقية ببقاء الاصل . ويجب اولاً بأن نسخ القياس يقتضي ارتفاع  
حكم الاصل تبعاً لارتفاع حكم الفرع ؛ لأن معنى نسخ القياس الغاء  
الشارع العلة ، وبالفائها يلغو حكمه . و - ثانياً - بانه لا مانع من  
نسخ الفرع دون الاصل بناء على زيادة قيد لم يكن معتبراً من قبل  
وليس موجوداً في الفرع .

واستدلوا ايضا على عدم جواز النسخ به مطلقاً بان الناسخ  
اما نص او اجماع او قياس اما الاول ، فلا يجوز لعدم جواز  
دفع القوى بالضعيف ، واما - الثاني - فكذلك لعدم صلاحية الاجماع  
لنسخ والنسخ به ، واما الثالث فكذا ، لأن من شرط صحة القياس  
عدم وجود معارض مساو ، او راجح . ولكن يناقش الاول بانه قد  
يكون دلالة بعض الاقيسة اوضح من بعض النص فالقول بان النص  
اقوى دلالة ووضح من القياس مطلقاً ممنوع ، ويناقش الثاني بان

وقد ذكر الزرقاني انه يدخل تحت نسخ القياس والنسخ به ثلاث صور وهي :-

الاولى - ان ينسخ القياس حكما دل عليه قياس ، كما اذا اوجب الشارع اكرام زيد لكونه سخيا ، فنقيس عليه عمرا لوجود السخاء فيه ، ثم اوجب الشارع اهانة بكر لكونه سكيرا فنقيس عليه عمرا لوجود السكر فيه وبذلك يكون اكرام عمر منسوخا بوجوب اهاتته<sup>(١٢٣)</sup> فمثلا الله سبحانه وتعالى اهان الشعراء لانهم يكذبون ويقولون ما لا يفعلون ، فدخل فيهم الشعراء المسلمون لوجود العلة فيهم ولهذا راجعوا الرسول صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله انزل الله هذه الآية وهو تعالى يعلم انا شعراء ثم بعد ذلك اوجب الله احترامهم بناء على وجوب الصلاح والتقوى فيهم بنص متأخر وهو ( الا الذين آمنوا - فقال الرسول لهم : اتم - وعملوا الصالحات - نقال انتم - الى آخر الآية<sup>(١٢٤)</sup> .

---

الاجماع لا مانع من اطلاق النسخ عليه باعتبار سنده والحق ماذهب اليه الجمهور من جواز النسخ به ان كان قطعيًا وعدمه ان كان ظنيًا وذلك لانه ممنوع شرعا وعقلا نسخ القطع بالظن ، وعدم وجود مانع من ذلك عند كونه قطعيًا ، راجع في هذا : ( فواتح الرحموت ٢/٨٤ - ٨٦ ، والمستصفي ١/١٢٦ ، ومناهل العرفان ٢/١٤٥ - ١٤٨ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع ٢/٨٠ - ٨١ ، واصول السرخسي ٢/٦٥ - ٦٦ ، وروضة الناظر ص ٤٥ ، واللمع ص ٣٣ ، والاحكام للآمدي ٣/١٤٩ - ١٥٠ .

(١٢٣) مناهل العرفان ١٢/١٤٥ - ١٤٠ .

(١٢٤) سورة الشعراء الآيات ٢٢٤-٢٢٧ والتفسير القرطبي ١٣/١٤٥ - ١٥٤ هذا وقد فصل القرطبي في جواز الشعر وكونه ممدوحا وحرمة انشاده وكونه مذموما فقال : ان ابا بكر ينشد والنبي يسمع فهل للتقليد والاقتداء موضع ارفع من هذا ؟ ونقل عن ابي عمرو انه قال : ولا ينكر الحسن من الشعر احد من اهل العلم ولا من اولي



الصورة الثانية - ان ينسخ القياس حكما دل عليه نص كأن ينص  
الشارع على اباحة النبيذ ، ثم بعد ذلك يحرم الخمر لاسكاره ، فنقيس  
النبيذ عليه لوجود العلة فيه ، وبذلك يتنسخ حكم الاباحة الثابت نصا ،  
بحكم التحريم الثابت قياسا .

الصورة الثالثة - ان ينسخ النص قياسا ، كأن يحرم الشارع الخمر  
لكونه مسكرا فتحمل عليه النبيذ لاسكاره ثم بعد ذلك ينص الشارع على  
اباحة النبيذ فتتنسخ حرمة النبيذ الثابت قياسا باباحته الثابتة نصا<sup>(١٢٥)</sup> .

النهى ، وليس احد من كبار الصحابة واهل العلم وموضع القدوة  
الا وقد قال الشعر . ثم حاصله : ان ما تضمن الحكمة ، والمعاني  
المستحسنة شرعا وطبعيا فهو جائز وما تضمن ذكر الله وحمده  
والثناء عليه فيكون مندوبا ، واما ما فيه بهتان البرى وتفسيق  
التقى والتفريط في القول بما لم يفعله فهو مذموم ولا يحل سماعه  
مثال الاول - قول نبيذ :

الا كل شيء ما خلا الله باطل      وكل نعيم لا محالة زائل  
ومثال الثاني : قول الشاعر :  
حب رسول الله مفترض      وحب اصحابه قدر ببرهان  
من كان يعلم ان الله خالقه      لا يرمين ابا بكر ببهتان  
ولا ابا حفص الفاروق صاحبه      ولا الخليفة عثمان بن عفان  
اما علي فمشهور فضائله      والبيت لا يستوى الا بأركان

ومثال المذموم قول نعمان بن عدى العامل لعمر بن الخطاب :

فان كنت ندماني فبالاكبر اسقيني      ولا تسقني بالأصغر المتلثم  
لعمل أمير المؤمنين يسؤه      تنادمنا بالجوسق المتهدم  
فسمع به عمر رضي الله عنه فقال : (أى والله ليسؤني) . فعزله ، وبما تقرر  
من التفصيل اندفع التعارض وجمع بين الآية الواردة في ذم الشعر  
والشعراء وانشاد الصحابة والخلفاء الشعر و تقرير الرسول ذلك  
لهم ، مع ما ورد من مدح الرسول للشعراء بقوله وان من الشعر  
لحكمة ) الى غير ذلك من الاحاديث والله اعلم .

(١٢٥)



#### الرابع - اختلفوا في ن الزيادة على النص والنقص منه نسخ أم لا ؟

ذهب الحنفية الى القول بأنه نسخ ، ولهذا ردوا احاديث كثيرة قالوا بانها اخبار احاد لو عمل بها لأدى الى الزيادة على النص او النقص منه وهما من النسخ والنسخ لا يجوز بخبر الاحاد .

والصحيح الذي ذهب اليه الجمهور ان مثل هذا ليس بنسخ ، بل يعتبر من البيان او مما استقل الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بتشريعہ، ولهذا اخذوا به (١٢٦) والله أعلم .

---

(١٢٦) وحاصل هذا الاختلاف ان الزيادة على النص ان كانت عبادة منفردة بنفسها عن المزيّد عليها (لا تكون نسخا بالاتفاق) ، وذلك كزيادة صلوات على الخمس او صوم او حجة خلافا لبعض العراقيين من قولهم بانها تكون نسخا .

وان كان الزيادة عليها كزيادة ركعة في الصلوات ، وزيادة جلدات على جلدات حد واحد ، وزيادة صفة في رقبة الكفارة كالايمان مثلا فاختلفوا فيها فذهب الشافعية والحنابلة وبعض المعتزلة الى انها ليست نسخا ، وذهب الحنفية الى كونها نسخا وذهب جماعة الى التفصيل فمنهم قال بكونها نسخا ان افادت الزيادة خلاف ما افاده مفهوم المخالفة والشرط كايجاب الزكاة في معلوفة الغنم المخالف لما افاده مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم ( في الغنم انسائة زكاة ) ، والا فلا .

ومنهم من جعلها نسخا ان كانت مغيرة لحكم الاصل كزيادة التغريب المستقل على الحد ونحوها ، والا فلا ، سواء كانت بحيث لا تنفك عن المزيّد عليه كايجاب ستر الفخذ ، او عند تعذر المزيّد عليه ، كقطع رجل السارق بعد قطع يديه ، ومنهم من جعلها ناسخة ان غيرت المزيّد عليه تغيرا شرعيا بحيث لو فعل المزيّد عليه كما قبل الزيادة كان وجوده كعدمه كزيادة ركعة على ركعتي الفجر ، او خير بين فعله ، وزيادة ثالث ، والا فلا كزيادة التغريب على الحد ، وزيادة شرط منفصل عن الصلاة ونحوها .

ومختار الآمدي ان كانت الزيادة متأخرة عن المزيّد ، عليه ، وكانت

رافعة تحكم شرعي كان ذلك نسخا ان كان دليله مما يجوز به  
النسخ والا فلا سواء لم تكن متأخرة ، او لحكم العقل الاصلي  
فيجوز بغير ما يجوز به النسخ كالقياس وخبر الواحد .

ومنهم من جعلها نسخا ان اتصلت بالمزيد عليه اتصال رافع  
للتعدد والانفصال كزيادة ركعة على ركعتي الصبح والا كزيادة  
نحو عشرين جلدة على حد القذف فلا وهو مختار الغزالي .  
وهذا الخلاف يجرى في نقص شيء من عبادة ركنها او شرطها  
ذهب الحنفية الى كونها نسخا لذلك الناقص وجمهور الشافعية  
قالوا ليس بنسخ وذهب الغير الى التفصيل .

هذا وقد حرر الغزالي محل النزاع بين الشافعية والحنفية  
في النسخ فجعل الزيادة على ثلاث مراتب :

(الاولى) - ان لا تتعلق الزيادة بالمزيد عليه كزيادة صلاة على  
الخمس أو صوم فهد ما لا خلاف في عدم كونها نسخا للمزيد عليه .

(الثانية) - ان تتعلق به تعلقا ما على وجه لا يكون شرطا فيه  
كزيادة عشرين جلدا اخر حد القذف فذهب ابو حنيفة واصحابه  
الى انها نسخ والشافعية الى عدم كونها نسخا .

(الثالثة) - ان تعلقت به تعلق الشرط بالمشروط بحيث يكون  
وجود المزيد بدون الزيادة وعدمه واحدا كزيادة النية في الطهارة  
وركعة في الصلاة فالخلاف هنا أقوى قال بنسخها الحنفية وبعض  
من لم يجعل الرتبة الثانية نسخا .

واستدل الحنفية - اولا - بان المطلق قبل الزيادة دل على  
الاجزاء مطلقا لانه كالعام في تناوله الافراد لكل هنا على سبيل البدل  
والتقييد بجزء او شرط ينافي به ، لانه يقتضي عدم الاجزاء بدونه ،  
فيرتفع به حكم شرعي و - ثانيا - بأن الاصل في الحد مثلا ان يكون  
كاملا يجوز الاقتصار عليه ، ويتعلق به التفسير ورد الشهادة ،  
وارتفعت هذه الاحكام بالزيادة فيكون نسخا .

واستدل الشافعية ومن معهم في منع كونها نسخا بما يلي :-

١ - ان حركة المتحرك التي يرفعها التخيير ليست بحكم شرعي  
فلا تكون نسخا وذلك لانها انما كانت ثابتة اذا لم يكن شيء  
آخر خلفا عنه والاصل عدمه .

٢ - الزيادة تخصيص للمزيد عليه وهو أهون اذ النسخ رفع

والتخصيص بيان قال الانصارى جوابا عنه - : قلنا المطلق لا يدل الا على الماهية من حيث هي هي ، والتخصيص فرع الدلالة على الشخصيات لفظا ولا دلالة هنا على المزيد عليه ، ويدفع . اولا - بأن المطلق لا ينافي المقيد لانه من قبيل الماهية المطلقة وفرق بينه وبين الماهية بشرط لا شيء - ثانيا - باننا لا نسلم فقد دلالة التضمن او الالتزام .

وأجاب صدر الشريعة عن الاول بان حرمة الترك - لائنين في خصال الكفارة مثلا - تثبتت بلفظ النص عند عدم الخلف لا بعدم الخلف نفسه فحرمة الترك حكم شرعي ورفعها يكون نسخا ويجب عدم التسليم بدلالة النص عليه لان ايجاب الحد لا ينفي وجوب غيره وانما يدل عليه بالمفهوم وهم لا يقولون به ، وعلى فرض التسليم انما يستقيم النسخ لو ثبت حكم المفهوم واستقر ثم وردت الزيادة بعده وهذا ما لم تعرف ، كما أجابوا عن الدليل الثاني للحنفية بان النسخ رفع الحكم وحكم اللفظ وجوب الحد لا عدم وجوب غيره ، والاوّل باق بحاله ، واما صفة الكمال ، فليس بحكم شرعي مقصود بل المقصود هو الوجوب او الاجزاء وهما باقيان فيشبه وجوب صوم بعد الصلاة وهو ليس بنسخ انفاقا . كما ان التفسير ورد الشهادة انما يتعلقان بالقذف لا بالحد وعلى فرض التسليم فهو تابع غير مقصود فصار كحل النكاح بعد العدة ، وبما تقرر علم رجاحة رأي الجمهور في القول بعدم كون الزيادة والنقص نسخا لقوة حججهم وضعف شبه المخالفين والاجابة عنهم .  
هذا وقد ترتب على هذا الخلاف مسائل فرعية كثيرة منها :-

١ - قوله تعالى : ( فاستشهدوا شهدين ) فهل يكون القضاء بشاهد ويمين المدعى نسخا فلا يثبت بخبر الواحد اولا .

٢ - هل يجوز اشتراط الطهارة في الطواف بخبر الواحد على آية ( وليطوفوا ) .

٣ - واشتراط النية بخبرها على آية الوضوء .

٤ - اشتراط الايمان في الرقبة التي وردت مطلقة في كفارة الظهار الى غير ذلك ، انظر : ( فواتح الرحموت ٩١/٢ - ٩٥ والاحكام للامدى ١٥٥/٣ - ١٦٤ شرح المحلى ٩١/٢ - ٩٣ واصول السرخسي ٨٢/٢ - ٨٥ وروضة الناظر ص ٤١ - ٤٣ واللمع ص ٣٤ - ٣٥ وشرح التوضيح مع التلويح ٣١/٢ - ٣٩ .

## المطلب الاول

آراء الفقهاء في جواز التخصص<sup>(٢٧)</sup> ، وعدمه :

اختلف الفقهاء في جواز التخصص وعدمه الى مذاهب :

### المذهب الاول وادلتهم :

ذهب جمهور العلماء ، والأصوليين والمحدثين والشيعة وبعض الحنفية والظاهرية الى جواز التخصص مطلقا . قال صاحب المسلم : ( التخصص جائز عقلا وواقع استقرار خلافا لشذوذ )<sup>(٢٨)</sup> .

وقال الشوكاني : ( اتفق اهل العلم سلفا وخلفا على ان التخصص للعمومات جائز ، ولم يخالف في ذلك احد ممن يعتقد به وهو معلوم من هذه الشريعة المطهرة لا يخفى على من له أدنى تمسك بها ، حتى قيل انه لا عام الا وهو مخصوص الا قوله تعالى : ( والله بكل شيء عليم )<sup>(٢٩)</sup> )<sup>(٣٠)</sup> .

---

(٢٧) التخصص : اخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه ، راجع : ( الاحكام للآمدني ٢/٢٥٨ ، وشرحى الاسنوى ، والبدخشى ٢/٧٥ - ٧٨ ، والابهاج ٢/٧٢ ) .

(٢٨) راجع فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١/٣٠١ .

(٢٩) سورة النور ٢٤/٢٦ .

(٣٠) ارشاد الفحول للشوكاني ص ١٤٣ ، ونقل عن الشيخ علم الدين العراقي انه ( ليس في القرآن عام غير مخصوص الا اربعة مواضع : أحدها قوله تعالى : ( حرمت عليكم امهاتكم ) فكل ما سميت اما من نسب او رضاع وان علت فهي حرام ، ثانيها قوله تعالى : ( كل من عليها نان ، كل نفس ذائقة الموت ) ثالثها قوله تعالى : ( والله بكل شيء عليم ) . ( والله على كل شيء قدير ) ثم اعترض على هذا الاخير بأن القدرة لا تتعلق بالمستحيلات وهي اشياء ، والتحقق



واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها :

الاول - الوقوع • فقد وقع التخصيص في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوقوع زائد على الجواز (١٣١) •

الثاني - العقل ، فإن التخصيص معناه : صرف اللفظ من عمومته الذي هو حقيقته الى الخصوص ، واخراج بعض ما يتناول اللفظ منه بطريق المجاز ، وهذا لا يرى العقل وجها لامتناعه بل لو خلى ونفسه ليحكم

---

بهذه المواضع الاربعة قوله تعالى : ( وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ) بتصرف •

اقول ويعترض على هذا الحصر بعدة امور : ١ - ان العام غير المخصوص ليس منحصرا في هذه المواضع بل يوجد غيرها كقوله تعالى ( وما الله بغافل عما تعملون ) فان عدم غفلة الله عن جميع الاعمال لا يخص منه شيء ، وكذلك ( وآتت كل واحدة منهن سكينا ) و ( حفظناها من كل شيطان رجيم ) و ( وجعلنا من الماء كل شيء حي ) و ( كل يجري لاجل مسمى ) وغير ذلك بكثير •

٢ - ان قوله ( كل ما سميت اما من نسب ، او رضاع ) تخصيص للآية فالقول بعدم تخصيصها ينافي ذلك •

٣ - قوله تعالى : ( كل من عليها فان ) كلمة من تشمل الروح والروح لا تفنى بالاجماع ، فدعوى عدم تخصيصها ممنوع •

٤ - ان الله اطلق على نفسه النفس ( تعلم ما في نفسي ، ولا اعلم ما في نفسك ) •

وهو خارج عن العموم ضرورة ، فالقول بعدم تخصيصها مخصوص بما ذكرنا •

﴿ ١٣١ ﴾ مباحث التخصيص ص ٣٧-٣٨ اما في الكتاب فكقوله تعالى : ( ماتذر عليه من شيء آتت عليه الا جعلته كالرقيم ) ومن جملة مامرت عليه اريح البحال والارض ولم تجعله كالرقيم فالجس يدرك المخصص • وغير ذلك كما سيجيء ، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس مع احاديث (من نام عن صلاة) ، وتقريره الصلاة بعد طلوع الشمس وفعله القضاء بعد العصر ، وغير ذلك بكثير كما سيجيء •



الجواز لعدم لزوم المحال على تقدير وقوعه<sup>(١٣٢)</sup> .

الثالث - اللغة ، فان التخصيص بالنسبة لوضع اللغة جائز فلو قال المعوي : جاءني كل أهل البلد ، يعدّ قوله هذا صحيحا ، وان تخلف من المجيء بعضهم فلو كان التجويز متمنا لغة لما صح منه ذلك ، ولاعتبر قوله هذا كذبا لكنه صحيح فالامتناع مفقود<sup>(١٣٣)</sup> فجاز التخصيص شرعا وعقلا ولغة ووقوعا .

#### المذهب الثاني - عدم جواز التخصيص مطلقا :

وذهب جماعة الى عدم الجواز مطلقا واستدلوا بأن التخصيص كذب بدليل صدق نفيه ، وما صدق نفيه لا يصدق اثباته لعدم جواز صدقها على شيء واحد معا لانهما متضادان<sup>(١٣٤)</sup> .

ويجاب بأن صدق التخصيص باعتبار كونه مجازا ، وصدق نفيه باعتبار كونه حقيقة فاختلفت جهاتهما فلا مانع من اجتماعهما حينئذ<sup>(١٣٥)</sup> .

#### المذهب الثالث - عدم جواز التخصيص بالعقل :

وذهب جماعة - قال صاحب فواتح الرحموت : قيل : ومنهم : الامام الشافعي - الى عدم جواز التخصيص بالعقل<sup>(١٣٦)</sup> واستدلوا بما يلي :-  
الاول - انه لو صح التخصيص بالعقل، لصحّ أن يراد من العام ماقتضى العقل باخراجه ؛ لان ما يخرج العقل مما يتناوله العام ، ومن جملة افرادة ، ويصح لغة اطلاق اللفظ على جميع مسمياته ؛ لأنه موضوع له ، فالخارج بالعقل

---

(١٣٢) المصدر السابق ص ٣٨-٣٩ والاحكام للآمدى ٢/٢٦٠ وارشاد

الفحول ص ١٤٤ .

(١٣٣) المصادر السابقة .

(١٣٤) فواتح الرحموت ٣٠١/١ وشرح البدخشي ٩٤/٢ .

(١٣٥) المصدر الاول ، ومباحث التخصيص ص ٣٩ .

(١٣٦) فواتح الرحموت ٣٠١/١ .

من ضمن ما يصح ارادته لدخوله في العموم وضعا ، وحيث ان التخصيص فرع العموم وضعا ، واردة ما قضى العقل باخراجه باطل ؛ لأن العاقل لا يريد ما يخالف صريح العقل حيث لا يصح منه ذلك ، فاذا كانت ارادة العموم الشامل لما قضى العقل باخراجه باطلا ، فما يستلزمه وهو جواز انتحيص بالعقل باطل ايضا<sup>(١٣٧)</sup> .

ويناقش - اولا - بان استلزام جواز التخصيص لارادة ما قضى العقل باخراجه ممنوع بل الذي يستلزمه دلالة العام عليه بقطع النظر عن ارادته وعدمها وهذه الدلالة ثابتة بعد الاخراج وقبله ، لانها تابعة للوضع والاخراج لا ينافي الوضع ، و - ثانيا - بان اللغة لا تمنع من ارادة العموم بالنظر الى الكلام نفسه ولا بالنظر الى وقوعه في التركيب ، وانما بالنظر لمخالفته للواقع فيكون كذبا باتقاء مطابقته للواقع وكذبه لا ينافي صحة ارادته لغة<sup>(١٣٨)</sup> .

( الدليل الثاني ) - ان التخصيص متأخر عن العام لكونه بيانا له ومن شأن البيان التأخر فلو جاز التخصيص بالعقل للزم ان يكون العقل متأخرا عن العام وهو باطل لتقدم العقل عليه ، والمستلزم للبطل باطل ايضا<sup>(١٣٩)</sup> .  
ويجاب عنه بأنه ان اراد كونه مخصصا يستلزم تأخره ذاتا وصفة فممنوع وان اراد استلزام لتأخره بصفة كونه مخصصا فمسلم وليس ملزم منه باطل اذ لا تنافي بين تقدم العقل على ذاتا بدون صفته وكونه مخصصا وتأخره باعتبار صفته بمعنى تأخر تلك الصفة له عنه<sup>(١٤٠)</sup> .

---

(١٣٧) الاحكام ٢٩٣/٢-٢٩٤ ومختصر المنتهى مع شرح العنود ١٤٧/٢

والمنهاج مع شرح البدخشي والاسنوى ١١٥/٢ .

(١٣٨) المصادر السابقة ومباحث التخصيص ص ٤١-٤٢ .

(١٣٩) الاحكام ٢٩٤/٣ ، والمصدر السابق الاخير ص ٤٠ و ٤٣ ، ومسلم

الثبوت ٣٠٢/١ .

(١٤٠) المصادر السابقة .

( الدليل الثالث ) - لو جاز التخصيص بالعقل لجاز النسخ به ؛ لأن كلا منهما بيان وجواز احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح ، وجواز النسخ به باطل اتفاقا وما يستلزم الباطل باطل قطعاً<sup>(١٤١)</sup> .

ويجب بأن اشتراك النسخ والتخصيص في وصف ( البيان ) لا يستلزم اشتراكهما في جميع الاوصاف كما أن اشتراكهما في حكم لا يستلزم اشتراكهما في جميع الاحكام فالاستلزام ممنوع - اولا - و - ثانيا - بوجود الفروق الكثيرة بين النسخ والتخصيص كما سيأتي : فالنسخ بيان مدة الحكم ، والتخصيص بيان ان بعض الافراد غير صالح لتعلق الحكم به ، والعقل عاجز عن ادراك المدة المقدرة في علم الله تعالى للحكم ، ولكنه لم يعجز عن درك ما يصلح لتعلق الحكم به وما لا يصلح<sup>(١٤٢)</sup> .

( الدليل الرابع ) - انه لو جاز التخصيص بالعقل لتعارض العقل العام فيما يقضى العقل بخروجه ، والعام بدخوله واذا تعارضا تساقطا فحينئذ اما ان يرجح العقل ، فيلزم ترجيح بلا مرجح ، او العام ، أو التساقط والاول باطل ، والأخيران يستلزمان عدم جواز التخصيص بالعقل<sup>(١٤٣)</sup> .

( والجواب ) : ان استلزامه لتعارض العقل مع دلالة العام ظاهرا مسلم ولكن ترجيح استلزام العقل على العام للترجيح بلا مرجح ممنوع ، اما اولا - فانه ليس التخصيص ولا النسخ الا وهما وجهان للدفع التعارض والجمع بين المتعارضين .

---

(١٤١) المراجع السابقة ومباحث التخصيص ص ٤١ وارشاد الفحول ص ١٥٦-١٥٧ .

(١٤٢) مباحث التخصيص ص ٤٣ وفواتح الرحموت ٣٠١/١ ، والمراجع الاخير السابق .

(١٤٣) ارشاد الفحول ص ١٥٦-١٥٧ .

واما ثانيا - فاننا نرجح العقل على العام لعدة أمور :-

منها أن دلالة العقل قطعية ، ودلالة العام ظنية ، ودلالة الاول غير محتمل لخلافه ودلالة الثاني قابلة للتخصيص والتأويل فترجيح العقل لقطعية دلالاته على دلالة العام لظنيته ولجواز تطرق التأويل ، ترجيح مع وجود المرجح لا بلا مرجح (١٤٤) .

ومنها : أن دلالة العقل لا يجوز تخلفه عن مدلوله ؛ كدلالة الضرب على الضارب والمضروب ؛ لانه من المعقولات الثانية التي عليها تدور رحي المنطق وعلم الميزان ، واما دلالة الالفاظ فيجوز تخلفها عن مدلولها كدلالة الأسد يجوز ان يراد بها غير معناه الحقيقي وهو الحيوان المفترس ، لانها جعلى ويجعل الواضع كما أنها من المعقولات الاولى التي يبحث عنها العلوم العربية النقلية المتعلقة بالالفاظ ، فترجيح ما هو من قبيل المعقولات على ما هو يجعل الجاعل لعدم جواز تخلف الاولى عن مدلولاتها ، مع جواز ذلك في الثانية ترجيح لمرجح وليس بلا مرجح (١٤٥) .

ومنها : ان دلالة العام نقل وهو فرع لدلالة العقل بها فحكم العقل هو الأصل فيكون في الغاء حكم العقل واسقاطه الغاء حكم العقل واسقاطه : لاستلزام ابطال الأصل لابطال الفرع بخلاف العكس ، وبهذا يكون ترجيح العقل ترجيحاً بمرجح (١٤٦) .

وترجيح آخر ، ان الحكم بتقديم العقل يكون فيه الجمع بين الدليلين واعمال لهما ، وقد تقرر عند الأصوليين ان اعمال الدليلين - ولو

---

(١٤٤) شرح المختصر للعضد ١٤٧/٢ والتقريب والتحبير ٢٤٣/١ ومباحث التخصيص ص ٤٣ - ٤٤ .

(١٤٥) المراجع السابقة ، وانظر البرهان في المنطق ص ١١٢-١١٣ .  
(١٤٦) وسيأتي مناقشة هذا في تعارض العقل والنقل في الباب الثالث - ان شاء الله تعالى .

من وجه - أولى من اهمالهما او اهمال احدهما (١٤٧) .

#### المذهب الرابع - جواز التخصيص في الانشاء دون الاخبار :

ذهب جماعة اخرى الى أن التخصيص غير جائز في الاخبار دون الانشاء (١٤٨) .

وتمسكوا في ذلك أولا - بأن التخصيص في الاخبار يستلزم الكذب بخلاف <sup>الإنشاء</sup> ~~الاجابة~~ والكذب على الله تعالى محال فكذا ما يؤدي اليه وهو التخصيص فيها ، و - ثانيا - بأن التخصيص كالمجاز يصدق فيه ، وما يصدق يصدق فيه لا يصدق اثباته ، لعدم جواز صدق نفى شيء واثباته .

ويجب عن هذا - أولا - بان الانشاء في الاحكام الشرعية يستلزم الاخبار فيما دام الاخبار يستلزم الكذب فالانشاء المستلزم له يستلزم له فلا داعي للفرق (١٤٩) .

و - ثانيا - بان الكذب يستلزم عند ارادة الحقيقة بخلاف ما أريد فيه المجاز (١٥٠) .

و - ثالثا - بالوقوع فان قوله تعالى : ( تدمر كل شيء ) المخصص منه

---

(١٤٧) اصول الفقه للسرخسي ١/١٤٢ .

(١٤٨) فواتح الرحموت ١/٣٠١ وارشاد الفحول ص ١٤٤ .

(١٤٩) بيانه ان قوله تعالى : ( لا تصلوا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ) يستلزم الاخبار بان الصلاة فيها غير جائزة ثم اذا خصص منها صلاة الناسى او النائم فان كان هذا التخصيص يستلزم الكذب في الاخبار كان صرح الشارع بها بصيغة الاخبار فيكون مستلزما له ايضا في الانشاء المستلزم له فالفرق بين الانشاء الشرعي ، وما في حكمه تحكم .

(١٥٠) راجع المصدرين السابقين يقول الشوكاني في الرد على الدليل الثاني ( ورد ذلك بأن صدق النفي انما يكون بقيد العموم وصدق الاثبات بقيد الخصوص فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد ) .



النجبال والارض و السماوات جملة خبرية ، ( وأوتيت من كل شيء )  
المخصوص منه ما عند ( سليمان ) عليه السلام من الملك والسلطنة خبرى  
اى غير ذلك .

### المذهب الخامس - عدم جواز <sup>الخصم</sup> الترخي :-

ذهب جمهور الاحناف الى عدم جواز التخصيص بالتراخي واستدلوا  
في ذلك بأدلة وهي :-

الاول - انه اذا اطلق العام دون اقتران المخصص به يفيد ارادة  
جميع الافراد الذى هو الموضوع له ؛ لأنه استعمل فيه ( بلا قرينة ) واللفظ  
المستعمل بدونها ينصرف الى الموضوع له ويتبادر منه ، اذ لو لم تكن هذه  
مرادة مع افادته ، للزم الكذب ؛ لأنه اخبر أن جميع الافراد مراد من  
اللفظ مع ان المفروض ان المراد بعضه فما يفيد العام لا يطابق ما هو الواقع  
من ارادة البعض وذلك ايقاع المكلف في الجهل المركب ، واما الجهل  
لعدم علمهم بما هو مراد الشارع في نفس الأمر ، واما كونه مركبا  
فلأنهم يفقدون العموم حسب ظاهر اللفظ وهو خلاف ما في نفس الامر  
من الخصوص ~~للكل~~ من الكذب وايقاع المكلف في الجهل المركب محال  
فكذا ما يستلزمها وهو التخصيص بالتراخي (١٥١) .

الثاني - تأخير المخصص في التخصيص بالتراخي ان كان الى مدة  
معينة يلزم التحكم ، لأن ايقاع التخصيص في احدى الوحدات الزمانية  
المتساوية ترجيح لها على بقيتها بلا مرجح ، أو الى غير نهاية فيلزم ايقاع  
المكلف في الجهل وكل من التجهيل والترجيح بلا مرجح باطل وكذا  
ما يستلزمهما (١٥٢) .

(١٥١) مباحث التخصيص ص ٤٤-٤٥ ، وراجع التقرير والتحجير ٢٤٥/١  
ومسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٣٠٣/١ .  
(١٥٢) المستصفى ١/١٦٥ ، والاحكام للآمدى ٤١/٣ ، والمختصر مع شرح  
العضد ١٦٦/٢ ومباحث التخصيص ص ٤٥ .

الثالث - لو جاز ان يراد من العام الخصوص من غير اقتران المخصص به لتعذر معرفة المخاطب مراد الشارع ، بل لتعذر معرفة كلام الشارع مطلقا ؛ لأن كل لفظ حتى الذي يبين المراد يحتمل ان يراد به الشارع غير ما يفيد ظاهره ولا يخفى ما فيه من الاخلال بما يقصد الشارع من الخطاب مطلقا الباطل المستلزم لبطلان التخصيص بالتراخي (١٥٣) .

الرابع - ان العموم للاستغراق وضعا ، والخصوص خلافا ، وانما يراد خلاف الوضع عند اتصال قرينة تبين انه المراد من اللفظ ، فلو أريد انخصوص من العام بلا قرينة مقترنة لزوم تغيير الوضع وذلك باطل ، وكذا المستلزم له وهو التخصيص بالتراخي (١٥٤) .

( الخامس ) الغرض من الخطاب التكليف ولا بد له ان يحقق هذا الغرض ، ولو جاز تأخير التخصيص عن العام لانتهى هذا الغرض ، لانه يوجب الشك في كل فرد من افراد العام فلا يعلم أأراد انتكلم بخطابه ام لا ؟ فيتعذر ان يعلم تكليف احد بعينه ، وبالتالي ينتفي التكليف ، الذي هو : الغرض من الخطاب وهو باطل ، لانه يكون الخطاب حينئذ لغوا واللقو قبيح من الشارع وكذا ما يستلزمه وهو تراخي المخصص (١٥٥) .

( السادس ) اذا خاطبك الشارع بما يريد به غير ظاهره فاما ان لا يكون مخاطبا لنا في الحال وهو خلاف الاجماع واما ان يكون مخاطبا وحينئذ فلا بد ان يكون الخطاب لتفهيمنا (خطابه حالا) اذ هو المعقول من

(١٥٣) الاحكام ٤٢/٣ مباحث التخصيص ص ٤٦ .

(١٥٤) مباحث التخصيص ص ٤٤-٤٥ وفواتح الرحموت ٣٠٣/١ والتقارير والتحجير ٢٤٥/١ .

(١٥٥) المرجع الاول ص ٤٦-٤٧ والاحكام ٤١/٣ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٦٧-١٧٧/٢ .

(١٥٦) المرجعين الاولين ص ٤٦ و ص ٤٢ .

قول القائل خاطب فلان فلانا ، واذا كان قاصدا تفهيمنا في الحال فان قصد تفهيمنا ما هو الظاهر من كلامه فقد قصد تجهيلنا وان قصد تفهيمنا ما هو المراد فقد قصد ما لاسييل للمكلفين الى فهمه ، لعدم اقترانه بالبيان، وهو ايضا باطل وقبيح وكذا ما يستلزمه وهو تراخي التخصيص (١٥٦) .

#### « مناقشة الادلة »

ويمكن مناقشة هذه الادلة بما يلي :-

(واما الدليل الاول) فيتناقش - اولا - بانه انما يتم ذلك لو كلفنا الشارع المراد منه، وهو: غير صحيح، بل الواجب علينا اتباع ظاهر اللفظ، وهو: حمله على العموم الى وقت ورود التخصيص ، و - ثانيا - بان الكذب انما يلزم ان كان النص صريحا في ارادة العموم كان أكد بصيغ تفيد ذلك من المؤكدات اللفظية وليس الخلاف في مثل هذا النوع من الكلام، و - ثالثا - بأن الكذب انما يرد في الاخباريات، واكثر الاحكام وارد بصيغة الانشاء، فالعلة لانقريب فيها ، و - رابعا - بأن التجهيل وعدم التفهيم انما يلزم اذا كان العام نصا في الاستغراق ، وليس كذلك بل هو ظاهر في الاستغراق مع احتمال ارادة الخصوص ، فمن اعتقد بالعام القطع فقد اوقع هو نفسه في الجهل دون الشارع (١٥٧) .

واذا كان العام  
فلهذا الاستغراق  
وليس لذلك بل هو  
ظاهر في استغراق  
العام لا في غيره

( واما الدليل الثاني ) فيجاب عنه - اولا - بأن ما ذكرتم من التحكم والايقاع في الجهل انما يلزم تأخيره الى وقت الحاجة الى البيان وهذا الوقت معلوم عند الله ، ويمكن ان يكون معلوما لرسوله صلى الله عليه وسلم باعلام منه ، و - ثانيا - بان التحكم ممنوع كيف ، والحاجة الى البيان هي المرجحة لوقوع التخصيص في ذلك الوقت دون غيره من الاجزاء المتساوية؟

(١٥٧) المرجع الاول ص ٥٣-٥٤ ، والمستصفي ١/ ١٥٦ .

ومتى تحتم على المكلف العمل به فهو وقت الحاجة ، وقبل ذلك الوقت لم يجب على المكلف العمل بعمومه ، وغاية ما هنالك انه اعتقد العموم ولا امتناع فيه ، كما لو امر بعبادة تتكرر كل يوم فان المكلف لو اعتقد عمومها في جميع الايام لا يمتنع مع ذلك جواز نسخها في المستقبل (١٥٨) .

( واما الدليل الثالث ) فيجيب عنه - اولاً - بان كون الشارح مخاطباً للتفهيم في الحال لا يستلزم حصر التفهيم (بين تفهيم ما هو الظاهر) او ما هو المراد حتى تستلزم ما ذكرتم من التجهيل وغيره بل يكفي تفهيم ما هو الظاهر من كلامه وهو العموم - مع تجويز تخصيصه وهذا لا يستلزم التجهيل ولا تفهيم ما لا سبيل الى فهمه ، و - ثانياً - بان ما ذكرتم وارد على الخطاب الشرعي الذي علم ان ينسخه فما يكون جواباً عن ذلك ، هو الجواب عن هذا ، و - ثالثاً - بان الاعتراض وارد على تأخير النسخ ، لكن استلزامه لذلك باطل للاتفاق على جواز تأخير النسخ فبطل لزوم تأخير المخصص ما ذكرتم (١٥٩) .

ويناقش ( الدليل الرابع ) - اولاً - بأنه ان اراد وضعه للاستغراق لجميع الافراد على سبيل القطع فهو ممنوع . كيف - وسبيل ذلك القل الصحيح - وهو موجود - ؟ ويكفي في ذلك ان الامام الشافعي - وهو من اكابر ائمة اللغة - لم يفهم القطع من العام بل قال بظنيته ، وان اراد انه وضع لجميعها ظاهراً في العموم ومحملاً للخصوص فهو مسلم ولكن لا يستلزم استعمال اللفظ فيه تغير الوضع ، و - ثانياً - بأننا لا نسلم كون

---

(١٥٨) مباحث التخصيص ص ٥٣-٥٤ والمستصفي ١/١٥٥-١٥٦ .

(١٥٩) لمباحث التخصيص ص ٥٤-٥٥ والاحكام ٣/٤١-٤٢ وشرح العضد ١٦٦/٢ .

(١٦٠) راجع شرح الاسنوى على المنهاج ٨٧/٢ والاحكام ٢/٢٠٩-٢١٣ والمستصفي ٢/٥٤-٥٦ وقد ذكر ان القاضي اختار انه مجاز ان خص بدليل منفصل وحقيقته ان خص بدليل متصل كالاستثناء ونحوه .



الخصوص خلاف المعنى الموضوع له ، واستلزام استعمال اللفظ فيه تغيير  
الوضع مطلقا ، بل الخصوص من المعنى المجازي للعام كما صرح به  
الاصوليون - ان لم يكن حقيقة فيه<sup>(١٦٠)</sup> والمعنى المجازي من المعاني  
الموضوع له اللفظ بالوضع الثانوي كما تقرر في علم الوضع<sup>(١٦١)</sup> .  
( واما الدليل الخامس ) فيمكن ان يناقش بما يلي :-

اولا - ان هذا الشك انما يلزم اذا لم يكن العمل بظاهر العام واطلاق  
المقيد واجبا كما عند المتوفقة ، واما على ما ذهب اليه الجمهور من ضرورة  
حمل العام على عمومته والمطلق على اطلاقه ، وعدم جواز صرفه عن ظاهره  
الا بدليل كما تقرر في شروط الجمع والتأويل<sup>(١٦٢)</sup> فلا يلزم ذلك ،  
فاتقاء الغرض المبني على الشك في شمول العام للأفراد الذي لا اساس له  
مفقود ، فحصول غرض الشارع متحقق ،

ثانيا - بان حصر الغرض من خطابات الشارع فيما ذكر ممنوع ،  
ما المانع ان يكون الغرض في بعض خطاباته وصول المجتهد بتعبه في محاولته  
للوصول الى الحق الى اجر الاجتهاد بالتنقيب والتفتيش عن نصوص الكتاب  
والسنة ؟ .

ثالثا - بعدم التسليم بالغرض في افعال الباري أصلا ، ولذا قال  
المحققون : افعال الله ليست معللة بالاعراض ؛ لأن الغرض لاستكمال  
نقصان من له الغرض والله سبحانه وتعالى غني بقدرته متصف بجميع صفات  
الكمال وبريء عن شوائب النقص ، فلا يسأل عما يفعل ولا يطالب باظهار  
الاعراض والفوائد فيه ، هذا وقد اجاب الامام الغزالي عن مثل هذا بثلاثة  
اجوبة : اولا - عدم التسليم بلزوم الفائدة والغرض في افعال الله تعالى  
و ثانيا - بعدم التسليم بعدم الفائدة لأن عدم العلم بالشيء لا يستلزم عدمه ،

---

(٦١) راجع الرسالة الوضعية للقاضي عضد ورقة ٨ مخطوط .  
(١٦٢) راجع ص ٨١-١٥٨ .



وثالثا - باستلزامه للفاسد بوضوح فقال : ( قلنا : ولم قلتُم لا فائدة في تأخيرهِ والله سبحانه وتعالى اعلم بفائدته ؛ ولم طلبتم لأفعال الله تعالى فائدة ؟ بل لله تعالى ان ينشيء التكليف في وقت يشاء ، ثم نقول لعله علم ان تأخيرهِ الى الواقعة لطف ومصلحة للعباد داعية الى الاتقياء ... ثم نقول يلزم لهذه العلة اختصاص الرجم بما عَزَّ الخ ) (١٦٣) .

ورابعا - بأن عمل السلف يأبى ذلك ، فانهم لما سمعوا عموم قوله تعالى : ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) لم يتوقفوا في حمله على العموم ، كما لم يشكوا عندما سمعوا مخصصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قوله : ( لا ميراث لقاتل ) (١٦٤) وقوله ( نحن معاشر الانبياء لا نورث ) الحديث الى غير ذلك من العام والخاص (١٦٥) .

( واما الدليل السادس ) فيجيب عنه - اولاً - بأن ما يفهم من اللفظ هو ظاهر الكلام من العموم مع جواز ارادة الخصوص ، وليس فيه تجهيل ولا اعادة ورود التخصيص بعده ، لا ينافي ظاهره ابداً ، و - ثانياً - بان الله

(١٦٣) راجع المستصفي ٦١-٦٠/٢ .

(١٦٤) رواه النسائي والترمذي وابن ماجة وابو داود وعبد الرزاق والبيهقي والسيوطي والدارقطني ، والائمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد وغيرهم وخرجه ابن حجر في ادلة الاحكام ، وقال : وقواه ابن عبد البر ، واعله النسائي ، والصواب وقفه على عمرو (اي ابن شعيب) ، ودافع عنه الشارحان في فتح العلام وسبل السلام وفيهما ( والحديث له شواهد كثيرة لا تقتصر عن العمل بمجموعها ، وقضى بذلك عمر وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين وفي بعض طرقها قال الترمذي حسن صحيح ) انظر سنن ابن ماجة ٨٨٣-٨٨٤/٢ و ٩١٣ ، ومنتهى الاخبار بشرح نيل الاوطار ٨٤-٨٦/٤ ، وأدلة الاحكام ص ١٩٧ وسبل السلام ٩٩/٣ وفتح العلام ٨٠/٢ ، وذكر في كتب الفرائض انظر الشنشورية مع حاشية التحفة الخيرية ص ٥٦-٥٨ ، والميراث المقارن للشيخ عبد الرحيم الكششكي ص ٤٧-٥٦ ) .

(١٦٥) الاحكام ٤٥-٤٦/٣ المستصفي ٦١-٦٠/٢ ، شرحي البدخشي والاسنوي مع المنهاج ١٢٩-١٣٢ .

خاطبنا بخطاب علم أنه سينسخه ، وما ذكرتم من استلزام تأخير المخصص للباطل ايضا تأخير النسخ فما يكون جوابا لكم فيه وهو متفق - هو الجواب لنا على ما ذكرتم ، و - ثالثا - بأن عدم اقترانه بالبيان ممنوع ، كيف والعام اقتران به احتمال التخصيص احتمالا شائعا حتى قيل ما من عام الا وقد خص مع كثرة وقوع التخصيص وبمثل هذه القرينة يندفع الاخلال بالمقصود من الخطاب وبالتالي لا يتعذر معرفة ما يراد منه (١٦٦) .

#### « أدلة المجوزين للتخصيص مع التراخي » :

هذا وبعد ان ناقش الجمهور ومنهم الشافعية ادلة المانعين من جواز التخصيص بالتراخي ، وردوها عليهم استدلوا على جواز ذلك زيادة على أدلتهم على الجواز مطلقا بما يلي :-

اولا - بأثلة كثيرة وقعت في الكتاب والسنة تثبت الجواز وتزيد عليه بتحقيقه في الخارج ومن هذه الأمثلة :-

(أ) قوله تعالى : « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ، ولرسول ولذي القربى » الآية (١٦٧) فما غنمتم تشمل السلب في الحكم عليه بوجوب الخمس فيها ، كما ان ذي القربى يعم بني هاشم وبني المطلب وبني نوفل وبني أمية وغيرهم . ثم بعد ذلك خصصها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « من قتل قتيلًا له به بيعة فله سلبه » (١٦٨) وبفعله ( حيث منع بني أمية

(١٦٦) المصدر الاول ص ٤٣ ومباحث التخصيص ص ٥٥ .

(١٦٧) الانفال ٤١/٨ .

(١٦٨) رواه الشيخان والامام مالك في الموطأ والشافعي وابو داود والترمذي وابن ماجه واحمد وغيرهم فانظر ( الجامع الصغير مع فيض القدير ١٩٣/٦ ، ومسند الشافعي ص ٢٥٠ ، والموطأ ١٠/٢ - ١١ ، والأم ٦٦/٤ - ٦٧ وصحيح مسلم ٥٠/٢ - ٥١ وراجع شرح النووي عليه ٢٢٢/٧ - ٢٣٢ والقسطلاني على صحيح البخاري ٢٢٠/٥ - ٢٢٣ وأدلة الاحكام ص ٢٧١ وفتح العلام ٢٦١/٢ وسنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ ) .

وبني نوفل من الخمس<sup>(١٦٩)</sup>، والحديثا كلاهما كانا متراخين عن نزول الآية  
فدل على جواز التخصيص بالمتراخي<sup>(١٧٠)</sup> .

(ب) قوله تعالى : حكاية عن الملائكة لابراهيم<sup>(١٧١)</sup> عليه السلام :  
« انا مهلكوا أهل هذه القرية »<sup>(١٧٢)</sup> ولكون الأهل يشمل المؤمنين  
والكافرين قال ابراهيم عليه السلام : « ان فيها لوطا »<sup>(١٧٣)</sup> وبينوا بعد ذلك

(١٦٩) تقسيم النبي سهم ذى القربى بين بني هاشم وبني المطلب وعدم  
اعطاء غيرهم رواه اصحاب السنن والبخارى والامامان الشافعي  
واحمد وغيرهم ( راجع فتح البارى ٦/١٧٣-١٧٤ وسنن ابن ماجة  
٢/٩٦١ ومسنند احمد ٤/٨١ وأدلة الاحكام بشرح فتح العلام  
١/٢٨٥ - ٢٨٧ ، وارشاد السارى ٥/١٩ ) .

(١٧٠) المستصفى ١/٣٧١-٣٧٢ مباحث التخصيص ص ٤٩ .  
(١٧١) هو أحد الرسل الكرام من اولى العزم وقد ورد ذكره في القرآن  
الكريم مرات قال وهب عاش سنة ١٤٠٠ سنة وقال كعب الاحبار  
١٠٢٠ سنة ، وقال عون بن شداد ، بعث نوح ( عليه السلام ) وهو  
ابن خمسين وثلاثمائة سنة ولبث في قومه الف سنة الا خمسين عاما ،  
وعاش بعد الطوفان (٣٥٠) سنة ، ولد نوح لعشرة ابطن وآدم عمره  
الف سنة الا ستين ، وقيل اربعين عاما آنذاك وهو ابن لامك بن  
متوشلخ ابن ادريس عليه لاسلام ، وولد له اربعة اولاد : ( سام )  
ومن ولده العرب وفارس والروم . و ( حام ) ومن ولده ، القبط  
والسودان والبربر ، و ( يافث ) ومن ولده الترك والصقالبة وباجوج  
وماجوج و ( كنعان ) الذى غرق في الطوفان ( القرطبي ١٣/٣٣٢ -  
٣٣٤ ) .

(١٧٢) العنكبوت/٢١ .

(١٧٣) وهو ايضا من الرسل المقربين اهلك الله قومه بالخسف وهو لوط بن  
ابن هاران ابن تارخ ابن أخى ابراهيم الخليل واول من آمن به حين  
رأى النار بردا وسلاما ( القرطبي ٣/٣٣٩ ، ٣٤١ ) .

تخصيص العموم بقولهم : « نحن اعلم بمن فيها لتنجينه واهله » (١٧٤).  
ولا شك في تراخي هذا التخصيص فدل على جوازه (١٧٥) .

(ج) قوله تعالى خطابا لنوح عليه السلام : « قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك » (١٧٦) ولكون الأهل يشمل ظاهره الصالح والطالح ظن شموله لابنه ولهذا لما غرق قال : ( رب ان ابني من اهلي ) فبين الله ذلك بتخصيص العموم بقوله : « يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح » (١٧٨) (١٧٧) فهذا يدل على جواز التراخي في التخصيص (١٧٩) .

(د) قوله تعالى : « انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم » الآية (١٨٠) نزل وهو بعمومه يشمل كل معبود وليس معه مخصصه ، ولهذا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقد عبدت الملائكة والمسيح افتراهم يعذبون ؟ فنزل بعد ذلك مخصصه وهو قوله تعالى : « ان الذين سبقتم من الحسنى اولئك عنها مبعدون » (١٨١) فلو لم يكن التراخي جائزا لما وقع لكنه وقع فدل على الجواز (١٨٢) .

---

(١٧٤) العنكبوت/٣٢ والقرطبي ٢٤٧/٧ و ٣٤٣/١٣ .

(١٧٥) الاحكام ٣٥/٣ ومباحث التخصيص ص ٤٨ .

(١٧٦) هود ٤٠/١١ .

(١٧٧) و (١٧٨) سورة هود ٤٦/١١ - ٤٧ .

(١٧٩) المستصفى ٣٧٢/١ ومباحث التخصيص ص ٤٨ .

(١٨٠) سورة الانبياء ٩٨/٢١ .

(١٨١) سورة الانبياء ١٠١/٢١ .

(١٨٢) كشف الاسرار ١٠٣/١ والاحكام ٣٥-٣٤/٣ وتفسير القرطبي ٣٤٥-٣٤٣/١٢ واسباب النزول للواحدى ص ٣١٥-٣١٦ ومباحث التخصيص ص ٤٨-٤٧ ، وشرحي الاسنوي والبدخشي على المنهاج ١٥٤-١٥٩/٢ وتفسير البيضاوى ص ٣٥٩ .

(هـ) وقوله تعالى : « اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » (١٨٣) ، وقوله :  
« ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » (١٨٤) وردا مجملين  
ثم بعد ذلك بين المراد من الصلاة بصلاة جبريل في يومين بين الوقتين (١٨٥)  
وبقوله صلى الله عليه وسلم : ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة )  
وبقوله صلى الله عليه وسلم : ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة )  
يقول المقدسي - بعد ذكر امثلة كثيرة بهذا الصدد - : ( وكذلك كل عام ورد  
في الشرع فانما ورد دليل خصومه بعده ، وهذا مسلك لاسيما الى انكاره ،  
وان تطرق الاحتمال الى آحاد هذه الاستشهادات بتقدير اقتران البيان فلا  
يتطرق الى الجميع ) (١٨٧) .

ولهذا - وان احتملت الأدلة المناقشة - تركناها ، ومن ارادة تفصيلها  
فليراجع المصادر المطولة (١٨٨) .

(١٨٣) سورة البقرة ٤٣/٢ .

(١٨٤) سورة آل عمران ٩٧/٣ .

(١٨٥) حديث مواقيت الصلاة وصلاة جبريل للنبي رواه الشيخان وابو  
داود وابن ماجه والترمذي والشافعي في مسنده والامام مالك واحمد  
وابن حبان والحاكم وغيرهم فارجع الى ( الهداية مع شرح فتح القدير  
١٥٦-١٥١/١ والاقتناع ٩٧-٩٢/١ والمهذب للشيرازي ٥٤-٥١/١  
وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٨٥/٣ فما بعد وسنن ابن ماجه  
٢٢٠-٢١٩/١ ، ومسند الشافعي ص ٣٥ ، والام ٦١-٦٤/١ ، والمغنى  
لابن قدامة ٣٧٨-٣٧٩/١ والشرح الكبير ٤٢٨-٤٣٠/١ وأدلة الاحكام  
بشرح سبل السلام ١٠٧-١٠٥/١ ) .

(١٨٦) رواه ابو داود في سننه والطبراني في معجمه الوسيط واخرجه  
الدارقطني مرفوعا ، ورواه الترمذي ، وقال : « لا يصح رفعه » ، ورواه  
السيوطي في الجامع الصغير ورمز لضعفه ونقل المناوى عن الذهبي  
انه منقطع ، وان طرقه واهية بالمرّة ( راجع فيض القدير ٣٧٣/٥ -  
٣٧٤ ) ومنتهى الاخبار مع نيل الاوطار ١٥٩-١٦١/٣ وفتح العلام  
٢٧٣/١ ونصب الراية في تخريج احاديث هداية ٣٥٥-٣٥٦/٢ ) .  
(١٨٧) روضة الناظر ص ٩٧ .

(١٨٨) راجع الاحكام ٢٨-٤٦/٣ ومباحث التخصيص ص ٥٠-٦٢ والمرجع  
السابق .



## «الراجع»

والراجع من هذه الآراء هو قول الجمهور الذين ذهبوا الى جواز التخصيص مطلقا سواء بالعقل او بالنقل ، وسواء كان مع التقارن او التقدم او التأخر وذلك لامور :

اولا - قوة أدلتهم ، وكثرتها ، بحيث - لو لم نقل بقطعيتها - تفيد ظنا راجحا بجوازها .

و - ثانيا - بأن الواقع يثبت الجواز من الزيادة فان من تتبع نصوص الشريعة من الكتاب والسنة كاد ان يتحقق عنده ذلك . فانه مما لا شك ان كثيرا من الآيات وردت بصورة مطلقة او بصيغة العموم ، وورد بيانها من التقييد والتخصيص بعدها ، ويدل على ذلك ان اكثر احكام الشريعة الاسلامية وردت بصورة التدريج والقول بلزوم تقارن العام والخاص او البيان مع المبين ينافي ذلك .

و - ثالثا - بان ما ذكرتم من الاستلزام للجهل او التجهيل او تعذر معرفة الاحكام او فقد غرض الشارع او نحو ذلك من الامور الباطلة كلها مردود كما تقدم ، وبعد فقد ما يفسده - نرجع الى الأصل ، وهو الجواز ، لأنه الأصل والمنع لا بد له من سبب .

و - رابعا - بأن التراخي في النسخ جائز اتفاقا مع استلزامه لما ذكروا ، فلو كان ما ادعوا من المنع وعللها صحيحة لما جاز النسخ ، ولما وقع ولما حصل الاتفاق عليه لكن الكل موجود فالمنع غير صحيح<sup>(١٨٩)</sup> .

و - خامسا - بأن النزاع في بعضها لا يجدى نفعا فان الخلاف في كون العقل مخصصا انما يرجع الى نزاع لفظي وهو أنه هل يسمع مخصصا ؟ والا فالكل متفقون على ان ما اخرجه العقل من العام لا يدخل

---

«١٨٩» راجع ارشاد الفحول ص ١٨٥ .

تحته (١٩٠) •

و - سادسا - بأن ما يؤولون ادلة الجمهور اكثرها تأويلات بعيدة لا يتفق وما تقدم من اشتراط عدم كون التأويل بعيدا او متعسفا • فتأويل الأهل في قوله تعالى ، حكاية عن الملائكة « انا مهلكوا اهل هذه القرية ان اهلها كانوا ظالمين » بالاتباع تأويل غير مقبول ؛ لأن عطف « ومن آمن » يمنع ذلك لاقتضاء العطف ، المغايرة (١٩١) ، كما أن دعوى افتران المخصص - بقوله تعالى « انا مهلكوا أهل... » بدليل قوله (ان اهلها كانوا ظالمين) وهو التخصيص بالمجرمين - غير مسلمة ، لجواز ورود العذاب على غير المذنب بذنب الآخرين بدليل ان الله تعالى يذرنا من بعض الذنوب الذي يكون سببا لانزال العذاب على الكل بقوله : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (١٩٢) •

وكذلك تأويل آية « انكم وما تعبدون » بأنه لايشمل العقلاء ، فلا تخصيص ولا تراخي بمنوع بدليل قوله تعالى « من دون الله » وبدليل استعمال « ما » في العقلاء كقوله تعالى : « والسماء وما بناها » ، أي ومن بناها ، ( وما خلق الذكر والانثى ) (١٩٣) أي ومن ، لأن الباني والخالق هو الله وهو الحكيم الخبير والله تعالى اعلم بالصواب •

**المطلب الثاني - في انواع التخصيص وبيان الجمع بين المتعارضين بكل**

**نوع منها وكيفية ذلك وآراء في ذلك •**

قسم الأصوليون الاستثناء على قسمين: المخصص المتصل، والمخصص المنفصل •

(١٩٠) المصدر السابق ص ١٥٦-١٥٧ •

(١٩١) راجع مباحث التخصيص ص ٥٧-٥٨ •

(١٩٢) الانفال ٢٥/٨ •

(١٩٣) سورة الشمس ٩٣/٥ وسورة الليل ٩٤/٣ •

### المخصص المتصل على أنواع (١١٤) :-

الاول - الاستثناء ، وهو الاخراج من متعدد بالا واخواتها كما في قوله تعالى : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير <sup>أولى</sup> الضرر والمجاهدون في سبيل الله » (١٩٥) فمنطوق الآية عدم استواء القاعدين عن الجهاد والمجاهدين في الثواب والمنزلة عند الله لكن خص من القاعدين الذين تركوا الجهاد لعذر المرض، ونحوه، فهم مستثنى من حكم عدم الاستواء، وبه يجمع بين ما يفهم من التعارض بين العام في القاعدين والخاص في أولى الضرر .

الثاني - الشرط ، وهو ما يلزم من عدمه عدم الشروط ولا يلزم من وجوه وجود ولا عدم لذاته (١٩٦) .

مثاله : قوله تعالى : « وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن » (١٩٧) فان الشرط خص حكم وجوب الانفاق على المطلقات بالحاملات (١٩٨) .

الثالث - الصفة والمراد منها : معنى يقوم بغيره سواء كان على شكل الصفة النحوية او الحال او التمييز او الجار والمجرور او نحو ذلك . من امثاته : قوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي

---

(١٩٤) انظر شرح المحلى ٩/٢ والاحكام ٢٦٤/٢ - ٢٩٢ .

(١٩٥) سورة النساء ٩٥/٤ .

(١٩٦) المستصفى ٧١-٦٤/٢ وشرح المحلى ١٢-١١/٢ وارشاد الفحول

ص ١٥٢-١٥٣ واعترض عليه بانه يستلزم الدور ، واختار في تعريفه

عليه الوجود ولا دخل له في التأثير والافضاء .

(١٩٧) سورة الطلاق ٦/٦٥ .

(١٩٨) ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

عدل ، (١٩٩) .

الرابع - الغاية ، وذلك مثل قوله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره » (٢٠٠) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » (٢٠١) .

الخامس - بدل البعض من الكل ، نحو اكرم الناس العلماء منهم ، ومنه قوله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » .

والمخصص المنفصل قسم الى ثلاثة اقسام (٢٠٢) :-

القسم الاول - التخصيص بدليل العقل :

من أمثلة ذلك : قوله تعالى : « الله خالق كل شيء » (٢٠٣) فالعقل يعلم بالبداهة ان الله لم يخلق ذاته ، ولا صفاته ، لاستحالة كون الخالق مخلوقا ، وقيام الحوادث بالقديم ، اذ محل الحادث حادث ، والخالق قديم ، فيتأنيان ؛ ولان كونه خالقا يقتضى بالضرورة كونه ازلما بمعنى عدم سبق زمان على وجوده وكونه مخلوقا يقتضى كونه مسبوقا بالعدم ، فيلزم اجتماع القبضين ،

---

(١٩٩) تقدم تخريجه راجع ص ٣٤٥-٣٤٦ . ونيل الاوطار ٦/١٤٢-١٤٤ ،

وفتح العلام ٢/٩٣ - ٩٤ ) .

(٢٠٠) سورة البقرة ٢/٢٣٠ .

(٢٠١) رواه الجماعة من اصحاب الصحاح وابن حجر وقال متفق عليه

وصاحب منتقى الاخبار وغيرهم ( نيل الاوطار ٦/١٣٧-١٣٩ وسبيل السلام ٣/١١٦ - ١١٧ ) .

(٢٠٢) الشوكاني ارشاد الفحول ص ١٥٥

(٢٠٣) سورة الانعام ٦/١٠٣ .

وهو ممنوع بداهة ، فيكون تعارض بين عموم الآية الداخل تحته الله ذاته وصفاته ، وبين دليل العقل الخاص ، وهو : استحالة كونهما مخلوقين ، يدفع التعارض بجعل العقل مخصصا لعموم الآية واخراجها منه فالمراد الله خالق كل شيء عدا ذاته وصفاته (٢٠٤) وقد تقدم الخلاف في جواز كون العقل مخصصا اولاً في المطلب الاول .

### القسم الثاني - دليل الحس :

من امثلة ذلك : قوله تعالى - في ملك بلقيس (٢٠٥) وما اعطاء الله اياها من المال والسلطة حكاية على لسان الهدد - : « اني وجدت امرأة تملكهم واوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم » (٢٠٦) .

فان الحس يدل بالبدهة على ان الله لم يعطها كل شيء ، بدليل ان ما كان لسليمان من الملك والسلطة لم يعطها ، فيتعارض مع عموم كل شيء ، ويدفع التعارض بينهما بتخصيص ذلك بغير ما كان الحس يشاهد انه

---

(٢٠٤) شرح المحلى ٢٤/٢ ومباحث التخصيص ص ٢٧٧ و ص ٤٠ - ٤٤ والمستصفي ١٠٠/٢ - ١٠١ ، وفيه « ان قيل : كيف يكون العقل مخصصا وهو سابق على ادلة السمع والمخصص ينبغي ان يكون متأخرا ؛ اذ التخصيص ما يمكن دخوله تحت اللفظ وخلاف المعقول لا يمكن فيه ذلك ، واجاب بما حاصله : ان بعض العلماء لا يسميه مخصصا وهو نزاع لفظي ، وانه - وان تقدم على السمعي - لكنه يسمى مخصصا بعد نزول الآية ٠٠٠ الخ » .

(٢٠٥) هي : بلقيس بنت الهدد بن شرحبيل ، ملكة سبأ ، يمانية من اهل مأرب خضع لها ناس كثيرون من حمير و فرس و بابل آمنت هي و اهل اليمن بدعوة سيدنا سليمان (ع) وتزوجت به ، وتوفيت بتدمر وانكشف تابوتها بعهد عبد الملك فلم تتغير ، ( ابن خلدون ١/٧٩ الاعلام ٢/٥١ ) .

(٢٠٦) سورة النمل ٢٣/٢٧ .



غير موجود عندها<sup>(٢٠٧)</sup> ومنها قوله تعالى :- في ريح اهلك بها قوم عاد -  
تدمر كل شيء بأمر ربها<sup>(٢٠٨)</sup> فان عمومه معارض مع مشاهدة الارض  
والسماوات وهما لم تهلكا ، ويجمع بينهما بتخصيص العموم بما عدا  
ما يشاهده الحس خلافة .

### القسم الثالث - المخصص من الدليل السمعي :

ويدخل تحته أنواع :-

#### لأنواع الاول - تخصيص لاكتاب بالكتاب :

( أ ) فمن امثلة ذلك : قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بانفسهن  
ثلاثة قروء » فانه عام في الحوامل والحوائل فيعارض عمومها مع خصوص  
قوله تعالى : « واولات الاحمال - » الآية فيجمع بينهما بتخصيص الاولى  
بالثانية ويراد منه ما عدا المذكورة في الآية الثانية فمعناها - المطلقات غير  
الحوامل تدتهن ثلاثة أطهار ، او حيضات على اختلاف فيه<sup>(٢٠٩)</sup> والحامل  
- ولو كانت مطلقة - عدتها بوضع الحمل ، فاندفع التعارض بينهما ، وذلك بناء  
على الصحيح من حمل العام على الخاص كما تقدم وكما سيجيء التفصيل  
فيه في انواع التعارض - ان شاء الله تعالى<sup>(٢١٠)</sup> .

وكذا الحال في تعارض الآية الاولى مع قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا  
اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من  
عدة تعدونها »<sup>(٢١١)</sup> لانها صريحة في أن غير المدخول بها التي هي فرد من  
المطلقة لا عدة عليها، لعدم الحاجة الى براءة رحمها ويجمع بينهما بتخصيصها

---

(٢٠٧) المستصفي ٩٩/٢ هكذا ذكره الاصوليين ، ولكنني ارى ان الآية

ليست من باب التعارض ، ولا يتنافى مع ما هو موجود عند سليمان

وغيره ؛ لان كلمة من تفيد البعضية ، مع انه حكاية ما قاله الهدهد .

(٢٠٨) سورة الاحقاف ٢٥/٤٦ .

(٢٠٩) انظر ص

(٢١٠) راجع المبحث الاول من الفصل الثاني ج ٢/ص ٦٢٠ فما بعد .

(٢١١) سورة الاحزاب ٤٩/٣٧ .

بهذه الآية ايضا واخراج غير المدخول بها منها فمعناها والمطلقات غير الحوامل وغير المدخول بها ٥٠٠٠ ، واما غير المدخول بها فلا عدة عليها<sup>(٢١٢)</sup> كل ذلك بناء على الصحيح من جواز كون الكتاب بيانا له وللسنة لقوله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر تبياناً لكل شيء » ونصوص الكتاب والسنة وتخصيصها بعضها ببعض داخل تحت عموم كل شيء .

واما الذين ذهبوا الى حصر البيان في السنة فقط لها وللكتاب لقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » فلا يجوزون كون الكتاب بيانا له ، كما تقدم في مبحث النسخ<sup>(٢١٣)</sup> ومما يحسن الاشارة اليه ان القول بعدم جواز كون الكتاب بيانا للسنة او السنة للكتاب ، لا ينافي دخولهما في باب التعارض ولكنه على مذهبه يحتاج في تقديم خاص الكتاب على عام السنة ، والمذهب الآخر في عكسه الى دليل يقدم الخاص فيه على العام فيها ، والله اعلم .

---

(٢١٢) انظر المذهب ١٤٢/٢ - ١٤٦ .

(٢١٣) انظر ص ٤٩٩ - ٥٠٦ ، وانظر الكوكب المنير ص/٢٠٦ ، وارشاد الفحول ص ١٥٧ - ١٥٨ وانظر مباحث التخصيص للدكتور عمر عبدالعزيز ص ٢٩٣ - ٢٩٩ وقد ذكر ان خلاصة المذاهب في تخصيص الكتاب بالكتاب ثلاثة :-

١ - جوازه مطلقا وهو مذهب الشافعية والقاضي ابي زيد من الحنفية .

ب - منعه مطلقا واليه ذهب اهل الظاهر .

ج - جوازه عند تأخر الخاص او اقترانه بالعام وهو مذهب

الحنفية واليه ذهب امام الحرمين والباقلاني ، وسيأتي مناقشة هذه المذاهب في الفصل الآتي عند تعارض الخاص والعام انظر

عندنا ٦٤٠/٢ وما بعدها ، والعقد المنظوم ص ٢٣٠ .

## النوع الثاني - تخصيص الكتاب بالسنة سواء كانت قولية او فعلية او

تقريرية وسواء كانت متواترة او مشهورة او آحادا (٢١٤) :

من امثلة ذلك: قوله تعالى : « السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » الآية (٢١٥) فهو عام في الحكم على جميع السارقين والسارقات بالقطع ، وجميع من يقال له السارق لغة سواء كانت سرقة قليلة او كثيرة ، وسواء في ضرر المثل او لا ، وسواء كان سارقا للنقود او الثمن او غير ذلك (٢١٦) فيتعارض عموميه مع خصوص بعض الاحاديث القاضي بعدم القطع لبعض افراد السارقين مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا » (٢١٧) .  
ولحديث « تقطع يد السارق في ثمن المجن » (٢١٨) وفي بعض الرواية « لم تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجنة : حنيفة ، او ترس ، وكلاهما ذو ثمن » (٢١٩) .

(٢١٤) راجع الاحكام ٢٩٦-٢٩٩ والاسنوى ١١٨/٢ - ١١٩ والمستصفي ١٠٢/٢ - ١٠٥ والثمرات على الورقات ص ٢٧ ومباحث التخصيص ص ٢٩٣ - ٢٩٩ ، والمحصول ق/٣ - ٨١١ - ٨١٣ .

(٢١٥) سورة المائدة ٣٨/٥ .

(٢١٦) راجع السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٩٧ - ١٠٢ وحكم السرقة في الشريعة والقانون للدكتور احمد الكبيسي .

(٢١٧) رواه مسلم وابن ماجة والنسائي والامام الشافعي ومالك وغيرهم بطرق متعددة والفاظ مختلفة انظر ( سنن ابن ماجة ٨٦٢/٢ وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٠/٧ - ٢٠٥ والجامع الصغير ٢٠٢/٢ ) .

(٢١٨) رواه احمد والشافعي وابن ماجة ، والستة ، وابن الجارود ، والدارمي ، وغيرهم ، راجع سنن الدارمي ٩٤/٢ .

(٢١٩) جامع الصغير ٢٠٢/٢ وشرح النووي بصحيح مسلم ٢٠٠/٧ - ٢٠٥ ومسند الشافعي ص ٢٥٤ ولفظه عنده ( اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر . ان رسول الله (ص) قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم ) ، وسنن الدارمي ٩٤/٢ .

وما رواه ابن ماجه<sup>(٢٢٠)</sup> عن رافع بن خديج<sup>(٢٢١)</sup> أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع في ثمن ولا كثر »<sup>(٢٢٢)</sup> وما رواه عن جابر بن عبدالله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقطع الخائن ولا المنتهب ولا المختلس »<sup>(٢٢٣)</sup> .

فيجمع بين الآية من ناحية مقتضى قطع يد جميع السارقين والاحاديث من ناحية اخرى بتخصيص العام بما عدا الخاص واخراج الخاص عن حكم العام فيحكم بالقطع على جميع افراد السارق ما عدا ما خص منها بالاحاديث . واما ما خص منها كسارق اقل من ربع دينار ، او سارق الثمر ، أو نحو ذلك فلا يقطع<sup>(٢٢٤)</sup> .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يوجد التعارض بين الاحاديث .

(٢٢٠) هو ابو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الحافظ المشهور ولد سنة ٢٠٩ ، وتوفي سنة ٢٧٣هـ رحل في طلب الحديث الى العراق وبصرة والكوفة ومصر والشام له مؤلفات بالتفسير والسنن والتاريخ اهمها ( سنن ابن ماجه ) احد الصحاح الست ( راجع ترجمته في اخير سننه ١٥٢٣/٢ - ١٥٢٥ تذكرة الحفاظ ١٨٩/٢ ) .  
(٢٢١) رافع بن خديج بن عدى الانصارى الاوسي ، عرض على النبي (ص) يوم بدر فاستصغره ، وفي احد فاجازه ، روى عن النبي وعن عمه ظهير بن رافع وروى عنه ابنه عبدالرحمن وغيره ورجح ابن حجر ان تاريخ وفاته سنة ٧٣هـ ( راجع الاصابة ٤٩٥/١ و ٢٩٥ - ٤٩٦ والاستيعاب ٤٩٥/١ - ٤٩٦ ) .

(٢٢٢) سنن ابن ماجه ٦٨٥/٢ ومسند الشافعي ص ٢٥٤ وفي اسناده عبدالله ابن سعيد المقبرى وهو ضعيف ، وسنن الدارمي ٩٥/٢ - ٩٦ .  
(٢٢٣) رواه احمد والاربعة ، والبيهقي ، والترمذى وابن حبان ، وصحاحه ، والدارمي ولفظه : « ليس على المنتهب ، ولا على المختلس ، ولا على الخائن قطع » ، راجع ( سنن ابن ماجه ٦٨٢/٢ ، وسنن الدارمي ٩٦/٢ ) .

(٢٢٤) انظر مباحث التخصيص ص ٢٩٩ - ٣٠٢ والعقد المنظوم ص ٢٣١ - ٢٣٣ والمهذب ٢٧٧/٢ والسياسة الشرعية ص ١٠٢ . وشرح المنهج : ٢١٧/٤ ونيل الاوطار ١٣٧/٧ - ١٣٨ .

نفسها بعضها مع بعض، حيث يفيد بعضها عدم القطع في الثمر، والكثير، وبعضها عدم القطع في ربع دينار وبعضها في ثمن المجن، وورد في بعض الروايات الأخرى « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم » (٢٢٥) نتعارض (٢٢٦) .

ويجمع بينهما ، بترجيح الرواية « الا في ربع دينار فصاعدا » التي رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة لأمر :-  
( الأول ) انه أصبح الروايات (٢٢٧) .

( الثاني ) بانها توافقها روايات كثيرة أخرى كرواية البخاري والجماعة الا ابن ماجة « كان رسول الله يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » (٢٢٨) ويحمل بقية الروايات عليه اما رواية القطع في ثمن المجن لما في رواية الامام احمد انه قيل لعائشة ما ثمن المجن ؟ قالت « ربع دينار » (٢٢٩) ورواية اربع دراهم وخمسة لاتنافيها ، لأن الزائد لا ينافي

---

(٢٢٥) رواه الشافعي واحمد وابن تيمية وغيرهم ( منتقى الاخبار بشرح نيل الاوطار ١٣١/٧ - ١٣٢ ) ومسند الشافعي ص ٢٥٤ والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٠٠ واحكام السرقة ص ١٦٠ والسنن الكبرى ٥٤/٨ طبعة هند الطبعة الاولى سنة ١٣٥٤ ورواه مالك ، واصحاب السنن الستة وابن الجارود ، ( سنن الدارمي ٩٤/٢ ) .  
(٢٢٦) تعارض الروايات والاقوال فيما روى من مقدار ما يقطع به بلغت قرابة عشرين قولاً ، في بعض الروايات ثلاثة دراهم ، وفي بعضها درهمين فصاعداً وفي بعضها خمسة دراهم وفي بعضها ثمن المجن الى غير ذلك .

(٢٢٧) لاتفاق الشيخين وجمهور المحدثين عليه ، ولان البخاري روى (اقتطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك) ، (المصدر الثالث ، ونيل الاوطار ١٣٣/٧ ) .  
(٢٢٨) نيل الاوطار ١٣١/٧ .

(٢٢٩) رواه النسائي واحمد والشافعي ( المصدر السابق ومسند الشافعي ص ٢٥٤ ) .



الأقل ، وكذلك يحمل عليها ما رواه الشيخان وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله السارق يسرق البيضة ويسرق الجبل فتقطع يده » (٢٣٠) . بما أخرجه البيهقي عن علي بن أبي طالب (أنه قطع يد سارق في بيضة من حديد ، ثمناها ربع دينار) ، فالبيضة تحمل على بيضة الحديد ، والجبل منها ما يساوي دراهم ، كجبل السفينة مثلا : فيحمل (٢٣١) على أقل الجمع وهو ثلاثة رواه الإمام أحمد والبخاري (٢٣٢) .

وأما ما ورد من بعض الروايات أنه قطع في أقل من ثلاثة دراهم (٢٣٣) فيحمل أولا على أن تقديره بأقل باجتهاده وليس حجة على غيره ، وثانيا برده بأنها شاذة جاء في تحفة المحتاج ( يشرط لوجوبه في المسروق أمور : كونه ربع دينار أي مثقال ذهباً مضروباً كما في الخبر المتفق عليه ، وشذ من قطع

(٢٣٠) نيل الاوطار ١٣١/٧ - ١٣٢ .

(٢٣١) وانظر الام ١١٥/٦ - ١١٦ .

(٢٣٢) رواه الشيخان وابن ماجه والنسائي والإمام أحمد والسيوطي في الجامع الصغير وصاحب منتقى الاخبار ورواه البخاري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي (ص) ٠٠٠ قال الأعمش كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والجبل كانوا يرون أن منها ما يساوي دراهم ، قال صاحب منتقى الاخبار ، متفق عليه ، إلا أن مسلماً ليس فيه زيادة قول الأعمش ، (نيل الاوطار ١٣١/٧) ، والجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٧١/٥ وحاشية الشرواني على التحفة ١٢٤/٩ .

(٢٣٣) انظر مسند الإمام الشافعي ص ٢٥٤ وأحكام السرقة ص ١٦٠ وما بعد ، ونيل الاوطار ١٣٣/٧ قال نقلاً عن ابن المنذر أن الحسن البصري رضي الله عنه يرى القطع في درهمين لما رواه ابن أبي شيبة عن أنس بسند قوى أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين ، وفي لفظ لا يساوي بثلاثة دراهم ، وعند الشافعي بلفظ ( ٠٠ ما يسرنى أن لي بثلاثة دراهم ) ويجاب عنه زيادة على ما تقدم بأن شيء مجهول لا يقبل ، وبأنه لا يقام ما تقدم من الصحاح لكثرة الطرق ، وتقوى بعضها بعضاً .

بأقل منه ، وخبر « لعن الله السارق .. » اما اريد بالبيضة فيه بيضة الحديد ،  
وبالجبل مايساوى ربعا ، أو الجنس ، أو شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من  
القليل الى الكثير حتى تقطع يده (٢٣٤) .

ولكون المسلك صحيحا ذهب الى اختيار هذا جمهور العلماء من  
الشافعية والحنابلة والمالكية والشيعة الجعفرية (٢٣٥) .

(ب) قوله تعالى : « يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين »  
عام يشمل جميع الاولاد ، فيتعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم : « انا معاشر  
الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة » (٢٣٦) حيث يقتضى عموم الآية تورث  
جميع الاولاد ، وبه تمسكت فاطمة الزهراء ( رضي الله عنها ) (٢٣٧) فطلبت  
بعد وفات الرسول صلى الله عليه وسلم من ابي بكر ( رضي الله عنه ) وهو  
كان خليفة المسلمين آنذاك - تورثها مما أفاء الله عليه ، ومن ارض  
فدك (٢٣٨) وخصوص الحديث نص في عدم تورث اولاد الانبياء ووارثهم .

---

(٢٣٤) انظر تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي مع حاشيتي الشيروانى  
والعبادى ١٢٤/٩ - ١٢٥ .

(٢٣٥) نيل الاوطار ١٣١/٧ - ١٣٤ . وذكر ان فيه عشرة مذاهب ، واحكام  
السرقة ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢٣٦) الحديث روى من عدة طرق ورواه الامام مالك واحمد والبخارى  
ومسلم وروى من ثلاثة عشر من اصحاب الرسول (ص) ومن بينهم  
العشرة المشهود لهم بالجنة قال الحافظ ابن حجر انه متواتر ( راجع  
مسند ابي بكر الصديق ص ٣٠-٣٥ . ونظم المتناثر ص ١٣٨-١٣٩ ) .

(٢٣٧) فاطمة بنت الرسول (ص) روت عن ابيها وروى عنها ابنها الحسن  
والحسين وعلي وعائشة وغيرهم كانت اصغر بنات الرسول واحبها  
اليهم ولدت - والرسول ابن ٢٥ سنة - وتوفيت سنة ١١ هـ وانقطع  
نسل الرسول (ص) الا منها ( الاصابة ٣٧٧/٤ - ٣٨٠ ) .

(٢٣٨) فدك بالتحريك واحة في الحجاز على مقربة من خيبر كان اهلها من  
مزارعي اليهود ، اشتهرت قديما بتمرها ، وقمحها ، ارسل النبي عليا  
على رأس مائة من رجاله لمحاربتهم ثم صالحهم على نصف املاكهم  
سنة ٧ هـ و ٦٢٨ م ( المنجد قسم الاعلام ص ٥٢٠ الطبعة ٢١ ) .

وبه تمسك ابو بكر فردها وذلك بتخصيص عام الآية بخصوص الحديث  
وبان المراد من الاولاد في الآية ما عدا اولاد الانبياء ، واما اموال الانبياء  
فيكون صدقة وتجعل في بيت مال المسلمين<sup>(٢٣٩)</sup> ، ولعل الحكمة في ذلك -  
كما قال الفقهاء ان الورثة لو طمعوا في اموالهم ولهم الأمل في جاههم وتراثهم  
ربما يحبون موتهم ، او يحاولون اهلاكهم او نحو ذلك ، فناسب ونزاهة  
اشريعة الحكمة أن تمنع هذا سدا للذريعة ، وتكريما للانبياء<sup>(٢٤٠)</sup> كما ان  
الله حرم نكاح ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين وجعلهن  
امهاتهم احتراماً له وقطعا لدرب الطمع في بيت النبوة يقول سبحانه :  
(النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه أُمَّهَاتُهُمْ)<sup>(٢٤١)</sup> ويقول : (ما كان  
لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدا)<sup>(٢٤٢)</sup> .  
ج - قوله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدة منهما مئة  
جلدة ) فانه بعمومه يشمل كل زان سواء كان محسناً<sup>(٢٤٣)</sup> اولى ، فيتعارض

(٢٣٩) وبهذا يجاب عما ارتكبه الرافضة واعترضوا على ابي بكر (رض)  
بانه ظلم فاطمة الزهراء (رض) اذ امتنع عن اعطائها فذك وهي من  
خالص اموال الرسول (ص) ابيها (حاصل الجواب) انه لم يستولى  
عليها ليملكها بنفسها وانما نفذ ما سمعه من الرسول (ص) لجعلها  
جزءاً من بيت المال فما اتهموه به بعيد عن العقل وبمناى من الصحة  
لا يقول به من له ادنى علم بسيرة الصحابة ولا سيما الخلفاء  
الراشدين ، على ان علياً (رض) كان مضرب الامثال في الشجاعة  
والعلم فلو كان ذلك كذلك لعلمه ولا اعترض عليه ، راجع ( شرح  
المحلى ٤٧٤/٢ ) .

(٢٤٠) التحفة الخيرية لشرح الشنشورية للباجوري ص ٥٤ .

(٢٤١) سورة الاحزاب ٧/٣٣ .

(٢٤٢) سورة الاحزاب/٥٤ .

(٢٤٣) الاحصان في اللغة من حصنت المرأة كانت عفيفة فهي محصنة : اى  
متزوجة ، واحصن الرجل : تزوج والمحصن شرعا المسلم الحر  
المكلف يطأوطأ مباحا في نكاح صحيح ولو مرة ( ارشاد السالك مع  
شرحه اسهل المدارك ١٦٣/٢ - ١٦٤ ) .

مع فعله صلى الله عليه وسلم ، حيث ورد انه صلى الله عليه وسلم ( رجم  
ماعزا<sup>(٢٤٤)</sup> ، وهو محصن ، ولم يجلد له ) فيجمع بينهما بتخصيص حكم  
الآية بغير المحصن واما المحصن فيرجم فيندفع التعارض بينهما<sup>(٢٤٥)</sup> .

### النوع الثالث - تخصيص الكتاب بالاجماع :

مثاله قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فاجلدوهم ثمانين جلدة »<sup>(٢٤٦)</sup> ، ف « الذين » من صيغ العموم عند الاصوليين ،  
فيشمل بعمومه الحر والعبد ، ولكن الاجماع منعقد على ان العبد  
يجلد اربعين جلدة نصف حد الحر فيتعارضان ، حيث يفيد الاول ان  
يضربوا ثمانين جلدة والاخير يقتضي ضربهم اربعين ويجمع بينهما بتخصيص  
النص بالاجماع<sup>(٢٤٧)</sup> ، ويجعل العام مستعملا فيما عدا ما دل الاجماع على  
خلافه ويجب ان عما اقترض البرماوى<sup>(٢٤٨)</sup> ان في التمثيل به نظرا لاحتمال  
ان يكون مثالا للتخصيص بالقياس ، بانه ما دام انعقد الاجماع عليه صح  
التمثيل به ، ويجعل القياس سندا للاجماع ، ولا مانع من كونه ثابتا بهما اللهم  
الا ان اراد ان ذلك حينئذ لا يكون مثالا على سبيل النص .

(٢٤٤) هو ماعز بن مالك الاسلامي له صحبة ذكر اسمه في الصحيحين  
وغيرهما وحديث رجمه مشهور وفي بعض طرقه ورد ( لقد تاب توبة  
لو تابها طائفة من امتي لاجزأتهم ) ( الاصابة ٣/٣٣٧ ، ٤/١٥٦ ) .  
(٢٤٥) العقد المنظوم لوحة ٢٣١ - ٢٣٢ ، وناقش المثال بان الاحصان وعدمه  
حالتان فيكون من قبيل المطلق والمقيد ويجب بان الاحصان من  
العوارض ، وقد تقرر في المنطق ان بعض العوارض مقسمة ، فان كون  
الاسم مثنى او جمعا او مفردا حالات للاسم مع ان الاسم مقسم الى  
المفرد والتثنية والجمع .

(٢٤٦) سورة النور ٤/٢٤ .

(٢٤٧) الكوكب المنير ص ٢٠٧ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ ، وشرح العضد على  
مختصر ابن الحاجب ١٥٠/٢ ومباحث التخصيص للدكتور عمر بن  
عبد العزيز ص ٣٠٣ .

(٢٤٨) تقدمت ترجمته ، راجع ص ٨٤ .

#### النوع الرابع - تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد :

اختلف الفقهاء، والاصوليون في ذلك الى عدة مذاهب، وهذا حاصلها:-  
المذهب الاول - مذهب الجمهور من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،  
وجمهور المحدثين واختاره الامام الرازي ، واتباعه ، كالليضاوى ، وبه قال  
امام الحرمين ، والآمدى ، وغيرهم ، وهو : تقديم خبر الواحد على عموم  
الكتاب ، وتخصيصه به (١٤٩) .

المذهب الثاني - مذهب جماعة من المتكلمين ، والفقهاء ، وجمهور  
الخفية ، وبعض الحنابلة وهو : تقديم عموم الكتاب على خبر الواحد  
الخاص .

المذهب الثالث - التفصيل ، وهو : نوعان :-

أ - مذهب الكرخي ، وهو : أنه - ان خص العام قبل خاص خبر  
الواحد بدليل منفصل عن العام فيجوز تخصيص العام بخاص خبر  
الواحد ، وان لم يخص بدليل منفصل ، سواء خص بدليل متصل ، أو لم  
يخص أصلا ، فلا يجوز تخصيص العام به ، بل يقدم العام ويترك الخاص .

ب - مذهب عيسى بن أبان ، وهو : جواز تخصيص عام الكتاب بخبر  
الواحد ، ان خص قبل خبر الواحد بدليل مقطوع به ، والا فلا يجوز ذلك،

---

(١٤٩) راجع لبيان تفصيل المذاهب حول تخصيص العموم بخبر الواحد

المحصل للامام الرازي ق/٣/٨١٧ - ٨٢٢ ، وشرح المحلى على جمع  
الجوامع ٢/٢٦ - ٢٧ ، والكوكب المنير ص ٢٠٩ - ٢١١ ، وارشاد  
الفحول ص ١٥٧-١٥٨ ، وشرح المختصر للعضد ٢/١٤٧-١٤٨ .  
والمستصفى ٢/١٢٦ - ١٢٨ ، والعقد المنظوم لوحة ٢٣٢ - ٢٤٢ ،  
ومباحث التخصيص ص ٣٢٠ - ٣٣٩ ، وشرح التنقيح ص ٢٠٨ ،  
وشرحي الاسنوى والابهاج ٢/١١٠ - ١١٢ .



بن يعمل بالعام ويقضى به على الخاص (١٥٠) .

### أدلة المجوزين لتخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد

وقد استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه من جواز تخصيص عموم الكتاب - أي تخصيص العموم في سنة الآحاد بالاولى - بعدة أدلة واليك أهم هذه الأدلة :-

(الدليل الاول) - ان عموم الكتاب ، وخبر الآحاد دليلان متعارضان ، وخبر الواحد أخص من العام فوجب تقديمه عليه ، وتخصيصه به ، اما العام فدليل بالاتفاق ، واما خبر الواحد فلأنه يتضمن دفع ضرر مظلون ، فكان العمل به واجبا ، ولأن العمل بالعام يقتضى الغاء خبر الواحد الخاص بالكلية ، اما العمل بخبر الواحد فلا يؤدي الى ذلك ، فكان اولى (١٥١) .

(الدليل الثاني) - وهو للشافعية - اجماع الصحابة على تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وبينوا ذلك بخمس صور :

الصورة الاولى - خصصوا قوله تعالى : ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) (١٥٢) بخبر ابي بكر الصديق الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ( نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ) ان تقدم .

( الصورة الثانية ) خصصوا عموم قوله تعالى : ( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) (١٥٣) بخبر محمد بن مسلمة (١٥٤) ومغيرة بن

- 
- (١٥٠) المصادر السابقة ، ومشكاة الانوار على المنار ١/ ٨٦ - ٨٨ .  
(١٥١) المحصول ق أ/ ٣/ ص ٨١٧ ، وما بعدها ، وشرح العنبر مع مختصر ابي الحاجب ٢/ ١٤٨ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠٨ .  
(١٥٢) سورة النساء ١١/ ٤ .  
(١٥٣) سورة النساء ١١/ ٤ .  
(١٥٤) ولد قبل الهجرة بـ (٢٢) سنة ، وهو ممن سمي محمدا في الجاهلية ، توفي او قتل سنة ٤٣ ، او ٤٦ هـ ( الاصابة ٣/ ٣٦٣-٣٦٤ ) .

شعبة<sup>(١٥٥)</sup> (ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدة بالسُدس)<sup>(١٥٦)</sup> .

وجه الاستدلال أنه لو ماتت الزوجة وتركّت وراءها زوجا وبنتين ،  
وجدة تكون المسألة من ١٣ مع العول ، وتعطى للبنتين ٨ من ١٣ ، وهي اقل  
من الثلاثين<sup>(١٥٧)</sup> .

( الصورة الثالثة ) خصصوا قوله تعالى : ( واحل الله البيع وحرم  
الربا ) بقوله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع درهم بدرهمين :-  
( لا تبيعوا الذهب بالذهب .... الحديث ) المتقدم .

وجه الاستدلال ان الآية تقتضى جواز كل بيع ، وخص منها بيع  
الذهب او الفضة بالزيادة وكذا المطعومات .

---

(١٥٥) مغيرة بن شعبه ، ابو عيسى ، كان من دهاة العرب ، وهو احد  
الحكمين بين علي ومعاوية ، توفى سنة ٤٩ ، او ٥٠ هـ ( الاصابة  
٤٣٠/٣ - ٤٣٢ ) .

(١٥٦) زواه احمد ، وابو داود ، والدارمي ، وابن الجارود ، وصححه ،  
والترمذي ، وابن ماجة ، ومالك ، والحاكم ، وابن حبان ، قال  
الحافظ : اسناده صحيح لثقة رجاله ، الا ان صورته صورة مرسل ،  
لان في سنده قبيصة عن ابي بكر (رض) وهو لا يصح له سماع منه  
ولا شهوده القصة (المنتقى ٢/٤٦٠ ، والاقضية للقرطبي ١٠٩-١١٠ ،  
والتلخيص النخير ٢/٢٦٤ ، وابن ماجة ٢/٩٠٩ - ٩١٠ ، ونيل  
الاوطار ٦٧/٦٨ ، وهامش الحصول ق/٣/٨١٩ - ٨٢٠ ، وسنن  
الدارمي ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ ) .

(١٥٧) حاصل المسألة : ان فيها البنتين لهما الثلثان ، والجدة ، لها السدس ،  
والزوج له الربع والثلث داخل في السدس ، وبين السدس ، والربع  
متوافقا بالنصف يضرب نصف احدهما في تمام الآخر هكذا  
 $٦ \times ٢ = ١٢$  ،  $٣ \times ٤ = ١٢$  للجدة ٢ ، وللبنتين الثلثان ٨ ، وللزوج  
الربع ٣ وتكون ناقصة فتعال من ١٢ - الى ١٣ ، ومعلوم ان ٨ لا  
تساوي ثلثي ١٢ بل اقل .

( الصورة الرابعة ) خصصوا قوله تعالى : ( اقتلوا المشركين ) (١٥٨)  
بخبر عبدالرحمن بن عوف في المجوس : ( سنوا بهم سنة أهل  
الكتاب ) (١٥٩) .

وجه الاستدلال ان الآية تقتضى الأمر أو وجوب قتل كل المشركين  
والحديث خصص منهم المجوس فانهم يؤخذ منهم الجزية ولا يقتلون .  
( الصورة الخامسة ) - خصصوا قوله تعالى - بعد ذكر محرمات الزواج  
من الأمهات وغيرها - : واحل لكم ما وراء ذلكم ( الذى يفيد جواز نكاح  
جميع الأزواج ولو كانت العمة مع بنت أخيها ، أو الخالة مع بنت أختها ،  
بخبر ابى هريرة ( رضى الله عنه ) عن النبي صلى الله عليه وسلم في منع  
ذلك : ( لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، - وفي رواية - نهى  
ان يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ) (١٦٠) .

ونوقش التمثيل بهذه الصور لتخصيص العام بخبر الواحد بأنه ان  
اجمعت الصحابة على هذه التخصيصات فالمخصص يكون اجماعا دون خبر  
الاحاد ، وان لم يجمعوا عليها سقط الاستدلال بها ، وأيضا لو اجمعوا لكان  
هذه العمومات سنده .

ويمكن الاجابة عن الاعتراض الاخير بان وجود السند للاجماع مسلم  
لكن لا يشترط ان يكون هذه العمومات ، اذ قد يخفى السند ، ويكتفى  
بالاجماع ، وان سلم ان المستند هو هذه الاخبار لكن كانت هذه الاخبار  
متواترة عندهم ثم صارت آحادا (١٦١) .

---

(١٥٨) سورة التوبة ٥/٩ .  
(١٥٩) اخرجه باللفظ الاول اصحاب الصحاح الست واحمد وغيرهم ، راجع  
( منتقى الاخبار ٥٢٨/٢ ، والتلخيص الجبير ٣٠٠/٢ ، والفتح  
الكبير ٣٤١/٣ ، وهامش المحصول ق/٣/٨٢١ - ٨٢٢ ) .  
(١٦٠) تقدم هذا الحديث ، وراجع في هذه الصور المحصول ق/٣/٨١٧ -  
٨٢٢ .  
(١٦١) المصدر السابق .



ذلك غير جائز فكذا التخصيص به (١٦٥) .

ونوقش الدليل الأول باننا لا ندعى تخصيص كل عام بكل خبر حتى يرد ذلك ، وانما نجوز به بخبر الآحاد الذي لا يكون راويه متهما بالكذب والنسيان ، ورد عمر هذا الخبر لانه قدح في الراوي وبالكذب او النسيان ، بل ربما ينقلب على الخصم حجة لان رد عمر الحديث وتعليقه بذلك ظاهر في انه لو كان الراوي ضابطا عادلا لأخذ به ، ولو كان خبر الآحاد المخالف لعموم الكتاب مردودا لما كان لتعليل عمر (رضى الله عنه) بذلك وجه (١٦٦) .

ويعترض على الدليل الثاني بان الحديث غير صحيح ، كيف لا أولو عرض نفسه على كتاب الله لكان يخالفه ، لان الكتاب أمر بطاعة الرسول مطلقا ، وهذا يقيد بكونه لم يخالف الكتاب ، ثم انه لو تم لدل على عدم جواز تخصيص الكتاب حتى بالسنة المتواترة فان قلتم ان ما يقتضي تخصيص الكتاب لا يكون على خلافه ، قلنا ذلك في مسألتنا بعينه .

ويجاب عن الثالث بان البراءة الأصلية يقينية ثم انا تركناها بخبر الواحد بالاتفاق ، فبطل قولكم ، لا يترك المقطوع بالظنون ، ثم نقول ، لا نسلم حصول التفاوت بين كتاب الله العام ، وبين سنة الآحاد الخاص ، فان الاول مقطوع في متنه مظنون في دلالاته ، وخبر الآحاد بالعكس ، فتساويا ، ثم هناك شيء آخر ، وهو انه لما دل البليل القاطع على وجوب العمل بالخبر المظنون ، لم يكن وجوب العمل بالخبر مظنونا بل يكون (مقطوعا به) ، لأن تقديره : أن الله تعالى يقول : مهما حصل في قلبكم ظن صدق الراوي فاقطعوا أن حكم الله ذلك ، فاذا وجدنا ذلك الظن واستدلنا على حكم بالظن معناه : كنا قاطعين بان حكم الله ذلك .

(١٦٥) الحصول ق/٣/٨٢٣ - ٨٢٥ .

(١٦٦) الحصول ق/٣/٨٢٥ .

بعض الروايات  
التي لا تليق  
بالإسناد



وعن الرابع بأنَّ ما تمسكوا به من التخصيصات ضعيف ، وأن القياس يقتضى جواز النسخ به ايضا لكن تقدم الفرق بين النسخ وبين التخصيص فبطل ادعاء انها شيء واحد .

### ادلة المفصلين من الكرخي ، وابن ابان

استدلا على اشتراط ماذهب اليه ، من تخصيص العام قبل خبر الواحد بمخصص متصل أو بمخصص مقطوع قبل ذلك - بان عام الكتاب قطعى السند والدلالة ، وخبر الواحد الخاص ظني المتن قطعى الدلالة ، فثبت ان العام أقوى ، والخاص أضعف ، والضعيف لا يخصص القوى ، لكن العام بعد التخصيص بما ذكر تصبح دلالاته ظنية فيتساوى بخبر الواحد الخاص ، فيجوز بعد ذلك (١٦٧) .

(والجواب ) ان هذا مبني على ما ذهبوا اليه من القول بقطعية دلالة العام على جميع أفرادهِ ، ولكن هذا مذهب مرجوح فلا داعي لهذا الشرط .

### الراجع :

والرأي الراجع - مذهب القائلين بجواز تخصيص عام الكتاب بخبر انواحد مطلقا ، سواء خص قبل ذلك بشيء أولا ، لأن أدلتهم كافية لاثبات ذلك كما أن المناقشة لا تركز على بطلان ، أو نقض الأدلة ، فأدلتهم جلها سالمة وكما أن تخصيص الصحابة هذه العمومات تقضى بذلك ، وتضعف اشتراط ذلك ، والله أعلم بالصواب .

### النوع الخامس - تخصيص عموم الكتاب بالقياس :

اذا ورد نص في كتاب الله مما يقطع بشبوته من الشارع ، ويقتض هذا النص تشريع الحكم العام على جميع الافراد ، ثم هناك قياس صحيح بنفى

تشریع ذلك الحكم ، وتطبيقه على جميع الافراد ، فهذا يعنى تعارض عام الكتاب ، والقياس ، ويأتى تفصيل ذلك في الباب الثالث في تعارض المعقول ، والمنقول ، ان شاء الله تعالى ﴿

من أمثلة ذلك : قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » الآية .

فان الزانى ، والزانية لفظان عامان قطعيان ، مع قوله تعالى في الأمة :- « ولهن نصف ما على المحصنات من العذاب » الآية - فتخصص الآية الاولى بالآية الثانية ، يخرج عن حكمها الأمة فيضرب خمسون جلدة ، (ويقال العبد عليها) ، فهو أيضا يضرب خمسون جلدة (١٦٨) .

**النوع السادس - تخصيص السنة بالسنة (١٦٩)**

سواء كانت السنة ، قولية ، أو فعلية ، أو تقريرية ، وسواء كانت متواترة ، أو آحادا ، كما عند الجمهور ، أو متواترة ، ومشهورة ، وآحادا :-

أ - من السنة القولية : ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة ، أو نسيها » ، حيث يدل على جواز قضاء الفوائت بالنوم أو النسيان في جميع الاوقات ويدخل تحتها الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها .

ب - وقوله صلى الله عليه وسلم : ( اذا دخل احدكم المسجد ، فلا يجلس

---

(١٦٨) تفسير القرطبي ١٧١/٢ - ١٧٤ ، و٥/١٤٥ - ١٤٦ ، والكوكب المنير ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(١٦٩) فيحصل من ضرب ثلاثة : القولية ، والفعلية ، والتقريرية في انفسها عدا المكرر ٦ ، ومن الثلاثة الاخرى المتواترة ، والمشهورة ، والآحاد ٦ ، او ثلاثة اذا كان التقسيم ثنائيا ، وبضرب ٦ × ٦ يحصل ٣٦ ، او في ٣ يحصل ١٨ قسما ، والتقسيم العقلي يحصل من ٩ × ٩ = ٨١ قسما ، ثم من ضرب ذلك في المنطوقين او مفهومين ، او احدهما منطوق ، والآخر مفهوم يحصل ٨١ × ٤ = ٣٢٤ او ٣٦ × ٤ = ١٤٤ او ١٨ × ٤ = ٧٢ قسما وهناك اعتبارات اخرى .

حتى يصلي ركعتين - وفي رواية - فليركع ركعتين قبل أن يجلس ،  
وفي رواية - فليركع ركعتين (١٧٠) حيث يسن لنا الرسول صلى الله  
عليه وسلم صلاة تحية المسجد في أي وقت دخلنا المسجد ولو في هذه  
الافاق الثلاثة التي نهى عن الصلاة فيها .

ج - وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه  
ثم يقوم فيصلّي ركعتين ، مقبول عليهما بقلبه ، ووجهه ، الا وجبت له  
الجنة » (١٧١) .

د - ومع السنة التقريرية حيث لم ينكر وقضى امامه قبلية الصبح بعد  
طلوع الشمس .

هـ - ومع السنة الفعلية حيث قضى صلى الله عليه وسلم قبلية الظهر بعد  
العصر ويدفع التعارض بينه وبين هذه المعارض بتخصيص عمومته  
بهذه الاحاديث فيؤول معنى النهى الى صلاة لا سبب لها فيكون معناه

---

(١٧٠) رواه انشيخان ، واحمد ، والاربعة عن ابي قتادة وابن ماجة عن ابي  
هريرة ، وذكره ابن حجر ، وقال : متفق عليه ، وسببه ان ابا قتادة  
دخل المسجد فوجد المصطفى صلى الله عليه وسلم جالسا بين صحبه  
فجلس معهم ، فقال ما منعك ان تركع ؟ قال : رأيتك جانسا ، والناس  
جلوس فذكره النبي صلى الله عليه وسلم ، راجع : ( الجامع الصغير  
بشرح نيض القدير ٣٣٧/١ ، وسبل السلام مع بلوغ المرام ١٥٨/١ ،  
ونيل الاوطار ٣/٧٧ - ٨٠ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١/  
٢٤٤ - ٢٤٧ ، والقسطلاني ٢/١٨٧ - ١٨٨ ، ومع صحيح البخارى  
٤٢٨/١ ، وسنن الدارمي ١/٢٦٤ ) .

(١٧١) رواه الامام مسلم في صحيحه ، والامام احمد في مسنده ، والنسائي  
وابن ماجة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن الجارود ،  
والدارمي وغيرهم ( سنن ابي داود ١/٤٤٦ - ٤٤٧ ، وشرح النووي  
على صحيح مسلم ٢/٢٢٠ - ٢٣١ ، صحيح البخارى بشرح القسطلاني  
١/٢٤٤ - ٢٤٥ وسنن الدارمي مع تخريج الاحاديث للسيد عبد الله  
هاشم اليماني ١/١٤٢ - ١٤٨ ) .

لا تصلوا في هذه الاوقات عدا صلاة الفاتحة بفسان او نوم ، وعدا تحفة  
المسجد وسنة الوضوء فعلى هذه الصلوات تجوز فيها بتخصيص النهى  
بما عداها (١٧٢) .

#### النوع السابع - تخصيص السنة بانواعها بالكتاب :

سواء كانا منطوقين او مفهومين ، او المخصص منطوق والمخصص مفهوم  
أو العكس وسواء كانت السنة متواترة ، أو آحادا وسواء كانت قولية او  
فعلية او تقريرية ، فمن أمثلة ذلك ما يلي :-

أ - قوله صلى الله عليه وسلم : « ما قطع من البهيمة وهي حية - فهو  
ميت » (١٧٣) فيشمل عمومها بمنطوقه كل جزء انفصل عن الحيوان في الحكم  
عليه بكونها ميتة وحرمة الانتفاع به ويدخل تحته الاوبار والاشعار واللحم  
والعظم الخ فيتعارض مع خصوص قوله تعالى : « ومن اصوافها واوبارها  
واشعارها اثانا ومتاعا الى حين » (١٧٤) حيث نطقت الآية بجواز الانتفاع بهذه  
الأمور .

ويدفع التعارض بينهما بالتخصيص والجمع بينهما بجعل خاص الكتاب  
قاضيا على العام في السنة ، وجعله قرينة على ان المراد منه ما عدا الخاص ،  
فيكون معنى الحديث بدلالة الكتاب - كل عضو انفصل عن الحي عدا  
الاصواف والاوبار والاشعار في حكم الميتة في حرمة الانتفاع ، اما هذه

---

(١٧٢) انظر سبل السلام ١١٣/١ ، ونيل الاوطار ٧٩/٣ - ٨٠ .  
(١٧٣) الحديث له طرق اربعة عن اربعة من الصحابة : عن ابي واقد ، وابي  
سعيد ، وابن عمر ، وتميم الدارى ، ورواه ابو داود ، والامام احمد ، وتميم  
الدارى ، ورواه ابن ماجة والحاكم وغيرهم بالفاظ متقاربة ، راجع  
( سنن ابن ماجة ١٠٧٢/٣ - ١٠٧٣ والجامع الصغير ١٤٧/٢ وسبل  
السلام ١٢٧/١ ) .

(١٧٤) سورة النحل ٨٠/١٦ والقرطبي ١٥٢/١٠ و١٥٤ - ١٥٦ .

الاشياء فيباح الانتفاع بها ، اما حرمة جميع الافراد قضاء للسنة ، واما حل الانتفاع بهذه الامور لنص الكتاب ، وبهذا نكون نجتمع بين الدليلين ولا يبقى بينهما تناف وتعارض (١٧٥) .

ب - قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (١٧٦) يشمل عموم البكر والثيب كل فرد من الزاني والزانية حرا او عبدا في ان عقابهما كذلك ، فيتعارض مع قوله تعالى : ( فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) (١٧٧) حيث يدل بمنطوقه ان الأمة - ومثلها في الحكم العبد قليسا او بدليل الاجماع - حدها نصف ذلك : أي خمسون جلدة في البكر ، ويجمع بينهما في الثيب لعدم وجود النصف للرجم فينقلب الرجم بالجلد ، ويجمع بينهما بتخصيص عموم الحديث بالآية وجعل الآية قرينة على ان المراد بالزاني والزانية في الحكم المذكور ما عدا العبد والأمة (١٧٨) .

ج - مفهوم قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

---

(١٧٥) انظر بداية المجتهد ١/٧٥ - ٧٦ وحاشية البناني على شرح المحلى ٢/٢٧ والاحكام ٢/٣٠٠ .

(١٧٦) رواه الامام احمد ومسلم وصاحب السنن الاربعة وغيرهم راجع (شرح النووى على صحيح مسلم ٧/٢٠٨ - ٢٠٩ وادلة الاحكام ص ٢٥٦ والجامع الصغير ٢/٣ وشرحه فيض القدير ٣/٤٣٤ - ٤٣٥ ومنتقى الاخبار مع شرح نيل الاوطار ٨/٩١ - ٩٧ وبداية المجتهد ٢/٤٢٦ - ٤٢٨ والمهذب ٢/٢٦٦ - ٢٦٧ ) ويقول الامام النووى : « واجمع العلماء على وجوب جلد البكر الزاني مائة ورجم المحصن وهو الثيب ولم يخالف في هذا الا ما حكى القاضي عياض عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام واصحابه ... » .

(١٧٧) سورة النساء ٤/٢٥ والقرطبي ٥/١٣٥ - ١٣٧ و١٤٥ - ١٤٦ .

(١٧٨) لب الاصول ص ٧٩ .



الآخر - الى - حتى يعطوا الجزية - الآية ، (١٧٩) وقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله - الحديث » (١٨٠) منعارضان حيث يقتضى الحديث القتال مع الكفار الا عندما نطقوا بكلمة التوحيد ، والآية مفهومها عدم القتال معهم عند اعطاء الجزية ، ويجمع بينهما بتخصيصه بالآية فيكون معناها حينئذ : (عدم القتال معهم عند اعطاء الجزية) الآية ، وعند النطق بالشهادتين للحديث ، (والقتال معهم فيما عداهما) (١٨١) ، والله أعلم .

#### النوع الثامن - تخصيص السنة المتواترة بالأحاد (١٨٢) :

فالفقهاء اختلفوا في تخصيص عموم السنة المتواترة - ومثلها عموم الكتاب كما تقدم - الى مذاهب وهذا حاصلها :-

#### المذهب الاول وادلتهم :

ذهب القاضي أبو بكر في تعارض الخاص وخبر الواحد العام في السنة المتواترة ومثلها عموم الكتاب كما تقدم - الى الوقف وعدم الحكم

(١٧٩) سورة التوبة ٢٩/٩ ، والقرطبي ١٠٩/٨ - ١١٦ .

(١٨٠) رواه الشيخان وصاحب السنن الاربع والسيوطي وقال انه متواتر وصاحب منتقى الاخبار وغيرهم راجع ( نيل الاوطار ٢٠٩/٧ ، وتفسير القرطبي ١٠٩/٥ - ١١٥ ، والجامع الصغير ٦٥/١ ، وشرحه ٢/٢٨٨ - ١٨٩ ، وزواه ابن ماجة بطرق كثيرة انظر سننه ٢/٣٩٢٨ وجاء فيه : « في الزوائد اسناده صحيح ورجاله ثقات و١/٢٩ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٥٥-٢٧٢ ، ونظم المتناثر ص ٢٩ ) .

(١٨١) الكوكب المنير ص ٢٠٦ - ٢٠٨ ، وشرح المحلى ٢/٢٦ ، والمسودة ص ١٢٢ - ١٢٣ ، والاحكام ٢/٣٠٠ ، وغاية الوصول بشرح لب الاصول ص ٧٩ .

(١٨٢) راجع في هذا ( مباحث التخصيص ص ٣٠٥ ، فما بعد ، والمسودة ص ١١٩ ، ومسلم الثبوت ١/٤٤٩ ، وارشاد الفحول ص ١٥٨-١٥٩ ، والعقد المنظوم ص ٢٣٦ - ٢٤١ ، والبدرخشى والاسنوى على المنهاج ٢/١٢٠ - ١٢٣ ) .

على واحد منهما ، واستدل في ذلك بأن كلا منهما دليل ثبتت حجتهما قطعاً ، وهما متساويان لأن العام المتواتر كتاباً كان أو سنة قطعي المتن وظني الدلالة ، وخبر الواحد ظني المتن وقطعي الدلالة ، وعند تعارض المتساويين وجب التوقف • ويجب - بعدم التسليم بالتساوية وعدم المرجح ، لأن الأصل في الأدلة الأعمال ، وما دام يمكن الأعمال لا يصار إلى الإهمال ، فيقدم الخاص فيما يتناوله على العام والعام فيما عداه جمعا بينهما (١٨٣) •

### المذهب الثاني ودليلهم

ذهب الكرخي من الحنفية إلى جواز التخصيص إن خص قبل خبر الواحد بدليل منفصل ، والا لا يجوز سواء لم يخص أو خص بدليل متصل كالاستثناء والغاية ووجهة نظره ، أن العام الغير المخصوص القطعي المتن لا يقوى أمامه خبر الواحد الظني ، وكذلك إن خص الغير بدليل متصل لأن المخصص المتصل مع صيغة العموم يكون كلاماً واحداً فيكون حقيقة فيما بقي ، فيبقى قوياً ، فلا يخصه الآحاد ، وإن خص بدليل منفصل قطعي آخر يكون مجازاً فيما بقي ، فيضعف دلالة فيخص به •

ويناقش هذا بأن العام ظني الدلالة خص أولاً ، ومخصصه

منصل أو منفصل (١٨٤) •

### المذهب الثالث ، ودليله :

وذهب عيسى بن أبان إلى جواز التخصيص إن خص قبله بدليل

---

(١٨٣) مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ١/٣٥١-٣٥٢ ومباحث التخصيص ص ٣٠٥ - ٣١٠ و ٣١٦ •

(١٨٤) راجع العقد المنظوم لوحة ٢٣٦ ، ومباحث التخصيص ص ٣٠٥ ، و ٣٠٩ و ٣١٦ ، والمصدر السابق الأول وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والقوانين المحكمة ١/٣٠٨ و ٣١٣ ، وشرح المحلى ٢/٢٨ - ٢٩ ، وغاية الوصول ص ٧٩ • وشرحي الإبهاج ، والاسنوى ١٠٨/٢ - ١٠٩ •

مقطوع به ، والا بأن لم يخض أو خص بظني ، فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد وحكي عن الامام أبي حنيفة وذلك لأن العام قطعي المتن والدلالة عند عدم تخصيصه بمقطوع فلا يقوى خبر الواحد لتخصيصه ، اما اذا خص بدليل مقطوع فتضعف دلالاته ، فيقوى عليه خبر الواحد لتخصيصه ، فمدار مذهبهما - كما قاله ابن السبكي - على القوة والضعف ، غير أن مدرك الكرخي في القوة الحقيقية والمجاز ، ومدرك عيسى بن أبان القطع بالمجاز ، وعدم القطع (١٨٥) .

ويناقد دليله بما تقدم في دليل الكرخي (١٨٦) .

#### المذهب الرابع ودليله :

وزهب بعض الحنابلة ، والمتكلمون والفقهاء الى المنع مطلقا سواء خص العام المتواتر بقطعي او بظني ، او لم يخض بدليل متصل ، أو منفصل ، او لم يخض واستدلوا على ذلك بعدة أدلة أهمها ما يلي :-

١ - أجمع الصحابة على عدم التخصيص بدليل ان عمر بن الخطاب رد ما روته فاطمة بنت القيس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة » (١٨٧) المخصص لعموم قوله تعالى : « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وقال : كيف ترك كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى احفظت أم

(١٨٥) المسودة لآل تيمية ص ١١٩ ، ونقل ابن السبكي في الابهاج ان مذهبه كالجمهور ، راجع : الابهاج ١٠٨/٢ ، والاسنوى ١٠٩/٢ .

(١٨٦) راجع المصدر السابق ، ومباحث التخصيص ص ٣٠٥ و ٣٠٩ و ٣١٥ - ٣١٦ والعقد المنظوم لوجه ٢٣٦ .

(١٨٧) روى الحديث الجماعة الا البخارى ، بلا قصة عمر ، ومع القصة زواه النسائي ، واحمد . راجع : ( التلخيص الحبير ، ٣٣٣/٢ ، ومنتقى الاخبار ٦٤٨/٢ - ٦٥٤ ، ومع نيل الاوطار ٣٣٨/٦ - ٣٤٢ ، وهامش المحصول ق ٨٢٢/٣/٢ .

نسيت ؟ ، ولم ينكر ذلك عليه احد فكان اجماعاً<sup>(١٨٨)</sup> ويمكن أن  
يجاب عنه أولاً - بعدم التسليم بانعقاد الاجماع عليه لعدم (النقل) ،  
وثانياً - على فرض التسليم بسكوت الصحابة عليه ، ليس فيه ما يفيد اثبات  
الدعوى ؛ لأن الكلام في مخالفة خاص في خبر الآحاد الصحيح المتحقق  
فيه الشرائط ، وهنا رد سيدنا عمر رضى الله عنه لها ، لانها كانت متهمّة  
بعدم الصدق بناء على صحة الرواية من عمر « لا ندرى أصدقت أم  
كذبت ؟ » وبعدم كونها حافظة تماماً للحديث بدليل قوله : « أحفظت  
أم نسيت ؟ » بل يدل على خلاف دعواهم اذ ظاهره عدم الرد لو لم  
تكن متهمّة<sup>(١٨٩)</sup> .

قال الامام الرازي : « بل هو بأن يكون حجة لنا أولى ، لأن  
عمر (رضى الله عنه) بين روايتها انما صارت مردودة بكون الراوي  
غير مأمون من الكذب والنسيان »<sup>(١٩٠)</sup> .

٣ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اذا روى غني حديث  
فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه »<sup>(١٩١)</sup> ،  
والخبر الخاص المدعى تخصيصه لعام الكتاب مخالف له فهو مردود  
فلا يجوز التخصيص به ، ويناقش اولاً - بان الحديث انما يخالف  
الكتاب اذا خالف ما فهم انه مراد من الكتاب اما اذا خالفه لفظه ووافق  
مقصوده فهو موافق لا مخالف ، وثانياً - على فرض التسليم بكونه

(١٨٨) راجع اصول الجصاص ٢٢/١ ، ومباحث التخصيص ص ٣٠٧-٣٠٨ ،  
والعقد المنظوم ص ٢٣٧ ، ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/  
٣٥٠ - ٣٥١ .

(١٨٩) مباحث التخصيص ص ٣٠٧ - ٣٠٨ و ٣١٢ والمصدر الثاني ، وشرح  
المختصر ١٥٠/٢ .

(١٩٠) المحصول ق/آ/ج ٨٢٥/٣ .

(١٩١) راجع مباحث التخصيص ص ٣٠٨ ، والعقد المنظوم ص ٢٣٧ .

مخالفا فهو يشمل الحديث المتواتر الخاص المخالف لعام الكتاب ، وهو جائز فكذلك خبر الواحد<sup>(١٩٢)</sup> ، وثالثا - بعدم صحة سند الحديث فانه مطعون لدى نقاد المحدثين<sup>(١٩٣)</sup> .

٣ - ان التواتر مقطوع به وخبر الآحاد مظنون والمظنون يترك بالمقطوع لعدم مقاومته له والمتروك لا يخص به فلا يجوز تخصيص التواتر بخبر الواحد<sup>(١٩٤)</sup> ، ويناقش - اولا - بعدم التسليم بالتفاوت بين خبر الواحد والتواتر من الكتاب والسنة ، وذلك ان كلا منهما مقطوع من جهة ومظنون من اخرى فعام الكتاب والسنة التواتر مقطوع متنا ومظنون دلالة وخبر الواحد بالعكس فتساويا ، وانهما متساويان ايضا في القطع بحكمها ووجوب العمل بكل منهما ؛ لأدلة قاطعة على وجوب العمل بخبر الواحد ايضا فمتى صدق القلب بصدق الراوى وجب العمل به سواء كان متنا متواترا ، أو لا ، فلا فرق بين التواتر والآحاد .

---

(١٩٢) يراجع مباحث التخصيص ص ٣٠٥ و ٣٠٨ و ٣١٣ والعقد المنظوم ص ٢٣٦ و ٢٣٧ - ٢٣٨ ومسلم الثبوت ١/٣٥٠ ، والابهاج ٢/ ١١٠ - ١١٣ .

(١٩٣) نقل الحديث الشافعي وضعفه ، ورواه البيهقي من حديث ابى هريرة بلفظ « ستأتكم عنى احاديث مختلفة الخ » ، قال الدارقطني ، والحاكم : البيهقي تفرد به صالح بن موسى الطليخي ، وهو ضعيف لا يحتج بحديثه ، ورواه الطبراني في معجمه الكبير ، وقال الهيثمي : فيه ابو حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث ، وقال صاحب عون المعبود ، انه حديث باطل لا اصل له وقال الصنعاني : هو موضوع ، ٣٢٩/٤ ، والاحكام لابن حزم ٧٦/٢ - ٨٢ ، والرسالة للشافعي ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وتخريج احاديث المنهاج لبدر الدين الزركشى ورقة ٢ ، ومجمع الزوائد ١/١٧٠ ، ومسلم الثبوت مع شرحه ١/٣٥٠ .

(١٩٤) العقد المنظوم ص ٢٣٧ والمستصفي ٢/١١٥ - ١١٦ ، ومباحث التخصيص ص ٣٠٨ .



وثانيا - بان ترك المظنون بالمقطوع غير مسلم ايضا ، لليقن بالبراءة.  
الاصلية وتركها بخبر الواحد بالاتفاق •

٤ - لو جاز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد لجاز النسخ  
به ؛ لأن النسخ تخصيص في الازمان ، والتخصيص في الاعيان لكن  
النسخ به باطل فكذلك التخصيصي •

ويجب عنه بالفرق بين النسخ والتخصيص فالنسخ رفع  
والتخصيص بيان والرفع اصعب من البيان فيحتاج في الحكم على رفع  
حكم من نصوص الكتاب او السنة المتواترة ما لا يحتاج في البيان له  
فلا يلزم من عدم جواز النسخ عدم جواز التخصيص ولا من جواز  
التخصيص جواز النسخ - والله أعلم (١٩٥) •

#### المذهب الخامس - وادلتهم

ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر  
والمحدثين، والشيعة الامامية الى جواز التخصيص بخبر الواحد (١٩٦) •  
واستدلوا في ذلك بعدة أدلة اهمها :-

---

(١٩٥) المستصفى ١١٨/٢ - ١١٩ ، والعقد المنظوم ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ورواه  
البيهقي من طريق الشافعي رضى الله عنه بطريق منقطة « ، وقال  
الاسنوى : « وهو حديث غير معروف » راجع : ( شرح الاسنوى ،  
والابهاج بشرح المنهاج ١١٠/٢ ، وعون المعبود وقال ابن السبكي :  
« وقد رواه ابو يعلى الموصلى في مسنده موصولا من حديث ابي  
هريرة ، واللفظ : ( انه ستأتاكم عنى احاديث مختلفة فما آتاكم  
عنى موافقا لكتاب الله وسنتى فهو منى ، وما آتاكم مخالفا لكتاب  
الله وسنتى فهو ليس منى ) •

(١٩٦) راجع شرح المحلى ٢٧/٢ - ٢٨ وغاية الوصول ص ٧٩ ومباحث  
التخصيص ص ٣٠٥ والاحكام للآمدى ٣٠١/٢ - ٣٠٥ والقوانين  
المحكمة ٣٠٨/١ - ٣٠٩ وشرح الاسنوى ١٢٠/٢ - ١٢٣ •

الاول - ان كلا من عموم السنة المتواترة ، وخبر الواحد دليل باتفاق أطراف النزاع في هذا الموضوع ، فيجب اتباعه ، ودفع التعارض بينهما ؛ لأن العام يقتضي ثبوت حكمه في جميع الافراد ، وخبر الواحد يقتضي انتفاءه في بعض الافراد الخاص هو به ، ولا يمكن العمل بكل منهما لعدم جواز اجتماع النفي والاثبات في حكم واحد ، ولا ترك كل منهما ؛ لأنه يؤدي الى انتفاء الحكم في مثل هذه المسائل ، ولا العمل باحدهما دون الآخر بلا مرجح فنجمع بينهما بقدر الامكان ، ثم ان عملنا بالعام يلزم ترك الخاص بالكلية وان عملنا بالخاص في موضعه والعام في غير ما يتناوله الخاص فنكون بذلك قد عملنا بالدليلين وهو معنى التخصيص فيتعين المصير اليه (١٩٧) .

الثاني ان كلا من المتواتر الكتاب او السنة وخبر الواحد قطعي من جهة وظني من جهة . فالمتواتر قطعي من جهة السند وظني من جهة الدلالة ؛ لأن دلالتها على جميع الافراد ظنية وخبر الواحد الخاص دلالة قطعية وسنده ظني فيتعادلان ويتعارضان ويجمع بينهما بالتخصيص (٢٩٨) .

الثالث - اجماع الصحابة على التخصيص بخبر الواحد فانهم خصوا عموم القرآن بخبر الواحد ولم ينكره احد منهم فكان اجماعا كما خصوا عموم قوله تعالى « اقتلوا المشركين » بحديث عبدالرحمن بن

---

(١٩٧) المصدر الاخير والعقد المنظوم ص ٢٣٦ - ٢٣٧ ومباحث التخصيص ٣٠٥ - ٣٠٦ و ٣١٠ - ٣١١ .

(١٩٨) المصدر الاخير ، وشرح الاسنوى ١٢٢/٢ - ١٢٣ والقوانين المحكمة ٣٠٨/٢ - ٣١٠ ومسلم الثبوت ١/٣٥٠ .

عوف<sup>(١٩٩)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم : « سنوا بهم - أي المجوس - سنة أهل الكتاب »<sup>(٢٠٠)</sup> حيث تقتضى الآية قتل جميع المشركين ويدخل فيهم المجوسي وهذا الخبر يقتضي عدم قتالهم، وأخذ الجزية منهم فتعارضوا وقد جمع بينهما بتخصيص عموم الآية بالخبر وقيل الكفار ما عدا المجوس<sup>(٢٠١)</sup> .

وتناقش هذه الأدلة بما يلي :-

أولا - بانه لا نسلم ظنية عام الكتاب والمتواتر من جهة الدلالة، بل هو قطعي من جهة الدلالة ايضا .

ثانيا - لو سلمنا ظنية دلالة العام، لانسلم قطعية دلالة خبر الواحد، لأن الدلالة فرع الثبوت فما دام تطرق الشبهة الى الثبوت تطرق الى الدلالة ايضا ؛

---

(١٩٩) هو : عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف ، الزهرى ، انقرشى ، يتصل في كلاب بشجرة نسب النبي (ص) ولد بمكة سنة ٤٤ قه ، وهو : احد العشرين المبشرين بالجنة ، واحد الستة من اصحاب الشورى ، من السابقين الى الاسلام ، والمهاجرين الى الحبشة والمدينة ، كان تاجرا كثير المال ، سخيا ، تصدق لاجل زاية بأكثر من (١٠٠) ألف درهم ، وصح عن النبي (ص) ( عبدالرحمن بن عوف امين في السماء امين في الارض ) توفى سنة ٣٢ هـ بالمدينة ، راجع : (الاصابة ٤١٦/٢ - ٤١٧ ، والاستيعاب ٣٩٣/٢ - ٣٩٨ ، والاعلام ٩٥/٤ ، وخصائص العشرة المبشرة ص ١٢٧ - ١٣٢ ، وطبقات الاصوليين ٦٦/١ - ٦٨ ) .

(٢٠٠) حديث اخذ الجزية عن المجوس رواه البخاري وابو داود ، والترمذي ، والشافعي ، وابن ماجة ، واحمد ، وابن عدى ، والطبراني ، والدارمي ، وفيه : « لم يكن عمر اخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف ان رسول الله (ص) اخذها من مجوس هجر » وكنوز الحقايق للمناوى ١/١٤٣ ، ومفتاح كنوز السنة ص ١١١ ، ومنتهى الاخبار مع ثيل الاوطار ٨/٥٨ والبخارى مع القسطلانى ٢٣٣/٥ - ٢٣٤ ) .

(٢٠١) العقد المنظوم مصور لوحة ٢٣٤ .

لأن الأصل اذا تطرق اليه الضعف فالى الفرع بالاولى فالشبهة في خبر الواحد من الطرفين واما في عام الكتاب فالشبهة في طرف واحد فعلى هذا انتفت المساواة ، فيرجح العام ويقدم على الخاص •

ثالثا - ان غالب اخبار الآحاد تكون عامة وحينئذ تكون ظنيتين من جهتين المتن والدلالة اما المتواتر ، فمن طرف واحد ، وهو الدلالة ، فيكون بذلك يرجح عام المتواتر على عام خبر الواحد فلا تخصيص ، لاتقاء التعارض بينهما •

رابعا - عدم التسليم بوقوع التخصيص وما ذكر من المثال فالمخصص هو الاجماع وعلى فرض التسليم بان المخصص هو الخبر لا نسلم كونه خبر آحاد بل هو مشهور عندهم بدليل اتفاقهم على العمل به ، ثم لا نسلم كون مثل هذا الخبر مخصصا بل هو من قبيل النسخ لا التخصيص لأن الخبر كونه مشهورا يجوز النسخ به (٢٠٢) •

#### « الترجيح »

والراجع والله أعلم - هو ما ذهب اليه الجمهور وذلك لقوة أدلتهم ، ولضعف ما اعترض به عليهما ، كما انها يجاب عنها اولا - بان الأدلة قائمة على ظنية دلالة العام ، ولهذا اختارها الجمهور من الاصوليين ، وغيرهم وقالوا بجواز تخصيصه بالظني ، وثانيا - بان الكلام في خبر الواحد الخاص فلا يرد الاعتراض بان في خبر الواحد شبهتين ، اذ لاشك عند تعارض عام المتواتر عام خبر الواحد يرجح عام المتواتر ، وثالثا - بأن كونه مشهورا لا ينافي كونه آحادا اذ لدى الجمهور ان الاخبار اما متواتر او آحادا ومنها المشهور •

---

(٢٠٢) راجع مباحث التخصيص ص ٣١٠ - ٣١٣ ، والقوانين المحكمة ١ / ٣٠٨ - ٣١١ والاحكام ٢ / ٣١٠ - ٣٠٥ •

ورابعا - بأن السند بعد التأكد من اتصاله بالشارع، ظنا راجحا بل كما يقول الامام الغزالي ربما يكون ارجح من تناول العام ما دل عليه الخاص لا يضر بقطعية الدلالة وخامسا - بانه على فرض التسليم بكون مخصصه الاجماع فانه لا بد له من سند وليس في الكتاب فلا بد ان يكون سنده من السنة ، والله أعلم (٢٠٣) .

#### النوع التاسع - تخصيص سنة الآحاد بانواعها بالقياس (٢٠٤) :

مثل له صاحب الكوكب المنين بقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يصلين احد منكم العصر الا في بني قريظة ) (٢٠٥) فصلى بعضهم العصر في الطريق في وقته وبعضهم في بني قريظة بعد فوات وقتها ، فالفريق الاول قاس صلاة العصر هذه ببقية الصلوات بجامع الفرضية وعدم جواز خروجها عن وقتها فخصصوا به عموم قوله صلى الله عليه وسلم ذلك والذين اخروا الصلاة وصلوها في بني قريظة، اخذوا بعموم الحديث القولي، وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر على احد منهما ، فهذا دليل على جواز الاخذ بكل منهما وان اختلف في ايهما المصيب (٢٠٦) .

النوع العاشر - تخصيصها بانواعها بدليل الاجماع سواء كانت قولية او فعلية او تقريرية متواترة او آحادا ، وسواء كان الاجماع نطقيا ، أو سكوتيا، اجماع الصحابة او من بعدهم من أمثلة ذلك ما يلي :-

---

(٢٠٣) المصدر الاول ص ٣١٦ - ٣١٨ والمستصفى ٢/ ٥٠٠٠ والمصدر الثاني

والعقد المنظوم ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢٠٤) راجع المستصفى ٢/ ١٢٦ - ١٢٨ والعقد المنظوم ص ٢٣٨ - ٢٤٢ ،

ومباحث التخصيص ص ٣٢٠ - ٣٣٩ .

(٢٠٥) تقدم تخريج الحديث راجع ص ١٠ .

(٢٠٦) شرح الكوكب المنير ص ٢٠٩ - ٢١١ .



أ - الاجماع السكوتي على نزع ماء زمزم حين وقع فيه الزنجي<sup>(٢٠٧)</sup> .

ب - اجماع الأمة على ان الماء المتغير طعمه ، أو لونه ، أو ريحه غير مطهر كما نقله الامام النووي عن ابن المنذر<sup>(٢٠٨)</sup> فان هذان الاجماعان يتعارضان مع عموم قوله صلى الله عليه وسلم : ( الماء طهور لا ينجسه شيء )<sup>(٢٠٩)</sup> ، ويجمع بينهما بجعل كل من الاجماعين أو دليلهما على اختلاف فيه كما تقدم في مبحث النسخ بالاجماع<sup>(٢١٠)</sup> مخصصا لعموم الحديث وجعلهما قرينة على ان المراد به ما عداهما .

النوع العاشر - تخصيص عموم السنة بمذهب الصحابي ، أو الراوي :

وكذلك تفسيرهما بما يخصص ، فقد اختلفوا فيه الى مذاهب<sup>(٢١١)</sup> .

---

(٢٠٧) انظر شرح الهداية للمرغيناني مع فتح القدير والعناية ٦٨/١ . ومباحث التخصيص .

(٢٠٨) ص ٣٠٣ - ٣٠٤ مسلم الثبوت وشرحه ٣٥٢/١ وفتح العلام ٨/١ المقدسي ٢٤/١ - ٢٥ .

(٢٠٩) هو : محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ، ابو بكر نقيه ، مجتهد ، من الحفاظ ، له المام دقيق بمواضع اختلاف العلماء ، ودراية فائقة بمذهب الشافعي ، ولد بها سنة ٢٤٢هـ ، وتوفي بمكة ٣١٩هـ ، من مؤلفاته : ( المبسوط في الفقه والاوسط في السنن والاجماع ) ، راجع : ( تذكرة الحفاظ ٤/٣ ، والاعلام ١٨٤/٦ ، وطبقات الاصوليين ١٦٨/١ - ١٦٩ ) .

(٢١٠) اخرجه اصحاب السنن الا ابن ماجة وصححه احمد ورواه احمد ورواه الشافعي وغيره عن ابي سعيد الخدري واخرجه البيهقي والدازقطني وصححه ابن معين والبقوي وابن حزم وحسنه الترمذي راجع ( سبل السلام ١٦/١ وفيض القدير ٣٨٣/٢ وفتح العلام ٨/١ ومسند الامام الشافعي ٦/٢ ) .

(٢١١) راجع شرحى الاسنوى والابهاج ١٢٠/٢ - ١٢٢ ، وشرح تنقيح

الأول - مذهب الجمهور ، وهو : عدم التخصيص بواحد منهما ؛ لأن الحجة في قول الرسول دون قول أحد (٢١٢) .

الثاني - مذهب الحنفية والحنابلة وغيرهم الى جوازه بكل منها ؛ لأن الصحابي لا يترك العموم الا لدليل (٢١٣) .

الثالث - مذهب الشيرازي - وهو عدم الجواز ان كان غير صحابي وان كان صحابيا وكان ما ذهب اليه منتشرا ولم يعرف له خلاف في الصحابة يجوز التخصيص به والا فلا يجوز ايضا (٢١٤) .

وهذا الخلاف مبني على ما تقدم من كون قول الصحابي او آرائه حجة ، أو لا فبناء على الصحيح وهو مذهب الجمهور انه ليس بحجة لعدم العصمة فالراجع هنا عدم جواز التخصيص به ، ان لم يسنده الى النبي صلى الله عليه

---

الفصول ص ٢١٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٦١ - ١٦٢ ، وغاية

الوصول ص ٨٠ ، وشرح مختصر المنتهى ١٥٠/٢ .

(٢١٢) المستصفى ١١٢/٢ - ١١٣ والاحكام ٣٠٩/٢ غاية الوصول ص ٨٠ .

(٢١٣) الاحكام ٣٠٩/٢ .

(٣١٤) إرشاد الفحول ص ١٦٠ - ١٦٢ والمستصفى ١١٢/٢ - ١١٣ والمسودة

ص ١٢٧ - ١٢٩ وقد ذكر انه ان قلنا بحجية كلام الصحابي فهو

مخصص والا فلا وفي تفسير الراوي والعمل بخلاف الظاهر غير

العموم روايتان : احدهما العمل بظاهر الخبر واليه ذهب الكرخي

والقاضي من الحنابلة سواء قلنا ان قوله حجة ام لا وهو مذهب

الشافعي والرواية الاخرى يرجع الى قول الصحابي لان الظاهر انه

فهم منه الاحتمال البعيد وهو ظاهر ما نقله ابو الطيب عن الحنفية (

وانظر اللمع ص ٢٠ ، والاحكام ٣٠٩/٢ ، والمنخول ص ١٧٥ ، وغاية

الوصول ص ٨٠ .

وسلم لان ما هو حجة بالاتفاق لا يترك بالمختلف فيه ، ويجب عما قاله  
الحنفية بانه يجوز ان يترك العموم لما ظنه دليلا باجتهاده وهو ليس بديل ،  
كما ان ما ذهب الشيرازي ليس موضع النزاع ؛ لانه يرجع الى اجماع  
سكوني .

#### النوع الحادى عشر - تخصيص السنة او الكتاب بالعرف والعادة

اختلف الفقهاء في تخصيص النص كتابا كان او سنة بالعرف : ذهب  
الجمهور من الحابلة والشافعية وغيرهم الى عدم جواز التخصيص به ،  
وذهب الحنفية وجمهور المالكية ومنهم القرافي الى جواز التخصيص به .  
ودهب بعض المالكية الى الفرق بين العرف القولي فيخصص والعرف الفعلي  
فلا يخصص به (٢١٥) وتخصيص النص بالعرف يحتمل وجهين :

(الاول) - تقديم النص على العرف وذلك بان ورد النص بايجاب شيء ،  
او حرمة ، ثم رأينا العادة جارية بترك بعضه ، أو بفعل بعضه ، ففي هذه  
الحالة أكون لتلك العادة سلطة التخصيص ، فنقول : يحكم بالنص في غير  
ما جرى به العادة بخلافه وتحكم العادة فيما جرت عليه ، أم يجرى النص  
على عموميه وتعتبر العادة المخالفة باطلة لا أثر لها ؟

(الثاني) - تقديم العرف على النص ، وذلك بأن جرى على فعل معين  
كأكل خنزير البحر مثلا وعلى عدم اطلاق لفظ اللحم على لحم السمك ،  
ثم ورد نص عام باطلاق حرمة اللحم . او حرمة لحم الخنزير ، كقوله  
تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » أيجوز أن تخصص تلك

---

(٢١٥) المسودة ص ١٢٨-١٢٩ ، واللمع ص ٢١ ، والمستصفي ١١١/٢-١١٢ ،  
والاحكام للأمدى ٣١٠/٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢١١-٢١٢ ،  
والابهاج مع الاسنوى ١١٥/٢-١١٦ ، وشرح مختصر المنهي  
١٥٢/٢ .

العادة النص ونجعلها قرينة على أن المراد من ذلك اللفظ ما عدا ما جرى  
العادة بخلافه أم لا؟ (٢١٦) .

فقد اختلف الفقهاء في جواز ذلك وعدمه ، فمنهم من لا يجوز ، مطلقا ،  
ومنهم من يجوز مطلقا ومنهم من يجوز إذا انتشرت العادة في زمن النبوة  
ولم ينكرها الرسول صلى الله عليه وسلم : والخلاف في الجواز وعدمه  
يرجع أيضا الى كونها حجة وعدمه ، فالأصح بناء على عدم حجته كما ذهب  
اليه الجمهور - وقد تقدم ، عدم كونها مخصصة ، وما ذكره البعض اما ان  
يرجع الى التخصيص بتقرير الرسول ، او بالاجماع السكوتي ، وهذا ليس  
موضع نزاع هذا ، ونقل ابن السبكي عن الامام الرازي انه قال : ( والحق :  
أن نقول : العادة اما أن تعلم من حالها أنها كانت حاصلة في زمانه عليه الصلاة  
والسلام مع عدم منعه عليه السلام ايأهم منها ، أو يعلم انها ما كانت حاصلة ،  
أو لا يعلم واحد من الأمرين ، فان كان الاول صح التخصيص وهو في  
الحقيقة تقريره عليه الصلاة والسلام ، وان كان الثاني لم يجز التخصيص  
بها ، لأن أفعال الناس لا تكون حجة على الشرع ، اللهم الا ان يجمعوا  
عليه ، فيصح حينئذ ، والمخصص هو الاجماع لا العادة ، وان كان الثالث  
احتمل ، واحتمل ) (٢١٧) .

وقد فند الشوكاني القول بتخصيص النص بالعادة مطلقا وقال :  
« والعجب عن تخصيص كلام الكتاب والسنة بعادة حادثة بعد انقراض زمن  
النبوة تواطأ عليها قوم ، وتعارفوا بها ، ولم تكن كذلك في العصر الذي

(٢١٦) ارشاد الفحول ص ١٦٢ ، وغاية الوصول شرح لب الاصول ص ٨٠ ،

والمصدر الثالث .

(٢١٧) شرح الابهاج ١١٥/٢ - ١١٦ ، وراجع ص ٢٣١ عندنا .

تَكَلَّم فِيهِ الشَّارِعَ ، فَانْ هَذَا مِنْ الْخَطَا الْبَيْنِ وَالْغَلَطِ الْفَاحِشِ (٢١٨) .

#### النوع الثاني عشر - التخصيص بقضايا الاعيان (٢١٩) :

من ذلك ما ورد ( انه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير للرجال ) (٢٢٠) .

ثم ورد عنه انه اذن لعبدالرحمن بن عوف والزبير بن العوام (٢٢١)

(٢١٨) ارشاد الفحول ص ١٦٢ ، والكوكب المنير ص ٢١١-٢١٢ وفيه « ولا تخص عادة عاما ولا تقيد مطلقا نحو حرمت الربا في الطعام وعادتهم البر ، عند اصحابنا والشافعية خلافا للمالكية والحنفية ولهذا لا نقض - للوضوء - ب - خروج شيء من السبيلين - نادر عند المالكية قصرا للغائط على المعتاد ) .

(٢١٩) المراد بها : الحوادث الخصوصية المخالف حكمها لحكم عامها ، وانظر

شرح الكوكب المنير ص ٢٠٩ ، وارشاد الفحول ص ١٦٢ .

(٢٢٠) رواه انشيوخان ، وابن ماجة ، والترمذى ، والنسائي ، وابو داود ، واحمد ، وانطبراني ، راجع : ( احكام الاحكام لابن دقيق العيد ٢ / ٣٠٧ - ٣١١ ، وسنن ابن ماجة ٢ / ١١٨٧ ، وارشاد السارى مع البخارى ٨ / ٤٣٧ - ٤٤١ ، وبهامشه صحيح مسلم مع شرح النووي ٨ / ٣٣٧-٣٦٧ ، والجامع الصغير ٢ / ١٨١ ، وفيض القدير ٦ / ٢١٨ ، ومفتاح كنوز السنة ص ٤٢٥ ) .

(٢٢١) عو : الزبير بن عوام بن خويلد ، الاسدى ، القرشي ، حوارى رسول الله (ص) وابن عمته صفية بنت عبدالمطلب ، واحد العشرة المبشرين بالجنة ، واحد الستة من اصحاب الشورى ، ورد عن النبى (ص) : ( ان لكل نبى حواريا ، وان حوارى الزبير ) ، ولد قبل الهجرة ب ( ٢٨ ) سنة ، اسلم وهو ابن ١٢ سنة ، وقتل يوم وقعة الجمل سنة ٣٦ هـ ، وله من العمر ٧٦ ، او ٧٧ سنة ، راجع : ( الاصابة ١ / ٥٤٥ - ٥٤٦ ، والاستيعاب ١ / ٥٨٠ - ٥٨٥ ، وخصائص العشرة المبشرة ص ١١٨ - ١٢٤ ، والاعلام ٣ / ٧٤ - ٧٥ ) .



نَحْكَةً كان بهما<sup>(٢٢٢)</sup> فمثل هذه حوادث خصوصية، أيكون مخصصا أم لا؟  
(الحق) أنه ان صرح بالعلة يجوز التخصيص به في مثلها ولكن هذا يرجع الى (التخصيص بالسنة ومن اقسامها)، ان لم يصرح بانه خاص في المأذون له، والا لا يجوز التخصيص به قطعاً<sup>(٢٢٣)</sup>.

يقول الامام النووي - بصدد شرحه للحديثين المتقدمين - : ( وهذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه : أنه يجوز لبس الحرير للرجل اذا كانت به حكمة ، لما فيه من البرودة ، وكذلك القمل ، وما في معنى ذلك ، وقال مالك : لا يجوز ، والحديث حجة عليه )<sup>(٢٢٤)</sup>.

### النوع الثالث عشر - خروج العام على سبب خاص :

اختلف الاصوليون في هذا الى مذاهب :-

المذهب الاول - ذهب جماعة من الاصوليين ومنهم الامام مالك والمزني وابو ثور وغيرهم الى جواز التخصيص به ، وأنه يقضى على العام به<sup>(٢٢٥)</sup>.

المذهب الثاني - مذهب الجمهور من الشافعية ، والحنفية ، والأشعرية عدم جواز التخصيص به واليه مال الغزالي حيث يقول : ( خروج العام على سبب خاص جعل دليلاً على تخصيصه عند قوم ، وهو غيره مرضي عندنا )<sup>(٢٢٦)</sup>.

المذهب الثالث - التفصيل وهو مذهب جماعة من الحنابلة والشافعية ،

---

(٢٢٢) رواه صاحب الستة الا ابن ماجه ، واحمد ، وابن عدى ، والطبراني ، وغيرهم ، راجع ( صحيح البخارى بشرح القسطلاني ٤٤٢/٨ ، وشرح النووي مع صحيح مسلم ٣٦٧/٨ ) .

(٢٢٣) اللمع ص ١٦ - ١٧ ، وارشاد الفحول ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢٢٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٦٧/٨ .

(٢٢٥) المسودة ص ١٣٠ ، واللمع ص ٢١ .

(٢٢٦) المستصفى ١٢/٢ .

ومنهم الشيرازي ، وحاصله : أنه ان لم يكن الجواب مستقلاً بدون السبب او السؤال الداعي الى الخطاب العام يحمل العام على السبب الخاص وذلك كما ورد انه سأل اعرابي النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم الجماع في نهار رمضان وقال جمعت فقال صلى الله عليه وسلم : « فاعتق » (٢٢٧) وان كان الخطاب العام مستقلاً بدون السبب فلا يخص به مثال ذلك : ما ورد انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بئر بضاعة بالمدينة كانت واسعة كثيرة الماء فقيل : انك تتوضأ من بئر بضاعة وانه يطرح فيها الحيض والخرق التي يمسح بها الدم - ولحوم الكلاب - ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » (٢٢٨) .

### « ادلة المذهب الاول »

واستدل الاولون على جواز التخصيص به مطلقاً بأدلة أهمها :-  
اولاً - انه لو لم يؤثر خصوص السبب في تخصيص العام لجاز اخراجه عن العموم لمساواته مع بقية الافراد الداخلين تحته سوى هذا ، و - ثانياً - بانه لا توجد فائدة لنقل السبب ان لم يجز التخصيص لكن عدم الفائدة باطل بدليل ان الرواة والصحابة لا يذكرون الخالي عن الفائدة ، وثالثاً - بان تأخر الخطاب العام الى وقت تلك الواقعة ان لم يكن لتخصيصه بها لما كان فيه فائدة ورابعاً - بان التناسب والتطابق بين العام والسبب يقتضي تخصيصه به ، وخامساً - بانه اذا قال قائل : لا اتعدى ، جواباً لمن قال تعدى عندى يختص بالتعدى عنده فلو لم يكن العام مخصصاً به ما تخصص به فدل على ان

---

(٢٢٧) رواه الشيخان وصاحب السنن الاربعة والامام احمد والشافعي والبيهقي وغيرهم راجع ( صحيح مسلم بشرح النووي ٨٨/٥ - ٩٣ )  
ومنتقى الاخبار بشرح نيل الاوطار ٢٤٠/٤ - ٢٤٢ وسبل السلام ١٦٣/٢ - ١٦٥ .

(٢٢٨) انظر فيض القدير ٣٨٣/٢ .

السبب يخص العام الوارد لأجله (٢٢٩) •

#### مناقشتها :

ويمكن مناقشة هذه الأدلة بما يلي :-

أما الدليل الاول - فيتناقش بعدم التسليم بالاستلزام بين كون السبب محصيا وعدم جواز اخراجه عن حكم العام ؛ اذ من المعلوم ان العام وارد بيان حكم السبب فتناول العام له مقطوع به ، وبهذا لا يجوز اخراجه عن حكمه ، أما غير ذلك من الافراد ، فالعام ظاهر الدلالة ، غير مقطوع به ، فيجوز اخراجه عنه .

وأما الدليل الثاني - فيناقش بعدم التسليم بحصر فائدة ذكر السبب في التخصيص به ، لجواز أن تكون (لما عرفت معرفة الخطاب وفهمه) ، والتحذر عن الوقوع في الخطأ ، (أو لبيان عدم جواز تخصيص هذا الفرد واخراجه عنه بالاجتهاد الى غير ذلك) .

والدليل الثالث - يمكن الاعتراض عليه - أولا - بعدم التسليم بكون ذلك دليلا على التخصيص ، لأن الله تعالى هو الفاعل المختار يقدم ، أو يؤخر فلا يطالب بالعلة ، ولا يسأل عنه ، وثانيا - بأن غاية ما هنالك عدم العلم بالفائدة ، وهو لا يستلزم عدمها وثالثا - باستلزامه للمحالات والبطان ، كأن يحكم بأن حكم الرجم خاص بما عاز الصحابي رضي الله عنه وقطع السارق بالذين وردت آيات هذه الأحكام في حقهم ، الى غير ذلك مما يعلم بطلانه بداهة •

وأما الرابع - فيعترض عليه بأنه ان ارادوا بالمطابقة بين السبب والخطاب ، تناول الخطاب لحكم السبب ، وبيان حكمه فهو مسلم ، وهو

(٢٢٩) راجع هذه الأدلة : ( المستصفى ٢١/٢ والمعتمد ١/٣٠٤ - ٣٠٧ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ والتقريب والتجوير ١/٢٣٧ ) •

موجود ولو بناء على عدم تخصصه به ، وان ارادوا المساواة بينهما في جميع الامور بمعنى : عدم زيادة الخطاب العام على الخاص فهو غير مسلم اشتراطه .  
بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أحكام كثيرة أجاب عنها وذكر الزيادة عنها . فمثلا سئل عن ماء البحر هل هو طاهر ، فيجوز الوضوء والطهارة به ؟ فأجابهم صلى الله عليه وسلم بقوله : ( هو الطهور ماؤه النحل ميتته ) (٢٣٠) وقال تعالى لموسى : « وما تلك يمينك » فأجابه بقوله : « هي : عصاي ، أتوكأ عليها ، وأهش بها على غنمي ، ولي فيها مآرب أخرى » (٢٣١) .

واما الخامس - فيجيب عنه بأن المخصص في المثال المذكور ونحوه ، هو عرف المحاورة فهو الذي دل على أنه يقصد بالنفي المطلق ، أو المقيد بما في السؤال ، وهو التفتي عنده . وكون المخصص السبب حتى ينتهي حجة فهنا عدم الاجراء على عدمه لما منع العرفه ، وتخلّف الحكم عن الدليل لما منع لا يقدح فيه (٢٣٢) .

### ادلة الجمهور

واستدل الجمهور على عدم جواز التخصيص بالسبب مطلقا بأدلة اهمها ما يلي :-

الاول - ان مدار الحجية هو اللفظ وهو عام ، ولا دخل للسبب في الحجية ، والاصل حمل اللفظ على عمومته ، وعدم جواز العدول عن سنته ، فلو

(٢٣٠) تقدم تخريج الحديث .

(٢٣١) سورة طه/ ١٧ .

(٢٣٢) راجع مناقشة الادلة ( المستصفي ٢/ ٦٠ - ٦١ ، والتقريب والتجوير

٢٣٦/١ - ٢٣٨ ، والمنحول ص ١٥١ - ١٥٢ ، ومباحث التخصيص

ص ٣٦١ - ٣٦٥ ، والاسنوى مع البدخشي ٢/ ١٢٩ - ١٣٢ ) .

سأل سائل ايحل شرب الماء وأكل الطعام ؟ فورد من الشارع في جوابه  
الأكل واجب والشرب مندوب وجب اتباع عموم اللفظ دون الحمل  
على الخصوص بالسبب •

الثاني - ان التخصيص هو الجمع بين المتعارضين فهو يعتمد على التعارض ولا  
تعارض بين العام والسبب الذي ورد النص العام لاجله بدليل جواز  
التصريح بالسبب بعد العام بأن يقول الشارع : احمّلوا العام على  
عمومه ، ولا تخصّوه بسببه •

الثالث - لو كان خصوص السبب مخصصا لما تمسك السلف من الصحابة  
وغيرهم بالعمومات التي وردت لاسباب خاصة ، لكنهم تمسكوا بها ،  
كآية السرقة نزلت (٢٣٣) في رداء صفوان بن أمية (٢٣٤) وآية الظهار  
نزلت (٢٣٥) في سلمة بن صخر (٢٣٦) وآية اللعان نزلت (٢٣٧) في

(٢٣٣) راجع ( اسباب النزول للواحدى ص ١٧٢ - ١٧٣ و ١٨٨ ، وقال  
صاحب الدرع قتادة بن النعمان ، والقرطبي ١٦٣/٦ و ١٥٩ - ١٧٥ ،  
والدر المنثور ٢/٢١٥ ، والمستدرک ٤/٣٨٥ ، وابن كثير ١/٥٥٠ -  
٥٥١ ) •

(٢٣٤) هو : صفوان بن أمية بن عمر الاسدي اختلف في شهوده بدرًا ،  
وقتل هو واخوه مالك بن أمية في معركة اليمامة ( الاصابة ٢/٢٠٢ -  
٢٠٣ والاستيعاب ٢/١٨٢ وبلوغ المرام ص ٢٦٣ ) •

(٢٣٥) راجع لمعرفة قصة ظهار سلمة بن صخر : ( اسباب النزول للواحدى  
ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ، ولباب النقول ص ٢١١ ، والطبري ١٨/٥ وصحيح  
الترمذی ١٢/١٨٥ - ١٨٦ ، والقرطبي ١٧/٢٧٢ - ٢٨٢ ) •

(٢٣٦) هو سلمة بن صخر الانصاري روى عنه سنان وربيعة والحسن  
البصري وغيرهم وهو الذي ظاهر من امرائه ثم واقع عليها فأمره  
الرسول (ص) بالكفارة راجع ( الاصابة ٣/٦٦ - ٦٨ والاستيعاب  
٢/٨٩ - ٩٠ ) •

(٢٣٧) هذه القصة رواها الشيخان واخرجها احمد لكن البخاري واحمد وابو  
داود وغيرهم ذكروا انها نزلت في هلال بن أمية ، واخرج الشيخان  
انها نزلت في عويمر وجمع بينهما بأنه اتفق لهما نزلت فيهما ، راجع :  
( اسباب النزول للسيوطي ص ١٥٤ - ١٥٦ وللواحدى ص ٣٢٨ - ٣٢٩  
والقرطبي ١٢/١٨٢ - ١٨٦ ) •



هلال بن امية<sup>(٢٣٨)</sup> فانهم اجرؤها على عمومها ، وطبقوها على من فعل  
مثل فعلهم .

الرابع - ان أكثر العمومات في خطابات الشارع نزلت لأسباب وحوادث خاصة  
فلو خصصنا بأسبابها لتعطلت معظم الاحكام الشرعية بواسطة حملها  
على الخصوص<sup>(٢٣٩)</sup> .

### ادلة المذهب الثالث

واستدلوا بما حاصله :

الاول - ان العرف يقتضي اعادة السؤال في الجواب المترتب على سؤال  
خاص فيخصص به<sup>(٢٤٠)</sup> .

الثاني - ان الخطاب الوارد في سؤال سائل ، أو واقعة خاصة الغير مستقل  
بدونه جاء لمعالجة تلك الواقعة دون غيرها ، فحمل اللفظ على العموم ،  
وجريانها على غيرها لا يكون الا بدليل<sup>(٢٤١)</sup> .

الثالث - أن عدم استقلال الجواب بدونه يجعل الحكم مترتبا عليه والحكم  
انترتب على شيء خاص به ، ولا عبرة حينئذ بعموم اللفظ ، لأن العام  
كثيرا ما يستعمل ويراد به الخصوص ويجعل السبب قرينة على ذلك .

---

(٢٣٨) هذا انصحابي ، هو : هلال بن امية بن عامر الانصاري ، الواقفي ،  
شهد بدرا ، وما بعدها ، وهو احد الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة  
تبوك ، وتاب الله عليهم ، وهو الذي قذف امرأته ، توفى في خلافة  
معاوية ( الاصابة ٦٠٧/٣ و٣٩٦ ، والاستيعاب ٦٠٤/٣ ) .

(٢٣٩) راجع لهذه الادلة مباحث التخصيص ص ٣٥٧ - ٣٦٠ ، والمستصفي  
٢١/٢ ، والمنهاج مع البدخشي والاسنوى ١٢٩/٢ - ١٣٢ .

(٤٠) راجع المسودة ص ١٣١ - ١٣٢ ، وشرح الاسنوى ١٣١/٢ .

(٢٤١) انظر اللمع ص ٢١ ، والاسنوى مع المنهاج ١٢٩/٢ - ١٣٢ .

واما اذا كان الخطاب مستقلا عن السبب فان ورد الخطاب عاما فيبقى على عمومته لأن استقلاله عنه يقطع العلاقة بينهما بدليل تغير الخطاب من الخاص الى العام ومن ترتب الحكم عليه الى ترتبه على لفظه العام ولهذا لا يجوز التخصص به • كما ويجعلون التفريق بين الخطاب المستقل وغير المستقل توفيقا بين الرايين فيحملون أدلة الجواز مطلقا على ما اذا كان غير مستقل وأدلة المانعين على ما اذا كان مستقلا •

وأخيرا نميل الى رجحان هذا الرأي والدليل على رجحانه امور :-  
الاول - ان كلا الفريقين اقام حجة على ما ذهب اليه الجواز او المنع، وعند تعارض اعمال الأدلة وترجيح احدها على الاخرى فالجمع اولى كما مر غير مرة (٢٤٢) •

الثاني - ان الواقعة الكثيرة شاهدة عليه ، ففي مثل : ان ظهرت فأعق الرقبة لا يحمل الا على الظهار ، وأما مشروعية الاعتاق في غيرها فلا يكون الا بدليل آخر •

الثالث - ومن ناحية الايجاب ، فان الوقائع الكثيرة أسباب لنزول أحكام كثيرة لكن ورودها (بصفة مستقلة) تحتم الجريان على عمومته بعمل السلف وآثار الصحابة ، وغيرهم (٢٤٣) •

الرابع - القاعدة المشهورة ان ترتب الحكم على شيء كالشرط والصفة ونحوهما يدل على كونه علة له وكون السبب الغير المستقل الخطاب بدون مرتبة الحكم عليه يجعل الحكم خاصا به والله اعلم •

(٢٤٢) راجع مباحث التخصيص ص ٣٠٦ وارشاد الفحول ص ٢٧٦ •

(٢٤٣) راجع مباحث التخصيص ص ٣٥٨ - ٣٥٩ •

وهناك تخصيصات اخرى ذكر في المطولات فلا نطيل بها أزيد (٢٤٤) .  
وقبل الفراغ من الجمع بالتخصيص والبدء بالجمع بين المتعارضين  
بالاطلاق والتقيد نريد ان نشير الى شيئين :-

الاول - الفرق بين النسخ المتقدم والتخصص الذي نحن الآن بصدد.  
والثاني - الفرق بين التخصيص والتقيد ، كما يذكر بعدهما الفرق بين التقييد  
والنسخ ، على ما ذكرها الفقهاء .

اما الاول فقد ذكر الفقهاء منها فروقا جوهرية وغير جوهرية بل لقد  
بالغ بعضهم كالشوكاني فأوصلها الى عشرين فرقا وذكر بعضهم اقل ولكن  
الذي يتعلق بمبحثنا هذا فروق وهي :-

١ - ان النسخ ابطال لأحد الدليلين المتعارضين بالكلية وصلاحيه الاحتجاج  
به قطعاً بخلاف التخصيص فانه حينما يخص العام بالخاص يبقى دلالة  
على بقية الأفراد على ظنيتها عند الجمهور ، وتصير ظنية بعد ان كانت  
قطعية عند الحنفية ، وعلى كلا الرأيين يجوز الاحتجاج والتمسك به  
لاستنباط الاحكام الشرعية .

٢ - النسخ رفع والتخصيص بيان ولهذا يجعل النسخ دافعا للتعارض ؛  
لأنه يدفع التعارض برفع الصلاحية عن المنسوخ ويجعل التخصيص  
جامعا يجمع به بين المتعارضين ولهذا قال الاصوليون النسخ اهمال  
للدليل المنسوخ والتخصيص اعمال لهما للخاص باعماله في تمام  
معناه ، وللعام باستعماله فيما عدا ما يتعارض مع الخاص ، ورتبوا على

---

(٢٤٤) وذلك كالتخصيص بالمفهوم وبمذهب الراوى والتقرير ، ورجوع الضمير  
الى بعض افراد العام راجع مباحث التخصيص ص ٣٣٧ و ٣٥٦ و ٣٦٦  
و ٣٨٠ و راجع المستصفى ٢/٢١ - والبديخشى والاسنوى على المنهاج  
١١٨/٢ - ١٣٦ ومسلم الثبوت ٢/٣٤٥ - ٣٥٢ وغير ذلك .

هذا أنه متى دار الأمر بين النسخ والتخصيص يرجح التخصيص كما

سيأتي في انواع التعارض •

٣ - يحتاج في الحكم على الدليل بالنسخ الى شرائط احتياطا في القول على

نصوص الشريعة برفع الحكم عنها وليس التخصيص كذلك ، ولذا

لا يحتاط فيه ما يحتاط في النسخ •

٤ - النسخ يرفع الحكم عن الدليل المنسوخ سواء كان عاما او خاصا ،

واما التخصيص فلا يدخل على الخاص ، لأنه يؤدي اما الى تحصيل

الحاصل ، او الى المحال وكلاهما باطل ، يترتب على هذا أن رفع

الواجب على مكلف واحد كالجهاد على الرسول صلى الله عليه

وسلم يمكن ازالته بالنسخ ولا يجوز فيه التخصيص •

٥ - ان التعارض الواقع بين الأحكام في شريعتين يمكن دفعه بالنسخ بخلاف

التخصيص بمعنى جواز نسخ حكم شريعة متقدمة بشريعة متأخرة

وعدم جواز تخصيص ذلك •

٦ - التخصيص يبين ان العام الذي عارضه الخاص في بعض الافراد لا يراد

منه الدلالة على تلك الافراد ، من غير علاقة له بالوقت ، اما النسخ

فيدل على ان حكم المنسوخ قد انتهى وقته ، ولو كانت مرادة قبل

العلم بالتخصيص •

٧ - ان التخصيص اعم من النسخ من حيث ما يجوز به التخصيص لانه

يجوز بالعقل، وبالحس، وبالأدلة الظنية كالقياس وغيره، بخلاف النسخ

لا يجوز بكل ذلك (٢٤٥) •

---

(٢٤٥) راجع في الفرق بين التخصيص والنسخ (مباحث التخصيص ص ٣٣ -

٣٥ وارشاد الفحول ص ١٤٢ - ١٤٤ ، وتهذيب الفروق لمحمد علي

ابن حسين ١١٤/١ والقواعد والفوائد ص ٢٤٠ ، وكشف الاسرار مع

البزدوى ٩١٨/٣ ومناهل العرفان ٨٠/٢ - ٨٢ ) •

واما الفرق بين التخصيص ، وتقييد المطلق فيكون بما يلي :-  
 اولا - ان الاطلاق اعم من التخصيص فان التقييد قد يدخل على الخاص  
 وقد يدخل على العام بخلاف التخصيص فلا يدخل الا على العام .  
 ثانيا - ان التقييد تعرف فيما كان الاول ساكنا عنه ، والتخصيص تعرف فيما  
 تناوله اللفظ ظاهرا .

ثالثا - التقييد مفرد ، والتخصيص جملة .  
 رابعا - ان العمل في التقييد يكون بالقييد لا بالاصل وفي التخصيص يعمل  
 بالاصل وهو : المخصوص منه (٢٤٦) .

والفرق بين التقييد والنسخ يكون بما يلي :-

أ - التقييد مفرد والنسخ جملة .  
 ب - التقييد قد يكون مقارنا ، والنسخ لا يكون الا متأخرا (٢٤٧) .

الفرق بين التقييد والنسخ

التقييد مفرد والنسخ جملة  
 التقييد قد يكون مقارنا والنسخ لا يكون الا متأخرا  
 التقييد قد يكون مقارنا والنسخ لا يكون الا متأخرا

التقييد مفرد والنسخ جملة

التقييد قد يكون مقارنا والنسخ لا يكون الا متأخرا

التقييد قد يكون مقارنا والنسخ لا يكون الا متأخرا

(٢٤٦) راجع المصدر الاخير .

(٢٤٧) راجع كشف الاسرار للبخاري ٩١٨/٣ - ٩١٩ .





## المبحث الخامس

دفع التعارض بحمل المطلق على المقيّد :

ومن الجدير بالذكر ان نذكر ان التعارض ودفعه والجمع بين المتعارضين من هذا النوع على وجهين :-

الوجه الاول - ان يوجد دليلان احدهما مطلق والآخر مقيد<sup>(١)</sup> فيفيد احدهما ثبوت الحكم لمطلق الماهية من غير نظر الى أي قيد والثاني يثبت الحكم على الماهية مع ذكر القيد فيدل بمفهومه على عدم وجود ذلك الحكم بدون هذا القيد فيتعارضان •

من أمثلة ذلك ما يلي :-

( أ ) قوله تعالى : ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة ايمانكم )<sup>(٢)</sup> فظاهر اطلاق الايام من التفرق ، والتتابع ، جوازها لكفارة ايمين مطلقا ، وبه قال مالك والشافعي في احد القولين ، وقرأه عبدالله بن مسعود • ( ثلاثة أيام متتابعات ) وبه قال أبو خيفة ، والثوري ، والشافعي في الصحيح من قوله ، واختاره المزني قياسا على الصوم في كفارة الظهار<sup>(٣)</sup> فتعارض القراءتان حيث تفيد القراءة المشهورة الجواز مطلقا ، وقراءة ابن مسعود عدم الجواز الا اذا كانت متتابعة ، ويجمع بينهما عند الجمهور بحمل قراءة العامة المطلقة على المقيد فلا يجوز عندهم الا المتتابعات •

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : ( الماء طهور لا ينجسه شيء ) وقد تقدم ، ان الماء مطلق يدل بظاهره على عدم تنجسه مطلقا سواء كان قليلا او

---

(١) والكلام في تعريف المطلق والمقيد وتفصيل اقسامها واحكامها يأتي في

انواع التعارض في الفصل الثاني - ان شاء الله - وانما الغرض هنا الاشارة الى كيفية دفع التعارض به دون التفصيل فيه •

(٢) سورة المائدة ٨٩/٥ ، والقرطبي ٢٦٤/٦ - ٢٨٤ •

(٣) القرطبي ٢٨٣/٦ •

كثيراً ، وسواء تغيرت أوصافه ، ام لم تتغير ، فهو يتعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم الآيتين :-

١ - « اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث - وفي رواية - لا ينجسه شيء »<sup>(٤)</sup>  
حيث يفيد بمفهومه تنجسه وعدم الطهورية اذا لم يبلغ قلتين<sup>(٥)</sup>  
فيتعارضان تعارض المطلق والمقيد •

٢ - ما رواه الدارقطني بطرق عن ابي همام الباهلي<sup>(٦)</sup> ( لا ينجس الماء الا ما غير ريحه او طعمه - وفي رواية - الا ما غلب عليه ريحه او طعمه )<sup>(٧)</sup> فان هذا صريح في تنجس ما تغير احد اوصافه فيتعارض مع

(٤) رواه الامام الشافعي واحمد ، وابنا خزيمة وحبان ، والبقوى ، والامام احمد ، والطبراني ، والحاكم والدارقطني والبيهقي وغيرهم راجع ( سبل السلام ١٦/١ ، ونيل الاوطار ٤٢/١ ، سنن الدارقطني ١٣/١ - ٢٥ ) • ومصابيح السنة ٢٥٨ ، والامام الشافعي ٣٨ - ٧٤ والمغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٢٩/١ - ٣٢ ، ومسند الامام الشافعي هامش الام ج ٣/٤ - ٣ ، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٨٣/١ - ٨٤ ، ومفتاح كنوز السنة ص ٤٨٩ ، وشرح القسطلاني ٣٠٤/١ ، ويقول - بعد بيان المذاهب :- لكن التفصيل بالقلتين اقوى لصحة الحديث فيه ، وشرح الامام النووي على مسلم ٣١٣/٢ - ٣١٤ ، واحكام الاحكام شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد ١٩/١ - ٢١ ، وانظر هامش ص ٤٠٢ عندنا •

(٥) قالوا : المراد من القلة • قلل حجر لما ورد في بعض طرق الحديث التصريح به ، ولكنرة استعمال العرب في اشعارهم وتقدير بخمسائة رطل بغدادى في الاصح ، واعترض على الحديث بعدة اعتراضات ( راجع نيل الاوطار ٤٢/١ - ٤٣ ) •

(٦) اسعد بن زرارة الخزرجي النجاري قديم الاسلام ، اول من بايع العقبة مات في السنة الاولى الهجرية ( الاصابة ٣٤/١ ) •

(٧) سنن الدارقطني ٢٨/١ - ٢٩ روى بنحو ١٨ طرقا واتفق على ضعفه من جميع الطرق ولكنه يقيد الحديث الاول لانعقاد الاجماع على معناه ( نيل الاوطار ٤٣/١ ، وشرح القسطلاني ٣٠٤/١ - ٣٠٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٣١٣/٢ - ٣١٤ ، وهامش ص ٤٠٢ •

الحديث الاول المطلق ، ويدفع التعارض بحمل المطلق في الحديث الاول على المقيد في الحديثين ، فيؤول معناه حينئذ الماء الكثير الذى بلغ قلتين فأكثر لا يتنجس بوقوع شيء ما لم يتغير أحد اوصافه ، اما الماء القليل فيتنجس بوقوع النجس فيه ، سواء تغير او لم يتغير ، وكذلك الماء الذى تغير احد اوصافه بوقوع نجس فيه يتنجس وان كان كثيرا وبلغ قلتين فأكثر<sup>(٨)</sup> والله أعلم •

الوجه الثاني - ما اذا تعارض دليلان مطلقان يدفع التعارض بينهما بحمل كل منهما على ما يخالف الآخر حتى يتغاير الدليلان ونسبتهما ، او يتعارض مطلق ومقيد فيحمل المطلق على قيد آخر مثال ذلك :

الاجماع المتفق على ان المؤمن لا يخلد في النار مهما كان مذنباً وذلك لقوله تعالى : ( ان الله يغفر الذنوب جميعا )<sup>(٩)</sup> وقوله : « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن شاء » مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة خيب » - خداع ينسد بين المسلمين - ولا بخيل ولا منان<sup>(١٠)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يدخل الجنة سيء الملكة )<sup>(١١)</sup> ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : ( لعن الله الواشحات والمستوشحات ) الحديث<sup>(١٢)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم ( لعن الله زورات القبور )<sup>(١٣)</sup>

(٨) انظر المصادر السابقة ، وانظر شرح سبيل السلام ١/١٦ - ٢٦ ) •  
(١٠) سورة الزمر ٣٩/٥٣ •

(١١) رواه السيوطي وعزاه الى الترمذى عن ابى بكر واحمد وابو يعلى ( فيض القدير ٦/٤٤٨ ، وكنوز الحقائق ص ١٧٥ و ١٧٦ ) •

(١٢) رواه الترمذى عن ابى بكر وقال حديث غريب ( المصدر السابق الاول ٦/٤٤٩ ) •

(١٣) تمامه : « والنامصات ، والمتنمصات ، والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله » رواه احمد والشيخان والاربعة عن ابن مسعود ( الجامع الصغير ٢/١٢٤ ، ومع شرح فيض القدير ٥/٢٧٢ ) •

(١٤) رواه احمد وابو داود والحاكم والترمذى وابن ماجه ( الجامع الصغير ٢/١٢٤ ، ومع شرح فيض القدير ٥/٢٧٤ ) •



وقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يدخل الجنة قتات )<sup>(١٥)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لا يدخل الجنة قاطع رحم<sup>(١٦)</sup> ونحو ذلك مما يفهم ظاهره خلود مرتكب احد هذه الجرائم او القائم به احدى هذه الخلّة في النار ، وتدفع بينهما بزيادة قيد يوافق الاجماع القطعي فمعنى الحديث الاول لا يدخل الجنة خب مع الاولين ، او لا يدخل حتى يعاقب على ذنبها ثم يخرج والحديث الثاني ( لا يدخل الجنة سيء الملكية التي تسبب شؤمه وخذلانه الذي يقوده الى الكفر ، والثالث والرابع : لعن الله هؤلاء ان استحلوها ، او نحو ذلك والله اعلم •

وبهذا قد انتهى المبحث الخامس من الفصل الثاني من الباب الثاني ، وبانتهائه ينتهي الجزء الأول من رسالة « التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية » ، ويليه الجزء الثاني ، وبدايته ( الفصل الثالث ) في انواع التعارض وصلى الله على سيد المرسلين ، وخاتم النبيين وشفيع المذنبين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، وآخر دعوانا « ان الحمد لله رب العالمين » •

- 
- (١٥) رواه الشيخان ، والترمذى ، والنسائي ، وابو داود ، راجع : صحيح البخارى ٨١/٧ ، وبشرح القسطلاني ٤٣/٩ ، وكنوز الحقايق ٢/١٧٦ ، والقتات : النمام ، او النمام : من يحضر القصة وينقلها •
- (١٦) حديث اثم قاطع الرحم رواه البخارى ، ومسلم وابو داود والترمذى والامام احمد ، راجع : ( مفتاح كنوز السنة ص ٢٠٦ ، والجامع الصغير ٢/٢٠٤ ، وكنوز الحقايق ٢/١٧٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٩/٤٤٩ - ٤٥١ ، والبخارى بشرح القسطلاني ٩/١١ ) •



## فهرست الجزء الاول من كتاب

### التعارض والترجيح

محتويات الكتاب	الصفحة
المقدمة	٦ - ١٤
اهمية الموضوع	٧
لمحة تاريخية عن قواعد الترجيح ، والتوفيق بين الادلة المتعارضة	١٠
سبب اختياري للموضوع	١٣
الباب الاول	١٥ - ٣٢٠
الفصل الاول	١٧ - ٢٤٠
المبحث الاول	١٧ - ١١٤
معنى التعارض لغة	١٩
الخلاصة	٢٢
معنى التعارض عند الاصوليين	٢٣
مناقشة التعاريف	٢٦
التعريف المختار ، شرحه	٣١
ما يستنتج من التعاريف	٤٣
المسألة الاولى - هل يشترط المساواة بين المتعارضين ؟	٤٣
المسألة الثانية - ما يمكن الجمع بينهما هل هما من المتعارضين؟	٤٣
المسألة الثالثة - الفرق بين التعارض والتناقض	٤٤
مناقشة الرايين	٤٦
معنى انتفاض لغة	٤٦
معنى التناقض في الاصطلاح	٥١
حاصل الفروق بينهما	٥٢
المسألة الرابعة - هل يشترط في التعارض شروط التناقض ؟	٥٤
المسألة الخامسة - هل يعتبر الراجع والمرجوح من المتعارضين؟	٥٤
المسألة السادسة - اقسام التعارض	٥٥
المسألة السابعة - التعارض ، والتعادل والمعارضة	٥٥
المسألة الثامنة - اختلاف الاصوليين وغيرهم في جواز التعارض	٥٨
ووقوعه بين الادلة الشرعية وعدم ذلك	

محتويات الكتاب	الصفحة
المذهب الاول - عدم الجواز مطلقا ، وهو مذهب الجمهور	٥٩
المذهب الثاني - الجواز مطلقا	٦٣
المذهب الثالث - جواز التعارض في الادلة الظنية ، وعدم الجواز في الادلة القطعية	٦٦
بقية المذاهب - هامش	٦٨ - ٦٧
ادلة المانع من تعارض الادلة	٦٨
مناقشة ادلتهم	٧٣
ادلة المجوزين للتعارض	٩٣
مناقشة ادلتهم	١٠١
ادلة المذهب الثالث	١٠٧
رأينا بالموضوع	١٠٩
مناقشة الشيخ بخيت المطيعي في التوفيق بين الفرق المتنازعة	١١٢
المبحث الثاني - الترجيح لغة وشريعة	١١٥-١٧٢
معنى الترجيح لغة	١١٦
الخلاصة ، والاستنتاج	١١٨-١٤٧
المطلب الاول - معنى الترجيح لغة واصطلاحا	١١٩
نماذج من تعاريف الفقهاء للترجيح	١١٩
مناقشة تعاريفهم	١٢١
التعريف المختار للترجيح ، وشرحه	١٣٦
المطلب الثاني - ما يستنتج من التعاريف	١٤٧-١٧٢
المسألة الاولى - حكم العمل بالدليل الراجح	١٤٧
المسألة الثانية - هل الترجيح فعل المجتهد ؟	١٤٧
المسألة الثالثة - هل يبني الترجيح على التعارض ؟	١٤٨
المسألة الرابعة - العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ، مع مناقشة المشككين	١٥٠
المسألة الخامسة - هل الترجيح يكون بين الدليلين القطعيين ؟	١٥٤
ادلة المانع من الترجيح في القطعيات	١٥٧

الصحيفة	محتويات الكتاب
١٦٠	ادلة المجوزين للترجيح فيها
١٦٢	مناقشة ادلة المانعين
١٦٧	مناقشة ادلة المجوزين
١٧٠	الترجيح
١٧٣-٢٤٠	المبحث الثالث - الادلة الشرعية
١٧٥-٢٠٤	المطلب الاول - معنى الدليل لغة وشرعية
١٧٥	معنى الدليل لغة
١٧٥	معنى الدليل اصطلاحا
١٧٨	شرح تعريف الدليل
٢٠٣	ما يستنتج من التعاريف
٢٠٣	الاول - الدليل مفرد ، ومركب
٢٠٣	الثاني - الدليل يطلق على القطعي والظني
٢٠٤	الثالث - الدليل عند المناطقة
٢٠٤-٢٠٥	المطلب الثاني - تقسيم الأدلة
٢٠٤	التقسيم الاول - الادلة قطعية وظنية
٢٠٥	التقسيم الثاني - الدليل عقلي ، ونقل
٢٠٦	التقسيم الثالث - المطابق ، والتضمني ، الالتزامي
٢٠٧	التقسيم الرابع - الدال بالمنطوق ، وبالمفهوم
٢٠٨	التقسيم الخامس - عبارة النص ، وشارة النص ، ودلالة النص ، والاقتضاء
٢١٠	التقسيم السادس - تقسيم الادلة الى المتفق عليها ، والمختلف فيها



الصحيفة	محتويات الكتاب
٢١١	الادلة المتفق عليها عند الجمهور اربعة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، وانهياس
٢١٣	تنبيه في انواع هذه الادلة وما يؤخذ بها ، وما لا يؤخذ بها
٢١٣	النص ، وانواعه
٢١٣	السنة ، وانواعها
٢١٤	الاجماع ، وانواعه
٢١٥	الادلة المختلف فيها
٢١٦	الاول - الاستحسان
٢١٨	الثاني - الاستصحاب
٢١٩	الثالث - شرع من قبلنا
٢١٩	الرابع - المصالح المرسلة
٢٢٠	الخامس - القول بأقل ما قيل به
٢٢٠	السادس - التمسك بالاصل
٢٢٠	السابع - سد الذريعة
٢٢١	الثامن - العقل
٢٢٢	التاسع - العرف
٢٢٢	العاشر - الاستقراء
٢٢٢	الحادى عشر - الاحتجاج بعدم الدليل على عدم الحكم
٢٢٣	الثاني عشر - دليل الاقتران
٢٢٤	الثالث عشر - الاستدلال
٢٢٥	اقسام الاستدلال
٢٢٥	الاول - القياس الاقتراني
٢٢٥	الثاني - القياس الاستثنائي
٢٢٥	الثالث - قياس العكسي



الصحيفة	محتويات الكتاب
٢٥٣	الشرط الخامس - كون التنافي بين المتعارضين على وجه التناقض والتضاد
٢٥٥	الشرط السابع - كون المتعارضين بحيث يجوز ان يكون احدهما ناسخا للآخر
٢٥٦	الشرط الثامن - عدم كون المتعارضين قطعيين
٢٥٨	المطلب الثاني - اركان التعارض
٢٦١	المطلب الثالث - محل التعارض
٢٦٤-٣٠١	المبحث الثالث - حكم التعارض
٢٦٥	حكم التعارض ، والمذاهب المختلفة فيه
٢٦٥	المذهب الاول - مذهب الجمهور ، تقديم الجمع على الترجيح
٢٧٢	الثاني - مذهب الحنفية ، تقديم الترجيح على الجمع
٢٨٢	خلاصة المذاهب في حكم التعارض
٢٨٤	ادلة الجمهور على تقديم الجمع على الترجيح
٢٨٧	مناقشة ادلتهم
٢٨٩	ادلة القائلين بتقديم الترجيح
٢٩١	مناقشة ادلة الترجيح
٢٩١	ادلة القائلين بسقوط المتعارضين
٢٩٣	مناقشة ادلتهم
٢٩٦	الرأي الراجح
٣٠١-٣١٩	المبحث الثالث
٣٠٣	التعارض عند اهل المناظرة
٣٠٤	رتبة المعارضة
٣٠٤-٣٠٥	وظائف السائل ، (١) المنع ، (٢) النقص ، (٣) المعارضة
٣١٠	تفصيل للخطيب البغدادي في الاعتراض على الادلة
٣٢١	الباب الثاني - الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة

الصحيفة	محتويات الكتاب
٤٤٠-٣٢٣	الفصل الاول
٣٢٤	المقدمة في امور تقدم على الجمع والتوفيق
٣٢٩	اسباب التعارض
٣٣٤	سبب قيام العلماء بمهمة التوفيق بين المتعارضين
٤٠٤-٣٣٦	المبحث الاول - معنى الجمع ، والتوفيق بين النصوص المتعارضة
٣٣٧	المطلب الاول - معنى الجمع لغة واصطلاحاً
٣٣٧	الجمع لغة ، واصطلاحاً
٣٤٠-٣٤٨	المطلب الثاني - اتجاهات العلماء في الجمع وتأويل المختلفين
٣٤١	الاتجاه الاول - المتساهل في الجمع والتأويل
٣٤٢	الاتجاه الثاني - التشدد في ذلك
٣٤٨	الاتجاه الثالث - الوسط بين الامرين
٣٨٤-٣٤٨	المطلب الثالث - شروط الجمع والتوفيق بين المتعارضين
٣٤٩	الشرط الاول - تحقق التعارض بينهما
٣٥٤	الشرط الثاني - ان لا يؤدي الجمع والتأويل الى بطلان النص او جزء منه
٣٥٥	الشرط الثالث - مساواة الدليلين المتعارضين
٣٦٠	الشرط الرابع - ان لا يكون الحكم الثابت بالمتعارضين متضادين
٣٦١	الشرط الخامس - ان لا يكون احد المتعارضين مما عمل الامة او جمهورهم بخلافه
٣٦٣	الشرط السادس - ان لا يكون الجمع بالتأويل البعيد
٣٦٨	رأى الغزالي حول التأويل البعيد
٣٧٠	رأينا في الجمع بين المتعارضين
٣٧١	الشرط السابع - ان لا يصطدم الجمع والتأويل بنص صريح صحيح

الصحيفة	محتويات الكتاب
٣٧٣	الشرط الثامن - ان لا يعلم تأخر احدهما عن الآخر
٣٧٥	الشرط التاسع - ان يكون ما يجمع به بين المتعارضين مما يحتمله اللفظ
٣٧٦	الشرط العاشر - ان يكون الباحث في المتعارضين اهلا لذلك
٣٧٨	الشرط الحادى عشر - ان لا يخرج الباحث بتأويله عن حكمة التشريع
٣٧٨	الشرط الثانى عشر - ان يقوم دليل على صحة الجمع والتأويل
٣٧٩	انواع دليل التأويل
٣٨٤-٣٩٣	المطلب الرابع - كيفية الجمع والتأويل بين المتعارضين
٣٨٤	المسلك الاول - الجمع بين المتعارضين بالتصرف في الطرفين
٣٨٥	النوع الاول - الجمع بين المتعارضين بالتصرف من طرف واحد معين
٣٨٥	النوع الثانى - الجمع بينهما بالتصرف في طرف واحد غير معين
٣٩٢	النوع الثالث - الجمع بينهما بالتصرف في كل من الطرفين
٣٩٧-٤٠٤	المطلب الخامس مراتب المتعارضين من حيث الجمع بينهما
٣٩٧	المرتبة الاولى
٣٩٧	المرتبة الثانية
٤٠٢	المرتبة الثالثة - التعارض بين العموم والخصوص الوجهين
٤٠٣	رأى الغزالي فيها
٤٠٥	المبحث الثالث - وجوه التخلص ، ودفع التعارض عند الحنفية
٤٠٦-٤٠٩	المطلب الاول - دفع التعارض بين المتعارضين بفقد الشروط
٤٠٩-٤٢٩	المطلب الثانى - دفع التعارض من جهة اختلاف الحكم
٤١٢	آراء الفقهاء في تأويل آيتى اليمين « لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ، ولكن يؤاخذكم »
٤١٢	تأويل جمهور الحنفية



الصحيفة	محتويات الكتاب
٤١٣	مناقشته
٤١٥	تأويل صدر الشريعة ، ومناقشته
٤١٦	تأويل الامام الشافعي ( رضي الله عنه )
٤١٨	ما يرد عليه من الاعتراض
٤٢٠	تأويل الشيخ ابي منصور الماتريدي
٤٢١	رأينا بالموضوع
٤٢٥-٤٣٩	المطلب الثالث دفع التعارض باختلاف حال المتعارضين
٤٢٨	اختلاف الاصوليين في الجمع قراءتي ( يطهرن ) بالتخفيف ، والتشديد في قوله تعالى ( ولا تقربوهن حتى يطهرن )
٤٢٨	اختلاف الاصوليين في الجمع بين قراءتي ( يطهرن ) بالتخفيف ،
٤٢٩	مناقشة ذلك
٤٣٣	رأي الجمهور في تأويل الدليلين
٤٣٤	رأينا في الجمع بينهما
٤٣٦-٤٣٩	المطلب الرابع - دفع التعارض والتخلص منه باختلاف الزمان صراحة او دلالة
٤٤١-٦٠١	الفصل الثاني - دفع التعارض والجمع بين المتعارضين عند الجمهور
٤٤٢-٤٧٦	المبحث الاول - دفع التعارض بفقد الركن او الشرط
٤٥٠	رد حديث المصراة بكونه مخالف لقياس الاصول ، وبعده اعتراضات
٤٥٢	الاعتراض الاول - ان راويه ابو هريرة ، وهو غير فقيه
٤٥٣	رد الجمهور كلا الشقين
٤٥٥	الاعتراض الثاني - الحديث مضطرب والاجابة على ذلك
٤٥٦	الاعتراض الثالث - أنه مخالف للقياس من جميع الوجوه ، وهو من ستة نواحي

محتويات الكتاب	الصفحة
تصدى الجمهور والدفاع عن ذلك	٤٥٨
الاعتراض الرابع - ان الحديث معارض بالكتاب والسنة ، والاجابة عليه .	٤٦٢
الاعتراض الخامس - ان الحديث منسوخ . وجواب ذلك	٤٦٣
المطلب الثاني - دفع التعارض بفقد حجية احد المتعارضين	٤٦٦-٤٧٤
دفع التعارض بتفسير احد المتعارضين بما يزيل التعارض	٤٧١
المطلب الثاني - دفع التعارض بفقد شرط من شروط التعارض	
المبحث الثاني - دفع التعارض بترتيب الادلة وتقديم بعضها على بعض مرتبة	٤٧٦-٤٨٦
الامر الاول - دفع التعارض بترتيب الادلة	٤٧٧
الاختلاف في تقديم الاجماع على النص او النص على الاجماع	٤٧٨
الامر الثاني - تقديم بعض الادلة على بعض ودفع التعارض به بينهما	٤٨٥
المبحث الثالث - النسخ ، وكتب سهوا المبحث الرابع	٤٨٧-٥٢٩
المسألة الاولى - معنى النسخ لغة واصطلاحا	٤٨٨
المسألة الثانية - النسخ مما يدفع به التعارض	٤٨٨
المسألة الثالثة - النسخ حكم متفق عليه	٤٨٩
المسألة الرابعة - شروط النسخ	٤٩١
ما لا يعتمد عليه في ثبوت النسخ	٤٩٤
ما يعتمد عليه في ثبوت النسخ	٤٩٥
المسألة السادسة - انواع النسخ وكيفية دفع التعارض به	٤٩٧
النوع الاول - نسخ الكتاب بالكتاب	٤٩٧
النوع الثاني - نسخ السنة بالسنة	٤٩٨
النوع الثالث - نسخ السنة بالكتاب ، واختلاف الفقهاء فيه ادلة المانع من ذلك	٤٩٩ ٥٠٠

محتويات الكتاب	الصحيفة
ادلة المجوزين - وهم الجمهور	٥٠٣
الرأي اراجع	٥٠٥
انوع الرابع - نسخ الكتاب بالسنة المتواترة	٥٠٦
مذهب الجمهور وادلتهم على جواز ذلك	٥٠٧
مذهب المانعين وحجتهم	٥١١
الرأي الراجع	٥١٥
انواع اخرى اختلف فيها الفقهاء	٥١٦
النوع الاول - نسخ المتواتر بالآحاد	٥١٦
المذهب الاول ، وادلتهم على منع ذلك	٥١٦
المذهب الثاني ، وادلتهم على جوازه	٥١٨
الرأي الراجع	٥٢٠
الثاني - نسخ الاجماع والنسخ به ، مناقشة ذلك	٥٢٠
الثالث - نسخ القياس والنسخ به ومناقشة ذلك	٥٢٢
الزيادة على النص ، او النقص فيه هل هو النسخ ام لا ؟ مناقشة ذلك	٥٢٧
المبحث الرابع - ترك سهوا	٥٢٨-٥٢٩
المطلب الاول	٥٢٩-٥٤٧
آراء الفقهاء في جواز التخصيص وعدمه ، واختلافهم في ذلك	٥٢٩
المذهب الاول - مذهب الجمهور - وادلتهم على جواز ذلك مطلقا	٥٢٩
المذهب الثاني - عدم الجواز ، ودليلهم على ذلك	٥٣١
المذهب الثالث - عدم جواز التخصيص بالعقل ، وادلتهم	٥٣١
المذهب الرابع - جواز التخصيص في الانشاء دون الاخبار	٥٣٥
المذهب الخامس - عدم جواز التخصيص بالتراخي ، وادلتهم	٥٣٦
مناقشة ادلتهم	٥٣٨
ادلة القائلين بجواز التخصيص مع التراخي	٥٤٢
الرأي اراجع	٥٤٦

الصحيفة	محتويات الكتاب
٥٤٧	المطلب الثاني - انواع التخصيص ، والجمع بين المتعارضين بها
٥٤٨	المخصص المتصل وانواعه
٥٤٨	الاول - الاستثناء
٥٤٨	الثاني - انشراط
٥٤٨	الثالث - اصفة
٥٤٩	الرابع - الغاية
٥٤٩	الخامس - بدل البعض
٥٤٩	المخصص المنفصل واقسامه
٥٤٩	القسم الاول - التخصيص بدليل العقل
٥٥٠	القسم الثاني - دليل الحس
٥٥١	القسم الثالث - المخصص من الدليل السمعي
٥٥١	النوع الاول - تخصيص الكتاب بالكتاب
٥٥٣	النوع الثاني - تخصيص الكتاب بالسنة
٥٥٩	النوع الثالث - تخصيص الكتاب بالاجماع
٥٦٠	النوع الرابع - تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد والآراء المختلفة
٥٦١	ادلة المجوزين لذلك ، ادة المانعين من ذلك
٥٦٥	مناقشة ذلك
٥٦٦	ادلة المفصلين
٥٦٦	الراجع
٥٦٦	النوع الخامس - تخصيص عموم الكتاب بالقياس
٥٦٧	النوع السادس - تخصيص السنة بالسنة
٥٦٩	النوع السابع - تخصيص السنة بالكتاب

الصحيفة	محتويات الكتاب
٥٧١	النوع الثامن - تخصيص السنة المتواترة بالآحاد ، والمذاهب المختلفة فيه .
٥٧١	المذهب الاول - وادلتهم
٥٧٢	المذهب الثاني ، ودليلهم
٥٧٢	المذهب الثالث ، ودليله
٥٧٣	المذهب الرابع ، ودليله
٥٧٦	المذهب الخامس ، وادلتهم
٥٧٩	الترجيح
٥٨٠	النوع التاسع - تخصيص سنة الآحاد بالقياس
٥٨١	النوع العاشر - تخصيص عموم السنة بمذهب الصحابي
٥٨٣	النوع الحادي عشر - تخصيص عموم الكتاب او السنة بالعرف والعادة
٥٨٥	النوع الثاني عشر - التخصيص بقضايا الاعيان
٥٨٦	النوع الثالث عشر - خروج العام على سبب خاص المذاهب المختلفة
٥٨٧	ادلة المذهب الاول - المجوزون للتخصيص به
٥٨٨	مناقشة ادلتهم
٥٨٩	ادلة الجمهور على عدم جواز ذلك
٥٩١	ادلة المفصلين
٥٩٢	الترجيح
٥٩٣	الفرق بين النسخ والتخصيص
٥٩٥	الفرق بين التخصيص وتقييد المطلق
٥٩٥	الفرق بين التقييد والنسخ
٥٩٧	المبحث الخامس - دفع التعارض بحمل المطلق على المقيد
٥٩٨	كيفية دفع التعارض بين المطلق والمقيد
٦٠٠	كيفية دفع التعارض بين المطلقين



الاستدراكات	الصحيفة
المبحث الثالث ، صوابه : المبحث الثاني	٤٧٦
المبحث الرابع ، صوابه المبحث الثالث	٤٨٧
المبحث الرابع - الجمع بين المتعارضين بالتخصيص وترك سهواً	٥٢٩
المذهب الخامس - عدم جواز النسخ بالتراخي ، صوابه عدم جواز التخصيص بالتراخي	٥٣٦

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٢٤٩ في ١٩٧٦/١١/٢٤

AL-TA'ARUD WAL TARJEEH  
BAINA AL-ADILLA AL-SHAR'IYYA

*A Comparative Study of the  
Various Schools of Islamic Jurisprudence*

BY

Abdul-Latif Abdullah Aziz Al-Barazanchi

Vol. I

AL-ANI PRESS

1977

(1397 A.H.)



